الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـراطية الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـي والبحـث العلمـــي
جامعـة الجـــزائر 3
كليـة العلـوم السياسيـة والعـلاقات الدوليـــة
قســـم الدراسات الدولية

الصيـــــــن والمغـرب العربـــي
بين المُتغيّر السياسي والعامل الاقتصادي
منـــذ 1955

أطروحة د كتوراه مقدّمة لنيل شهادة د كتـوراه الطور الثالث

في العلوم السياسيـــة والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات آسيويـــــة

إعداد الطالب:
خليـــج عبدالرزاق

إشـــــــراف الأستاذة:
د. ليلـــى سيدهـم

ديسمبـــر 2025

الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـراطية الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـي والبحـث العلمـــي
جامعـة الجـــزائر 3
كليـة العلـوم السياسيـة والعـلاقات الدوليـــة
قســـم الدراسات الدولية
تخصص: دراسات آسيويـــة

الصيـــــن والمغـرب العربـــي
بين المُتغيّر السياسي والعامل الاقتصادي
منـذ 1955

أطروحة دكتوراه مقدّمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث في العلوم السياسيـــة والعلاقات الدولية - تخصص: دراسات آسيويـــة

إعداد الطالب:
خليـــج عبدالرزاق

إشـــــــراف الأستاذة:
د. ليلـــى سيدهـــم

لجنة المناقشـــــة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	رزيـق محمد	أستـــاذ	جامعة الجزائر3	رئيـــسا
02	سيدهـم ليلـى	أستـاذ محاضرأ	جامعة الجزائر3	مشرفا ومقررا
03	العربي محمد كريم	أستـاذ محاضرأ	جامعة الجزائر3	عضو مناقشا
04	دباغـي سـارة	أستـاذ محاضرأ	جامعة الجزائر3	عضو مناقشا
05	خيدر محمد كريم	أستـاذ محاضرأ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضو مناقشا
06	بن مرسلي رفيق	أستـاذ محاضرأ	جامعة بومرداس	عضو مناقشا

ديسمبـــــر 2025

ۓ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ

إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۓ {الأنفال ۝61}

"إن أحداً لا يستطيعُ أن يتّخذ موقفاً وسطاً إزاء الصين، الصيـــنُ شيء يفرض نفسـه، إمـــا أن تتعصّب لـــه ..

وإما أن تتعصّب ضدّه"

محمد حسنين هيكل، " أحاديث عن آسيا"، ص 29.

إِهـــــداء

.. إلـــى

غـــــــــزة

المقاوِمـــــــة

الصامـــــــدة

الجرِيحـــــــة

إلـــى

شرف العروبة وصانعيْ التاريخ

مفجري طوفان الأقصى وشعب الجبارين

' 07 أكتوبـــر 2023'

الفرصة التاريخية، واللحظة الاستراتيجية الفارقة

إلـــى

المقاومة وجبهات الإسنـــــاد

شُكـــروعرفـــــان

ليس لي بعد انجاز هذا العمل إلا أن أقف عرفاناً وتبجيلاً

للأساتذة المحترمين الآتية أسماؤهم:

د. "ليلى سيدهم"

جزيل الشكر والامتنان على قبولكم الإشراف على هذا العمل، علاوةً عن دعمكم المستمر، انفتاحكم على كافة الاقتراحات والأفكار، لتوجيهاتكم المُصوِّبة ومساهمتكم القيِّمة.

أ.د "إسماعيل دبش"

باعتباركم رئيس التخصُّص "الدراسات الآسيوية"، حرصكم الدائم للدفع به إلى الأفضل، فضلاً لطيبتكم، مساعدتكم، وتوجيهاتكم الكريمة باختيار هذا النوع من المواضيع الهامة.

أ.د "عبدالعزيز جحـــراد" و أ.د "محمد رزيق"

لعنايتكم الخاصة، إيمانكم بقُدُراتنا، و دعمكم لمجهوداتنا.

لجميع الأساتذة المحترمين، إرشاداتكم العلمية، و دعواتكم التي لا تُقدِّر بثمن.

فلكم جميعاً مني كل الاحترام والوفاء، وكلمات الشكر والثناء

المُلخـــــــص :

شهِدَ العالمُ نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، العديد من الأحداث الدولية المُتلاحقة والتَغيُّراتِ السياسية المتسارعة التي أعطت ديناميكيةً أكبر وسياقاً مُتجدداً للعلاقات الدولية، لاسيما مع التحديات التي أفرزتها الأزمة الصحية لجائحة كورونا، والتي تعمّقت بإعلان المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الأزمة الأوكرانية، حيث تتخذ الولايات المتحدة من حلف الشمال الأطلسي أداةً لبسطِ قوتها الصُلبة بُغية التموقعُ شرقاً وفرض حزامٍ استراتيجي حول الصين وروسيا، وترسيخ تحالفاتٍ بمنطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك الأداة الاقتصادية وقرارات ترامب رفع الرسوم الجمركية على الجميع دون استثناء.

معطياتٌ جيوسياسية أسّست من خلالها القوى العظمى إلى المواجهة الاستراتيجية المُقبلة بين الجبهة الغربية وما يقابلها شرقاً، والتي تندرج ضمن تجليات إعادة بناء ركائز النظام العالمي، بين الإصرار الأمريكي على ضمان استمرارية قيادته العالمية، وسعي المنافسين المباشرين التأسيسَ لنظامٍ عالميٍ متعدد الأقطاب تكون فيه الصين إلى جانب روسيا إحدى أهم مشاهده المستقبلية، وقد تنفرد به الصين يوماً ما.

تحتل الصين ثانيَ اقتصاد، وأول قوةٍ تجارية، وثالثُ قوة عسكرية، وأحدِ أهم مصادر الصناعة الرقمية التكنولوجية عبر العالم، ما يمثّل الرهان المستقبلي بالنسبة للولايات المتحدة، وما تضمّنهُ التقرير السنوي للأمن القومي الأمريكي لعام 2022 باعتبار الصين المُهدد الاستراتيجي الأول، وأنها الدولة المنافِسَة الوحيدة التي لها القدرة على اعادة تشكيل النظام العالمي.

استناداً لكل هذه المعطيات والمظاهر المُلخِّصة لثقل الصين ودورها العالمي، تبرز لنا أهمية العلاقة التي تربط الصين مع دول المغرب العربي ضمن سِياقَيْ التفاعل السياسي والاقتصادي، باعتبارهما يشكلاّن الركيزة الأساسية للعلاقات، ناهيك عن أولوية التفاعل المصلحي في مجالاته العسكرية والأمنية، وعن المتغيرات المتعلقة بالتطوير العلمي والتكنولوجي، والتقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي.

لذا يتطلبُ من قادة دُول المغرب العربي انتهاج سياسيةٍ خارجية تُراعي من خلالها واقع علاقات التعاون وشبكات التحالفات، والتي بفضلها تُرسّخُ لمسار الدبلوماسية السيادية المستقلة، والأخذ بزمام المبادرة بما يخدم مصالحها الوطنية وتوجهاتها الإقليمية من جهة، والتعامل الأمثل مع أجندات القوى الكبرى ضمن السياق الدولي المُعقَّد الذي يمر به العالم من ناحيةٍ أخرى، علاوةً عن الرهانات الكبرى مغاربياً الواجب التعامل معها ضمن أولويات ضمان الأمنين الغذائي والطاقوي، والآثار المترتبة عن التغيرات البيئية والمناخية، كما يتطلب التنسيق وتوحيد القرار الدبلوماسي تجاه مختلف القضايا المصيرية، على غرار مجارز الكيان والإبادة الجماعية على غزة بدعمٍ غربي ووسط حالة العجز والتواطؤ العربيين.

وعليه، فإذا كانت الصين المرشّح الأبرز للعب دورٍ قيادي في المشهد العالمي القادم، فعلى دول المغرب العربي أن تولي الأهمية لهذا الدور، عملاً بمبدأ التنويع في بدائل التعاون الدولي، وبما يخدم المصالح المشتركة التي تجمع الجانبين.

Summary :

The end of the 20th century and the beginning of the current century witnessed many successive international events and rapid political changes that gave greater dynamism and a renewed context to international relations, especially with the challenges posed by the coronavirus health crisis, which deepened with the announcement of the Russo-Atlantic confrontation through the Ukrainian crisis, as the United States uses NATO as a tool to extend its solid power to implement its plans to position itself in the east and impose a strategic belt around China and Russia, in addition to consolidating new alliances in the Pacific region.

The geopolitical data through which the great powers have established the upcoming strategic confrontation between the Western Front and its eastern counterpart, which falls within the manifestations of rebuilding the pillars of the world order, between the US insistence on ensuring the continuity of its global leadership and the endeavour of direct competitors to establish a multipolar world order in which China, along with Russia, will be one of its most important future scenes.

China is the second economy, the first trading power, the third military power, and one of the most important sources of technological industry across the world, which represents the future bet for the United States. The US National Security Annual Report 2022 identified China as the number one strategic threat and the only competitor with the ability to reshape the global order.

Based on all these data and manifestations summarising China's weight and global role, we highlight the importance of the relationship between China and the Maghreb countries within the contexts of political and economic interaction, as they constitute the main pillar of relations, not to mention the priority of activating interests in their military and security fields, as well as the variables related to scientific and technological development .

This requires the leaders of the Maghreb countries to adopt a foreign policy that takes into account the reality of cooperation relations and networks of alliances, thanks to which they consolidate the path of independent sovereign diplomacy and take the initiative to serve their national interests and regional orientations on the one hand, and optimally deal with the agendas of the major powers within the complex international context the world is going through on the other hand, not to mention the major stakes to be addressed within the priorities of ensuring food and energy security, including the consequences of environmental and climate changes and the requirements of coordination and unification of the diplomatic decision towards various judicial issues Similar to the entity's massacres and genocide on Gaza with Western support and amid Arab silence and complicity.

Therefore, if China is the most prominent candidate to play a leading role in the upcoming global scene, the Maghreb countries should give importance to this role in accordance with the principle of diversifying the alternatives of international cooperation in a way that serves the common interests that unite the two sides.

الفهـــــــرس

العنـــــــوان	الصفحة
إهـــــداء	
شُكـر وعرفـان	
مُلخّص الأطروحة باللّغتين العربية والإنجليزية	
الفهـــرس	
مقدمـــــة	ص 01
الفصل الأول: المحدِّدين السياسي والاقتصادي في سياسة الصين الخارجية وأثرهُما على العلاقات مع دول المغرب العربي	
تمهيـد الفصل	ص 25
المبحث الأول: المغرب العربي ضمن سياق المُحدّدات السياسية والأمنية لسياسة الصين الخارجية	ص 26
المطلب الأول: المُحدِّد السياسي في سياسة الصين الخارجية	ص 26
المطلب الثاني: المُحدِّد الأمني في سياسة الصين الخارجية	ص 36
المطلب الثالث: أثر المحدِّدين السياسي والأمني على علاقات الصين بدول المغرب العربي	ص 44
المبحث الثاني: المغرب العربي ضمن سياق المُحدِّدات الاقتصادية لسياسة الصين الخارجية	ص 56
المطلب الأول: نهضة الصين الاقتصادية	ص 56
المطلب الثاني: دبلوماسية الصين الاقتصادية ومبادرة الحزام والطريق	ص 64
المطلب الثالث: أثر المحدّد الاقتصادي على علاقات الصين بدول المغرب العربي	ص 69
المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي	ص 80
المطلب الأول: إمكانات المغرب العربي للطاقات المتجددة والتنافس الجيوسياسي للمعادن والعناصر الأرضية النادرة	ص 80
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي	ص 90
المطلب الثالث: المُقوِّمات الجيُوسياسية للمغرب العربي	ص 94
المبحث الرابع: المرجعية التاريخية لعلاقات الصين مع دول المغرب العربي	ص 99
المطلب الأول: الخصوصية الجزائرية في تاريخ علاقات الصين الخارجية	ص 101
المطلب الثاني: المحدّد التاريخي في ميزان العلاقات الصينية – المغربية	ص 103
المطلب الثالث: الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية – التونسية	ص 105
المطلب الرابع: البُعد التاريخي في علاقات الصين مع ليبيا	ص 107
المطلب الخامس: تاريخ العلاقات الصينية – الموريتانية	ص 109

خلاصة الفصل الأول	ص 112
الفصل الثاني: واقعُ العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي	
تمهيد الفصل	ص 114
المبحث الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية والتعاون الأمني العسكري بين الصين ودول المغرب العربي	ص 115
المطلب الأول: الأُسُس السياسية الدبلوماسية وأولويات التعاون الأمني العسكري في العلاقات الصينية-الجزائرية	ص 116
المطلب الثاني: المُرتكز السياسي والدبلوماسي والتعاون الأمني العسكري في العلاقات الصينية-المغربية	ص 122
المطلب الثالث: مسار التنسيق السياسي والتعاون العسكري الصيني- التونسي لما قبل وبعد "ثورة" 2011	ص 126
المطلب الرابع: العلاقات السياسية والأمنية العسكرية الصينية – الليبية لما قبل وبعد عهد الرئيس القذافي	ص 131
المطلب الخامس: العلاقات الصينية- الموريتانية ضمن المسارين السياسي الدبلوماسي والأمني العسكري	ص 134
المبحث الثاني: المُحدِّد الاقتصادي في علاقات الصين بدول المغرب العربي (التجارة- الاستثمار- ومبادرة الحزام والطريق)	ص 138
المطلب الأول: المُحدِد الاقتصادي في العلاقات الصينية- الجزائرية	ص 140
المطلب الثاني: الأولوية الاقتصادية في العلاقات الصينية – المغربية	ص 148
المطلب الثالث: أثر المصالح الاقتصادية في العلاقات الصينية – التونسية	ص 153
المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية الصينية-الليبية لما قبل وبعد "ثورة" 2011	ص 157
المطلب الخامس: الدافع الاقتصادي في العلاقات الصينية – الموريتانية	ص 161
المبحث الثالث: البُعد الإنساني والتبادل العلمي في علاقات الصين مع دول المغرب العربي	ص 164
المطلب الأول: الدبلوماسية الصحية الصينية-الجزائرية ومسار التبادل العلمي والسياحي	ص 165
المطلب الثاني: التعاون الصحي والتبادل العلمي والسياحي الصيني- المغربي	ص 171
المطلب الثالث: العلاقات الصينية – التونسية لما بعد الجائحة وواقع التبادل العلمي الثنائي	ص 175
المطلب الرابع: التعاون الصحي والعلمي بين الصين وليبيا في سياق تحولات عام 2011	ص 180
المطلب الخامس: أثر الجائحة على العلاقات الصينية-الموريتانية ومستوى التبادل العلمي والسياحي	ص 184
خلاصة الفصل الثاني	ص 188
الفصل الثالث: التأسيس الاستراتيجي لمُستقبل علاقات دُول المغرب العربي مع الصين	
تمهيد الفصل	ص 190
المبحث الأول: المغرب العربي ضمن سيناريو نظام عالمي أحادي القطبية	ص 191
المطلب الأول: تراجع النفوذ التقليدي الأوروبي بالمغرب العربي	ص 191
المطلب الثاني: المغرب العربي ضمن سياق التثبيت الأمريكي لنظام الأحادية القطبية	ص 197

المطلب الثالث: الصين والمغرب العربي ضمن سياق المصالح الأمريكية بالمنطقة المغاربية	ص 200
المبحث الثاني: سيناريو لنظامٍ عالميٍ ثنائي القطبية وعودة روسيا إلى المشهد العالمي	ص 214
المطلب الأول: التصوّر الجيوسياسي الروسي للعالم الحديث	ص 215
المطلب الثاني: المغرب العربي ضمن تصورات روسيا الجيوسياسية	ص 216
المطلب الثالث: مآلات التنافس الروسي- الصيني بالمغرب العربي	ص 218
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين الصين والمغرب العربي ضمن سيناريو نظام عالمي متعدد الأقطاب	ص 218
المطلب الأول: مستقبل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين ودول المغرب العربي	ص 220
المطلب الثاني: المستقبل الاقتصادي الصيني-المغاربي (بين الشراكة والهيمنة)	ص 225
المطلب الثالث: مستقبل التعاون الأمني والعسكري بين الصين ودول المغرب العربي	ص230
المطلب الرابع: المغرب العربي والفُرص الصينية للتطوير العلمي التكنولوجي والدفع بالتبادل الثقافي	ص 232
خلاصة الفصل الثالث	ص 241
خاتمـــة واستنتاجـات	ص 242
المصادر والمراجـع	ص254

مقدمـــــــــــة

تُمثّل ثنائية "الصين–الولايات المتحدة الأمريكية" أبرزَ الفواعل الرئيسية المُشكِّلة للنظام العالمي الجديد، والتي تتصدّر مشهد المنافسة الدولية بنسقها الحاد والمُتميّز، حيث اتسعت مجالاتها ولم تعُد تقتصر على المحاور الرئيسية المُعتادة، في السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة، بل أضحت تمسُّ تخصصاتٍ أكثر حساسية قلّما يتم الحديث عنها علناً، وباتت تمثل المعركة الاستراتيجية الخلفية بين القوتين العالميتين. فيما يتعلّق بسباق الفضاء، تمّكنت الصين في 23 يوليو من عام 2020 من إطلاقٍ ناجحٍ لمركبتها المسماة1-Tianwen لتكون بذلك الدولة الأولى في العالم التي تتمكّن من الوصول إلى المريخ من المحاولة الأولى لها.[1] فضلاً لِسعي كلا القوتين البحثَ عن مواطنِ المعادن النادرة، وصولاً إلى المنافسة التكنولوجية للاتصالات والاستعمالات المتعددة لتكنولوجيا النانو وبرامج تطوير صناعة الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، بما فيها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والكوانتم أو الحوسبة الكمومية، إذ عبرَ التمكُّن في هذه التقنيات يُمكن ضمان ديمومة الصعود الاقتصادي والعسكري والأحقية في تبوء مركز القيادة العالمية.

بالرغم من واجبِ توفّر العامل الزمني والمسار التاريخي لأيٍ مشروعٍ نهضوي ناجح، إلا أن الصين شكّلت الاستثناء بتأكيد نهضتها خلال فترةٍ زمنية قصيرة، ما جاء به الكاتب "ألان بيروفيت" Alain Peyrefitte في كتابَيْهِ، ●"**عندما تستيقظ الصين العالم سيهتز**" (عام 1973) مُستنداً على المقولة التي أطلقها "نابوليون بونابرت" Napoleon Bonaparte منذ عام 1816، وكتاب "**استيقظت الصين**" (عام 1996)، حيث يُعدُّ عنوان المؤلّف الأخير اجابةً صريحة لفرضية مؤلّفه الأول، وقد تساءل الكاتب حينها عن سبب هذا التميّز، قائلاً: "هل بقي معنى لكتاب "عندما تستيقظ الصين العالم سيهتز" بعد كل هذه الأحداث التي تشهدها الصين ؟"، معتبراً أن فضل الاستيقاظ المشهود مهّد له الرئيس الصيني "دينغ تشياو بينغ" بتبنيه لسياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978.

وتُعدّ المراحل التاريخية الثلاثْ التي مرّت بها الصين أهم المحطات التي أحدثت نهضتها من خلال الشخصيات الثلاثْ القائدة لتلك الفترات، مرحلة التأسيس لعام 1949 لـ"ماو تسي تونغ "، مرحلة الانفتاح والتحديث لعام 1978 لـ"دينغ تشياو بينغ " إلى النهضة "العظيمة" للأمة الصينية للرئيس "شي جين بينغ " بداية عام 2013.

([1]) David Scott ,**Strategic Trend-China-July 2020**, Rome: NATO College Foundation, July 2020,p 1.

- كتابين باللغة الفرنسية، الأول عام 1973 "**Quand la Chine s'éveillera…le monde tremblera**" تطرق فيه الكاتب لفرضية نهضة الصين وأثر ذلك على النظام العالمي انطلاقاً لمجموعة من المؤشرات، وفي عام 1996 أصدر الكاتب عنواناً آخراً أكّد فيه فرضية نهضة الصين العالمية حمل الكتاب عنوان **"la Chine s'est éveillée"** .

للاطلاع رابط الكتاب الأول: **https://archive.org/details/quandlachineseve0000unse/mode/2up**

رابط الكتاب الثاني: **https://archive.org/details/isbn_9782286134785**

بعـد "الحـربِ البـاردة"، وفقـاً للتوصـيف الإعلامـي والتوظيـف السياسـي للمفهـوم، شـهد النظـام العـالمي تغيُّـراتٍ عميقـة مـن حيـث طبيعـة فواعلـه، أيـن بـرزت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بصـفتها القـوة الأولـى فـي العـالم إلـى جانـب قـوى دوليـة تتميـز بطابعهـا الغربـي، وضـمن السـياق الـدولي نفسـه بـرزت قـوة قديمـة الوجـود حديثـة التوجـه، مُغـايرة مـن حيـث ميزتهـا القَيْميـة والجغرافيـة وهـي الصـين، التـي أضـحى نموُّهـا يهـدد مصـالح الغـرب، يزيـد مـن هواجسـه ويثيـر تحفظاتـه، وبـات عـاجزاً فـي التوفيـق بـين أهميـة وجـود الصـين كقيمـة دوليـة دافعة للاقتصاد العالمي، وبين تهديد نفس الفاعل لمصالحه.

يشكل ظهور الصين كقوة عالمية صاعدة ظاهرةً دولية بامتياز، ومتغيّرٌ محركٌ للنظام العالمي، لما له من تفرعاتِ التأثير الجيوسياسي الأمني والعسكري، وبالأخص الجانب الاقتصادي وثَمرتُ ذلك الإحصائيات المُذهلة لنسق النموِّ الاقتصادي المتسارع لذي شهدته منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي، مُحدثاً التهديد الفعلي والمباشر للريادة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الوضعُ وقد يتوسع ليشمل الأطر السياسية والعسكرية، بما فيها المجالات العلمية والتكنولوجية بحلول عام 2049 المصادف لمئوية التأسيس لعام 1949.

من هُنا بادر الرئيس الأمريكي الأسبق والعائد "دونالد ترامب" Donald Trump بعد سنةٍ فقط من توليه منصبَ الرئاسة في عهدته الأولى إلى وضع الصين أسوةً بروسيا ضمن صدارة أكبرِ القوى المُهددة للأمن القومي لبلاده، استناداً لوثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2017، إذْ ترى الوثيقة بأن الدولتان وبسلوكهما تُشكلان التهديد المباشر لأمنها و"للقيم الأمريكية"، وعليه وجب مواجهة هذا التهديد الاستراتيجي والاستعداد إلى نوعٍ جديدٍ من المنافسة الدولية، خاصةً وأن هذان المنافسان (الصين وروسيا) يسعيان شيئاً فشيئاً إلى تأكيد نفوذهما الإقليمي والدولي، بما يشمل تطوير قُدراتهما العسكرية التي ستعيق الولايات المتحدة في فرض سيطرتها العالمية وديمومتها.[1]

تُشكل مبادرة الحزام والطريق أو حزام واحد طريق واحد التي أعلنها "شي جين بينغ" بمجرد وصوله إلى السلطة عام 2013، حجرَ الأساس ومُنطلق الصين في علاقاتها الخارجية للقرن الحادي و العشرين، ويُلاحظ هنا الأخذ بمصطلح "مُبادرة" بدلاً من "مشروع" في محاولةٍ منها للقول بأن الصين تأخذ بمبدأ العمل الجماعي والتعاون المشترك ضمن اطار المبادرة، والأهم من ذلك هي حرية الاختيار الاستراتيجي لدى الدول المستَهدَفَة بالانضمام للمبادرة من عدمه، خلافاً للنهج الغربي المستند على منطق الإذعان من خلال القوة.

(1)The White House ,**National Security Strategy of the United states of America**, December 2017,p 28 .

مـع تنـامي دور الصـين العـالمي تنامـت وتوسَّـعت معـه خارطـة اهتمامـات الصـين الجيوسياسـية، بمـا يشـمل المغرب العربي بالنظر للعديد من المُميزات التي تتسم بها المنطقة، والتي تمنحها صفة الاستقطاب الجيوسياسي. كما وجـب الإقـرار بـأن عُمـق ومستوى العلاقـات التـي تجمـع الصـين بمُختلـف دول المغـرب العربـي لا تحظـى بالمسـاواة المطلقـة فـي التعامـل، وهـذا أمـرٌ بـديهي لاعتبـاراتٍ تتعلـق بالمعطيـات التاريخيـة، وطبيعـة السياسـات العامـة، والـرؤى الاستراتيجية الخارجية المتباينـة التي تتبناها الدول نفسها، سواءٌ من جانب الصين أو دول المغرب العربي كلٌ على حدى بما قد يراه مناسباً لمصلحته الوطنية.

لذا سنحاول من خلال الدراسة معرفةَ سُلَّم الأولويات الجيوسياسية للصين تجاه العالم الخارجي، وتحديداً موقع المغرب العربي من تلك الأولويات ضمن إطار خارطة اهتمامات القيادة الصينية المُتَرجَم عبر سياستها الخارجية مقارنةً بأقاليم جغرافية أخرى من العالم، إذ تتميز الصين بمجالٍ أوسع في رؤيتها ذاتِ البعد العالمي، الذي يتطلب ضمن البناء العام وضعها لاستراتيجياتٍ اقليمية فرعية تراعي الميزة الجيوسياسية لكل منطقة، ومن بينها المغرب العربي كنموذج رئيسي لدراستنا هذه.

كمـا سنسـعى للتعـرّف علـى المغـرب العربـي والامكانـات التـي تحوزهـا المنطقـة، بالإضـافة إلـى المحـدد الجيوسياسي الذي جعل منها عبر التاريخ محطةً لأنظار وأطماع الإمبراطوريات القديمة والقوى الدولية في العصر الحديث، والذي تُرجم عبر الحملات الاستعمارية المتكررة لمنطقة شمال إفريقيا، ما يدلّ عن القيمة الجيوسياسية التي يحظى بها المغرب العربي بشكلٍ خاص. كل هذا يضع دول المنطقة عبر قياداتها السياسية أمام حتمية صياغة توجهاتٍ تتعاطى مع المتطلبات الداخلية، وتراعي في الوقت نفسه تحولات البيئة الخارجية وتعقيداتها، والذي يُترجم ضمن الأُسُس التي ترسمُها في إطار قِيَم أنظمتها السياسية المتباينة، إذ من شأنها أن تحدد لنا شكل السياسة الخارجية، وكيفية التعاطي الدبلوماسي لدول المغرب العربي مع مختلف القوى العالمية بما فيها الصين.

يشهد المغرب العربي العديد من التحولات التي واكبت التغيُرات الحاصلة في النسق العالمي منذ بداية فترة الاستقلال وتأسيس الدولة إلى ما سمي بالحرب البادرة، ومحاولات فرض سياسة الاستقطاب والضغوط التي مارسها المعسكران الشرقي والغربي على دول العالم الثالث تحديداً، فكان خيار النأي عن تأثير القوتين العظمتين السبيلَ الأمثل لدى دول العالم الثالث، حيث تعدُّ الصين من بين أبرز الدول التي قادت هذا التوجه، خاصةً مع الخلافات التي برزت بين الصين والاتحاد السوفياتي، أهمَ قوتين شيوعيتين في العالم. لذا سخَّرت الصين كل طاقاتها وحاولت

الابتعاد قدر الإمكان عن التجاذبات الدولية الحاصلة بهدف التركيز على الخيار الاستراتيجي بالنسبة لها خلال الفترات الأولى من تأسيسها، وهي التنمية الاقتصادية كأفضل الطرُق لتحقيق نهضتها الشاملة كهدفٍ أساسي لها.

لذا سعت دول المغرب العربي الخروج من ضغوط تركة الحقبة الاستعمارية الصعبة، وباشرت في رسم توجهاتٍ خارجيةٍ جديدةٍ لها، والمساهمة في تأسيس حركة عدم الانحياز ومجموعة 77 مع العلم أن الصين تنتمي ضمن هذين الكيانين، الأولى كعضوٍ مراقب فيها، والثانية كعضو دائم بها، ما يبرز لنا تعدد النقاط المشتركة ومواطن التقاطع بين الجانبين ضمن تلك الهيئات.

هذا وقد مرَّ العالم العربي عموماً بما فيها دول المغرب العربي مراحل مصيرية عبر موجة جديدة بشعار التغيير، ليتلخّص المشهد في مُسمى "ثورات الربيع العربي" بداية عام2011، وقد زاد من تعقيد الأمن القومي المغاربي تحدياتٍ استراتيجية أخرى لا تقل أهميةً عن تداعيات "ثورات الربيع"، بعد أن ظهرت الأزمة الصحية لجائحة كورونا نهاية عام 2019 التي هددت المنظومة الصحية لدول المغرب العربي، كما أضاف النظام المغربي إلى دول المنطقة إشكالاً أمنياً واستراتيجياً آخراً بعد قراره التطبيع مع الكيان، فضلاً عن التأثيرات العالمية التي أفرزتها المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الأزمة الأوكرانية بداية عام 2022 إلى جانب الفصلِ في تحديد المواقف تجاه حرب الإبادة بقطاع غزة بعد طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر لعام 2023، ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية عبر الضفة الغربية الممارسة من قبل الكيان المحتّل، وبدعمٍ غربيٍ وتواطؤ أغلب القادة العرب.

1- الدوافع الذاتية والأسباب الموضوعية لاختيار موضوع الأطروحة:

تتعلق أسباب اختيارنا لموضوع الأطروحة هذه حول الصين ودول المغرب العربي، بين جانبين من المحفّزات تخصُّ الدوافع الذاتية، والمبررات الموضوعية في ذلك، وهي:

أ- **الدوافع الذاتية لاختيار موضوع الأطروحة:** يعتبر الدافع الذاتي إحدى الأسباب، بل أهم محددٍ لنجاح أي عمل بحثي، فيما تُشكل المادة البحثية ومجموع المعطيات من كتب ومصادر ومقالات مكمِلةً له، باعتبار أن المادة العلمية تخضع لتوظيف الباحث وتصوراته ومدى جِديتهِ في تقديم ما هو أفضل. لذا لابد من أي عملٍ أكاديمي أن ترافقه مجموعةٌ من الدوافع الذاتية لصاحبه ما قد يُضفي للعمل سِيمتيْ الجدية والجودة في آنٍ واحد.

لذا يمكن حصرُ الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع المقدّم أمامكم و البحث فيه، يمكن في:

- الفضول الذي يَبرُزُ ويزداد كلما ذُكرت الصين باعتبارها وحدة دولية متميّزة، ومحاولة الأخذ بمكامن القوة الصينية في العديد من الجوانب السياسية، العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية، والاستفادة منها قدر الإمكان

بما يتوافق مع خصوصيات منطقتنا العربية والمغاربية. علاوةً في ذلك سرعة التحول الحاصل ببلوغ نهضتها في ظرفٍ زمني قصير إلى جانب الدور البارز لدى قيادتها السياسية الناتج عن حلقة الترابط بين برامج مختلف القيادات التي مرَّت على الحزب الشيوعي الصيني القائم على نهج الاستمرارية والولاء مَهما كان القائد مع مراعاة التحولات الدائرة في البيئة الخارجية والتكيّف معها، حيت تتطلّع الصين إلى تحقيق ما يسميه الرئيس "**شي جين بينغ** " النهضة "العظيمة" للأمة الصينية، وهو راجعٌ بالأساس إلى دور القيادات السابقة أبرزهم "**ماو تسي تونغ** " و "**دينغ شياو بينغ**" وتراكم الانجازات التاريخية التي حققتها مختلف القيادات الصينية.

– السعي في البحث عن الصين باعتبارها ظاهرة سياسية شاملة بإيجابيها وسلبياتها، والعمل لرفع اللُبسِ لمحاولات الأطراف لاسيما الغربية منها بتجاوز "النفاق" السياسي والإعلامي تجاه التعاطي السلبي مع النموذج الصيني وحصره فيما يسمى بخطر امتداد الشيوعية المُهددة للقيم الغربية، وافتقار نظامها السياسي لمقومات الديمقراطية التي يتغنى بها الغرب، وشعارات حقوق الإنسان التي لم يعد لها مكان بعد حرب الإبادة الممارسة بقطاع غزة وبدعمٍ غربي، مع تسجيل تحفظات عن تركيبة النظام السياسي الصيني وأدائه فيما يتعلق بحقوق أقلية الإيغور، علماً أنه أضحى من الواجب إعطاء مواصفاتٍ محددة لمفهوم الديكتاتورية وعدم توطين تجاوزات حقوق الانسان في بلدانٍ معينة وتعمّد تجاوزها في بلدانٍ أخرى باعتبارها من حلفاء الغرب، بل وجب إعادة النظر في تعاطي الغرب نفسه مع هذه القيم التي ينادي بها. وعند التمعُّن نجد أن خلفيات السلوك الغربي تجاه الصين يعود بالأساس إلى مجموع المعطيات الاستراتيجية التي تتعدى أداء النظام السياسي الصيني وملف حقوق الانسان، إذ أن حقيقة الهوس والتوجس الغربي عابر للخلفيات الأيديولوجية والانسانية، مفاده دُنُوُ الصين من مقاليد قيادتها المشهد العالمي.

– من خلال محاولات صياغة رؤيةٍ تكون الأقرب لواقعنا الدولي، نسعى إلى وضعِ تصوّرٍ سياسي ودبلوماسي ضمن رؤيةٍ استراتيجية تخدمُ مصالح دول منطقتنا قبل كل شيء، وبما يوازي التغيُّرات الحاصلة أمامنا في النسقين الاقليمي والدولي على أن تكون الصين الحاضرة دائماً في الحسابات السياسية والتوجهات الدبلوماسية بما يخدم المصالح الاستراتيجية العليا لدول المغرب العربي.

ب– **الأسباب الموضوعية لاختيار موضوع الأطروحة:** بموازاة الدوافع الذاتية للبحث في علاقات الصين ودول المغرب العربي، هنالك جملةٌ من الأسباب نذكر منها:

– أنه يندرج ضمن المتطلّبات البحثية الأكاديمية التي تتعلّق بمجال الدراسات الدولية والتخصص الذي وجب تركيز بحثنا فيه ضمن المجال الجغرافي للدراسات الإقليمية الآسيوية، لتكون بذلك الصين كأحد أهم وأفضل الوحدات السياسية الدولية التي وجب دراستها، وعلاقاتها بدول منطقتنا ونقصد هنا دول المغرب العربي.

– نسعى أن يشكل الموضوع محل الدراسة الإضافة على أن يكون لبنة من لبنات التراكم المعرفي لمختلف الأكاديميين، ومن الاسهامات العلمية فيما يتعلق بالصين ودول المغرب العربي قصد تدعيم مكتبتنا بهذا النوع من العلاقات المُهمة والمُهمشة في آنٍ واحد، فضلاً لذلك العمل لإعطاء الدفع اللازم للدراسات الآسيوية بالنظر لأهميتها الاستراتيجية والتي تخصُّ الصين تحديداً للحد من القصور الأكاديمي والعلمي الكبير المسجَّل لاسيما من الناحيتين، التقنية لقلّة الأبحاث المقدّمة باللّغة العربية، والعَمَلية تجاه التفاعلات المهمة الحاصلة بين الصين ودول المغرب العربي والذي لا يعدو أمراً أكاديمياً فحسب، بل لهذا القصور تبعاتٌ على الطرح القيمْي والسياسي تجاه الصين الذي يبدو أنه أكثر ميولاً للطرح الغربي، كما أن هذه الدراسة تسعى لأن أن تشكّل طرحاً عربياً مغاربياً إضافياً فيما يتعلّق بالتعامل مع ظاهرة الصعود المضطرد للقوة الصينية عبر العالم.

2– الأهمية العِلمية والعَملية للموضوع:

التحديات الاستراتيجية الراهنة بشكلها المُعقّد، المُتداخل والمتعددة الأشكال والنطاقات(سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية، صحية وحتى المناخية) تُضفي لموضوع الأطروحة أهميةً بالغة بغية تحليلها وتقديم الحلول الممكنة لها، حيث تمثّل العلاقات التي تجمع بين الصين ودول المغرب العربي ركيزة تلك الرؤى وإحدى الحلول مع أخذ عين الاعتبار سياق ومستوى تلك الرهانات المتباينة بين مختلف الأقاليم الجغرافية، بحيث تختلف بين التحديات التي تواجهها الصين بمجالها الإقليمي المباشر لها أو على مستوى أعلى لمنافستها العالمية مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بشكلٍ عام إضافةً لعلاقاتها بروسيا، في مقابل سياق الرهانات المغايرة التي تواجهها دول المغرب العربي.

بين طابعِ المنافسة العالمية للقوى العُظمى التي تخوضها الصين وأولويات مواجهة التحديات الإقليمية لدول المغرب العربي، تبرزُ جلياً حلقةَ التفاعل بين المصالح الصينية ونظيرتها بالمغرب العربي، الساعيان للتكيُف مع المُتغيّرات الدولية بما يضمن الحفاظ على تلك المصالح والسعي إلى توسيعها كلما سنحت الفرصة لذلك. الأمر الذي يضع دول المغرب العربي أمام حتمية التفاعل مع الجانب الصيني سواءٌ بطابع التعاون والتفاعل الإيجابي أم بانتهاج خياراتٍ مغايرة تُراعَى فيها التوجهات التقليدية لبعض دول المغرب العربي من خلال تعميق علاقاتها مع الغرب.

لذا وبصفة عامة تكمن أهمية الموضوع محل البحث والدراسة فيما يلي:

– فيما يخص **الصين** فنحن بصدد التعاطي الأكاديمي والاستراتيجي مع إحدى أكبر القوى العالمية، إذ تتواجد في المرتبة الثانية كأكبر قوةٍ اقتصادية في العالم وطرحها لمبادرة الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين، فضلاً عن التطور المضطرد والهادئ في قوتها العسكرية، أين استطاعت وفي فترةٍ وجيزة من أن تُنصِّب نفسها كثالث قوةٍ عسكرية في المعمورة. هذه المعطيات جعلت من المطامع الاستراتيجية العالمية للصين أمراً منطقياً ومشروعاً فيما يتعلق بفرضية قيادتها للمشهد المستقبلي العالمي. أضف إلى ذلك أهمية المُحدد الثقافي للأمة الصينية المستندِ على أبعاده القيمية والحضارية، فيما يسمى بأسلوب القوة الناعمة للتأثير وتبنيها لخيار التعاون القائم على تعميق المصالح المشتركة من دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لذا تصاعدت السياسيات المضادة من قِبل الغرب التي باشرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل الحيلولة دون تجسيد "الحُلم الصيني العالمي" أو إعاقته قدرَ الامكان، وغيرَ ذلك يعني آلياً نهاية عصر القيادة الغربية الأمريكية للنظام العالمي.

– بالنسبة **لدول المغرب العربي** يُمكِنها الأخذ بمُسببات ودوافع نجاح الظاهرة الصينية والاستفادة من هذه التجربة المتميّزة لفائدة ساستها وشعوبها، آخذين عين الاعتبار الخصائص المجتمعية والحضارية للمنطقة بما يكفل لها من تحقيق النهضة التي تأملها ضمن دبلوماسيةٍ أكثر فعالية تتميّز بتعاطيها المرن مع مختلف القوى الدولية العُظمى، بما فيها تفعيل آليات الشراكة مع الصين بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين.

– فيما يخص واقعُ الشراكة بين **الصين ودول المغرب العربي**، وجبَ الإلمام بالمَكاسب المتاحة والممكنة والمتوخاة من تلك العلاقات في ظل تبني الصين لاستراتيجية الصعود السلمي ومبدأ تعظيم المصالح المشتركة، بمقابل الإشكالات الاستراتيجية المُلاحقة التي سيُفرزها قرار الدفع بمسار التعاون مع الصين وتداخله بشبكة التحالفات والعلاقات التي تربط دول المغرب العربي بمختلف القوى الدولية الأخرى في سياق ميزان القوى العالمي الراهن.

– فيما أن أهمية دراسة **مستقبل** العلاقات بين الجانبين الصيني–المغاربي، تضعُنا أمام حتمية مواجهة ووضع الحلول للأزمات الدولية المتسارعة والمتلاحقة، لما سمي بالربيع ثم الجائحة الصحية، وصولاً الى التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية للحرب الروسية الأطلسية ضمن الحرب الأوكرانية إلى جانب حرب الإبادة على غزة ضمن معركة طوفان الأقصى والتحديات الدبلوماسية للقضية، كل هذا يكون من خلال أولوية التأسيس لتوجهاتٍ خارجية تأخذ عين الاعتبار أهمية هذه العلاقات ووضع سياسة خارجية مرنة، متّزنة ومتجددة تعي جيداً التحولات الحاصلة وتَتَبَّعُ المسار المستقبلي لتوجه تركيز القوة العالمي وموقع الصين في ذلك.

3- أهداف موضوع الأطروحة: نسعى من خلال هذه الأطروحة بلوغ عددٍ من الأهداف المحددة عبر اتباع الأطر الأكاديمية المعمول بها واستغلال كافة الأدوات العِلمية والعَملية لذلك، وتُشكل الأهداف المُسطرة بوصلة عملنا هذا عبر البحث في النقاط الأربعة التالية المُمثلة لكل فصلٍ من فصول الأطروحة، وهي:

- البحث في طبيعة ومسار الصعود الصيني العالمي، وعن أسباب وتداعيات هذا الصعود على نسق وهيكلية النظام العالمي، فضلاً لذلك سُبُل الاستفادة والأخذ بتجارب النجاح الآسيوي الذي تمثّل الصين إحدى أهم مظاهره. كما رافق ذلك الصعود التوسع الملحوظ في مجال الاهتمامات الجيوسياسية لسياسة الصين الخارجية بما تحوزهُ من قدراتٍ محلية التي توازي حجم تصورات أدوارها الخارجية، تصوغها وتدفع بها، بالإضافة إلى مُحددٍ آخر لا يقل أهمية وهو دور القيادة السياسية الصينية وفعالية الآداء السياسي المنوط لها وانعكاساته الإيجابية.

- محاولة المزج بين التصورين، النظري المرجو بلوغه، وحقيقة الواقع السياسي للدور الذي باستطاعة لعبه دول المغرب العربي، والذي قد يكون أفضل بكثير مما هو عليه الآن على المستويين الاقليمي والدولي، وهذا بالنظر لحجم الامكانات من جهة، والفُرص المتاحة لها بالتوظيف الجيد للمعادلة الجيوسياسية التي تتميز بها مقارنةً بدولٍ أخرى الأقلُ ثقلاً من الناحية الجيوسياسية، لكنها الأكثر تأثيراً في نسق العلاقات الدولية، اقليميا أو عالمياً.

- التطرقُ لراهِنِ العلاقات التي تجمع بين الطرفين، آخذين عين الاعتبار التبايُنات المسجّلة في تعاطي كل دولة من دول المغرب العربي مع الصين، بالنظر إلى منظومة القيم والمبادئ السياسية العامة التي تُكرَسُ في التوجهات الخارجية لهذه الدول، بما في ذلك أهمية المُحدد التاريخي وأثره في رسم معالم العلاقات بين الجانبين، إذ وجب على قادة دول المغرب العربي الاستثمار الأمثل في إمكاناتها، وجعل من العلاقات الصينية ورقةً استراتيجية تُضاف إلى السياسات الكفيلة بجذب مختلف القوى الدولية ضمن الاطار التعاوني، وفي مقدمتها الصين التي تنتهج هذا النوع من التوجه للعلاقات المصلحية إلى الآن.

- محاولة تقديم قراءة لمسار العلاقات المستقبلية بين الجانبين ضمن رؤيةٍ شاملة تستند على الديناميكية الحالية التي تشهدها العلاقات والعمل على تعميقها مستقبلاً، كما أن مبادرة الحزام والطريق تشكل فرصةً استراتيجية أخرى للاستفادة من ميزاتها ضمن سياسة التنويع في البدائل الدولية القائمة على نهج العلاقات المتوازنة بين كافة الفواعل الدولية، والتخلص قدر الإمكان من ضغوط القوى التقليدية. وبما أن التكتلات الدولية أضحت تشكل إحدى السمات الهامة للعلاقات الدولية الحديثة، من هنا يمكن وضع تصورٍ لإمكانية قيام تكتل أو منتدى صيني- مغاربي عابر للجغرافيا شبيه بالمنتدى الصيني-العربي أو المنتدى الصيني-الافريقي بهدف تعميق علاقات التعاون.

4- إشكالية الأطروحـة:

بـالنظر لموضـوع أطروحتنـا المتعلّـق بالفـاعلين المحـوريْن للدراسـة، بالنسـبة للصـين ودول المغـرب العربـي، والـذي يأخـذُ سـياق علاقاتهمـا التفاعليـة فـي إطـار سـلَّم الأولويـات للرهانـات السياسـية والدبلوماسـية مـن جهـة، واعتبـارات المصـالح الاقتصـادية مـن ناحيـةٍ أخـرى، وأساسـاً لـذلك نطـرح الإشـكال المحـوري للأطروحة وهو كالآتي:

مـا شـكل ومسـار العلاقـات التـي تجمـع بـين الصـين ودول المغـرب العربـي، هـل مـن خـلال ترسـيخ مُعطـى أولويـات القضـايا السياسـية والدبلوماسـية أم نحـو تأكيـد أهميـة اعتبـارات المصـالح الاقتصـادية؟ وما مستقبل الشراكة بين الجانبين في ظل التحولات الدولية الراهنة وتعقيداتها؟.

5- التساؤلات الفرعية للأطروحة:

من خلال البحث عن الإشكال المحوري للأطروحة ومحاولة التعرُّفِ عن المحطّات المختلفة لهذه العلاقات، بدايةً من خلفية رصيدها التاريخي ومعطيات حاضِرِها، وصولاً للرؤى المستقبلية حولها، تبرز العديد من التساؤلات الفرعية التي من خلال مُحاولات الإجابة عنها يُمكننا التقرب أكثر فأكثر إلى الإجابة المتعلقة بالإشكال الرئيسي للأطروحة، لذا نحاول توزيع تلك التساؤلات الفرعية المطروحة لكي تشمل جميع فصول الدراسة، وهي كالآتي:

- ماهي جُملةُ المُحدِّدات التي يَستَندُ عليها صَانعُ القرار الصيني عند صياغة قرارات وإدارة مسار السياسة الخارجية لبلده؟
- ما مَضامين المزايا الاستراتيجية التي يحوزها المغرب العربي لتجعل منه قُطباً جيوسياسياً مُهماً ومركزاً من مراكز الاستقطاب العالمي؟
- ما موقع المغرب العربي من خارِطَة المُدرَكْ الاستراتيجي الخارجي الصيني ؟
- ضمن التَبايُن الحاصل في طبيعة الأولويات الاستراتيجية الخارجية للدُول، ما هي مجالات ومستويات التفاعل الكائن بين الصين ودول المغرب العربي ؟
- بالمقابل، ماهي البدائل المتاحة والاستراتيجيات المُستساغة مغاربياً في التعامل مع الوضع الجديد لحتمية الصعود الصيني؟
- ضمن سياق التجاذبات الدولية الحالية والسيناريو الأقرب لعالم متعدد الأقطاب، بل واحتمال قيادة الصين للمشهد الدولي، ما تداعيات الصعود الصيني العالمي على مُستقبل علاقاته مع دُول المغرب العربي ؟

- هل أن التبايُنِ المسجل في ميزان القوى بين الفاعلين، شأنه التحويل الإرادي واللاإرادي للعلاقات من سياقها النفعي التبادلي إلى واقع هيمنة الطرف الأقوى على حساب الطرف الآخر؟

6- فرضيات الأطروحة:

تُسهم الفرضية في وضع التصورات المُمكنة والمُفترضة عن طريق الربط بين متغيرين أو مجموعةٍ من المتغيّرات، بين ما هو مُستقل وآخر تابع، لنتمكن في الأخير إما من خلال تأكيد الفرضية أو نفييها، والتي نصوغُها كالآتي:

- كُلما ارتكزت العلاقات بين الجانبين على تفعيل المُتغيّر الاقتصادي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة، كُلما أسهم نحو تعميق العلاقات ضمن مجالاتٍ أوسع من التعاون السياسي بما في ذلك المجالين العسكري والأمني.
- إن اقتصار تأسيسِ العلاقات على تفعيل المصالح الاقتصادية دون إرفاق ذلك بعامل تأثير المكاسب التاريخية فضلاً عن أولويات التنسيق السياسي والتعاون الأمني العسكري، سوف لن يكون له وقعٌ فعلي للرُقيّ بها إلى مصافِ الشراكة الاستراتيجية.
- كُلما أسَّست دول المغرب العربي لسياسةٍ خارجيةٍ قائمة على استراتيجية التنويع في علاقاتها الدولية بين قوى الشرق (كالصين وروسيا) وأخرى تجاه الغرب، كُلما سمح لها بلعب دورٍ أكثر استقلالية وفعالية، يمنحها مجالاً أوسع لنشاطها الدبلوماسي الخارجي على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

7-الإطار الزمني والمكاني للأطروحة:

يُعتبر الإطاران الزمني والمكاني عنصران هامان في الدراسة، إذ من خلال تحديدهِمَا الدقيق سيساعد كُلاً من مُعدّ الأطروحة وقارئِها التعرُّفَ على حدود الفترة الزمانية للدراسة باعتبارها ترتبط بأوضاعٍ دولية وإقليمية خاصة، والتي تتفاوت من حيث الطبيعة والتأثير من مرحلةٍ تاريخية إلى أخرى.

كما أن الحدود المكانية للفواعل الدولية المُستهدفة أي الصين ودول المغرب العربي تتفاوت هي الأخرى من حيث أوضاعها السياسية والأمنية، بما فيها نسق تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تندرج هذه المعطيات

ضمن إطار تفاعلات المتغيّر الجيوسياسي الخاص بكل طرف، وفقاً لخياراتِهِ الدبلوماسية وضمن سياق التغيّرات الحاصلة في العلاقات الدولية بشكلٍ عام.

أ- الإطار الزمني للأطروحة:

مَبدئياً، ومن خلال الفترة الزمنية التي تم تحديدها في الدراسة يُلاحظ على أنها طويلة نوعاً ما، وهذا من الناحية النظرية، إلا أن سبب طول الفترة بالعودة إلى عام 1955 كونهُ يُخصُّ تاريخاً مفصلياً ومنطلقاً بالغ الأهمية في علاقات الصين بدول المغرب العربي، والذي يتعلق بانعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا في شهر أبريل من نفس السنة، إذ أسَّس المؤتمر لمرحلةٍ جوهرية وبنى القواعد الأولى لتلك العلاقات من خلال إعلان الشراكة التي تربط النطاقين الآفرو- آسيوي، بما فيها التأسيسُ لعلاقات التعاون بين الصين ودول المغرب العربي في العصر الحديث.

كما يجدرُ التنويه بأننا سنُعرّج وبشكلٍ عام وشامل لتلك الفترة التاريخية من علاقات الجانبين، فيما سيكون تركيزنا في أغلب فصول الأطروحة على ثلاثِ فتراتٍ مِفصلية هي، بدايات تسعينيات القرن الماضي التي شهدت بوادر نُمُو القوة الصينية العالمية، ثم المرحلة الثانية التي صادفت مجيئ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وتوليه قيادة الصين عام 2013 وطرحه الرسمي لمبادرة الحزام والطريق، علاوةً عن وجوب إرفاق تلك المعطيات والتحاليل بمرحلةٍ ثالثة تتداخل فيها العديد من الأحداث المهمة والأزمات البارزة، ومجمل التداعيات التي أفرزتها على المستوى الإقليمي المغاربي، من خلال ما سمي بالربيع العربي بداية عام 2011، ثم الارتدادات الجيوسياسية للقرار المغربي التطبيع مع الكيان نهاية عام 2020، فضلاً عن الأزمات العالمية المتلاحقة ومخاطرها الكبيرة بظهور الجائحة الصحية لكورونا نهاية عام 2019، وتنامي الرهانات الطاقوية والغذائية والمناخية باندلاع المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الحرب الروسية الأوكرانية بداية عام 2022 وصولاً إلى حرب الإبادة والتطهير التي يقوم بها الكيان المحتل بقطاع غزة بعد اندلاع معركة طوفان الأقصى في 07 من أكتوبر لعام 2023.

ب-الإطار المكاني للأطروحة:

ترتكزُ دراستنا هذه حول نطاقين جغرافيين مُتباعدين ومُتميّزين في آنٍ واحد، الأول يتعلق بأحد أهم الفواعل الدولية الكبرى في العالم ونتحدّث هنا عن جمهورية الصين الشعبية، التي تتواجد في أقصى شمال شرق الخارطة العالمية بالمعيار الجغرافي أو بالإمبراطورية الوسطى The Middle Empire وفقاً للموروث الحضاري الصيني.

كما نجد دول المغرب العربي التي تتواجد بشمال القارة الإفريقية وعن جنوب القارة الأوروبية من خلال الفاصل المائي للقارتين وهو البحر الأبيض المتوسط. يتكون المغرب العربي من خمسِ دول، مُرتَّبة من الشرق إلى

الغـرب كـالآتي (دولـة ليبيـا، الجمهوريـة التونسـية، الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، المملكـة المغربيـة، والجمهورية الإسلامية الموريتانية).

8- أهم العقبات والإشكالات المسجلة خلال إعداد الأطروحة:

منطق الأشياء وأبجدياتها، أنه لا يوجد أيُّ عملٍ لا تعترضه مجموعة من العقبات والمَطبَّات، بل هي بالأساس عاملٌ من عوامل نجاح العمل، ولا دلالة لمفهوم الاستجابة والنجاح من دون دافع التحدي، لذا فإن أهم الإشكالات العلميةّ والعلمية التي واجهتنا عند إعدادنا للأطروحة يمكن سردها فيما يلي:

- نُدرةٌ علمية وقصورٌ أكاديمي في المواضيع التي تطرقت بشكلٍ مباشر للعلاقات بين الصين ودول المغرب العربي، ما دفعنا وفي أغلب المناسبات إلى الأخذ بمعطيات كل دولةٍ من دول المغرب العربي على حدى ومحاولة صياغة قراءة متداخلة وجامعة للجانبين، كما أن المقارنات بين الصين والمغرب العربي فلا مجال لها، فعلى سبيل المثال وفي السياق العام، نجد مئات المواضيع باللّغة الانجليزية التي وحدها تتطرق إلى مبادرة الحزام والطريق التي أُعلن عنها فقط عام 2013، أو حتى تلك التي درست شخصية الرئيس الصيني شي جين بينغ، بينما لا نجد ذلك الشأن عند البحث عن علاقات دولٍ بأكملها كالتي تجمع الصين بدول المغرب العربي، بالرغم من الرصيد التاريخي الطويل من التعاون المشترك الذي امتد من مسار التحرر إلى أولويات المصالح الاقتصادية المشتركة الراهنة.

- فيما يتعلق بالمغرب العربي، يُلاحظ الاختلال الواضح في الانتاج البحثي الخاص بالمغرب العربي نفسه، حيث أن أغلب تلك الكُتب والمقالات بمختلف لغاتها يتركَّز حديثها في علاقات الصين بأهم ثلاثِ دولٍ مكونة للفضاء المغاربي، وهي بالترتيب، الجزائر، المغرب وتونس، فيما تقل بالنسبة للمواضيع المتعلقة بليبيا وموريتانيا.

9- الأدبيـات السابقـة:

لم أحظ شخصياً بطرحٍ بحثي يتطابق حرفياً مع عنوان الأطروحة "الصين والمغرب العربي بين المتغيّر السياسي والعامل الاقتصادي منذ عام 1955"، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مجموعة معتبرة ومهمة من الأدبيات السابقة والتي شكّلت البناء المعرفي العام لأطروحتنا هذه، كما لا يمكن أن تُصاغ تلك المعطيات والأفكار من العدم، بل فضلُ ذلك يعود إلى إسهامات المفكرين والباحثين، والكم المعرفي وإن قلَّ عن المغرب العربي وما تعلّق بالصين تحديداً، والتي يمكن ذكر أهمِها فيما يلي:

أ- **الكتب:**

- إدريس لكريني، باو تشنغ تشانغ، وآخرون، "العلاقات العربية – الصينية".

يحوي الكتاب على عددٍ معتبرٍ ومهمٍ من المقالات التي تبحث في العلاقات العربية الصينية ضمن نطاقات واسعة من التعاون (التاريخية والثقافية، الاقتصادية ومبادرة طريق الحرير، العلاقات السياسية والقضايا ذات الاهتمام

المشترك، بما فيها التعاون والتنسيق في المجال الإعلامي)، وقد ضمَّ الكتاب مشاركة متنوعة من مفكرين يمثلون الجانبين العربي والصيني. صاغ الكتاب فرضيةً مفادها امكانية اقتصار العلاقة بين الجانبين على مجالٍ معين دون الحاجة إلى الآخر، أي التركيز على المسائل السياسية على حساب المصالح الاقتصادية أم العكس كذلك. خلُص الكتاب إلى عدم امكانية وضع حدودٍ للعلاقات بين الجانبين ضمن مساراتٍ دون الأخرى، وأن السياسة والاقتصاد رافدين مهمين في أية علاقة تفاعلية تتأسس بين الطرفين.

من جانب الطرح المقدم في الأطروحة، أولا، سنعمل على الأخذ بما تعلّق فقط بمنطقة المغرب العربي باعتبار أن الكاتب أخذ بدراسة المنطقة العربية ككل، ثانياً، سنضيف ضمن المتغيرين السياسي والاقتصادي متغيرات أخرى تدفع بمسار العلاقات فيما يتعلّق بالعلاقات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية، فضلا عن الطرح الإنساني المرتبط بالمُعطى الثقافي والسياحي.

- **عبدالمعين الشواف،"الصين المارِد القادِم من الشرق"**.

صاغ الكاتب سؤالاً جوهرياً واستراتيجياً وهو "هل يُمكن أن تسيطر القوة الصينية على العالم؟" ، كما وضع فرضيةً مفادها تبوُء الصين المنطقي لقيادة المشهد العالمي خلال العقود القادمة، مؤكداً ذلك من خلال جملة المعطيات التاريخية والاقتصادية والجيوسياسية التي باتت تسجلها، بذلك فهو مرجعٌ مُهم ركزّ فيه الكاتب على التجربة الاقتصادية المُركبة والفريدة للشيوعية الرأسمالية في الاقتصاد العالمي، في خلفيات المُعجزة الصينية، والسياسة الخارجية الصينية منذ عهد "ماو تسي تونغ". الكتاب شكّل لنا قاعدةً مهمة في التعرّف على مكامن قوة الصين المحلية والاقليمية وتداعيات ذلك على المشهد العالمي، إلا أنه تعاطى بشكل كبير مع الظاهرة الصينية العالمية من خلال الجزم المطلق بتمكّن الصين من الصادرة العالمية للنظام العالمي واهمال عامل الفواعل الأخرى الساعية لعرقلة المشروع بكل ما أمكن، ونقصد هنا السياسات البديلة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص خلال عهد الإدارتين، الديمقراطية لـ جو بايدن joe Biden ، والجمهورية لـ دونالد ترمب Donald Trump .

ما يتعلق بالكتب الصادرة باللّغة الأجنبية وخاصة الإنجليزية، منها التي درست الظاهرة الصينية وعن المراحل التاريخية الثلاث الكبرى، فقد تم عرضها ضمن كتبٍ مهمة لخَّصت لنا ثلاثُ شخصياتٍ سياسية قيادية وازِنة في سياسة الصين الخارجية، ويجدر التنويه أن الفرق يبدو واضحاً وفارقاً بين الطرحين العربي الذي تهدف غالبية مصادره إلى تفعيل النقاط الايجابية للمضي قُدماً بالعلاقات الاستراتيجية بين الصين والدول العربية بشكلٍ عام مقارنةً بالطرح الغربي الذي كما عهدناه، إذ بالكاد لا نجد عناوين فصلية لا تُركّز على الجوانب السلبية للظاهرة الصينية.

- **Elizabeth C. Economy, The Third Revolution, Xi Jinping and the New Chinese State.**

كتابٌ آخر لـ إليزابيت **Elizabeth** يُضاف إلى العديد من الكتابات التي تحدّثت عن الشخصيات التاريخية الثالثُ المهمة في الصين، لمؤسس الصين "ماو تسي تونغ" وأب الثورة والحداثة والانفتاح بالصين "دينغ تشياو بينغ"، ثم مصطلح الثورة الثالثة التي يُجسدها حالياً الرئيس الصيني "شي جين بينغ". وضعت الكاتبة فرضيةً وأكدتها من خلال حقيقة المنافسة المحمومة التي سيزاد منسوبها مع الولايات المتحدة الأمريكية في قادم الأعوام، لكن نفس الوقت تحفّظت على الدور العالمي الممكن القيام به صينياً بالنظر لمنظومة القيم السياسية "الشمولية" التي يتميز بها نظامها السياسي وفقاً لرؤية الكاتبة.

ضمّ الكتاب ثمانية عناوين تجذب القارئ لها وتدعم عناصر الأطروحة لاسيما فيما يخص المحاور ذات التوجه الحديث، منها (الصين نت، أمة الابتكار، الحرب على التلوث، الأسد ينهض، الطريق إلى الأمام) هي العناوين التي لخّصت لنا المشهد الاستراتيجي الصيني في عهد الرئيس "شي" الذي يعدُّ أول من أشار علناً إلى مكانة الصين الجديدة في النظام العالمي، مستندةً الكاتبة في ذلك إلى المقولة الشهيرة للإمبراطور نابوليون بونابرت حين قال بـ"أن الصين "أسدٌ نائم"، ومتى سيستيقظ الصين سيهتز العالم"، إلا أن الكاتبة وبتحفُّظٍ تساءلت إن كان الأسد المُسالم الودود سيبقى كذلك مستقبلاً؟.

ب-المقالات والأوراق البحثية:

أمام النقصِ المُسجّلِ في المراجع التي تطرّقت بطريقةٍ مباشرة للعلاقات التي تربط دول المغرب العربي بالصين، هنالك عددٌ من الأوراق البحثية التي قُدمت لنا بصفةِ مباشرة من طرف الأستاذ البروفيسور "إسماعيل دبش" بصفته رئيساً لتكوين الدكتوراه في العلاقات الدولية تخصص الدراسات الآسيوية بجامعة الجزائر 03، المختص في الدراسات الصينية ورئيس جمعية الصداقة الجزائرية-الصينية، ونذكر منها مرجَعان بحثيان:

- **إسماعيل دبش، الحزام والطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية**، بيجينغ: ورقة بحثية حول الدورة الخامسة لمؤتمر الصداقة الصيني العربي، بيجينغ، 6-7 نوفمبر 2017، (24 ص) وهي ورقة بحثية أكاديمية، لخّصت لنا وبشكلٍ وجيز ومباشر المحاور الرئيسية للعلاقات الصينية العربية، حيث شهدت الدورة حضور البروفيسور مُعِدّ الورقة البحثية، الذي ركزّ بحثه في علاقات الصين مع دول المغرب العربي على المرجعية والثوابت وعوامل التكامل في العلاقات العربية الصينية، ثانياً: دراسة حالة المغرب العربي وعلاقات الصين بدوله الخمس، وآخر المحاور، المحور الثالث الذي حمل عنوان مستقبل العلاقات العربية الصينية.

- **إسماعيل دبش، العلاقات الجزائرية الصينية: نموذج أمثل للمنفعة المتبادلة (أو الحزام والطريق)**، الجزائر: ورقة بحثية عن رئيس جمعية الصداقة الجزائرية- الصينية، 2018، (16 ص).

إضافة علمية أخرى من خلال الورقة البحثية التي أعدّها البروفيسور إسماعيل دبش، والتي ركّزت في مضامين العلاقات الجزائرية الصينية التي تعتبر النموذج الأهم في علاقات الصين بالدول المشكّلة للفضاء المغاربي.

كلتا الورقتان صاغتا الفرضية وأكّدَتا واقع النمو المضطرد للعلاقات التي تجمع الصين ودول المغرب العربي وبالأخص الجزائر، وأن التباين المسجّل في نسق العلاقات بين الصين وكل دولة من دول المغرب العربي يعود إلى عامل المتغيّرين التاريخي والسياسي اللذين يدفعان نحو تعميق الشراكة بين الجانين.

-Adel Abdel Ghafar, Anna L. Jacobs, China in The Mediterranean: Implications of Expanding Sino-North Africa Relations.

مقالٌ صادر عن معهد بروكينغز بالعاصمة الأمريكية واشنطن، وجاء المقال الذي أعداهُ الباحثان "عادل عبد الغفار"و "أنا جاكوب" ليضاف إلى قائمة المقالات التي بحثت في التوسع الصيني بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وعن تداعيات هذا التوسُّع استناداً إلى طبيعة توجهات السياسة الخارجية الصينية بشمال أفريقيا، وخاصةَ مع أهم الشركاء الاستراتيجيين للصين بالمنطقة والتي تصدّرت الجزائر القائمة ضمن سياق مجابهة جائحة كورونا منذ نهاية عام 2019. أكّد المقال فرضية تباين العلاقات التفاعلية بين الصين ودول المغرب العربي لاسيما من خلال تفعيل الدبلوماسية الصحية بين الصين والجزائر يعود بالاستناد لعامل العلاقات التاريخية والسياسية بين البلدين.

تم تحليل نسق التباين ومستوى العلاقات ضمن مجالات متعددة (سياسية ودبلوماسية، اقتصادية وتجارية، عسكرية وأمنية فيما سمي بالدبلوماسية العسكرية ومسار القوة الصلبة للصين). تم من خلال الأطروحة اضافة مجالات أخرى من العلاقات، سيما تلك التي تتعلق بالجانب الانساني، العلمي والثقافي.

- Mohamed Dehane, La particularité Algérienne dans le phénomène Chinafrique: Pourquoi ? & pour l'intérêt de Qui ?

مقالٌ صادرٌ باللغة الفرنسية خُصص في ثنياه دراسة العلاقات الجزائرية الصينية عن الأستاذ بجامعة قسنطينة 2 " محمد دهان"، الذي تحدّث عن نموذج الميزة التفضيلية للعلاقات التي تجمع الجزائر والصين مقارنةً بباقي دول المغرب العربي، فيما سماه بـ" الخصوصية الجزائرية ضمن سياق الظاهرة الصين– إفريقيا، لماذا؟ و لصالحِ من؟".

أكّد الكاتب على فرضية تأثير عامل المتغيّر السياسي في الدفع بالعلاقات التي تجمع بين الصين والجزائر، من خلال الاجابة على السؤال الذي جاء ضمن به عنوان المقال "لماذا ؟ " و "لصالح من ؟".

ت–الأطروحات:

هنالك عددٌ من الإسهامات الأكاديمية التي شارك فيها عددٌ من الزملاء المحترمين في سياق متطلبات أطروحاتهم لنيل شهادة الدكتوراه، وقد اخترنا أطروحة واحدة تبدو الأقرب إلى موضوع دراستنا نذكر:

- **قروش محمد، السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية (2001-2010)**، جامعة الجزائر03. صاغ الباحث فرضية مفادها أن السياسة الخارجية الصينية في المغرب العربي تتبع بالأساس من رغبة الصين أن تصبح قوة عظمى في العالم ومنافستها للدول الكبرى الرئيسية في المنطقة، وذلك باستخدام نفوذها الدبلوماسي وقوتها الاقتصادية بغية الوصول لوضع الهيمنة. وقد توصّلت الدراسة إلى أن الصين تستعمل قوتها الناعمة لفرض سيطرتها الجيوسياسية في العالم بما فيها منطقة المغرب العربي، الناتج عن وعي الصين لمكانة هذه المنطقة. نحاول من خلال الأطروحة المقدمة التطرق إلى فترة ما بعد 2010 باعتبار أن الدراسة انتهت إلى غاية هذه المرحلة، حيث لم تتضمن أهم مرحلة تاريخية في السياسة الخارجية للصين وهو تولي الرئيس "شي جين بينغ" مقاليد قيادة البلاد.

10- الإطار النظري للأطروحة:

بالنظر إلى الإسهامات النظرية القَيّمة في حقل العلوم السياسية، نجد أنه هنالك كمٌّ نظري هائل سعى إلى تفسير الظاهرة السياسية من خلال التركيز على مجالٍ معيّنٍ من المجالات، أو الأخذ بمتغيّرٍ من المتغيّرات، بما يضع لصانع القرار الركيزة الفكرية ويتيح له ايجاد الحلول العَمَلية المُمكنة للتعامل مع مختلف المواقف التي تعترضه. ومن خلال دراستنا هذه استندنا على عددٍ من الأطروحات النظرية بما يتوافق مع طبيعة الدراسة، وهي:

1-النظرية الواقعية: تنطلق من نطاقين هما، القدرة الإنسانية على التدمير والقدرة على الإبداع في آنٍ واحد، حيث تستند على سيادة التفكير البراغماتي والأنانية طالما تسعى للوصول إلى السلطة وفرضِ الهيمنة الخارجية، واكتسابهما (السلطة الداخلية وتحقيق الهيمنة الخارجية) بما يتطابق مع المصلحة الوطنية[1] في ظلّ وسطٍ عدائي يلغي أية مظاهر للمثالية، يهدف إلى الدمج بين واقع السياسة الدولية ومنظور المصالح العليا للدولة، من خلال:

أ- **الواقعية التقليدية "الكلاسيكية":** برزت أفكار المدرسة الواقعية التقليدية خلال منتصف القرن العشرين ضمن الأنماط الأساسية الثلاثة وهي، امتلاك السلطة، إظهارها، أو توسيعها. ومن أبرز رواد المدرسة الواقعية "**هانز مورغانتو**" **Hans Morgenthau** الذي اعتبر أنه على الدولة الوطنية بلوغ أهدافها عن طريق أسلوب ومنطق القوة لا غير أو قد تتحوّل إلى دمية يتلاعب بها الآخرون إن لم تبادر إلى ذلك، وأن اللُّعبة الدولية يُعادل مجموع عناصرها صفراً وأن بضائع النظام الدولي كلها قابلة للتسويق عبر مستويات (السلطة، مصادر الثروة، والنفوذ).[2]

([1]) أندرياس فيرإيكه، بيرند مايرهوفر، و آخرون، **أطلس العلوم السياسية، النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية**، ط1، ترجمة: سامي ألو يحي، لبنان: المكتبة الشرقية، 2012، ص 177.

([2]) **المرجع نفسه**، ص ص 177، 178.

ب- الواقعيــة الجديــدة: أتت هذه المدرسة كنتيجةٍ للثغرات الفكريـة التـي تركتهـا الواقعيـة التقليديـة، ويُعدّ الأمريكي "**كنيث وولتز**" **Kenneth Waltz** أهم الشخصيات الفكرية في مجال الواقعية الجديدة، حيث وضع وولتز ثلاثُ صورٍ ذهنية للسياسات ضمن ثلاثةِ مستويات وهي (الأفراد-الدُول- والنظام الدولي) حيث أن الحروب سببها طبيعة السلوك البشري الأناني والعدوانية التي يتّسم بها الأفراد، ثم المستوى الثاني الذي يؤسس إلى نطاقٍ شاملٍ ومنظّمٍ لمفهوم الحرب والسلام على مستوى الدول، فيما تأخذ الصورة الثالثة نطاق الفوضى والمصلحة الوطنية للدولة ضمن سياق التفاعل الحاصل في النظام الدولي، لتُمثل القوة الخيار الأمثل للدولة بهدف الحصول على أية ميزةٍ من الميزات الممكن الحصول عليها على حساب الفواعل الدولية الأخرى، وأن تحدي الدولة الخارجي نابعٌ من القوة الداخلية التي تحوزها الدولة ذاتُها.[1]

2- النظريـة الوظيفيـة أو الاعتمـاد المتبادَل: تستند على تقاسم المنفعة للمصالح الاقتصادية، وقد تتعمق تلك العلاقات إلى تجسيد التكامل بين مختلف الوحدات الدولية، مثلما شكَّلَ التقارب الفرنسي الألماني بعد الحرب العالمية الثانية دافعاً نحو التأسيس الفعلي للاتحاد الأوروبي، بحيث أن **النظريـة الوظيفيـة التقليديـة** تشجّع بتوظيف المتغيّر الاقتصادي كخيارٍ استراتيجي لتجاوز كافة الخلافات السياسية التي عادةً ما تكون سبباً في الفشل وعائقاً أمام كل المبادرات التكاملية. حسب "**ميتراني**" **Mitrany** فإن التعاون المبدئي بين الدول لا سيما في المجالات التقنية تلائم جميع الأطراف باعتبارها تعمل على توظيف وتوسيع المصالح الاقتصادية خدمةً للجميع، ما قد يُشجّع تلك الأطراف على المُضيّ قُدُماً إلى توسيع العمل المشترك في مجالاتٍ أخرى فيما سماه **Spilover** الامتداد والانتشار.

وقد عمِلاَ كلٌّ من المفكران "**كيوهان**" **R.Keohan** و "**جوزيف ناي**" **J.Nye** على تفسير فكرة انضمام الدولة إلى المنظمات التعاونية الدولية بهدف الحفاظ على المصلحة الوطنية للدولة ضمن إطار نفسه الذي تتبناه النظرية الواقعية، ولكن بأسلوبٍ مغايرٍ يقوم على تكريس العمل التعاوني المشترك.[2]

أما بالنسبة **للنظرية الوظيفية الجديدة**، فقد ميَّزَ "**إرنيست ب.هاز**" **Ernst B.Haas** بين الأهداف التي تقوم على مبدأ المعطيات الأساسية للوظيفية بغية تقاسم المنافع المشتركة حصراً من خلال تلك العلاقات، بما فيها العلاقات المصلحية العابرة للحدود وللنطاق المجالي الإقليمي المشترك، وبين المساعي التعاونية الرامية إلى تحقيق التكامل الاقليمي ضمن الوحدة الجغرافية نفسها، فضلاً عن ذلك التنسيق إلى المستوى الأعلى عبر التفاعل الوظيفي

(1) استيفاني لوسن، **العلاقات الدولية**، ط1، ترجمة: عبدالحكم أحمد الخزامي، مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2014، ص ص 66،67.

(2) سكوت بورتشيل، ريتشارد ديفيتاك، و آخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ط1، ترجمة: محمد صفار، مصر: الهيئة العامة لدرا الكتب و الوثائق القومية و إدارة الشئون الفنية، 2014، ص 103-104.

لنفس طرح لمفهوم Spill Over بالانتقال من التكامل الوظيفي التقني إلى التكامل السياسي، وأن النجاحات المجسّدة في المجالات الوظيفية الجزئية يُفترض بأن تتسع لتشمل مجالاتٍ أخرى لتتبلور في التأسيس لجماعةٍ سياسية بالنظر إلى تجارب الثقة التي اكتسبتها النُخب ليصب في تكاملٍ أكثر اتساعاً وعمقاً.[1]

من هنا يمكن أن نعتبر بأن النموذج الصيني أكد فعاليتهُ من خلال أخذه بالأسس النظرية لكلا المدرستين (الواقعية والوظيفية)، بحيث تسعى الصين إلى تكريس رؤيتها الاستراتيجية ومصلحتها القومية انطلاقاً من منطق القوة دائماً، ولكن وفق أسلوب القوة الناعمة في التأثير، فضلاً عن المسار الذي أضحى يعيشه النظام العالمي بنموذجه الغربي المتجاوز لكافة الأسس الأخلاقية والأعراف السياسية والدبلوماسية المعهودة في العلاقات الدولية، خاصة بعد الأزمة الصحية لكورونا، ثم الحرب الأوكرانية وكيفية التعاطي مع روسيا، وصولا إلى حرب الإبادة الممارسة "اسرائيليا" وغربياً ضد قطاع غزة وحتى الضفة الغربية، لتنقُلنا بمقابل ذلك الصين أكثر إلى تفعيل المصالح الاقتصادية المشتركة والاعتماد المتبادل من خلال تمكُّنها شيئاً فشيئاً من نسجها لعلاقات التعاون التجاري والاستثماري بالعديد من دول العالم، بما فيها الدول الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية تحديداً.

11- الإطار المنهجي للأطروحة:

يعتبر المنهج العلمي بمثابة القالب الذي تتخذه الدراسة نسقاً لتشكيل الإطار العام للأطروحة أو أيُ إنتاجٍ علمي آخر، و يُمكن ذكر المناهج التي اعتمدنا عليها بما يتطابق مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، فيما يلي:

أ- **اقتراب تحليل النُظُم The System Analysis Approach:** يندرج ضمن توجهات النظرية السلوكية، وأن أساس استخدامه نابعٌ من فكرة النظرية العامة للنُظُم وارتباطات عمل المؤسسات السياسية بمجموعة من العوامل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "**دفيد إيستون**" في نقل أُسس منهج تحليل النُظم إلى حقل العلوم السياسة بداية عام ونشره لكتاب " النظام السياسي " Political System، و بعدها كتاب Analysis of Political Life عام 1965. ثم تبعه آخرون أمثال "**كارل دويتش**"و "**ألموند**" و"**بريتشر**". وقد لخّص "إيستون" عمل الأنظمة السياسية ضمن دائرة "المُدخلات" Inputs والتفاعلات الحاصلة بداخلها التي تأتي نتائج تفاعلاتها فيما يسمى بـ"المخرجات"Outputs وأن النظام العام للتفاعلات السياسية هو نسقٌ مفتوح على تأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية.[2] لذا فإن منهج تحليل النُظُم السياسية يعتبر ركيزةً علمية مُهمة لتحليل وفهم عمل

([1]) أندرياس فيرإيكه، بيرند مايرهوفر، و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

([2]) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: ب س ن، 1997، ص ص 130،131.

الأنظمة السياسية في كلٍ من الصين لثقل دور الحزب الشيوعي الصيني، وكذلك الحركية الحاصلة داخل الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي والتفاعل النُظمي والدبلوماسي الحاصل بين الجانبين الصيني والمغاربي، وبالتالي فهي نتيجة تعكس السياق العام لعمل الأنظمة السياسية من سيمات التداخل والتعقيد، ودور مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية بما فيها ضغط اللوبيات وجماعات المصالح.

ب-الاقتراب الوظيفي- Function Approach : أبرز رواد المنهج الوظيفي عالم الاجتماع " **تالكوت بارسونز**" **Talcott Parsons**، وفكرته القائمة على التداخل بين كافة الأجزاء والعناصر المكوّنة للنظام الاجتماعي والظاهرة الإنسانية بشكلٍ عام، ففي نطاق الظاهرة التي نحن بصدد البحث فيها يؤدي كل عنصرٍ من عناصرها الوظيفة المنوطة به في سياق التفاعلات الحاصلة بين فواعل الظاهرة السياسية مثلاً، وقد عمل كلٌ من "**غبريال ألموند**"و"**باول**" على تطوير المنهج عبر إسقاطه على الدراسات السياسية، بما فيها الوظائف الأربعة الكبرى للنُظم السياسية وهي (بناء الدولة، بناء الأمة، المشاركة، والتوزيع) ومن ثَمَّ لابد لأي نظامٍ سياسي من تكييف وظيفته لإثبات قُدُراته لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهه، مُركزاً ألموند على وظيفتي التكامل والتكيُّف.[1]

من خلال هذه المعطيات النظرية، نحاول اسقاط المنهج الوظيفي على الوظائف الممكن تأديتها من طرف الأنظمة السياسية، والوظائف السلوكية المُعبرة عن توجهات صناع قرار السياستين الخارجيتين في الصين وبدول المغرب العربي، بما فيها تأثيرات وظائف القوى للفواعل الإقليمية والدولية، والتداعيات المتعددة المجالات بما فيها الصحية منذ ظهور جائحة كورونا، والاقتصادية عبر أزمتي الطاقة والغذاء من خلال الأزمة الأوكرانية، والدبلوماسية بعد حرب الابادة والتطهير الممارسة من قبل الكيان والقوى الغربية على قطاع غزة.

ت-**اقتراب صناعة القرار- Decision Making Approach**: يُعتبر بمثابة الحلقة النظرية والعملية الرابطة بين المنهجين السابقين (تحليل النُظُم والوظيفي) بغض النظر عن طبيعة الأنظمة محل الدراسة ديمقراطيةً كانت أم شمولية، أو خيار النسق الأيديولوجي الذي تتبناه، فما يتميّز به المنهج أو الاقتراب أنَّ لديه امتدادٌ بالعديد من النطاقات والعلوم الأخرى، كعلم النفس مثلاً بالنظر لمدى التوازن النفسي لدى صانع القرار، أو بعلم الاجتماع لطبيعة القيم الاجتماعية السائدة، أم الاقتصاد المرتبط بالسلوك الاستهلاكي العام وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، إذ هنالك سلسلة طويلة ومعقّدة في مرحلة ما قبل وأثناء وما بعد صناعة القرار، فضلاً عن العديد من العناصر المشاركة فيه، منها بيئة صناعة القرار الداخلية والخارجية، الهيئة أو الوحدة التي تتم بها والعملية التفاعلية أثناء صناعته،

([1]) طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العملي في العلوم السياسية**، ط1، لبنان: منشورات ضفاف،2015، ص ص 68-69.

علاوةً عن الوضع النفسي والسيكولوجي لصانع القرار والمشاركون الرسميون وغير الرسميون، وأخيراً نتائج وتبعات صناعة القرار.[1]

سواءٌ من اعتبره منهجاً مستقلاً بذاته أم اقتراباً منهجياً، فإن التبايُنات النظرية لاقتراب صناعة القرار لا تلغ الأهمية البالغة له في اتخاذه سنداً منهجياً للأطروحة، فروسيا "بوتين" ليست بروسيا "يالتسين"، وصينُ "شي" أو "ماو" أو "دينغ" ليست بصينِ "هو جينتاو" أم "جيانغ زيمين"، إذ للكاريزما السياسية تأثيرٌ نُظُمي محلي وثقلٌ دوليٌ وازنٌ لصورة الدولة بالخارج، وأن أسلوبَ تعاطي القوى الدولية يختلف وفقاً للسلوك والشخصية السياسية التي تقود الدولة.

وفقاً لطبيعة الموضوع محل الدراسة، فقد استندنا على منهج دراسة الحالة بالتعرف على طبيعة الواحدات الدولية الفاعلة للصين ودول المغرب العربي، بما في ذلك المنهج المقارن عند إجراء المقارنة للعلاقات بين الصين وكل دولة من دول المغرب العربي على حدى.

12- **الإطار المفاهيمي للأطروحة:** يمكن التركيز على أهم المفاهيم والمصطلحات السياسية فيما يلي:

- **الدبلوماسية:** ركيزةٌ من ركائز النسق العام للسياسة الخارجية وأداةٌ من أدواتها الرئيسية، ويُعرّف **أرنست ساتو** "الدبلوماسية بأنها استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"، وحسب الدكتور **عدنان البكري** :"أن الدبلوماسية هي عمليةٌ سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، بما في ذلك إدارة علاقاتها الرسمية ضمن النظام الدولي". فيما يَعتبر **هارولد نيكلسون** :"بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، أو طريقة معالجة وإدارة العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي باختصار عمل وفن الدبلوماسيين" .[2]

- **الدبلوماسية الاقتصادية:** تندرج ضمن المجالات الفاعلة والمُستجدّة للممارسة الدبلوماسية في العصر الحديث على غرار الدبلوماسية الأمنية والعسكرية، الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الثقافية. وتعدُّ الدبلوماسية الاقتصادية مظهراً من المظاهر الحديثة للممارسة الدبلوماسية والتي تتضمن لوحدها العديد من الممارسات الدبلوماسية الاقتصادية الفرعية منها، الدبلوماسية التجارية، دبلوماسية إدارة الاستثمارات والدبلوماسية المالية، وإن الهدف الأساسي منها هو رسم الصورةِ الإيجابية والترويج الأمثل للدولة تجاه دول وشعوب العالم بهدف جلب الأموال والمستثمرين واستغلال التكنولوجيا الحديثة لأجل تحقيق المنفعة المشتركة وبما يخدم المصالح الاقتصادية للبلاد.[3]

([1]) محمد شلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 156-163

([2]) صلاح محمد عبدالحميد، **فن التفاوض و الدبلوماسية**،ط1، مصر: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، 2012، ص 13.

([3]) جيفري ألين بيجمان، **الدبلوماسية المعاصرة، التمثيل و الاتصال في دنيا العولمة**، ط1،ترجمة: محمد صفوت حسن، مصر: دار الفجر، 2014، ص ص 189-197.

- **نظام تعدُد الأقطاب أو توازن القوى Multipolar System or Balance of Powers:**

هو النظام الذي تتعدد فيه محاور القوى المتناسقة والمتعاونة من جهة والقوى المتنافسة والمُضادة في الجهة الأخرى، ويُعدُّ تقارب القوى به والتكافؤ بين الفواعل الدولية الكبرى الميزة العامة للنظام المتعدد الأقطاب، وإن حالة الردع الصلب والمرِن المتبادل بين مكونات هذه القوى من شأنه أن يُثَبِّت حالة التوازن والاستقرار، وأن أيَ وضعٍ في مَيَلان ميزان القوى لطرفٍ ما على حساب الأطراف الأخرى سيؤدي إلى تكريس نظامٍ أحادي القطبية.[1]

- **تحوُّلُ القوة، القوة العظمى، فالهيمنة:** تتباينُ مستويات القِوى الدولية للنظام العالمي، والتي نجدها موزّعة بين الهامشية فالثانوية، ومن المتوسطة إلى العظمى فالمُهيمنة، حيث أن أية قوة دولية مثل الصين إذا شهدت نمواً مضطرداً في قوتها فإنها سترقى إلى مصاف **القوة العُظمى** ومن خلالها يمكن تكريس "**نظرية تحوّل القوة**" الكفيلة أيضاً بتحويلها من القوة العُظمى إلى وضع **القوة المُهيمنة.** لذا فكُلما كانت الدولة أدنى قوةً ومرتبةً ضمن التسلسل الهرمي للقوة في النظامين الاقليمي أو العالمي، كُلما ارتفع منسوب عدم الرضا لديها الدافع للبحث عن وضعٍ أفضل ودورٍ أحسن يتناسب مع حجم قدُراتها وتطلعاتها.[2]

- **القوة الناعمة Soft Power:** حسب ما جاء به رائد مفهوم القوة الناعمة "**جوزيف ناي**"**Joseph Nye** في كتابه "**القوة الناعمة السبيل إلى النجاح في عالم السياسة العالمية**"، يختصر ناي قوله: "إنها القدرة للحصول على ما تريد من خلال الجذب والإقناع بدلاً من أسلوب القوة والإكراه، إنه يُعبّر عن الجاذبية السياسية والثقافية للدولة ما يضفي الشرعية على قراراتها وسلوكياتها، حيث تحظى سياساتها بقبول الآخرين ويعزّز من قوتها الناعمة".[3]

- **الصُعود السِّلمي Peaceful Rise:** بمجرد الحديث عن الصعود السلمي أو الهادئ فإنه سيرتبط ذلك المفهوم آلياً بالصين، والمقصود به هي الفكرة أو النهج السياسي السلمي الذي تُروّج له الدُول وفي مقدمتهم الصين، بحيث يتيح لها معالجة التوقعات وتبديد المخاوف الأمنية للقوى الكبرى المنافسة لها دولياً أو ذات النطاق الإقليمي، وهي فكرةٌ مُبتكرة تُمكّن الدولة الحاملة للمفهوم بالمضي قُدُماً في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الخاصة بها، وجذب أكبر عددٍ من الأطراف الأخرى إليها في إطار بناء شبكة التحالفات وإرساء العلاقات ضمن بيئةٍ سياسيةٍ مستقرة .[4]

([1]) جهاد عودة، **النظام الدولي، نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005، ص 13.

([2]) Jean Kachiga, **The Rise of China and International Relations Theory**, New York: Peter Lang, 2021, p p 62-69.

([3]) Joseph S.Nye Jr, **Soft Power, The Means to Success in World Politics**, New York : BBS,2004, p 9.

([4]) Jean Kachiga, **Op Cit**, p p 63,71.

هذا ويتداخل المفهوم ذاته بالمفاهيم السياسية الأخرى السابقة الذكر ضمن الإطار العام لاستراتيجية الدولة، (للدبلوماسية، الدبلوماسية الاقتصادية، القوة الناعمة، تحول القوة، القوة العُظمى والمُهيمنة)، إذ كُلها مفاهيمٌ أو سياساتٌ تتعامل معها أو تتبناها الصين في علاقاتها الدولية بما يتوافق مع سياق تطلعاتها الاستراتيجية العالمية.

13-تصميم خطة الأطروحة:

استناداً إلى موضوع الأطروحة محل الدراسة، ولوضع تصورٍ شاملٍ يأخذ عين الاعتبار جميع عناصر الموضوع الذي نسعى من خلاله الإجابة على الإشكالية المحورية، تم تقسيم محاور الدراسة ضمن أربعةِ فصولٍ رئيسية، تتصدّرها مقدمةٌ تمهيدية وفي نهايتها خاتمة استنتاجية، وما بينهما فصولُ المَتْن الأربعة التي سعت إلى الجمع والربط بين أهم المحطات الزمنية المختلفة للعلاقات، من حيث تاريخيها، حاضرها، ومستقبلها، وهي كالآتي:

الفصلُ الأول خُصص لمحاولة التعرّف على إحدى أهم القوى الدولية الفاعلة التي نحن بصدد دراستها في ثنايا الأطروحة وهي الصين، وتحديداً عن جملة المحددات التي ترسم مسار سياسة الصين الخارجية، وعن العوامل المؤسِسَة لتوجهاتها الخارجية من حيث قدراتها المادية والبشرية كماً ونوعاً، والمُكتسبات القَيْمِية التي لها امتدادٌ بالإرث الحضاري والانساني الذي تتميز به الصين، علاوةً لذلك أولوية المصالح الاقتصادية التي أضحت الشُغل الشاغل للقوى العالمية الكبرى ومدى ارتباطها بتفعيل أسلوب القوة العسكرية والاعتبارات الأمنية، بحيث أن التفاعلات الحاصلة بين كل هذه الأبعاد التاريخية والاقتصادية والعسكرية، وجب تكييفها مع قاعدة المبادئ الأساسية لسياسية الصين الخارجية، والتوفيق بين مكامن الأهداف الاستراتيجية والأساليب المستغلة في ذلك.

في **الفصل الثاني** تمّ تركيز دراستنا حول الفاعل الآخر لدول المغرب العربي، وعن رؤية الصين لهذا الفضاء الجيواستراتيجي بالنظر لمجموع خصائصه الطبيعية والبشرية، والفرص الاقتصادية المتاحة من خلال الدفع بالشراكة معه، نهيك عن المقومات التاريخية والحضارية التي يحوزها والتي تتسق في السياق العام مع الحضارة الصينية من خلال القيم الانسانية المشتركة، والذي تم التطرق إليه في المرجعية التاريخية للعلاقات بين الصين ودول المغرب العربي، وما يتميز به الأخير بامتداده الجيوتاريخي وجمعه للأبعاد الجغرافية الثلاثْ العربية، الإفريقية والمتوسطية، وتوسطه القارات الثلاث ما يجعله مركزاً من أهم مراكز الاستقطاب الجيوسياسي عبر العالم.

كما أن **الفصل الثالث** يعدّ أهم محاور الدراسة، إذ نسعى من خلاله إلى التعرف عن حاضرِ وواقعِ العلاقات التي تجمع الصين ودول المغرب العربي، والأهم من ذلك ليس فقط مجرد عرضِها وسردِها، بل محاولة إبراز طبيعة العلاقات التي تربط بين الصين وبين كل دولةٍ من دول المغرب العربي على حدى ضمن العلاقات المتعددة

الأشكال، ومجالات التعاون فيما يخص المرتكزات السياسية والدبلوماسية، والمصالح الاقتصادية المشتركة إلى جانب الاعتبارات العسكرية والأمنية، دون إغفال أولوية التعاون في المجال العلمي التكنولوجي والتبادل الثقافي والسياحي.

هذه المعطيات التي نسعى من خلالها لمعرفة كلٌ من نقاط التقارب والتباعد المسجلة في علاقات دول المغرب العربي مع الصين وعن سبب وخلفيات ذلك، وهذا بمحاولة تدارُك نقاط الضعف المُسجل، أو لتفعيل تلك المقومات المُهملة ومُغفلة، أو لإعطاء الدفع اللازم للتي تشهد حيويةً أكبر، وهذا ضمن الرؤية المستقبلية لهذه العلاقات التي سنتطرق إليها في الفصل الرابع.

لذا فإن **الفصل الرابع والأخير** لا يقلّ هو الآخر أهميةً عن باقي الفصول، بل لديه ثقلٌ محوريٌ في التأسيس للرؤى الاستراتيجية المُستقبلية لعلاقاتِ دول المغرب العربي مع أهم دولةٍ فاعلة، وباعتبارها القوة المنافِسَة المباشِرة للولايات المتحدة الأمريكية لقيادة المشهد العالمي القادم، حيث أن الفصل الأخير يُمثّل الحوصلة العامة للتفاعلات المسجلة ضمن الفصول الثلاثة السابقة، وهذا باستخلاص نقاط القوة والضعف لتلك العلاقات قصد صياغة رؤيةٍ مستقبلية أكثر واقعية وموضوعية بما تمنحه الصين من إمكاناتٍ، الكبيرة الأثر والواسعة المجالات، إذ وجب على قادة دول المغرب العربي الأخذ من التجربة الصينية الفريدة من نوعها بما تمتلكه من ذكاء استراتيجي في استغلالها لأغلب الفرص المتاحة لها، نهيك عن الاستفادة من الدروس ومجابهة الرهانات الكبيرة التي أضحت تشهدها دول المغرب العربي والعالم من خلال جملةٌ من التبعات السياسية والأمنية لما سمي بالربيع العربي، والمآلات الاستراتيجية للقرار المغربي التطبيع مع الكيان، فضلاً عن الرهانات الجيوسياسية ذات الطابع العالمي، للرهان الصحي لجائحة كورونا نهاية عام 2019، والذي تعمّق ببروز التحديات الأمنية للطاقة والغذاء والمناخ التي أفرزتها المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الأزمة الروسية الأوكرانية بداية عام 2022 إلى نهاية عام 2023 والتحدي الدبلوماسي والانساني لحرب الإبادة الممارسة من قبل الكيان المُحتل المدعوم من القوى الغربية ووسط حالة العجز والتواطؤ العربيين.

الفصـــل الأول:

المحدِّدين السياسي والاقتصادي في سياسة الصين الخارجية وأثرهُما على العلاقات مع دول المغرب العربي

تَمهيـــــد الفصـل:

تُشكّل المصلحة المُنطلقَ والأساسَ الذي ترتكز عليه الدول في علاقاتها الخارجية، والتي تتباين من حيث الطبيعة والمجال بما يراه صانع القرار مطابقاً للأهداف الاستراتيجية التي يتبناها، علاوةً لاختياره لأفضل الأدوات والأساليب التي يراها مناسبةً والتي تبدو متباينة من حيث المناهج والخِّيارات بين الصُلبة والمرِنة، وإن كانت المصالح نفسها التي تسعى إليها الدول.

لذا ومن خلال الفصل الأول، وَجَبَ أخذ عينَ الاعتبار مجموعُ المُحدِّدات المؤثّرة في صِياغةِ قرارات السياسة الخارجية للصين من خلال مجموعِ العوامِلِ والمُحددات ذات البُعد السياسي والأمني، بما فيها الإحاطة بأولويات المصالحِ الاقتصادية التي لا تَقتصِر داخل الأطر المحلية والإقليمية للصين، بل تمتد إلى نطاقاتٍ جغرافية عالمية ترتبط بمصالح الصين الخارجية، الأمر الذي أَفرز سِياقاً متجدداً للمنافسة الدولية بين أهم فَاعلَيْن في النظام العالمي الجديد، ونقصد هنا الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كَمَا يُمكن من خلال البحثِ في الجزئيات وفي تفاعلاتها التعرُّفَ على الكُلِّ المُشَكّلِ للنسق العام للتوجهات الرسمية الخارجية التي تتبناها الصين، والتفسير الأمثل لمخرجات صانع قرار السياسة الخارجية الصينية.

تعدُّ الصين من الدول الكبرى التي تسعى إلى ربط علاقاتها مع الدول من خلال الاستثمار في مكامن القوة التي تمتلكها والميزة التفضيلية لديها، ما سيسمح لها بفتح مجالاتٍ أوسع لتصدير فائض قوتها الانتاجية إليها ضمن نطاقاتٍ جغرافية متنوعة، ليس هذا فحسب بل أن علاقات التبادل التقني والمادي تلك لا تخلو في سياقها من البحث عن مجالات النفوذ نحو مناطق ذات الميزة والثقل الجيوسياسي على شاكلة المغرب العربي.

من الناحية الاستراتيجية نسعى إلى إبراز مكامن القوة وأهم المُقدّرات التي يحوزها الفضاء المغاربي، إضافةً إلى الامكانات الاقتصادية والثروات المتعددة التي يحوزها، ناهيك عن التوجه العالمي الجديد نحو العناصر والمعادن الاستراتيجية النادرة والحرجة، وبديل الطاقات المتجددة، حيث يتواجد ضمن نطاقٍ جيوسياسي بالغ الأهمية يتشارك ويجمع فيه بين النطاقات الجيواستراتيجية الثلاثْ "المغاربية، الافريقية والمتوسطية".

كما نرمي أن يمثّل المبحث الأخير من الفصل، مدخلاً للفصل الذي يليه "واقعِ العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي"، وهذا بعرضِ العلاقات التاريخية التي تجمع الجانبين في عصرها الحديث، انطلاقاً من مؤتمر باندونغ لعام 1955 ضمن السياق العام، والذي أسس الروابط التاريخية والانسانية بين النطاقين الآفرو–آسيوي، وعن أثر المُعطى التاريخي في حاضر ومستقبل العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي اللّذان تضمّناهما الفصلين الثاني والثالث تواليا.

المبحث الأول: المغرب العربي ضمن سياق المحدّدات السياسية والأمنية لسياسة الصين الخارجية

يُعتبر المتغيِّران السياسي والأمني من أهمَّ المُتغيِّرات التي تقوم عليها السياسة الخارجية لأية دولة من دول العالم، بل ويُشكّلان الأساس الذي تقوم عليه مؤسسات الدولة في مختلف المجالات إلى جانب الاعتبارات السياسية والأمنية حيث نجد ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي، إذْ الحُكمُ على مدى فعالية كل هذه المجالات من عدمه مرتبطٌ بمضامينَ القرارات التي يَتَّخذها السياسيون والسياق الأمني في إطار صناعة القرار وحركية النظام السياسي.

- المطلب الأول : المُحدِّد السياسي في سياسة الصين الخارجية

نحاول البحثَ في طبيعة مُحِّدَداتٍ ذات أهمية بالغة وهي المُحدِّدات السياسية والأمنية التي تسهم في صياغة قرارات السياسة الخارجية الصينية، والتي تدعم في تقديم نموذجٍ فريدٍ من نوعه ننتقل به من تفاعلاته السياسية الداخلية إلى واقع التنافس الدولي الخارجي المُعبِّر عن تنامي الدور الصيني في المنظومة الدولية، والذي أصبح يثير مخاوف القوى العالمية الكبرى وفي مُقدِّمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا نطرح ونجيب عن التساؤل القائل، هل يعود الفضلُ للإنجازات الاستراتيجية والقفزة الاقتصادية الكبرى التي حقَّقتها الصين في المقام الأول إلى النظام السياسي ومؤسساته؟ وهل أضحى من الضروري إعادة النَّظر في مدى فعالية النَّهج اللبيرالي الغربي باعتباره الخيار الوحيد للحكم على فعالية أداء النُّظُم السياسية؟.

يُمكن أن نتَّخذَ من النموذج الصيني مرجعاً تحليلياً لفعالية أداء الأنظمة السياسية ومدى قُدرتها التكيُّفِ مع التغيُّرات التي تحيط بها، في مقابل من يرى أن النظام السياسي الصيني قائمٌ على ديكتاتورية الحزب الشيوعي مختزلاً المشهد السياسي بين مفهومي الديمقراطية والديكتاتورية، وما يوازيه اقتصادياً بين الاقتصاد الحر والتخطيط المركزي، وبين ذاك وذاك فإن الصين حالة فريدة من نوعها تستوجب منَّا نظرةٌ أعمق وأشمل من تلك المصطلحات.

1- طبيعة النّظام السياسي الصيني وركائزه: يتم البحث في طبيعة النظام السياسي الصيني من خلال:

أ- النظام السياسي الصيني:

طِبقاً لوثيقة الدستور الصيني المنقَّحَة والمُعدَّلة عام 2004، فإنها تُحدِّد طبيعة النظام السياسي باعتباره نظاماً جمهوريا رئاسياً، والمَهَام الأساسية للدولة التي لها السلطة القانونية العليا، حيث تنص (المادة الأولى حول طبيعة النظام السياسي، والثانية عن مبدأ الممارسة السياسية، والمادة الثالثة لكيفية ممارسة هذا المبدأ).

تعدُّ جمهورية الصين الشعبية دولةٌ اشتراكية خاضعة لما يسمى "الديمقراطية الشعبية" على أساس تحالف العمال والفلاحين (علَمُ الحزب الشيوعي الصيني المُتكوِّن من المِنجَل والمِطرقة)، فضلاً عن النِّظام الاشتراكي الذي يعتبر النظام الأساسي للجمهورية ويتميز بما يسمى الاشتراكية ذات الخصاص الصينية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني.

وجاء بالوثيقة نفسِها على أن السُلطة "ملكٌ للشعب" مثلما تنصُ عليه كافة دساتير دول العالم، التي يمارسها عبر المجلس الوطني للحزب الشيوعي الصيني ومجالسه الشعبية المحلية على مختلف المستويات والأجهزة، تحت شعار "الديمقراطية التمثيلية للحزب الشيوعي" عملاً بمبدأ الديمقراطية المركزية، فالحزب يُدِير شؤونَ الدولة السياسية ويتكفَّل بمختلف الشؤونِ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر مختلف القنوات وبما مُخوَّل له قانوناً.[1]

---

[1] **The Constitution of The People's Republic of China, Op. Cit**, Articles (1,2,3) , p 4.

ب- **الخَيَار الاشتراكي وثُنائية الدولة والحِزب:**

ما يُلاحظ في الصين هو وجود دستورين وعَلَمَين، واستناداً على ما جاء به دستور الجمهورية الصينية، نُلاحظ العلاقة المُتَداخلة والمُعقَّدةِ في نفس الوقت بين مَركزية الدولة بِطابعها الاشتراكي وعمل الحزب الشيوعي الصيني كأداةٍ مُرسِّخةٍ للأداء السياسي، ويتميز الطابع الأيديولوجي للنظام فيما يلي:

- لِكِلا الرمزين، أي الدولة والحزب دستورين خاصين لهما، وعلى خِلاف باقي الأنظمة السياسية في العالم التي نَجد بها دستوراً يَعلو فوق كل القوانين الأخرى، فيما يَقتصر التأطير القانوني للأحزاب الريادية ضمن قوانين داخلية خاصةٍ بها، بينما نلاحظ في الصين الثنائية الدستورية للقوانين بالنسبة للدولة إلى جانب الحزب على سواء.

- كلا الدُّستورين ينصّان ضمن مَوَادِهما على وجود علم وشعار للمؤسستين السياسيتين، أي أن للدولة والحزب عَلَمين رسميين يحملان تقريباً نفس الرُموز المعبّرةِ عن الخلفية التاريخية لكليهما وعن خَيَارِهما الأيديولوجي. تم الكشفُ عن عَلَم جمهورية الصين الشعبية رسمياً في ساحة تيانانمين في بكين في الأول من أكتوبر عام 1949 الموافق لتاريخ إعلان الجمهورية، وهو علمٌ أَحمر يَدلُّ على روح ودِماء المُحاربين الذين سقطوا أثناء الثورة مع نجمةٍ كبيرة صفراء ذهبية في أعلى يسار، ترمزُ إلى الحزبِ الشيوعي الصيني، تُحيط بها أربعةُ نجومٍ صفراء صغيرة ترمزُ هي الأخرى إلى طبقات الشَّعب الرئيسية بالنسبة للمؤسس ماوتسي تونغ، وهي(طبقة العُمَّال، والفلاحين والعَسكريين، والمُعلِّمين)، تُحيط النجوم الأربعة بالنجمة الكبرى بشكلٍ مُقوَّسْ والذي يدل عن الروح الموحَّدة لمختلف الطبقات المُتلاحمةِ مع الحزب الشيوعي الصيني[1] الأخير الذي بدوره يحمل عَلَمهُ الأحمر شِعارَي المِنجَل والمِطرقةِ باللَّونِ الذَّهبيْ الأصفر في أعلى جانب العَلَم، المُعبّران عن طبقتيْ المزارعين والعمال.[2]

ت- الرَّكيزَتَين الاشتراكية والشُّيوعية وفقاً للخصائص الصينية:

ما يُميّز الصينيون هي قدرتهم الكبيرة على التكيُّفِ مع مختلف المشاكِل والتحديات، ففي الجانب الاجتماعي نجِدهم منتَشرين عبر كل مناطق العالم لأجل العمل، وفي نطاقٍ واسع دون تسجيل مشاكل بارزة في هذا الشأن. وفي الاقتصاد تمكَّن الصينيون وببراعة بالمَزْج بين اتجاهين اقتصادين متناقضين من الناحيتين العَملية والعِلمية، ضمن تحليلات مختلف المفكّرين الاشتراكيين ونُظرائهم من اللّيبيراليين، نقصُد بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي من خِلال تفعيلِ نقاطِ التَشَارُك بين النموذجين المتناقضين اقتصادياً وامتداداته السياسية وتجاوزِ الاختلافات، وفي جانبِ السياسي يعمل النظام بين توجهيْ متطلبات الإصلاح الداخلي والحفاظ على الرَّكائزَ الايديولوجية لكل من الاشتراكية والشيوعية، والتي يَبنِي عليها صُنَّاع القرارِ السياسي في الحزبِ الشيوعي الصيني جُلَّ استراتيجياتهم وقراراتهم.

إلا أنَّه وَجَب في هذا المَقام ضرورة تعريف كِلاَ المُصطَلحيين، إذ يُشكلان كلٌ منهما فلسفةً ومنهجاً فكرياً قائماً بحد ذاته، ونمطاً عَملياً للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وامتداداته الثقافية، ومن خلالهما نتعرَّف أكثر على طبيعة عَمَل النظام السياسي الصيني، ومن ثَمَّ يُمكِن في استطاعتنا توضيح الصورة أكثر لتقديم تفسيراتٍ لمختلف القرارات السياسية وفهمِ توجُّهات السياسة الخارجية الصينية.

---

[1] Library of Congress, **Flag of China**, Federal Research Division, Washington ,USA: August 2006, p 1

[2] **The Constitution of The Communist Party of China**, Revised and adopted on October 24 ,2017, Articles (53,54,55), p 28.

- **الاشتراكية:**

تتلخَّصُ باعتبارها أيديولوجية اقتصادية، وكان أول من استعمل كلمة "الاشتراكية" الفرنسي "ريبود" بوصفه لمَذهبي "سان سيمون" و"فورييه"، ويُعرِّف البريطاني "برتراند رُسْل" الاشتراكية على أنها:" اشتراك المُجتمع في مِلكية اشتراكية، أي مِلكية جماعية لوسائل الانتاج وفي رأسمالٍ يضمن توجيه الانتاج للاستهلاك العام وتوزيعُ الانتاج على الجميع على أساس المصلحة العامة". بهذا غَدَت الملكية في خدمة الجماعة لا لخدمةِ الفرد، وهذا حسب داعمي الاشتراكية بُغيةَ تدعيم السيادة القومية للدولة ونشرِ نفوذها السياسي والأيديولوجي.

- **الشيوعية:**

باعتبارها الفَلسفة والنهجَ السّياسي القائمِ على أيديولوجية سياسية وفق التَّنظير الماركسي، مفادُها أن الشُيوعية هي المرحلة النَّهائية التي يَبْلغها المُجتمع في تطوره، أين تَزولُ كلُّ التَّنَاقُضات وتذوبُ كلُّ الطبقات، حيث يصف "كارل ماركس" الشيوعية في "البيانِ الشيوعي" أن تاريخ الأمم قائمٌ على المتناقِضَات بين طبقاتٍ اجتماعية مُتباينة والمخْرَجُ يكمن في تخطي هذه المرحلة من التَّنَاقُضات وإيجاد نمطٍ جديدٍ قائمٍ على المجتمع الشيوعي الذي تنتهي عنده حقبة التاريخ الإنساني.[1]

- **الاشتراكية ذات الخصائص الصينية:**

يقول المثل الصيني المعروف: **"لا يهمُّ ما إن كان القِطُ أسوداً أم أبيضاً، طالما أنه يَستطيع اصطياد الفِئْران"**، وإن انتهاج "دينغ شياو بينغ" **Deng Xiaoping** للسياسة البراغماتية حول الإصلاح والانفتاح، فتَحَت المجال واسعاً ورسمت آفاقاً جديدة للسياسة الصينية ضمن الاستراتيجية الاقتصادية المرتكزة على الإصلاح والتنمية، وقد عمِل بعده "شي جين بينغ" على ترسيخ هذا التَّوَجهَ القائمَ على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية على أساسِ اقتصاد السوق الاشتراكي المحلي، ومبادرة الحزام والطريق في علاقات الصين الاقتصادية الخارجية، وهذا ليس سوى استجابةً لتلبية المطالبِ السياسيةِ والاقتصادية والاجتماعية التي مكَّنَتها من تأمين مكانةٍ مرموقةٍ دوَلياً، بتقديم نموذجٍ سياسيٍ مُتكيفٍ ومُتكامل الى حدٍ بعيد.[2]

الحُلمُ الصيني الذي يسعى إليه "شي جين بينغ" قائمٌ على أيديولوجية فكرية الهادفة الى تحقيق مجموعةٍ من الطموحات السياسية، وقد اقترح برنامجه منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الذي يهدِف الى مضاعفةِ إجمالي الناتجِ المحلي الوطني مقارنةً بعام 2010، بالتَّوَازي مع السعي للرَّفعِ من دَّخلِ نصيبِ الفرد لدى سُكان الأرياف مما سيُحقّق الرفاهية للمجتمع في مختلف المجالات والقطاعات.[3]

2- هَيْكلية النظام السياسي الصيني ومؤسَّساته:

النظامُ السياسي الصيني ليس وَليدَ ثورة أكتوبر عام 1949 فحسب، بل هو نِتاجٌ لتَرَاكُمِية تاريخية منذ ما قبل الميلاد إلى الأُسَرِ الامبراطورية، ثم إعلان الجمهورية الجديدة التي تُشكّل المرجعيةَ التاريخية والأيديولوجية التي تقوم

---

(1) أحمد الشيباني، **دراسات في العقائد، الرأسمالية–الاشتراكية–الشيوعية–الصهيونية**، بيروت: دار الكاتب العربي، ب ت، ص ص 67–99.

(2) Ammar Younes, **How Successful Has Socialism With Chinese Characteristics Been in China?,** Tashkent , Uzbakistan : Westminster International University , p 1.

(3) Jiayi Liu, **Auditing Theory of Socialism with Chinese Characteristics ,** New Jersey ,USA: John Wiley Publishing , 2015, p 74.

عليها جمهورية الصين الشعبية في العصر الحديث، القائمة على الثورة الثقافية وقيم البْرُوليتارية بقيادة "**ماو**"، على غِرار المبادئ اللينينية وإن ليست بالمُطلق، فإن الحزب الشيوعي الصيني يتحَّكَم كليةً في المشهد السياسي وله سلطاتٍ واسعة في عملية صناعة القرار، والقُدرة على التَّدخل في جميع الأمور السياسية والإدارية والأمنية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الدور المِحوري للحزبِ الشيوعي الصيني Chinese Communist Party (CCP-CPC) :

يُعدُّ الحزب السياسيَ الأكبر في العالم، إذ يضم أكثر من 90 مليون عضواً، والنجمة الخُماسية الكُبرى في العلم الصيني ترمزُ إلى الحزب، ما يدل على المكانة الهامَّة التي يحظى بها والمتجذّرة في الحياة السياسية، فبَعد ثورة أكتوبر الروسية عام 1917 انتشرت الماركسية اللينينية بين الأوساط الفكرية الصينية، وأشار الحزب الشيوعي الصيني إلى هذه الأيديولوجية في المؤتمر الأول للحزب المنعقد في شنغهاي عام 1921 بالعمل على نشر الشيوعية مع مساعي التحرُّر من القوى الاستعمارية المُتَحالفة مع الأسرة الإمبراطورية الحاكمة، لكنْ بعد تحقيق التحرُّر عَمِلت كوادر الحزب على إحداث تعديلاتٍ تدريجية في التوجه الأيديولوجي للحزب خلافاً لنُظرائهم السوفيات، بما يتوافق مع متغيّرات الداخل والخارج، وحصوله على دعمٍ واسعٍ من المواطنين من المُزارعين والمُثقفين بشكلٍ خاص.[1]

تأسَّسَ الحزب الشيوعي الصيني في شهر يوليو من عام 1921 بشنغهاي، على يدِ اثنا عشرة شخصاً رتَّبوا اللّقاء بالحي الفرنسي بمدرسةٍ خاصة للبنات أثناء الإجازة الصيفية، واختير " شان ديغ زيو"Chen Duxiu"" أوَّلَ أمينٍ عامٍ في تاريخ الحزب الشيوعي الصيني. تمحوَرَت مبادِئ الحزب حول مناهضةِ الديكتاتورية الإمبراطورية، والدّفاع عن الطبقة العاملة والفقيرة، أي البروليتاريا ضد البرجوازية، والتعاملِ مع جميعِ الأطراف دون إقصاء، وقد استمرَّ نضالُ الشيوعيين إلى غاية الأول من أكتوبر عام 1949، حين دخل "ماو تسي تونغ" بكين واعتلى المنصَّة في ساحة "تيانانمين"، وأعلن حينها عن تأسيس جمهوريةِ الصينِ الشعبية بطابعها الاشتراكي وخيارها الشيوعي.[2]

ثقل عامل الأيديولوجية، قوة التماسُك والتنظيمَ المُحْكَم، هي سِمات النظام السياسي الصيني الذي لم يبقَ جامداً متشبّثاً بمبادئه السابقة، فعلى مدى عَقدَين من الزمن كانت هنالك العديد من الإصلاحات التي باشر بها الحزب الشيوعي الصيني، المرتكِزَة على النمو الاقتصادي وتفعيلٍ أكبرٍ للسياسة الخارجية على نحوٍ يضمنُ مصالحَ الصين الاقليمية والعالمية.

يوجد من يَفْصِل بين نسق الأنظمة السياسية لاعتباراتٍ تتعلق بخصوصية كل دولة، وبين من يَعتَبِر أن تلك الخصوصيات والفُرُوقات ما هي إلا شكلٌ من أشكال التداخل والتناسق العَمَلي للأنظمة السياسية. لهذا تُعتبر الصين نموذجاً مهماً ورائداً ليس فقط في ديمومة النّظام الشيوعي رغم التغيُّرات العميقة الحاصلة في النظام العالمي، بل في ناجعته أيضاً وهذا هو الأهم، وهنا نكون أمام وضعٍ سياسي مفادُه أن لا وُجود لفرقٍ بين الدولة والحزب في الصين، بل كِلاهما مُتداخلان ومُتشابكان.[3]

---

[1] Sebastian Heilman, **China's Political System,** Maryland, Washington: Rowman & Littlefield Publishing , 2017 ,p p 24-49.

[2] June Teufel Dreyer , **China's Political System Modernization and Tradition** , London: The Macmillan Publishing ,1993 ,p p 82-103.

[3] Sujian Guo, **Chinese Politics and Government, Power, Ideology and Organization,** London: The Macmillan Publishing ,July 2012, p p 82-103.

يتشكَّل التنظيمُ القيادي للحزب الشيوعي الصيني من:

- المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني
- اللّجنة المركزية التي تُعتبر أعلى هيئة قيادية سياسية للحزب، وتَعقِد اجتماعاتها كل سنة
- المكتب السياسي للجنة المركزية يقوم بانتخاب أعضاء اللجنة السابقة (اللجنة المركزية) ولجنتها الدائمة.
- الأمانة العامة للحزب، بمثابة الهيئة الإدارية للمكتب السياسي ولجنته الدائمة.
- اللَّجنة العسكرية المركزية تحت قيادةِ رئيس اللجنة المركزية، والذي بدوره يُعتبر رئيس البلاد
- اللَّجنة المركزية لفحص الانضباط، باعتبارها أعلى هيئة في الحزب، دورها يختصُ بالتفتيش والتحقيق في كل التجاوزات وفرضِ الانضباط داخل الحزب.

يَعقِدُ الحزب أو ما يُعرَف بالمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني اجتماعاته كلُّ خمسِ سنوات، وأول اجتماعٍ له كان في جويلية من عام 1921 أثناء تأسيس الحزب[1] وآخر المؤتمرات هو المؤتمر الوطني العشرون الذي انعقد في اكتوبر من عام 2022، فيما سيُعقد المؤتمر القادم خلال عام 2027.

يُمثِّل المجلس السلطة التشريعية للدولة، فيما تتمحور مهامه حول(- تعديل دستور الجمهورية -تنفيذه ومراقبته- انتخاب مسؤولي البلاد، من انتخاب أو عزل رئيس الجمهورية ونائبه- إقرار تعيين رئيس مجلس الدولة ونوابه، أعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان، ورئيس جهاز المحاسبة، والأمين العام لمجلس الدولة، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس المحكمة الشعبية العليا، أو عزلهم من مناصبهم- فحُص والمصادقة على جميع المسائل المُهِمّة، مثل خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية، وميزانية الدولة وحساباتها الختامية، وتأسيس المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المدارة مركزياً- البحث في قضايا الحرب والسلم.

ب-آلية اتخاذ القرار السياسي:

تُتَّخذُ القرارات من قِبل اللَّجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، والعمل مع مؤسسات الرئاسة والخارجية والدفاع قوى الأمن الداخلي وغيرها من المؤسسات الرسمية. وبالتالي يخضع عمل الجيش كليةً إلى الحزب الشيوعي الصيني ويعمل وفقاً لقراراته، ولا توجد سلطةٌ مطلقة "نظرياً" لرئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات، بل تُصاغ بشكلٍ جماعي ضمن اللجنة المركزية للحزب، وبمشاركة مؤتمره الوطني في القضايا الكبرى.[2]

دُستورياً، فيما ينص على اقتصار صلاحية انتخاب رئيس الجمهورية والبت في قضايا الحرب والسلم للمجلس الوطني الحاكم ضمن 16 صلاحية بالمادتين 62 و63 من الدستور، فإن لرئيس الجمهورية صلاحيات إدارة وصياغة السياسة الخارجية للدولة باسم جمهورية الصين الشعبية، بالتنسيق مع اللجنة المركزية للحزب، حسب الفصل الثاني المُحدِّدِ لصلاحيات رئيس الجمهورية، لاسيما المواد من 79 إلى 84 من الدستور الصيني.[3]

---

[1] **The Communist Party of China , CPC_ Congress Official Website** , date of Publication: September 25, 2012 , access date: 25/04/2020 , From Website:
http://www.china.org.cn/china/18th_cpc_congress/2012-09/25/content_26626798.htm

[2] باهر مردان، **النظام السياسي لجمهورية الصين الشعبية**، بكين، 2015، ص ص 1،2، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/04/17 ، عبر الرابط : https://www.academia.edu/10754513/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%8

[3] **The Constitution of The Communist Party of China**, **Op.Cit**, Articles (62,63,79-84) , p p 13-17.

3- أهمُ مصادر إدارة شؤون الدولة:

تُشكّل المصادر ذات الطابع السياسي والقانوني المرجع الرئيسي لإدارة شؤون الدولة و تسيير أمورها، وتُعتبر الإطار الذي يُحدِّد ويضبط القواعد العامة لذلك:

أ- الدستور:

تُعتبر الوثيقة الدستورية المصدر القانوني والسياسي الأول بالنسبة للدول والتي تتسم بالسُّمُوْ، لذا المُلاحظ في النظام السياسي الصيني وجود دستورين، الأول يتعلَّق بدستور الدولة لجمهورية الصين الشعبية الذي يتكون من 26 صفحة، تتضمن بها 143 مادة، التي تُحدِّد الأُطُرَ العامة لتسيِّير شؤونِ البلاد وصلاحية كل طرف (حول المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي ورئيس الجمهورية، مجلس الدولة، اللجنة المركزية العسكرية وأجهزة الحُكم في المناطق ذات الحكم الذاتي، المحاكم الشعبية، وأخيراً حول العلمَ والنشيدَ الوطني والشِّعارَ الوطني والعاصمة).[1]

مقابل ذلك، نجد دستور الحزب الشيوعي الصيني المتعلّق بتنظيم شؤون الحزب الحاكم داخلياً، يتضمَّن 28 صفحة، بها 55 مادة ضمن 11 فصلاً، تتطابق مضامينه بشكلٍ كبير مع دستور الجمهورية الذي يتطرق الى هيئات الحزب الشيوعي الصيني نصَّ عليها دستور الجمهورية إلى جانب الهيئات الأخرى حيث يضبط كيفية عَمَلِه.[2]

ب- الكتاب الأبيض:

مجموعُ التقارير السَّنَوية الرسمية الصادرة عن المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني الذي يترأسه "**لي تشيانغ**" "**Li Qiang**" ويشغُلُ منصب رئيس الوزراء، حيث تُعنى هذه التقارير بدراسة مجموعة من المواضيع المتنوعة، منها ما هو اجتماعي كنصّ تقرير الأمن الغذائي، وتقرير التقدم في مجال حقوق الانسان والمساواة والتنمية، والمشاركة بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس الجمهورية، وتقرير السلامة النووية في الصين والمسائل المتعلِّقة بإقليم شينجيانغ.

لكن أبرز تلك التقارير على الإطلاق، هما الكتاب الأبيض للدفاع الوطني وتطوير قدرات الجيش، والكتاب الأبيض حول السياسية الخارجية، آخرها ضمن النص الكامل: الصين والعالم في العصر الجديد.[3]

في محاولةٍ لشرح خلفيات بقاء الحزب الشيوعي الصيني، بل وازدياد صلابته رغم التغيرات الحاصلة، يشير المحللون إلى عددٍ من العوامل المهمة في ذلك، وهي:

التماسك الحاصل بين ثنائية الحزب والدولة، والقُدرة على اختيار وتوظيف المسؤولين الحكوميين ذوي الكفاءة العالية، مع مراقبتهم ومحاسبتهم في نفس الوقت، بالإضافة إلى المرونة في توجيه الاقتصاد المُتكَّيف مع التحديات ومناخ الاستثمار، السعي إلى المنافع العامة والتركيز على الفئات الاجتماعية للحفاظ على التماسك الاجتماعي، والمزيج في سياسة التعامل بين الترغيب والاكراه و الرقابة في آنٍ واحد، ما يوفّر لها قدرة التحمل ومواجهة التحديات.[4]

---

(1) **The Constitution of The People's Republic of China**, as amended in 2004 . **Op.Cit**.

(2) **The Constitution of The Communist Party of China**, **Op .Cit**, Articles (62,63,79-84) , p p 13-17.

(3) **The State Council of China** ,information office the People's Republic of China, Official Website : http://english.scio.gov.cn/whitepapers/node_7247532.htm

(4) Vivienne Shue ,Patricia M. Thornton, **To Govern China, Evolving Practices of Power ",** England : Cambridge University ,2017 , p 59.

4- مِئوِيَتيْ التأسيس والمَرْجعيات القِيادية الثلاث:

نُحاول التطرُّقَ إلى مِئَويتيْ تأسيس الحزب الشيوعي الصيني (1921-2021) وقيام جمهورية الصين الشعبية (1949-2049) لِدلالاتها، لا التاريخية فحسب، بل السياسية والاستراتيجية التي تُعبّر عن التماسك الحاصل بين الدولة و الحزب، والتمسُّكَ في خيارات الحزب منذ تأسيسه إلى الآن رغم تعاقُبِ الأجيال وتعاظُمِ التحديات.

أ- مِئَويتيْ تأسيس الحزب والدولة (1921م-1949م):

تَسعى الصين ومن ورائِها الحزب الشيوعي الصيني إلى تحقيق هَدَفيْ المِئويتين، وهُمَا "اجتماعي واقتصادي"، بإكمال بناء مجتمعٍ قائمٍ على العدالة والرفاهية الاجتماعية المصادف للذكرى المائة لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني (1921-2021)، فيما الهدف "الاستراتيجي" الأسمى والأهم، هو تحويل الصين إلى دولةٍ اشتراكية حديثة، مُتقدّمة ومتناغمة، تعتلي فيها مصاف الريادة العالمية مع باقي الدول العظمى، وهذا بالموازاة مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية(1949م-2049م)، ففي تقريرٍ للرئيس الصيني "**شي جين بينغ**"، أشار إلى أنه في المرحلة الأولى (2020م إلى 2035م)، ستقوم الصين خلال 15عاماً الأولى بالتركيز على البناء والتحديث الاشتراكي، بعدها وإلى غاية 2035، سيتم تحديث البلاد بالكامل وفي جميع المجالات.[1]

ب- المَرْجِعيات القِيادية الثلاثْ (عامِل الكاريزما السياسية):

على مدارِ التاريخ السياسي للدول، هنالك مرجعياتٌ قيادية فاعلة ومؤثرة، تَتَمتَّع بقوة شخصيتها والكاريزما السياسية، والتي تَرَكَت أو ستترك أثرُها السياسي في تاريخ الدول، ومِن أبرز ممن مرُّوا على قيادتها، نستذكر الرؤساء، جمال عبدالناصر بمصر، وهواري بومدين في الجزائر، وصدام حسين بالعراق، وفلايديمير بوتين بروسيا، وفي المجال الدّبلوماسي نذكر وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كسينجر.

ومَهما امتلكت الدولة من إمكاناتٍ مادية ومؤسساتٍ رسمية وقواعدَ قانونية، فلا يُمكنها من لعبِ دورٍ بارزٍ، فاعلٍ ومنافسٍ للقوى الأخرى إقليميةً كانت أم دولية، إلا بوجود شخصيات سياسية بارِعة تَسطيعُ الاستثمار في تلك القُدرات وتوظيفها الأحسن خدمةً للمصلحة الوطنية للدولة، وفي النموذج الصيني نلاحظ أنه هناك العديدُ مِمَن ترك بصمتَهُ في تاريخ القيادة الصينية للدولة، لكن أبرزهم على الإطلاق يدور في ثلاثِ شخصيات بارزة.

ضمن السياق، ينصّ دستورُ الحزب الشيوعي الصيني في مادته (3)، وبالأسماء أهمَ الشخصيات البارزة التي لعبت دوراً كبيراً للوصول بالصين إلى ما هي عليه الآن إلى غاية القرن الحادي والعشرين، وتكريماً لمجهوداتهم وإنجازاتهم، ألحَّ أعضاء الحزب على الوفاء بالالتزامات الثلاث، وهي (الماركسية اللينينية التي أرساها "**ماو تسي تونغ**"، وروح نظريةِ التمثيلات الثلاث لـ "**دينغ شياو بينغ**"، مُصممُ الإصلاح والانفتاح، وصولاً إلى العصر الجديد لنهضة الأمة الصينية حول أفكار "**شي جين بينغ**" من خلال الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.[2] نفس الشيء بالنسبة لدستور جمهورية الصين الشعبية الذي تطرق بالأسماء إلى الشخصيات الثلاثْ، وعَرَض إنجازاتهم الفكرية والتاريخية عِرفاناً بأثر ذلك في مسار التطوُّر الذي شهدته الصين على مدى سبعين عاماً من التأسيس.[3]

---

(1) Lan Xinzhen, **Setting the Course, the 19 th CPC National Congress**, Beijing : China Insight Magazine November 7,2017, p 2.

(2) **The Constitution of The Communist Party of China**, **Op. Cit** , Article (3) , p 11.

(3) **The Constitution of The People's Republic of China**, **Op. Cit**, Preamble, p 2.

5- الدبلوماسية الصينية ومبادئ سِياسَتِها الخارجية:

تُشكِّل الدبلوماسية الصينية أحد المَخَارِج الرئيسية المُعبِّرة عن الإمكانات التي تحوز عليها الصين، من هنا نحاول البحث في مضامينها وعن أهم الركائز التي تَستَند عليها، من خلال:

أ- الدبلوماسية الصينية من المَنظُور القِيادي: وتتلخّص في المحاور الثلاثة، وهي:

- التاريخية التأسيسية لـ "ماو تسي تونغ" Mao Zedong (1949م-1976م) :

تميزَّت هذه المرحلة بوضع الركائزَ الأساسية للدولة الاشتراكية الفَتِيَة بدايةً من عام 1949، التي أَعلَنَ عنها القائد التاريخي و"أبُ الشيوعية" في الصين "ماو تسي تونغ"، إذ تُعتبر بمثابة الفترة الحاسمة في تاريخ الصين الحديث والتي شكّلت الانطلاقة الفعلية لها وما يُبنى عليها لمستقبلِ الأجيال القادمة لما عرفته من رِهانات مصرية في بناء الدولة، بموازاة العديد من المشاكلِ الاجتماعية التي عاشها المجتمع الصيني آنذاك، ولبلدٍ أنهكته الحرب المُعلنة ضدّه وتبعات ذلك على الاقتصاد من تضخمٍ وبطالة.[1] عمل "ماو" على بناء دولةٍ مركزيةٍ وفقاً للقيم اللينينية الماركسية التي يتبناها بها الحزب الشيوعي الصيني، وظلَّت الى الآن الأصول الأيديولوجية والقيمية له، إلى حد أن وُصف "ماو" على أنه الرفيق والزعيم والقائد "العظيم" لدى الصينيين. دامت فترة حُكم "ماو" 27 سنة، أي منذ تقلُّدِه منصب الرئاسة عام 1949 إلى غاية وفاته عام 1976.[2]

- الإصلاحية الاقتصادية لـ "دينغ شياو بينغ" Deng Xiaoping (1978م-1992م):

تعرَّضَ "**دينغ**" في بدايات عام 1976 إلى مضايقاتٍ من طرف شخصياتٍ بارزة مُحافظةٍ في الحزب بغية ثنيهِ عن تطبيق إصلاحاته الاقتصادية، فكانت الغلبة لعزيمة "دينغ" في القيام بما كان يريده بدايةً من عام 1978، بإقراره حزمةً من الاصلاحات الاقتصادية بما يتماشى مع المتغيرات العالمية الحاصلة، حيث اتجه نحو التحديث الاقتصادي والإصلاح والانفتاح، وحلِّ المشاكل التي ورِثَها عن التراكمات التاريخية للثورة الثقافية في الصين، وهذا بتصويب الايديولوجية الاشتراكية وفقاً للخصائص الصينية بما يخدم وبطريقةٍ براغماتية المصالح العليا للبلاد التيار.

الإصلاحي والأجندة الجريئة التي وَضَعَها "دينغ"، أسهمت بشكلٍ واضح في عودة الصين إلى الواجهة الدولية والانفتاح على العالم الخارجي، وقبل ذلك وأثناء زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" ومستشارِهِ للأمن القومي "هنري كسنجر" إلى بكين في فبراير من عام 1972 ، بدأت الصين تبرز كفاعلٍ وازنٍ بِوُلُوجِهَا إلى العالم الخارجي من بوابة الاقتصاد والاستثمار وجلب رؤوس الأموال، لتَتَحوَّل من أولويات الاعتبارات الأيديولوجية إلى تفعيل مصالحها الاقتصادية [3] تُعتبر "**نظرية التمثيلات الثلاثْ**" التي اعتمدها المكوِّن الرئيسي لنظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية التي تَستَند على ثلاثِ مهامٍ للحزب وَجَبَ القيام بها(**أولاً:** أن يُمثّل متطلبات التنمية للقوى الانتاجية، **ثانياً:** أن يمثِّل مساراً لتقدم الثقافة الصينية، و**ثالثاً:** أن يمثِّل مصالحَ غالبية الشعب الصيني).[4]

---

(1) Roderick Mac Farquhar, **The Politics Of China, the Eras of Mao and Deng,** England: Cambridge University ,1997, p 5.

(2) Philip Short ,**Mao, The Man Who Made China,** London: I.B. Tauris & Co ltd , 2017 , p 17.

(3)Michael Dillon, **Deng Xiaoping ,The Man Who Made Modern China,**London:Tauris,2015,pp 219-252.

(4) جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21**، ط1، ترجمة: آية محمد الغازي، مصر: دار صفصافة للنشر و التوزيع،2017، ص 26. للاطلاع على الكتاب عبر الموقع: https://books.google.dz-https://n9.cl/jva0c

- دبلوماسية النهضة "العظيمة" للأمة الصينية لـ "شي جين بينغ" Xi Jinping (منذ عام 2013):

تُعتبر فترةَ حكمِ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" المرحلةَ المِفصليةَ في تاريخ الصين الحديث، حيث أن صعودَها أضْحَ يُشكِّل تهديداً مباشراً للمصالح الغربية في العديد من مناطق العالم مع مُيولِ ميزان القوى شرقاً بدل الغرب. اعتلى "شي" رئاسة أمانة الحزب الشيوعي الصيني في عام 2012، وفي عام 2013 أصبح رئيساً لجمهورية الصين الشعبية، لتبدأ الصين مرحلةً جديدة من المواجهة مع الغرب وديناميكيةً لا نظير لها في إطار إصلاحات ما يسمى "**بالثورة الثالثة** "**The Third Revolution** وتُصبح بذلك الشخصية الثالثة الأهم في تاريخ الصين الشيوعي، بعد الحديث عن ثورة التأسيس لـ"ماو تسي تونغ "و"ثورة الإصلاح و الانفتاح" لـ"دينغ شياو بينغ" في ثمانينيات قرن الماضي، وصولاً إلى "شي" وعزمه فيما سمّاه علناً ومراراً "قيادة الأمة الصينية إلى النهضة العظيمة".

فطموح "شي جين بينغ" للعب بلاده دوراً أكبر على الساحة العالمية وتأكيده المستمِّر على أحقية بلاده في توسيع نطاق ثِقَلِها الدولي، أثار حفيظة صُنَّاع القرار بالولايات المتحدة بشكل خاص، إذ اعتبرا "روبرت بلاكويل" و "آشلي تيليس" أن الصين أصبحت تُمثِّل تهديداً فعليا للأمن القومي الأمريكي، ووجب صياغة أمريكا لردٍ ذكي على الطموحات الصينية.[1] داخلياً ترتكز سياسة "شي" على ديناميكية النمو الاقتصادي والعمل لأجل مجتمع مزدهر، والتأسيس بلدٍ غنيٍ وقوي، أما خارجياً عمل على دعم الخطط العامة للدبلوماسية وفقاً لمصالح الصين الاستراتيجية ضمن الأُطُر الجيوسياسية والاقتصادية والتجارية، وحماية الاستثمار وتأمين مصادر الطاقة التقليدية والحديثة.[2]

صَدَرَ في عام 2014 كتابٌ عن السلطات الرسمية الصينية حول المشروع النهضوي الجديد للرئيس الصيني، بعنوان "**شي جين بينغ وحُكم الصين**" "Xi Jinping,The Governance of China" يتمحور حول نقطتين رئيسيتين، الأولى داخلية، حول الحلم الصيني لتحقيق النهضة للأمة الصينية على أساس الاشتراكية وفقاً للخصائص الصينية، والعمل بشعار بلدٌ بِنظامان في قضايا "هونغ كونغ" و"ماكاو" وقُدسية الوحدة الترابية فيما يتعلق بمسألة تايوان. الثانية، تتعلق بعلاقات الصين الخارجية المُرتبطة بشكلٍ كبير بالمشروع الاقتصادي والتجاري للحزام وطريق الحرير الجديد في إطار " الدبلوماسية الناعمة"، والمصالح المشتركة مع كافة الدول، ودبلوماسية حُسنِ الجوار رُغم الحساسية التاريخية، إضافةً إلى الدول النامية ذات التاريخ والمصير المشترك والاصدقاء الجَدرين بالثقة والشُّركاء المُخلصين وفقاً للكتاب. تُعدُّ افريقيا محطةً جِدُّ مهمة في علاقات الصين الخارجية [3] وأن تنفيذ استراتيجية الانفتاح الاقتصادي مرتبطةٌ بمدى تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ومرهونٌ أيضاً بتوفير قدرٍ كبيرٍ من الاستقرار والسلام العالمي وتجنب الحروب ليحُلَّ محلَّها العمل المشترك، إذ لا يمكن لآية دولة مهما كان شأنُها أن تقف لوحدها أمام التعقيدات التي يعرفها الوضع الدولي الراهن وأن الصعود السلمي للصين يخدم مصالح هذه الدول.[4]

---

[1] Elizabeth C. Economy, **The Third Revolution, Xi Jinping and the New Chinese State,** England: Oxford University Press,2018 , p p 2,3,233.

[2] Kerry Brown ,**CEO. China, The Rise of Xi Jinping,** London: I.B. Tauris & Co ltd ,2016, p 138.

[3] Foreign languages Press Co. Ltd , **Xi Jinping The Governance of China,** Beijing: Foreign languages Press, 2014 ,p p 45,190,243.

[4] مكتب دراسات الوثائق للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، **أفكار حول تعميق الاصلاح للرئيس الصيني شي جين بينغ،** مراجعة: أحمد السعيد، جمهورية مصر العربية: أطلس للنشر و الانتاج الاعلامي،2017، ص 141.

ب- مَبَادئ سياسة الصين الخارجية:

ينصُّ دستور الصين وفي ديباجته ما يلفت الانتباه، هو طرحه وتعاطيه الواقعي والمباشر لمختلف القضايا، حول الطابع الشيوعي لنهضة الأمة، والاشتراكية وفقاً للخصائص الصينية إلى جانب خيار مواجهة الإمبريالية والنزعة القيادية الانفرادية باعتبارها منظومة فكرية لا ضمن نطاق جُغرافيٍ محصور بطابعه الغربي.

هنا يكمن طابع التكيّف وسرعة التعامل، وميزة المرونة في سياسة الصين الخارجية وعلاقاتها مع مختلف دول العالم، بما في ذلك مجابهة للتحديات الاقليمية والدولية، لذا تحدّدُ الصين مبادئ سياستها الخارجية ضمن خمسة مبادئ، وهي:

- الاحترام المُتبادَل لسيادة الدول–عدم الاعتداء والتدخُّل المتبادَل في شؤون الدول والمسائل الداخلية لها. – الالتزام بمسار السَّلام والتنمية، والتمُّسك باستراتيجية المنفعة المتبادلة، وتطوير العلاقات الدبلوماسية والتبادلات الاقتصادية والثقافية مع الدول–بناء مجتمعٍ دولي مشترك للبشرية يُعارض الإمبريالية والهيمنة و الاستعمار، في مقابل تعزيز الوحدة مع الشعوب والبلدان –دعمُ الدول النامية في كفاحها العادل من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية السلام العالمي.[1] كما يدعمُ دستورُ الحزب الشيوعي الصيني الموقف الخارجي من خلال (–اتباع مسار التنمية السلمية– الاستمرار في استراتيجية الانفتاح المُربِح للجانبين وفق القاعدة التشاركية رابح–رابح Win–Win – حماية استقلال الصين وسيادتها ومعارضة جميع أشكال الهيمنة وسياسات القوة –الدفاع عن السلام العالمي وتعزيز التقدم البشري)، تلكم هي الركائز الدبلوماسية التي تقوم عليها في المبادئ الخمسة ضمن الدستور.[2]

يقول المثلُ الصيني "**عندما يَغْرِفُ الناسُ الأرزَ من الوعاءِ نفسه، ستصطدم المَغَارِف حتماً ببعضها البعض**"، فحسب الصينيين، من الطبيعي أن تحدث خلافاتٌ واحتكاكاتٌ بين مختلف الفواعل الدولية، ولكن الأهم هو تركيز العمل وفقاً للمبادئ التي من خلالها يمكن للصين أن تواجه مختلف التحديات والأزمات، و أهم تلك المبادئ نذكر:

- المبادئ الخمسة للتعايش، وأن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، ولا تَستخدِم أو تُهدِّدَ باستخدام القوة.
- انتهاج استراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة والحرص على حماية المصالح المشتركة .
- الدَّعوة إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار وعبر التشاور لإيجاد أرضية مشتركة للحلول.[3]

يشكِّل الكتاب الأبيض مَرْجعاً مهماً للتعرُّف على ركائز السياسة الخارجية للصين والتعديلات الحاصلة بها، لما تتطلَّبُهُ من استراتيجياتٍ متكيِّفَة مع المُتغيِّرات الدولية. في 27 سبتمبر من عام 2019، تمَّ الإعلان عن تقريرٍ بعنوان الصين والعالم في العصر الجديد المصادفِ للذكرى السبعين لتأسيس الجمهورية، يتضمن(تنميةُ الصين فرصةٌ للعالم – العالم المزدهر هو الطموحُ المشترك لجميع الشعوب– الصين تساهم في بناء عالم أفضل) ضمن محورين هما، **التنمية المحلية والسلام الخارجي**، إذ على مدى السبعين سنة الماضية لم تخُض الصينُ حراباً، ولم تغزُ ساحة واحدة من أراضي الغير، كما انضمت الى أكثر من 20 معاهدة بشأن الحد من انتشار الأسلحة.[4]

---

(1) **The Constitution of The People's Republic of China**, **Op. Cit**, Preamble, p p 3 , 4.

(2) **The Constitution of The Communist Party of China**, **Op. Cit**, Preamble, p p 7 , 8 .

(3) عبدالمعين الشواف، **الصين المارد القادم من الشرق**، ط1، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 2016، ص 81

(4) **The State Council of China, The White Paper**, **China and The World** , Official Website: http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/201909/27/content_WS5d8d80f9c6d0bcf8c4c142ef.html

ت- الأولويات الجيوسياسية لسياسة الصين الخارجية:

يُمكن ترتيبُ أولويات الفواعل الدولية التي تسعى الصين إلى التأسيس لعلاقاتٍ معها، وتوطيد الروابط مع الشُّرَكاء الاستراتيجيين ضمن الرُّتَبِ الجيوسياسية السِّت للعلاقات الخارجية الاستراتيجية للصين، وهي:

– **أولاً** : "الصينية– الأمريكية" وتفاعلاتها الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية التي تتميَّز بطابع المصلحة المتبادلة بين الطرفينّ، بغضِّ النَّظر عن مظاهرِ التنافسِ والصراع الذي ازداد منسوبه، وخاصةً ما تعلّق بالمصالح الاقتصادية.

– **ثانياً** : "الصينية– الأوروبية" ضمن أكبر الفواعل الأوروبية ذات الثقل الدولي كألمانيا وفرنسا وايطاليا، وبريطانيا المنسحِبة مؤخراً فيما سمي بـ" بريكسيت"، وهذا دليل عن غياب التنسيق نتيجةً لتضارب المصالح داخل الاتحاد.

– **ثالثاً** :"الصينية– الروسية" بطابعها الإقليمي والاستراتيجي، وبأبعادها التاريخية الشيوعية إلى تفعيل المصالح الاقتصادية ومحاولات تحقيق نوعٍ من توازن القوى العالمي في إطار تنسيق الرؤى الدبلوماسية لكلا البلدين.

–**رابعاً:** "الصين– دول الجوار" بحساسياتها التاريخية، وطابعها الاقتصادي المرتبط بالأمن القومي الصيني إلى جانب دول الإقليم ضمن إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا "الاسيان ASEAN " وتحالف دول الجوار مع أمريكا.

– **خامساً:** العلاقة مع "دول شرق الأوسط" بما فيها العلاقات مع دول الخليج العربي وإيران و"الكيان الإسرائيلي"، التي تتَّسِم بأهميةٍ بالغةٍ لتوفُّرها على احتياطاتٍ كبيرةٍ من النفط والغاز وأهمية موقعها الجيوسياسي. لكن عَامِلَيْ التوترات الأمنية الدائمة في المنطقة وتأسيسُ تحالفات لغالبية دول المنطقة مع الولايات المتحدة، يدفع بالصين إلى البحث عن بدائل جيوسياسية أخرى داعمة، كأفريقيا لأجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الخارج.[1]

– **سادساً وأخيراً** :" الصين– دول افريقيا وأمريكا اللاتينية " ببعدها الاقتصادي ولأهمية المصادر الطاقوية والنفطية، إذ أن العلاقات تشهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، تجسَّدَ الحركية التي يشهدها تكتل دول " البريكس".

– المطلب الثانـي : المُحدِّد الأمني في سياسة الصين الخارجية

للاعتبارات الأمنية نصيب مهم من الاستراتيجية الصينية الشاملة بغية تحقيق مشروع "الحلم الصيني"، إذ أن نهوَض الأمة، مرهونٌ بدرجةٍ كبيرة بتوفر بيئةٍ سياسيةٍ واقتصادية وأمنية مستقرَّة، تتطابق مع سياسية الصعود السلمي وترسيخ مجال قوتها المتزايدة. لذا عَمِلت الصين على إدخال جملةٍ من الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الأمنية تهدِف إلى تعزيز أمنها الداخلي ومن ثمَّ فتحُ المجال و تعميقِ دورها الخارجي على المستويين الإقليمي والعالمي، بإنشاء منظماتٍ تُعنى بالقضايا الأمنية تستثني الولايات المتحدة بالنظر لتوجهات أمريكا الصُلبة مثل "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة بآسيا" و"منظمة شانغهاي للتعاون" لأجل حماية مصالح الصين وأمنها القومي وتنميتها الاقتصادية من خلال سياساتٍ دفاعية أكثر فعالية، والقدرة على المواجهة والرد على مختلفِ التهديدات الأمنية المُحتَمَلةِ خارج حدود الصين بما فيها استقلال تايوان، والاستفزازات الغربية بدعم النشاط الانفصالي في أقاليم الصين الغربية إلى تنامي التوترات الأمنية على طول الساحل الشرقي للصين لاسيما في بحري الصين الشرقي والجنوبي.[2]

---

[1] Kerry Brown, **Op.Cit**, p 139.

[2] تيموثي آرهيت، كريستين غانيس، و آخرون، **إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي**"، كاليفورنيا: مؤسسة راند Rand ،2016، ص 9

لذا نحاول التعرُّف على طبيعة التحديات الأمنية للصين، والتي قد تَتَطوَّر لتُشكِّلَ تهديداً فعلياً لسيادة الصين المحلية ومصالحها الخارجية، من خلال التطرُّقِ إلى طبيعة التحديات الداخلية والإقليمية والخارجية، ثم بعدها نَعرِض الاستراتيجيات المُعدَّة لمجابهة التهديدات.

1- طبيعة تحديات الصين الأمنية:

يُمكن ترتيبُ طبيعة ومجال التهديدات الأمنية للصين ضمن ثلاثِ مستويات، داخلية، إقليمية ودولية.

أ- التَّحديات الأمنية الداخلية للصين (المحلية والحدودية):

تتعلَّق التحديات الأمنية الصينية المحلية بالأقاليم والمقاطعات والمحافظات الداخلية، ومتطلبات التنسيق الأمني ودرجة التوافق الاجتماعي والثقافي بين مختلف المُكوناتِ الاجتماعية في الصين، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي الذي من شأنه ترسيخ التوازن التنموي فيما بين المناطق الداخلية التابعة للدولة نفسها.

يُعتبر التَّنوُعَ الاجتماعي والثقافي والديني عاملاً إيجابياً من ناحية التنويع في المُكوِّن الاجتماعي الصيني، لكنه في نفس الوقت يُمثِّل تحدياً كبيراً وغيرَ هَيِّن لمجتمعٍ يصل تعداده المليار ونصف المليار نسمة، الأمر الذي قد تستغلُّه بعض الأطراف الخارجية من أجل التأثير بنسق التعايش السلمي وإحداث اختلالاتٍ عرقيةٍ تؤدي بدورها إلى أزمة أمنية داخلية تتيح مجال التدخل من القوى الخارجية. لذا يُشكِّل المخرَجُ الاقتصادي والتنموي أهم الحلول الممكنة، بل الرئيسية الذي يحسِّن من الوضع الاجتماعي، وهو التوجُّه الاستراتيجي لدى الحكومة الصينية إلى جانب أولوية محاربة الفساد داخل الحزب وخارجه، فمثلاً نحو 70% من الصينين يَعتَبِرُون أن وضعهم أفضل مما كان عليه قبل خمسِ سنوات مقارنةً بنسبة 39% قبل أربع سنوات، ويسعى "شي جين بينغ" استعادة الثقة من مختلف مكوّنات المجتمع الصيني، بما فيها مناطق الحكم الذاتي عبر إدراجها ضمن مشروع طريق الحرير الجديد قصد استفادة تلك المناطق من العائد الاقتصادي للمشروع مقابل تثبيت ما يسمى بالاستقرار المَنَاطِقِي.[1]

حدودياً، أشار الباحث "**رونغ جيشنغ غوو-Rongxing Guo** إلى كيفية إدارة المناطق الحدودية الهشَّة في مقالٍ له بعنوان "**إدارة المناطق الحدودية الهشة: نظرة عامة متعددة التخصُّصَات** "، حيث يرى "غوو" بأن المسائلَ الحدودية يجب أن تؤخذ على مَحْمَل الجِّد، وليس بتبني إجراءاتٍ سطحية، فهي جد معقدة وتتطلب دراسات مُعمَّقة تُراعَى فيها العديد من فُروع العلم من مواردَ طبيعية ومصادر المياه والاقتصاد البيولوجي والإدارة البيئية وغيرها من التخصصات، لتشمُلَ الإطار التشريعي والقانوني والتَّداخل الاجتماعي والثقافي، كلُّها جزئياتٌ يجب أخذها عين الاعتبار لمواجهة حجمِ الأخطار الظاهرة والخفية التي جَمَعَهَا ضمن مجموعة من المؤثرات أهمها:

المؤثرات الطبيعة والفيزيائية التي تتعلق بالتكوين الجيولوجي للمناطق الحدودية، وسِمَة التداخل للموارد الطبيعية مثل المعادن ومصادر الطاقة من نفط وغاز ومياه على غرار نهر الميكونغ المار عبر ستة دول أسيوية، لكن دافع المصالح الاقتصادية قد يؤدي إلى تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية ليهدِّد سيادة دولٍ بأكملها ويُسهم في توتراتٍ حدودية ثنائية قد تتَّسع لمجالاتٍ إقليمية ودولية أوسع.[2]

---

[1] Robert S. Ross, Jo Inge Bekkevold , **China In The Era of Xi Jinping, Domestic and Foreign Policy Challenges ,** Washington DC: Georgetown University Press,2016, p 101.

[2] Rongxing Guo, **Managing Fragile Regions** , Washington DC: John Hopkins University , 2010 , p 1.

ب- التحديات الأمنية الإقليمية للصين (الشرقية والغربية):

تواجه الصين على طول ساحلها الشرقي نوعاً خاصاً من التحديات الأمنية ضمن نطاقٍ جيوسياسيٍ حيوي ومتميّز، بتواجد حلفاءٍ تقليديين للولايات المتحدة الأمريكية هما اليابان وكوريا الجنوبية، ما يجعل الصين أمام مرمى تهديداتٍ حقيقية للقوى المنافسة لها، بما في ذلك أمنها القومي إلى درجة التلويح بالحرب من حين إلى آخر، كما لا يمكن تجاهلَ الأهمية الاقتصادية التي يكتسيها الطريق البحري والممرات البحرية على طول المحيطين الهادئ والهندي لشحن حاجيات الصين للطاقة من الشرق الأوسط وإفريقيا، مقابل تصدير بضائِعِها الضخمة إلى مناطق مختلفة من العالم عبر هذه المِنطَقَة. لذا فإنه شُريان الاقتصاد والتجارة العالميَيْنْ بشكله الهلالي الجامع بين أكبر اقتصادات العالم لشرق القارة الآسيوية الصين واليابان وكوريا الجنوبية إلى غاية الهند. تتواجد الولايات المتحدة بقواعدها العسكرية في كلٍّ من اليابان (قاعدة توري بـ"أوكيناوا") وكوريا الجنوبية (قاعدة هومبريس) إلى الفليبين بهدف محاصرة التمدُّد الصيني في المنطقة والعالم.[1]حالياً في بالمنظور الأمريكي تُشكِّل منطقة آسيا المحيط الهادئ الأولويات الجيوسياسية البديلة عن الشرق الأوسط، بما تتميز به من مُقوِّمات اقتصادية وتجارية إلى جانب وجود أكبر دولة منافسة لها وهي الصين، ومَن يحسم صراع المحيط الهادئ سيرسُمُ معالم النظام الدولي القادم.[2]

في العموم هنالك طابِعين مختلفين للتحديات الحدودية و الاقليمية التي تواجهها الصين و هما:

- **غرباً، تحدي حدودي بطابعٍ قومي وثقافي:** يتواجد في الحدود الغربية للصين إقليمين يتمتعان بحكم ذاتي، هما إقليم **شينجيانغ Xinjiang** لقومية الايغور المُسلمة، حيث أن الإقليم لوحده يمتد على طول سبع دول، وهي منغوليا وروسيا وكازخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان عبر اقليم كشمير، وهو في تماسٍ مباشرٍ مع إقليم التبت جنوباً، هذا الأخير إقليم " **التبت TIBET** " ذات الأغلبية البوذية يمتد بدوه على طول أربعِ دول حدودية وهي ماينمار وبوتان ونيبال والهند وأجزاءٍ من كشمير.

إجمالاً، يمكن لإقليم كشمير لوحده أن يختصر لنا المشهد الأمني لطابعه الجيوثقافي الديني المتداخل، والذي لديه امتدادٌ للواقع الجيوأمني الصيني، حيث أن الجزءَ الشمالي منه التابع لباكستان له امتداد باقليم شينجيانغ بالصين ذي الغالبية المسلمة، فيما جامو وكاشمير للشطر الجنوبي التابع للهند له امتدادٌ حدودي بالتبت ذي الغالبية الهندوسية، فيما تخضع منطقة "**اكساي تشين Akasai Chin** "تحت السيطرة الصينية ومتنازعٌ عليها مع الهند .[3]

-شرقاً، تحدي حدودي للصراع على توسيع مناطق النفوذ بطابعه البحري: يتواجد بين المحيط الحيوي البحري المقابل للبر الرئيسي الصيني، وقوى إقليمية مُسْنَدَةً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على غرار اليابان وكوريا الجنوبية والفليبين، وحضورٍ أمريكي مباشر عبر قواعد عسكرية في منطقة الباسيفيك تسعى من خلالها لحصار النفوذ الصيني في المنطقة، والحيلولة أمام قيام أي تكتلّ آسيوي مُحتَمَل يضم الصين ويهدد المصالِحَ الأمريكية.

---

(1) Rory Medcalf, **Contest For The Indo-Pacific, Why China won't Map The Future,** Australia: La Trobe University Press, 2020, p p 13,14,203.

(2) Geoff Dyer, **The Contest of The Century, the New Era of Competition With China and How America can Win,** New York ,USA: Alfred A Knopf Publishing ,2014, p 123.

(3) أنظر خارطة موقع إقليم كاشمير على الحدود الصينية ، الهندية، الباكستانية ، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/15، عبر الرابط : https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/history-of-aksai-chin-1566305339-1

ت-تحديات الصين الأمنية العالمية:

تنتهجُ الصينُ استراتيجيةً أمنية تقوم على مبدأ السلمية وعدم التَدَخلِ في الشؤون الداخلية للدول كأولوية استراتيجية، وتفعيل أُطُرِ التعاون وتقاسم المصالح المشتركة، لهذا قلّما أو نكاد لا نرها في مختلف لتوترات الأمنية العالمية، ونأيها عن كافة الصراعات والاحتكاكات الأمنية المباشرة بمختلف مناطق النزاع، فيما تُبادرُ إلى استخدامها لدورها الدبلوماسي في مجلس الأمن للحفاظ على المناطق المرتبطة بصالحها الاستراتيجية عبر العالم.

تُعتبر **الدبلوماسية العسكرية** أحد أهم العوالم الجديدة للسياسة الخارجية الصينية، القائمةِ على أساس سياسة الدفاع والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هذا ووضع "شي جين بينغ" الأجندة الأمنية العالمية من ضمن أولوياته كي تَلعبَ بلاده دوراً أكبر في مجال المحافظة على التوازنات الأمنية الدولية المشتركة، ولكن مع وضع جيش التحرير الشعبي في أَهُبَّة الاستعداد لأي طارئ محتمل داخل وخارج البلاد، وضرورة حماية السفن التجارية الصينية من القرصنة ومختلف التهديدات الممكنة، كذلك الدفاع وحماية المصالح الصينية في الخارج والبحث عن التوازن بين المشاريع الاقتصادية والعلاقات التجارية الصينية مع دول العالم، وبين النموِّ المضطرِد للقوة العسكرية الصينية.

ففي قمة شنغهاي عام 2014، أمضت الصين اتفاقاً يتضمن بيع الغاز الروسي بقيمة 400 مليار دولار لمدة 30 سنة، مقابل بيع روسيا لتجهيزاتٍ عسكرية للجيش الصيني. تتواجد الصين في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الموارد المالية المُخصَّصَة للدفاع من ميزانية الدولة بـ(216 مليار دولار) خلف الولايات المتحدة بـ(610 مليار دولار) وروسيا بـ (84.5 مليار دولار)، فيما تحتل المرتبة السادسة من أكبر مُصدرٍ للأسلحة في العالم بـ (10743 مليار دولار)، بعيداً عن الولايات المتحدة الامريكية بـ (79625 مليار دولار)، وروسيا بـ (64650 مليار دولار).[1]

2-محاور الاستراتيجية الأمنية الصينية:

تُعتبر اللّجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني مرجِعاً مهماً لتحديد الاستراتيجية الأمنية للصين التي يقودها رئيس الجمهورية، ضمن العقيدة الأمنية والعسكرية الآتية:

أ- مبادئ العقيدة الأمنية والعسكرية الصينية:

وفقاً للكتاب الأبيض المتعلق بالتقرير الصادر في 24 جويلية عام 2019 بعنوان" الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد"، الذي تَضَمَّن أهم الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمنية التي تنتهجها الصين، المُرتكِزِ على الدفاع والإصلاح والتحديث والسلام والتنمية والتعاون، ضمن النسقين الداخلي والخارجي وحتى عبر الفضاء.

- **داخلياً:** رغم أن الصين تتمتَّع بقدرٍ من الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي زاد من قوتها الوطنية ودفعها إلى أدوارٍ خارجية أكبر وتنميةٍ اقتصادية أفضل، ومع ذلك فان التهديدَ الأمني يبقى وارداً في أية وقت ولابد من التأهُّبِ والاستعداد لذلك أمام تمسُّك السلطات التايوانية بالاستقلال ورفضِها لمبدأ الصين الواحدة وتدخلٍ أمريكي.

- انتهاج سياسة أمنية وطنية ذات طبيعةٍ دفاعية، استناداً إلى طبيعة النظام الاشتراكي والقرار الاستراتيجي باتباع مسار التنمية الاقتصادية السلمية والسياسة الخارجية المستقلَّة، والدفاع عن مبدأ السلام العالمي.[2]

---

[1] Abdelaziz Djerad , **La Géopolitique: Repères et enjeux** , Algérie: Editions Chihab ,2016, p p 112-114.

[2] The State Council of China ,**The White Paper**, **National Defense**, information office, Website : http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/201907/24/content_WS5d3941ddc6d08408f502283d.html

من ثمَّ استوجب للمسؤولين الأمنيين مواكبة هذه الخيارات ضمن استراتيجيةٍ تنموية سلمية مُتكاملة.

-دولياً: يعرف المشهد العالمي جملةٌ من التغيرات العميقة، لذا لابد للصين أن تواكب تلك التغيرات بقدرٍ كبير من الحِنكة والذكاء، حيث لا يزال السلام والتعاون هو خيار الصين وأن تقف الموقف المعاكس أمام النَّزَعات الغربية الانفرادية القائمة على القوة والحروب واستغلال حلف شمال الاطلسي "الناتو" في توسيع نفوذها، فيما تعمل روسيا على تعزيز دورها العسكري والتحول من سياسية الدفاع إلى الهجوم عبر نموذج الحرب الأوكرانية لعام 2022

-الإقرار بخيار السلام لا يعني ضرورة التخلي عن دور جيش التحرير الشعبي الصيني في:(– ردع أي عدوان ومقاومته– حماية الأمن القومي الوطني والشعب الصيني والدفاع عن السيادة الوطنية– معارضة استقلال تايوان والحفاظ على الوحدة الترابية للصين– اتخاذ إجراءاتٍ ضد "الحركات الانفصالية" في اقليمي التبت وشينجيانغ – حماية الحقوق والمصالح البحرية للصين).

- الفضاء الخارجي والأمن التكنولوجي: لا يمتد مفهوم الأمن القومي الصيني بمجالات تَفَوُّقِها العسكري والتكنولوجي، بل يصل إلى الفضاء والشبكة السبيرانية الحديثة، ما يتطلب حماية المصالح الأمنية في الفضاء الخارجي والكهرومغناطيسي والالكتروني إلى جانب الاستعمال السلمي للقوة النووية في إطار سياسة الردع الاستراتيجي السِّلمي. باختصار فهو حماية جميع مصالح الصين الخارجية وكل ما يمس سيادتها الرقمية الوطنية.[1]

ب–أدوات الاستراتيجية الأمنية الصينية وإدارة الأزمات في العصر الحديث:

يزداد اهتمام الباحثين بالمتغيّر الأمني في الصين وما ستؤول إليه القوة العسكرية الصينية الصاعدة، وقد خَلُص تقرير القيادة العليا حول عام 2000 إلى مواجهة الصين بما سمي بـ" فترة الفُرَصِ الاستراتيجية" التي تتطلب من الجيش إحداث تعديلٍ في استراتيجيته ومهامه وأنشطته العسكرية والأمنية، وهو ما تمخَّض عنه إعداد خطة واسعة وشاملة أقرَّتها القيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني سُميت باسم "المهام التاريخية للقوات المسلحة".

أوضح الفريق "**ليو شنيانغ**"" **Liu Shenyang**" أنه على الصين أن تحمي مصالحها القومية باستخدام القوة العسكرية كأساسٍ للدعم، وتتخذ تلك الاستراتيجية عملها تبعاً للوضع الاستراتيجي الأمني، فيما يلي:

- في وقتِ السِّلم: العمل المُستمر على إيجاد وضعٍ آمن ومستقر لتعزيز التنمية في الدولة ضمن جوٍ من الثقة المتبادلة، والغاية منه منعُ اندلاع الحروب قدر الإمكان، مع الاستعداد الأمثل لأية تهديدات محتملة ومفاجِئة، والتخطيط والتأهب في زمن السلم.

-في وضعِ الأزمات العسكرية: تفيد التقارير أن الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون إلى تقويض نهوض الصين عبر إثارة الأزمات الأمنية، ما أكده "تشانغ توشينغ"" Zhang Tuosheng "خبير إدارة الأزمات ومدير الأبحاث في مؤسسة الصين للدراسات الاستراتيجية الدولية عام 2011، حول وجود تغييرٍ واضحٍ في مفهوم الأزمة وفي كيفية إدارتها من قِبلِ القادة الصينيون في ظل الوضع الجديد. وفقاً لمستشار وزارة الخارجية الصينية "شتو شينغ" "Qu Xing" فان مبدأ "المحصِّلةَ النهائية" التي أبرزها الرئيس "شي جين بينغ " تشكّل دليلاً للدفاع عن مصالح الصين الجوهرية، تستند إلى الانتقام كوسيلة، والرد على أي انتهاك رغم أن العقاب قد لا يكون عسكرياً بالضرورة. [2]

---

[1] **Ibid**.

[2] تيموثي آرهيت، كريستين غانيس، و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18–22.

- **في حالة الصراع والمواجهة:** إذا فشِل أسلوب إدارة الأزمة السلمي، سوف ننتقل إلى حالة من الصراع، والذي قد يؤدي إلى حروبٍ مسلحةٍ مباشِرَة. من هنا لابد السَّعي قدر الإمكان للسيطرة عليه وحصره قصد تجنب توسُّعه وتصعيده، وضرورة اللجوء إلى خيار استعمال القوة العسكرية بما يتطابق والاستراتيجية العامة للدولة مع تجنُّب الرفعِ من الطموحات المُبَالَغ فيها قدر الامكان، الذي من شأنه أن يسفِر عن "موقف سياسي سلبي"، وأن العمل العسكري المُفرط يمكن أن يسفر لـ "عزلة دولية"، كما ينبغي أيضاً وفي سياقٍ معاكس تجنب "الهبوط بطموحاتها" بقدر مبالغٍ فيه يكون غير موازٍ مع قدرات الدولة الفعلية وإمكاناتها.

علاوةً أن أي قرار بخوض الحرب من عدمه، لابد أن يستند إلى طبيعة التهديد الأمني الفعلي وقدرة التعامل بين مبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية مصالحها في الخارج لمناطق النفوذ، وبين ميزان القوى العسكري العالمي في زمن الصراع، وإمكانية تزايد الخطورة المترتبة على انتهاج سياسة حافة الهاوية وسوء التقدير الذي يؤدي إلى الإخلال الكلي بكل الإنجازات السياسية، الاقتصادية التنموية والاجتماعية.[1]

ت- سياسة التحديث وتطوير القدرات العسكرية الصينية: يمكن الحديث عن هذا المجال ضمن النقاط التالية:

- **القُدُرات والإنفاق الدفاعي العسكري:** منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، سعت الصين إلى تحديث جيشها مستغلةً تفكك الاتحاد السوفياتي، والعمل مع هذا الأخير ضمن معاهداتٍ مشتركة ودفع الروس إلى قبولهم بنقل بعض المعرفة الإنتاجية للتكنولوجية الحربية إلى الصين، وبالأخص خلال الفترة الممتدة (2006م-2010م)، ما مكّنها من ضبط وتقليص وارداتها العسكرية بموازاة الرَّفع في إنتاجها المحلي من الأسلحة استفادَ منه جيش التحرير الشعبي الصيني "PLA".

في البداية استوردت الصين كمياتٍ هائلة من الأسلحة على نحوٍ مثيرٍ للاهتمام، لكن كان ذلك بُغية نقل المعرفة التكنولوجية الانتاجية من الدول الاجنبية المنتِجة لهذه الأسلحة المختلفة، ومن ثَمّ نقلها إلى الصين وإنتاجها محلياً، ليتضاءل حجم الاستيراد فيما بعد و بشكل ملحوظ نتيجةً لهذه السياسية الإنتاجية العسكرية.

أنفقت الصين بين عامي (1992م-1996م) 4.671 مليون دولار، وفي (2004م-2006م) وصل انفاقها العسكري إلى 9.774 مليون دولار، لكن بعد عام 2006 بدأت صادرات الصين من الأسلحة تشهد تراجعاً كبيراً لفائدة تطوير الانتاج العسكري المحلي.[2]

حسب الموقع العالمي « **Global Fire Power** » الذي يَختَّص بالإحصائيات فيما يتعلق برصد وضع وتطوّر القُدُرات العسكرية لدول العالم، فإن الموقع يشير خلال إحصاء عام 2024 إلى وجودِ الصين في المرتبة الثالثة عالمياً من ناحية القوة العسكرية من أصل 142 بلد، خلف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويقدَّر تعداد القوة البشرية العسكرية النشطة للجيش الصيني بأكثر من 200 مليون عسكري في المرتبة الأولى عالمياً، تليها الهند بـ 145 مليون عسكري، وثالثاً الولايات المتحدة بـ 132 مليون عسكري أمريكي نشِط. [3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 25-27.

[2] Tilman Pradt, **China's New Foreign Policy, Military Modernization, Multilateralism and the China Threat,** London: Springer Palgrave Macmillan, 2016, p p 15-17.

[3] **Global fire power** , **2024 China Statistics** ,**China Military**, access date: April 20,2020,From Website: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=china

من ناحية القوة الجوية للصين، لديها 3.309 من قِطَعِ التجهيزات الجوية(المرتبة 3عالمياً) من بينها 1.212 طائرة مقاتلة، القوات البرية 6.800 دبابة و144.000 مدرَّعَة (المرتبة 3)، وللقوات البحرية الصينية 3 حاملات طائرات (المرتبة 2) و61 غواصة(المرتبة 3)، فيما للولايات المتحدة 70 غواصة (المرتبة 1 عالمياً).

التعيـــــن	الصيـــــن (ثالث قوة عسكرية في العالم)	الولايات المتحدة الأمريكية (القوة العسكرية الأولى في العالم)
التعداد السكاني (نسمة)	(2) 1.415.043.270	(3) 341.963.408
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	26.6 مليار دولار (2)	895 مليار دولار (1)
الدين العسكري الخارجي (ترليون دولار)	1.2 ترليون دولار (13)	22 ترليون دولار (1)
القوة الشرائية (ترليون دولار)	23 ترليون دولار (1)	19 ترليون دولار (2)
القوة العاملة المتاحة للجيش (فرد)	3.170 (النشطة+ الاحتياط)	2.127 (النشطة + الاحتياط)
القوة العاملة النشطة في الجيش(فرد)	(1) 2.035.000	(3) 1.328.000
موظفو الاحتياط (فرد)	(6) 510.000	(10) 799.500
القِطَعِ العسكرية الجوية	(3) 3.309	(1) 13.043
الاسطول البحري– القطع البحرية	(1) 754	(2) 440
حاملات الطائرات	(2) 3	(1) 11
الغواصات	(3) 61	(1) 70
استهلاك النفط للنشاط العسكري(برميل)	(2) 15.148.000	(1) 20.245.000
ملاحظة: ( ) يُمثل الترتيب العالمي		

– جدول يقارن بين القُدُرات العسكرية للجيشين الصيني والأمريكي– إحصائيات سنة 2024–

المصدر: موقع Globalfirepower [1]

- زيادة القُدرات العسكرية الصينية وتطويرها: تَعيَّن على جيش التحرير الشعبي الصيني تحديث قدراته وتطويرها بما يتماشى مع ارتفاع المؤشرات المُهددة للأمن القومي الصيني، وتشير أغلب التقارير إلى تبني الصين استراتيجية التطوير بالعمل في صمت، وفعالية التحديث الكمي والكيفي غير المسبوق لترسانتها العسكرية من طائرات حربية ودبابات ومركبات هجومية برمائية وصواريخ مضادة للسفن، ومضادات الطائرات، وطائرات بدون طيَّار أسرع من الصوت، بعضها ظهر لأول مرة خلال الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس الجمهورية حيث نجد:

- الصاروخ الباليستي العابر للقارات **DONGFENG » DF–41** « يعني "الرياح الشرقية" وهو جيلٌ حديث ومتطور من الصواريخ ، صارخٌ من ثلاث مراحل يبلغ مداه 7500 ميل، يمكنه أن يحمل 10 رؤوس نووية، ما يعني أن مداه يصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

- الطائرة الجوية بدون طيار DR–8 ذات الخصائص الهجومية.[1] ما يدلُّ على اهتمام الصين المتزايد بهذا النوع الاستراتيجي من الطائرات ذات التكنولوجية العالية، يمكنها حملُ صواريخ وقنابل موجهة بالليزر.

[1] **Global fire power ,Military Countries Comparisons 2024** ,access date: March 15,2025, Website: https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?country1=china&country2=united-states-of-america

-الطائرة المقاتلة الخفية **J-20** آخر إنتاجات القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني، لديها قدرة كبيرة على المناورة والتخفي، ويشير البنتاغون إلى أن الصين تَعتبر تكنولوجيا التخفي عنصراً أساسياً لصناعتها الحربية الجوية مع توفُرها لعُنصُري الدفاع والهجوم في آنٍ واحد.

-قاذفة القنابل الجديدة **H-6N** العملاقة، وهي من ضمن قاذفات القنابل الاستراتيجية مع قدرتها على التزود بالوقود أثناء الطيران، اضافةً إلى الدبابة نوع 15 الخفيفة الوزن مسلحة ببندقية عيار 105 ملم.[2]

- تَشيِّيد أول حاملة طائرات صينية محلية الصنع:

أشرف الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" بتاريخ 17 ديسمبر من عام 2019 على تدشين أول حاملة طائرات محلية الصُنع سميت بـ" شاندونغ" بالميناء البحري في سانيا بمقاطعة هاينان جنوب الصين، وبالتالي فهي ثاني حاملة طائرات لدى الصين قامت بتصنيعها شركة "سي ان ان شاندونغ" ثم أضافت الثالثة وشهدت الخطوة دخولَ الصين إلى نادي النخبة من القوى العالمية العسكرية التي تدير ناقلات وحاملات الطائرات المتعددة الاختصاصات.[3]

- إنشاء أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج:

أول قاعدةٍ عسكرية بالنسبة للصين خارج أراضيها تم تشييدها بدولة جيبوتي في جويلية من عام 2017، وذلك في إطار اتفاق بين الدولتين، حيث رُفع العلم الصيني بالقاعدة التي تقوم كما قيل بعمليات الحراسة وحفظ السلام، والمساهمة في تقديم المساعدات الانسانية في افريقيا وبغرب آسيا، كما تقوم بمهام التعاون العسكري وإقامة المناورات المشتركة، وعمليات الاجلاء لحماية الصينين المغتربين، وأهم أدوارها على الاطلاق تأمين الممرات الاستراتيجية الدولية.[4] لكن هل يمكن اعتبارها التجربة الأولى والاخيرة للصين أم هنالك قواعدَ عسكرية بحرية و برية وجوية أخرى تعمل على تشييدها مستقبلاً ؟ ما يدلّ أن العصر الجديد للدور العسكري الصيني قد بدأ.

- الصعود العسكري الصيني والتوجُّس الأمريكي:

في تقريرها السنوي الموجه إلى الكونغرس الأمريكي بعنوان "**التطورات العسكرية والأمنية، إشراك جمهورية الصين الشعبية لعام 2019**"، ذَكَرت وزارة الدفاع الأمريكية" البنتاغون" أن الصين وفيما أسمته "الفرصة الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين" تعمل على تطوير قدراتها، ما يُؤمِّن لها بأن تنصّب نفسها قوة عسكرية عظمى، كما يُمكن للصين أن تتَّخذ من مبادرة الحزام والطريق مَطِيةً لها لتعظيم قدراتها العسكرية كأداةٍ حتميةٍ لتأمين المشروع بطرقه الجديدة، وضرورات الموازاة في صعودها الاستراتيجي بين ثنائيتيْ النهوض الاقتصادي والعسكري.[5]

---

(1) Anna Fifield , **Here are some of the new weapons China will unveil at Tuesday's Military Parade ,** USA :Washington Post, date of Publication: September 29;2019, access date: April 20,2020,From Website: https://www.washingtonpost.com/world/2019/09/29/here-are-some-new-weapons-china-will-unveil-tuesdays-military-parade/

(2) **Ibid.**

(3) **Ministry of National Defense of People's Republic of China,** Official website, access date: April 17,2020,From Website: http://eng.mod.gov.cn/news/2019-12/17/content_4856947.htm

(4) **Ministry of National Defense of People's Republic of China,** Official website, access date: April 17,2020,From Website: http://eng.mod.gov.cn/news/2017-07/12/content_4785261.htm

(5) Pentagon, Department of Defense, United states of America**, "Annual Report to Congress, Military and Security Developments involving the People's Republic of China 2019** ",2019, p p 1-13.

- المطلب الثالث: أثر المحدِّدين السياسي والأمني على علاقات الصين بدول المغرب العربي

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية خلال اجتماع مجموعة العشرين G20 بالهند (2023/09/09)، مشروع الممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا India-Middle East-Europe economic Corridor (IMEC) والذي يضمُّ دولَ الهند والامارات والسعودية والأردن و"إسرائيل"، والاتحاد الأوروبي بدول ايطاليا وفرنسا وألمانيا بما فيها الدولة الراعية لمذكرة الاتفاق الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المشروع الذي أُعلن عن إطلاقه قُبيل شهرٍ من عملية طوفان الأقصى (2023/10/07)، كان عنوانه تحقيق التنمية والشراكة الاقتصادية والتكامل بين الدول العضوة بمذكرة التفاهم من آسيا إلى الخليج العربي وصولاً إلى أوروبا، إلاّ أن أغلب المتابعين يرون بأن الخطوة الأمريكية تأتي بهدف دمج الكيان المحتل ضمن المنظومة الشرق أوسطية في سياق موجة التطبيع العربي واتفاقات أبراهام "للسلام" التي أبرمتها عددٌ من الدول العربية مع الكيان، فضلاً عن ذلك وضمن السياق العالمي هي محاولة الولايات المتحدة قطعَ الطريق أو التأثير وإضعاف مبادرة الحزام والطريق الصينية عن طريق استقطاب أهم الدول العربية الخليجية على حساب علاقاتها مع الصين.

لذلك فإن المشروع الأمريكي الهندي–الشرق أوسطي–الأوروبي من شأنه أن يعيد الاعتبار إلى الطابع الجيوسياسي الذي تتميز به دول المغرب العربي، ويدفع بالصين إلى الرمي بثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري نحو هذه المنطقة بقُربها من القارة الأوروبية بدوله المهمة كإيطاليا وفرنسا واسبانيا وألمانيا، اضافةً إلى البوابة المغاربية وعمقها الممتد إلى القارة الافريقية الواعدة بخيراتها وثرواتها الطبيعية الكبيرة ومحاولة ملء الصين للفراغ الذي تركته القوى الأوروبية التقليدية بالقارة.

كما نحاول من خلال المطلب التركيز على كيفية تأثيرِ العَامِل السياسي والأمني في رؤية الصين للمنطقة المغاربية وفي توظيفه بما يخدم المصالح البينية لكلا الجانبين.

1– المنظار السياسي الصيني في رؤيته للمغرب العربي:

شكّلت الأبعاد السياسية والأمنية اللبنات الأولى لبناء الدولة الصينية منذ تأسيس جمهورة الصين الشعبية عام 1949، والذي كان له الأثر البالغ في بناء التصورات الشاملة لتوجهات سياسة الصين الخارجية، حيث أن الكثير يرتكز على القاعدة التي مفادها أنه لا اقتصاد من دون استقرارٍ سياسي وأمني، وأن للاعتبارات السياسية دورٌ مهم في رسم معالم الصين الحالية في قرنها الحادي والعشرين.

- المنظار السياسي الصيني النُّظُمي: بعد مرور خمسة عشرة شهراً على المجازر التي يتعرض لها قطاع غزة من قبل الكيان المحتّل منذ السابع من أكتوبر 2023، وبدعمٍ أمريكي مالي وعسكري منقطع النظير وسط حالة الحصار الانساني المطبق، بقيت الولايات المتحدة وكعهدها تمارس أقصى درجات النفاق السياسي، حيث أصدر الكونغرس تقريراً بعنوان " الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية: التطور والاعتبارات بالنسبة

([1]) The White House , **Memorandum of Understanding on the Principles of an India – Middle East – Europe Economic Corridor ,** September 9, 2023 , Official Website:
https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2023/09/09/memorandum-of-understanding-on-the-principles-of-an-india-middle-east-europe-economic-corridor/

للكونغرس" بتاريخ 07 يناير لعام 2025، معتبراً أن الاعتبارات الانسانية لحقوق الانسان والقضايا المتعلقة بالحريات والديمقراطية تُعدُّ من صُلب مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية بغزوها لأفغانستان والعراق وفقاً لما جاء به التقرير وقد أكّد وزير الخارجية الأمريكي في العهدة الثانية لدونالد ترامب "ماركو روبيو" Marco Rubio أن هذه القضايا تعتبر جزءاً من القيم الأمريكية.

ووفقاً للتقرير نفسه، فإن القضايا التي تتعلّق بالحريات بكافة أنواعها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، بما فيها الاولويات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تعتبر القاطرة التي تقود قطار الدبلوماسية الأمريكية، ومن خلاله تضع الولايات المتحدة الشروط السياسية والضغوط الاقتصادية والحظر على تصدير الأسلحة والمعدّات لدى "كافة" دول العالم التي لا تحترم هذه المبادئ العامة، وتضع كلٌّ من الصين وروسيا بما فيها إيران وكوريا الشمالية ضمن صدارة الدول التي لا تلتزم بهذه "القيم"، حيث يرى التقرير أن أهم دولتان منافستان للولايات المتحدة (الصين وروسيا) هما دولتان تعملان على تحريك النظام العالمي في اتجاهٍ أكثر ملاءمة للاستبداد، ويشكّلان التهديد المباشر الإنسان والديمقراطية والمعايير المرتبطة بالمؤسسات الدولية التي تدعم هذه القيم وفقاً لتعبير التقرير.[1]

- المنظار السياسي الصيني لما سمي "ثورات الربيع": أخذتِ الكتابات التي تتعلق بالديمقراطية والنظام السياسي الصيني في تزايد مستمر خصوصاً بُعيد موجة ما سمي بـ "الربيع" العربي لعام 2011، وقد أصدر الكاتب "ستيف هاس" Steve Hess مقالاً عام 2013 حمل عنوان " من الربيع العربي إلى الشتاء الصيني: مأسسة مصادر الاستبداد وضعف المرونة بمصر، تونس والصين"، وصاغ المقال فرضية تحوّل أو تطبيق الثورات "الناجحة" في كل من تونس ومصر لعام 2011 ونقلها إلى النظام السياسي الصيني عبر دعم ما أسماه "ثورة الياسمين الصينية" حين لم يتم الاستثمار في بعض التحركات الشعبية داخل الصين لإحداث ثورة شاملة يكون نهايتها نظام سياسي بديل عن الحزب الشيوعي الصيني الذي يحكم البلاد من تأسيس الجمهورية بزعامة ماو تسي تونغ عام 1949.

عادةً ما يعود الغرب في حديثه عن الحالة القصور الديمقراطي في الصين إلى أحداث التحرك الشعبي بساحة تيانان مين عام 1989 وفي كيفية تعامل السلطة مع هذه الأحداث، وقد ركّز الباحث على المحاور النّظُمية السياسية الرئيسية للمقارنات بين تقييم أداء النظام السياسي الصيني ونظيره بالدول العربية بدايةً من مهد ثورات "الربيع" تونس حول (عدم المساواة، الفساد، القدرة الاستبدادية للنظام السياسي وتحشيدٌ لقوات الأمن الداخلي ودور المؤسسات السياسية في ترسيخ سُلطوية النظام السياسي)، وأضاف إليها الاحتجاجات الاجتماعية وعلاقتها بنوعية والأداء الاقتصادي، هذه الأخيرة التي يرى بأنها لم تكن متوفرة في النموذج الصيني حيث أن أغلب الاحتجاجات لم تكن تحمل مطالباتٍ سياسية تتعلق بالديمقراطية والحريات، بل كانت نتيجةً للمطالبة بفرص وبيئة العمل والمشاكل المتعلقة بنشاط الشركات الصينية ودور تلك التوترات الاقتصادية المحدودة في الوضع الاجتماعي للفرد الصيني، لذا رأى الكاتب أن فرضية انفجار الأوضاع بالصين أو "ثورة ياسمين صينية" تبقى بعيدة التحقيق.[2]

1 Michael A. Weber, **"Democracy and Human Rights in U.S. Foreign Policy- Evolution, Tools, and Considerations**", Congressional Research Service: USA, January,7,2025, p p 8,20,29.

2 Steve Hess, **From the Arab Spring to the Chinese Winter: the institutional sources of authoritarian vulnerability and resilience in Egypt, Tunisia, and China**, SAGE, IPSR, International Political Science Review, Canada, 2013, p p 255-267.

انطلاقاً من مجموع هذه المتركزات السياسية النُّظُمية للصين، يمكن أن نُجريَ اسقاطاً سياسياً على رؤية وتعامل الصين مع الأنظمة السياسية بدول العالم و لدول المغرب العربي تحديداً، ويمكن أن نُلخّص تلك المرتكزات ضمن سياقين أساسيين:

- أن الصين لا تضع مصطلحات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ضمن أجنداتها في التعاطي الدبلوماسي الخارجي، باعتباره أن نظامها السياسي لا يرتكز على تلك المفاهيم بالأساس ولا تضع شروطاً سياسياً في تعاملها وتأسيس علاقاتها مع مختلف دول العالم، كما أن الديمقراطية ومقاصدها قد تتّخذ نفس المساعي وإن كانت بأساليب ونماذج تجارب مختلفة استناداً للتقاليد السياسية والاجتماعية التي تتميّز بها الدول عملاً بمبدأ "الديمقراطية التشاركية" أم الديمقراطية الجماعية غير المباشرة، فضلاً عن ذلك فإن المفهوم نفسه (الديمقراطية) أضحى في كونه وسيلةً ولا الغاية بحدّ ذاتها لمجرد إضفاء الطابع الشكلي الديمقراطي لدى العديد من الدول التي تدّعي ذلك.

- أولوية الصين في توفير البيئة السياسية مع الدول التي تتعامل معها بغية المساهمة في توفير البيئة المساعدة على خلق فرصٍ أكبر لتحقيق المصالح الاقتصادية وتوسيعها قدرَ الإمكان، عملاً بمبدأ الدبلوماسية الاقتصادية السلمية بما يخدم المصالح التي تسعى إلى تحقيقها، وقد تتخذ من المسائل السياسية احدى أولوياتها في حالة الترسيخ المستقبلي لوضع الهيمنة الصينية في العالم.[1]

بالمقابل فإن دول المغرب العربي وأنظمتها السياسة تبدو أكثر أريحية من ناحية التعامل مع دولة كبرى مثل الصين من دون ارفاق مزايا التعاون الصيني– المغاربي بمجموع الشروط السياسية الواجب توفّرها في أنظمتها السياسية بما فيها أوضاعها السياسية والاجتماعية المحلية. بل وترى في ما ثورات الربيع العربي ما هي إلا احدى التحركات التي تقف من خلفها الولايات المتحدة بغية تغير الأنظمة السياسية وخلق وضعٍ استراتيجي بما يخدم المصالح الأمريكية تجاه دولٍ تعادي السياسات الأمريكية، وإلا فلما لم تشمل ثورات الربيع الدول الحليفة بالولايات المتحدة ودول الخليج العربي بشكلٍ خاص؟، في الحين أدت التغيّرات السياسية التي شملت الدول التي مستها الثورات إلى خسارة الصين لمعظم مصالحها الاقتصادية التجارية والاستثمارية بتلك الدول.

تعتبر تونس وليبيا الواجهة التي خاضت من خلالهما الصين تحدي التغيرات السياسية المغاربية لما بعد ما سمي بالربيع العربي، والتي بموجبها خسرت الصين المزايا التفضيلية التي كانت تتمتّع بها بليبيا أثناء فترة حكم الرئيس معمر القذافي وتقلّصت أكثر بعد الثورة الليبية لعام 2011 وما نتج عنخ من حروب وحالة عدم الاستقرار منذ تلك الفترة، في الحين لا يبدو الأثر كبيراً بتونس بالنظر للتواجد الصيني الذي يعتبر أقلّ مما هو بالجزائر مثلاً حيث طالبت بعدم التدخل في الحراك الجزائري لعام 2019 باعتباره شأناً داخلياً صرفاً.

لذا فإن الصين لا تضع الاعتبارات السياسية والأيديولوجية في تعاملها مع دول العالم، سواءٌ كانت "ديمقراطيةً" أم استبدادية وشمولية، هذا وإن تمكّنا من معرفة ماهي شروط الحكم على الانظمة الديمقراطية من عدمها وعن دور ما يسمى بالدولة العميقة في تحريك المشهد السياسي والديمقراطي لتلك الدول.[2]

1 Mordechai Chaziza, **Six Years After the Arab Spring: China's Foreing Policy in the Middle East and North Africa**, **Book The World Community and the Arab Spring** , Chapter 9, The Palgrave Macmillan: Switzerland, 2019, p 185.

2 Samir Amin, **The Reawakening of the Arab World** , Monthly Review press :New York, 2016, p 62

من هنا يمكننا الاستناد إلى نموذج العلاقة الصينية بالقضية الفلسطينية، حيث توظّف المعطى السياسي والتاريخي والدبلوماسي فيما يخص بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، فيما تستعين بالأداة الاقتصادية في علاقاتها الاستراتيجية مع الكيان الاسرائيلي والتي شهدت تغيُرات في التعاطي الاقتصادي الصيني مع الكيان خلال عدوانه على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

- **المنظار الدبلوماسي الصيني المغاربي:** عموماً تمثّل المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الصينية وقيمها المستندة على مبادئ واضحة المعالم، والتي تتشارك إلى حدٍّ كبير مبادئ السياسة الخارجية لدول المغرب العربي، وإن شهدت نوعاً من التحولات الجزئية لا سيما ما تعلّق بالتوجهات الخارجية للمملكة المغربية عبر قيامها بإجراءات التدخل العسكري ضد اليمن ضد جماعة الحوثيين بقيادةٍ سعودية إماراتية وهذا على سبيل المثال لا الحصر. فالدبلوماسية تمثّل الأداة المعبّرة عن الخلفية الفلسفية والأيديولوجية للأنظمة السياسية وهي مرآةٌ عاكسة للقيم السياسية التي تتبناها الدول والتي تنعكس ضمن النشاط الدبلوماسي، ويُمكن ذكر أهم مبادئ السياسة الخارجية الصينية المغاربية المشتركة، أبرزها:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فمن الجانب الصيني يمثّل المبدأ جوهر السياسة الخارجية الصينية في منطقة المغرب العربي والذي من شأنه أن يهيئ الظروف لإيجاد بيئة اقليمية سلمية مستقرّة تُسهّل استمرار ضمان الصين لمصالحها الحيوية بالمنطقة وخاصةً ما تعلّق بالمصالح الاقتصادية للصين، ومع ذلك فإنها طالما استطاعت التكّيّف اللَّين مع المستجدات التي تطرأ من دون الحاجة إلى استعمال القوة الصُلبة في ذلك، وهذا ما تتبناه أو ترجوه دول المغرب العربي باعتباره يدفع بالحفاظ على أنظمتها السياسية وضمان استمراريتها ويجعلها في حدٍّ كبير في مأمن من أي تدخلٍ صيني سواءٌ كان سياسياً أم عسكرياً، كما أنها لا تستعمل امكاناتها الاقتصادية الكبيرة في وضع تلك الدول تحت طائلة العقوبات أو الحصار الاقتصادي خلافاً لعادات الدول الغربية والولايات المتحدة تحديداً.[1]

- احترام سيادة الدول بكل أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية، إذ لا تعارض التغيُرات الداخلية النابعة من إرادة الشعوب، ولكنها تعارض التحولات النُظُمية الناتجة عن التدخلات الخارجية وخاصةً من قبل الولايات المتحدة، بحيث أن الثورات المحلية تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية وتقتصر تداعياتها على الأطر المحلية ويمكن للصين اعادة صياغة سياستها والتكيف مع النظام السياسي الجديد أو القيادة الجديدة، فيما أن القادم من الخارج يهدف إلى اعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية بما يخدم مصالح الولايات المتحدة على حساب المصالح الصينية.

لطالما كانت السيادة مبدأً محورياً في مقاربة الصين ونظرتها للقانون الدولي، بدليل أنها لم سبباً في أية ظاهرة احتلالية بل ضحيةً لها، لذا فالصين ومنذ القديم تعدُّ من أوائل الدول المدافعة عن سيادة الدول، وأن تعاطيها الخشن ضمن مجالها الاقليمي يعود الى التبعات التاريخية للتركة الاستعمارية التي تعرّضت لها الصين من قبل العديد من دول العالم، من بينها اليابان والبرتغال وبريطانيا فيما عُرف بحرب الأفيون.[2]

1 Mordechai Chaziza, **Op Cit** , p 186

2 Delisle Jacques, **China and Sovereignty in international Law: Across time and Issue Areas**, California: UC Irvine Journal of international, transnational and comparative law, October 07,2024, p p 5,14.

تزامن تولي الرئيس شي جين بينغ مقاليد السلطة في الصين ببروز سياقاتٍ جديدة ومتعددة للتهديدات الاقليمية والدولية، الأمر الذي شكّل التحدي الأكبر بالنسبة للصين فيما يخص تهديد السلامة الاقليمية والسيادة الجغرافية للصين، علماً أن تلك التحديات تنامت وتغيّر نسقُها فيما يخص تهديد سيادة الدول من الصور التقليدية للتهديد السياسي لتمتد إلى المجال الاقتصادي والثقافي ثم إلى التكنولوجي الرقمي وظهر جيل جديد للحروب. ترتكز أهم المناطق الجغرافية للصين والتي تسعى القوى الغربية إلى الاستثمار في نقاط الضعف والتباين القومي الذي طالما افتخرت به الصين كميزة من مميزات التعدد بهونغ كونغ وشينجيانغ والتبت، أما القضية السيادية الأم هي التايوان.[1]

- **السيادة الصينية–المغاربية ضمن ثنائيتيْ تايوان والصحراء الغربية:**

قدرة الدبلوماسية الصينية على التكيُّف مع التغيُرات الحاصلة اقليمياً ودولياً، جعلها تتمكّن شيئاً فشيئاً من ضمان استمرارية نفوذها، بل وتقويته أكثر ضمن مناطق جغرافية واسعة ومتعددة من العالم بما فيها منطقة المغرب العربي. لكن خصوصية نهج الصين المتصلّب تجاه المسائل المتعلقة بسيادة الصين على مجالها الجغرافي سواءٌ من النزاع الحدودي الصيني–الهندي أو عزمها بسط سيطرتها السيادية المباشرة على التايوان، يؤكّد الأهمية البالغة التي تكتسيها النزاعات المرتبطة بالقضايا السيادية للدول فيما يسمى"Sovereigty and terriotorial integrity " أي السيادة والسلامة الاقليمية للدولة. [2]

تسعى الصين إلى التوفيق بين "القُدسية" السياسية للمسألة المتعلقة بالسيادة والوحدة الجغرافية فيما يخص القضية الجوهرية لتايوان فضلاً عن النزعات الانفصالية بالأقاليم الداخلية للصين لمناطق شينجيانغ بامتدادها الإسلامي، والتبت بطابعها الهندوسي باتجاه الهند إلى منغوليا الداخلية، بمقابل الموقف الوسط و"الدبلوماسية الرمادية" التي تتبناها الصين في رؤيتها لقضية الصراع الغربية مع تواجد أهم الشركاء الرئيسيين في خضم النزاع ويخص الشأن بالمغرب والجزائر، الأخيرة التي نسجت شبكة التحالفات الافريقية لدول وازنة مثل جنوب افريقيا وأنغولا ونيجيريا، وهو الثقل الذي أسهم في وضع جبهة البوليساريو ممثلاً عن الصحراء الغربية بداخل الاتحاد الافريقي، ما دفع المغرب إلى الانسحاب من الاتحاد الافريقي عام 1984 ثم العودة إليه في يناير 2017.

إذ أن دعم الصين للصحراء الغربية بتقرير المصير يعدُّ تجاوزاً للخطوط الحمراء بالنسبة للمغرب فيما يسمى بالسلامة والوحدة الترابية للمملكة، فيما لو راعت الصين الحساسية المغربية لهذا الملف وتبنت الموقف المغربي ضمن مساعي الحفاظ على أهم مبادئ سياستها الخارجية المطابق لمبدأ السيادة والسلامة الاقليمية حفاظاً على موقفها من قضية تايوان، فإنه من شأنه أن يثير الجانب الجزائري وأهم الشركاء الاستراتيجيين بمنطقة شمال افريقيا والمغرب العربي. لذا تأمل الصين تجنب الخوض في التوترات البينية لدول المغرب الغربي العربي وخاصةً ما خصَّ مسائل السيادة وتقرير المصير بما تواجهه من تحدي النزعات الانفصالية داخل أراضيها.[3]

1 **Ibid**, p 14.

2 Alisan Baltaci, Nazmul Islam, **Foreing Policy of Republic of China: Historical Development, Principles, Objectives, Challenges, Strategic Priorities, and Effects on Global Politics**, Ankara, December 28, 2023, p 127

3 Adel Abdel Ghafar, Anna Jacobs, **Beijing Calling: Assessing China's Growing Footprint in North Africa**, Doha: Brookings Doha Center, September 2019, p 7

منذ بداية عام 2020 عرَف ملف الصحراء الغربية حركيةً أكبر منذ فترة طويلة من الجمود، حيث بدأت الاحتكاكات بين الجانبين المغربي وجبهة البوليساريو في نوفمبر من نفس السنة، فيما أن المنعرجَ الدبلوماسي الأهم حين اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عهدته الأولى بالصحراء الغربية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المغربية كمقايضةٍ دبلوماسية باعتراف المغرب بالكيان المحتّل وتطبيع علاقته معه في اطار "اتفاقات إبراهيم أو أبراهام" (ديسمبر 2020)، الأمر الذي رفع من منسوب التوتر بين المغرب والجزائر القائم أصلاً والذي دفع الأخيرة إلى أن أعلنت قطعَ علاقتها الدبلوماسية مع المغرب شهر أوت عام 2021. وكشفت تقارير أن الموقف الأمريكي يدفع بالجزائر إلى توثيق علاقاتها المؤسسة سابقاً مع روسيا والصين على حساب النفوذ الأمريكي بمنطقة الشمال الافريقي وامتداده إلى الساحل الافريقي من خلال البوابة الاستراتيجية الجزائرية، وهو مسار الدبلوماسية المعقّدة التي تتعامل معها الصين في أهم ملف بالمغرب العربي وبين أبرز شريكين بالمنطقة ذات الثقل الجيوسياسي، ما سمّاه عنه الكاتب الأمريكي ستيفن جاكسون Steven Jackson بوضع خيط الإبرة بين الجزائر والمغرب.[1]

شهِدَ الموقف الصيني تغيّراً ملحوظاً في توجهات سياسة الصين الخارجية فيما يخص ملف الصحراء الغربية، ففي 31 أكتوبر لعام 2024 صوّت مجلس الأمن الدولي لصالح مشروع القرار الأمريكي رقم 2756 القاضي بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) لعام اضافي إلى غاية 31 أكتوبر 2025 بأغلبية 12 صوتاً مؤيداً بما فيهم أربعة أصوات مؤيدة للقرار من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ومن بينهم الصين مع امتناع روسيا وموزمبيق عن التصويت وانسحاب الجزائر من جلسة التصويت والتي كانت عضواً غير دائماً خلال تلك الفترة، باعتبار أن امتناع روسيا سوف لن يحول دون تمرير القرار من دون التصويت بالرفض، لكن اللافت للانتباه هو الموقف الغير الاعتيادي للصين تجاه المصالح والمواقف الجزائرية والتي عادةً ما كانت متوافقة متّسقة إلى حدٍّ بعيد، ما يثير التساؤلات حول الموقف الصيني باعتباره شأناً تقنياً وموفقاً مؤقتاً أم هي استدارة دبلوماسية تتعلّق الرؤية الاستراتيجية الشاملة لمصالح الصين بمنطقة المغرب العربي، رغم أن ممثل الجزائر بمجلس الأمن "عمار بن جامع" اعتبر أن التعديلين اللذين قدمته بلاده لم يؤخذا عين الاعتبار من قِبَلِ المجلس وتمّ تجاهلها عمداً رغم تصويت الصين لصالح التعديلين اللذين قدمتهما الجزائر فكانت من بين ستة أعضاء للتعديل الأول ومن بين خمسة المؤيدين للتعديل الثاني. ومع ذلك فإن بن جامع أكّد على أن القرار لا يمكنه بأي حالٍ من الأحوال القفز أو تجاوز حقوق الشعيب الصحراوي في تقرير مصيره وفقاً للقرارات الدولية.[2]

لكن الموقف الأمريكي بدى أكثر تحفظاً من قضية الصحراء الغربية خلال عهدة "جو بايدن" ولم يدفع بقرار اعتراف الولايات المتحدة المنفرد بالصحراء الغربية ضمن الأراضي المغربية، فيما قد يعود إلى الواجهة في سياق تحالف المصالح الغربية الصهيونية خلال العهد الثانية لإدارة دونالد ترامب اليمينية المحافظة.

1 Steven Jackson , **China in The Maghreb: Threading the Needle of Algeria and Morocco ,** Washington DC: Wilson Center, February, 5, 2024, Website: https://www.wilsoncenter.org/article/china-maghreb-threading-needle-algeria-and-morocco

2 United Nations- Security Council, **Security Council Extends UN Mission for Referendum Western Sahara by on Year, Adopting Resolution 2756 (2024),** October, 31, 2024, Official Website: https://press.un.org/en/2024/sc15882.doc.htm

لذا يشكّل المحدّد السياسي والدبلوماسي للتوجه الصيني تجاه منطقة المغرب العربي أهميةً بالغة، إذ أنه لا يمكن اقتصار العلاقات ذات البعد الاستراتيجي على المجال الاقتصادي للعلاقات، وعليه وجب إيلاء الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالبُعد السياسي لما له من أثر على تبعات المصالح الاقتصادية ويرسخها، أو قد يكون تأثير العامل السياسي سبباً رئيسياً في تراجع علاقات التعاون ضمن مسار علاقات للمجالات الأخرى.

2- المنظار الأمني الصيني في رؤيته للمغرب العربي:

شكّلت الأبعاد الأمنية على مرّ العقود إحدى أهم مرتكزات سياسة الصين الخارجية، حيث تُركّز نظرتها للمتغيّر الأمني ضمن مسارين رئيسيين للمصالح الصينية الأمنية، الأول: لأولوية تكريس الاستقرار السياسي للأنظمة السياسية التي تربطها علاقاتٌ اقتصادية من خلالها تمكّنت الصين من فرض وجودها وبسط سيطرتها ضمن مناطق اقليمية متعددة عبر العالم ومنها منطقة المغرب العربي، والذي لن يتأتى من دون ايجاد وضعٍ أمنيٍ مستقر يسهم في نسج تلك العلاقات. الثانية: وهي مرتبطة بالمسار الأول لكن ضمن سياقٍ أشمل للرؤية الاستراتيجية العالمية للصين، حيث أن عامل الاستقرار السياسي والأمني للأنظمة السياسية وخاصة تلك للدول النامية بقارات آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية من شأنه أن يرسّخ القوة الصينية في نسقها العالمي، والتي نفصّلها أكثر ضمن المسارين التاليين:

- **المحدّد الأمني المكرّس لمسار النفوذ الاقتصادي الصيني بالمغرب العربي (الجندي والتاجر):**

شكّلت الأبعاد الأمنية على مرّ العقود إحدى أهم مرتكزات سياسة الصين الخارجية، ما جاءت به الورقة البحثية تحت عنوان" China's Emergence as a Global Security Actor " "بروز الصين كفاعلٍ أمنيٍ عالمي" الصادرة عن المعهد الألماني "ميركاتور للدراسات حول الصين-"MERICS"، وبدى ظهور الصين كفاعل أمني عالمي أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة ومنذ تجاوز فترة جائحة كورونا بداية عام 2021، وبدأت الصين في تفعيل عددٍ من أُطُر التعاون الأمني الثنائي أو المتعدد الأطراف وصياغة الشراكة الأمنية ذات البعد الاقليمي وفقاً للخصائص الجيوسياسية والأمنية لكل اقليم ومجال جغرافي.

بوصفها **جندياً**"Soldier" تسعى الصين إلى تكريس أهم مبدأ في سياستها الخارجية حول ضرورة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وجعل من القوة العسكرية الصلبة آخر الخيارات والبدائل، وأولوية منطق الدبلوماسية عن خيار الحروب الذي عادةً ما يلجأ إليه الغرب في كل مناسبة ممكنة، لكنها قد تكون ملزمةً في المستقبل القريب التعامل المباشر مع مسارح العمليات الأمنية والعسكرية في أكثر من موقعٍ عبر العالم، وستكون أمام تحدي حفاظ الصين على مصالحها الحيوية وانتقالها من الهطاب السياسي والأسلوب الدبلوماسي إلى التعاطي الأمني والعسكري.

وبوصفها **تاجراً** "Trader"ومن خلال دبلوماسية التنمية السلمية والعمل على تكريس الاستقرار الأمني الإقليمي المغاربي، فمن شأن ضمان الصين لمصالحها الاقتصادية بالمنطقة لما للصين من مقومات القوة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الكفيلة بتغطية مناطق متعددة من العالم بما فيه الدول الغربية والتعاملات التجارية غير المتكافئة لصالح الصين على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن "فن إدارة الدولة الاقتصادية الصينية" وجب ارفاقها بفنٍ بخر لا يقل أهمية وهو "فنُ الإدارة الأمنية والعسكرية لمصالح الصين الاستراتيجية بالعالم".[1]

1 Mikko Huotari, Jan Gaspers, and Others, **China's Emergence as a Global Security Actor**, N 4, Berlin-Germany: MERICS, Mercator Institute for China Studies, July 2017, p 9

أعلنت الصين (21 فبراير 2023) "مبادرة الأمن العالمي" GSI- Global Security initiative خلال اجتماع منتدى بواو، وقد ركّزت المبادرة على محاور رئيسية للأمن الجماعي حول (الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الاتجار بالمخدرات والانتشار النووي والذكاء الاصطناعي وأمن البيانات وتغيُّر المناخ). ليست المبادرة مجرد مخرجات للعلاقات العامة، فالصين في الفترات الأخيرة تسعى بكل قواها خلف الكواليس إلى تحقيق هدفين استراتيجيين أمنيين:

- رؤية جديدة للأمن الجماعي وصياغة اطارٍ وهيكلٍ عام وشامل لمفهوم الأمن الجماعي وهو جزءٌ لا يتجزأ من مبادئ سياسة الصين الخارجية، وبديل عن البنية الأمنية الدولية الحالية تحت المظلة الأمريكية في نمو القوة الصلبة الصينية، ووضع معايير جديدة لمفهوم الأمن والسلم العالميين حيث تتهم الصين الولايات المتحدة علناً بأنها تسعى إلى تأجيج التوترات الأمنية المحلية والاقليمية عبر العالم، بل وتعتبره جزءاً من الاستراتيجية الأمنية الأمريكية العالمية ونموذج حرب أوكرانيا 2022 دليل على ذلك.

- تسويق البديل الأمني الصيني من خلال تفعيل دور دبلوماسية الوساطة، إذ يُلاحظ وبصفة غير معتاد دخول الصين على خط العديد من النزاعات والتوترات والدولية من خلال مبادرات الوساطة ذات الطابع الاقليمي على غرار الوساطة الصينية ودورها في استئناف الحوار الإيراني– السعودي في بكين (الأمنمة الصينية الشرق أوسطية)، أو في مبادرتها للوساطة في الحرب الروسية–الأوكرانية رغم أنها قوبلت برفضٍ أوكراني بضغطٍ أمريكي (الأمنمة الاقليمية الأوروبية)، أم احتضانها للحوار الفلسطيني–الفلسطيني، [1] وقد تدخل الدبلوماسية الصينية على خط الوساطة بعد التوترات الحاصلة بين الجزائر والمغرب (الأمنمة الصينية بمنطقة المغارب العربي و بشمال القارة الافريقية).

فمثلاً وبدراسةٍ احصائية مقارنة لأعداد الكلمات والمصطلحات المستعملة في النسختين الصينيتين للكتاب الأبيض حول الدفاع واستراتيجية جيش التحرير الشعبي الصيني، استُعملت في نسخة 2015 كلمة "حرب" بنسبة 0.4% بمقابل كلمة "استراتيجيا" استعملت ضعفين أكثر عن مصطلح الحرب. [2]

ضمن السياق ذاته، يتواجد المغرب العربي ضمن التحدي الأمني ذات الطابع العالمي لمفهوم "الأمن الجماعي" والقرار الاستراتيجي للصين باتباع مسار التنمية والنفوذ الاقتصادي والنأي ما استطاعت عن التوترات الأمنية والعسكرية وحتى السياسية، ورغم حالة الاستقرار الذي تعيشه المنطقة إلا أنها ليست بمنأى عن التغيرات الجيوسياسية الحصلة بالعالم وبما يحدث من توترات سياسية وأمنية بمنطقة الساحل نتيجةً للانقلابات العديدة التي حدثت وما لها من تداعيات على الأمن الاقليمي المغاربي أو الوطني فيما يخص كل دولةٍ مغاربية على حدى.

بالمقابل، تحظى المبادرة الصينية للأمن الجماعي بقبول هذه الدول ضمن سياق التعامل اللّين ومسار القوة الناعمة الصينية للتأثير والتعامل الثنائي وتعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المشتركة ضمن مبادرة الحزام والطريق. [3]

1 Alice Ekman, **China's Global Security Initiative**, Luxembourg: EUISS, European Union institute for Security Studies, March 2023, p 3

2 Mikko Huotari, Jan Gaspers, and Others, **Op Cit**, p 24

3 Bernardo Mariani, **China's Global Security Vision in a Changing World**, Scotland: Peace and Conflict Resolution Evidence Platform, 2024, p 16

ويرى القادة المغاربة من المبادرة الأمنية الصينية فرصةً استراتيجية لتعزيز الشأن الاقتصادي والدفع بالتنمية المحلية ما يؤدي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والذي بدوره يساعد في الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي للأنظمة السياسية لدول المغرب العربي، الأخيرة التي تعدّ جزءاً في السلّم الأمني الاقليمي المنضوية ضمن الرؤية الأمنية الشاملة للصين.

انضمت الثلاثي المغاربي (المغرب، تونس وموريتانيا) إلى الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي NATO منذ فبراير عام 1995 إلى أن قرّرت الجزائر المشاركة في الحوار إلى غاية شهر مارس لعام 2000 مع تحفظٍ جزائري بانضمام الكيان الإسرائيلي إلى نقاشات الحوار المتوسطي بحجة مبدأ "عدم التمييز" الذي يقوم عليه الحوار، وقد تمّ الاتفاق خلال قمة الناتو لعام 2024 بالعاصمة الأمريكية واشنطن على فتح مكتب اتصال للحلف بالعاصمة الأردنية عمان باعتباره أول مكتب اتصال للناتو بالمنطقة العربية، فيما يستضيف المغرب العديد من المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة مع الحلف.، يُذكر أن أعضاء الحوار المتوسطي للناتو يضم سبعة دول وهي مصر، الأردن والكيان المحتل بعد اضافة دول المغرب العربي الأربعة باستثناء ليبيا. [1]

يتمتّع كلٌ من المغرب وتونس بشراكة أمنية متميزة مع حلف الشمال الأطلسي، حيث أعلن الناتو على وضع المغرب "حليفاً من خارج الناتو" عام 2004 أي هجمات 11 سبتمبر 2001، وتمّ منح تونس نفس الصفة خلال عام 2015 تحت عنوان دعم التجربة الديمقراطية التونسية لما بعد ما سمي "بالربيع العربي". لذا يعدُّ المغرب إلى جانب تونس ركيزتان أساسيتان للاستراتيجية الأمنية للحلف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك يضع الحلف والولايات المتحدة بشكل خاص الجزائر ضمن أولوياته الجيوسياسية حيث سعت في العديد من المناسبات إلى تقديم مشاريع لدى الجزائر لإنشاء قاعدة تابعة للقيادة العسكرية الأمريكية بالقارة الافريقية AFRICOM ولم تفلح في ذلك إلى غاية اليوم.[2]

- **دبلوماسية الصين الأمنية تجاه المغرب العربي:**

هنالك دلائل متعددة وأسباب وجيهة تشير إلى نضج كبير للدور الصيني في مجال الأمن العالمي والمسائل ذات الصلة بالشأن الأمني وما تعلّق بالقضايا الأمنية المهددة للمصالح الاستراتيجية الصينية في العالم، وتعمل على تطبيق رؤيتها الأمنية وترسخيها من خلال إرفاق الأداة العسكرية، وتشير الأرقام إلى أن الصين لا تزال بعيدةً برُبع عن الانفاق العسكري الأمريكي البالغ 800 مليار دولار إلا أن الأرقام الفعلية غير المعلنة للإنفاق العسكري الصيني خلال عام 2023 قد بلغ 309 مليار دولار أي أكثر من نصف المخصصّات المالية الأمريكية، خاصةً مع تنامي التوترات الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية بعد رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التعريفة الجمركية على السلع الصينية ودخول البلدان في مسارٍ أكثر تعقيداً في تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية.[3]

1 NATO, **Mediterranean Dialogue**, December, 6, 2024, NATO Official Website: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52927.htm

2 Eleonora Ardemagni, Nurary Atmaca, and Others, **Expanding NATO's Partnerships in the Southern Region, Why and How?**, Rome: NATO Foundation Defense College, 2021, p p 7,9

3 Kerry Brown, Shefali Shah, **US-China Relations under Trump 2.0 Reset or restart ?,** London: King's College London, February 2025, p p 7,9

تظلّ الصين وإلى غاية كتابة هذه الأطروحة، بالفاعل الدولي الأمني لا بالإيجابي المنخرطِ في القضايا الأمنية العالمية والاقليمية على غرار القارة الافريقية وشمال افريقيا، ولا بالسلبي البعيد والمنسلخ عن تلك المسائل الأمنية لما لتبعاتها المباشرة وغير المباشرة بالأمن القومي الصيني، ومقياس الانخراط من عدمه مرهون ببارومیتر السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجيتها الأمنية تجاه نقاط التداخل المصلحي مع الصين بالقارة الأفريقية.

لكن المنظور الصيني لم يعد يقتصر على مفاهيم الأمن والسلم الدوليين وارسال البعثات الصينية تحت غطاء الأمم المتحدة، حيث بدت الصين أكثر انغماساً في المسائل الأمنية وخاصة ما تعلّق بتبعات الشأن الأمني بمصالح الصين بالقارة الأفريقية ما يسميها الكثيرون بقارة المستقبل لما تتمتّع به من ثروات طبيعية كبيرة وطاقاتٍ بشرية هائلة. كما أن النفوذ الصيني المتزايد بالقارة الافريقية بطابعة الاقتصادي والتجاري وجب ارفاقه وحمايته ضمن الأداة الأمنية والعسكرية للصين، وهي دبلوماسية أمنية تسير على خيطٍ رفيع بين أولوية التعامل الأمني مع الدول ذات الاهتمام والأخذ بدروس ضياع الامتيازات التي حصلت عليها في كلٍّ من ليبيا وسوريا بعد عقودٍ من الاستثمارات والسياسات التي نسجتها مع هذه الدول، والتي تبخّرت بشكلٍ كبير نتيجةً للتدخل الغربي وتغيير المعادلة الجيوسياسية بما يخدم مصالحها على حساب التواجد الصيني.[1]

في السياق العام، تسعى الصين إلى أن تكون عاملَ استقرار في النظام السياسي والاقتصادي العالمي، حيث تريد فرض مكانتها في المنظومة الدولية للقرن الحادي والعشرين عبر تبنيها الشراكة المبنية على المنافع الاقتصادية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمحدّد الأمني والأداة العسكرية كعاملٍ لتوازن القوى من دون الحاجة إلى استعمالها الفعلي، خلافاً للأجندات الغربية الأوروبية الأمريكية التي تتخذ من المسألة الأمنية نطاقاً للتدخل لا التنسيق، وهي الاستراتيجية الأمنية الصينية التي وضعها وعدّلها الرئيس الصيني شي جين بينغ منذ اعتلائه السلطة عام 2013.[2]

- **حرب غزّة، "قصور" الفعالية الأمنية الصينية وغياب استراتيجيةٍ أمنيةٍ مغاربية:**

شكّل طوفان الأقصى وهجمات السابع من أكتوبر التي قامت بها قوى المقاومة الفلسطينية بغز صباح 7 أكتوبر 2023، تحدياً دبلوماسياً وأمنياً كبيراً بالنسبة لكافة دول العالم بما فيها القوى الغربية والأمريكية تحديداً بمقابل قوى شرقية بالنسبة لروسيا والصين، فمنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق لم تواجه الصين رهاناً مثل رهان الحفاظ على توازي المصالح بين الكيان الاسرائيلي والمبادئ الدبلوماسية التقليدية والشرعية الدولية القائمة على إنشاء دولةٍ فلسطينية مستقلة، ورغم أن الكيان يعدُّ أحد الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين للصين وصدراً للتقنيات المتقدمة والتكنولوجيا، فقد بدت الصين أكثر ميلاً للمقاربة الدبلوماسية العربية "من حيث الشّكل والصياغة العربية"، وقد انتقدت في العديد من المناسبات الحرب الهمجية التي يقودها الاحتلال ودور الولايات المتحدة في خلقها لوضعِ دوليٍ عاجزٍ عن التدخل لوقف الابادة الممارسة ضد قطاع غزة.[3]

1 SAFER WORLD, **China's Growing role in African peace and security,** UK: SAFER WORLD, January 2011, p 12

2 Monika Magdalena Krukwska, **China's security relations with Africa in the 21 st Century,** Poland: Journal of Security Defence Quarterly,August,3,2024 , p 7

3 Camille Lons, **How the Isreal-Hamas War is testing China's ambitions in the Middle East**, ECFR.EU, European Council on Foreign Relations, November,3, 2023, Website: https://ecfr.eu/article/how-the-israel-hamas-war-is-testing-chinas-diplomatic-ambitions-in-the-middle-east/

ففي الوقت الذي تنساق فيه العديد من الدول العربية إلى ما يسمى اتفاقات السلام والتطبيع مع الكيان المحتل على غرار دولة المغرب واشاراتٍ أخرى بموريتانيا وبتونس وليبيا، بل ومحاربة أنظمة عربيةٍ فاعلة للمنظمات المقاومة التي تعدُّ أول جبهات الاسناد لحرب غزة وآخر معاقل الجدار الحامي للأمن القومي العربي أمام المطامع التوسعية المعلنة للكيان على طول مساحاتٍ كبيرة للمجال الجغرافي العربي، ولم تستطع أو ترغب إن صحّ التعبير في فتح معبرٍ يخضع لها من حيث الشكل والقانون الدولي ليلبي الحاجات الانسانية لسكان القطاع في ظل مجاعةٍ مستشرية، تقرُّ الصين بعدم تصنيفها تلك المنظمات كحماس والجهاد الإسلامي وحزب الله والحوثيين باليمن ضمن قائمة المنظمات الإرهابية وتعتبرها جزءاً من الفعل الثوري الذي شرّعته القوانين الدولية وأن الحلَّ الوحيد لتحقيق السلام هو حلُّ الدولتين للقضية الفلسطينية والانسحاب من الأراضي المحتلة بجنوب لبنان، ولم تُدِن الصين حماس بعد هجمات السابع من أكتوبر وانتقد وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" تجاوز "إسرائيل" حدود الدفاع عن النفس ودعا إلى إنهاء العقاب الجماعي لغزة معتبراً إياه " بالظلم التاريخي" الذي وقع على الشعب الفلسطيني الذي لم يتم تصحيحه لحد الآن وعدم رغبة الولايات المتحدة الصريحة في تحقيق تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته.[1] إذ في احدى المناسبات وبُعيدَ اندلاع حرب "عدوان" الكيان على غزة وردود الفعل العسكرية لقوى المقاومة، اتصل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "أنتوني بلينكن" نظيره الصيني "وانغ يي" داعياً إياه الصين ممارسة نفوذها على إيران للحدّ من الهجمات العسكرية التي باشرها حزب الله انطلاقاً من لبنان والحوثيون على البحر الأحمر من اليمن.

كشف التدخل الدبلوماسي الصيني في مساعي دبلوماسية الوساطة النشطة في الآونة الأخيرة، عن رغبة الصين لتسويق نفسها لا كشريكٍ اقتصادي فقط بل أمنيٍ أيضاً ومدى إثبات قدرتها في حلّ المشاكل الأمنية، وهو تحوُّلٌ مهم في الاستراتيجية الصينية تجاه عالمها الخارجي بأبعاده وخصوصيته الاقليمية. [2]

وعليه فإن الصين بدأت تعي تلك الدروس، من أن الاقتصار على الموقف السياسي والدبلوماسي والمطالبة بضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ضمن ثنايا البيانات لم تعد كافية، بمقابل السياسة الغربية والأمريكية التي عادةً ما لجأت إلى الفعل وفرض منطقها بكل السبل بما فيها استعمال القوة العسكرية على غرار التدخل الأمريكي البريطاني بالعراق عام 2003 حين تجاوزت مجلس الأمن الدولي والشرعية الدولية، وأهم قضيةٍ محورية تجريبية ما حدث من حرب إبادة لقطاع غزة نتيجةً للفيتو الأمريكي والذي يندرج ضمن المخطط الأمريكي لإعادة رسم الشرق الأوسط.

إن الحديث عن قصور الفعل الأمني الصيني العالمي، لا يمكن انتقاده أو حتى تقييمه من دون انخراط الطرف المقابل للدول الراغبة في وضع استراتيجية أمنية مشتركة تهدف إلى تحقيق الغاية نفسها، وهو الأمن والاستقرار بما يخدم الأمن الاقليمي العربي أو المغاربي في سياق حالة التراجع العربي السياسي والدبلوماسي، نهيك عن غيابٍ تامٍ لأية رؤية أو استراتيجية أمنية عربية أو مغاربية مشتركة مع طرفٍ أمنيٍ وازنٍ مثل الصين، تراعي من خلالها أبجديات العمل الدبلوماسي ضمن أولويات مراعاة الأمن القومي والاقليمي العربي المغاربي.

1 Ibid

2 John Cabrese, **The War in Gaza as a Major Test of China's Middle East Peace diplomacy**, MEI, Middle East Institute, October,19,2023,Website:https://www.mei.edu/publications/war-gaza-major-test-chinas-middle-east-peace-diplomacy

لا يمكننا بأي حالٍ من الأحول تجزئة أو فصل ما يحدث من حروب وتحولاتٍ جوهرية بمنطقة الشرق الأوسط منذ هجمات السابع من أكتوبر 2023، وما تلاها من حرب إبادة على غزة وتغيّراتٍ استراتيجية في الشأنين اللبناني والسوري بعد الاطاحة بالرئيس بشار الأسد وفصل مسار الممر الاستراتيجي لجبهة المقاومة، كله سيؤثر بمنطقة المغرب العربي في سياق انسياق المغرب إلى تطبيع علاقاته الدبلوماسية الرسمية مع الكيان المحتل، وتدخل دولٍ خليجية "الإمارات" في الشأن الجزائري إلى حدّ تهديد أمنها القومي من خلال مجالها الأمني الحيوي بمنطقة الساحل الإفريقي، وفي ظل حالة التوتر بين الجزائر وروسيا، قامت الجزائر بتوقيع اتفاق شراكة عسكرية مع الولايات المتحدة (22 يناير 2025)، ثم تلتها اختيار الجزائر لاقتناء سفنٍ صينية من طراز 056 على حساب اتفاقية موقّعة سابقاً لاقتناء طرادات روسية وتخليها عن الصفقة، ما يشير رغبة الجزائر في التأسيس لتعاونٍ أوثق مع قوى دولية متعددة ومتنوعة كالولايات المتحدة والصين، خاصةً وأنه بالأمس القريب تعدُّ الجزائر أهمَّ شريكٍ عسكري بالنسبة لروسيا منطقة المغرب العربي، ونصّت الاتفاقية الجزائرية العسكرية مع الصين الموقّعة عام 2023 على اقتناء سفينة كورفيت صينية، ما يشير إلى تمكّن الصين من وضع قدمٍ لها ضمن مستقبل الصناعة العسكرية بمنطقة المغرب العربي وشمال افريقيا.[1]

- **الصين من نفوذ القوة الاقتصادية إلى الفعالية الأمنية والعسكرية:**

عرضَ الباحث "مايكل بيكلي" "Michael Beckley"عن كلية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا بنيويورك الأمريكية، موضوعاً بالغ الأهمية ويتعلق بعلاقة القوة العسكرية للدول بإمكاناتها الاقتصادية، وقد درس الباحث مئات المعارك للفترة الممتدة بين عامي 1898 إلى 1987، ولاحظ في العموم إلى أن الجانب الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية تمكّن من حسم المعركة لصالحه، وخلُصَ إلى أن القوة العسكرية للدولة ترتكز على أمرين بالغيْ الأهمية، هما: أولا، مخزونها من الموارد المادية المعبَّر عنها بالقوة التنموية الاقتصادية، وثانيا، مدى قدرة الدولة على ترجمة هذه الموارد والقوة ضمن مظاهر القوة الصُلبة والذي يُشار إليه باسم "الفعالية العسكرية"، كما أن هذا الصنف من الدول لديه القدرة على توليد القوة العسكرية بصفة "دائمة ومتصاعدة" بما يوازيه من مكامن هائلة للقوة الاقتصادية، الوضع الذي يمنح الحروب شرياناً تُمكّنها من القدرة على الاستمرار والحسم.[2]

شهدت استراتيجية الصين تحولات كبرى منذ تولي حزب الشيوعي الصيني مقاليد السلطة وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث انتقلت من التركيز على الاعتبارات السياسية والتاريخية في علاقاتها مع الخارج ودول العالم إلى تبني المحدّد الاقتصادي كأحد أهم الاتجاهات المصلحية التي تُبنى عليها السياسة الخارجية الصينية تماشياً مع التطورات المحلية والنمو الاقتصادي الكبير الذي عرفه الاقتصاد الصيني، بل وكان هذا دافعاً لتوسيع تطلعات الصين ضمن رؤيتها الاستراتيجية من خلال تعزيز القوة العسكرية من خلال التأسيس لجيشٍ متمكّن يُسندها أحقية تفعيل القوة الصُلبة لحماية مصالح الصين العالمية بمعطاها السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني العسكري.

1 Remigiusz Buczek, **Algeria Chooses Chinese Ships, refuses to Cooperate with Russia**, Info DLA Polaka,January,19,2025,Website:https://infodlapolaka.pl/en/algeria-chooses-chinese-ships-refuses-cooperation-with-russia/

2 Michael Beckley, **Economic Development and Military Effectivenness,** Poland: Routledge, The Journal of Strategic Studies, Vol 33, N 1, February 2010 , p p 48,74

- المبحث الثاني: المغرب العربي ضمن سياق المُحدِّدات الاقتصادية لسياسة الصين الخارجية

تُعتبر الصين ظاهرةٌ اقتصادية بامتياز، وفي العقود الأخيرة برز مصطلح جديد يمزِجُ بين العمل الدبلوماسي والمصالح الاقتصادية للدولة، سُمي بـ"الدبلوماسية الاقتصادية"، إذ من خلاله تسعى الدولة لتفعيل أو حماية أو تعظيم مصالحها الاقتصادية ضمن ضرورات التداخل والاعتماد المتبادل بين وحدات النظام العالمي.

يُشكل المتغيِّرَ الاقتصادي حَجَرَ الأساس والغاية المُطلقَة لدى الصين في إطار تعظيم قوتها الاقتصادية، المستندة على استراتيجية "التنمية السلمية" وأولويات إيجاد بيئةٍ دولية أمنيةٍ وسياسيةٍ مستقرة تخدُمُ الصعود السلمي الاقتصادي للصين، وتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية بإدراج دول العالم في علاقاتها التجارية والاستثمارية القائمة على تعميق قاعدة "رابح–رابح" Win–Win، لكن هذا لن يتأتى إلا من خلال أدواتٍ أكثر فعالية، واستراتيجية اقتصادية تُراعَى فيها مختلف المراحل والمستويات، بالموازاة المصالح الاقتصادية المقابلة للدول الكبرى المنافِسَة لها.

لذا نحاول الاستناد على مشروع ما سمي بـ" الحلم الصيني" للرئيس "شي" الساعي إلى تحقيق النهضة وفق اتجاهين، الأول، داخلي يتعلّق بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاجتماعي، والاتجاه الثاني، خارجي بصبغته الاقتصادية العالمية في اطار العلاقات الاقتصادية مع كافة دول العالم، لكن تبقى مبادرة "الحزام والطريق الجديد" أو "مشروع واحد حزام طريق واحد" المُرتكز الأهم في علاقات الصين الاقتصادية بالعالم الخارجي.

- المطلب الأول: نهضة الصين الاقتصادية

لا يمكن لأية دولةٍ ما أن يكون لها دوراً عالمياً ريادياً، ما لم تستطع التحكُّمَ الأمثل في أوضاعها الداخلية عبر تطوير شأنَهَا المحلي في مختلف المجالات، وإيجاد نموذجٍ سياسي واقتصادي واجتماعي أكثر تماسكاً، ومن ثَمَّ يمكن لها توجيه اهتمامها وتعظيم مصالحها نحو البيئة الخارجية. في هذا الصدد عملت الصين على تطوير بيئتها الداخلية لاسيما الاقتصادية منها من خلال:

1– مرجعية الإصلاح الاقتصادي لـ "دينغ شياو بينغ " لعام 1978:

شهِدَت الصين العديد من الأحداث التاريخية الهامَّة التي أحدثت تغيُّراتٍ عميقة، وساهمت في رسم معالمها الحالية والمستقبلية استناداً لكل فترة، كما هو الحال للثورة الثقافية لعام 1911 التي قادها "**صن يات صن**" إلى عام 1949، الذي شهد المنعرج الأهم في تاريخ الصين، وهو تأسيس جمهورية الصين الشعبية الشيوعية في إطار نهجها الاشتراكي، ومع مجيئ "**دينغ تشياو بينغ**" يُمكن اعتبار على أن الصينَ عرفت منعرجاً آخراً لا يقل أهميةً عن تأسيس الجمهورية، حيث رسم المعالم الحالية للصين في إطار سياسة التحديث والإصلاح وفق منظورٍ فريد من نوعه وهو " **اقتصاد السوق الاشتراكي**" و"**سياسة الباب المفتوح**" عام 1978، ومنذ ذلك الحين شهدت الصين قفزةً نوعية في نموها الاقتصادي خلال الفترة (1978م–1999م) حيث ارتفع النموُّ الاقتصادي للصين ليصل إلى عتبة 9.7%، فيما ارتفع نصيب الفردِ من الناتجِ القومي المحلي من 380 يوان إلى 6500 يوان، ما يُعادل 790 دولار أمريكي، أي أنه قَفَزَ بـ17 مرة. فلولا الفلسفة الاقتصادية وجُرأة "دينغ" الانفتاحية لَمَا وصلت الصين لما هي عليه الآن، وكانت هنالك مرحلةٌ ثانية من الإصلاح عام 1992 عُرفت باسم"**Nanxun**" بعد زيارة "دينغ" للجنوب الصيني.[1]

[1] John Wong , Zheng Yongnian, **The Nanxun Legacy and China's Development in the Post-Deng Era,** Singapore: East Asian Institute, Singapore University Press,2001, p p 3,4.

2- التَّنمية الاقتصادية وفق منظور الاشتراكية ذات الخصائص الصينية:

إن ظاهرة النجاح الاقتصادي الصيني لا تقتصر على العوامل التقنية فحسب، بل تُساهم فيها العديد من العوامِلِ والشروط. "**لا شيءَ صعبُ المنال إذا كان المرء مجتهداً**" في تعليقٍ للرئيس "شي جين بينغ"، حيث الاجتهاد في العمل هو الأساس في البناء الشاقِ للأمةِ الصينية، وأن "عظَمَتِها" تكمُنُ في تقديس العمل لا غير، فهو أجمل وأسمى شيء حسب "شي" ، والذي بفضله وبحماسِ العمال وزيادة الإنتاج وتشجيع الإبداع يمكن للصين أن تحقق نتائج باهرة في المجال الاقتصادي، ورأى أنَّ الاجتهاد المرتبطِ بتوسيع مجال التطلعات بما يتماشى و أهداف الأمة كما قال، وهذا عبر إنجاز الأعمال الهامة والصعبة في نفس الوقت، والجزَم بأن خيار الاشتراكية لا مَنَاصَ منه، وأنَّ الصين لا تزال في مرحلتها الأولى من الاشتراكية ما يمنحها أملٌ تحقيق حلم الصين وتحقيق حياةٍ أفضل لجميع الناس، كما أن نجاح النموذج الاشتراكي الصيني مرتبطٌ بإيلاء الأهمية للعلم وتطوير القدرات التكنولوجية، والابتكار كأولويةٍ استراتيجية ما يرفع من القُوَّة الإنتاجية وتنمية الاقتصاد.[1]

3- الاستثمار والتطوير المحلي:

في مجالِ الاستثمار يتمُّ تشييد مبنى ضخم للاقتصاد والأعمال سمي بـ"ووهان جريلاند" بمدينة "ووهان الصينية"، مُنطلقُ جائحة كورونا، يضُمُّ 126 طابقاً ولعلوٍّ يبلغ 636 متراً، الذي يُعدُ ضمن أهم نماذج التمازج بين متطلبات الإصلاح والانفتاح في إطار اقتصاد السوق العالمي، ورسائل عن تحديات إعادة النهوض رغم الجائحة. ففي عام 1992 لم تَكُنِ الصين محلّ اهتمام الشُّعوبِ والدول، باستثناء الصينيون أنفسِهِم مَن تَابَعَ وقام بذلك عن طريق اصلاحات هامة مسَّت الزراعة ودعم المناطق الريفية، وتشجيعِ الفلاحين للبقاء في الأرياف، الذي من خلاله يمكن تدعيم الاقتصاد الوطني في مقابل تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية أم الهجرة المناخية في العديد من دول العالم.

كما أنشأت الصين المناطق الاقتصادية الخاصة(**SEZC**) Special Economic Zone of China عبر وضعِ مناطقَ اقتصادية خاصة للشركات المحلية والأجنبية بشكلٍ خاص قصد جلبِ الاستثمار في مناطقَ محددة من البر الرئيسي الصيني وفي أكبر مدن الصين الاقتصادية، وإعطاء حريةٍ أوسع لتلك الشركات ضمن شروط اقتصاد السوق، دون الحصول على إذنٍ مسبق من الإدارة المركزية في بكين وتقديم حوافز ضريبية وجمركية.[2]

4- المُدن الذكية النموذجية (Smart Cities –Big Data):

ظهرت في الآونة الأخيرة أنماطاً مُبتكرة للاستثمار في المجال التكنولوجي في الصين، بإنشاء مدنٍ تكنولوجية (Smart Cities). يوجد بالصين 15 عشرة مدينة تكنولوجية، أبرزها ثمانية مُدُن مثل(بيجينغ، شنغهاي، هانغ زهو، شنغ كينغ)، لكن أهمها على الاطلاق مدينة "شنتزهين""Shenzhen" بـ"هونغ كونغ" بمقاطعة "غوانغ دونغ"، حيث تتميز هذه المدن بتوفُّر كل شروط الحياة الإنسانية المتطورة، باحترامها للقواعد الصحية الذكية ومتطلبات حماية البيئة للمناطق الخضراء، وابتكار مُجمَّعاتٍ تُدمِج بين الطاقة الذكية والمياه الذكية والطاقات المتجددة.[3]

---

(1) Zhang Fenzhi ,**Xi Jinping, How To Read Confucius and Other Chinese Classical Thinkers,** New York-USA: CN Times Book Publishing ,2015, p p 62,63.

(2) George Magnus, **Red Flags, Why Xi's China is in Jeoparady,** USA : Yale University, 2018, p 12.

(3) China Academy of Information and Communications Technology, **Comparative Study of Smart Cities in Europe and China 2014,** Berlin: Springer Publishing , 2014, p p 1-96.

علاوةً لذلك نجد إدارة الطُّرقِ المتكاملة، والتخطيط العلمي لمنصة المعلومات للأمن العام وتسيير المناطق الذكية، تعتمد عليها الصين كمنطقة ابتكار، فمن يزور "شنتشن" يُخيَّلُ له أنه في دول الرفاه الغربي، بل أفضل من ذلك بكثير، ونظراً لأهمية تشييد المُدُن الذكية، تمَّ اقتراح رسمياً انشاء أو تحويل 52 مدينة صينية لمدنٍ ذكية ضمن تقرير عمل الحكومة لعام 2013 للخطة الخماسية الثالثة عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.[1] وفي إطار دعم المشاريع والابتكارات فيما يتعلق بتطوير المدن الذكية، استضافت مدينة "قوانغتشو" الصينية المؤتمرَ الدولي السابع حول المدينة الذكية والمعلوماتية (ISCI) في نوفمبر عام 2019، قام حينها عددٌ من الباحثين البالغ 139 طالباً من دولٍ مختلفة بعَرضِ اقتراحاتهم البحثية في هذا المجال، كتطوير الإنترنت، والاستشعار الذكي، الحوسبة الحضرية، والبيانات الضخمة، الصناعة المستدامة، تقنيات المعلوماتية للمجتمع الذكي، وتطبيقات المعلوماتية الذكية في المدينة.[2]

5- إصلاح النظام المصرفي الصيني:

للنظام المصرفي دورٌ محوريٌّ وموازٍ لأية عملية إصلاحٍ اقتصادي، وعلى أساسه يُمكن إعطاء حركيةٍ أسرع للنظام الاقتصادي ككل، ففي عام 2008 تمَّ في الصين الإعلان عن البرنامج التحفيزي والعمل بالبنوك الائتمانية كصناديق للاستثمار المحل أنشأتها حكومات المقاطعات، وهو سوقٌ مصرفيٌّ ضخم يضمُّ جميع المصارف الصينية وشركات التأمين للإقراض والاقتراض نقداً. بيد أن النظام المصرفي الصيني هو نظامٌ فريد من نوعه، يختلف عن باقي أنظمة المصارف الغربية التي تعرف استقلالاً مالياً أوسع عن التسيير الحكومي فيما النظامُ المصرفي الصيني تلعب فيه البنوكُ الرئيسية الرسمية الدور الأكبر للحماية والتغطية المالية أثناء الأزمات المالية المُحتملة.

علاوةً عن ذلك، فإن إحدى السَّماتِ الهامة للنظام المصرفي الصيني هي صيغة "الضمانات الفعلية" التي تحمي المستثمرين من الخسارة والأخطار، وقد تعزَّزت منذ عام 2017 بما يسمى بـ"تنظيم قواعِدِ الحيطة الكلية" « Macro prudential regulation » وأوعَزَتِ السلطات الصينية إلى المصارفِ بالامتناع عن تدعيم أنواع معينة من الاستثمارات، فالنظام المصرفي في الصين حديث النشأة ولم يبدأ في الاقلاع إلاّ بداية عام 2000.

كان مجموع النظام المصرفي الصيني قُدِّر بـ80 مليار دولار فقط عام 2000، ليصل خلال ثمان سنوات فقط، أي في عام 2008 إلى ما يقارب700 مليار دولار، لذا تعمل الصين على توسيع الوِعاء المصرفي لفائدة الاستثمار الفعَّال، ووفقاً لوكالة التصنيف الائتماني "موديز" بلَغَ قطاعُ التمويل الموازي في الصين بما يقرب 10 تريليون دولار في عام 2016، أي ما يعادل 29% من الأصول الكلية للنظام المصرفي، و 87% من الناتج المحلي الاجمالي.[3] لذا فإن الاستراتيجية المالية التي تعطي الأولوية لإصلاح النظام المالي والمصرفي أثبتت نجاعتها، ليس في الصين فحسب، بل في معظم دول العالم التي تسعى إلى إعطاء دفعٍ جديد لاقتصادها الوطني، مما يعطي حيويةً للقطاع الاستثماري، ويُحرِّك عجلةَ الاقتصاد المحلي، ويفتح المجال واسعاً للعلاقات الاقتصادية الدولية.

---

(1) **Ibid.**

(2) Guojun Wang, Abdulmotaleb El Saddik, and Others , **Smart City and Informatization,** Guangzhou, China : 7Th International Conference, Isci 2019 , Springer Publishing ,2019 , p 6.

(3) George Magnus, **Op. Cit**, p 65.

6- الخُطَّط الخمسية "الرابعة عشر" من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2021-2025):

يَعتمد المشهد التنموي الاقتصادي الصيني على مجموعةٍ من الإجراءات والإصلاحات التي يتم إقرارُها خلال أجنداتٍ مضبوطة، وفي الغالب تكون في ظرف 5 سنوات أو ما يسمى بـ"الخطة الخُمسية"، وهي فترةٌ كافية لتقييم نتائج الخُطط والقراراتِ المُتخذةِ سابقاً. يَضَعُ الحزب الشيوعي الصيني من خلال توصيات لجنته المركزية التي تصوغ الخُطَط الخماسية ضمن إجراءات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وصلت حالياً إلى الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025) (**The 14Th Five-Year Plan for Economic and Social Development**)، أما الثالثة عشر كانت من 2016م إلى 2020م، الخُطة التي تتضمن 20 فصلاً وهي بمثابة الدليل الشامل للحكومة الذي من خلاله تسعى إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

أ- **اقتصادياً:** على سبيل المثال، ينصُّ (الفصل الاول من الخطة) على الطابع الفلسفي والفكري للمنظومة التنموية التي تقوم عليها الصين الحديثة من خلال التفكير التوجيهي بُغيةَ تحديد الأهداف الرئيسية المرجوة بدقة. (الفصل الثاني) يتضمن تنميةَ الموارِدِ البشرية بتدعيم الابتكار التكنولوجي، وتشجيع الشركاتِ الناشئة ودعمها باعتبارها ركيزةً أساسية للدفع بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.(الفصل الثالث) تعميق الإصلاح الإداري، الضريبي والمالي، ما يُسهِم في النظام الجديد بفتح مَسَاحةٍ للتنمية ودعمِ و تحسينِ النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديثِ المجالات الاقتصادية الإستراتيجية، كحماية الزراعة، وتحديث الصناعة، والاقتصاد السيبيراني ضمن الاستراتيجية الوطنية للبيانات الضخمة، وتطوير أنظمة النقل، وتعزيز الإقامة الحضرية، والأرياف، وتنسيق التنمية بين المناطق والمقاطعات لتنميةٍ أوسع وأشمل، وتعاون أعمق بين البر الرئيسي وهونغ كونغ وماكاو إلى جانب تعزيز الإدارة البيئية الشاملة وضمان الأمن الإيكولوجي.

ب-اجتماعياً: يمثّل التَّحدي الأهم والأبرز من حيث تحسينِ الوضعِ الاجتماعي لأكثرَ من 1.4 مليار نسمة، لذا تضعُ الصين في الخطة حيزاً مهما لمحاربة تفشي الفقر والحدِّ منه على أن تصبح البرامج المُسطَّرَة أكثر فعالية، بحيث يتوفّر للأشخاص الذين يعيشون في الأرياف ما يكفي من الغذاء والَملبَسْ، والقُدرة للحصول على التعليم الإلزامي والرعاية الطبية الأساسية والسَّكَن الآمن. وهنا تستهدف الخطة دعم ما يقرب 50 مليون شخصاً بتوفير الطُرُق و المياه والطاقة، وتعميم شبكة الإنترنت لتغطي أكثر من 90% من الفقراء، وتشجيع السياحة الريفية لمساعدة أكثر من 30 مليون شخص للعمل قصد النهوض بوضعهم الاقتصادي وتحسين ظروفهم المعيشية، والرفع من مستويات التعليم والصحة كحقٍ مكفول لجميع المواطنين ضمن استراتيجية التكافل الاجتماعي، وتحقيق الجودة الشاملة للتعليم وإلزاميته عن طريق تخفيف حجم الفصول الدراسية مراعاةً لأولوية الجودة على حساب الكَم للوصولِ إلى نسبة 95% من المجموع الكلي لأكبر دولة تعداداً للسكان، ودعم الرفاهية العامة بتنفيذ إصلاح الضمان الاجتماعي والاهتمام بالقطاع الثقافي.

المُلفت أيضاً، أنَّه ضمن الخطة وفي النقطة 65، تحملُ عنوان "التأكد من أن الجميع يعمل معاً على تنفيذ الخطة مع تحديدِ المسؤوليات اللازمة وحشدِ الطاقات الاجتماعية كلها لإنجاح الخطة"،[1] يتم ذلك وفق جدولٍ زمنيٍ

[1] Central Committee of the Communist Party of China, **The 14Th Five-Year Plan for Economic and Social Development of The People's Republic of China (2021-2025) ",** Beijing , p p 1-217

مضبوط على أن يتم إجراء تقييمٍ ضمن منتصف المدة، لدليلٌ على أنها ليست مجرد شعارات وبرامج للدعاية مثل ما هو بدول العالم المُتَخَلف، بل محاور تسعى من خلالها الحكومة إلى تحقيقِ الأهداف المرجوة عبر تشجيع الفاعلين ومعاقبة المقصِّرين. لذا فذكر فصلٍ خاصٍ بمتابعة مدى تطبيق الخطة وتحديد المسؤوليات، يختصر لنا وبشكلٍ كبير شخصية الفرد الصيني ودرجة الانضباط الزمني والعملي أثناء وضع مختلف الخطط بغية بلوغ أهدافها المرجوة.

7- أرقام عن الصعود الاقتصادي الصيني:

ضمن التقرير السنوي للكتاب الأبيض الصيني، تحت عنوان "الصين والعالم في العصر الجديد" في سبتمبر من عام 2019، وفي مِحورِهِ المتعلق بـ"الاعتماد على الذات والعملِ الشاق، سِرُّ نجاح التنمية" لجمهوريةٍ كانت تعاني من الحرب والفوضى والفقر، ومن اقتصاد على وشك الانهيار إلى قوةٍ صناعية عالمية، ففي الفترة ما بين 1952م و 2018م، زادت القيمة المضافة للصناعة الصينية من 12 مليار يوان إلى 30.5 تريليون يوان، بزيادةٍ بلغت ضعف 970 مرّة، وبمتوسط مُعدّل نُمُو سنوي عالٍ يصل إلى 11%، ليرتفع إجمالي الناتج المحلي من 67.9 مليار يوان إلى 90 تريليون يوان، أي بزيادةٍ تُقدَّر بضعف 174 مرّة، وارتفع نصيبُ الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي من 119 يوان إلى 8330 يوان ما يُعادل ضعف 70 مرة.[1]

حسب إحصائيات الموقع الرسمي للبنك العالمي، فإن الناتجَ المحلي الخام GDP للصين كان عند 59.716 مليار دولار عام 1960 ثم إلى 1.211 تريليون دولار عام 2000، ليعرف بعدها قفزةً نوعيةً بوصوله إلى 6.087 تريليون عام 2010 إلى أن وصل إلى 13.608 تريليون دولار عام 2018، فيما وصل بالولايات المتحدة الامريكية إلى 20.544 تريليون دولار خلال نفس الفترة من العام 2018، بذلك تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً خلف الولايات المتحدةً، فيما احتلت اليابان المرتبة الثالثة منذ عام 2010 بعد أن اجتازت حاجز 4.971 ترليون دولار، إذ أن اليابان خلال عام 1995 كان ناتجها المحلي بـ 5.4 تريليون دولار، مقابل الصين التي لم يتجاوز 734 مليار دولار، لكنه قفز إلى 6.087 تريليون دولار عام 2010 متجاوزةً اليابان الذي وصل ناتجها إلى 5.7 تريليون دولار، وألمانيا رابعاً بـ 3.947 تريليون دولار، ثم المملكة المتحدة خامساً، وفرنساً سادساً، أما الهند فجاءت سابعاً.

انتقل نصيبُ الفردِ من الناتج المحلي الإجمالي في الصين عام 1962 من 70 دولار إلى 9.460 دولار في عام 2018، بينما وصل إلى 50.300 دولار في هونغ كونغ، و79.110 دولار في ماكاو التابعيتين للصين. هنا وجب على السلطات الصينية أخذَ عينَ الاعتبار هذا الفارق في العائد المالي الاجتماعي بين المقاطعات الصينية، بينما وصل إلى 63.080 دولار بالولايات المتحدة الذي يعدّ من بين أعلى النِّسَبِ في العالم، وبطبيعة الحال مع أخذ عين الاعتبار التعداد السكاني الكبير الذي يفوق قرابة خمسة مرات سكان أمريكا. فيما يخص معدل النمو الاقتصادي السنوي كان بناقص-27.2% في ستينيات القرن الماضي ليصلَ إلى 19.70% في التسعينيات، ليتراوح بين 7.8% و 6.5% خلال عام 2018، بينما تم تسجيل أقل من نصف معدل النمو بالولايات مسجلاً رقم 2.9% من نفس السنة للعام 2018 ولم يتجاوز حاجز 3% منذ عام 2005.[2]

---

[1] The State Council of China , **The White Paper, China and The World in The New Era**, **Op .Cit ,** September 2019 , p 1, Official Website : http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/201909/27/content_WS5d8d80f9c6d0bcf8c4c142ef.html

[2] **W.B. The World Bank, Statistics, 2018 ,** official Website : https://data.worldbank.org/indicator/

بطريقةٍ حسابيةٍ بسيطة، وضمن هذا المسار من النمو الذي تتقدم فيه الصين بفارق خطوة إضافية عن الولايات المتحدة لكل سنة، ما يمثل فارق 13 مرة خلال 13 سنة للفترة (2005م-2018م)، وقد تتفوق عليها اقتصادياً خلال السنوات المقبلة إذا استمرت بهذه الوتيرة من النمو. هنا يمكن سرُّ التوجس الأمريكي الساعي إلى إيقاف أم تعطيل سرعة النمو الاقتصادي الصيني، ودخول الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" على خط الحرب التجارية، والعقوبات الجمركية بزيادة التعريفة لإحدى أهم وأكبر الشركاء التجاريين لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

8- التجارة العالمية (الصين أكبرُ مصدرٍ في العالم):

انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر من عام 2001 ، وتشير الأرقام حول أكبر المصدرين التجاريين في العالم خلال سنة 2018، والتي تجاوزت مُجمل الصادرات التجارية العالمية بـ 19 تريليون دولار وفقاً لبيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO. تَحتَل الصين الريادة في الصادرات التجارية العالمية كأكبر دولة مُصدِّرة في العالم بقيمة 2.5 تريليون دولار، ما يمثل 12.8% من النسبة الكلية للتجارة العالمية، هذا إذا أضفنا لها مقاطعة هونغ كونغ التي تتجاوز لوحدها دولاً مثل إيطاليا والمملكة المتحدة بـ 569.241 مليار دولار (الثامنة عالمياً) لتصل إلى 3.06 تريليون دولار ما يقابله 15.7% ما يعادل تقريباً مجمل صادرات دول اليابان وهولندا وكوريا الجنوبية وفرنسا وسنغافورة مجتمعةً، تلي الصين الولايات المتحدة الأمريكية بـ 1.7 تريليون دولار ثم ألمانيا ثالثاً بـ 1.5 تريليون دولار، واليابان رابعاً بـ 738 مليار دولار.

تُشكّل الآلات التي يتم تصديرها 48.5% من الإجمالي الكلي لصادرات الصين، ما يمثل قرابة النصف (9.6% معدات البث، 6.1% أجهزة كومبيوتر، 3.8% قطع غيار الآلات، 2.6% هواتف) إضافةً إلى السلع الورقية بـ 12.4% ووسائل النقل 9.9%، المنتوجات الكيميائية 7.1%. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل الصين حيث تمثل الآلات أهم وأكبر صادراتها التجارية الخارجية، ولكن أقل من ذلك بنصف صادرات الصين من الآلات ما نسبته 22.1%.[1]

فيما يتعلق بالواردات، تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً أيضاً بـ 2.6 تريليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية الأولى بـ 2.5 تريليون دولار ضمن أكبر المستوردين في العالم، وتأتي بعدها كلٌّ من ألمانيا 1.3 تريليون دولار واليابان بـ 749 مليار دولار ثم المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا وكوريا الجنوبية والهند.[2] المُلاحظ أن أهم ما تستورده الصين من العالم الخارجي هي "الدوائر المتكاملة" integrated Circuits وهي رقائقٌ صغيرة تعمل كمعالج دقيق للذاكرة مصنوعة من مادة السيليكون للاعتماد عليها كمادةٍ أولية في الصناعة الاليكترونية مع بروز تقنية الجيل الخامس 5G بالصين، ثم تأتي حاجياتها من الطاقة والنفط في المرتبة الثانية، كأكبر دولةٍ في العالم مستوردة للنفط سنة 2017 بـ 145 مليار دولار.[3]

---

(1) Jeff Desjardins ,**The World's Largest Exporters in 2018** , date of Publication: October 3,2019 , access date: April 17,2020,From Website: https://www.visualcapitalist.com/mapped-worlds-largest-exporters-in-2018/

(2) Raul ,**The World's Largest Importers in 2018** , date of Publication: October 3,2019, access date: April 17,2020,From Website: https://howmuch.net/articles/the-worlds-biggest-importers-2018

(3) OEC**, The Observatory of Economic Complexity** ,**China Visualizations** , access date: April 25,2020, From Website: https://oec.world/en/profile/country/chn/

ما يمثل 18% من الواردات العالمية، تليها الولايات المتحدة بـ 16% ثانياً معادلاً 129 مليار دولار والهند ثالثاً ثم اليابان وكوريا الجنوبية، كما تستورد الخامات الحديدية irone ores بـ 3.8%.

يشهد الميزان التجاري الصيني انتعاشاً ملحوظاً منذ عام 1995، والذي تجاوز سنة 2017 فارقاً إيجابياً بـ (+873 مليار دولار) حيث وصلت صادرات الصين2.41 تريليون دولار، مقابل 1.54 تريليون دولار في شكل واردات مقارنةً ما كان عليه الوضع خلال عام 1995 حيث سُجِّلَ(+79.8 مليار دولار فقط) بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية سَجَّلت عجزاً تجارياً سلبياً قُدر بفارق 910 مليار دولار للواردات على حساب الصادرات.

مِن أهمِ الشركاء التجاريين للصين هنالك الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى التي بلغ حجم الصادرات الصينية نحوها بـ 436 مليار دولار ثم اليابان بـ 169 مليار دولار، ألمانيا بـ 164 مليار دولار، وكوريا الجنوبية بـ147 مليار دولار، وفي المحيط المغاربي نجد الجزائر بـ 945 مليار دولار خلال سنة 2023.[1] مع العلم أنَّ إجمالي التجارة البينية بين أمريكا والصين بلغ نحو 590 مليار دولار في عام 2023، إذ نجد أن حجم الصادرات الأمريكية من هذه المبادلات نحو الصين ب154 مليار دولار في حين أن الواردات الأمريكية من الصين تجاوزت حاجز 557.9 مليار دولار، ما يعني أنه هنالك عجزاً تجارياً على حساب الولايات المتحدة ولصالح الصين بفارق 283 مليار دولار فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين أكبر اقتصادين عالميين.[2]

بِشعارِ "أمريكا أولاً"، وضمن الاعتبارات الاقتصادية للولايات المتحدة أعلن الرئيس السابق "دونالد ترامب" منذ عهدته الأولى شهر يوليو من عام 2018 عن حزمةٍ من العقوبات التجارية تتعلق بالرفع من الرسوم الجمركية لأكبر شريك تجاري بالنسبة للبلدين من ناحيتي التصدير بالنسبة للصين والواردات بالنسبة للولايات المتحدة، حيث ووصلت نسبة التعريفات إلى +25% على المنتجات الصينية المستوردة لتصل إلى قيمة 34 مليار دولار، لترد الصين بالمثل وتفرض رسوماً جمركية على المنتجات الأمريكية بين 5% و 25%. تُعتبر "الحمائية" آداة رئيسية للولايات المتحدة حين وعد ترامب بإعادة التفاوض على أية اتفاقيةٍ تضُرُّ بالمصلحة الاقتصادية لبلاده، لكن هذا الوضع لا يتعلق بعلاقاتٍ تجاريةٍ سِيادِية ثنائية بين بلدين فحسب بل بأكبر اقتصادان عالميان، إذ ذَكَر صندوق النقد الدوليIMF أن تصاعد التهديدات الجمركية أَضعفت الأعمال و الأسواق مما أثّر على النمو العالمي.[3]

للاستثمار حيزٌ كبير في الاستراتيجية التنموية الصينية بجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الصين ضمن سياسة الانفتاح، مما عزّز من تراكُمِ الرأس المال الأجنبي إلى الداخل. ففي عام 2003 وصل حجم الاستثمار الخارجي لوحده إلى 500 مليار دولار، و بـ 136 مليار دولار خلال 2018، الأمر الذي ساهم في الدفع بالاقتصاد الوطني و فَتَح فُرَصَ العمل لدى الصينيين، ما يؤهلها إلى أن تصبح ثاني أكبر مستقبِلٍ للاستثمار الخارجي في العالم.[4]

---

(1) OEC, **The Observatory of Economic Complexity** ,**Where does China Export to ?(1995-2017)** , access date: March 10,2025,From Website: https://oec.world/en/profile/country/chn

(2) Office of The United States Trade Representative ,**"US-China Trade Facts"** , access date: April 25,2020, Official Website :https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china

(3) Aneeqa Safdar ,**US-China War: One Year After,** Pakistan: Institute Of Strategic Studies Islamabad , August 29,2019, p 1.

(4) Yanqing Jiang ,**China trade, Foreign Direct Investment and Development Strategies,** UK: Chandos Publishing , 2014, p p 69-71.

لكن وبالمقارنةِ مع حجم استثمارات الصين بالخارج، فهو أكبر عَمًّا هو عليه مع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين، وهذا مرتبطٌ بطبيعة المَناخ الاستثماري الذي أصبح أكثر جاذبيةً في الصين عكس ما كان يروج حول انغلاق الصين عن الاستثمار الخارجي حمايةً لاقتصادها الوطني، بل أصبحت تواجه عقباتٍ عكسية في استثماراتها الخارجية مما سمح لها بالبحث عن بدائل أخرى، ما تَجَسَّد في مبادرة الحزام والطريق الجديدة.

9- أولوية البحث العلمي واستعادة واستقطاب العُلماء والكفاءات من الخارج:

يُعتبر الإنسان الغاية والوسيلة في الوقت نفسه، وهو أساس التطور المادي الذي تشهده البشرية منذ القديم، وإن تنمية موارد البشري هو حَجرُ الأساس بإعطاء الأولوية والعنايةَ البالغة للباحثين و العلماء، وضمن نسق التطور الكبير الذي تشهده الصين، فقد عَمِلَت على وضعِ برنامجٍ واعد وضخم لدعم البحث العلمي، إذ تم في هذا السياق رصد ما قيمته 1.75 تريليون يوان (259 مليار دولار) منذ عام 2018، ما يُمثّل 2.12% من ناتجها المحلي الإجمالي لفائدة البحث والتطويرNBS وهو أعلى من الاتحاد الاوروبي بدوله المجتمعة الذي خصص 2.06% من ناتجه المحلي الإجمالي (358 مليار دولار)، فيما خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 510 مليار دولار أي 2.74% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016، وضمن مختلف البرامج نذكر دور برنامجS&T في تحديث البلاد، وهو تجمعٌ للمواهب الفكرية والبحثية في الصين، بذلك احتلت الصين المرتبة الثالثة عالمياً في عدد المنشورات بداية عام 2017 ما يمثل 19% من عدد المنشورات عبر العالم. عام 2016 أصدرت اللجنة الاستشارية ومجلس الدولة في الصين استراتيجية التنمية القائمة على الابتكار للتشجيع البحث العلمي و الباحثين، والإصلاح والرفع من مستوى جامعات البلاد ضمن 211 و 985 برنامجاً (سيمون وكاو 2009، وانغ و آخرون 2011، زانغ وآخرون 2013) الهدف ترقية30 جامعة صينية في التصنيف العالمي من بين 100 جامعة عالمية.

أكاديمياً، بين عامي 2000 و 2016 ازداد عدد طلاب الدراسات العليا بالصين لدرجة الماجيستير بعشرة أضعاف، وازدادت الجامعات بنسبة 450% منذ عام 2000، ليتخرَّجَ سنوياً حوالي 400 ألف باحث صيني حائز على درجة الدكتوراه بمقرُبةٍ من الولايات المتحدة بـ 445 ألف دكتور سنوياً، وتسعى السلطات الصينية إلى التسهيل في عملية تَنقُلِ الباحثين من وإلى الصين ضمن نظامٍ أكثرَ مُرونة يعتمد على التكوين والسعي لإعادتهم إلى الوطن من أجل "المشاركة في بناء الأمة" على أن تكون البيئة الصينية أَكثرَ جاذبية للعلماء والباحثين، و استطاعت بالفعل إحداث موجةٍ معاكسة بإعادة الصينيين إلى وطنهم وبأعدادٍ متزايدةٍ، وتسعى إلى جلب أكبر عددٍ منهم، بحيث عاد حوالي 2279 باحث سنة 2010 ليصل العدد إلى 4569 باحث عائد من الولايات المتحدة الامريكية، ومن 1163 باحث إلى 2371 باحث من منطقة الاتحاد الاوروبي وفقاً لإحصائيات عام 2017.[1] استطاع برنامج "ألف موهبة" The Thousand Talents Program من جذب المواهب الفكرية الصينية وحتى الأمريكية حيث كشفت جريدة نيويورك تايمز New York Times انتقال العديد من الباحثين الأمريكيين إلى الصين.[2]

---

[1] Cong Cao, Jeroen Baas, and Others , **Returning Scientists and the Emergence of China's Science System,** UK : Oxford University , 5 December 2019, p p 2-7.

[2] Ellen Barry , Gina Kolata ,**China's Lavish Funds Lured US. Scientists. What Did it Get In Return?** , date of Publication: February 6,2020 ,access date: April 22,2020,From Website: https://www.nytimes.com/2020/02/06/us/chinas-lavish-funds-lured-us-scientists-what-did-it-get-in-return.html

في عام 2019 أعلنت لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي أن مِثلُ هذه البرامج يستوجب أخذها على محمل الجد، حيث تُشكل تهديداً فعلياً للمصالح العلمية والقومية الأمريكية.[1]

في تقريرٍ آخر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، جاء فيه أن الصين أزاحت الولايات المتحدة عن عرش براءات الاختراع لأكثر من 40 عاماً منذ عام 2019. تمثل آسيا 52% أي نصف براءات الاختراع عبر العالم مقارنة بأوروبا 23%، وأمريكا الشمالية 22%، كما وصل عدد البراءات في الصين الأولى عالمياً إلى 58990 طلب، مقارنةً بالولايات المتحدة بـ57840 طلب، ثم اليابان 52660، ألمانيا 19353، وكوريا الجنوبية 19085 طلب.[2]

- **المطلب الثاني: دبلوماسية الصين الاقتصادية ومبادرة الحزام والطريق**

تسعى كل دولةٍ من دول العالم من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، بما يتوافق مع نسق طموحاتها الاستراتيجية البعيدة المدى أم القصيرة ، ويكون ذلك ضمن مجالاتٍ معينة سياسية ودبلوماسية، عسكرية وأمنية، أم اقتصادية، لذا تحاول الدولة تركيز قوتها وامكاناتها ضمن مجالٍ معينٍ أو مجالاتٍ متعددة تبعاً لمكامن القوة المجالية التي تمتلكها. من هنا تُحاول الصين تركيز استراتيجيتها على المتغيّرِ الاقتصادي بما يتّسق مع متطلّبات الصعود السلمي، ولِما للمتغيّرِ من مُقوّماتٍ يسمح لها بالمنافسةَ عبر تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية العالمية، ما قد يُمكِّنها من خلال هذه النافذة الاقتصادية الولوج أكثر ضمن مجالات النفوذ السياسي والعسكري العالمي.

1- دبلوماسية الصين الاقتصادية والتجارية (Economic and Trade Diplomacy) :

شكَّلَ الرصيد التاريخي التجاري للصين مرجِعاً مهماً في نسج علاقاتٍ إنسانية مع جميع ممارسي التجارة عبر العالم، بِغضّ النَّظر عن أصولهم ولغاتهم ودياناتهم، ما أسهم في ترسيخ مبدأ السَّلم في علاقات الصين الخارجية. تُعتبر "مبادرة الحزام والطريق "من أهم ملامح الانطلاقة الجديدة للصين الحديثة، حيث أظهرت عن رغبتها في لعب دورٍ عالمي بمعايير أكثر فعالية في إطار هذه المبادرة بطابعها السلمي المرن والمصلحي المشترك، بالموازاة مع الحفاظ على العلاقات التقليدية الثنائية بين الدول المنضوية ضمن المبادرة أو حتى تلك التي تعارضها وتنافسها، ومن هنا تعمل الصين على بناء علاقاتها الخارجية ضمن ثلاثِ مستويات:

- **في إطار العلاقات الثنائية،** تتعلق بالدول التي تفضّل العمل ضمن نطاق أكثر انحصاراً، سريةً وحساسيةً، وتسعى إلى ترسيخ علاقاتٍ ثنائية قائمةٍ على المصلحة المتبادلة، دون الخوض في المسائل السياسية التي تثير حفيظة كِلا الطرفين بالنسبة للغرب عموماً (كالولايات المتحدة ، ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة، و غيرها من الدول).
- **في إطار العلاقات المُتعددة الأطراف وذات الطابع الجماعي،** في هذا الصدد نتطرق لتلك العلاقات العابرة للحدود وذات النطاق المجالي الجغرافي الواسع العابر للقارات مثل مجموعة البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) ثم +BRICS، أو ضمن المنتديات الجهوية بطابعها الافريقي مثلاً (المنتدى الصيني- الافريقي) أو العربي(المنتدى الصيني- العربي)، أو منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان، أم الآيبيك AIPAC.

---

(1) **Ibid.**

(2) World intellectual Property Organization**, China Becomes top Filer Of international Patents** ,access date: April 17,2020, Official Website: https://www.wipo.int/pressroom/en/articles/2020/article_0005.html

- **في إطار مباردة الحزام والطريق**، نطاقٌ مُبتكر عبر إنشاء فضاءاتٍ أوسع وأشمل عن العلاقات الرسمية التقليدية، وهذا بتقديم مبادراتٍ يمكن الترويج لها من خلال مجموع المميّزات والفُرص التي يمكن الاستفادة منها، وخاصةً ما تعلّق بمجموع المصالح الاقتصادية المشتركة التي تقدّمها الصين.

2- الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative (BRI):

يُقال إن المضمون من عنوانه، لذا فالمُلاحظُ هو عنوان العملية باعتبارها" **مباردة**" وليست "**بالمشروع**"، وهذا له أكثر من دلالة سياسية وأخلاقية قبل أن تكون اقتصادية، فمبادرة الحزام والطريق أو "حزام واحد طريق واحد" **One Belt One Road initiative (OBOR)**، تم إطلاقها من طرف الرئيس الصيني" **شي جين بينغ**" في خطابٍ ألقاه بجامعة نزار باييف في إطار الزيارة التي قادتهُ إلى دولة كازاخستان بحضور رئيسها نور سلطان نزار باييف عام 2013. تستمد المبادرة اسمها من خلفياتٍ تاريخية واقتصادية في بادرةٍ لإحياء طريق الحرير القديم قبل 600 عام خلال قيادة البَحَّار المسلم وأمير الأسطول الصيني "تشنغ خه"(حجي محمود شمس) الذي يوصف على أنه من أهم الشخصيات عبر التاريخ الصيني فيما سمي بالسبع رحالات.

حالياً، تتكون المبادرة من عنصرين أو مسارين، الأول براً أو "الحزام الاقتصادي البري" وآخر بحري "طريق الحرير البحري" المار عبر البحار والمحيطات، تُمَوِّلُه العديد من المؤسسات التي أُنشِئَت لمرافقة المبادرة منها(البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، صندوق طريق الحرير Silk Road Fund وعددٌ من المؤسسات المالية الصينية العامة والخاصة). [1]

3- دبلوماسية الصين المالية والمصرفية بديلاً عن مؤسسات بروتن وودز (Financial Diplomacy):

يتعلَّق هذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية البالغ الأهمية بالقيمة الاستراتيجية للتمويل وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي الجديد، كما لا يمكن لأية مبادرة على غرار مبادرة الحزام والطريق أن يكون لها الصدى والتأثير من دون رصد الأموال اللازمة لها، فالموارد المالية هي أساسُ نجاحِ أيةِ مشروع، ومن الهيئات المالية نذكر:

أ- البنك الأسيوي للاستثمار في البُنية التحتية (AIIB):

عبارة عن بنكٍ إنمائي متعدد الأطراف، مقرُّهُ في العاصمة الصينية بيجين، تأَسَسَ في أكتوبر من عام 2015 بعد أن وقَّعَ ممثلون عن 21 بلداً آسيوياً مذكرةَ تفاهم لإنشاء البنك، وفي عام 2016 بدأ البنك عمله رسمياً، مَهَمَّتُه تحسينُ الأوضاع الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للدول العضوة والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الانتاجية الاخرى، ليصل مداه الى دولٍ غير آسيوية لما يُقدّمه من ميزات بعيداً عن الشروط التي تُثقِل ميزانيات تلك الدول مثل المؤسسات المالية العالمية الغربية. الدول العضوة في البنك 44 دولة، من بينها (روسيا، الهند، كوريا الجنوبية، أستراليا، إندونيسيا، ماليزيا، إيران، الكيان الإسرائيلي، قطر، والمملكة السعودية،) بقيمة مساهمةٍ تبلُغُ 73.8 مليار دولار، من خارج القارة الآسيوية هنالك 36 بلداً (الجزائر، مصر، تركيا، كندا، فرنسا ، ألمانيا، ايطاليا، إسبانيا، سويسرا، والمملكة المتحدة) بمساهمةٍ تبلغ 22.8 مليار دولار، بينما يوجد 22 دولة راغبةٌ في الانضمام.[2]

---

[1] Jawad Syed, Yung Hsiang Ying ,**China's Belt and Road initiative in a Global Context**, Switzerland : Palgrave Macmillan Publishing ,Volume 1, 2019 , p p 1,62.

[2] AIIB **, Asian Infrastructure Investment Bank** , Official Website ,date of Publication: May 7,2020 , access date: May 11,2020,From Website: https://www.aiib.org/en/about-aiib/governance/members-of-bank/index.html

ب- **صندوق طريق الحرير Silk Road Fund**:

في 8 نوفمبر من عام 2014، أعلن الرئيس الصيني" شي جين بينغ" عن شُروعِ الصين في تأسيس صندوقِ طريقِ الحرير بقيمة 40 مليار دولار كدعمٍ صيني استثماري و تمويلي للمشاريع المرتبطةِ بمبادرة حزام واحد طريق واحد، بما فيها مشاريع البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي والمالي للبلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، وفي 29 ديسمبر من عام 2014 أي بعد شهرٍ واحد، تمَّ الإعلانُ الرسمي عن الصندوق ومقَّرُه بالعاصمة بيجين. أَشَارَ محافظ البنك المركزي الصيني "تشو شياو تشوان" على أنه صندوقٌ استثماري صادر مع العُمُلات الأجنبية ويُمكن للمحليين المشاركة فيه، وشدَّدَ "شي جين بينغ" على ضرورة إيجاد ميكانيزماتٍ مالية ومصرفية جديدة تكون بديلاً عن الأنظمة المصرفية العالمية الغربية بالنسبة للصين وللدول الصديقة لها، بتعزيز التعاون بين هده البلدان على مختلف المستويات وتحقيق المنفعة المتبادلة، وتسهيل نقل راس المال، وتطوير البنى التحتية. في هذا الصدد موَّلَ الصندوق العديد من المشاريع، نذكر الشركة الصينية عالية السرعة لتكنولوجيا السكك الحديدية **China High-Speed Railway** (**CHSR**) تعمل على انجاز خَطِ سكة حديد موسكو-كازان عالي السرعة بقيمة 300 مليار روبل، زائد 250 مليار روبل كقروضٍ من قبل البنوك الصينية، والسكة الحديدية عالية السرعة جاكرتا- باندونغ بإندونيسيا، حيث اختارتّ إندونيسيا الصين بدلاً من اليابان، ويمكن أحياناً للشركات الصينية أن تُقدّم قروضاً كاملة عن المشاريع دون الحاجة إلى ضمان ائتماني سيادي من قِبل الدولة المُستثمَرِ بها.

هناك ثلاثة خطوط عملاقة للسكك الحديدية تسعى الشركة الصينية إلى إنجازها، خط السكة الحديدية عالي السرعة الأوراسي **شمالاً** يربط (بيجينغ- لندن) يمرُّ بكازاخستان وروسيا وأوكرانيا وبولندا وألمانيا وباريس وصولاً إلى لندن. الخط الثاني عالي السرعة بآسيا **الوسطى** يربط بين(الصين-ألمانيا) يَمرُّ عبر كازاخستان وأزباكستان وتركمانستان وإيران وتركيا وبلغاريا فألمانيا. أما الخطُّ الثالث هو خط النقل عالي السرعة **بجنوب** شرق آسيا يربط بين 6 دول (من سنغافورة إلى ماليزيا وتايلاند وكامبوديا وفيتنام إلى كونمين بأقصى جنوب الصين).[1]

يتكوَّنُ صندوق طريق الحرير من عدة مساهمين ماليين بمجموع 40 مليار دولار، للمؤسسات البنكية العمومية الحصة الأكبر في عملية التمويل من مساهمات الدولة للمبادلات الخارجية بـ 65% وشركة الاستثمار والتعاون الصينية 15%، بنك الصين للتصدير والاستيراد 15%وبنك الصين للتنمية 5%. قام الصندوق في إطار مساعدةِ الدول لمواجهة جائحة كورونا بتقديم مساعدات استفادت منها إيطاليا من صندوق طريق الحرير، باعتبار أن ايطاليا أول دولة من مجموعة السبع تُوقِّع على مذكرة تفاهم للانضمام إلى مبادرة طريق الحزام و الطريق، حيث استفادت من مساعدات طبية تحت شعار "لا توجد للصداقة حدود".[2] لذا فإن للمؤسسات المالية الصينية دورٌ جدُّ مؤثر لا يقل أهميةً عن باقي أدوات السياسة الخارجية الصينية بمضمون قوتها الناعمة والمصلحة المشتركة بين الأطراف، وهو توجُّهٌ سخَّرَتْ لأجله السلطات الصينية تريليونات من الدولارات في شكل استثمارات وقروض تسعى إلى أن تجني ثمارها مستقبلاً، وهو وجهٌ جديد للعلاقات الدولية ومحاولات لتكريس نظامٍ مالي عالمي جديد.

---

(1) Fei Xu, **The Belt and Road, The Global Strategy of China High-Speed Railway,** Shanghai**,** China: Truth & Wisdom Press and Springer Singapore , December,5 2018, p p , 40-42.

(2) **Silk Road Fund** , Official Website , access date: May 11,2020,From Website: http://www.silkroadfund.com.cn/enweb/23773/index.html

ت-**المؤسسات المالية الصينية العمومية والخاصة:**

توجد العديد من الهيئات والمؤسساتٍ المالية الصينية الفرعية الأخرى، منها بنك التنمية الصيني (CDB)، البنك الصناعي التجاري الصيني (ICBC)، التجارة الخارجية للاستثمار والتعاون الصيني (CITIC)، الشركة الصينية للتأمين على الصادرات والائتمان (CECIC) سوسينور، وبنك التصدير والاستيراد الصيني (CEIB)، كلُّها مؤسساتٌ لديها موارد مالية ضخمة مدعومة ومحصَّنة من طرف السلطات العمومية الرسمية للدولة في إطار تعميق العلاقات الاقتصادية بالعالم الخارجي، وتحديث وتحسين عمل التجارة الخارجية، الأهم من ذلك تركيزُ العمل على إنجاح مشروع الحزام وطريق الحرير الجديد للقرن الحادي والعشرين، هذا وقد قدَّمَ مصرِفُ Exim الصيني دعماً مالياً مفتوحاً بقيمة 1.2 مليار دولار إلى شركة البترول الوطنية الصينية وشركتها الفرعية Pétro-China لأغراض البحث والاستكشاف، ودعم شركة CITIC Resources المختصة في الاستثمارات في أسهم الطاقة والموارد الطبيعية، وقامت بإبرام الصفقات النفطية في العديد من الدول الإفريقية، كتشاد ونيجيريا، إضافةً إلى دعم الشركات الصينية لشراء أسهُمِ الشركات عندما تمكَّنت الشركة الوطنية الصينية CNOOC من شراء شركة UNACOL قبل عامين بقيمة 18.5 مليار دولار مقارنةً ما قدَّمته شركة Chevron الأمريكية.

في مجال تكنولوجيا الاتصالات، حصلت شركة هواوي على خط ائتمان بمبلغ 10 مليارات دولار من بنك التنمية الصيني و 600 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الصيني، ما مكّنها من تقويض عروض المنافسين العالميين في مجال تكنولوجيا الاتصالات، حيث وصلت نسبة 70% من القروض الممنوحة للشركة.[1]

4- الأهداف العالمية المشتركة لمبادرة الحزام والطريق:

بتفويضٍ من مجلس الدولة الصيني، أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بالتعاون مع وزارتا الخارجية والتجارة،الخطة الشاملة حول مبادرة الحزام والطريق في 28 مارس من عام 2015، و أهمّ ما جاء فيها:

أ-**دبلوماسياً:** أولوية التسويق للمبادرة وفقاً لمبادئ السياسة الخارجية الصينية المرتكزة على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، من خلال الاحترام المتبادل لسيادة كل الدول وسلامتها الاقليمية، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي كخيارٍ استراتيجي.

- المبادرة مفتوحة للتعاون لتُغَطِّي المساحة الكلية لطريق الحرير القديم، وهي أيضاً مفتوحة لجميع دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية للانضمام إليها.

-الطابع الإنساني للمبادرة، من خلال تفعيل المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، والتداخل بين الحضارات الانسانية بكل تَبَايُناتِها، ونبذُّ كلِّ صُوَرِ وأشكال العنف بمقابل تعميم الطابع السلمي والمصلحي للعلاقات الدولية، بعيداً عن الحساسيات السياسية والأيديولوجية والتخلي عن منطقِ القوة لحلِّ الازمات.[2] فهو إطارٌ يجمعُ بين كافة أشكالِ العملِ السياسي، الدبلوماسي، الاقتصادي، الثقافي والانساني.

---

[1]===, **The Role of China's Financial Institutions**, institute of Developing Economies Japan External Trade Organization, IDE-JETRO, access date: April 25,2020,From Website: https://www.ide.go.jp/English/Data/Africa_file/Manualreport/cia_11.html

[2] **The belt and Road initiative,** Official Website, National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Commerce of the People's Republic of China "**Vision and**

ب- **اقتصادياً** : مبادرة الحزام وطريقِ الحرير تَجمعُ بين قارات آسيا وأوروبا وافريقيا، كما تجمع بين ميزات الدائرة الاقتصادية النابضة والصاعدة شرقاً في آسيا، والدائرة الاقتصادية المتقدمة غرباً في أوروبا، وجنوباً نحو الدول ذات الإمكانات الهائلة وبطموحاتها التنموية الاقتصادية المشروعة، لذا تعتبر المبادرة نافذةً للصين إلى العالم الخارجي قصد الولوج إلى جنوب ووسط آسيا مروراً بدول الخليج وصولاً إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- لِوَسائلِ النقل الأهميةَ البالغةَ في المبادرة وعمودها الفقري، لاستناداً لذلك يَتمُ إنشاء ممراتٍ اقتصادية باتجاه عمقِ أوراسيا وغرب آسيا، ونحو آخر منطقة من المحيط الهادي إلى غاية الهند، وربطِها بالمدن الرئيسية العالمية، وباتجاه البحر بشكلٍ خاص، أين ستُركّزُ المبادرة على بناء طرقِ نقلٍ مشتركة تربطُ بين موانئ دولِ العالم.

- تعميق التعاون المشترك بين مختلف الدول المنتمية إلى المبادرة، والاستفادة من مزاياها في إطار المنفعة المتبادلة، وتنسيق السياسات، وربط المرافِقِ من خلال التجارة دون عوائق مالية وحواجز أيديولوجية.

ت- **أمنياً وتكنولوجياً:** ترمي المبادرة إلى تَعميمِ المصالحِ المادية والاقتصادية المشتركة ضمن مجالاتٍ أشمل وأوسع للتعاون، وذلك بتعزيزِ الثقة السياسية للتعاون الدبلوماسي والتنسيق الأمني، وتعزيز التعاون في مجالِ الطاقة لضمان أمن خطوط أنابيب النفط والغاز، وبناء الكابلات البصرية وتحسين نوعية الاتصال الدولي وجودته من خلال إنشاء "طريق الحرير للمعلومات" وأن تُبادرَ كل الدول لتقديم مشاريعَ تهدفُ إلى ترسيخِ التعاون.

ث- **ثقافياً:** من بين أهداف المبادرة أيضاً تعزيزُ التبادلِ الثقافي بين دول المبادرة، وتعميق التداخل الحضاري والفكري بين الشباب، والتنسيق الأكاديمي لطلاب جامعات الدول، وتَكثيفُ اللقاءات للتواصل الإنساني العالمي. في هذا الصدد تُقدِّم الصين كلَّ عامٍ 10 آلاف منحة دراسية حكومية للدول المنضوية لمبادرة الحزام والطريق.[1]

5- **أهداف الصين من مبادرة الحزام والطريق:** يُمكن استخلاص أهداف الصين من المبادرة من خلال:

-تعميق وتوسيعُ الدور الخارجي للصين، وإعطاء دورٍ أكثرَ فاعلية للسياسة الخارجية الصينية، الأمر الذي يتطلَّبُ عملاً دبلوماسياً وأمنياً وعسكرياً موازياً للأداة الاقتصادية لتعزيز مكانةِ الصين العالمية تماشياً وبروزها كقوةٍ اقتصادية، الذي يدفعها إلى ترسيخ القيادة العالمية المشتركة، أو الانفراد بها كلّما سَنَحَ الوضع الدولي لذلك.

-تطويرُ الاقتصاد الصيني المحلي وتقويته، بإنشاءِ مبادراتِ التنمية المحلية، وبالأخص في مناطق غرب الصين. لذا في عام 2000 أَطلقت الصين مبادرة تنموية محلية سُميت بـ" الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي.

-تعزيزُ مكانةِ عملة "اليوان" الصيني ، ومواصلةِ تدويل العملة المحلية بهدف جعلها عملةَ التبادل الرئيسية للتجارة العالمية مستقبلاً كنهجٍ اقتصادي واستراتيجي عالمي، وقد تَمكَّنَ اليوان في عام 2016 من أن يكون ضمن حقوق السحب الخاصة لـ"صندوق النقد الدولي" لأهم أربع عملات عالمية إلى جانب الدولار الامريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني. و يُمثِّلُ استعمالُ اليوان بدل الدولار في المُعاملاتِ التجارية لدول مبادرة الحزام والطريق تهديداً فعلياً لعملة الدولار والمصالح الاقتصادية، بل وللمكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

Actions on Jointly, Building Silk Road Economic belt & 21ST-Century Maritime Silk Road", access date: 28/03/2015, Website: https://www.beltandroad.news/action-plan/

[1] **Ibid.**

[2] علي صلاح، شادي عبدالوهاب منصور، **مشروع الحزام و الطريق، كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، العدد 26، 2018، ص 3.

- المطلب الثالث: أثر المحدّد الاقتصادي على علاقات الصين بدول المغرب العربي

يمثّل المُعطى الاقتصادي حجر الأساس في دراسة الظاهرة الصينية، بالنظر لثقل الحسابات الاقتصادية في ميزان سياسة الصين الخارجية وأولوية صانع القرار الصيني في الحفاظ على المصالح الاقتصادية المترامية الأطراف عبر كامل الجغرافيا العالمية والسعي إلى توسيعها متى سنحت الفرصة لذلك، وهذا البُعد الذي نسعى إلى توظيفه ضمن الرؤية الجيواقتصادية للصين تجاه منطقة المغرب العربي.

1- جيواقتصادية الصين العالمية:

بدايةً، أضحى ما يُعرف "علم الاقتصاد الجغرافي" يشكّل إحدى أهم النطاقات البحث المستحدثة لعلميْ الاقتصاد والسياسية، لاسيما العلاقات الدولية من خلال التركيز في تأثير العامل الاقتصادي وتداخله بمتغيّر التأثير الجغرافي للمصالح الاقتصادية للدول، من هنا تأتي خطوة تفكيك التصورات الجيوسياسية للدولة واستكشاف التشابكات العميقة بين مفاهيم نظام الدولة وسلطة صناعة القرار ودور الشركات الاقتصادية بين استقلالية المالية والأمن القومي للدول واسقاطاتها ضمن المجال الجغرافي الخارجي والخصوصية الاقليمية لكل نطاق جغرافي.

تمثّل الصين أهم نموذجٍ تطبيقي لعلم الاقتصاد الجغرافي، وهي المحرّك الرئيسي للنقاش المتجدد حول الصعود الجيوسياسي والاقتصادي العالمي للصين لما تتميّز به من الجمع بين ثنائية رأسمالية الدولة والطابع غير اللبيرالي للنظام السياسي و"الراسمالية–الاستراكية" الصينية ذات الخصائص الصينية، إذ تحتل رأسمالية الدولة الصينية جانباً مهما في البحث وعن نفوذ القوة الجيواقتصادية الصينية ضمن المجالين الجيوسياسي والجيواقتصادي العالميين. [1]

صعود الصين الاقتصادي والتجاري العالمي على مدى العقود الماضية شكّل حافزاً للحركية الاقتصادية العالمية وبنفس الوقت عاملاً للتوتر الجيوسياسي من الجانب الغربي الأمريكي بالتحديد، إذ أن قوة الصين التجارية مكنّت من توفير بدائل اقتصادية لدى العديد من دول العالم بل وفي الجانب المحلي يعدُّ الاقتصاد الصيني عامل جذب للاستثمار من قبل كبريات الشركات العالمية بما فيها الأمريكية مثل شركات آبل وتسلا الأمريكيتين.

يبرز سؤال جوهريٌ حول مكانة الاقتصاد الصيني من ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية من خلال صياغته كالآتي، هل يمكن أن تُحدث التغيُّرات الحاصلة في الاقتصاد الصيني وقعاً على الوضع الجيواقتصادي العالمي ايجاباً كان أم بالسّلب؟. الإجابة بسيطة وهو بالعودة إلى حجم التأثير الجيواقتصادي للصين الذي بدى أكثر وضوحاً بعد تداعيات جائحة كورونا نهاية عام 2019 نتيجةً لتراجع أكبر اقتصادات العالم الممثّل في الصين، وقد انتقلت الأخيرة من كونها عنصراً متلقياً للتغيُرات الجيواقتصادية الاقليمية والدولية إلى فاعلاً مؤثراً، مؤسساً وصانعاً لها بالنظر لحجم الكتلة الاقتصادية التي تمثّلها الصين عبر العالم. تشير الاحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي FMI إلى أن كل انخفاض مُسجّل بنسبة 1% في نمو الاقتصاد الصيني يؤدي آلياً إلى انخفاض 0.3% في النمو بجميع أنحاء القارة الآسيوية، وقد يصل إلى 0.6% بدول الآسيان.[2]

1 Ruben Gonzalez Vicente, Han Cheng, **China, Geoeconomics and the "new" state capitalism,** New York:Sage Journals, Vol 57, February 2025, p 1.or https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/0308518X241269361

2 Douglas Rediker, Elizabeth Economy, **Geo-economics with Chinese Characteristics: How China's economic might is reshaping world politics, The Geo-economic implications of China's Changing growth strategy,** Geneva: World Economic Forum, January 2016, p 12

على غير المعتاد، وبخلاف القوة الناعمة في التأثير التي عادةً ما تميّزت بها الصين في علاقاتها الخارجية، فإن النفوذ الجيواقتصادي العالمي للصين يمثّل بحدّ ذاته القوة الصُلبة في التأثير البديل عن الاستعراض المعتاد التقليدي للقوة العسكرية، وهذه الأخيرة التي تعدُّ الصين العدَّة لها منذ عقود كأداة من أدوات القوة والنفوذ. ما جاء به المقال تحت عنوان "استخدام الصين للقوة الاقتصادية الصلبة في القرن الحادي والعشرين" لكاتبه "تايلور شيبان Taylor Shippen عام 2014. فمنذ عام 1978 لم تعد القوة العسكرية الأداة الرئيسية للصين في سياستها الخارجية بل عملت التركيز على نقاط قوتها المحلية والخارجية من خلال النفوذ الاقتصادي مع سياسات الانفتاح التي قام بها الرئيس الأسبق دينغ تشياو بينغ، واعتبر الكاتب أن مفهوم جوزيف ناي حول القوة الصلبة Hard Power تستند على القدرة على استخدام الجزرة وعصي القوة الاقتصادية مثلها مثل القوة العسكرية لجعل الآخرين يتبعونك، بمقابل مفهوم القوة الناعمة Soft Power المغاير من حيث الأسلوب والمحقق للأهداف نفسها.

اعتماد الصين على تفعيل العامل الاقتصادي كأساس جوهري في سياستها الخارجية، نابعٌ بالأساس من اعتماد الصين التاريخي على القوة الاقتصادية واسقاطات تلك القوة على نطاقاتٍ جغرافية أوسع من المحلي، الاقليمي فالعالمي، حيث فهم الصينيون وعملوا بذكاء في التوظيف الذكي لنقاط قوتهم خلافاً للغرب والولايات المتحدة التي أنفقت تريليونات الدولارات على الحروب ولعقودٍ طويلة، فيما كانت الصين تطوّر من بعيد وهدوء قوتها الاقتصادية.[1]

تجربة الحرب الأوكرانية والتعاطي الفوقي، الإستعلائي اللاأخلاقي الغربي تجاه روسيا بتجميد أصولها المالية بما فيها الاستثمارية في الاقتصادات الغربية، بل وتحويلها بصفة استفزازية وبشكلٍ غير قانوني لفائدة أوكرانيا العدو المباشر لروسيا متجاوزةً كافة القوانين التجارية والمالية الدولية، مثّلَ هذا النموذج الغربي للتفاعل الاقتصادي حالةً داعمةً ومرسّخةً للقرار الاستراتيجي الصيني المالي والاستثماري بالاقتصار على التبادل التجاري للسّلع الاستهلاكية الأساسية دون تعميق استثماراتها وعلاقاتها في الجانب المالي، رغم دفع القوى الغربية باتجاه استقطاب الأموال الصينية إلى أسواقها المحلية. لذا فإن الاندماج المالي والاستثماري الصيني يبدو أكثر تحفظاً بالقارتين الأوروبية والأمريكية لثاني أكبر اقتصاد في العالم، وذلك لاعتبارات واقعية وحججٍ مبررة بغية التخفيف قدر الإمكان من صدمات الأزمات السياسية العالمية وتبعاتها المالية.[2]

تمكّنت الاقتصاد الصيني من تجاوز الصدمات الخارجية وأظهر عن امكاناته الكبيرة في الاستفادة من الفرص الاقتصادية كلّما مُنحت له، وتمثّل جائحة كورونا أواخر عام 2019 امتحاناً مهماً لمدى قُدرة الصين على تجاوز مختلف الأزمات والصدمات الاقتصادية الكبيرة والمفاجئة على غرار الأزمة المالية لعام 2008، إذ رغم أنها كانت من الدول الأوائل التي تعرّضت وواجهت خطر الجائحة، كانت بالمقابل الأوائل من تمكّن من تجاوزها عبر مجموعة من الاجراءات الصحية والاقتصادية، نهيك عن الاستغلال الأمثل لقدراتها الرقمية والتكنولوجية في هذا السياق.[3]

1 Taylor Shippen, **China's Use of Economic Hard Power in the 21 Century,** USA: BYU Asian Studies Journal, Vol 4, 2014, p 2

2 ECB, European Central Bank, **China's economic growth and rebalancing and the implication for the global and euro area economies,** Frankfurt-Germany: Economic Bulletin, Issue 7,2017, p 32

3 Gisela Grieger, **China's economic recovery and dual circulation model,** Brussels: European Parliament, EPRS, European Parliament Research Service, December, 2020, p p 2,9

سرعان ما دخل اقتصادها في مرحلة الانتعاش والنمو إذ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.9% خلال عام 2020. ووفقاً للمكتب الوطني للإحصاء في الصين فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لثاني أكبر اقتصاد في العالم بـ 14.8 تريليون دولار أمريكي، بل وباشرت دعمها الطبي واللوجيستي للدول الصديقة للصين على غرار الجزائر ومصر والعديد من الدول العربية، الافريقية والأوروبية.

الانتعاش الاقتصادي في الصين يظهر قوة النفوذ الجيواقتصادي الصيني عبر العالم، نتيجةً للانتعاش الذي يعرفه ويستعيده مباشرةً بعد كل أزمة جيوسياسية واقتصادية ذات البُعد العالمي، كما أن هذا الوضع لديه تبعات ايجابية على الأسواق والتجارة الدولية إذ تساهم الصين كل مرة في التخفيف من حدة الانكماش العالمي بما فيه الأوروبي، ما يزيد من القناعة لدى الغربيين بأن نظام الحوكة الاقتصادية والسياسية الصينية تفوّقت بما يدعو للشك على النظام الغربي الذي يتبنى مبادئ "الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية".[1]

تجارياً، وخلال الخمسة عشرة عاماً الأخيرة ازدادت مساهمة الصين في حصّتها من التجارة العالمية بأكثر من الضعف، ما يعبّر عن الاندماج المتزايد للصين في نشاط التجارة العالمية.

مالياً، نظام سعر الصّرف بالصين ودور الدولة في دعم السياسة النقدية ساهم في استقرار نظام سعر الصرف وإعادة التوازن المالي السريع كلما برزت أزمة اقتصادية عالمية والصدمات الاقتصادية المعاكسة، وتضع السياسات النقدية الصينية نصب أعينها مجمل التغيرات التي تطرأ من حين لآخر على عملة الدولار الأمريكي، حيث من بين أولوياتها هو الحرص على إبقاء سعر اليوان الصيني أقلَّ قيمةً عن الدولار والتحكم فيه ضمن هذا المسار، لما لهذا الإجراء من تبعات على أسعار السلع الصينية الموجهّة إلى التصدير بحيث تكون الأكثر اقبالاً وطلباً بالنظر لقيمتها المنخفضة القابلة لاعادة بيعها بالأسواق المحلية للدول المستوردة لها بمقابل السلع الغربية والأمريكية الأكثر غلاءً، ما يعزّو القدرة التنافسية لصالح الصين سواءٌ من جانب الكم والقيمة.[2]

أشار "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي السابق في عام 2007 إلى أن "قضية صعود الصين أمرٌ لا مفر منه، فهو أمرٌ حتمي، ولا شيء يمكن القيام به حيال ذلك"، في الحين أن تصريح كيسنجر أدلى به خلال بدايات الصعود الاقتصادي للصين عندما كان دخل الفرد الصيني أقل من نظيره الأمريكي وحتى من الدخل المتوسط للفرد بدول أمريكا اللاتينية بالأرجنتين والبرازيل والمكسيك. وقال جيم روجيرز Jim Rogers المؤسس المشارك لصندوق الكم The Quantum Fund، أنه مثلما كان المستقبل ملكاً للبريطانيين في القرن التاسع عشر والأمريكيين في القرن العشرين، فإن الصينيين سيملكون القرن الحادي والعشرين.

من وجهة نظر تاريخية، فإن الصين كانت في يومٍ من الأيام الاقتصاد الأول في العالم، وإنها حالياً فقط بصدد تجديد شبابها الاقتصادي، وقد تطرق وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سامرز Larry Sammers إلى احتمالية السقوط الاقتصادي الصيني، إذ أن كافة التجارب تدلُّ على أنه كلما عرفت دولة أو حضارةً ما صعوداً كبيراً وغير معتادٍ لقوتها الاقتصادية، كلما رافق ذلك وبشكلٍ حتميٍ زمن السقوط والهاوية بقدر الصعود الذي عاشته[3]

1 **Ibid**

2 ECB, European Central Bank, **Op.Cit,** p 50

3 Yi Wen,**The Making of an Economic Superpower Unlocking China's Secret of Rapid Industrialization** , USA: World Sceintific Publishing, 2016, pp 129,131

إلا الصين التي وحدها التي لم تُعايش هذا الوضع الاقتصادي الاستثنائي، بل بقيت في نسقٍ تصاعدي وإلى غاية اليوم، فضلاً للحضارات أبرزهما الحضارتان المصرية والهندية "الأقدم من الحضارة الصينية" واللَّتَا شهدتاَ لحظة السقوط وحتى الوضع بالنسبة لتركيا أيام الحضارة العثمانية أم اليابان وكوريا الجنوبية، إلا الصين التي ظلّت واقفة لمدةٍ تفوق قرنين من الزمن رغم شبح الركود التي عاشته إلى غاية عام 1978، تاريخ بدايات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي للصين.[1]

صينُ 2049– China 2049، في عام 2012 أعلنت الحكومة الصينية عن وضعها لـ "هدفان مئويان"، الأول "ذي السياق المحلي" هو مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي GDP بما في ذلك متوسط ناتج الفرد الصيني وتحسين الأوضاع المعيشية لنصف سكانها بالأرياف بحلول عام 2021 المصادف لمئوية تأسيس الحزب الشيوعي الصيني CCP عام 1921، وكان لها ذلك، والهدف المئوي الثاني "ذي السياق العالمي" المستند للأرقام والوقائع، فإن الصين تسير في الطريق الصحيح لأن تصبح القوة الاقتصادية العالمية الأولى بحلول عام 2049 المصادف لمئوية تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، لكنها تواجه كمًّا هائلاً من التحديات، مثل الدفع بعملية الاختراع وتعزيز الابتكار، والتعامل مع التحدي المحلي لشيخوخة السكان نتيجةً للاعتماد الخاطئ لسياسة الطفل الواحد التي باتت تواجه ثمرات رؤيتها العكسية، بما في ذلك التعامل مع بيئة خارجية معادية بالعموم أمام القوى الغربية وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدةً للحد من الصعود الصيني بخلاف مجاراة ذلك النمو الاقتصادي والصعود الاستراتيجي.

وبخلاف التوقعات بالنظر للتغيرات الجيواقصادية العالمية لما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة على وجه التحديد، فإن الصين كانت المستفيد الأبرز والأكبر للعولمة التي صاغتها وأسستها الولايات المتحدة كمُرتكزاً اقتصادياً لتحقيق المصالح الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، من خلال مزج الصين بين نظام التخطيط المركزي ومزايا اقتصاد السوق الحر، ففي مصلحة الصين المساهمة في بناء نظام اقتصادي عالمي مستقر ومتعدّد نظرياً، القائم على الانفتاح التجاري والاستثماري.[2]

لذا فإن الصين سوف لن تحقق قوتها الاقتصادية العالمية ونفوذها التجاري والاستثماري بصفة سليمة وهادئة ومؤكدة، بل ستواجه بقوة وتصدٍ أكبر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان تبنيها لمفهوم الصعود السلمي للقوة الناعمة فهذا السياق يقابله موجةً كبيرة من تصدي القوة الغربية الصُلبة لهذا التوجه، والمرجّح أن يمتد إلى المجال الاقليمي الحيوي المباشر للصين بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ النفوذ الاستراتيجي للصين.

ولم يقتصر النفوذ الصيني العالمي ضمن حسابات المصالح الجيواقتصادية، بل رافقت ذلك من خلال بسط نفوذها الجيوسياسي من خلال البوابة الاقتصادية للمنافع المتبادلة.[3]

---

[1] **Ibid**

[2] David dollar, Yiping Huang, and Yang Yao**, China 2042**:**Economic Challenges of a Rising Global Power,** Washington DC: Brooking institution Foreign Policy and Peking University , January 2020, p p 2, 10

[3] Imam Zarkachi**, Geopolitical and Global Power Shift: The Economic, Military, and Political Rise of China in the 21st Century,** Indonesia: University of Negeri Surabaya, IJCIS-international Journal of Chinese Interdisciplinary Studies, Vol 01, Num 1, 2023, January 2020, p p 60,66

حيث كانت الصين مع ثلاثِ قوى دولية التي أسست منظمة البريك BRIC عام 2009، قبل تحوّلها إلى البريكس BRICS رفقة البرازيل وروسيا والهند وجنوب افريقيا عام 2011، ثم +BRICS بانضمام خمس دولٍ أخرى (مصر، اثيوبيا، الإمارات، إيران واندونيسيا) عام 2024، بما في ذلك الحركية الصينية النشطة في المؤسسات والمنظمات الدولية ضمن مساعي أن تصبح القوة الأولى في العالم.[1]

التجارة والاستثمار، الميزتان اللّتان تتمكّنان منهما الصين بشكلٍ جيد، لكن التحدي الأكبر يكمن في ضمان المسار الجيواقتصادي والجيو أمني لسلاسل التوريد في ظل حالة التوتر الجيوسياسي المستمر وعدم اليقين الذي أسّسته القوى الغربية والولايات المتحدة باعتباره جزءً من استراتيجيتها الأمنية العالمية، بالإضافة إلى الاصرار الأمريكي على وضع بدائل جيواقتصادية ومبادرات اقتصادية اقليمية بديلة عن مبادرة الحزام والطريق الصينية على غرار المشروع الأمريكي الهندي–الشرق أوسطي–الأوروبي قُبيلَ شهرٍ من هجمات السابع من أكتوبر 2023 ضمن معركة طوفان الأقصى وما تعرّضت له غزة من حرب ابادة وتطهير من قبل الكيان المحتل وبدعمٍ أمريكي.

2– الصين ومستقبل البشرية ضمن ثنائية المصالح الاقتصادية والاعتبارات المناخية:

تمكّنت الصين نهاية عام 2023 من بلوغ نسبة الذروة فيما يخص حصة انبعاثاتها لثاني أكسيد الكربون Co2 حيث بدأت هذه الانبعاثات تشهد تراجعاً واضحاً استناداً للاستراتيجية المناخية التي وضعتها الحكومة الصينية. بالمقابل فإن جائحة كورونا خلال عام 2019 ساهمت بصفة كبيرة في ارتفاع نسب الانبعاثات الكربونية نتيجةً لعودة الصين بالاعتماد على الفحم، بما في ذلك تراجع مهم في مصادر الطاقة الكهرومائية نتيجةً لقلة تساقط الأمطار وحالة الجفاف التي فرضتها ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية العنيفة. لكن سرعان ما عادة الأرقام لتظهر الانجاز المذهل التي سعت وتمكّنت الصين من بلوغه نتيجةً لوضعها البديل من خلال التوجه إلى الطاقات النظيفة، إذ أنها تعدُّ الدولة الأولى في العالم من حيث انتاج السيارات الكهربائية والتي تؤدي إلى خفض الانبعاث باعتبار أن أول ملوّث للجو هي الانبعاثات الناتجة عن السيارات التي تعتمد على طاقة الوقود، ورغم أن تصنيع الألواح الشمسية والمركبات الكهربائية والبطاريات وحدها مسؤولةً عن 3% من الكتلة الكلية حجم الانبعاثات لثاني أكسيد الكربون بالصين إلا نها لا تقارن بنظيرتها الناتجة عن الطاقات التقليدية الأحفورية.

وأكّد الرئيس الصيني شي جين بينغ عزم الصين على تحقيق التحّول الطاقوي أو التحوّل الأخضر من خلال تبني مخططين، الأول من 2020 إلى 2030، والثاني يمتد من عاميْ 2030 إلى 2060، مشيراً خلال خطابٍ تلفزيوني إلى التزام الصين بتحقيق الأهداف العُشرية التي وضعتها حكومته، ويشهد قطاع الصناعة التكنولوجية النظيفة نمواً سريعاً بالصين ليس فقط لتلبية الطلب المحلي فحس بل العالمي أيضاً، وهذا يعني طفرةً غير مسبوقة إذ تشير الأرقام إلى بلوغ الاستثمارات المخصصة إلى الطاقة النظيفة إلى ما نسبة 10% من النسبة العالمية الكلية للاستثمارات خلال عام 2023.[2]

[1] **Ibid**

[2] Lauri Myllyvirta, Qi Qin, and Others**, China's Climate Transition: Outlook 2023,** Helsinki :CREA-Center for Reasearch on Energy and Clean Air, 27 November 2023, p p 2,6,69

وضعت الحكومة الصينية نطاقاً محدداً لذروة الكربون وحياد الكربون بمُسمى N+1 الذي يشير إلى السياسة الطويلة الأمد لمجابهة المناخية، وتهدف إلى زيادة حصة استهلاك الطاقة النظيفة إلى حوالي 20% بحلول عام 2025، وحوالي 25% بحلول عام 2030 إلى 80% بحلول عام 2060.[1]

ضمن الإطار نفسه، يوجد بالصين وبصحراء منطقة شينجيانغ ذي الأقلية المسلمة للايغور بأقصى الشمال الغربي أكبر حقلٍ للطاقة الشمسية بالعالم المتصل بالشبكة الطاقية الصينية إلى غاية الساحل الشرقي بقدرة انتاجية تصل إلى 3.5 جيجاواط والتي يوجد بها أيضاً قدرات كبيرة لإنتاج طاقة الرياح، كما تمتلك الصين حالياً أكبر ثلاث محطات للطاقة الشمسية في العالم من حيث السعة وهما منطقتا نينغشيا و غولمود Ningxia– Golmud.[2]

تُنتج الصين ما يقرب نصف الانتاج العالمي من الألواح الشمسية وتأتي غالبيتها من ، وتستحوذ الصين لوحدها لما نسبته 97% من الانتاج العالمي لرقائق الطاقة الشمسية وسبعة من أصل أكبر عشرة شركاتٍ عالمية منتجة للألواح الشمسية هي شركاتٌ صينية، واستوردت الولايات المتحدة خلال عام 2020 ما يقرب من 300 مليون دولار من الصين منتجات متعلقة الألواح الشمسية بما فيهم دول صناعية كبرى على غرار الجارة كوريا الجنوبية.[3]

تواصل الصين قيادة المشهد الخاص بالتحول الطاقوي لاسيما ما تعلّق بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ظل التأخر الذي تسجلّه أغلب دول العالم بما فيها الدول الصناعية الغربية الكبرى، وتعزّز قدارتها الانتاجية كدولة رائدة في مجال الطاقة المتجددة بما يصل إلى 339 جيجاوات من طاقتيْ الشمس والرياح مقسّمة كالتالي، 180 جيجاوات من مصادر الطاقة الشمسية مرفقة بـ 159 جيجاوات من طاقة الرياح، مستحوذةً بذلك على ما يقرب ضعف ما يتم انتاجه وانشاؤه من مصادر ومصانع الطاقة البديلة والنظيفة عبر العالم، ما يكفي من تزويد دولةٍ ككوريا الجنوبية بأكملها من طاقة، وتأتي خلفها أربعُ دول، الولايات المتحدة بنسبة 12% فقط من اجمالي الانتاج الصيني بـ 40 جيجاوات، البرازيل بـ 13 جيجاوات، المملكة المتحدة بـ 10 جيجاوات، واسبانيا بـ 9 جيجاوات.[4]

تمكّنت الصين وفي ظرفٍ وجيز من أن تتحول من أكبر ملوّثٍ إلى أول وأهم متحوّلٍ نحو الطاقة النظيفة بالعالم، بل وتخطّت أهدافها نحو التحوّل الطاقوي لعام 2030 قبل ستة سنوات من الموعد المحدد، أي خلال عام 2024، محطّمةً رقمها القياسي الخاص بها أصلاً السابق المذكور أعلاه من قدرة 339 إلى 357 جيجاوات (80 جيجاوات من طاقة الرياح و 277 جيجاوات من الطاقة الشمسية)، وهو الإنجاز الذي يسهم بشكل كبير في التقليل من الانبعاثات الكربونية الملوثة للبيئة والذي حظي بإشادة من قبل وكالة الطاقة الدولية.[5]

---

1 **Ibid**

2 Michelle Lewis, **The world's largest solar farm just came online in China**, Electrek, Jun 4,2024, From Website: https://electrek.co/2024/06/04/worlds-largest-solar-farm-china/

3 US Department of Labor, **Traced to Forced Labor: Solar Supply Chains dependent on Polysilicon from Xinjiang**, Us Departemt of Labor-DOL, 2020, From Website: https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/ILAB/images/storyboards/solar/Solar.pdf

4 Aiqun Yu, Sophie Lu**, China continues to lead the world in wind and solar ,** San Francisco :Global Energy Monitor, July 2024, p p 1,2

5 The Renewable Energy Institute, **China Surpasses 2030 Renewable Energy Goals Years Ahead of Schedule**, REI, 2024, From Website: https://www.renewableinstitute.org/china-surpasses-2030-renewable-energy-goals-years-ahead-of-schedule/

لذا فإن قضية المُناخ أضحت محوراً وأهم القضايا التي لا تخصُّ الجانب الاقتصادي بل شأناً يتعلّق بالبشرية والذي سيحدد مصير الكون ككل، تعتَبر الصين أحد أهم الدول التي تقود التحوّل لما يُعرف بالاقتصاد الأخضر، حيث ترتكز المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة بالصين على أُسُس أولويات التغير المناخي والاستثمار في الطاقات المتجددة. تشير الأرقام إلى تطور الاقتصاد الأخضر بالصين خلال آخر الأربعين سنة الماضية حيث أن الاقتصاد الصيني أصبح يراعي عبر رسم الخريطة الاقتصادية ضمن سياق اللون الأخضر دائماً، ورغم أنها أكبر الدول المستهلكة للفحم والتي وجدت نفسها مجبرةً للعودة إلى الاستعانة به بُعيد جائحة كورونا نهاية عام 2019.

هنالك ركائز أساسية التي من خلالها تبني الصين اقتصادها الأخضر، أولاً: التخطيط ، الذي يندرج ضمن الخطة الخمسية، ثانياً: الإطار القانوني، وقانون حماية البيئة والتعديلات التي طرأت عليه آخرها (الخطة الخُمسية الـ 15 للفترة 2026–2030). ثالثاً: مصادر التمويل، عبر تخصيص مبالغ مالية معتبرة خاصة بالصناعة البيئية، والتحول الطاقوي، والتوسع الحضري، وتكييف الانتاج الصناعي بما يتوافق مع متطلبات التخفيض من مستويات الانبعاثات الملوثة للبيئة، وأن الحديث عن الصين لا يقتصر حول اعتبارها قوة اقتصادية محلية وثاني أكبر اقتصاد في العالم، بل أيضاً بالبدائل المُستساغة والجهود الرامية إلى الحد من الآثار البيئية العالمية ووضع ركائز الاقتصاد الأخضر وما لها من وقعٍ ايجابي لا على 1.4 مليار صيني بل على بقية العالم بأكمله، إذ أن التوجيه الطوعي للسلوك الاقتصادي والانتاجي الصيني "أكبر مصنع في العالم" والتحديد من انبعاثات الكربون والأنماط الاستهلاكية في الصين والولايات المتحدة والهند سيكون لديه تبعاتٌ كبيرة وآنية على النسق البيئي العام.[1]

ففي الرؤية الشاملة للمصالح العالمية المشتركة العابرة لدائرة للمصالح الوطنية، تمكن أهمية حماية البيئة كضرورة وأولوية قصوى أكثر من أي وقتٍ مضى في ظل التردي الذي تعرفه البيئة نتيجةً للتلوث الذي يكتسي الكرة الأرضية بأكملها، والذي أضحى لا يشكّل تهديداً للتنافس الدولي للقوى العالمية فحسب بل للبشرية جمعاء وعن مستقبل الوجود البشري بأكمله. وفي السياق تبرز الصين التي غيّرت ولو ضمن الأطرُ العامة والنوايا الأولية عن رؤيتها للمناخ ووضعها لخُطط مهمة ومشجعة حول النظام البيئي والتحولات الجذرية نحو الطاقات المتجددة والنظيفة مع استغلالٍ لكافة الوسائل للوصول إلى الذروة الكربونية قبل عام 2030 والحياد الكربوني قبل عام 2060، وهي الالتزامات التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ منذ سبتمبر من عام 2020. وبالفعل فقد بدت تظهر بوادر تحول الاقتصاد الصيني القائم على الوقود الأحفوري إلى نظام مرنٍ قائم على مصادر الطاقة المتجددة لطبيعة من طاقات الشمس والرياح ومياه الأودية والسدود.

تاريخياً، حققت الصين هدفها بالتوفير الذاتي لحاجياتها النفطية بداية عام 1965، لكنها ما عادت إلى استيراد النفط لأول مرة في عام 1993 مع ارتفاع طلبات مصانعها للطاقة، واستمر اعتمادها على النفط الذي وصل إلى 72% من مجمل حاجياتها الطاقوية في عام 2021، ليشكّل النفط حجر الزاوية لاقتصاد الصين خلال عقود المرتبط بمد الصين لطرق حاجياتها من النفط إلى الدول العربية والشرق الأوسط بشكل خاص.[2]

[1] Xiaoxue Weng, Zhanfeng Dong and Others, **China's path to a green economy,** London: IIED international institute for Environment and Development, February 2015, p p 3,4

[2] Kevin Tu, **Overview of China's Energy Transition 2022, Chapter on Oil,** Berlin: Agora Energiewende, 2023, p 1

إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغيّر وبضفة جذرية تماشياً مع رغبة وسياسات الصين الساعية لتخفيف اعتمادها على النفط المرتبط بسياق الأوضاع الجيوسياسية والأمنية حول مكامن مصادر الطاقة، وثانياً يمكّنها أيضاً من الحفاظ على مخزونها المالي عبر الاستثمار في الطاقات البديلة والتي سيكون لها انعكاسٌ ايجابي على الاستقرار المناخي والنظام البيئي العالمي.

أطلقت الصين برنامج "حزام الطاقة الشمسية في افريقيا" من أجل المساعدة في تقديم المساعدة لمشاكل ربط الطاقة لدى ما يقرب عن 50 ألف أسرة فقيرة بالمناطق المعزولة بالقارة الافريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة بدايةً من عام 2024، وقد تم ادراج "التنمية الخضراء" والقضايا المتعلقة بالبيئة ضمن محاور المبادرة الصينية للحزام والطريق منذ عام 2023 عبر تشكيل ما سمته التحالف الدولي الأخضر لمبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك تأسيس المنتدى الرفيع المستوى لمعني بالتنمية الخضراء التابع للمبادرة نفسها وقد تم فعلياً التوقيع على مذكرات التفاهم للتعاون الاستثماري في مجال البيئة والتنمية الخضراء مع 14 دولة بما فيها دول فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا والبرازيل، والباب مفتوح أمام كافة الدول الراغبة للانضمام إلى المبادرة حيث وقّعت الصين بحلول نهاية شهر جوان 2024 على 52 وثيقة تُعنى بدول الجنوب وصلت إلى 42 دولة نامية من خلال دعم قدراتها على الاستجابة لتغيُّر المناخ.[1]

3- جيواقتصادية الصين الاقليمية ومبادرة الحزام والطريق تجاه منطقة المغرب العربي:

ضمن السياق القاري العام، تمثّل الأسواق الناشئة بالقارات الثلاث آسيا افريقيا وأمريكا اللاتينية، بيئةً ملائمة لنشاط الاقتصاد الصيني بغية بسط النفوذ الجيواقتصادي ضمن المجال الجيوسياسي الافريقي والمغاربي على سبيل المثال لا الحصر، الأمر الذي من خلاله تسعى الصين إلى فرض مكانتها العالمية ضمن الرؤية الاستراتيجية الشاملة للمصالح الصينية، وإن ثمرة الصورة الحالية التي نعرفها عن الصين كانت بفضل خوضها لتجارب ومحطات "مؤلمة" من الصبر والتحدي، وقد كانت بدايات النهوض الصيني الجيواقتصادي من خلال تعزيز هيكلها الاقتصادي المحلي والمحاور الأساسية للتحوّل والانفتاح التي قادها الرئيس دينغ شياو بينغ عام 1978 والرفع من حجم رؤوس الأموال التي قدّمتها الشركات الصينية بدعمٍ وتوجيهٍ من الدولة.[2]

المغرب العربي الذي يتوسط المجال الجيوسياسي الاسراتيجي العالمي الرابط بين القارات الثلاث، افريقيا، أوروبا وآسيا وإطلالته على القارتين الأمريكيتين عبر المحيط الأطلسي، يعيش كغيره من النطاقات الجيوسياسية على وقع مجموعة متعددة ومعقّدة من الأزمات والتوترات ذات الطابع الأمني ولما له من تداعيات على الاستقرارين السياسي والاقتصادي الاقليمي المغاربي، سواءٌ بين دول المغرب العربي نفسها وفي مقدّمتها التوتر الحاصل بين الجزائر والمغرب، بما في ذلك التغيّرات السياسية النُظُمية الحاصلة بليبيا أم على طول دول الجوار بالجنوب لمنطقة الساحل الأفريقي بعد الانقلابات العسكرية الحاصلة بمالي والنيجر وتداعياته على المغرب العربي.

[1] Ministry of Ecology and Environment of The People's Republic of China, **China's Policies Actions Addressing Climate Change, 2024 Annual Report,** China, November 2024, p p 62-64

[2] Andrii Alymenko, Harrison John Bhatti, **Geoeconomics and the impact of the rise of China,** New Sweden: Diva, 2017, p p 1,2

ومع كل هذه التعقيدات الجيوسياسية والأمنية التي تحيط بالمغرب العربي، فإن هذا يعكس الأهمية التي تكتسيها المنطقة، إذ تحاول الصين الاستثمار في ميزتها الاقتصادية قدرَ من أمكن من خلال امكاناتها الطبيعية وثرواتها الأولية الهامة المقابلة للمجال الاقتصادي الحيوي لدى أهم اقتصادات دول القارة الأوروبية لدى ايطاليا، اسبانيا وفرنسا بشكلٍ خاص، التي تراجع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي على طول منطقتيْ المغرب العربي والساحل الافريقي.

تُمثّل مبادرة الحزام والطريق حجر الأساس في التعامل الاقتصادي الصيني مع المغرب العربي، بل وهي رافعة من روافع سياسة الصين الخارجية تجاه العالم الخارجي مع الاستثمار في الميزة التفضيلية التي تتميز بها منطقة المغرب العربي وكل بين كل دولة ودولة ضمن الفضاء المغاربي. وقّعت الصين إلى غاية 2023 أكثر من 250 اتفاقية ضمن المبادرة استهدفت 150 دولة في العالم و 30 منظمة دولية، واستثمارات بلغت ما يقرب 1 ترليون دولار وهذا منذ اعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ على المبادرة قبل عشرِ سنوات أي منذ عام 2013. خُصصت تلك الاتفاقات للاستثمار في مجالات استكشاف الطاقة، التعدين، تطوير الطاقة النظيفة، النية التحتية وقطاع النقل والاتصالات، إذ بلغت قيمة الأموال المقدّمة من قِبل الصين لدى دول المغرب العربي في شكل قروض واستثمارات بـ 15.8 مليار دولار خلال 2013 و2023، منها 10.56 مليار دولار موجّهةٌ لدى الجزائر بما يوازي ما نسبته 66% من مجمل تلك الأموال المخصّصة لدى مجموع دول المغرب العربي.[1]

تُعدُّ منطقة المغرب العربي وشمال افريقيا عموماً أحد أهم المرتكزات الجيوسياسية الاقليمية لدى أكبر القوى العالمية، وإن مركزية المنطقة من الناحية الجغرافية وما تحوزه من طاقات وثروات يجعلها ميزةً مهمة للاستقطاب الجيواقتصادي العالمي بين الدول الوازنة على غرار الولايات المتحدة وروسيا والصين، وأدرك الباحثون الصينيون بما فيهم القادة وصناع القرار بالصين أنه كي تتمكن بلادهم من المنافسة بفاعلية على منطقة المغرب العربي لاسيما أمام الولايات المتحدة وروسيا وجب عليها التركيز على مكامن قوتها الاقتصادية ضمن نطاقيها الاستثماري والتجاري، بمقابل استفادة الصين من علاقاتها الاقتصادية مع الاقتصادات الناشئة لدول المغرب العربي ما يوفّر لهذه الأخيرة توازناً استراتيجياً موازياً لعلاقاتها مع الغرب. تشير المعطيات إلى أنه منذ عام 2023 وما تبعه من التعاطي الفج والسياسات الغربية الساعية لإلغاء أي مظاهرٍ لدعم القضية الفلسطينية وما تعرض له أهل غزة من إبادة جماعية، رافقه امتعاضاً شعبياً لتلك السياسات الازدواجية الغربية خلافاً للنهج الصيني الذي يُنظر إليه على أنه متوازناً ومواتٍ والأكثر دعماً لمتطلبات الاستقرار الاقليمي، وإن الديناميكيات الاقليمية المتسارعة والمتغيرة منذ جائحة كورونا إلى الحرب الروسية –الأوكرانية وتبعات العدوان الصهيوني على غزة أدى إلى تسجيل تحوّلات عميقة في المشهد الجيواقتصادي المغاربي الذي طالما هيمنت عليه الدول الأوروبية بواقع متغيرات التاريخ، ولكن ظهور روسيا والصين يساهم في تقديم البدائل لاسيما متعلّق بالامتيازات الاقتصادية المقدّمة من قبل الصين.[2]

[1] Prithvi Gupta, **The Dragon in the Maghreb: Assng the BRI in North Africa,** New Delhi: ORF-Observer Research Foundation, Issue N 448, September 2024, p p 6,5

[2] Jeffrey Reeves, **China's Expanding Influence in the Middle East and North Africa,** Canada, The Institute for Peace and Diplomacy ,February 24,2025, Link: https://peacediplomacy.org/2025/02/24/chinas-expanding-influence-in-the-middle-east-and-north-africa/

يزداد تدريجياً تفضيل قطاعٍ واسعة من شعوب دول المغرب العربي للشريك الصيني كفاعلٍ أكثر موثوقية مقارنةً بالجانب الغربي الأوروبي والأمريكي نتيجةً لتبعات الماضي الاستعماري بما في ذلك السياسات "المنافقة" العديد من الملفات والقضايا التي تخص المنطقة العربية عموماً، لتعلن الصين في شهر جويلية من عام 2023 عن تخصيص ما قيمته 36 مليار دولار كاستثمارات بالجزائر، والعمل على تطوير مدينة طنجة التقنية بالمغرب والتي تتضمن مذكرة تفاهم تصل قيمتها إلى 49 مليار دولار. كما أن هذه الفُرص الاستثمارية الصينية توفّر لدول المغرب العربي فرصةً لتنويع علاقاتها الخارجية في اطار ترسيخ عالمٍ متعدد الاقطاب عبر البوابة الاقتصادية التي تُعد الأكثر سلامةً وسلاسةً وتمنح مجالاً أوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن خلالها ترسيخ الاستقرارين الاجتماعي والسياسي النُظُمي المغاربي، خلافاً للأساليب التقليدية التي استأثر بها المشهد الغربي على المظاهر الأمنية والعسكرية ومنطق الحروب.

ضمن الرؤية الجيو اقتصادية الشاملة، فإن الصين ترى في المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من منطقة شمال افريقيا، بل وتنضم ضمن رؤية السياسة الخارجية الصينية التي ترى فيه جزءاً متداخلاً بين غرب آسيا الممتد غرباً إلى شمال افريقيا. لذا فإن الصين تبدو الأكثر أهليةً لمجاراة التغيرات الجيوسياسية العالمية من خلال توظيف عامل المصالح الاقتصادية المشتركة بين دول المغرب العربي في اطار رؤيةٍ جيواقتصادية شاملة للدفع بما يخدم مسار العلاقات بين الجانبين، وأن سياسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية تروق لدى كافة دول العالم بما فيها دول المغرب العربي التي عانت من أثار المتغير التاريخي في اطار العلاقات المغاربية الغربية في شقيها الأوروبي والأمريكي بمقابل منطق القروض والاستثمارات والتبادل التجاري الاقليمي الذي تضعه الصين البعيد عن اثارة الاختلافات السياسية وأيُ نعراتٍ الثقافية والدينية وغيابٍ لأية مظهرٍ من مظاهر الصراعات التاريخية ذات البُعد الاستعماري، بل تبني تطلعاتها المستقبلية ضمن تفعيل مسار المصالح الاقتصادية المشتركة ضمن مبدأ التبادلية.[1]

تغيرّت سياسة الصين الخارجية للقرن الحادي والعشرين بشكلٍ كبير حيث استطاعت التكيف مع تحولات البيئتين الاقليمية والدولية، وانتقلت من التركيز على المتغيّر السياسي والأيديولوجي الثوري ومعاداة الإمبريالية الاستعمارية التاريخية إبان تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وتحالفها الأيديولوجي مع القوى الشيوعية الاشتراكية إلى تبني الواقعية السياسية والدبلوماسية البراغماتية للمصالح المرتكزة على توظيف العامل الاقتصادي بما يتطابق للمسارات الجيواقتصادية لكل منطقة من خلال عمل على ترسيخ مفهوم سياسة التنمية السلمية مع تحوّل الصين من قوة سياسية تحررية إلى مركز قوة اقتصادية عالمية حيث أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تمثل الركيزة الأساسية لسياستها الخارجية ما يمكّنها من توسيع نفوذها الاقتصادي ومن ثمَّ نفوذها الاستراتيجي بالمغرب العربي، خاصة وأن هذه الأخيرة تقع ضمن النقاط الرئيسية لمسار مبادرة الحزام والطريق وأن "السيادة الاقتصادية" أضحت تمثّل حجر الأساس والمظهر الحديث لأي مسعى من مساعي ممارسة السيادة المعبّر عنه فعلياً عن الحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي لدى الدول.[2]

[1] Prithvi Gupta, **Op.Cit,** p p 9,10

[2] Alisan Baltaci, Nazmul Islam, **Op.cit**, p p 124-128

يشكّل الجزء الممتد بين شمال افريقيا والشرق الأوسط MENA منطقةً جيوسياسية بالغة الأهمية، إذ تُعدُّ مفترق الطرق الاستراتيجي القاري بين أوروبا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن آسيا الوسطى وجنوبها إلى أوروبا، حيث تستحوذ على ما يقرب من 50% من احتياطي النفط العالمي و 40% من احتياطات الغاز الطبيعي بالعالم، كما تمثّل سوقاً استهلاكية واعدة وذات امكانيات مهمة للتطوير الاقتصادي، كما أسهمت الحرب الروسية–الأطلسية بداية فبراير 2024 من خلال الحرب الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة نتيجةً للحصار الذي فُرض على روسيا إلى بروز دول المغرب العربي كإحدى أهم البدائل الجيواقتصادية للطاقة لا سيما الجزائر وليبيا اللتان تحوزان على احتياطات هامة من الطاقة والغاز بالنسبة للجزائر، فضلاً عن الاستقرار النسبي الذي تعرفه منطقة المغرب العربي مقارنة بالشرق الأوسط من إيران إلى اليمن والتوترات المستمرة الناجمة عن الصراع الاسرائيلي–الفلسطيني.[1]

السؤال الأهم ليس فكيف تمكّنت الصين من فرض نفوذها بمطقة المغرب العربي، بل في مسببات قبول دول المنطقة لهذا النفوذ؟. وعليه فإن النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري المتزايد للصين لا يعدو كونه يخص فقط المغرب العربي، بل على امتداد العالم قاطبةً من الشرق أقصى شرق القارة الآسيوية إلى دول أمريكا اللاتينية، والتي رحّبت بالصين كشريكٍ اقتصادي أكثر منه فاعلٍ عالميٍ جديد، وهذا نتيجةٌ منطقية لتبني الصين للطابع السلمي والتركيز على تفعيل متغيّر المصالح الاقتصادية في علاقاتها الدولية، خلافاً للتوجهات الخارجية لدى غالبية القوى العالمية لدى الغرب وحتى روسيا المستندة على منطق القوة الصلبة للعلاقات على حساب أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية الكفيلة بتوفير فرص العمل لدى هذه الدول، بدليل تنامي التوتر بين الجزائر وروسيا الحليفين التقليديين بعد دخول روسيا بمنطقة الساحل الافريقي وتوظيفها للأداة الأمنية والعسكرية مع قادة الانقلاب بمالي والنيجر وبوركينافاسو ما يشكل لأ تهديداً حقيقياً ومباشراً للأمن القومي الجزائري.

"النموذج الصيني" "Chinese Model" ما يصطلح تسميته عند غالبية المتعاملين الدوليين مع الصين، باعتبار أن خصوصية النموذج الصيني للعلاقات يرتكز على تفعيل المصالح الاقتصادية على حساب المحاضرات التي اعتادت دول العالم سماعها من قبل الدول الغربية حول القضايا السياسية عن حقوق الانسان والديمقراطية، بالمقابل فقد استجدت إيران بالصين بعد تعرّضها للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية. إضافةً إلى ذلك، فإن الصين ومن الناحية الجيواقتصادية تمثّل الفاعل الأساس لضمان استقرار أسعار سوق الطاقة العالمي، باعتبارها أكبر مستهلكٍ ومستوردٍ للطاقة في العالم، وأن ارتفاع أو انخفاض أسعار المواد الخام العالمية مرتبطٌ بصفة مباشرة بالسلوك الاستهلاكي الطاقي لدى الصين ومدى حاجة مصانعها لهذه المادة الحيوية، بدليل الانهيار التاريخي لأسعار النفط لأقل من (0–) لأول مرة في التاريخ بعد تراجع الطلب الصيني نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، ما أثّر بالسلب على الاستقرار المالي الاقتصادي لدى كافة الدول المصدّرة للطاقة ومنها الجزائر وليبيا ضمن الفضاء المغاربي.[2]

[1] Ministry of Foreign Affairs-Japan , **Diplomatic BlueBook 2023,** Tokyo, Chapter 2-Section 7: The Middle East and North Africa, 2023, p 162

[2] Scott D.Mc Donald, Michael C.Burgoyne, **China's Global Influence: Perspectives and Recommendations ,** Honolulu-Hawaii: Daniel K. Inouye Asia-Pacific Center for Security Studies, September 2019, p p 101,102

-المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي

تَعرِف منطقة المغرب العربي في حدِّ ذاتها تضارباً مَفاهِيمياً واصطلاحياً، قبل أن يكون سياسياً وجغرافياً بين "مغربٍ عربيٍ" و" شمالٍ إفريقي"، الأخير الذي يدخل ضمن التقسيمات المَناطقية الرسمية لوزارات الخارجية لأكبر دول العالم على غرار الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي بدلاً من الحديث عن المشرق أو المغرب العربيين، إذ نجد المبعوثين الخاصين لهذه القوى الدولية تحت مسمى المبعوث الخاص للشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغمَ الاستثناء الجغرافي لدولةِ مِصر، وهنا من يَتَعمَّدُ اختصار ذكر "منطقة شمال افريقيا" بدلاً من المغرب العربي لاعتباراتٍ تعكس منطقياً الواقع الجيوسياسي العالمي الحالي أم لرغباتٍ مقصودة تسعى إلى إفراغِ المنطقة من محتواها القَيْمِي والوقوف أمام أيةَ مساعٍ تكاملية مغاربية، وهذا مرهون إلى حدٍ بعيد لا بالدول الكبرى بل بمدى وجود الرغبة الفعلية لدى القادة المغاربة إلى تأكيد أولوية الوحدة المغاربية، إلا أن معطيات الواقع والتوترات السياسية والأمنية المتزايدة بين أهم دولتين بالفضاء المغاربي هما الجزائر والمغرب لا تبشّر بذلك ضمن الآجال القريبة.

سواءٌ كان توجه البعض قومياً تكاملياً مغاربياً أم اقتصار البعض الآخر على الأطُر الجهوية لاعتبار املاءات الواقع الذي يعكِسُ التصدُّعاتِ السياسية القيادية لمنطقة المغرب العربي، ورغم كل هذا فإن تلك التوترات والصراعات لا تلغي الأهمية الجيواستراتيجية، بما فيها المقدّرات الطبيعية والاقتصادية التي تكتسيها المنطقة والتي نلخّصُها أدناه:

المطلب الأول: إمكانات المغرب العربي للطاقات المتجددة والتنافس الجيوسياسي للمعادن والعناصر الأرضية النادرة

يحوز المغرب العربي على مجموعٍ من الامكانات الطبيعية والمقدّرات القيِّمة والثمينة، فبالإضافة إلى مصادر الطاقة من نفط وغاز التي تشتهر بها المنطقة، فإنها تمتلك العديد من مصادر الطاقة البديلة من طاقة الرياح على طول جبال ومرتفعات المغرب العربي واطلالته البحرية على البحر الأبيض المتوسط أم على المحيط الأطلسي، بما في ذلك طاقة الشمس بالنظر تمركز الشمس العالي على طول مساحات الصحراء الكبيرة الممتدة من ليبيا إلى المغرب وموريتانيا.[1] لذا نحاول التعرُّف على أهم الثروات والمقدّرات المتواجدة على جغرافيا المغرب العربي، والتي سيكون لها شأنٌ وذات طابعٍ استراتيجي في اطار الصراع المستقبلي بين القوى العالمية على تلك المصادر.

1- مستقبل الصراع العالمي حول المعادن والعناصر الأرضية الاستراتيجية النادرة والحرجة:

المعادن النادرة أو المعروفة أيضاً بالعناصر الأرضية النادرة، هي مجموعة من 17 عنصراً كيميائيا، منها الـ 15 في السلسلة الرئيسية بالإضافة إلى عنصرين إضافيين، وتصنّف العناصر الترابية النادرة إلى خفيفة وأخرى ثقيلة. نظراً لخصائصها الكهربائية والمغناطيسية الفريدة من نوعها، تسمح العناصر النادرة بتصغير حجمها واستخدامها في الكثير من المنتوجات الإلكترونية والأدوات الخاصة بالاقتصاد الأخضر، بما فيها الحاجة إليها في انتاج السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح والهواتف المحمولة الذكية والكمبيوتر، مصافي النفط، والأهم في ذلك الحاجة لتلك المعادن في الصناعة العسكرية والدفاعية باختلاف أنواعها ومعدّاتها.[2]

---

[1] Anna Borshchevskaya, Louis Dugit-Gros and Others, **North Africa in an Era of Great Power Competitio, Challenges and Opportunities for the United States ,** Washington: The Washington Institute for East Policy, N 147, May, 2024, p 7

[2] George Bennett, **A Strategic Source of Rare Earth Minirals for a Growing Market , Rainbow Rare Earths Limited Annual Report 2023,** UK, 2023, p 1

وضع الكونغرس الأمريكي مجموعة العناصر النادرة التي قوامها 17 عنصراً مدرجاً ضمن قائمة المعادن الحساسة وفقاً للأمر التنفيذي الأمريكي رقم 13817، ووفقاً للتقرير الصادر عنه المتعلق بالعناصر الأرضية النادرة، فقد استوردت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 100% من معادن المركبات والعناصر الأرضية النادرة خلال عام 2019 حسب معطيات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، ما يعادل 170 مليون دولار.

تضم العناصر الأرضية النادرة: اللانثانوم(LA) والسيريوم(Ce) والبراسيوديميوم(Pr) والنيوديميوم(Nd) والبروميثيوم (Pm) والساماريوم(Sm) واليوروبيوم(Eu) والجادولينيوم(Gd) والتيربيوم(Tb) والديسبروسيوم(Dy) والهولميوم(Ho) والإربيوم(Yb) والثوليوم(Tm) والإيتربيوم (Yb) واللوتيتيوم(Lu) إضافةً إلى العنصرين الإثنين، الإيتريوم والسكانديوم.[1]

خلال إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على بداية عقد الولايات المتحدة لجولة مفاوضات مفصلة مع روسيا وأوكرانيا، ركّز ترامب حديثه عن امكانية ابرام اتفاق وقف اطلاق النار شريطة ابرام أوكرانيا على اتفاقٍ موازي مع الولايات المتحدة يُمَكِّن الأخيرة من الاستفادة من المعادن والعناصر الأرضية النادرة المتواجدة بأوكرانيا وبالمجان نظير الدولارات التي أنفقها نظيره الرئيس السابق جو بايدن، كما لجأ ترامب إلى سلطات الطوارئ بموجب قانون الانتاج الدفاعي لزيادة الانتاج المحلي لتلك المعادن من خلال تحديد مخزون واحتياطات المناجم المحتملة على الأراضي الفيدرالية وتبسيط اجراءات منح تصاريح الاستخراج.

نفس الشيء قامت به الصين بزيادة تخصيص التمويل الحكومي للتنقيب عن المعادن الاستراتيجية لتعزيز الاكتفاء الذاتي، إجراءات البلدين(الولايات المتحدة والصين) من خلال ترامب والمسؤولين الصينيين يدلل على الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها الثروات والمعادن النادرة في ظل ارتفاع حالة التوتر الجيوسياسي العالمي، وايقاف الصين للعدد كبير من الشحنات من تلك الموارد المتجهة نحو الولايات المتحدة وأوروبا ما زاد من ارتفاع أسعارها، بمقابل الشكوك حول الامدادات الكندية والروسية وزيادة الطلب عليها من قبل المستثمرين المدفوع بالذكاء الاصطناعي.[2]

تضع الولايات المتحدة ثلاث معايير للحكم على الطابع الاستراتيجي للثروات والمعادن وهي:

- الضرورة والحاجة المرتبطة بالأمن الاقتصادي والقومي، باعتبار أن هذه المعادن والثروات لا غنى عنها للصناعات الرئيسية، بما في ذلك الدفاع والطاقة والفضاء والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
- ضعف وهشاشة سلسلة التوريد المرتبطة بإمدادات تلك المواد الاستراتيجية، في ظل حالة التوتر الجيوسياسي التي يعرفها العالم والقيود التجارية وتزايد مظاهر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالأمن القومي.
- الوظيفة الأساسية للتصنيع المتقدّم، حيث تدخل ضمن المكونات الرئيسية في عملية تصنيع للتقنيات المتقدمة، مثل الطاقة المتجددة وأشباه الموصلات والبطاريات المتقدمة وغيرها من المجالات والمنتوجات.[3]

---

[1] Bradon.S.Tracy, **An Overview of Rare Earth Elements and Related Issues for Congress,** Congressional Research Service, November 24, 2020, p p 1,9

[2] Tracy Hughes, **Technology Metals Report, Trump Invokes Emergency Powers, China Export Controls, and Copper Shipments Surge ,** March 21, 2025, p 1,

[3] John Taylor, **Summary Of Trump Administration Executive Orders on Critical Minerals ,** USA: King & Spading**,** February 11,2025, p 2

كما تضيف الولايات المتحدة إلى قائمة المعادن والعناصر الأرضية النادرة، مجموعة أخرى من المعادن تسمى المعادن الحرجة Key Critical Minerals، وهي:

- الليثيوم: ضروري لإنتاج البطاريات ويدخل ضمن العناصر الأساسية في إنتاجها
- الكوبالت: يستخدم في البطاريات والمكونات الفضائية
- الجرافيت: لأدوات البطاريات وأنظمة تخزين الطاقة المختلفة
- النيكل: مكون حيوي في الفولاذ المقاوم للصدأ وأيضاً في انتاج البطاريات المتقدمة
- معادن مجموعة البلاتين (البلاديوم والبلاتين): تستخدم في تكنولوجيا خلايا الوقود الهيدروجينية.[1]

استناداُ للإحصائيات المقدمة من قبل وكالة الطاقة الدولية IEA، يزداد الطلب العالمي على المعادن الأرضية النادرة والرئيسية الحرجة بنسب كبيرة، علماً أن الطلب يختصُّ به فقط الدول الصناعية الرائدة في مجال التعدين لصالح الصناعات التكنولوجية التقنية والرقمية، إذ تم تسجيل نسب ارتفاع معتبرة لدى العديد من تلك الموارد لغايات الاستثمار في الطاقات المتجددة، فعلى سبيل المثال وخلال فترة الثلاث سنوات (2021م–2023 م)، تم تسجيل زيادات الطلب على مورد "الليثيوم" بنسبة +30% خلال عام 2023، "الكوبالت" +8%، "النحاس" +3%، "الجرافيت" +11%، وأخيراً "النيكل" +8%، فيما بلغت الزيادات نسبة +14% فيما يخص الطلب العالمي على المعادن الأرضية النادرة بين فترة (2021 م– 2023 م). ارتفع الانفاق على مخصصات الاستكشاف بنسبة 15% في عام 2023 مدفوعاً بالطلب المتزايد على هذه المعادن.

يجدر التنويه إلى أن الموقع الرئيسي للشركات المستغلة لتلك الثروات والمعادن يختلف جذرياً عن الموطن والموقع الجغرافي الأصلي لها، حيث يبرز التنافس ولحد الصراع بين الشركات الأمريكية والاوروبية بمقابل شركات التعدين الصينية، ففي الشيلي مثلاً نجد الشركات الأوروبية التي تعمل في استخراج النحاس فيما تقوم الشركات الأمريكية بعملية الانتاج، كذلك بالنسبة لمناجم الليثيوم بأستراليا التي تستغلها الشركات الأمريكية، فيما نجد شركات التعدين الصينية في إندونيسيا لاستغلال النيكل.[2]

تشهد سوق المعادن الأرضية النادرة والحرجة تحدياتٍ جمة، لا سيما ما تعلّق بالتوترات الجيوسياسية نتيجةً لإفرازات جملةٍ من الأزمات وتأثيرها على سوق المعادن سواءٌ من ناحية الانتاج أو تأمين سلاسل التوريد، وأبرز تلك الأزمات، الأزمة الصحية لجائحة كورونا نهاية عام 2019، ثم تبعات الأزمة الاقتصادية للحرب الروسية–الأوكرانية بداية عام 2022 إلى قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برفع الروسم الجمركية على كافة دول العالم، والصين تحديداً المصدر الأهم لاحتياطات وانتاج المعادن النادرة بالعالم، ورغم عودة استقرار الانتاج والأسعار لدى السوق التعدينية إلا أنها ومثلها مثل كافة الموارد الاقتصادية الحيوية تبقى مرتبطة بالوضع الجيوسياسي العالمي، هذا وقد تم وضع كلٌّ من المعادن الأرضية النادرة والحرجة ضمن المعادن ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي والقومي لدى القوى الكبرى باعتباره جزءاً من مشهد الصراع الدولي المستقبلي بطابعه الاقتصادي وأبعاده الجيوسياسية.[3]

---

[1] **Ibid**

[2] IEA- international Energy Agency , **Global Critical Minerals Outlook 2024,** May, 2024, p p 35,44,59

[3] George Bennett, **Op.Cit,** , p 11

2- إمكانات المغرب العربي من العناصر الأرضية الاستراتيجية النادرة والطاقات المتجددة:

يمكن لنا من خلال دراسة حجم الإمكانات التي تمتلكها دول المغرب العربي من مصادر الطاقة لاسيما المتجددة والنظيفة للثلاثية الطاقوية للشمس والرياح والمياه، فضلاً عن مخزون المعادن الأرضية الاستراتيجية النادرة، التعرف على طبيعة تلك القدرات،حجمها وأهميتها، والتي أضحت من المحاور الاستراتيجية لكافة دول العالم من حيث أولويات تحقيق التحوّل الطاقوي بالنسبة للطاقات المتجددة، والحفاظ على مواردها من المعادن الاستراتيجية الثمينة والنادرة باعتبارها أداةً للتنمية المحلية بما فيها مصدراً للاستقطاب الجيواقتصادي العالمي، والتي نعرضها كالآتي:

أ- المعادن والعناصر الأرضية الاستراتيجية النادرة والحرجة بالمغرب العربي:

إذا كانت الدول العربية عموماً تتسم بقوة مواردها من الطاقة الأحفورية التقليدية (نفط وغاز) سواءٌ كان احتياطاً أم انتاجاً، فإن القارة الافريقية اللتان ينتميان إليهما المعرب العربي، هي قارة المعادن والثروات الثمينة، تبرز كنطاقٍ جيواقتصادي بالغ الأهمية لكونها مصدراً رئيسياً للمعادن الثمينة والنادرة، والمستعملة في الصناعات التكنولوجية للسيارات الكهربائية والطاقات المتجددة، ففي وسط وجنوب القارة الافريقية نجد الليثيوم بمالي وغانا وزيمبابوي، الجرافيت بغينيا وأوغندا وموزمبيق وناميبيا.[1]

وفقاً لمعطيات البنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن افريقيا تمتلك حوالي 30% من احتياطات المعادن الحرجة المثبّتة Critical Minerals في العالم. المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الموارد الأرضية النادرة والحرجة من الليثيوم والكوبالت والجرافيت لمستويات قياسية بالنظر لاعتبارها تدخل ضمن العناصر الرئيسية لصناعة الطاقات المتجددة والنظيفة، وقد يصل سوق المعادن الرئيسية العالمي خلال عام 2050 إلى حدود 400 مليار دولار بالنظر لارتفاع الطلب من الاقتصادات الناشئة، إذ شكّلا النفط والمعادن لوحدهما أكثر من 60% من إجمالي صادرات القارة الإفريقية خلال عام 2014 بمقابل 16% من صادرات السلع المصنّعة.

يوجد من بين 54 دولة المشكّلة لإجمالي تعداد الدول القارة الافريقية، 43 بلداً إفريقياً مصدراً للمعادن بقدرة تصديرية تصل إلى 216 مليار طن متري، ومن بين أهم عشرِ(10) دولٍ ضمن الترتيب الافريقي، نجد ثلاث دول من المغرب العربي هي، المغرب ثالثاً بـ12.2 مليون طن متري، الجزائر رابعاً بـ 4.72 مليون طن متري، سادساً تونس بـ 3.98 مليون طن متري.[2]

صاغ كلاوس شواب Klaus Schwab المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي مفهوماً باسم الثورة الصناعية الرابعة (4IR) The Fourth industrial Revolution، وهي الثورة التي تستند على المجال الرقمي والتقنيات التكنولوجية، والتي لا يمكن تحقيقها من دون وجود بنية تحتية وصناعة رقمية تشمل المتطلبات المادية للمعادن الأرضية النادرة والحرجة من مواد الليثيوم والكوبالت والأمونيوم والجرافيت وغيرها من المعادن. [3]

---

[1] USGS-US Geological Survey, **Developments in Africa industrial Minerals for Renewable Energy,** October, 2024, p 1

[2] Lingfei Weng, **Unlocking the Potential of Critical Minerals Extraction for African's Structural Transformation,** London:CSST- Centre for Sustainable Structural Transformation, January 2025, p p 1,8,13

[3] Thelma Arko, **Africa Beyond Oil and Gas,** Paris: INRA-Institute for Natural Resources in Africa, August, 2020, p 2

تستحوذ القارة الإفريقية على 42 عنصراً من المعادن الاستراتيجية النادرة من أصل 66 عنصراً، نذكر منها ما تعلّق بالمغرب العربي، وهي:

- **الهيليوم Helium:** تتواجد الجزائر في المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطاتها من الهيليوم خلف الولايات المتحدة بمقدار 8.2 مليار متر مكعب، والثالثة من حيث الإنتاج خلف الولايات المتحدة وقطر من منطقتيْ أرزيو بوهران وسكيكدة، لاسيما الهيليوم الغازي المستخرج من الغاز الطبيعي خلف الولايات المتحدة، وقد ارتفعت نسبة الإنتاج العالمي من الهيليوم بنسبة +4% خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 والتي ارتفعت أسعارها بعد العقوبات الأوروبية التي فُرضت على روسيا بعد الحرب الروسية–الأوكرانية وأحد أهم منتجي الهيليوم الغازي في العالم.

يستخدم الهيليوم في التكنولوجيات الحديثة والمعقّدة، خاصةً ما تعلّق بالصناعات الاستراتيجية للرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، وفي تطبيقات التبريد ومساحات التصوير بالرنين المغناطيسي وتدخل ضمن استخدامات النيتروجين. تعتبر الجزائر وقطر والولايات المتحدة أهم الموردين الرئيسيين للهيليوم إلى العالم وأوروبا تحديداً، وتشحن الجزائر كميات معينة من الهيليوم إلى الولايات المتحدة.[1]

- **الكوبالت Cobalt:** إذا استعملت الجزائر الدبلوماسية الطاقوية للدفاع عن مصالحها الخارجية، فإن المغرب يستعمل دبلوماسية الفوسفات وأضاف إليها مؤخراً دبلوماسية الكوبالت، هذه المادة التي ازداد الاهتمام بها مؤخراً وتدخل ضمن العناصر الرئيسية لإنتاج البطاريات الخاصة بإنتاج السيارات الكهربائية والتي يبدو أنها تراجعت نوعاً ما مقارنة مع بدائل رئيسية أخرى التي تدخل في انتاج البطاريات أبرزها الليثيوم، إذ وضمن تحقيق متطلبات حماية البيئة وخفض الانبعاثات قام الاتحاد الأوروبي بتحديد تاريخ عام 2030 كآخر موعدٍ لاستيراد السيارات العاملة بالوقود التقليدي ووضع مكانه السيارات الكهربائية، كما يستعمل في السبائك الفائقة للتوربينات وفي الطائرات النفاثة.

يحتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا والثالثة افريقيا خلف جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تحتكر لوحدها 67% من احتياطات معدن الكوبالت بالعالم، مدغشقر بنسبة 1.6% والمغرب بـ 1.2%، كما يوجد المغرب ضمن أكبر خمس دولٍ افريقية منتجة للزنك خلف جنوب افريقيا وإريثريا وبوركينافاسو وناميبيا.[2]

تشير وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في تقرير نشره الكونغرس الأمريكي إلى استخدام وحاجة الوزارة إلى المعادن الأرضية النادرة ومن ضمن أهم تلك المعادن أشارت إلى معدن الكوبالت كمصدرٍ استراتيجي، وهو ضروري للعديد من أنظمة الأسلحة العسكرية الأمريكية مثل الصواريخ الموجهة بدقة والقنابل الذكية والطائرات.[3] لذا يعد الكوبالت إلى جانب الليثيوم من أهم المعادن النادرة التي تولي لهما الدول الصناعية الكبرى الاهتمام بما يدعم حاجاتها الصناعية من التقنيات التكنولوجية المتطورة.

---

[1] Robert C.Goodin , , **Helium, Mineral Commodity Summaries,** USGS-US Geological Survey, January 2025, p 89

[2] Lingfei Weng, **Op.Cit,** p p 32,33,46

[3] Marc Humphries, **Rare Earth Elements: The Global Supply,** Congressional Research Service, December 16, 2013, p 7

-الفوسفات Phosphate: يعتبر المغرب رائد إنتاج وتجارة الفوسفات بالعالم، ويُعدُّ مكتب الشريف للفوسفات"OPC"Office Chérifien de Phosphates، الواجهة الرئيسية لكل معاملات المغرب للتجارة الفوسفات، بما فيه تمكّنه من انتاج كمياتٍ كبيرة من الأسمدة المستخرجة من العنصر الرئيسي للفوسفات بما فيه حامض الفوسفوريك والخامات الرسوبية للفوسفات.[1] يمتلك المغرب ما قوامه أكثر من 70% من احتياطات الفوسفات العالمية، إذ يسهم الفوسفات في دعم الإمدادات العالمية من الغذاء والقطاع الزراعي في ظل حالة التوتر في الانتاج الزراعي بالنظر لتأثير عامل التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، ما يجعل المغرب ضمن دائرة اهتمام القوى الدولية الكبرى.[2]

-معادن وأتربة نادرة متنوعة: يتواجد المغرب في المرتبة الثانية لأكبر منتج للزرنيخ في العالم Arsenic بنسبة 10%، إلى جانب البيرو والصين، وتحتكر الدول الثلاث لودها حوالي 97% من الإنتاج العالمي لمادة الزنيخ وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة لعام 2023. يُستعمل الزرنيخ على نطاقٍ واسع في صناعة تكنولوجيات أشباه الموصلات والطب الحيوي والكمبيوتر والإلكترونيات والتطبيقات الكهروضوئية، بما في ذلك التطبيقات العسكرية والفضائية وتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخلايا الشمسية والهواتف الخلوية ومصابيح LED.[3]

زوّدت الجزائر العالم بموارد هامة، مثل الأمونيا والغازات الصناعية على غرار الهيدروجين والنيتروجين والميثانول، بالإضافة إلى صخور الفوسفات والمنتوجات البترولية المكررة. كانت الجزائر من الدول الكبرى المستوردة لمادة الحديد الصلب بالمرتبة التاسعة عالمياً خلال عام 2017، لكن استثماراتها الأخيرة لاسيما بمنطقة غار جبيلات والتي ستحوّلها من مستورد إلى مصدّرٍ عالمي لهذه المادة الحيوية.[4]

ب- مصادر المغرب العربي من الطاقات الثلاثية المتجددة (الشمسية، الرياح والمياه):

تسعى دول الجزائر والمغرب وموريتانيا إلى اطلاق مشاريع خاصة بالهيدروجين باستخدام موارد الطاقات المتجددة لا سيما ما تعلّق بالطاقة الشمسية كمصدرٍ فوق أرضي ولا يكلّف تكنولوجيا أو موارد مالية كبيرة لاستغلالها، وتمثّل المنطقة العربية بمنطقتيْ الشرق الأوسط وشمال افريقيا أهم متركزٍ جيواقتصادي للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ورغم ذلك يبقى دون التوقعات بالمقارنة مع حجم المخرجات الطاقية بصحراء المغرب العربي والتركُّز الشمسي الكبير الممتد على طول الصحراء العربية بالقارتين الافريقية والآسيوية والتي يمكن أن تبلغ 27 جيجاوات من الطاقة الشمسية سنوياً بين عامي 2030 و 2050.

ورغم ذلك يبقى دون التوقعات، إذ استوردت القارة الافريقية كلها ببلدانها 54، ما قيمته 1.8 مليار دولار من منتوجات الألواح الشمسية في عام 2023 والتي تمثّل فقط 2.62% من النسبة الاجمالية لحجم واردات الألواح الكهروضوئية في العالم والتي تأتي غالبيتها الساحقة من الصين.[5]

---

[1] George Bennett, **Op.Cit**, p 21

[2] Radouan El Bamiki, Otmane Raji, and Others, **Phosphate Rocks: A Review of Sedimentary and Igneous Occurrences in Morocco,** France: Hal Open Science, November 20,2021, p 2

[3] Lingfei Weng, **Op.Cit,** p 29

[4] Taib Mowafa, **2017-2018 Minerals Yearbook, Algeria-Advance Release,** USGS,August 2021, p 1

[5] African Union, **Africa's Green Minerals Strategy,** AU-AMDC: African Minerals Development Centre, December 2024, p 59

تشير المعطيات إلى اعتماد الجزائر على مصادرها من الاستهلاك الطاقوي على نسبة 99% خارج الطاقات المتجددة (65%الناتجة من طاقة الغاز الطبيعي و 34% من النفط)، ليبيا وبعكس الجزائر من مصادر الطاقة التقليدية ولكن ضمن نفس السياق بـ97% خارج الطاقات المتجددة (65% نفط و 32% من الغاز)، موريتانيا (65% نفط) المتبقي من مصادر الوقود الحيوي للنفايات، فيما يسجّل تونس والمغرب نسب أفضل مقارنة بباقي دول المغرب العربي فيما يخص بدايات نطاق التوجه للطاقات البديلة، تونس 89% من الطاقة التقليدية (49% غاز و40% نفط) فيما 10% ناتجة عن مصادر الطاقة البديلة عن الوقود الحيوي للنفايات، المغرب (60% نفط، 30% فحم) و10% من مصادر الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح.

توضّح الأرقام ذاتها بإضافة مصر إلى استهلاك دول شمال افريقيا لـ 1.273 تيراواط/ساعة من الطاقة، وهو ما يمثّل ما يقرب 23% من استهلاك الطاقة الاجمالي بالقارة الافريقية على الرغم من أنها تمثّل حوالي 15% من تعداد سكان القارة. للمفارقات رغم توفّر المغرب العربي على بدائل ووفرة لا نظير لها من الطاقات البديلة لطاقة الشمس والرياح، إلا معظم امداداتها الطاقوية تأتي أمدادات الوقود الأحفوري، خاصة النفط والغاز الطبيعي اللذان يغطيان نسبة 95% من مصادر طاقة المغرب العربي، والفرصة الاستثمارية الكبرى تكمن من خلال استغلال طاقة كافة الامكانات الجيواقتصادية للمغرب العربي، شمالاً طاقة الرياح على طول جبال الشمال المغاربي وواجهتيْ المتوسط والأطلسي والصحراء الغربية بشكلٍ خاص، وجنوباً تمثّل الطاقة الشمسية الكهروضوئية المصدر الأساس بتواجد الصحراء الكبرى.[1]

جغرافية المغرب العربي الفريدة من نوعها يجعلها ذات إمكانات هائلة واستقطاب استثماري كبير لاسيما في مجال الطاقات المتجددة، فمتوسط الإشعاع الشمس السنوي بصراء المغرب العربي يبلغ 2200 كيلوواط/ ساعة، أما متوسط سرعة الرياح سجّلت معدّل 7 أمتار/ثانية وتصل إلى 9.5 متر/ثانية في كل من الجزائر وليبيا، بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية حيث تقدّر جامعة دالفت للتكنولوجي Delft University of Technology الهولندية (بلد طاقة الطواحين) إلى وجود إمكانات من مصادر تلك الطاقة بالمنطقة تصل إلى 112 جيجاواط، وتشير الوكالة الدولية للطاقة IEA إلى أن اجمالي انتاج الطاقة الكهرومائية بشمال افريقيا لا يتعدى معدّل نسبة 7% من الكتلة الطاقوية الكلية للمنطقة خلال عام 2020. بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة خلال العقدين الماضيين (2000 م– 2020م) بنحو 2.8 ترليون دولار أمريكي، وقد ذهب 2% فقط منها إلى القارة الافريقية ككل، بالرغم من الإمكانات الهائلة التي تزخر بها القارة من مصادر الطاقات البديلة، وهذا يعود بالأساس إلى السياسات الطاقوية المحلية لهذه البلدان التي لم تولي ولن تعمل على استقطاب الاستثمار والتكنولوجيا الأجنبية لاستغلال تلك الطاقات، بين عامي 2013 و2022 بلغت الاستثمارات في الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية بـ 60% من إجمالي الاستثمارات، وفي طاقة الرياح بـ 27% ولم تتلق الطاقة الكهرومائية أية استثمارات جديدة. [2]

[1] Jakub Jurasz, Mohammed Guezgouz, and Others, **Complementarity of wind and solar power in North Africa: Potential for alleviating energy droughts and impacts of the North Atlantic Oscillation,** France: Hal Open Science, May 21,2024, p p 7,12

[2] IRENA-International Renewable Energy Agency, **North Africa Policies and Finance for Renewable Energy Deployment,** Abu Dhabi: IRENA, 2023, p p 10,12,31

على ضوء ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتآكل الاحتياطات المحلية من تلك الطاقة نتيجةً للاستهلاك الداخلي الكبير الذي تسجّله دول المغرب العربي والجزائر بشكل خاص بالاعتماد على معدّلات ذروة الاستهلاك الطاقي، وجب الحفاظ على هذه المصادر الحيوية من خلال تخفيف ضغط الاعتماد عليها عبر وضع بدائل طاقوية، وتعدُّ طاقتا الشمس والرياح من أهم تلك البدائل، بحيث تتميز دول المغرب العربي بإمكانات وموارد للطاقات النظيفة من الشمس والرياح تعتبر الأهم بالعالم وهي واحدة من أكبر وأغنى المناطق فيما يتعلق بالطاقات المتجددة غير المستغلة، استناداً إلى بيانات التحليل للإشعاع الشمسي القريب من سطح الأرض ودرجة التركيز إضافةً إلى شدة سرعة الرياح، ومع ذلك تبقى تلك الامكانات غير مستغلة بما يجب في الحين لا زالت تعتمد على البنية التحتية التقليدية للطاقة بالمغرب العربي، وهنالك من المختصين من يري أن إمكانات الطاقة الشمسية الصحراوية لوحدها بإمكانها أن تزود نطاقاتٍ جغرافية واسعة من العالم بالطاقة.[1]

تعدُّ الجزائر المستثمر الأول في مجال الطاقة بالمنطقة المغاربية، إذ خصصت الحكومة الجزائرية 23 مليار دولار بصيغة استثمارات في قطاع الطاقة، تليها المغرب بقرابة نصف المخصصات الجزائرية بـ 12 مليار دولار، فيما تبلغ 3 مليار دولار بتونس و 0.3 مليار دولار بموريتانيا. لكن عند البحث في توجهات تلك الاستثمارات الطاقوية الخاصة بالطاقات المتجددة فإن المغرب يتصدّر المشهد الاستثماري بنسبة 62% من تلك المخصصات، تليها تونس بـ 39%، ثم الجزائر بـ 36% من نسبة الاستثمارات الموجهة لطاقة البديلة من النسبة الاجمالية لاستثمارات الطاقة للفترة الممتدة بين 2021 م و 2025 م.[2]

لذا يعدّ المغرب البلد الذي يتصدّر دول المغربي في مجال بوادر التحوّل للطاقات المتجددة استناداً للخطط والأرقام المسجلة في الآونة الأخيرة، وخاصةً بعد التوترات مع الجار الجزائر باعتباره المصدر الأساسي للطاقة الناتجة عن مصادر الغاز الطبيعي رفقة تونس التي تأتي معظم حاجياتها من الجزائر، إلا ان الأزمات السياسية بين الجزائر والمغرب أدى إلى توقف امدادات الجزائر من الغاز إلى المغرب منذ عام2021 وإعلان الجزائر عدم رغبتها تجديد عقد توريد الجزائر بالغاز الطبيعي للمغرب، ما دفع بالأخير إلى البحث عن بدائل طاقوية والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وهذا ما جعله يعدّ البلد المغاربي الأول الذي ينوّع صادراته من الطاقة لا سيما الشمس والرياح والماء، علماً أنه لحد الآن لازال الفحم بشكل خاص والنفط يشكلان المصدر الأبرز لطاقة المغرب.

يحتل المغرب والجزائر المرتبة الثانية والثالثة تواليا في توليد الطاقة الشمسية المتصلة بالشبكة في القارة الإفريقية، ونفس المرتبة يحتلها المغرب فيما يخص إنتاج اطاقة الرياح بعد جنوب افريقيا بقدرة 1.4 جيجاوات، وهذا من خلال الحصة الضئيلة التي لا تقارن بنسب القوى الكبرى في مجال الانتاج الطاقوي من طاقة الشمس والرياح، وفيما تستثمر الجزائر أكثر في الطاقة الكهروضوئية، يعتمد المغرب على الطاقة الشمسية المركّزة ما يشكّل نسبة 90% من مصادر الطاقة المركّزة بشمال افريقيا، ويعزى ذلك إلى محطة "نور" الواقعة بووززات بقدرة 510 ميجاواط، إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية المركّزة في العالم والأولى بالمغرب العربي والقارة الافريقية.[3]

---

[1] Jakub Jurasz, Mohammed Guezgouz, and Others, **Op.Cit,** p 4

[2] IRENA-International Renewable Energy Agency, **Planning and Prospects for Renewable Power North Africa,** Abu Dhabi: IRENA, 2023, p 18

[3] IRENA, **North Africa Policies and Finance for Renewable Energy Deployment, Op.Cit,** p p 12,13

يمثّل التحول الطاقوي لدول المغرب العربي أحد أهم الملفات ذات البعد الاقتصادي والاستراتيجي، بالنظر لما يحدث من تحولات ضمن البيئتين الإقليمية والعالمية، وخاصةً فيما تعلّق بسوق الطاقة العالمي والتطور الكبير الذي شهدته العديد من الدول المصنّعة نحو الطاقة المتجددة كملاذٍ جيواقتصادي وبديلٍ لاعتمادها على الطاقة الأحفورية المرتبطة بسلاسل الامداد والأوضاع الجيوسياسية ما يجعلها أكثر استقلالية ويسهم في الحفاظ على مصادرها المالية نحول طاقاتٍ أقل ثمناً من ناحية، كما يرسّخ توجه الدول نحو تحقيق أهداف الحد من التلوث وحماية البيئة.

وعليه، فالثلاثية الطاقية المتجددة للشمس والرياح والماء، تشكّل بديلاً اقتصادياً واستراتيجياً بالغ الأهمية، بما تمتلكه منطقة المغرب العربي من إمكانات كبيرة لهذه الأنواع من أهم الطاقات الطبيعية النظيفة والبديلة بالعالم.

3- الريادة الصينية العالمية لتكنولوجيات الطاقات المتجددة والمعادن والعناصر الأرضية النادرة:

وفقاً للتقرير الصادر عن الكونغرس الامريكي، فمنذ ستينيات القرن الماضي وإلى غاية عام 1985، كانت الولايات المتحدة أكبر منتج للمعادن والعناصر الأرضية النادرة في العالم، حيث كان منجم "ماونتن باس" Moutain Pass بكاليفورنيا المصدر الأهم للموارد الأمريكية، ولكن مع بداية الثمانينيات بدأت الصين تدخل المجال لتصبح خلال سنواتٍ قليلة الرائدة عالمياً في مجال تعدين واستخراج العناصر الأرضية النادرة، وبحلول عام 2010 أصبحت الصين تتحكم بما يقرب 85% من امدادات العالم من العناصر الأرضية النادرة، وتورّد ما نسبته 95% من العناصر الأرضية النادرة المُعالَجة.

استوردت القوة الاقتصادية الأولى بالعالم، أي الولايات المتحدة المعادن والعناصر الأرضية النادرة من الصين بنسبة 80% إلى غاية عام 2018، ما يترك مصير هذا القطاع الاستراتيجي في سياقه العالمي كلّه بين يديْ الصن بما فيها الأسعار، إذ بعد قيام الصين بالحدّ من صادراتها لهذه المواد أدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية بشكلٍ كبير، وهذا ما حدث خلال عامي 2010 و2014، ما أدى إلى ارتفاع أسعار كافة المنتوجات التكنولوجية من الرقمنة والاتصالات وأنظمة الدفاع بما في ذلك الطاقات المتجددة المرتبطة بشكل كبير بهذه المعادن الثمينة.[1]

ضمن إطار سعي الولايات المتحدة للحاق بالصين في مجال الصناعة التعدينية للعناصر الاستراتيجية النادرة، قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتوقيع على العديد من القوانين والمراسيم التنفيذية، منها قانون الحد من التضخم لتحفيز الاستثمار المحلي في التعدين والمعالجة للمعادن الثمينة، وقانون الإنتاج الدفاعي الخاص بالاستثمار الفيدرالي في المعادن النادرة. بالمقابل، تنتج الصين حالياً 30 معدناً نادراً من أصل 44، واستحوذت على الغالبية العظمى من واردات البطاريات الأمريكية التي تُنتج وتُستورَد من الصين بقيمة وصلت إلى 9.3 مليار دولار عام 2020.[2]

تقنياً، تسيطر الصين لوحدها على حوالي 70% من احتياطات المعادن النادرة في العالم، وبقُدرة تحكم تصل إلى 90% من عمليات الاستخراج والمعالجة والتصنيع، باختصار فهي الدولة الرائدة وبدون منازعٍ في مجال التحكم في المعادن النادرة بالعالم، وإن اعتراف كافة الدول بالطابع الاستراتيجي لهذه الموارد بالنظر للتزايد الكبير في استخدامها في التطبيقات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي نهيك عن متطلبات الدفاع الاستراتيجي من صواريخ

[1] Bradon.S.Tracy, **Op.Cit,** Congressional Research Service, p p 1,3
[2] John Taylor, **Op.Cit** , p p 2,3

موجهة وطائرات بدون طيار وشاشات الالكترونية ومحركات الطائرات النفاثة وكأساس لبلوغ الانتقال الطاقوي نحو الطاقات البديلة، يضع العالم رهينةً أمام السيطرة الصينية الكلة على هذا المجال الاستراتيجي والحساس.[1]

وتمّر تلك المراحل بـ: مرحلة الاستكشاف (Exploration)، مرحلة الاستخراج (Extraction)، مرحلة المعالجة (Processing) التي تتضمّن تقنية التعدين (Mining) والفصل(Separation)، ثم مرحلة التصنيع (Manufacturing)، والأخيرة للدول محل الاكتشاف الاختيار أو مدى رغبتها وسعيها للوصول إلى مرحلة التصنيع بصفة كاملة أو شبه مصنّعة، بما يخدم صناعتها المحلية ويجب لها موارد مالية مهمة بالنظر لهامش الربح المحقق بصفته المصنّعة مقارنةً بتصدريه خاماً.

لدى الصين القدرة على استخراج ومعالجة المعادن والعناصر الأرضية النادرة (Rare Earths) بنسبة 60% و90% على التوالي، بما في ذلك معالجة مادة الكوبالت (Cobalt) بنسبة 65% وتحديداً لمواردها من جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC، الليثيوم (Lithium) بنسبة 60%، مادة النيكل (Nikel) بنسبة 40% ومصدرها إندونيسيا، الكوبالت (Cobalt) بنسبة 65%، والنحاس (Copper) بـ 45%.

قامت الصين منذ عام 1990 بتصنيف الكيانات المعدنية النادرة على أنها "معادن محمية واستراتيجية"، ما يعني استبعاد الشركات الأجنبية نهائياً من البحث أو استخراج هذه المعادن الثمينة، رغم أن الصين لم يكن لديها القدرة التكنولوجية الكافية آنذاك بما هو عليه الآن، فعملت وتمكّنت من الابتكار والتطوير الذاتي للآليات والأدوات التي تخوّل لها استغلال قدراتها المحلية من المعادن والعناصر الأرضية النادرة، مع ابقائها ضمن السرية المحلية باعتبارها جزءًا من الأمن القومي الصيني.[2]

تعتبر مرحلة المعالجة (Processing) والفصل (Separation) أهم وأعقد مرحلة في سلسة إنتاج العناصر الأرضية النادرة، بما يمثّل عائقاً وتحدياً تقنياً كبيراً لدى الدول الغربية، فإنه يشكّل بالمقابل الميزة الإنتاجية والفرصة الاستراتيجية لدى الصين سواءٌ من ناحيتيْ الإنتاج المحلي أم الاستثمار الخارجي ضمن مناطق عديدة من العالم التي تحتوي على مقدّرات كبيرة للعناصر الأرضية النادرة، لاسيما بالدول النامية بقارات آسيا، افريقيا وأمريكا اللاتينية، كما تُمكّنها قدرات تلك العناصر النادرة في دعم وسائل إنتاج الطاقات المتجددة للشمس والرياح والمياه.[3]

ضمن إطار ضمان السيطرة والسرية على قدرات الصين المحلية من المعادن الأرضية النادرة، قامت الحكومة الصينية بتقسيم البلاد إلى مناطق رئيسية للبحث واستكشاف واستخراج المعادن، وقد قُسّمت المناطق إلى أربعِ مناطق لإنتاج الأرض النادرة الخفيفة في باوتو ومنغوليا الداخلية، شاندونغ وسيتشوان، وأخرى لإنتاج المعادن النادرة المتوسطة والثقيلة في خمسِ مقاطعات جنوب البلاد، فضلاً عن ذلك خوّلت ستُّ شركات صينية مملوكة للدولة بمهام الاستخراج، ما يخول للدولة الحفاظ والسيطرة على قطاع المعادن النادرة.[4]

---

[1] George Bennett,**Op.Cit,** p 1

[2] Philip Andrews, Anders Hove, **China's rare earths dominance and policy responses,** UK: OIES,The Oxford institute for Energy Studies, June 2023, p 4

[3] Saurav Shukla, **China's Rare Earth Power: Unveiling the Nexus of Technology, Environment, and Global Influence**, September 8,2024, p 7

[4] Chen Y , He d, **Development and beneficiation technology of rare earth ores in China,** South Africa: Journal of Southern African Institute of Mining and Metallurgy, Vol 122, March 2022, p 126

تعرف الدول الغربية ككل بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية تأخراً كبيراً في تكنولوجيا استغلال العناصر الأرضية النادرة، وحتى الدول التي لديها مواردٌ كبيرة "مفترضة" من المعادن والأتربة النادرة، ليست لديها القدرة على معرفة واستكشاف ما تملك تحت أراضيها من مقدّرات من دون التكنولوجيا التي تكتسبها وتتحكّم بها الصين بشكلٍ واضح، وقد عزّزت الصين مكانتها كطرفٍ عالمي مهيمن في تكنولوجية العناصر الأرضية النادرة نظراً لدورها المبكر في هذا القطاع الاستراتيجي مقارنةً بمنافسيها الصناعيين الغربيين أي منذ عام 1927. كما قامت بإنشاء مجلس الدولة الوطني لتطوير الأرض النادرة وتطبيقاتها منذ عام 1975، ما يدلُّ على سياسية التخطيط على المدى الطويل التي تتبناها الحكومة ومدى امتلاكها لرؤية وبُعد نظر استراتيجي لما ستمثّله تلك الموارد من ثقل اقتصادي واستراتيجي أيام لم تكن لدى الدول المنافسة أية فكرة عن ذلك، وقد حصل ذلك.[1]

أمام هذا الوضع التقني والاقتصادي ضمن أبعاده الاستراتيجية، أضحى على دول المغرب العربي الاستثمار في إمكانات الصين التكنولوجية فيما يخص الطاقات المتجددة والمعادن والعناصر الاستراتيجية النادرة، من خلال استغلال قدراتها من هذه الموارد والمعادن المكتشفة وغير المكتشفة على نطاقٍ واسعٍ من الجغرافيا المغاربية، فضلاً عن سلاسل التوريد وطرق التجارية الدولية للمعادن النادرة وتكنولوجيات الطاقات المتجددة التي أرستها الصين.

– المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي

مع تَغيُّر طبيعةِ التفاعلات الدولية، تَتغيَّر وتتصاعدُ معها مستوياتٌ وأنواعٌ أخرى من التحديات، والتي أصبحت تأخذُ طابعاً اقتصاديا بامتياز، ضمن أُطُرِ تفاعُل مصالِحِ الدول، بما يتماشى مع حجمِ قُوَّتها وحدود تأثيرها الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق نَتَحدث عن المغرب العربي كركيزةٍ اقتصادية إقليمية جدُّ مُهمَّة لمجموعِ الإمكانات المُتاحة التي تزخرُ بها. كما أنَنَا سنحاول تَوصيفَ المشهدَ الاقتصادي المغاربي ضمن محوريين، أولها طبيعة الوضع الاقتصادي للمغرب العربي وركائزه، و ثانياً السّياسات الاقتصادية المُتَّبعة والاستراتيجيات المستقبلية الموضوعة بتوظيف مجموع الامكانات بهدف تَخطي التَحديات التي تواجهها المنطقة.

1– الإمكانات والسياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

تزخر دول المغرب العربي على مجموعة هائلة ومتنوعة من الإمكانات الاقتصادية، من قدراتٍ طاقوية المُستغَلة منها وغيرُ المُستغلَّة، وثرواتٍ طبيعية تمَّ عرضها ضمن المطلب الأول أعلاه.[(2)]

من أصلِ خمس دول مغاربية، هناك دولتان منضويتان لمُنظمة الدول المُصدّرة للبترول(أوبك) OPEC التي تأسَّست في سبتمبر من عام 1960 ببغداد، وهما ليبيا عام 1962 والجزائر عام 1969، إذ أن النفط يشكل العمودَ الفقري لاقتصاد البلدين، وتحتكر المنظمة على ما نسبته 79.4% من مجموع الاحتياطات العالمية للنفط. تحتل ليبيا المرتبة السابعة في المنظمة والتاسعة عالمياً باحتياطٍ قدره(48.36 مليار برميل) والجزائر في المرتبة التاسعة بالمنظمة بـ (12.20 مليار برميل) ما أهّلها بأن تكون بذلك في المرتبةِ السادسة عشرة عالمياً.[(3)]

---

[1] Raigirdas Boruta, **Rare Earth, Seeking west's strategic responses to China's dominance,** Vinius-Lituania: GSSC, Geopolitics and Security Studies Center, 2025, p p 5,7

[(2)] الإحالة إلى المطلب الأول لنفس الفصل "الفصل الثاني" محل القراءة من الأطروحة.

[(3)] **OPEC-Organization of the Petroleum Exporting Countries ,** Official website, Access date: july 08,2020 ,From Website : https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

كان لانخفاض أسعارِ البترول التي وصلت إلى الانتاج السلبي أي أقلَّ من (−0) تداعياتٌ خطيرة على الدول المعتمدة على هذه المادة في أرقامٍ لم يشهَدهَا تاريخ السوق النِفط العالمي، إضافةً إلى تأثيرات جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 التي أرغمت دولَ الاوبيك و غير الاوبيك فيما يسمى (أوبيك بلاس +) بتاريخ 09 من أفريل عام 2020 على تخفيضِ مُعدل الإنتاج بـ 10 مليون برميل يومياً، منها 200 ألف برميل بالنسبة للجزائر.[1]

لذا تَعتمد الجزائر ما نسبته 97% من صادراتها على النفط والغاز، تَستورد منها 3.42% في شكل مواد بترولية مصنّعة ونصف مصنّعة، وتَستورد 20% من المواد غذائية ومشروبات، تُصدِّر منها 1% و 30% كتجهيزات صناعية، وليبيا التي تصل صادراتُها النفطية إلى 98% مُقابل المواد الغذائية المُستورَدَة بـ 28% و35% من المنتوجات المصنعة ونصف المصنعة. فيما الوضعُ مختلف بعض الشيء في المغرب الذي تعرف صَادراتُه تَنَوُّعاً أكثرَ من باقي دول المغرب العربي، حيث نجد صادراتُها من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ التي تصل إلى 19% و 30% من المواد النصف المصنعة للفوسفات، و30% من المواد الاستهلاكية الأخرى، بينما تَستورِد حاجياتُها من الطاقة والوقود بـ 27% والمواد نصف المصنعة بـ 23%.

تونِس التي تصدِّر 45% من تجهيزات الصناعة الميكانيكية والإلكترونية، و 25% بالنسبة للمنسوجات والألبسة و 10% من المنتوجات الزراعية أما موريتانيا يصل اعتمادها على عائدات اصطياد الأسماك بـ 46.5%، أي تمثّل قُرابةَ نصفِ حجمِ صادراتها، ثم الحديد بما نسبته 29.1% والذهب 15% والنحاس بـ 09% مقابل استيرادها للتجهيزات الصناعية والميكانيكية بـ 30% و البترولية 27% والغذائية 13%.[2]

2- **الإحصائيات التّجارية لدول المغرب العربي:**

تُشير الإحصائيات إلى تسجيل عجزٍ في الميزان التجاري لدى كافة دول المغرب العربي، فيما يلي:

-الجزائر: سجّلت عجزاً في ميزانها التجاري بـ(−6.11 مليار دولار) وهو فارقُ التصدير الذي بلغ 35.823 مليار دولار الذي منه يمثل 2.5 فقط مليار دولا ما هو خارج المحروقات، و بين تصدير ما قيمته 41.934 مليار دولار، وتُقارب حجم صادرات النفط الجزائرية بـ (33.2 مليار دولار من مجموع الصادرات 35.8 مليار دولار) مقابل 13 مليار دولار من تجهيزاتٍ صناعية و 10 مليار دولار من مواد نصف مُصنَّعة و 8 مليار دولار موادٌ غذائية، هذه المتوجاتُ الثلاثة وحدَهَا تَصل إلى 31 مليار دولار من مجموع الصادرات (41.9 مليار دولار).[3]

4- **تونس:** بلغ العجزُ التجاري التونسي بفارق (−964.3 مليون دينار تونسي ما يُعادل 353 مليون دولار) خلال 2020 بين الصادرات التي بلغت 3.303.5 مليون دينار مقابلَ 4.267.8 مليون دينار للواردات، وفي المجال الاجتماعي بلغت نسبة البطالة بـ 18%.[4]

---

[1] واج - وكالة الأنباء الجزائرية ، **اجتماع أوبك: الاتفاق على خفض الإنتاج بمعدل 10 مليون برميل يومياً**، تاريخ النشر: 2020/04/10، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/07/20، على الرابط الالكتروني : http://www.aps.dz/ar/economie/86107-10-200-000

[2] اتحاد المغرب العربي UMA، الموقع الرسمي ، **التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب المنتوجات** ، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/07/20، على الرابط الالكتروني : https://n9.cl/cx572 -http://maghrebarabe.org

[3] Direction Générale des Douane- Algérie, **Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie Année 2019**, p 5.

[4] المعهد الوطني للإحصاء- إحصائيات تونس ، **تقرير عن التجارة الخارجية بالأسعار الجارية**، جويلية 2020، ص 3.

- **المغرب:** بدورهِ سَجَّل ميزانه التجاري عجزاً بلغ (−209 مليون درهم) بين فارقِ تصدير بـ 282 مليون درهم، و491 مليون درهم حجم الواردات، مسجلةً فائضاً بـ +7.9 مليون درهم في مبادلاتها التجارية الغذائية مقابل عجزٍ في قطاع المحروقات بـ (−72 مليون درهم).[1]

- **موريتانيا:** ميزانُها التجاري يشهدُ عجزاً هو الآخر، والذي يطابق العجز الذي سجلته الجزائر بـ (6.11 مليار دولار) حيث سجَّلَت وارداتُها 26.3 مليار دولار فيما بَلغَ رقم صادراتها 20.2 مليار دولار خلال سنة 2018 محققةً بذلك فائضاً في حجم صادراتها من أسماك وحديد وذهب ونحاس، مقابل حاجياتها من المواد البترولية والغازية بنسبة 68% إلى جانب المنتوجات الميكانيكية و المواد المُصنَّعة والغذائية.[2]

3- الاستراتيجيات الاقتصادية المُستقبلية لدول المغرب العربي ضمن المجالين الاقليمي والدولي:

وَجبَ أن نُنوهَ في هذا المجال بأن توجُّهات التجارة الخارجية ماهي إلاَّ مرآةٌ عاكسة للوضع الاقتصادي المحلي عبر جميع قطاعاته، كما أن مستويات التَصدير تعكس الإمكانيات المحلية لمدى تحقيق الاكتفاءَ الذاتي لبعضِ المنتوجات و الطاقات. لكن ما الذي لا يَعكسه هو الواقع، هي الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها المغرب العربي بشريةً كانت أم مادية، وحجم الطاقات والثروات الكبيرة التي يحتويها الذي مقابل انعدام الفعالية وفشل السياسات الاقتصادية التنموية لدول المغرب العربي، الأمر الذي يَتَطلب وضع استراتيجياتٍ اقتصادية بديلة تُبعِدُ دُولها عن سياسة الريع الاقتصادي النفطي والغازي، أم المَعدَني أم السياحي، وتُسهم بإعطاء دفعٍ اقتصادي جديد للمنطقة.

إذا أَلقينا نظرةً عامة حول الإمكانات والأرقام التي تُسجِّلها دولُ المغرب العربي في القطاع الزراعي فهي مُشجِّعة رغم حجمِ القدراتِ الزراعية التي تَتَمتَّع بها، وحسبَ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO فإن الجزائر المرتبة العشرين الأولى للدول المنتجةِ للبطاطا في المرتبة السابعة عشرة عالمياً بـ(4.6 مليون طن سنة 2018)، كما يحتل المغرب المرتبة 15 وتونس 16 والجزائر المرتبة 18 فيما يخص معدل الانتاج السنوي من الطماطم بـ(1.4 و1.3 مليون طن على التوالي). منتوجُ اللّوز بالمغرب يجعلها في المرتبة الرابعة عالمياً (110 الف طن)، تونس ثامناً (60 آلاف طن)، الجزائر تاسعاً (57 ألف طن)، وليبيا سادس عشر (29 ألف طن). انتاج التُفاح يؤهل المغرب بأن يكون في المرتبة عشرون عالمياً بـ(700 أف طن). مادة الخرشوف الجزائر خامس عالمياً (124 ألف طن) والشعير المرتبة الثامنة عشر عالمياً بـ(1.9 مليون طن)، وقَبلها في الترتيب المغرب الخامس عشر بـ(2.8 مليون طن). الأخيرة تتصدر قائمة دول المغرب العربي في المرتبة العشرون عالمياً بـ(7.3 مليون طن)، فيما التَمرُ تُنتجه الجزائر بـ(1 مليون طن) وبذلك تكون في المرتبة الرابعة عالمياً، وتونس عاشراً بـ (241 ألف طن) أما دولة ليبيا تتواجد في المرتبة الحادية عشر (176 ألف طن)، والمغرب الثالث عشرة عالمياً بـ (111 أف طن) وموريتانيا بمقدار (22 ألف طن).[3]

---

(1) Office des Echanges- Royaume du Maroc , **Rapport Annuel du Commerce Extérieur du Maroc, Année 2019**.p 17.

(2) Office National de la Statistique, **Rapport du Commerce extérieur de la Mauritanie** ,1 er Trimestre 2018, p p 3-10.

(3) FAO-Food and Agriculture Organization of the United Nations, **FAO STAT By Commodities** , Official Website: http://www.fao.org/faostat/en/#rankings/countries_by_commodity

لِهذَا وجبَ على دول المغرب العربي إعادَةَ النظر في سياساتها الاقتصادية المُنتَهَجَة، وخاصةً بعد التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا نهاية عام 2019، والحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، قصدَ إعطاء دفعٍ متجدد لاقتصاداتها ضمن مجموع الاصلاحات التي باشرتها بموازاة حجم الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها، من أهم المُبادرات:

أ- **خطة الإصلاح الاقتصادي للمغرب ضمن أُفُق عام 2030:** يعمِلَ المغرب على تعظيمِ قُدراته الاقتصادية المحلية ونَسجِها ضمن الفَضاء الجيواقتصادي المتوسطي بشكلٍ خاص، طبقاً لتعليمات الملك محمد السادس إلى جانب مميّزات واجهتها الافريقية والأطلسية عبر توظيفِ مَجَالها الجُغرافي بما يخدُمُ مصالحَ المغرب الاقتصادية.[1]

بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لِتَربُّعِهِ على "العرش"، وبعد البوادِرِ الأولية لأزمة جائحة كورونا، أَعلنَ الملك محمد السادس عن خطة الإنعاش الاقتصادي بقيمة 12 مليار دولار ما يعادل 120 مليار درهم، الذي تسعى من خلاله المملكة إلى النهوضِ بالقطاع الاستثماري عبر ضخّ أموالٍ جديدة وإحداث مجموعةٍ من الإصلاحات المالية والإدارية، إلى جانبِ ذلك محاولة التخفيفُ من المشاكل الاجتماعية الكبيرة بتعميمِ التغطية الصحية، وخلقِ فُرصِ العمل مع توجيه 4.5 مليار دولار من مجموع 12 مليار دولار لفائدة الاستثمارات الاستراتيجية ضمن صِنفين، الأول يتعلق بالمشاريع الكبرى للبنى التحتية، وثانياً تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والتكنولوجيا.[2]

ب- **التطلعات الاقتصادية الجزائرية:** عرفت الجزائر تحولاتٍ سياسية رافق ذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي بعد حِراكِ 22 فيفري 2019م، حيث أعلن الرئيس عبدالمجيد تبون في خطابٍ ألقاه خلال "**الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد**" يومي 18 و 19 أوت 2020 بالجزائر العاصمة، تحت إشراف الوزير الأول عبدالعزيز جراد، أكد حينها على أولويةِ وضعِ الخطوط العريضة لتحقيق النهضة الاقتصادية بالجزائر فعلاً لا قولاً للخروجِ من الطابع الريعي للاقتصاد منذ استقلال البلاد، حيث أضحى وضعُ الجزائر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مرهونٌ بتقلباتِ أسعار البترول العالمية، وأهم ما جاء من توصيات:

- فك الارتباط تدريجياً عن الطاقة للبترول والغاز من 98% إلى 80% ضمن خطةٍ قصيرة المدى
- الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر البديلة، لاسيما الزراعية عبر تشجيع الصناعة التحويلية والدفع بالإنتاج الوطني
- إيجادُ قيمةٍ مُضافة للاقتصاد الوطني بالاستثمار في القُدُرات المَنجمية الهائلة غيرَ المُستغلَّة
- استغلال المنتوجات النفطية الخام محلياً والبداية بعدم استيراد الوقود بدايةً من عام 2021
- التقليص من فاتورة الاستيراد حفاظاً على العُملة بالخزينة العمومية التي بها 57 مليار دولار كاحتياط صَرفْ
- عدم الاستدانة من الخارج كخيارٍ استراتيجي، وبذلك عدم رهنِ السيادة الوطنية أو المساسِ بِها نتيجةً للشُّروط الاقتصادية والاجتماعية لتلك الهيئات
- إدارياً، محاربة البيروقراطية وتشجيعُ روح المبادرة، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار والمُستثمرين
- إشراك الجامعة في النهضة الاقتصادية باعتبارها ركيزةً مهمةً في اطار اقتصاد المعرفة.[3]

---

[1] Ahmed Lahlimi Alami, **Maroc 2030 Prospective** , Haut-Commissariat au Plan, Maroc, p 3.

[2] مصطفى قماس ، **المغرب يُعلن عن تفاصل خطة لانعاش الاقتصاد بقيمة 12 مليار دولار**، موقع العربي الجديد، تاريخ النشر: 2020/08/04، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/08/08، عبر الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/-https://n9.cl/uiwkl

[3] عبدالمجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية ، كلمته خلال "**الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد**"، يومي 18 و 19 اوت 2020، يُمكن الاطلاع على الخطاب: https://www.youtube.com/watch?v=R13hYQRzu9c

تُحاولُ دولُ المغربِ العربي غيرَ النفطية إيجادَ نوعٍ من التوازن في ميزانها التجاري من خلال توسيع وعاءِ مَداخيلها من قطاعات أخرى، أبرزها السياحة وهذا ما تتميز به كلٍ من تونس والمغرب حيث تتفوَّقان في مجال الاستثمار في الصناعاتِ التحويلية، الأمرُ الذي يُمكِّناهما من الاستغلال الأمثل لثرواتها الطاقوية والمعدنية والطبيعية في ظل هذه البدائل، حيث أنَّ الاستثمارَ الأجنبي المُباشر بهذه البُلدان أكثرَ حيويةً عن باقي دول المغرب العربي، إذْ تحتلُ تونس المرتبةَ الثالثة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلفَ إمارتَيْ دبي وابوظبي. [1] لِيبقى الوضعُ الاقتصادي والسياسي الليبي رهينَ التجاذباتِ السياسية الإقليمية و الدولية علَى أملِ تحقيق تكامُلٍ تجارِي واقتصادي مغاربي يسعى إلى تنشيطِ العلاقاتِ الاقتصادية البَيْنِية لدولِ المغربِ العربي، وتقديمِ صورة أكثرَ جاذبيةً تجاه الفواعل الاقتصادية الدولية القائمة على مبدأ المنفعة المُتبادلة.

- المطلب الثالث: المُقوِّمات الجيُوسياسية للمغرب العربي

يشكّل الحيّز الجغرافي الحاضن الأساسي والجامع لمختلفِ الإمكانات التي تحوزها الدولة، سواءٌ كانت في طابعها المادي من حيث الثروات الطبيعية و الطاقوية، أم ما تعلّق الأمر بالرصيد المعنوي القيْمي للقُدُراتِ البشرية والتنوُّعِ الثقافي والثراء التاريخي، حيث تتفاعل كلها ضمن الاطار الجغرافي المحدد لها وتتفاعل ضمنَهُ، ما قد يؤهلها للعب دور أكثرَ فاعلية ضمن إطار ما يسمى بالدولة الوطنية، أو بتداخلها المرن العابر للحدود ضمن فضائها الاقليمي، في مقابل ذلك وبما تمتلكه من رصيد هائل فقد يضعها مَحَلَّ أطماع القوى الكبرى. من هنا لابد لنا من معرفة الطابعِ الجيوسياسي فيما يخص الاعتبارات السياسية و الدبلوماسية للمغرب العربي (Geo-Politics) وتفاعلاتها بمختلف المجالات، أهمها الاقتصاد في ما يسمى بالمُتغيّر الجيو اقتصادي (Geo-Economics)

1- الثِقل الجيوسياسي للمغرب العربي:

ما يُميِّز منطقة المغرب العربي عن باقي مناطق العالم، هو تميُّزُها الجغرافي الجامع للأبعاد والنطاقات الجغرافية الثلاثْ، التي لكلٍ منها أنماطٌ جيوسياسية متباينة، لكنها مُنسجمةٌ في ضمن القالبِ المغاربي الواحد، وهي:

أ- البُعد العربي لدبلوماسية دول المغرب العربي:

بما أن الشيء من عنوانه أو مضمونه، فإن مِنطقة المغرب العربي تتميز بتداخلها وتماسكها الجغرافي، ضمنَ شقَّين اللّغوي العروبي والآخر الإسلامي للهوية والدين، وهذا يعكِسُ قوةَ الانتماء العربي المغاربي الممتد لقرونٍ من الزمن بعد الفتوحات الإسلامية الآتية من المشرق العربي، وهي الهوية التي أضحت متجذّرةً لدى سُكان المغرب العربي، فنجد المُدُن المغاربية التي لها تاريخٌ معبرٌ عن الهوية العربية الإسلامية، مثل القيروان بتونس، وقسنطينة وتلمسان بالجزائر، والرباط بالمغرب، وعادةً ما كان للأحداث السياسية في المشرق والشرق الأوسط أثراً على المغرب العربي، كالثورة الإسلامية في إيران، أو المظاهرات الشعبية بالمغرب العربي ضد هجمات حلف شمال الأطلسي على العراق. [2]

---

[1] Bouziane Semmoud, **Maghreb et Moyen-Orient dans la Mondialisation**, Paris : Collection U Géographie, 2010, p p 213,233, 234.

[2] Armand Frémont , et Autres, **Apprendre Et Enseigner la Guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain** , Paris : CRDP Académie de Versailles et l'institut du Monde Arabe, 2001, p p 13,66.

فضلاً عن الارتباط التاريخي والأخلاقي على المستوى الشعبي على الأقل، العابر للجغرافيا المتعلق بالقضية الفلسطينية لمواجهة الكيان الإسرائيلي، كما كان لموجة ما سمي بثورات "الربيع العربي" الأثر البالغ والواسع في أغلب دول المغرب العربي كنتيجةٍ لحتمية لضرورات التغييّر أم لأجنداتٍ تخدم مصالح الفواعل دوليةٍ الإقليمية والكبرى .

على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية التي تنتمي إليها دول المغرب العربي مجتمِعةً، نَجد "اتحاد دول المغرب العربي–UMA" كإطار عربي مغاربي الذي تنتمي إليه وتشكله الدول الخمس، وأيضاً جامعة الدول العربية بما يسهم في عملية التنسيق إلى حدٍ ما على مستوى السياسات العربية والذي تراجع إلى حدٍ بعيد، وأيضاً ضمن "منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي" Organization of Islamic Cooperation (المستوى الاسلامي) العابر للوطن العربي. يوجد أكثرُ من مائة مليون مواطن من المغرب العربي يحملُ هاتين القِيمتين، اللُّغوية العربية والدينية الإسلامية على امتداد الستة ملايين كلم²، لذا لا يُمكن تصور نجاعة السياسات للمغرب العربي من دون تفعيل الإمكانات المادية والطاقات البشرية التي تحوزها دول المغرب العربي.

ب– **البُعد الإفريقي لدبلوماسية دول المغرب العربي:**

تتواجد دولُ المغرب العربي كلُّها ضمن القارة الافريقية المكوِّنة رفقة دولة مصر للشمال الافريقي، وهذا ما تُركِّز عليه الدُّول الكبرى في نظرتها إلى الجيوسياسية للمنطقة بحكم واقع الاختلالات في عملية التكامل المغاربي لا بل والصراعات، لتلحقه ضمن نطاقه الشمالي بالقارة الافريقية، حيث سَعتْ القيادات في كلٍ من الجزائر منذ رئاسة الرئيس هواري بومدين والمغرب للملك الحسن الثاني على لعب دورٍ قيادي في افريقيا، [1] والدول الكبرى تعلم يقيناً أن القارة الافريقية ستشكل مستقبَلَ التنمية الاقتصادية للعالم في إطار الانفتاح الذي بدأت تشهده القارة، حيث أضحَت مركزاً مُهماً ضمن الحسابات الجيوسياسية للقرن الحالي، والارتباط الصيني الافريقي أحسنُ دليلٍ عن هذه المتغيّرات الحاصلة في القارة الافريقية. تُشير التقديرات أن القارة الافريقية سَتُلامس بتعدادها البشري 2 مليار نسمة بحلولِ عام 2050، ما سيُمثل نسبة 20% من مجمل التعداد العالمي وهذا مع خصوصية النمو ملحوظ لفئة الشباب بافريقيا.[2]

أرقامٌ من شَأنها أن تُقدم لنا قراءةً استراتيجية مُتجددة للقارة الافريقية، بين إمكاناتها الطبيعية والاقتصادية الهائلة، ورصيدها السكاني الشبابي المهم، لذا فهنالك من يُفضِّل إلحاق المغرب العربي ضمن سياقه القاري الافريقي، وأن التعامُل مع دول المغرب العربي على أساسٍ قاري إفريقي لا عربي مغاربي، يعود لاعتباراتٍ متعددة في مقدمتها حالة اللاستقرار التي يعيشها الشرق الأوسط الذي يفرض عليها وضع منطقة المغرب العربي ضمن أولويات البدائلَ الجيوساسية الإقليمية والدولية. يترابطُ المغرب العربي بمنطقةٍ هي الأخرى لا تقلُّ أهميةً، وهي منطقةَ دول الساحل التي تُعتبر جسراً جغرافياً بين شمال افريقيا وجنوبها، بالأخص تجاه دول الغرب الإفريقي إلى جانب الارتباط التاريخي بين المنطقتين، حيث تَتَشارك دول المنطقتين في ماضي الظاهرة الاستعمارية الفرنسية بشكل خاص، كما تنتمي كافةَ دول المغرب العربي إلى "الاتحاد الافريقي" African Union "(التوجه الافريقي) وعودة المغرب إليه مؤخراً.

---

(1) Armand Frémont, **Géographie et Géopolitique du Maghreb aujourd'hui**, **Apprendre Et Enseigner la Guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain,** Paris: CRDP Académie de Versailles et l'institut du Monde Arabe , 2001, p 13.

(2) Philippe Hugon, **Géopolitique de l'Afrique ,**date de Publication : 22 Avril 2016**,** sur le Site-Web : http://www.pascalboniface.com/2016/04/22/geopolitique-de-lafrique-3-questions-a-philippe-hugon/

عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الافريقي بعد 33 سنة من الغِياب، أي منذ عام 1984 تاريخ انسحابه منه بعد اعتراف الاتحاد بجبهة البوليساريو، لتصبح بذلك الدولة الخامس والخمسين في الاتحاد، وتراجع المغرب عن سياسةِ "الكُرسيّ الفارغ" التي يبدو أنها لم تعُدْ مُجدية، كما أن هذا القرار يعكس الثقل الافريقي في ميزان الدبلوماسية المغربية والمغاربية عموماً إلى جانب ارتباطه بالمصالح الاقتصادية والاستثمارية المُهمَّة بالقارة الافريقية، وخاصةً بدول جنوب غرب القارة الإفريقية. فيما اعتبر البعضُ أن عودة المغرب يعدُّ أسلوباً دبلوماسياً جديداً من المغرب للتضييق على جبهة البوليساريو والحد من نشاطها في الاتحاد الافريقي، وزوال النظام الليبي لمعمر القذافي في مقابل إصرار الدول الافريقية الكبرى الثلاث الجزائر وجنوب افريقيا ونيجيريا إلى حد الآن على دعمِ مشروع تقرير المصير للشعب الصحراوي.[1] لذا تُعتبر القارة الافريقية الوُجهةَ الدبلوماسية السياسية والاقتصادية القديمة المتجددة لدول المغرب العربي.

ت- البُعد المتوسطي لدبلوماسية دول المغرب العربي:

في الكتاب الذي أعدّهُ الرحَّالة البربري المغربي "ابن بطوطة" (1304م-1377م) المُعنون "رحلةَ ابن بطوطة، تحفةُ النُظار في غرائب الأمصار وعجائبِ الأسفار"، مَزَج فيه بين تاريخ الأوطان والجغرافيا العابرة من افريقيا إلى آسيا بالصين تحديداً وإلى أوروبا، وهنا خصَّ بالذِّكر منطقة البحر الأبيض المتوسط التي عَرَفت تراجُعاً فكرياً ومادياً لمنطقة جنوب المتوسط ،أي منطقة المغرب العربي بمقابل العالم الغربي لجنوب أوروبا، ومع مجيء الدولة العثمانية استعادت الجغرافيا المغاربية دورها المتوسطي. يُعتبر الفضاء العربي المغاربي جزءاً مُهماً في المعادلة الجيوسياسية المتوسطية حاضراً ومستقبلاً وفي العلاقات الدولية بشكل عام، ليس فقط لاعتبارات توفّر الطاقة والثروات الطبيعية فحسب، بل أيضاً لإمكاناتها البشرية، وهنا يُمكن للجغرافيا السياسية أن يكونَ لها دوراً أكثر تأثيراً ضمن هذا الفضاء المتوسطي (الافريقي الاسلامي العروبي، والأوروبي المسيحي).[2]

فمنطقة البحر الأبيض المتوسط ليست مجردَ منطقةٍ جغرافيةٍ صماء فقط، بل هو مُلتقى جغرافي حيوي يربط بين الحضارات، ومجالٌ مركبٌ، متباينٌ ومختلف، تتداخلٌ فيه متغيّرات الجغرافيا والتاريخِ والثقافة والاقتصاد والأمن، ما يستوجب على القادة السياسيين للمنطقة تنسيقِ التوجهات ووضعِ الاستراتيجيات والسياسيات الخارجية بما يتوافق مع مُتطلبات ضمان الاستقرار في الفضاء المتوسطي، رغم ما تتميز به من اختلالاتٍ اقتصادية وتناقضات قَيمِية ودينية. فهو ليس بالكتلة الموحّد كما يُرجى عند البعض نظرياً بالنظر لسياقات الزمان والمكان ما يُعزز سمةَ التعقيد ويأخذ عين الاعتبار خاصية التَنَوُع.[1] فهُوَ ببساطة، عالمٌ جيوسياسي قائمٌ بحد ذاته ومتميزٌ عن باقي العوالم الأخرى.

---

[1] Hannah Armstrong, **Morocco just Joined the African Union. Here's Why That Matters**, Washington: Washington Post , date of Publication: February 20,2017, Access date: July 10,2020, From Website: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/02/20/morocco-just-joined-the-african-union-heres-why-that-matters/

[2] Abdelaziz Djerad ,**Op. Cit** ,p p 42,149.

[1] Thierry Fabre, et Autres , **La Méditerranée, Horizons et Enjeux du 21 éme Siècle**, Bruxelles : Commission Européenne, 2009, p 5.

كما أن أغلب الدولِ الأوروبية ذات التاريخ الحافل بالتدخُلاتِ الخارجية، وباعتبارها دول استعمارية بامتياز، يعود ذلك إلى عامل المتغير الجغرافي، وإطلالتها الدائمة على البحر المتوسط، يدفعها إلى البحثِ عن مناطق للتوسّع، بدليل أننا نجده أكثر عند دول جنوب القارة الأوروبية كإسبانيا والبرتغال، ثم فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

في الجهة الجنوبية للمتوسط ومنذ التاريخ القديم، تعدُّ دول المغرب العربي فاعلاً مهماً في الحوض المتوسط ما أكّده الكاتب "فرنون برودال" Fernand Braudel ، الذي اعتبر أن المنطقة كانت، ولا تزال وستبقى تُشكِّل ثقلاً جغرافياً لا يُمكن إلغاؤه أو تجاهله بأية حالٍ من الأحوال، فهي بمثابة "حلقة الرَّبطِ الاستراتيجية" كما سمّاها بين القارتين الأوروبية والافريقية.[1] وفي هذا السياق فإن كل دول المغرب العربي منضويةٌ فيما سمي بمبادرة الاتحاد من أجلِ المتوسط التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" عام 2008 في إطار استكمال مسَارِ إعلان برشلونة لعام 1995.[2] وهنالك أيضاً مجموعة 5+5 لدولِ غرب المتوسط التي أُعلن عنها عام 1990 بروما الإيطالية، بهدف التنسيق بين دول البحر المتوسط ضمن الأطُر السياسية الدبلوماسية، الاقتصادية والأمنية بشكلٍ خاص. تضمُّ الدولَ المجموعة الدول الخمس للمغرب العربي (الجزائر، المغرب ، تونس، ليبيا وموريتانيا) مقابلَ الدولِ الخمس الأوروبية الجنوبية المقابلة (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا ومالطا).[3]

2- البُعد الجيو اقتصادي للمغرب العربي:

فضلاً عن الميزة الجيوسياسية التي يحوزها المغرب العربي، بأنماطِها العربية، الافريقية والمتوسطية، فهناك ميزة أخرى لا تقل أهميةً، وهي الميزة الجيو اقتصادية التي تَمزُجُ من خلالها بين مجموع الإمكانات الطاقوية والثروات الطبيعية الكبيرة للمغرب العربي، ولكن الأهم من ذلك ليس في الرصيد والمكسب بقدر ذكاء التوظيف لتلك القدرات ضمن نسَقها الجغرافي ذات البعد الاستراتيجي، وبما يخدم مصالح دول المغرب العربي.

تُشكل قضايا الاندماج الاقتصادي المغاربي ضمن الاقتصاد العالمي إحدى أهم التحديات التنموية للمنطقة في إطار المعاملات التجارية، وكذلك في تفعيل الفُرَصِ الاستثمارية المُمكِنة، في مراحلَ سابقة شكَّلَ الطلبُ المتنامي على الموارد النفطية دفعاً قوياً للدول الطاقوية في المنطقة، ما أسهم في تحقيق نسبة مُعدَّلاتٍ عالية من الصادرات الأولية نتيجةً لهذا الطلب، كما ساهمت عائداته المالية في الاستثمار في عددٍ من البنى التحتية وقطاع الخدمات، لكن هذا الوضع لم يدُمْ بعد انخفاض نسبة الطلب العالمي على الطاقة نتيجةً للأزمات الصحية والسياسية، ما أثّر سلباً على العائدات المالية من مصدر الطاقة الوحيد، الذي يدفع دول المغرب العربي للبحث في الاستثمار الأمثل في الإمكانات الطبيعية غير مستغلَّة إلى جانب، إذ أن الأمر ليس بنفس المسار الاقتصادي للدول الخمس، كتونس والمغرب اللّتان تَشهدان انخفاضاً كبيراً لقُدُراتها النفطية مقارنةً بالجزائر وليبيا.[1]

---

[1] عميروش ركاح، **الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 3، 2015، ص 22.

[2] Khadija Mohsen Finan , **L'Union pour la Méditerranée: une ambition française de reconsidérer le Sud** , Bruxelles : Revue Ifri ,Europe Vision N 3 , Décembre 2008, p p 5,8 .

[3] Musette Mohamed Saib , **Le Groupe 5+5 : Un espace de Dialogue durable au niveau de la Méditerranée Occidentale ?**, Alegria: CREAD ,Center for Research in Applied Economics for Development, April 27 ,2016 , p 1 .

[1] Mustapha Kamel Nabil , **Breaking the Barriers to Higher Economic Growth-Better Governance and Deeper Reforms in the Middle East and North Africa**, Washington : World Bank, April 27, 2007, p 17 .

أ- البديل الطاقوي لدول المغرب العربي:

تَمتلك القارة الإفريقية مُجتمعةً بما فيها دول المغرب العربي على 9.5% فقط من احتياطات النفط العالمية المُؤكدة، وتساهم بـ 12% من الإنتاج العالمي له، وفيما تبقى الصورة مركّزةً فقط على النفط هنالك طاقاتٌ هائلة تتميز بها المنطقة من طاقاتِ الشمس والمياه والرياح، ما يسمى بالطاقات المتجددة أم الطاقة البديلة والنظيفة، باعتبارها الطاقة المُستقبل والبديل الأهم و الأفضل. يتميز المغرب العربي بقدراتٍ طاقوية بديلة إلى جانب البترول والغاز الطبيعي، كالطاقة الشمسية على طول الصحراء الكبرى التي تحوزها، وطاقةِ الرياح، والطاقة الكهرومائية، إذ لا تعيش دول المغرب العربي على أزماتِ الطاقة بشكل عام لأسبابٍ عِدَّة، لكن الاختلاف يمكن من حيث طبيعة مصادِرِها حيثُ تبلغُ نسبة التغطية الكلية الطاقوية بـ 90% للتوليد الحراري، فِيما نجدها بـ 9% للطاقة الكهرومائية و1% فقط للطاقة المتجددة، بموازاةِ ذلك فإن استراتيجية السوق الطاقوي تتَّجه أكثر إلى التركيز على الطاقة الشمسية Concentrated Solar Power(CSP)،فالجزائر لديها أعلى قدرات الاستثمار الطاقوي في مجال الطاقة الشمسية ليس على المستوى المغاربي فحسب بل القاري والعالمي، إذ لديها تركيبٌ مُشترك لطاقتي الرياح والطاقة الكهروضوئية بقُدرة 2353 ميجاوات، وللمغرب طاقةُ الرياح لواجهتين البحريتين إضافةً إلى تونس، ويبقى التحدي الأكبر لدول المنطقة هو كيفية تحقيق أمن الطاقة والإبقاء على الإمدادات المُستقِرَّة والدائمة، بين من تحافظ على قُدراتها، ومن تسعى إلى تعظيم قدراتها من الطاقة التقليدية كالنفط والحديثة من مصادِرِ الطاقة البديلة النظيفة.[1]

ب- التحولات الجيو اقتصادية العالمية وتداعياتُها على دول المغرب العربي:

ما هو معلومٌ أن الوضعَ الجيواقتصادي العالمي المُستقبلي لن يكون مثلما كان في السابق، إذ تضاءلت التدفقات المالية الخارجية، وتشير الأوضاع الاقتصادية إلى ما هو أسوأ، بين تبعات فيروس كوفيد-19 والأزمة الأوكرانية، اللّتان كانا لهما الأثر البالغ على الوضع الإنساني العالمي ككل، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية غير المسبوقة بسبب انهيار الطلب العالمي على الطاقة، وتراجعُ مستويات المُعاملات التجارية بشكل رهيب، وبين الوفاء بالمُتطلبات المالية الصحية وتوفير الحاجيات الاجتماعية العاجلة. عملياً و قَبل أزمتيْ الجائحة وأوكرانيا، كان النظام العالمي في حالةِ تغيُّرٍ بطيء للتحولات الدولية، ولكنَ هذا الوضع المُستَجَد دَفَع بالمنظومة العالمية أن تشهدَ تَسارُعاً مُضطرداً في إطار التفاعلات الجيوسياسية للوضع الجديد ضمن ثلاثة اتجاهات جيوسياسية وهي (الاتجاه الأول يتعلّق بمتطلبات إعادة النظر في مُصطلح العولمة ضمن سياقه الجديد، الاتجاه الثاني طابعُهُ اقتصادي للصعوبات الاقتصادية التي أَعادَت لنا النزعةَ الوطنية تحت شعار "أولوية المصلحة الوطنية" بالتوازي مع تناقضاتها مع الاتجاه الأول للعولمة والتضامن العالمي، أما الاتجاه الثالث وهو نتيجة لحتمية الاتجاهين الأولين بين شعار التعاون الدولي وحقيقة السياسات المصلحية نتيجةً لضغوط الأزمات العالمية، والذي يتطلب وضع مساراً آخراً ضمن إطار التنويع في بدائل التعاون الدولي بما تُمليه التحديات السياسية والجيواقتصادية.[1]

---

[1] Thokozani Simelane, Mohamed Abdel Rahman, **Energy Transition in Africa**, South Africa: Institute of South Africa, 2011 ,p p 1,79,93,147,161,162 .

[1] James Manyika, ian Bremmer, **How will the World be Different after Covid-19? Six Prominent thinkers reflect on how the pandemic has changed the World**, Washington: IMF-International Monetary Found, June 2020, p p 27,29 .

المبحث الرابع: المرجعية التاريخية لعلاقات الصين مع دول المغرب العربي

بالرُّغم أن تاريخ العلاقات الصينية العربية يعود لآلاف السنين، وهو متميّزٌ بطابعه الإنساني ومصالحه التجارية، أي منذ فترة طريق الحرير القديم كصلةِ وصلٍ بين الشرق والغرب، إلا أن الركيزة التاريخية الأساسية لعلاقات الطرفين في الحديث بدأ بانعقاد مؤتمر باندونغ الذي يُعد مُنطلقاً تاريخياً وركيزةً دبلوماسية وقاعدةً تحَرُرية لما بعد تأسيس الدولة في كلٍ من الصين ودولُ المغرب العربي.

مؤتمر باندونغ أبريل 1955، يُعد المؤتمر الذي انعقد في مدينة باندونغ بإندونيسيا منطلقاً تاريخياً للتعاون الآسيوي الافريقي بشعارَيْ الحرية والتعاون بين الشعوب الآسيوية والافريقية التي عانت من السياسات الاستعمارية الغربية أو تلك التابعة لأجنداتها. وفيما يتعلق بالطرفين الصيني ودول المغرب العربي، فبعد إعلانِ قيام جمهورية الصين الشعبية 01 أكتوبر عام 1949 لم تتمكن دولةُ بتعدادٍ سكاني بالمليار ونصف المليار نسمة أن تحوز على مقعدٍ لها على حساب تايوان إلا بعد 22 عاماً من النضال السياسي والدبلوماسي في أكتوبر من عام 1971. فكان مؤتمر باندونغ قاطرةً نِضالية حيث برزت فيه الصين لأول مرة قوةً بديلة داعمة لدول المغرب العربي أمام السيطرة الغربية لدول الاحتلال الأوروبية من دول جنوب أوروبا تحديداً فرنسا، اسبانيا وإيطاليا.[1]

انعقد المؤتمر بين 18 و 24 أبريل 1955 بعد مبادرةٍ من الدول الخمسْ (الهند، باكستان، سيريلانكا، بورما وإندونيسيا) حضرته 29 دولة من بينها الصين وليبيا كدولتان مستقلّتان، والملفت للانتباه أن أهداف وقرارات المؤتمر تتناسق إلى حدٍ كبير وتتطابق مع مبادئ السياسات الخارجية لدى الصين وأغلب دول المغرب العربي نذكر منها، أحقية الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام سيادة الدول، تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتنمية المصالح المتبادلة والتعاون كخيار استراتيجي.[2]

في كلمةٍ لرئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية "شو إن لاي" الذي ترأس وفد بلاه خلال المؤتمر، أشاد بالدول المبادِرة لعقد المؤتمر الذي جَمَع لأول مرةٍ في التاريخ بين دول قارتي آسيا وافريقيا على طاولةِ واحدة، القارتان اللتان تعرّضتا إلى النهب من القوى الاستعمارية، والذي أجبر هذه الدول ببقائها في حالةٍ من التخلف والفقر، ولم تبق لها سوى نافذة مواجهة الاحتلال والكفاح من أجل تحقيق الاستقلال والحرية لدى الشعوب الآسيوية والإفريقية، وأن هذه الدول بما فيها الصين بقيت جدُّ متخلّفة من الناحية الاقتصادية بسبب الفترة الطويلة من الهيمنة الاستعمارية على مدار عقود وحتى قرون. لهذه الأسباب كلِّها طالبت الصين ليس فقط بالاستقلال السياسي، بل بفك الارتباط الاقتصادي أيضاً عن الاستعمار الغربي، وقال "لاي" حينها أنه قد ولى زمن سيطرة القوى الغربية على مصيرنا، ومُقدَّراتنا وتحقيق الاستقلال الشامل (السياسي والاقتصادي) هو السبيل والغاية لدى دول القارتين الآسيوية والإفريقية.[1]

---

[1] A. Appadorai, **The Bandung Conference**, New Delhi: The Indian Council of World Affairs Publishing, October 1955 , p p 1-2.

[2] Amitav Acharya, **Studying the Bandung Conference From a Global IR perspective**, Australia : Australian Journal of International Affairs, Volume 70, Issue 4, Jun 13, 2016, p p 343,354.

[1] Zhou Enlai (Prime Minister), **Main Speech by Premier Zhou Enlai, Head of the Delegation of the People's Republic of China, Distributed at the Plenary Session of the Asian-African Conference**, Washington DC: Wilson Center, Digital Archive, April 19,1955, p p 2-3.

تابع "لاي" أن أولويةَ التوجه التعاوني الخارجي بالنسبة للصين، يتعلق بتعميق العلاقات بينها وبين الدول الآسيوية والافريقية في الجهة المقابلة، بالنّظر لما عاشته من ذاتِ الإضطهاد تاريخي، وأن الصين بحاجةٍ ماسة إلى بيئةٍ دولية سليمة من أجل تنمية الاقتصاد المستقل والسيادي، كما عرَّج "شو إن لاي" حديثه على دول المغرب العربي، حينما اعتبر أن شعوب تونس والمغرب والجزائر لازالت تحارب الاستعمار الخارجي لأجل تحقيق استقلالها آنذاك للحفاظ على كرامتها، مُعتبراً إياها بالمرجع الأمثل عن الدول الساعية إلى تقرير مصريها ونبذ كل أشكال الاضطهاد، وأن عجلة الاستقلال لن تتوقف قَطْ، طالما توفّرت الرغبة الشعبية في تأسيس الدولة المستقلة، وأن المصير مُشترك وواحد بإقامة علاقاتٍ سليمة تعاونية بين الصين وباقي دول العالم الساعية إلى التحرر.[1]

وفقاً لما ذكره "محمد يزيد" وزير الإعلام في الحكومة الجزائرية المؤقتة، فإن مساعي الدبلوماسية الجزائرية خلال مؤتمر باندونغ 1955 كانت تهدف بالأساس إلى التعريفِ بالقضية الجزائرية كأصدق مرجعٍ عن المقاومة الوطنية. من هنا جاءت الفكرة لتشكيل جبهةٍ خارجية مَغاربية مُوحدة تتكون من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، تونس والمغرب، والدعم اللامشروط للجزائر في قضيتها العادلة من قِبل الحزبين، "الدستوري التونسي" بقيادة "صالح بن يوسف" و"علال الفاسي" رئيس حزب الاستقلال المغربي، لا سيما خلال مؤتمر باندونغ والتحضير للدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر عام 1955، وعلى الأساس هذا الطرح تم تشكيل وفدٍ موحد لدول شمال إفريقيا يضم (الجزائر– تونس– المغرب) ترأسَه التونسي صالح بن يوسف.[2]

للإشارة فإن السياق التاريخي للجزائر، ليبيا وموريتانيا خلال هذه الفترة يختلف عما هو في تونس و المغرب، إذ كانت الدول الثلاث قد تعرضَّت للاحتلال فرنسي المباشر، بينما خضعتا كلٌ من المغرب وتونس "للحماية" الغربية الفرنسية، فاحتلت فرنسا الجزائر (1830 م– الاستقلال 05 جويلية 1962) ثم تونس (1881 م– الاستقلال 20 مارس 1956) بعد التوقيع على معاهدة باردو أو معاهدة قصر السعيد مع باي تونس محمد الصادق باي، ثم موريتانيا (1903 م– الاستقلال 28 نوفمبر 1960) والمغرب (1912 م– الاستقلال 18 نوفمبر 1956) بمشاركة اسبانيا بعد توقيعه على معاهدة فاس مع السلطان عبدالحفيظ في 30 من شهر مارس، وايطاليا في ليبيا (1911 م– الاستقلال 24 ديسمبر 1951 م) مع بوادر انهيار الامبراطورية العثمانية خلال تلك الفترة.[3]

فكانت الجزائر أول دولة يتم احتلالها عام 1830م، وهي آخر من تحصَّلت على استقلالها في 1962 م. وبعد مرور أزيد من نصف قرنٍ على انعقاد مؤتمر باندونغ، لا يزال يُشكل المؤتمر المرجعيةَ السياسية و الدبلوماسية، حيث شكّل بعدها النواةَ لتأسيس حركة عدم الانحياز، وساهم في فرض نوعٍ من التوازن للنظام الدولي في ظل التجاذبات بين الكتلتين الليبرالية والشيوعية حين كانت الصين الحاضر الأبرز في المؤتمر.[1]

---

[1] **Ibid**, p p 3-4.

[2] خالد بوهند، **دور النخبة الجزائرية في نشأة وتطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير 1954–1958**، الجزائر: جامعة معسكر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 12، ديسمبر 2017، ص 88.

[3] محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014، ص ص 12، 30، 40.

[1] Arif Dirlik, **The Bandung Legacy and the People's Republic of China in the perspective of global modernity**, UK: Inter-Asia Cultural Studies, Routledge Publishing, Volume 16, Issue 4, December 07,2015, p p 615,616.

- المطلب الأول: الخصوصية الجزائرية في تاريخ علاقات الصين الخارجية

إن آلية استعمال وتوظيف المُعطى التاريخي لفهم طبيعة العلاقات الدولية ضمن نسَقَيْها الجماعي والثنائي، تعتبر مرحلةً محورية ومُحدداً بالغ الأهمية للوقوف على ماضي العلاقات، فهمُ حاضِرِها، والتعرُّف على مستقبلها، وإن العلاقات التاريخية التي تجمع بين الصين والجزائر عبر مختلف مَحطَاتها، تُشكّل قاعدةً لترسيخ مجموع الدلالات السياسية والاقتصادية بين البلدين حاضراً ومستقبلاً.

تَصَادَفَ انعقاد مؤتمر باندونغ في 18 أبريل 1955 مع اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر بتاريخ 01 نوفمبر 1954، أي بعد خمسة أشهر عن بداية الثورة الجزائرية، فيما عمِلت الصين منذ تلك الفترة على ترسيخ الروابط التاريخية مع الجزائر، فبعد يومٍ واحدٍ فقط من بدء أعمال المؤتمر ألقى " شو إن لاي" أول رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية خطاباً تعرَّض فيه إلى تضحيات الشعب الجزائري والمغاربي من أجل استرداد حريته.[1]

لذا فإن تاريخ الشعبين الصيني والجزائري هما الأقرب إلى بعضهما البعض، لما عاشه كلا البلدين من حالة الاضطهاد والاحتلال اللّذان تعرضا لهما، وبعد أكثر من قرنٍ على الاحتلال الفرنسي للجزائر، صارَ من الواجب فك الارتباط الاحتلالي فيما بينهما، وقد أيّدت الصين بشكلٍ عَلَني وواضح الثورة الجزائرية خلال مؤتمر باندونغ، وحصل الوفد الجزائري لجبهة التحرير الوطني صفةَ العضوِ المُلاحِظ في المؤتمر بقيادة "حسين آيت أحمد" الذي حضي باستقبالٍ رسمي من نظيره الصيني "شو إن لاي" رئيس وزراء الصين، وهو أول اتصالٍ مباشر بين الطرفين منذ تأسيس الجمهورية الصينية عام 1949 وحتى قبل تأسيس الجمهورية الجزائرية (عام 1962)، بموازاة الدعم الصين للحركة التحررية في الجزائر حيث كانت تشكل الثورة الجزائرية بالنسبة للصينين دعماً مَعنوياً اضافياً لمواجهة الحصار الغربي لسواحلها الشرقية قبل تأسيس الدولة، وفي خضمّ مواجهة الحزب الشيوعي للاحتلال الياباني قبل عام1945، واستمر التواصل بين البلدين، فكان المُعسكر المعادي للدولتين هو المنافس المشترك بطابعه الغربي الاستعماري التقليدي، وكذلك لمنظمة حلف الشمال الاطلسي التي كانت سنداً أمنياً وعسكرياً للقوى الاستعمارية الغربية، فكان خيار الطرفان هو نهجُ المقاومة الشعبية والرسمية لتحقيق الاستقلال.

برز الخلاف الصيني–السوفياتي بعد اقرار الأخير لسياسة التعايش السلمي في منتصف خمسينيات القرن الماضي دون أخذ رأي حلفائها الشيوعيين، ما خلّف امتعاض الصين، وإن الاستقلالية الايديولوجية لجبهة التحرير الوطني ضَمِنَ لها الدعم الدولي الواسع، وقال "شو إن لاي":" الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري، برهن على أن مواجهة القمع العسكري الإمبريالي بمقاومته القوى الثورية العسكرية. الثوار الجزائريون هزموا الاستعمار بسبب اعتمادهم على البُسطاء وكل الثوار المؤمنين بالكفاح المسلح".[1] وفي 17 نوفمبر 1957 م بموسكو، أكد الرئيس الصيني "ماو" أن العدوان الثلاثي على مصر يُعبِّر عن حالة التراجع القَيْمي لقوى الاستعمار الذي واكب التقهقر الفرنسي في المغرب وتونس، والذي لم يتمكّن من كسر عزيمة الشعب الجزائري الراغب في استرجاع كرامته.[2]

---

[1] Zhou Enlai (Prime Minister), Speech , **Op Cit**, p 4.

[1] إسماعيل دبش، **العلاقات الجزائرية الصينية: نموذج أمثل للمنفعة المتبادلة (أو الحزام و الطريق)**، الجزائر: ورقة بحثية عن رئيس جمعية الصداقة الجزائرية– الصينية، 2018 ، ص ص 4–6.

[2] Uyama Tomohiko, **Comparing Modern Empires Imperial Rule and Decolonization in the Changing World Order** , Japan: Hokkaido University, Slavic Eurasia Studies, N 33,2018, p 204.

بالعودة إلى الحدث الأفرو–آسوي الأبرز، وهو مؤتمر باندونغ، فإن الجزائر وعبر جبهة التحرير الوطني التي حضرت كمُلاحظٍ بصفته المغاربية إلى جانب ممثلي تونس والمغرب في اطار وفد شمال افريقيا، تمكّنت الدبلوماسية الجزائرية من خلاله إلى تحقيق أول انتصار لها، فقد أسهم المؤتمر بشكل جلي في وضع اللَّبنة الأولى لتأسيس الجمهورية الجزائرية المستقلة، إذ بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من انعقاد المؤتمر، و في 29 جويلية عام 1955 تقدّمت 14 دولة مشاركة في المؤتمر من أصل 29 دولة برسالة إلى الامين العام للأمم المتحدة تطالب فيها بإدراج القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية المنعقدة في سبتمبر 1955، ما أسهم في تدويل القضية الجزائرية و التعريف بها في أهم محفلٍ دولي، فكان الفَضلُ للمؤتمر أن فَتَحَ للحركة التحريرية الجزائرية نافذةً دولية دبلوماسية، أعطت زخماً كبيراً للثورة الفتِية، لتَتَعاقبَ بعدها الانتصارات السياسية والدبلوماسية الجزائرية بدعمٍ من مختلف الدول الصديقة و الشقيقة، والنضال الجماعي بين آسيا وافريقيا لأجل تمكين الشعوب من حقها في تقرير مصيرها.[1]

لذا يعتبر مؤتمر باندونغ 1955 إلى جانب الثورة الجزائرية 1954 أهم مرجعين تاريخيين لدبلوماسية الجزائرية. حيث ساهمَا في رسم معالِمِ و تقاليد السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة بالنظر إلى التطابق الكبير بين مبادئ وركائز السياسة الخارجية الجزائرية، وما جاء به المؤتمر من مبادئ ومُخرجات.

بعد ثلاثِ سنواتٍ من مؤتمر باندونغ، أُعلن عن تأسيس أول حكومةٍ جزائرية مؤقتة بقيادة "فرحات عباس" في 19 سبتمبر 1958م، بعدها بثلاثِ أيام اعترفت الصين بالحكومة الجديدة في 22 سبتمبر 1958، لتكون أوَلَ دولةٍ غير عربية تَعترفُ بالحكومة الفتية، أي حتى قبل اعلان الجمهورية الجزائرية المستقلة رسمياً عام 1962، مُسجّلةً بذلك السَّبقَ السياسي والدبلوماسي المُعبّر عن عُمق العلاقة الجزائرية–الصينية، وفي أقلِّ من ثلاثةِ أشهرٍ على تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 3–7 ديسمبر 1958 استقبلت الصين بقائدها "ماو تسي تونغ" الوفد الجزائري برئاسة "يوسف بن خدة" وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة، وقد التقى بن خدة بعدها القيادات العسكرية الصينية على رأسِها المارشال "يونج ته هواي" بصفته وزيراً للدفاع و نائب رئيس الوزراء الصيني، مُجدداً دعمَ الصين اللامحدود للجزائر ومُعتبراً أن تجرُبتَيْ الجزائر والصين هي تجربةٌ واحدة، ثمَّ انتقل الدعم الصيني من إطاره السياسي والدبلوماسي إلى العسكري واللوجيستي للثورة الجزائرية، تضمَّنَ غلافاً مالياً قارب 4.9 مليون دولار سنة 1958 ومتجاوزاً 12 مليون دولار عام 1959، بالإضافة إلى التجهيزات العسكرية، ما أكّده لا حقاً يوسف بن خدة في لقاءٍ أجري معه في 30 سبتمبر عام 1983 حيث أقرّ بالدعم المادي والمعنوي الذي تلقته الجزائر من الصين الذي اعتبره جوهرياً من دون أية رغبة منها للتدخل في شؤون الجزائر الداخلية. بلغ عدد الوفود الجزائرية التي زارت الصين إلى 20 وفداً جزائرياً خلال الفترة 1958–1961.[1] وبتاريخ 10 اكتوبر 1960 زار أول مسؤول جزائري "**فرحات عباس**" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الصين الذي استُقبِلَ من نظيره "شو إن لاي".[2]

---

[1] عامر رخيلة، صالح بلقبي، **مؤتمر باندونغ: أول انتصار دولي لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني و للثورة الجزائرية جمعاء**، الجزائر: منتدى الذاكرة، 21 أبريل 2015، عبر الرابط الالكتروني : https://www.djazairess.com/aps/415104

[1] إسماعيل دبش، **العلاقات الجزائرية الصينية: نموذج أمثل للمنفعة المتبادلة، مرجع سبق ذكره**، ص ص 7–8.

[2]===, **Ferhat Abbas à Pékin le 10 Octobre 1960** , Access date : 12 Décembre 2020, sur le Site-web : https://www.alamyimages.fr/10-octobre-1960-ferhat-abbas-a-pekin-pour-des-pourparlers-avec-le-gouvernement-chinois-rouge-le-premier- -exil-l-agerian-ferhat-abbas-ferhat-abbas-est-premier-ministre-de-la-chine-rouge-tschu-en-lai-laisse-image69389969.html

"**الأصدقاء الحقيقيون هم اللذين يأتون من بعيد**"، هي المقولة التي أخذها رئيس وزراء الصين "شوان إن لاي" من الموروث الصيني للفيلسوف كونفوشيوس خلال زيارةِ أولِ مسؤولٍ صيني للجزائر المستقلة في 21-25 ديسمبر 1963، بعد زيارته لمصر ضمن جولتِهِ الإفريقية.[1] رئيس الوزراء نفسه "لاي" زار الجزائر مُجدداً في 30 مارس 1965 والتقى حينها بـ "**أحمد بن بلة**". عموماً يُمكن تلخيصَ العلاقات التاريخية بين الجزائر والصين في مقولةِ نائبِ رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة" **كريم بلقاسم**" خلال زيارةٍ له إلى بجينغ في 30 افريل 1960، قائلاً: "**العاملُ الجُغرافي لن يكونَ حاجزاً أمام تنامي علاقاتِ الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين، وعاملُ البُعد لن يتعدى كونه جغرافياً لا غير.. في الواقع بلدَيْنَا قريبين جداً، صراعهما ضد الامبريالية، الطموحُ المشترك، ورغبتهما في تعاونٍ مُحترمْ، هي عواملٌ أدت إلى صداقة متينة**".[2]

- المطلب الثاني: المحدّد التاريخي في ميزان العلاقات الصينية - المغربية

وفقاً للتقارير التي أعدَّهَا الصُحفي "**Fritz Schatten**" المُهتَم بظاهرة انتشار الشيوعية عبر العالم، والذي سافر مِراراً إلى شمال افريقيا، فقد اعتبر أن المغرب ولاعتباراتٍ جُغرافية كان يُمثّل البوابة الوحيدة لوُلُوج الصين إلى الجزائر الحليف الأهم في شمال افريقيا بالنسبة للصين، وخلال تلك الفترة قام الحزب الشيوعي الصيني بدعم الحركة التحررية بالجزائر عبر القُنصليات الصينية المتواجدة بطنجة ووجدة على الخصوص بالحدود المغربية الجزائرية، التي كانت قاعدةً للصينين لأجل دعمِ الجزائريين وجبهة التحرير الوطني في حربهم ضد الفرنسيين والإمبريالية عموماً.

المغرب والصين أقامتَا رسمياً علاقاتٍ دبلوماسية في 01 نوفمبر من عام 1958، ليُصبح المغرب ثاني دولةٍ عربية وإفريقية تقيمُ علاقاتٍ دبلوماسية مع الصين بعد الجارة الجزائر، أي بعد عامين من استقلالها منذ 1956 وشهرين من ترسيم العلاقات الصينية الجزائرية وعلى مرور 63 عاماً من العلاقات. وما يميّزُ المغرب عن الجزائر أن الصين اتخذت من المغرب بوابةً إضافية للتعامل مع الدول الغربية وبالأخص أوروبا، بالنظر لتقارباتها الأيديولوجية بين الصين والجزائر من جهة، وتبايناتها مع المغرب والغرب في الجهة المقابلة.

لكن الأولوية بالنسبة للصين كانت بدعم علاقاتها مع الجزائر منذ البداية لمجموعٍ المُحددات التاريخية والأيديولوجية المتقاطعة والمشتركة بين البلدين، وكان نهج وخيار الصين في افريقيا منذ البداية أكثر ثوريةً، استناداً إلى طابعِ توجهات الصين الخارجية خلال تلك الفترة، حيث سعت إلى أن يكون تأثيرها عملياً واستراتيجياً طويل الأمد. وبطريقة عكسية أعطى دعم الصين لاستقلال الجزائر دفْعاً قوياً وإضافياً لتحقيق طموحات الصين الحاليةً في القرن الحادي والعشرين. ففي اكتوبر 1958 م، أي قبل شهرٍ من ترسيم العلاقات مع المغرب، قام" ليو شاوكي" رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بتوجيه دعوةٍ إلى نظيره المغربي "مهدي بن بركة " رئيس المجلس الشوري المغربي وقبلَ الأخيرُ تلك الدعوة.[1]

---

[1] Philippe Herreman, **M. Chou Enlai est attend à Alger, Lointaine alliée de l'Algérie**, France : Journal Le Monde, date de Publication :21 Décembre 1963, date d'accès: 25/06/2020, sur le Site-Web: https://www.lemonde.fr/archives/article/1963/12/21/m-chou-en-lai-est-attendu-a-alger-pour-une-visite-d-une-semaine-la-chine-lointaine-alliee-de-l-algerie_3093643_1819218.html

[2] إسماعيل دبش، **العلاقات الجزائرية الصينية: نموذج أمثل للمنفعة المتبادلة، مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[1] Donovan C.Chau, **Exploiting Africa, The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania**, Maryland, USA: Naval Institute Press, 2014, p p 40,41.

خلال مؤتمر باندونغ أبريل 1955 وضمن الخِطاب الذي ألقاه رئيسُ وُزراء الصين " شوان إن لاي" تحدّث عن الدول الثلاثُ المكوّنة للمغرب العربي، ومن بينهم المغرب الذي عبَّر عن دعمه له من أجل تحقيق استقلاله الكامل عن فرنسا، حيث كان المغرب خلال تلك الفترة لا يزال رفقة تونس تحت "الحماية" الفرنسية إلى غاية عام 1956، أي بعد عامٍ واحدٍ من انعقاد مؤتمر باندونغ.[1]

بين عامي (1958م–1959م) زارت ستة وفودٍ مغربية الصين، وتركّزتِ العلاقات على التعاونِ الاقتصادي والتجاري بين البلدين. لكن خلال فترة الستينيات شهدتِ العلاقات فُتوراً ملحوظاً بعد إبعاد حكومة "عبدالله إبراهيم" ذي التوجه الاستقلالي التحرري في مارس من عام 1960، وعمَّقَ من ذلك الفُتُور أكثر وفاةُ الملك "محمد الخامس" في 26 فيفري من عام 1961 الذي اتَّسَمَتْ شخصيته بنزعته التحريرية وما تعرَّضَ له من نفيٍ من قِبَل الاستعمار الفرنسي، خلافاً لابنه الملك "الحسن الثاني" الذي كان نَهُجه وخيارهُ السياسي أكثر انسياقاً وتطابُقاً مع مصالح القوى الغربية. هذه العوامل وأخرى أثَّرت على موقع الصين بالنسبة للمغرب ضمن خيارات توجهات المغرب الخارجية.

ففي أكتوبر من عام 1963 اندلعت الحرب الحدودية المغربية– الجزائرية (حرب الرمال) وعبّر المغرب آنذاك عن امتعاضه لميل الصين لصالح الجزائر، كما اتهم المغرب الصين بدعم اليساري المغربي المعارض "مهدي بن بركة" قائد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي قُتل في فرنسا.

الزياراتُ الرسمية والرحالات الدبلوماسية بين المسؤولين الصينين والمغاربة كانت محدودةً مقارنةً بتلك التي شهدتها مع الجزائر، فكانت هنالك زيارةٌ لنائب وزير التجارة الصيني "هسو تشانغ" في ماي من عام 1961، ومع بدايات مرحلةِ السبعينيات من القرن الماضي عرفت العلاقات الصينية– المغربية تحسُناً ملحوظاً، وتوافقاً سياسياً نسبياً إقليمياً ودولياً، بتراجع الحساسيات الأيديولوجية ورغبة الصين في مواجهة النفوذين السوفياتي بعد بروز بوادر الخلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى التحالف الأمريكي التقليدي مع المغرب، أضف إلى قضية التشابا بالكونغو وتطابق الرؤى بين الصين والمغرب في دعم نظام "مُبُوتُو" ضد متمردي تشابا بالزايير في مارس من عام1977.

تعمَّقَتِ العلاقات الصينية–المغربية أكثر في فترة الثمانيات بعد بروز المتغّيرِ الاقتصادي كأولويةٍ استراتيجية في العلاقات بين البلدين، الموازي لمرحلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في الصين التي قادها أبرز زعماء الصين "دينغ شياو بينغ"، الذي قائد مسار الإصلاح الاقتصادي في الصين ورعِيَ الانفتاح الصيني على العالم في النصف الثاني من سبعينات للقرن الماضي. لذا تميّزتْ علاقات الصين الخارجية خلال هذه الفترة بما فيها علاقاته مع المغرب بتبادل الزيارات على أعلى مستوا لها مقارنةً بفترة الفتور الدبلوماسي التي شهِدَتها علاقات الطرفين في وقتٍ سابق، من بينهما وأهمها زيارة الوزير الأول الصيني " زاو زيانغ " إلى المغرب عام 1982، وهو ثالث رئيس وزراء الصين، قابلتها زيارةُ الوزير الأول المغربي "معطي بو عبدالله" إلى بيجينغ من السنة نفسها.[1]

---

[1] Thierry Pairault, **La Chine au Maghreb: de l'esprit de Bandung à l'esprit du capitalisme**, France: Hal archives ouvertes, 2017, p p 2 ,4.

[1] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية**، بيجينغ: ورقة بحثية حول الدورة الخامسة لمؤتمر الصداقة الصينية العربية، بيجينغ، 6–7 نوفمبر 2017، ص ص 13، 14.

تم الإعلان عن أولِ زيارةٍ دبلوماسية لشخصية سامية في الدولة الصينية إلى المغرب شهر ديسمبر من عام 1963، وكانت للوزير الأول الصيني "شون إن لاي" في إطار جولته الإفريقية حيث زار المغرب بعد أن زار الجزائر خلال الجولة نفسها.[1]

- **المطلب الثالث: الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية - التونسية**

أعلنَ الوزير الأول الصيني "شوا إن لاي" خلال تواجده بمؤتمر باندونغ عام 1955، عن دعم الصين المطلق واللامشروط للدول الصديقة التي تحارب قوى الاستعمار الغربي، من بينها تونس التي اعتبرها رفقةَ الجزائر والمغرب أحد أهم الدول التي تقف الصين إلى جانبها بمنطقة شمال افريقيا والمغرب العربي، إلى أن نالت بعدها تونس استقلالها وفك ارتباطها التاريخي بـ"الحماية" الفرنسية عام 1956، وكما هو نهج الصين بدعم للثورة الجزائرية عبر الحدود المغربية، فقد أرسلت عبر جمعية الصليب الأحمر الصينية 10 آلاف يوان صيني لجمعية الهلال الأحمر التونسي، و15 ألف يوان لنظيره بالهلال الأحمر المغربي من أجل تقديمها ضمن مساعداتٍ للاجئين الجزائريين المتواجدين في المنفى في كلٍ من تونس والمغرب في عام 1959.

هذا وقد صرَّح الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" في مارس 1959 أنه لن يعارِضَ على قيام الصين بدعم الثورة الجزائرية وتزويد جبهة التحرير الوطني بالأسلحة، حيث أن هذه الأخيرة أرسلت مُجاهديها من الجزائريين إلى تونس والمغرب الذين تحصلوا على تدريباتٍ من الضباط الصينيين، وقال ضباطٌ جزائريون، من بينهم القيادي وكاتب الدولة في الحكومة الجزائرية فيما بعد "**عمر اوصديق**" بأن العديد من المُجنَّدين الجزائريين تلقوا تدريبات بتونس وأن عشرون منهم تم تدريبهم كطيارِين في دولةِ الصين، ما أكّده الرئيس الصيني "ماو تسي تونغ" في هذا الإطار في نوفمبر عام 1960 بأن الصين عازمة على دعم الثورة الجزائرية بكل الاساليب والطرق المُتاحة، بما فيها عبر دولِ الجوار في كل من تونس والمغرب.[2]

خلافاً لباقي دول المغرب العربي، فلقد ترسَّخت العلاقات بين الصين وتونس في الشقْ الاقتصادي قبل إيلاء الأهمية للاعتبارات السياسية. وفيما يتعلق بالاعتراف الرسمي لتأسيس العلاقات بين البلدين، فإن الاعتراف الدبلوماسي لم تَعتبره الصيني شرطاً لترسيم علاقاتها المصلحية مع دول المغرب العربي، إذ تُعتبر تونس على خلاف الوضع الاستعماري للجزائر، منّ أوائل البلدان العربية والمغاربية التي أقامت علاقاتٍ تجارية مع الصين بتوقيعها لأول اتفاقٍ تجاري معها عام 1958، تبعتها العديد من الاتفاقات التجارية بين الطرفين، وتأسيس اللجنة المشتركة الصينية–التونسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي عام 1983 لأجل الدفع بقطاع التكنولوجيا بتونس والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا المجال.[1]

---

[1] CGTN , **Today in History: China-Morocco 60 Years of Cooperation**, date of Publication: November 1,2018, Access date: December 24,2020, From Website: https://africa.cgtn.com/2018/11/01/today-in-history-china-morocco-60-years-of-cooperation/

[2] Donovan C.Chau , **Op Cit** , p p 38,47,52.

[1] حسين قوادرة، **الاستراتيجية الصينية في المنطقة المغاربية– الفُرص و المحاذير بالنسبة لدول المنطقة**– الجزائر: جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، مارس 2017، ص 66.

بين (ديسمبر 1963م- وفبراير 1964م) قام الوزير الأول ورئيس مجلس الدولة " شون إن لاي" Zhou Enlai بأول زيارةٍ تاريخية ضمن جولةٍ دبلوماسية من أهم مسؤولٍ صيني رفيع المستوى إلى افريقيا قادته إلى العديد من عواصمها عُرفت باسم "سفاري"، حيث قادته إلى عشرِ دولٍ أفريقية، وهي الدول التي أقامت أم ستقيم علاقاتٍ دبلوماسية مع الصين، في مقدمة الدول المغاربية الثلاث، الجزائر التي دامت زيارته لها سبعة أيام (بين 21-27 ديسمبر 1963م)، المغرب لأربعة أيام (27-30 ديسمبر 1963م)، أمَّا زيارته لتونس دامت يومين (9-10 جانفي 1964م)، وضمّ الوفد أكثر من خمسين شخصية صينية، من بينهم وزير الخارجية الصيني" تشن يي"، إذ حينها تمَّ تعديل جدول الزيارات بإضافة تونس خلال الجولة نفسها بعد اقرار تونس عن رغبتها في اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، ما يعبّر عن الحساسية الايديولوجية والسياسية بين البلدين خلال تلك الحقبة حيث أقرّت الصين علناً معارضتها للمنحنى الجديد الذي اتخذته الشيوعية السوفياتية، وفيما حضي "شوان" باستقبالٍ حاراً من طرف الحكومات اليسارية في الجزائر ومالي، فإن الوضع لم يكن كذلك في دولٍ أكثر عدائية للشيوعية كتونِس اثيوبيا.

عُرف "شوان إن لاي" بإلقائه لخطاباتٍ الثورية خلال هذه الجولة، وكان الهدف منه من هذه الرحلة حشدِ الحماس الإفريقي والمغاربي بما فيها تونس لعقد مؤتمرٍ آسيوي-افريقي ثانٍ بالجزائر عام 1965 بعد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا الأول عام 1955، بيد أنه تَّم إلغاء المؤتمر في وقتٍ لاحق في أعقاب انقلابٍ داخلي والإطاحة بالرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" في 19 جوان 1965 م.[1]

أدانت الحكومة الصينية الهجوم الذي تعرّضت له قاعدة بنزرت التونسية من قبل فرنسا في جويلية عام 1961، وأعلنت وقوفها إلى جانب تونس وشعبها، وقدَّمت إعاناتٍ طبية لضحايا الهجوم ما عمَّقَ أكثر في العلاقات بين البلدين. رُغم ذلك بقي التحفُظُّ الأيديولوجي سائداً حينها بين تونس والصين إلى أن أُعلن عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام1967، بعد مرور فقط ثلاث سنوات على إقامتها، وهذا لسببيْ المشاحنات الأيديولوجية بين النظامين وكذلك دوافع الصين للمهادنة الدبلوماسية التي لم تعد حاضرة بعد انتصار الثورة الجزائرية واعلان استقلال الجزائر وفشلُ انعقاد مؤتمر باندونغ 2 بالجزائر.[2]

خلال الزيارة التاريخية لـ "شوان إن لاي" رئيس مجلس الدولة الصيني إلى تونس، تم الإعلان الرسمي عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين تونس والصين بتاريخ 10 جانفي من عام 1964، وبهذا تجاوزت (57 سنة) من العلاقات التاريخية التونسية الصينية. وتشهد هذه العلاقة نمواً مضطرداً مع مرور السنين، ما أكّده الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في رسالة تهنئة لنظيره التونسي "منصف المرزوقي" في جانفي 2014 بمناسبة مرور نصف قرن (50 سنة) على إقامة العلاقات التونسية- الصينية، وقال "شي" أن التاريخ المشترك بين الطرفين من شأنه أن يرسُم لعلاقاتٍ أفضل على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلين بهدف الارتقاء بالعلاقات التعاونية بين البلدين.[1]

---

[1] Kyle Haddad Fonda, **Zhou Enlai's African "SAFARI" (1963-1964)** , Washington : Black Past, date of Publication : August 2,2017, Access date: December 20,2020 ,on Website: https://www.blackpast.org/global-african-history/zhou-enlais-african-safari-1963-1964/

[2] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره** ، ص 10.

[1] سناء كليش، **تونس و الصين.. تواصل الصداقة و التعاون**، مجلة الصين بعيون عربية، نشرة أسبوعية بعنوان: الصين و العالم العربي، العدد 92، 05 فبراير 2018 ، ص 7.

مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، عاد اهتمام الطرفين لأجل التأسيس مُجدداً للروابط الدبلوماسية للبلدين مع حاجة الصين لحشد الدعم الدولي في قضية تايوان بالأمم المتحدة واسترجاع الصين لمكانتها بالمنظمة الدولية، فكانت تونس الفاعل الأبرز والاهم بإيجاد توافقٍ صيني غربي من أجل عودة الصين إلى المنظومة الدولية بسبب علاقاتها التقليدية مع الغرب وتطابق الرؤى التونسية الصينية، مقابل الغربية الأمريكية حول مواجهة النفوذ السوفياتي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أساساً لذلك أعادت الصين إرسال بعثتها الدبلوماسية إلى تونس في 08 أكتوبر 1971 بالتزامن مع نقاش الجمعية العامة للأمم المتحدة لاسترجاع الصين لمقعدها في المنظمة في 25 أكتوبر 1971 م، فكانت تونس من أشد الداعمين لمشروع قرار عودة الصين الذي أعدَّته الجزائر وألبانيا.

بداية الثمانيات، شهدت العلاقات بين تونس والصين دفعاً قوياً بعد بروز المتغيّر الاقتصادي واعتباراته المصلحية المتبادلة على حساب الحسابات الايدولوجية وحساسيات السياسية، تجسّد في عام 1984 بعد تقديم الصين لدعمٍ مالي قُدّر بـ 10 ملايين دولار، كما أنجزت الصين حينها مشروعاً ضخماً تمثّل في إنشاء قناة مجردة.[1]

تُعد زيارة وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في ماي من عام 2016 من أبرز الزيارات التي قام مسؤول صيني إلى تونس في الفترات الأخيرة، والتي أعطت دفعاً جديداً لعلاقات التعاون الثنائي التونسية الصينية. ترتكز العلاقات بين البلدين كما كانت منذ البداية أمام حالة الفتور الأيديولوجي خلال فترة الحرب الباردة بهدف بتعميق المصالح الاقتصادية وإحياء النشاطات الاقتصادية التجارية والاستثمارية للبلدين، بالأخص لفائدة تونس التي هي في أمس الحاجة إلى مثل هذا النسق من التعاون في ظل الازمات الاقتصادية المتتالية التي تعيشها.[2]

- **المطلب الرابع: البُعد التاريخي في علاقات الصين مع ليبيا**

في إطار المُعطيات الأحداث التاريخية في العلاقات بين الصين وليبيا، لمْ يأخذ النسق نفسه الذي شهدته علاقات الصين بباقي دول المغرب العربي الأربعة. عُموماً مرّت العلاقات بين البلدين بثلاثِ مراحل هامة، المرحلة الأولى إعلان الاستقلال وتأسيس الدولة الليبية إلى غاية ثورة الفاتح من سبتمبر حين طالت فترة اعتراف ليبيا بجمهورية الصين الشعبية وإقرارها بعلاقاتٍ رسمية معها– المرحلة الثانية ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، وهي مرحلة تكريس العلاقات بين الدولتين بتفعيلها والرقي بها إلى أعلى المستويات لاسيما منها الاقتصادية– المرحلة الثالثة، مرحلة تراجع العلاقات بعد ثورة 2011، وانهيار نظام معمر القذافي تحت موجة ما سمي "بالربيع العربي".

مَحلياً لم تعرف ليبيا رغم نيل استقلالها عن إيطاليا في 24 ديسمبر 1951 م استقلالاً موازياً في قرارات سياساتها الخارجية ضمن سياق الضغط الغربي على الدول النامية بما فيها دول المغرب العربي نهاية الخمسينيات وبداية الستينات أمام رهان بناء الدولة. وقد تواجدت القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية بها سعياً للحفاظ على مكاسبها الجيوسياسية بليبيا إلى غاية نجاح ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 التي قادها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، الذي عمل على توطيد العلاقات بالدول الاشتراكية المطابقة لأيديولوجية نظام معمر القذافي ولو رمزياً.[1]

---

[1] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 10–12.

[2] سناء كليش، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

([1]) إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره** ، ص 14.

فعمل القذافي على التقرُب من الصين وساندها لاسترجاع مكانتها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في أكتوبر 1971م، وقبلها بأربعة أشهرٍ في 11 جوان 1971، تم طرد القوات الغربية الأمريكية إلى جانب الجيش البريطاني من الأراضي الليبية.[1]

بعد الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الصين بعد إقرار قائد الاصلاح الاقتصادي "دينغ شياو بينغ" لسياسة الاصلاح والانفتاح منذ عام 1978، ومنذ عام 1971 وإلى غاية عام 1978، تمّكنت الصين من إقامة علاقات دبلوماسية شمِلت 43 دولة افريقية، أي قرابة جل تعداد دول القارة، بعد سبع سنوات فقط من استعادتها رسمياً لمقعدها بالأمم المتحدة عام 1971.[2] وهي نفس الفترة التي اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية، بديلاً عن تايوان نهايةَ عام 1978، وترسيمها في 01 جانفي من عام 1979.

خلافاً لكل التوقعات لم تُقِمْ ليبيا علاقاتٍ دبلوماسية رسمية مع الصين إلا في أوت من عام 1978، وخلال هذه الفترة استطاعت العلاقات من أن تُعيد من حيويتها الدبلوماسية، حيث استفادت ليبيا من الخبرات الصينية لأجل توسيع نطاق تنميتها المحلية في مجالات الاسكان والطاقة والاتصالات وقطاعاتٍ أخرى.[3]

مع تَوَلي معمر القذافي السلطة بليبيا، تعرّضت البلاد إلى حصارٍ شديد وعقوباتٍ قاسية من قِبل الدول الغربية، فكانت الصين الداعم الأبرز لها لمواجهة الحصار، فيما اعتبر العقيد معمر القذافي أنه من واجب الدول المعادية للاستعمار أن تقف مُتحدةً ككتلة واحدة لمواجهة القوى الغربية في الاشارة الى الشرخ الحاصل في علاقات الصين مع الاتحاد السوفياتي، وهذا ضمن التصريح الذي أدلى به الزعيم الليبي في الصين (25-29 أكتوبر 1982م)، تمكّنت ليبيا من كسب دعم الصين لها خلال المراحل الصّعبة التي مرّت بها خلافاً للدول الغربية التي أدرجتها ضمن الدول الراعية للإرهاب وحتى العربية منها، كما ساندت الصين ليبيا بعد الهجوم الذي تعرّضت له من الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 1986 م.[4]

خلافاً لعلاقات ليبيا بالدول الغربية، فإن فترة الثمانينيات من القرن الماضي تعتبر الأهم في علاقاتها بالصين حيث شهدت تطوراً ملحوظاً، إذ وقّعا البلدان على أول اتفاقية تجارية، واتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي في أوت 1978، وبدأ سيرانها في أكتوبر عام 1982. في العام ذاته تأسّست اللجنة الصينية الليبية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي ضمن برنامجٍ للتعاون المشترك، لتصل حجم المبادلات التجارية بين الطرفين عام 2000 إلى 77.37 مليون دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى ليبيا الى 52.3 مليون دولار، مقابل ذلك استوردت الصين من ليبيا ما قيمته 25.6 مليون دولار.[1]

---

[1] إسماعيل دبش، **المرجع نفسه** ، نفس الصفحة.

[2] Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu , **China-Africa Relations, Governance, Peace and Security,** Ethiopia: Institute for Peace and Security Studies Addis Ababa University and Institute of African Studies Zhejiang Normal University, 2013, p 31.

[3] Aimei Yang, Anna Klyueva, and Others, **Beyond a Dyadic approach to Public Diplomacy: Understanding relationships in Multipolar World,** USA : Elsevier Review, 2012, p 5.

[4] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[1] Daily Online, **Breif introduction to Relations between China and Libya** , Beijing, China : People's Daily Online, Access date: January 03,2021 ,on Website: http://en.people.cn/200204/09/04.html

في العام نفسه (1982 م) تم التوقيع على اتفاقٍ آخر، وهو اتفاقٌ طبي بشأن إرسال فرقٍ طبية صينية الى ليبيا بين عامي 1983 الى 1994، واتفاق حول التعاون الثقافي عام 1990، وفي عام 2001 تم ارساء برنامج لتنفيذ التعاون الثقافي والإعلامي من عام 2001 الى عام 2004، لتصبح بذلك ليبيا ثاني شريك اقتصادي للصين بعد الجزائر في منطقة المغرب العربي إلى غاية عام 2011 وظهور ما سمي "بثورات الربيع العربي". [1]

عام 2006 عرفت العلاقات توتراً أخراً، بعد اعتراف ليبيا تحت قيادة معمر القذافي بتايوان، في تغيّرٍ مفاجئ للتوجهات التقليدية للسياسة الليبية الخارجية، أمام الحجم الكبير للضغط الدبلوماسي والاقتصادي الغربي عليها، بالرغم من أن ليبيا كانت من الدول البارزة التي التزمت لعقودٍ بسياسية الصين الواحدة منذ عام 1978، ما أدى الى إحداث مواجهاتٍ دبلوماسية بين البلدين من صُورها إرسال ليبيا ممثلاً عنها منخفض المستوى إلى الاجتماع الثالث لمنتدى التعاون الصيني الافريقي ما أحدث أزمةً دبلوماسية بين الصين وليبيا أثناء تلك الفترة.[2] ثم بعدها اندلاع الاضطرابات الشعبية في ليبيا عام 2011، بدعمٍ من الدول الغربية تحت مظلة حلف الشمال الأطلسي بعد موجة ما سمي بالربيع العربي الذي أطاح بنظام معمر القذافي، وأدخل البلاد في تعقيدات الحرب الأهلية.

- المطلب الخامس: تاريخ العلاقات الصينية - الموريتانية

المُحدِد التاريخي في العلاقات الموريتانية الصينية لا يعدُّ عاملاً دافعاً ومشجعاً إلى حدٍ ما في علاقات الصين مع موريتانيا، بالنظر إلى مجموع المعطيات والأحداث التاريخية المرتبطة بين البلدين على خلاف الدول الأخرى بالمغرب العربي سيما مع الجزائر بشكلٍ أوثق أو مع المغرب بنسبةٍ أقل.

بقيت موريتانيا واقعةً تحتَ التأثير الكبير لسياسات الدول الغربية ومن فرنسا تحديداً، حيث ومنذ استقلالها في 28 نوفمبر عام 1960، وفي نفس اليوم ذاته للاستقلال أقامت موريتانيا علاقاتٍ دبلوماسية مع تايوان "جمهورية الصين" Republic of China" ROC" بدلاً عن جمهورية الصين الشعبية. عامٌ بعد ذلك، أي في عام 1961، وأثناء انعقاد الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، عارض الاتحاد السوفياتي في إطار مساومته الدبلوماسية لعضوية موريتانيا بانضمامها إلى المنظمة الأممية ما لم تعترف تايوان حليفة موريتانيا التي كانت ممثلة بدلاً عن الصين آنذاك بعضوية منغوليا بالمنظمة ذاتها، ما دفع بتايوان إلى قبول التسوية والمقترح السوفياتي. وبهذا انضمّتا كلاً من موريتانيا ومنغوليا إلى الأمم المتحدة في عام 1961. رغم الاعتراف الموريتاني بتايوان، إلا أن الاخيرة لم تُرسل قط أية مُمثلٍ عنها الى نواقشط مع ذلك كانت موريتانيا أول مَحطة إفريقية زارها وزير الخارجية التايواني" شن شون هوان" عام 1963 في اطار جولةٍ قادته إلى 16 دولة افريقية اعترفت بتايوان، قابلتها أول زيارة صينية رسمية لوزيرها الاول "شو إن لاي" إلى الجارة الجزائر ثم المغرب.[1]

---

[1] **Ibid.**

"•" لمعرفة مضمون القرار الأممي رقم 1970 المؤرخ في 2011/02/24، المتعلق بفرض عقوبات على ليبيا، عبر رابط موقع الأمم المتحدة و قرارات مجلس الأمن الدولي: https://news.un.org/en/story/2011/02/367672-security-council-imposes-sanctions-libyan-authorities-bid-stem-violent

[2] Aimei Yang, Anna Klyueva, and Others, **Op. Cit,** p 5.

[1] San Shiun Tseng , **The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: The Case of ROC-RSA relations,** Johannesburg : Faculty of Humanities, University of Witwatersrand, November 2008, p 143.

شهر فبراير من عام 1965، استقبلت موريتانيا وفداً للتعاون التقني قادماً من تايوان بعد الزيارة التي قام بها نائب وزير الخارجية التايواني إلى نواقشط، تقرَّرَ على إثره تعيين تايوان لأول سفيرٍ لها بموريتانيا.[1] لكن بعد أشهر قليلة فوجئت تايوان بإعلان موريتانيا إقامتها لعلاقاتٍ دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في 19 جويلية عام 1965، ما دفع بتايوان إلى قطع علاقاتها مع موريتانيا وسحب سفيرها من نواقشط في 11 سبتمبر من 1965، منذ ذلك الحين شهدت العلاقات الموريتانية الصينية مرحلةً جديدة من التعاون و كان للرئيس الموريتاني "مختار ولد داده" جُهداً مهماً في حثِّ الدول الافريقية للتصويت لصالح عودة الصين إلى الامم المتحدة واستعادة الصين مقعدها في المنظمة عام 1971، فكان الرد من الصين بإنشائها لمشروعين ضخمين أعادَ الاعتبار للعاصمة الموريتانية نواقشط وانتهى بهما العمل عام1981، هما مشروعي" إنشاء ميناء الصداقة" الذي يُعدُ أكبر ميناءٍ في موريتانيا ببوابته الأطلسية نحو العالم الخارجي، ومشروع "توسيع شبكة تزويد نواقشط بمياه الشرب"، وهما أكبر وأبرز مشروعان بموريتانيا أنجزتهما الصين في القارة الافريقية على شاكلة مشروع سكة حديد تنزانيا، وشكلا المشروعان رأس قاطرة المشاريع التنموية الصينية بموريتانيا، وقد تم إنشاء اللجنة المشتركة الموريتانية الصينية عام 1984، لكن منذ ذلك التاريخ لم تجتمع سوى مرتين منذ إنشائها خلال عامي 1988 و 2011.[2]

يعود أولُ اتفاقٍ للتعاون المشترك بين موريتانيا والصين لعام 1971، وفي عام 1999 قدّمت الصين مساعداتٍ مادية ومالية بلغت ما نسبته 4.5 % من مجمل المساعدات العمومية للتنمية APD، وهي مساعدات مالية تقدمها الدولُ الغنية لفائدة الدول الفقيرة أو النامية والتي تلقتها موريتانيا من الصين بما يعادل سنوياً 7 مليون أورو، وأعلنت الصين عبر سفارتها في نواقشط أن هذه المساعدات المالية سوف تتضاعف بثلاث مرّات، وهذا ما حدث خلال اجتماع منتدى التعاون الصيني- الافريقي عام 2006.

بعد أكثر من 50 عاماً من العلاقات والدعم الصيني المالي والتنموي المتواصل لموريتانيا، تمكّنت من خلالها موريتانيا من إنشاء قصرٍ للمؤتمرات، المدارس، المراكز الثقافية، ثلاث مستشفيات، مركز وطني للنظافة، ملعباً أولمبياً بنواقشوط، وقصراً رئاسياً إلى جانب العديد من المشاريع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. [3]

تاريخ الزيارات الرسمية بين البلدين تَبرُزُ في عدد الزيارات المتتالية التي قام بها "المختار ولد داداه" والتي كانت في ثلاث مناسبات (1967م-1974م-1977م)، ثم "خونة ولد هيدالة" مرة واحدة (1980 م)، "معاوية ولد سيد أحمد ولد الطايع" مرّتين (1986م-1993م) "واعل محمد فال" مرّة واحدة (2006 م)، ثم الرئيس "محمد ولد عبدالعزيز" مرة واحدة (2011م)، في حين أنه لم يزر أي رئيس صيني موريتانيا إلى يومنا هذا.[1]

---

[1] **Ibid.**

[2] يربان الحسين الخراشي، **50 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية الموريتانية الصينية و بعض المقترحات لتطويرها** ، موريتانيا: منصة التبادل الاعلامي بين موريتانيا و الصين، تاريخ الاطلاع عليه: 05 جانفي 2021، عبر الرابط الالكتروني: https://mandarim.info/Stories/1041.asp

[3] Jean-Calude Lévy, Marie Gaborit, et Autres, **Chine, Afrique, Union Européenne, Diplomaties de Proximité : une porte étroite pour la coopération décentralisée franco-africaine,** Paris: Ministère des Affaires étrangères et Européennes, Mission Coopération Décentralisée et Développement Durable en Chine étude de Cas , 20 Mars 2008, p 27.

[1] يربان الحسين الخراشي، **مرجع سبق ذكره.**

خلال بداية فترة حكم الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، زار وزير الخارجية الصيني "وونغ يي" أربع دول افريقية وهي، مالاوي، الموزمبيق، ناميبيا إلى جانب موريتانيا، حيث حطّ بالعاصمة الموريتانية نواقشوط في فبراير من عام 2016 ضمن مساعي الحكومة الصينية إلى توطيد علاقاتها بموريتانيا، في اطار الخطة الخمسية الثالثة عشر التي تُعدُ خريطة الطريق التنموية للزعامة الصينية الجديدة (2016م–2020م)، رغم أن الخطة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية المحلية للصين، إلا أنها لم تخلو من مضامين تتعلق بسياسية الصين الخارجية وبتوطيد علاقاتها مع الدول الافريقية بشكل خاص في أُطُرها التنموية والدعم المالي للدول الصديقة كموريتانيا.[1]

الغاية الأبرز للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الصينيين والموريتانيين هي ترسيخ العلاقات الاقتصادية المصلحية بين البلدين وتعميقها بما تمتلكه موريتانيا، من موارد وطاقاتٍ طبيعية وما تكتسيه من أهمية جيوسياسية.
وفيما يخص الشقين الاقتصادي والتجاري اللذان يعتبران أولوية الأولويات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1965، يصل المعدل السنوي للتبادل التجاري الذي يتراوح بين 10 إلى 30 مليون دولار سنوياً، وكانت سنة 2004 فارقةً في تاريخ تلك المبادلات بين الطرفين، حيث قفز حجم التبادل التجاري ولأول مرة إلى حاجز 100 مليون دولار، مسجلاً أكثر من 20 ضعفاً عما سبقه، وفي عام 2013 سجل رقماً بأكثر من ملياري دولار، أي من 10 مليون دولار قبل 2004 الى 100 مليون دولار، ثم إلى 2 مليار دولار سنة 2013، لكن العلاقة الاقتصادية والتجارية أضحت تشهد ضبابيةً منذ عام 2014 بعد تراجع أسعار خامات الحديد وهو أهم مواردِ موريتانيا.[2]

تشكل المعطيات التاريخية في علاقات الدول ثنائيةً كانت أم جماعية، إحدى أهم المرجعيات لفهم تلك العلاقات وتفسير السلوك السياسي المتباين بين هذه الدولة حاضراً ومستقبلاً، وهذا ما يمكن لنا ملاحظته في علاقات الصين مع دول المغرب العربي بنطاقها الجماعي ضمن الفضاء المغاربي، أم في مستوى علاقات الصين المتفاوتة بين دول المغرب العربي كل على حدى، حيث أن الرصيد التاريخي المهم والطويل الذي يجمع الصين بالجزائر مثلاً، ساهم بشكلٍ جلي في التأسيس للعلاقات الاستراتيجية التي يشهدها الجانبان، والذي تجسّد في اقامة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة، فيما نجدها أقل من ذلك بالنظر إلى الرصيد التاريخي بين المعتبر والضئيل في علاقات الصين مع تونس وموريتانيا.

رغم ذلك يسعى البعض الآخر إلى تقديم أطروحاتٍ معاكسة التي يجب الاهتمام بها، وصياغة فرضياتٍ مغايرة مفادها امكانية التأسيس لعلاقاتٍ استراتيجية مع أهم القوى العالمية الفاعلة من دون إيلاء الأهمية للمتغيّرٍ التاريخي، وعن امكانية التجسيد لعلاقات استراتيجية بين الصين والمغرب مثلاً عبر توظيف الاعتبارات البراغماتية والاقتصادية رغم ضآلة الرصيد التاريخي في علاقات البلدين.

---

[1] Anna Katharina Stahl, **China's Relations with Sub-Saharan Africa,** Rome, Italy: IAI , Instituto Affari Internazionali , September 22, 2016, p 17.

[2] يربان الحسين الخراشي، **موريتانيا و الصين علاقات مثمرة أم متعثّرة**، موريتانيا: موقع الصدى، تاريخ النشر:18 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع عليه: 05 جانفي 2021، عبر الرابط الالكتروني:
https://www.essada.info/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A

خُلاصـةُ الفصـل الأول:

إنّ تأكيد الصين المستمر على الطابع السلمي لسياستها الخارجية وأولوية تفعيلِ المصالحِ المُشتركة مع الشركاء، يستِندُ بالأساس على جملةٍ من المُقوِّمات، من بينها المحددات الطبيعية والجغرافية، حيثُ أنَّ الصين تُعتبر الدولة الأولى في العالم إلى جانب روسيا التي لديها حدودٌ مع 14 دولة، ما يُعزّز من تَركيزِ صَانعِ القرار الصيني على المُتغيّرِ الأمني كأولويةٍ محلية في نِطاقِيْها الشرقي بحساسياته التاريخية مع دول الجوار، وتحديداً اليابان وكوريا الجنوبية وتحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

سياسياً، يُمثّل النَّظامُ السياسي الحاضِنَ الأساسي لجميعِ المُحددات، حيثُ أنَّ فعاليةَ قراراتِ السياسة الخارجية تتصلُ مباشرةً بطبيعة النظامِ السياسي، وهي أيضاً مرهونة بمدى استيعاب صانع القرار السياسي لمجموع المتغيّرات التي تُحيط به، ومدى امتلاكه لِقَدَرٍ من الذكاء السياسي يؤهّله بأن يستثمر وأن يجعل مما هو تحدٍ إلى ما هو مكسب، بما في ذلك التعداد السكاني الذي يقارب المليار ونصف المليار من السكان. من هنا استطاع النظام السياسي الصيني بقيادة الحزب الشيوعي ضمن ثنائية الدولة والحزب التكيُّيف الأمثل بين النهجين الاشتراكي والشيوعي وفقاً لخصائص البيئة السياسية والاقتصادية الصينية، وبما يتماشى مع التحديات التي تواجهها الصين على جميع المستويات، المحلية، الاقليمية والدولية، ليمثّل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" دعماً مستمراً لهذا المسعى عبر تفعيلِ الدبلوماسية لبلوغِ ما أسمّاه نهضةِ الأمة الصينية، وأنَّ الأولوية حالياً هي للدبلوماسية الاقتصادية المُعبّرةِ عن خيار نهجِ القوة الناعمة بما يخدمُ المصالح الجوهريةَ العليا للصين وشركائها الدوليين، ما تمَّ تَرجمتُهُ واقعاً عبر مبادرةِ الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين بدايةً عامِ 2013.

ضمن السياق ذاته يمثّل المغرب العربي احدى الركائز الجيوسياسية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو ذلك الثقل الجغرافي والميزة الجيوسياسية المتميّزة، باعتباره قيمةً ثابتةً بتوسطه الخارطة العالمية، والذي من خلاله يمكنه الجمع بين النطاقات الجيوسياسية الثلاثة العربية والإفريقية والمتوسطية، فضلاً عن خصائصه الطبيعية التي تشمُل الثروات الطبيعية كالنفط والغاز، والمعادن كالفوسفات والهيليوم وغيرها من الثروات، وخاصة ما تعلّق بالعناصر والمعادن الاستراتيجية النادرة.

الاهتمام الدولي بمنطقة المغرب العربي ليس وَليدَ اليوم، بل يعودُ إلى فتراتٍ تاريخية قديمة كما ذكرنا، وهو يمثِّل هَمزَةَ وَصلٍ ثقافية وحضارية بين العالمين الشرقي باتجاه أقصى شرق القارة الآسيوية وآخر نحو الغرب، وجسرٌ استراتيجي بين القارات الثلاثْ الافريقية، الأوروبية والآسيوية، ما جعله عبر التاريخ عرضةً لمحاولاتٍ العديدة للاختراق والتغلغل.

لذا كان وسيبقى المغربُ العربي نطاقاً جغرافياً بالغ الأهمية، يدخل ضمن المُعادلة الجيوسياسية العالمية كمركزٍ جيواستراتيجي لدى مختلف القوى الدولية الكبرى من بينها الصين، وما على دول المغرب العربي إلا اختيار أفضل الخيارات ووضع الحلول المناسبة بما تمتلكه من إمكانات يؤهلها من توظيف ميزة قوتها الجيوسياسية خدمةً لمصالحها، باعتبارها نقطةَ التقاء والتواصل السياسي والاقتصادي والثقافي.

الفصـل الثاني:

واقعُ العلاقات بين الصين ودول المغــرب العربـــي

تمهيـــــد الفصـل:

يشكل الفصلُ محل الدراسة، أحد أُسُسِ ومرتكزات الأطروحة، وهذا ضمن سياق التداخل الحاصل بين الفصلين السابق واللاحق، وهو يمثل خلاصةٌ التفاعلات الحاصلة بين حجم الامكانات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الصين ودول المغرب العربي، ومدى بلورتها واستثمارها ضمن مسار صناعة القرار السياسي الخارجي لدى الجانبين، إذ نسعى من خلال الفصل أن نَصيغَ توصيفاً لواقع العلاقات التي تربط الصين بدول المغرب العربي الخمسْ بسياقه الجماعي أم الثنائي.

لذا وجب بالتركيز على التوجهات العامة لسياسة الصين الخارجية تجاه المغرب العربي، ضمن ثنائية الأبعاد الاستراتيجية الرئيسة للعلاقات التي ترتبط بها مجموعة أخرى من مجالات التعاون الفرعية وهي، العلاقات السياسية والدبلوماسية ومستوى التنسيق الأمني والعسكري باعتباره يشكّل أهم العناصر الفاعلة والوازنة لأي مسارٍ نحو التنسيق والتعاون، أم التنافس والصراع والنفوذ.

فضلاً لذلك، فإن البحث في طبيعة السلوك الاقتصادي الصيني تجاه دول المغرب العربي، يرتكز على المحاور الرئيسية للنطاقات الاقتصادية ثلاثة، من حيث المبادلات التجارية، والتوجهات الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة، مع ضرورة إرفاق ذلك الخصوصية الاقتصادية العالمية للصين، وما تعلّق بموقف ووضع دول المغرب العربي من المبادرة الصينية للحزام والطريق.

كما وجب إرفاق ضمن المحدّدين السياسي والاقتصادي، مجموع المحدّدات الأخرى المهمة، وأخذ عين الاعتبار الميزة العلمية والتكنولوجية التي تحظى بها الصين، والتي تجعل منها بوابةً أساسية للدفع بالعلاقات بين الجانبين، بما في ذلك تفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الصحية بعد تداعيات الأزمة الصحية العالمية لجائحة كورونا نهاية عام 2019، فضلاً عن التمكُّن الصيني في تكنولوجيا الفضاء، وأهمية استثمار دول المغرب العربي في الخبرات العلمية الصينية وفي مجالات التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية والتعاون الأمني العسكري بين الصين ودول المغرب العربي

يُشكل المحورُ السياسي والدبلوماسي في العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي أحدِ أبرز المحاور، بل أهمها على الإطلاق، باعتبار أن بقية الأبعاد التاريخية والاقتصادية، إضافةً الى مجالات التعاون والثقافي والصحي التي لديها ارتباطٌ وثيق بما يتّسق مع طبيعة الأولويات السياسية لدى الجانبين، وأن مسار فعاليتها ونجاحها، وامكانية الرقي بها بمقابل فرضيات تراجعها وفشلها، مرهونٌ بقرارات السِياسيين عن كُلِّ طرف، وهو انعكاسٌ للتوجهات العامة للدولة ووجوب إقامة علاقاتها مع دولٍ بعين ذاتها على حساب أخرى، وهو بالأساس مرتبطٌ بجوهر الخيار الاستراتيجي المتّبع، ومدى توافق تلك العلاقات مع هذا الخيار من عدمه. هذا ما سيُبحثُ فيه ضمن المبحث، حول طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين دول المغرب العربي.

المعروف بالنسبة للصين على أنها تتمسك بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واللّجوء إلى حل القضايا والنزاعات بالطُرُق السلمية، الأمر الذي جعلها تكتسب احترام الآخرين، كما ترفض مبدأ الهيمنة والأحادية القُطبية وتنادي بعالم متعدد الأقطاب، وعلاقاتٍ دولية مبنية على قِيَمِ السِّلم والمصلحة المادية المُتبادلة.

في السياق ذاته، طرحت الصين عبر رئيسها " شي جين بينغ" في 21 أبريل من عام 2022 على هامش اجتماع "منتدى بواو الآسيوي" BOAO Furum For Asia، مبادرةً بمُسمى المبادرة العالمية للأمن والتنمية Global Security initiative (GSI) في سياق طرح الصين قبل عامٍ من ذلك لرؤيتها الأمنية الاقليمية بالمنطقة العربية، سميت بـ "مبادرة تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط"، حيث أن رؤية الصين السياسية والأمنية العالمية ترتكز على الاستقرار الأمني والسياسي، وأولوية المصالح الاقتصادية المشتركة على حساب سياسات التدخل بكل أشكاله، والذي يؤدي بطريقة آلية الى انعدام وتهديد الأمن القومي للدول والاستقرار العالمي.

لذا تعمل الصين على توظيف المتغيرين السياسي بطرحها للمبادرة العالمية للأمن والاستقرار، وأخرى للتعاون الاقتصادي تحت مسمى المبادرة العالمية للتنمية Global Development Initiative (GDI) خلال الدورة العادية للأمم المتحدة 21 سبتمبر 2021. هاتان المبادرتان تزامنتا مع بروز العديد من الأزمات، حيث أن المبادرة الاقتصادية جاءت بعد التحديات التي جاءت بها جائحة كورونا، أما الثانية (السياسية والأمنية) فطرحتها الصين بعد الأزمة السياسية الأمنية باندلاع الحرب الروسية الأكرانية منذ 24 فبراير من عام 2022.

ركّز "شي" في مبادرته على مفهوم "التشابك والترابط الأمني" والأمن غير القابل للتجزئة، مشيراً إلى تجربة الأزمة الروسية الأكرانية والتداعيات الجيوسياسية العالمية للحرب، وأن ما يحدث من أزمات أمنية في أي رقعة من العالم من شأنها أن تحدث اختلالات عميقة في المنظومة الأمنية العالمية في إطار الأمن العالمي الموحد.([1]) حيث أن الأزمة الروسية الأكرانية لم تقف عند معطيات الوضع السياسي المحلي، الاقليمي والدولي، بل ألقت بظلالها على مجموع المتغيّرات والمجالات الأخرى، منها الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ مُحدد.

([1]) Shyam Saran, **Xi Jinping's Global Security Initiative**, New Delhi: Center for Policy Research, May 17,2022. Or at: https://cprindia.org/opinions/xi-jinpings-global-security-initiative-2/

تُبدي الصين دائماً معارضتها في استخدام القوة لحل القضايا السياسية الاقليمية والدولية، مواقفٌ تندرج ضمن ما يسمى بخياريْ "**الدبلوماسية السِلمِية**" و مبدأ "**القوة الناعمة**"، حيث تَتَخِذَاهُمَا نهجاً ووسيلةً لتحقيق مصالحها العليا، كما لا يمكن تجاهل مجموعُ المقومات والمؤهلات التي تمتلكها الصين، والتي تجعلها إحدى أهم القوى الدولية الفاعلة، بل وتتمركز خلف الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوةٍ عالمية، ما يجعلها إلى جانب روسيا المُهدِدَ الاستراتيجي الأول للمصالح الأمريكية.[1] كما أن صينُ ما قبل رئاسة "شي جين بينغ " لم تعد كذلك بعد مجيئه.

ترتبط الصين بعلاقاتٍ تاريخيةٍ راسخة، وتطابق كبير في الرؤى مع الدول العربية حول تفعيل المصالح الاقتصادية والجوانب الثقافية، عِوضَ إثارة الحساسيات السياسية المسائل الأمنية المؤدية غالباً إلى الاضطرابات والاختلالات النُظُمية التي طالما عاشتها دول المغرب العربي، كما أن مجال الاهتمامات السياسية في المجالين الاقليمي أو الدولي يختلف باختلاف القوة الممتلكة بين الصين و دول المغرب العربي و التفاوت المسجل في مستويات القوة السياسية والاقتصادية والثقافية المكتسبة من جهة، ونطاق التأثير الجيوسياسي من جهةٍ ثانية، إذ أن مجال الاهتمام الجيوسياسي مرتبطٌ بمستوى قوة الدولة، والذي له الأثر الكبير في رسم معالم السياسة الخارجية لكل من الصين ودول المغرب العربي، وأن الأخيرة يُمكنها تركيز اهتمامها نحو أجنداتها نحو اتجاه أكثر إقليميةً للتفاعلات الحاصلة في المنطقة، وتفعيل دورها وإبرازه ما قد يسمح لها الحد من حجم الضغوطات وتعظيم مجال مصالحها بالمنطقة.

لذا نحاول التطرق إلى علاقات الصين بدول المغرب العربي ضمن كل دولةٍ على حدى، ما يتيح لنا التعرّف على طبيعة التفاعلات السياسية ومستوى التفاعل الدبلوماسي للصين ودول الفضاء المغاربي، وبذلك يمكن التعرّف على التبائينات التفاعلية بين كل دولةٍ بالمغرب العربي تجاه جمهورية الصين الشعبية.

- المطلب الأول: الأُسُس السياسية الدبلوماسية وأولويات التعاون الأمني العسكري في العلاقات الصينية - الجزائرية

تعتبر الصين أول دولةٍ غير عربية تعترف بأول حكومةٍ جزائرية مؤقتة في 22 سبتمبر من عام 1958، بعد ثلاثة أيامٍ فقط من إعلانها في 19 سبتمبر من عام 1958. دعّمت الصين الحركة التحررية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وقدّمت كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي واللوجيستي لجبهة التحرير الوطني الجزائري FLN بهدف دعم نيل الجزائر لاستقلالها.[2] فكان لها ذلك بما تحمِله الصين من معاني القوة المادية والقَيْمية المعنوية وعن حجم تأثيرها الجيوسياسي الواسع النطاق، رغم أنه آنذاك لم يكن للصين تمثيل رسمي لها في الأمم المتحدة، في الحين وللمفارقات أن الدول الغربية التي تحمل شعار الحرية والعدالة والمساواة الدولية، دعّمت الدولة الجزيرة "جهورية الصين" أو تايوان التي شغلت مكان جمهورية الصين الشعبية في الهيئة الأممية وألغي الصوت السياسي والدبلوماسي لشعبٍ قوامه قرابة مليار ونصف مليار نسمة.

---

[1] إدريس لكريني، باو تشنغ تشانغ، وآخرون، **العلاقات العربية – الصينية، بحوث و مناقشات**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، 2017 ، ص ص 13، 14

[2] الهادي المبروك الدالي، **التنافس الصيني الأمريكي بين جدلية الصراع وحتمية السيطرة (1991-2015 م)**، الجزائر، بن عكنون : مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2016، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 01 ، ص 68.

1- العلاقات السياسية والدبلوماسية الصينية-الجزائرية:

لم يكن بمقدور الصين استرجاع مكانتها بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لو لا دعمُ دول العالم الثالث، حيث قادت الجزائر باسم وزير خارجيتها آنذاك السيد "**عبدالعزيز بوتفليقة** "حملةً دبلوماسية أطلقتها عام 1965، ورافعت الجزائر حينها لعودة الصين للهيئة الدولية، وكانت ثمرة النشاط الدبلوماسي الجزائري أن تمَّ إصدار القرار الأممي رقم 2758 المؤرخ في 25 أكتوبر 1971م، الذي أقرّ بأحقية جمهورية الصين الشعبية لاسترجاع مقعدها في الأمم المتحدة [1] تقدّمت حينها 23 دولة بمشروع القرار، من بينها ثماني دولٍ عربية وهي، الجزائر، العراق، سوريا، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية قبل الوحدة، السودان، موريتانيا والصومال، ما يعني أن الجزائر وموريتانيا تعتبران الدولتان المغاربيتان اللّتان تقدّمتا بمشروع القرار إلى جانب باقي الدول العربية الأخرى. حصل القرار على تصويت 76 لصالحه، واعتراض 35 صوتاً وامتناع 17 دولة، من بين 76 صوتاً داعماً كان هنالك 13 دولة عربية التي صوّتت لصالح القرار، تتضمَّن جُلُّ دولِ المغرب العربي الخمس، لتستعيد الصين مكانتها بعد اثنين وعشرين عاماً من الحصار الدبلوماسي الدولي لها، المتزامن مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية 01 أكتوبر عام 1949، لذا فهي لحظةٌ تاريخية فارقة أسست الجزائر لمكانتها الدبلوماسية العالمية عبر الصين والتي قوبلت بتصفيقٍ كبير في أروقة الأمم المتحدة.[2]

يُلاحظ حجمُ التقاربِ الكبير بين مبادئ السياسة الخارجية الصينية ونظيرتها الجزائرية، وهذا يعود إلى الأحداث التاريخية المُتشابهة التي عاشها البلدان، من استعمارٍ واضطهاد دفعت بهما إلى إيلاء معاني "الاستقلالية والحرية والسيادة" مكانةً مُهمة في صياغة استراتيجية توجهاتهما الخارجية، تتضمنان:-تثبيت مبدأ استقلالية القرار في مواجهة الضغوطات و التأثيرات الدولية -رفض المساس بالسيادة الوطنية للدول والحفاظ على نسقها الأمني والاجتماعي - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع رفض الآخرين أيضاً التدخل في مسائلها الداخلية - تسوية الخلافات والنزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السِلمية كخيارٍ استراتيجي لمواجهة مختلف الأزمات الدولية، والابتعاد قدر الإمكان عن كافة وسائل القوة و الاكراه في ذلك - دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها انطلاقاً من ماضي الممارسات الاستعمارية الأليمة -أولوية التعاون الاقتصادي على أساس المنفعة المتبادلة وفقاً للقاعدة المشتركة رابح-رابح، Gagnant-Gagnant، Win-Win.[3] وعَمَلاً أيضاً بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي اقترحتها الصين والهند وميانمار في خمسينيات القرن الماضي، تتضمن (-الاحترام المتبادل للسيادة- سلامة الأراضي وعدم الاعتداء المتبادل- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر- المساواة والمنفعة المتبادلة- التعايش السلمي).[4]

---

[1] Mohamed Dehane, **La particularité Algérienne dans le phénomène Chinafrique: Pourquoi ? & pour l'intérêt de Qui ?**, Algérie: Université de Constantine 2, Janvier 2019.

[2]=== **مقالة خاصة: دبلوماسيون عرب يبرزون التصويت العربي التاريخي لصالح استعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة** ، بيجينغ: موقع وكالة أنباء شينخوا عربي، تاريخ النشر:29 سبتمبر 2019، تاريخ الاطلاع عليه: 05 جانفي 2021، عبر الرابط الالكتروني: http://arabic.news.cn/2019-09/29/c_138433103.htm

[3] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 6، 7.

[4] Ministry of Foreign Affairs Of China, **The Five Principles of Peaceful Coexistence**, Official website: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zwjg_665342/zwbd_665378/t1179045.shtml

عند الوُلُوج الى الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ومن خلال أعلى هيئة دبلوماسية دولية عبر مجلس الأمن الدولي، قُمنا بتتبُعِ أغلب القرارات التي اتخذتها كلٌّ من الصين والجزائر، الأخيرة التي انضمّت الى مقاعد مجلس الأمن الدولي كعضوٍ غير دائم، وشاركت في صياغة واستصدرا العديد من قراراته منذ عام 1968، وهو تاريخ أول التحاقٍ للجزائر بمقاعد المجلس خلال أربع دورات إلى حد اليوم (1968م-1969م) و(1988م-1989م) و(2004م-2005م)، وآخرها (2024م-2025م) خلال عدوان غزة، وقد أخذنا قراراً نموذجياً عن كل فترة بدايةً بعام 1971 وهو تاريخ انضمام الصين الى المنظمة، وهنالك قرارٌ للجمعية العامة المؤرخ في 11 نوفمبر 1969 المُعبّرِ عن مساعي الدول الغربية الاعتراض على انضمام الصين إلى المنظمة، حينها عارضت الجزائر إلى جانب دول المغرب العربي هذا القرار، وفي 30 أوت من عام 1989 المصادف مع تواجد الجزائر للمرة الثانية بمجلس الأمن، استصدر المجلس قراراً يُعارض الاجراءات الإسرائيلية في ترحيل المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، حضي القرار بدعم غالبية الأعضاء من بينهم الجزائر والصين مع اعتراض صوتٍ واحدٍ من قِبَل الولايات المتحدة. في 29 أبريل من عام 2004 صوّتت كلٌّ من الجزائر والصين بما فيها كافة أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشرة على قرارٍ يدعم الحل السياسي والدائم لقضية الصحراء الغربية عبر تقرير شعب الصحراوي لمصيره عبر الاستفتاء.[1]

- **موافق الجزائر والصين تجاه القضايا السياسية الإقليمية والدولية:** تعرِف المواقف الصينية الجزائرية ومنذ عقودٍ طويلة تطابقاً كبيرا في رؤى البلدين اتجاه مختلف القضايا السياسية الاقليمية والدولية، وهذا يعود بالأساس إلى المبادئ التي يؤمن بها كلا الطرفان في سياساتهما الخارجية، في مقدمتها مبدأُ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، أو تدخل الآخرين فيما يتعلق بمسائلهما الداخلية. بعيداً عن الشعارات التي تطلقها الدول الغربية باسم تكريس الحرية والديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ففي الوثائقي الذي بثَّته قناة الميادين بعنوان" لماذا سوريا؟" أشار إلى الوثائقيُ للخلفية الجيوسياسية للحرب السورية وتمركُز القوات الأمريكية بقاعدة التنف بسوريا، ومن تلك الخلفيات هي محاولةُ عرقلةِ أو افشال مسار مشروع طريق الحرير الصيني، حيث توجد القاعدة على ممر الطريق الاستراتيجي الرابط سوريا والعراق، والذي يرتبط بطُرُقِ أقصى الشرق من الصين عبر إيران.

لذا فإن مساعي أمريكا لا تكمن في إرساء الديمقراطية بقدر ما تسعى لمصالحها وبشتى الطرق الأساليب، ما دفع بالصين الى إعادة رسم المعابر والممرات المتعلقة بطرير الحرير، وأقرّ الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" علناً بأن الولايات المتحدة باقية في سوريا لأجل نِفطِها.[2] لذا فللصينِ مواقفَ متكاملة مع الجزائر تجاه مختلف القضايا السياسية والأمنية، والجزائر التي وُضعت أمام رهان استقلالها السيادي السياسي، والأمني العسكري، فضلاً عن الاقتصادي والمالي عبر صندوق النقد الدولي خلال فترة ما سمي بالعشرية السوداء، وعن مطالب الطرفان بإصلاح المنظمة الدولية ودعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.[3]

---

(1) **United Nations, Security Council Resolutions (1968-2005)** , Digital Library, Official Website : https://digitallibrary.un.org/search?ln=en&cc=Voting+Data&p=2004&f=&action_search=Search&rm=&ln=en&sf=&so=d&rg=50&c=Voting+Data&c=&of=hb&fti=1&fct__2=Security+Council&fti=1&fct__2=Security+Council

(2) قناة الميادين، **وثائقي الميادين، "لماذا سوريا ؟"،(وثائقي)**، بيروت: 2020/11/22، (الدقيقة 10) عبر الرابط الالكتروني لموقع القناة : https://www.almayadeen.net- https://n9.cl/qvpu7

(3) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، دراسة حالتيْ الساحل الافريقي والعالم العربي** الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017

الحراك الشعبي بالجزائر لعام 2019، يُعد بدوره مرجعاً سياسياً من حيث التعاطي الدولي الخارجي، وإن كان مغايراً من حيث الطبيعة والنسق لما عُرف بثورات "الربيع العربي"، ما ترتّب عنه صياغاتٍ مُتجددة لسياسة الصين الخارجية تواكب النسق التغيُّرات بالمنطقة العربية قبل، أثناء، وبعد "الثورات" العربية من جهة، وبما يتوافق مع الثوابتَ المبدئية للتوجهات الخارجية للصين. وبما أنها تتبع سياسة عدم العدائية وتعزيز الحلول الدبلوماسية للتسوية النزاعات، فإنها وإلى جانب الجزائر عارضت السياق السياسي والتبعات الأمنية لهذه الموجة، ولا تعتبرهُ ربيعاً بل شتاءً حلَّ على الاقطار العربية، وأن شعاراتها وإن كانت منطقية ومقبولة من الناحية الشعبية، فهي لا تتوافق مع الخلفيات الاستراتيجية التي تسعى إلى بلوغها القوى الغربية. لذا عارضت كلٌ من الصين والجزائر التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا والعراق، ورفضت الجزائر المشاركة في التحالف العسكري ضد اليمن، والعمل وفقاً للأطر الدبلوماسية والحلول السلمية لقضايا ليبيا، وتونس ومصر والسودان، كما يدافعُ الطرفان وبشدّة عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ورفضُ كل أشكال الاستيطان، بما فيها معارضتهما الحصار المفروض على غزّة.[1]

الجزائر التي تحوّلت في نظر الغرب من دولةٍ راعية للإرهاب الى دولةٍ رائدة في مجال مكافحته بما اكتسبته من خبرة، والتي حاول المجتمع الدولي القول بأنه غيّر نظرته اليها بعد أحداث الحادية عشر من سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة، ومع ذاك لا يمكن للجزائر أن تنسى حجم الانتقادات الدولية لها، والحصار الأمني والسياسي والدبلوماسي الذي تعرّضت له خلال الفترة الأمنية العصيبة التي عاشتها البلاد. وبعد الأزمة التي مرّت بها الجزائر فيما سمي بالعشرية السوداء، وعلى المنظور الخارجي لا يمكنها أن تنسى دعمَ الصين لها في أصعب الفترات، وبقيت الصين وخلافاً للعديد من الدول وحتى العربية منها محافظة على علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر، وأبقت على تمثيليتها الدبلوماسية، بل وضاعفت من تعاونها الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع الجزائر، خلافاً لأغلب الدول الغربية التي سحبت ممثليها الدبلوماسيين.[2] في نفس المرحلة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، وفي خضم حالةٍ من التوتر وتحدي إبقاء الجزائر على متانة علاقاتها الخارجية بالدول الصديقة، تأسّست جمعية الصداقة الجزائرية–الصينية سنة 1993 في ظروفٍ خاصة التي يترأسها البروفيسور "اسماعيل دبش" من الجانب الجزائري.[3]

2– التعاون العسكري والتنسيق الأمني الصيني–الجزائري:

بدأت الصين تَبرزُ كقوةٍ عالمية، ليس في المجالين الاقتصادي والسياسي فحسب، بل رافق ذلك تطوُراً كبيراً في قدراتها التكنولوجية العسكرية، حيث خصصت مبالغَ مالية ضخمة للنهوض بإمكاناتها العسكرية وتطويرها، في سياق المنظور الجديد لسياسة الصين الخارجية عبر وضعها للدبلوماسية العسكرية كأحدِ فروع توجهات الصين الحديثة لمواجهة متطلبات حماية حدودها الشاسعة لأربعة عشرة دولة حدودية، ومحاربة الإرهاب، والتنسيق الأمني مع العديد من دول العالم، وأعلنت عن اختراع وتطوير العديد من الأسلحة، ومنظومات الصواريخ والطائرات والغواصات.[4]

---

(1) إدريس لكريني، باو تشنغ تشانغ، و آخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 251–261.

(2) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص 246.

(3) وو فو قوي، **الصين و الجزائر أشقاء في تحدي الصعاب و مواجهة الأزمات، موقع طريق الحرير**، تاريخ النشر: 16 يوليو 2020، تاريخ الاطلاع عليه 2021/01/18، عبر الرابط الالكتروني: https://n9.cl/jhb9tq- https://alharir.info/

(4) Tilman Pradt, **Op.Cit ,** p 197.

إضافةً تصنيعها لأول حاملة طائرات في تاريخ الصناعة العسكرية الصينية، ويرى مؤسس الدبلوماسية الأمريكية الحديثة "هنري كسنجر" أن الصينيون وببراعتهم الدبلوماسية تمكّنوا من المزجَ بين نهجي السياسة السلمية الناعمة، ومساعي تثبيت الصين كقوة مادية عسكرية عالمية على المدى البعيد، بما يخدم مصالح الصين الاستراتيجية.[1]

بالرُّغمِ من أن روسيا لا تزال تُعتبر المُوَرِّد التقليدي الأول للأسلحة إلى الجزائر، ومع التغيّرات المستجدة في سوق الأسلحة العالمية، تمَ تسجيل أرقام جديدة بظهور الصين كثالثِ أكبرِ مُصدّرٍ للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا للفترة بين عامي 2012 و 2016، ومع تأثير جائحة فيروس كورونا المُنطلِقة من الأراضي الصينية، تراجعت الصين إلى المرتبة الخامسة عالمياً خلف(الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، وألمانيا) بما نسبته 5.5% من الحجم الكلي لصادرات الأسلحة العالمية بعدما كانت بـ6.2% بين الفترة 2016/2012. تُعتبر الجزائر الزبونَ الثلاثَ عالمياً فيما يخص أهمَ الأسواق الدولية التي تَستقطب الأسلحة الصينية (باكستان، بنغلادش ثم الجزائر)، نفسُ الوضع بالنسبة لروسيا، أين تحتل المرتبةَ الثالثة للصادرات الأسلحة الروسية (الهند، الصين ثم الجزائر)، وبذلك فإن الجزائر هي الزبون الأول للأسلحة الصينية في القارة الافريقية والمغرب العربي. عموماً تعتلي الجزائر سادسَ أكبر مستوردٍ للأسلحة في العالم بنسبة 4.2 %من الصادرات العالمية خلال فترة 2015 م- 2019 م خلف (المملكة العربية السعودية والهند ومصر واستراليا والصين خامساً) مسجلةً ارتفاعاً نسبته (+71%) عن الفترة السابقة لعامي (2010-2014)، ويُعد الثلاثي الروسي- الصيني- الألماني أهم موردي الأسلحة الى الجزائر وفقاً للنِّسب المسجلة من مجموع الواردات الجزائرية (روسيا 67%- الصين 13%- ألمانيا 11%).[2]

تُشير الإحصائيات المُقدَّمَة من معهد ستوكهولم، بأن الانفاق العسكري الجزائري بلغ 10.3 مليار دولار خلال عام 2019، وهو أعلى إنفاق في تاريخ الجزائر وبشمال افريقيا ككل، بما فيها دول المغرب العربي. الإنفاق الذي يزداد عاماً بعد عام منذ بداية عام 2000 وبالأخص بين عامي2016 و 2019.[3] في إطار التحولات الأمنية بمنطقة المغرب العربي ودول الجوار والساحل جنوب الصحراء، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية على طول الحدود.

اقتحمتِ الصين تدريجياً السوق الجزائرية بتموين الجيش الجزائري بالأسلحة الصينية، ووفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI حَصَلت الجزائر من الصين على مدى السنوات الخمس الماضية على 50 صاروخاً صينياً من نوع « YJ-83 » C-802A الخاص بالسفن، 50 صاروخاً لأنظمة الصواريخ أرض جو من نوع « HQ7 » FM-90 المضادة للصواريخ، وفي 22 ماي من عام 2017 نشر الجيش الجزائري صوراً علنيةً عن استخدام قواته لمدفعٍ ذاتي الدفع عيار 155 ملم من نوع 155 ملم- mm 155-PLZ45 مصدره الصين.[4]

---

(1) **Ibid.**

(2) Peter D.Wezeman, Aude Fleurant, and Others, **Report of Trends in international Arms Transfers 2019**, Stockholm,Sweden: SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, Publication in March 2020, p p 2, 6.

(3) Nan Tian, Alexandar Kuimova, and Others, **Report of Trends in World Military Expenditure 2019**, Stockholm, Sweden: SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, Publication in April 2020, p 5.

(4) Defense web, **Algeria Display new Chinese artillery**, date of Publication: May 29,2017, Access date: January 18,2021, From Website: https://www.defenceweb.co.za/land/land-land/algeria-displays-new-chinese-artillery/?catid=74&Itemid=30

تسلَّمتِ الجزائر 50 آلةً مدفعية صينية من هذا النوع عام 2014، كما تسلّمت البحرية الجزائرية سفينةً هي الثالثة من طراز C28A في شهر جويلية عام 2017، في اطار العقد المُبرم مع الشركة الصينية لصناعة السفن في مارس 2012، حيث تم تسليم السفينة الأولى في أوت 2014، والثانية في جانفي 2016.[1] وهي في نموٍ مستمر بما يوازي مُخرجات استراتيجية التطوير العسكري في الصين، وبما يخدم المصالح الاستراتيجية الأمنية للبلدين.

في مجالٍ آخر والذي يبدو أكثر حساسيةً، ونقصد هنا التعاون الصيني الجزائري في مجال تطوير البرنامج النووي السلمي، ووفقاً لتصريحات المسؤولين الجزائريين، يعود الحديث عن تاريخ البرنامج النووي الجزائري إلى 17 أفريل من عام 1991 حين وقف الرئيس الأمريكي السابق "**جو بايدن**" أمام أعضاء الكونغرس، حينها كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية مُتحدثاً مُحذراً في الوقت نفسه عن دعمِ الصين للجزائر في تجسيد برنامجها النووي، ومساعي الجزائر في امتلاكها لأسلحةٍ نووية حسبه، وتُعتبر جريدة الواشنطن بوست أول من خاض في الموضوع بعنوان "**مساعدات الصين لمفاعلٍ جزائري قد ينتهك التعهدات**"، استند التقرير فيه لمعلومات عن وكالة الاستخبارات الأمريكية والذي أدى إلى احتجاجٍ من إدارة بوش الابن، قبِله نفيٌ من الطرفين الجزائري والصيني، فيما أكدا عبر سفارتيهما بواشنطن أن الدعم الصيني للجزائر يتعلق بالتكنولوجيا النووية السلمية لا غير، ولكن **جو بايدن** أصرّ على تخوف الولايات المتحدة لنقل الصين للتكنولوجيا النووية إلى الجزائر ودولٍ أخرى مثل باكستان وسوريا.[2]

يعودُ التنسيق النووي الصيني الجزائري إلى عامِ 1980، واستمر مع زيارة قائد الفيلق الثاني للمدفعية الذي قاد القوات النووية الصينية "جينغ شيوان" إلى الجزائر نوفمبر عام 2005، ثم التوقيع في مارس 2008 على عقدٍ لبناء محطة للطاقة النووية.[3] تمتلك الجزائر برنامجاً للبحوث النووية المدنية، فيما تشتغلُ حالياً في مفاعلين بحثِيَيْنْ تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA المفاعل الأول أنجزته شركة INVAP الأرجنتينية عام 1987 يدُعى مفاعل "نور" بمنطقة درارية قرب العاصمة، المفاعل الثاني "السلام" بعين وسارة بالجلفة أُنشئ من طرف الصين بعد التوقيع على الاتفاق في عام 1983، وبدأ عمل المفاعل في عام 1988، ما زاد من التخوفات الأمريكية التي أُعلن عنها علناً عام 1991. الجزائر ولإثبات سلمية المشروع قام وفدٌ عن وكالة الطاقة الذرية بزيارة أولى الجزائر عام 1992، ووقعّت الجزائر على اتفاق ضمانات، ثم اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة نفسها عام 1995، وفي 16 فبراير عام 2018 وقعّت الجزائر على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشامل.[4]

---

(1) Naval Force News Algeria, Navy recognition, **Third Last Chinese-Built C28A Corvette Delivered to the Algerian Navy**, date of Publication: July 15,2016, access date: January 18,2021, From Website: https://www.navyrecognition.com/index.php/news/defence-news/2016/july-2016-navy-naval-forces-defense-industry-technology-maritime-security-global-news/4205-third-and-last-chinese-built-c28a-corvette-delivered-to-the-algerian-navy.html

(2) R. Jeffrey Smith ,**China Aid Algerian Reactor May Violate Pledges**, date of Publication: April 20 , 1991, access date: January 18,2021, From Website: https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1991/04/20/china-aid-on-algerian-reactor-may-violate-pledges/4999ec01-b2aa-46cc-bc56-b8e36f2c00cb/

(3) Thierry Pairault, **China's Economic presence in Algeria**, France: Hal Archives- Ouvértes, N 1, January 2015, p 11.

(4) NTI, Nuclear Threat Initiative, **Algerian Nuclear,** date of Publication: April 2018, access date: January 18,2021, From Website: https://www.nti.org/learn/countries/algeria/

يدخل هذا في إطار الالتزامات الدولية النووية للجزائر، كما وقّعا الطرفان الجزائري والصيني بروتوكولات تشملُ اتفاقياتٍ حول التعاون النووي واستخدام الطاقة النووية لأغراضٍ سلمية بتاريخ 28 فبراير 1983م، والتوقيع اتفاقٍ ثاني آخر بين الجزائر والصين يتعلق بالتنسيق في مجال تطوير البرامج النووية للأغراض السلمية والاستغلال السلمي للطاقة النووية بالجزائر في 24 مارس 2008.[1] لذا يمكن أن تشكل الصين البوابة النووية الأمثل للجزائر من أجل تطوير قدراتها الطاقوية بعيداً عن الخيار الوحيد القائم على النفط في إطار سياسات التحول الطاقوي.

- **المطلب الثاني: المُرتكز السياسي والدبلوماسي والتعاون الأمني العسكري في العلاقات الصينية-المغربية**

في عام 1976 رحَلَ مؤسس الدولة الشيوعية الصينية "ماو تسي تونغ"، ليخلفه رئيسٌ آخر أكثر انفتاحاً وهو "دينغ شياو بينغ" بدايةً من عام 1978، منذ ذاك الحين اتجهت الصين من الركائز الأيدولوجية الماوية إلى تفعيل المصالح الاقتصادية الخارجية مع العديد من دول العالم بعد الإصلاحات الواسعة التي قام بها "دينغ"، والسَّيرِ إلى اقتصاد السوق وفقاً للخصائص الصينية، فاسحاً المجالَ أمام التعاون الاقتصادي الخارجي.[2]

التوجهات الصينية منذ عام 1980 تأسّست على سياسات الانفتاح التي تطابقت مع التوجهات الخارجية المغربية من منظور تفعيل المُتغيّر الاقتصادي بانضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001، ما أسهم في إعطاء وجهٍ جديد لعلاقات البلدين منذ تاريخ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 01 نوفمبر عام 1958.

1- العلاقات السياسية والدبلوماسية الصينية-المغربية:

يُلاحظ حجمُ التَبَايُن المسجل في المواقف الصينية والمغربية في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، بالنظر لمنظومة القيم الدبلوماسية والمبادئ التي يؤمن بها كل طرف.[3] فالمغرب يُعرف تقليدياً بتطابق توجهاته مع القوى الغربية لمجموع المُحددات التاريخية والأعراف الدبلوماسية المُتوارَثَة، فيما تَتَسّم العلاقة بين الصين والمغرب بالبراجماتية النَفعية، ويُدرك القادة الصينيون جيداً أن المغربَ يعدُّ حليفاً مِحورياً للغرب في المنطقة، ومن خلال هذا التحدي ذاته تعمل الصين على اختراق الجدار الجيوسياسي بالنظر إلى موقع المغرب الاستراتيجي بإطلالته على الواجهتين المتوسطية والأطلسية، والمناخ الاقتصادي الاستثماري الأكثر سهولةً وليونةً مقارنةً عن باقي دول المغرب العربي، لهذا تسعى الصين للحفاظ على علاقاتها بالمغرب، بالأخص تلك التي تَرتبط بمصالح الصين الاقتصادية والتجارية.

ضمن الارتباط الاستراتيجي المَغربي- الغَربي منذ تولي الملك الحسن الثاني مقاليد السطلة في المغرب الذي خلف أباه الملك محمد الخامس، ومع مجيء الملك محمد السادس أكد الأخير على عراقة العلاقات المغربية مع الغرب، إلا أنه بموازاة ذلك يحاول التنويع في سياسات بلاده الخارجية، لا سيما مع البروز الصين كثاني قوة اقتصادية عالمية، محاولاً التأسيس لعلاقاتٍ اقتصادية مع الصين موازية مع العلاقات التاريخية التي تربطه بالغرب.[4]

---

[1] آمال بن صويلح، **تحوُّل مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية إلى توظيف الطاقة النووية**، الجزائر: جامعة 08 ماي 19454، قالمة، ص 6.

[2] إدريس لكريني، باو تشنغ تشانغ، و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص .311.

[3] Mohammed Tawfik Mouline, **Les Relations Maroc-Chine: Bilan et Perspectives de Développement**, Rabat: IRES, Institut Royal des Etudes Stratégiques, Journée d'étude, 24 Décembre 2010, p p 3,4.

[4] Yahia H.Zoubir, **Expanding Sino-Maghreb Relations, Morocco and Tunisia**, London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, Middle East North Africa Program , February 2020, p 12.

خلال الفترات الأخيرة تُحاول السياسة الخارجية المغربية من منظور الملك محمد السادس إبراز إمكانات المغرب المادية الاقتصادية، الاستثمارية والجيوسياسية، ومحاولة الاستغلال الأمثل لتلك الإمكانات وربطها بمنظومة الفواعل الرئيسية الكبرى للقرن الحادي و العشرين عبر نطاقين رئيسيين (أولاً، التمسك بالعلاقة التاريخية مع الغرب، ضمن التوجهين، الأوروبي بطابعه الاقتصادي، والآخر أمني اتجاه الحليف الأمريكي. ثانياً، توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية مع فواعل عالمية صاعدة بالأخص الصين إلى جانب الهند، البرازيل وتركيا، ومحاولة ايجاد نوعٍ من التوازن بين الشرق والغرب فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية، إذ لم تَعُد منطقة المغرب العربي في منأى عن مختلف التَفَاعلات العالمية الحاصلة.[1]

الرؤيـة الاستراتيجية الجديدة للمغرب ترتكز في الترويج الأمثل لصورة المغرب الخارجية للولوج إلى العمق الافريقي و نحو الجنوب الغربي للقارة على وجه التحديد، حيث أن عدول المغرب عن قرار مقاطعة المنظمة الوحيدة المُمثّلة للقارة الافريقية "الاتحاد الافريقي".

بعد ثلاثةٍ وثلاثين عاماً من سياسة الكُرسي الشاغر بانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية آنذاك عام 1984، قرَّر الملك محمد السادس العودة إلى الاتحاد الافريقي، رغم عدم حدوث أي اختراقٍ مغربي دبلوماسي يُذكر، واستمرار نفس الدافع الذي أدى بالمغرب إلى الانسحاب وهو اعتراف الهيئة الافريقية بجبهة البوليساريو ممثلاً عن الصحراء الغربية، لكن حسابات المغرب السياسية تتعدى قضية الصحراء الغربية نفسها إلى إجبارية تفعيل المغرب لعلاقاته الاقتصادية مع دول جنوب القارة وتوسيع دائرة حلفائه من الأفارقة، وبالأخص لمنطقة جنوب غرب القارة بما يُعرف بالإكواس. البوابة الاقتصادية نفسها دفعت بالمغرب إلى استحداث دبلوماسية أكثر براجماتية بعد حالة العزلة السياسية والاقتصادية التي لحقتهُ بالفضاء الافريقي الذي يُشكل نافذةً رسمية خارجية مُهمة اتجاه باقي دول العالم بما فيهم روسيا والصين، فوجد المغرب نفسه مُستثنياً من هذه المميزات، ما دفعه بعد أزيد من ثلاث عقود من خيار الدبلوماسية الثنائية مقارنةً بالمزايا التي تضمنها التوجهات المتعددة الاطراف ضمن نطاق الاتحاد الافريقي من برامج السلام والأمن التي يقودها الاتحاد في منطقة الساحل، والاتفاقات الأمنية والاقتصادية والثقافية مع دول العالم.[2] هنا نذكر الاتفاقات المبرمة مع الصين في اطار أعمال المنتدى الصيني الافريقي.

- **موافق المغرب والصين تجاه القضايا السياسية الإقليمية والدولية:** بدايةً، فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للمغرب تبقى الصين مُحافظةً على مواقفها الداعية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مقابل أولوية التنمية المشتركة والتعاون و الحفاظ على الأمن والاستقرار للدول، لذا لم يكن الموقف الصيني الرسمي داعماً لموجة الانتفاضات العربية منذ عام 2011، حيث ساندت الصين سياسة النظام الرسمي المغربي لمواجهة الاحتجاجات التي اندلعت في 20 فبراير 2011عام، أو ما سمي بحركة 20 فبراير، وأن الصين لم تعد في موضعٍ للتخلي عن أهم حلفائها الاقتصاديين في منطقة المغرب العربي وشمال افريقيا مثلما حدث في ليبيا.[3]

---

(1) Ian O. Lesser, Geoffrey Kemp, and Others, **Morocco's New Geopolitics, A Wider Atlantic Perspective**, Washington: The German Marshall Fund, 2012, p p 10,15.

(2) Anouar Boukhars ,**Morocco and The African Union: Back into the Fold** ,date of Publication: February 25,2017, access date: January 20,2021, From Website: https://carnegieendowment.org/2017/02/25/morocco-and-african-union-back-into-fold-pub-68130

(3) Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 12.

تُشكل قضية الصحراء الغربية أحد أهم الملفات ذات الحساسية الدبلوماسية للصين تجاه أهم الدول الافريقية، كجنوب افريقيا ونيجيريا، ثم بالنسبة لدول منطقة المغرب العربي بشكلٍ خاص بين الجزائر والمغرب، لذا تحاول الصين تَبني موقفاً أكثر اعتدالاً ووسطيةً فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية، نظراً للمصالح التاريخية والاقتصادية مع الجزائر الحليف التقليدي الأبرز في القارة الافريقية والمنطقة، والمغرب الدولة الواعدة في علاقات الصين الخارجية الراعية لمصالحها الاقتصادية. لذا تتخذ الصين من قرارات مجلس الأمن ومرجعية الشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة أساساً لموقفها تجاه قضية الصحراء الغربية، باعتبار أن الصين عبّرت عن موقفها الرسمي للقضية بتصويته في مجلس الأمن ضمن إطار الرؤية الجماعية وتبني النهج السلمي بتقرير المصير كحلٍ وحيد والمخرج السلس لآخر قضية تحرُرية في القارة الافريقية. كما أن الصين تتعامل بحساسية مع كافة المسائل التي تتعلق بتقرير المصير، الذي يرجع إلى التحديات السيادية لوحدتها الترابية حول قضايا تايوان واقليم شينجيانغ لأقلية الايغور ومسألة التبت ومنغوليا كمطِيةً للغرب من أجل التدخل في شؤون الصين الداخلية.[1]

خلافاً لمنحنى التوجهات السياسة الخارجية الصينية المتناغمة مع الجزائر إلى حدٍ بعيد، فإن الرؤية المغربية لمختلف القضايا الاقليمية والدولية مختلفةٌ بشكل واضح مع القاعدة القَيْمية التي تتبناها السياسة الخارجية الصينية، أهمها رفض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى وإن ذلك عن طريق الضغوطات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية إلا في حالة الاضطرار، ناهيك عن استعمال القوة العسكرية لحل القضايا السياسية. لكن المغرب يتخذ نهجاً مغايراً في إطار رؤيته الجديدة لمنظومة تحالفاته العربية الاسلامية، حيث شارك في الحرب ضد اليمن في 26 مارس من عام 2015 فيما سمي بـ"عاصفة الحزم" بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات المتحدة والدعم اللوجيستي لها. فمنذ سبعينيات القرن الماضي شارك وساند المغرب في العديد من الحروب، وإبرامه للعديد من الاتفاقات العسكرية من بينها الاتفاقية الأمنية مع دولة الامارات عام 2006حيث القواعد العسكرية التي تنطلق منها طائرات القوات الجوية المغربية لتنفيذ غاراتها على اليمن، علاوةً عن علاقاتها المضطربة مع ايران منذ ثورة 1979 مقارنةً بفترة حكم نظام الشاه الموالي للغرب والذي استقبل في المغرب بعد الاطاحة به بعد الثورة الايرانية. خلافاً للصين والجزائر ورغم قدراتهما العسكرية إلا أنهما تتحفظان في استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات، وتعتبران إيران قوةٌ اقليمية تربطهما علاقات دبلوماسية، وأنها فاعل مهمٌ في توازنات الشرق الاوسط.[2] وقد استغربت الجزائر عندما انضم المغرب والأردن إلى مجلس التعاون الخليجي عام 2011 مع بدايات موجة ما سمي بالربيع العربي، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي أعلنت في بيانها عن دعمها الصريح للمغرب في قضية الصحراء الغربية لاعتبارات السياسية، كون أن المغرب يعتبر من الدول العربية التي تحمل الهوية النُظُمية الملكية "السُنية" حسب ما يراه بعض قادة الخليج العربي والمملكة المغربية.[3]

---

[1] Adel Abdel Ghafar, Anna L. Jacobs, **China in The Mediterranean: Implications of Expanding Sino-North Africa Relations**, Washington: Brookings, BDC, Brookings Doha Center, July 2020, p 10.

[2] سعيد الصديقي، **الدول المغاربية و عاصفة الحزم بين الدعم و التحفُظ** ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015، ص ص 2-5.

[3] جيفري مارتيني، بيكا واسر، و آخرون، **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**، الولايات المتحدة، كاليفورنيا: مؤسسة راند RAND Corporation، 2016، ص 14.

سياسة التنويع في بدائل التعاون الدولي بين الغرب والشرق بالنسبة للمغرب شهدت تراجعاً ملحوظاً، وهذا بعد تغريدة للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عبر منصة تويتر في 20 ديسمبر من عام 2020، والذي أقرَّ فيه اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية المتنازع عنها بين المغرب وجبهة البوليساريو، متجاوزاً بذلك كافة القرارات الدولية في هذا الشأن، ما أقرّته جريدة "فورين بوليسي" التي اعتبرت أن قرار ترامب غير قانوني، حيث أن المبادئ الدولية لم تقرّها الولايات المتحدة لوحدها بل صاغتها العديد من دول العالم، وأن الصحراء الغربية إقليماً خاضعاً لمسار تقرير المصير، ما يلغي صفة الانفصاليين عن جبهة البوليساريو، وأن القرار تم الذي تم اتخاذه في آخر أيام ولاية ترامب قد يلغيه من يأتي بعده أو يعود إليه خلال عهدته الثانية.[1]

امتنعتا كلٌ من الصين وروسيا في وقتٍ سابق من عام 2018، التصويت على قرارٍ حول الصحراء الغربية، يتعلق بالتمديد لعمل قوات المينورسو التابعة للأمم المتحدة بالصحراء الغربية، وصوتت الدولتان رفقة اثيوبيا لصالح التجديد لستة أشهر عوض سنةٍ كاملة، ما أثار امتعاضَ المغرب من القرار الصيني بالتحديد الذي لم يقدم المزيد من التوضيحات، باعتبار أن هذا القرار لا يخدم المصالح المغربية ورؤيتها لحل قضية الصحراء الغربية، فهي رسالة سياسية وإشارة واضحة من الصين لمحاولة ممارسة ضغوطٍ أكبر على المغرب لأجل ايجاد حلول جذرية وانهاء القضية التي طال أمدها عوض المواصلة التمديدات لعمل المينورسو كل سنة. الأهم من ذلك هي الاستدارة الدبلوماسية الصينية في قضية الصحراء بعد عودة مشهد التنافس بين الأخيرة وروسيا في مواجهة الغرب الذي تربطه علاقاتٍ أوثق مع المغرب.[2] ومع ذلك فقد عادت الصين إلى التصويت لقرار التمديد رغم المعارضة الجزائرية له.

لذا فإن التوجهات الأمريكية –المغربية الأحادية الجانب في تسوية القضايا الاقليمية، سيما في مسألة الصحراء الغربية من شأنها أن تعكر من جاذبية العلاقات بين المغرب، والصين وروسيا في الجهة المقابلة، وتوجّه القوّتان أكثر نحو الجزائر في ظل المخططات المغربية لمحاولة تجاوز رؤية المنظومة الأممية لحل قضية الصحراء، مقابل التخلي عن القضية المركزية وهي القضية الفلسطينية، رغم أسلوب الاستفزاز الذي تبناه ترامب لكل من أعلنوا تطبيع علاقاتهم مع الكيان "الإسرائيلي" بنشره لتغريدتين، الأولى عن اعتراف أمريكا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، تلتها ثانية حول ترسيم العلاقات الدبلوماسية بين المغرب واسرائيل، وإقراره الصريح للمقايضة السياسية والدبلوماسية.

2- التعاون العسكري والتنسيق الأمني الصيني–المغربي:

يرتبط المغرب بعلاقاتٍ استراتيجية مع حلفائه من الغرب في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية على حساب القوتين العسكريتين الصاعدتين المقابلتين روسيا والصين، اللتان تُزاحمان المصالح الأمريكية والأوروبية في منطقةَ المغرب العربي ويصعّدان المنافسة معها لأجل توسيع مناطق نفوذهما.[3]

---

[1] R.Joseph Huddleston, Harshana Ghoorhoo ,**Biden Can Backtrack on Trump's Move in Western Sahara** ,date of Publication: January 9,2021, access date: January 20,2021, From Website: https://foreignpolicy.com/2021/01/09/biden-can-backtrack-on-trumps-move-in-western-sahara/

[2] حسين مجدوبي، **الصين تصنع أكبر مفاجأة سلبية للمغرب في مجلس الأمن بامتناعها عن التصويت على قرار الصحراء و الانحياز لروسيا**، تاريخ النشر: 02 ماي 2018، تاريخ الاطلاع عليه 2021/01/21، عبر الرابط الالكتروني: https://n9.cl/a6fbo -https://www.alquds.co.uk/

[3] Adel Abdel Ghafar, Anna L. Jacobs, **Op.Cit**, p 12.

وفقاً لإحصائيات موقع Globalfirepower خلال سنة 2022، يتواجد المغرب في المرتبة 61 عالمياً من بين 142 دولة من حيث القُدرة والفعالية العسكرية، وبذلك يحتل المرتبة الثانية بمنطقة المغرب العربي خلف الجزائر التي تتواجد في المركز 26 عالمياً، والخامسة افريقيا بعد مصر، جنوب افريقيا، الجزائر ونيجيريا.[1]

بينما تُعدُّ الجزائر سادس أكبر مستوردٍ للأسلحة في العالم مُحتكرةً ما نسبته 79% من إجمالي الأسلحة الموجّه إلى شمال افريقيا، يحتل المغرب المرتبة 31 عالمياً من مراتب أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، بما يمثّل0.8%من النسبة العالمية خلال الفترة (2015م- 2019م)، وقد إنهار الطلب بما نسبته (-62%) مقارنةً بالفترة(2010م-2014 م) التي كانت حينها بـ 2.3%، وخلافاً للجزائر التي اختارت كل من روسيا والصين كوُجهةٍ رئيسية في تعاونها العسكري الخارجي، فإن المُصدِّرَ الأساسي للتجهيزات العسكرية المغربية تأتي من الحليف الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمدُّ الجيش المغربي بمختلف أسلحتها بما نسبته (91%) من مجمل الواردات المغربية وحتى نحو الحليف الأهم للولايات المتحدة، نقصد به الكيان "الاسرائيلي" الذي لم تبلغ هذا الرقم الذي وصل عند (78%) من مجمل الأسلحة التي استوردها الكيان من الولايات المتحدة، ثم فرنسا ثانياً (8.9%) وثالثاً المملكة المتحدة وهولندا بـ(0.3%)، أين تعتبر المملكة المغربية ثاني أهم مستوردي الأسلحة من هولندا بعد الأردن، ما يعبّر عن الارتباط الاستراتيجي الأمني والعسكري بين المغرب و الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، ومن حيث أولوية التعاون العسكري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن المغرب لا يعتبر من ضمن ثلاثة أهم مستوردي الأسلحة الأمريكية، بينما تعتبر الجزائر ثالث أكبر مستوردٍ للأسلحة الصينية.[2]

رغم ذلك فإن صيغة التحالف الأمني والسياسي بين الولايات المتحدة والمغرب، لم يمنع الأخير بأن يؤسس ويُنسِّق علاقاته مع دول أخرى من بينهم الصين، بشراء بعض الأسلحة الصينية، وطلب مساعدة الجيش الصيني في تكوين نظيره المغربي، والاستعمال الأمثل للتكنولوجيا العسكرية والأمنية، وكانت هنالك زيارات لمسؤولين عسكريين بين البلدين حيث زار المفتش العام للقوات المسلحة الملكية "درامي عبدالعزيز بناني" الصين يومي 14 و 15 جوان عام 2007، وقام وفدٌ عسكري صيني بزيارة للمغرب بين 2 و 6 نوفمبر عام 2008.[3]

-المطلب الثالث: مسار التنسيق السياسي والتعاون العسكري الصيني– التونسي لما قبل وبعد "ثورة" 2011

نموذج علاقات التعاون بين تونس والجمهورية الصينية غير مختلفٍ كثيراً عن الذي تناولناه في العلاقة التي تربط الصين بالمملكة المغربية، بالنظر إلى عامل موروث التاريخ السياسي التونسي والاعتبارات الايديولوجية التي يتميزان بهما كلٌ من المغرب وتونس على حدّ سواء، فالصراع الايديولوجي خلال تلك الفترة كان نفسه السبب في قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس والصين التي أقيمت بعد مرور ثماني سنوات على استقلال تونس منذ عام 1956، أي في عام 1964 لكنها قُطِعت بعد أقل من ثلاث سنوات فقط على إقامتها بين عامي 1964 و 1967 م، وترى القوى الغربية بصفة عامة أن تونس تُعبّر عن مرجعية النموذج الليبرالي في شمال القارة الافريقية.

---

(1) **Globalfirepower ,Military Strength Ranking 2022,** access date: 25/09/2022, From Website: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

(2) Peter D.Wezeman, Aude Fleurant, and Others, **Op.Cit 2019**, p p 2, 6.

(3) البيديري عبدالواحد، **العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الخامس، جيولية 2020 ، ص 34.

1- **العلاقات السياسية والدبلوماسية الصينية–التونسية:**

تحظى تونس أسوة بباقي دول المغرب العربي بموقعٍ جيوسياسي بالغ الأهمية، وما يُميّزها أكثر حالة الاستقرار الأمني الذي عرفته إلى غاية الثورة الشعبية التونسية الأولى من نوعها فيما سمي بالربيع العربي، فضلاً عن مرونة اجراءاتها الاستثمارية والتجارية المُعبّر عن انفتاح النشاط الاقتصادي بها بالنظر للنظام القانوني الأكثر شفافيةً ومؤسساتٍ مالية أنشَط، وبيئةٍ تجارية ملائمة، ما يجعل من تونس لأن تكون محلَّ أنظار كُبريات دول العالم بما فيهم الصين، غير أن هذه المزايا لم تُترجم جيداً للتطبيع الأحسن للعلاقات التونسية الصينية بالمقارنة مع دول المغرب العربي، كالجزائر والمغرب وليبيا قبل عام 2011، التاريخ الذي يمثل المنعرجَ الأهم والمحطة الأبرز التي تتطلب إعادة تقييم علاقاتِ الصين مع دول المغرب العربي التي تعرضت لاهتزازات "الربيع العربي" في كل من تونس وليبيا. الزيارات الرسمية بين القيادات التونسية والصينية كانت نادرةٌ مع نُدرة حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية، أبرزها زيارة زين العابدين بن علي لبجينغ عام 1991 م، وزيارة من نظيره الصيني "جيانغ زيه مين" إلى تونس عام 2002.[1]

بالنظر للتجربة الاستعمارية المريرة التي مرّت بها الصين، جعلت منها مثالاً لدعم حركات التحرر عبر العالم ونبذ كافة أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتندرج ثورات الربيع العربي لعام 2011 ضمن هذا السياق، فيما يقتصر دعم الدول الغربية من التحولات الديمقراطية إلا الشعارات دون تقديم الدعم الفعلي لها، مقابل وقوفها في تأجيج النزاعات والحروب، وقد استفادت هذه الدول من العوائد المالية ببيع الأسلحة وتهديد سيادة الدول.

قامت الصين في عام 2011 بتقديم هبةٍ مالية لغاية انسانية بلغت 2 مليون دولار، خُصصت لهيئة مساعدة اللاجئين بالحدود التونسية الليبية بعد الازمة الأمنية التي عرفتها ليبيا، وتداعياتها على الوضع الأمني والاقتصادي التونسي التي هي في مرحلة إلى اعادة بناء الدولة، تسعى الصين إلى تفعيل علاقاتها مع تونس والرَّفع بها إلى أعلى المستويات رغم حالة الركود في العلاقات الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة، وموقع تونس الجيوسياسي بتوسطها لدولتين مُهمتين، هما الجزائر وليبيا يبقيانها ضمن أولويات الأجندة الدبلوماسية للصين.[2]

- **مواقف تونس والصين تجاه القضايا السياسية الإقليمية والدولية:** تعود بدايات الدبلوماسية التونسية الحديثة إلى حكم الرئيس السابق "الحبيب بورقيبة"، والتي ترتكز على مجموعةٍ من الثوابت والأُسُس تتلخص في(التمسّك بالشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة –المساهمة في فضّ النزاعات الدولية بالطرق السلمية–ترسيخ حقوق الانسان ومناصرة قضايا المرأة).[3] وأهم تلك المبادئ تتعلق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.[4]

---

[1] Chuchu Zhang, **Potential to leap Forward ? interrogating the Relations between China and Tunisia** , London: Routledge, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies , N 4, November 17,2020, p p 594-596.

[2] Muhammad Zulfikar Rakhmat, **China and Tunisia: A Quiet Partnership** ,date of Publication: February 25,2017, access date: January 20,2021, From Website: https://thediplomat.com/2014/06/china-and-tunisia-a-quiet-partnership/

[3] وزارة الشؤون الخارجية و الهجرة و التونسيين بالخارج، **ثوابت السياسة الخارجية لتونس**، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/01/22، الرابط الالكتروني الرسمي للوزارة: https://bit.ly/3b08Ybg https://www.diplomatie.gov.tn/ar/

[4] **المرجع نفسه.**

لكن التفسير السياسي والسلوك الدبلوماسي المُعبّر عن مفهوم عدم التفريطِ في استقلالية القرار الوطني، يختلف إدراكُ طبيعته من قائدٍ سياسي لآخر، بالنظر إلى المرجعية التاريخية السيادية، ووقعها على الاستقلالين السياسي والاقتصادي بين دُول تونس والجزائر والمغرب، إذ لتونس تاريخٌ طويل من طلبات الحصول على المساعدات المالية من قِبَل المؤسسات المالية الليبرالية الدولية، وأمام حالة الانشقاق السياسي الداخلي، وتحديات الأزمة الأمنية التي أضيفت إليها التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 على أداء الاقتصاد التونسي، فإنه من الصعب في هذا النطاق الحديث عن استقلالية القرار الوطني. ففي 10 من أبريل عام 2020 وبطلبٍ من تونس، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تمويلها بمبلغ 745 مليون دولار لمساعدة السلطات التونسية للتقليل من تأثير الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، كما حثَّ الصندوق في الوقت نفسه ضرورةَ الإسراع في تطبيق شروط الإصلاح الاجتماعي والصحي وتعزيز شبكات الأمن الاجتماعي حسبه، وعليه لابد من السلطات التونسية الالتزام بخطط الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.[1]

المسألة الثانية تتعلق بمدى التطابق النظري والإجرائي بين السيادة كمفهوم ومتطلبات عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسلوك الخارجي التونسي اتجاه هذه التناقضات السيادية، ما يضع تونس أمام خياراتٍ وتحديات صعبة في نفس الوقت، علاوةً أنه رغم عائق صِغر المساحة الجغرافية وموقعُ تونس ضمن أولويات الفواعل الدولية بالنظر للاعتبارات الجغرافية، فإن هذا العائق المادي، يمكن تجاوزه بالنظر للزخم الجيوسياسي لتونس من حيث التوظيف الجيد والذكي للموقع الجغرافي لا بشساعته.

بالرغم من المساحة الكبيرة التي تتميز بها الصين، فإن هذا لا يعتبر محدداً أساسياً، بل إضافياً لسياسة الصين الخارجية، ببقائها ملتزمةً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما فيها دول المغرب العربي التي شهدت حركات الربيع العربي التي ساهمت في إعادة رسم مشهدها السياسي، وإعادة توظيف الغرب لأدواته للأهداف التي يسعى إلى تحقيقيها، وهذا ما تُدركه الصين، فمحاولات الغرب إثارة الفوضى بداخل الصين و الدول العربية بالأساس إلى خلط الأوراق وتوطين ولاءاتٍ سياسية قيادية عربية موالية للغرب يمكّنها من عرقلة الصعودين الصيني والروسي في المنطقة العربية وبشمال افريقيا. لذا فإن العديد من الدول العربية من بينها الجزائر ومصر والعراق، تُعزّزُ أكثر في علاقاتها مع الصين بما تمتلكه من ثقل سياسي ودبلوماسي بمجلس الأمن الدولي للحفاظ على تماسكها السيادي و استقرارها الأمني. في هذا الإطار وصف " لي وي تيان" ما اصطلح عليه بالربيع العربي الذي انطلق من تونس، بأنه يتلخص في (إثارة الحساسيات الطائفية والقبلية في المنطقة– التحوّل من المنافسة السياسية الديمقراطية الوطنية إلى الصراع السياسي الحزبي قائم على الأسس الأيديولوجية ببروز ظاهرة الاسلام السياسي، ومحاولة تفتيت المنطقة وفقاً لهذا النسق بين مدافعٍ و معارضٍ له– استعمال القوة لتحقيق الأطماع الجيوسياسية الغربية).[2]

لذا فإن تثبيت الاستقرار وديمومته في المنطقة سوف يعزِّز من الصعود الصيني الذي لا يخدم مصالح الغرب، وأن إثارة وتعظيم التحديات الأمنية أمام القيادة التونسية لعنفوان موجة الربيع العربي يدخل ضمن هذا الاطار.

---

[1] **I.M.F- International Monetary Fund, Tunisia's IMF- Supported Program** ,date Of Publication: April 10,2020, access date: 22/01/2021, From Website: https://www.imf.org/en/Countries/TUN

[2] إدريس لكريني، باو تشنغ تشانغ، و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 251–254.

يُقرُّ العديد من الباحثين التونسيين بالتراجع الكبير لدور تونس الخارجي، بالنظر إلى مدى فعالية التأثير لا بتعداد القرارات، وأن الرصيد الهائل من الاحترام والتقدير من المجتمع الدولي الذي كانت تحظى به تونس، قد تراجع رغم الانجاز الذي حققته ثورة 2011، كما أن مواقف السياسة الخارجية لتونس حسب هؤلاء الباحثين لم تكن بحجم التطلعات الشعبية والدولية، إذ ارتكبت السلطة السياسية التونسية العديد من الأخطاء الجسيمة ما بعد ثورة "الربيع" منذ حقبة الرئيس منصف المرزوقي بدخول تونس في سياق صراع المحاور والولاء لأطرافٍ خارجية منها القطرية والتركية فيما يسمى الاسلام السياسي لجماعة الاخوان، ودول معادية للجماعة كالمملكة السعودية والامارات ومصر وغيرها من الدول.

أقرّت تونس بموقفها المُعلن بدعم التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول العربية الشقيقة، والذي يُنافي المبادئ نفسها التي تؤمن بها من احترام سيادة الدول وحسن الجوار والقانون الدولي، وبذلك أضحت تونس جزءٌ في تشجيع وتوسيع رقعة الخلاف العربي–العربي بدعمها لما سمي بالثورة في سوريا، واحتضنت مؤتمراً تحت شعار "أصدقاء سوريا" الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا.

لكن هذا النوع من القرارات كان له الأثر السلبي بعد ترحيل تونس للعديد من المقاتلين من الشام والعراق نحو ليبيا المجاورة، وتداعيات تلك السياسات على الأمن القومي التونسي الذي يعاني أصلاً من نشاط الجماعات الارهابية. إن انعدم وضوح الرؤية التونسية للحل بشأن الوضع في ليبيا عمّق في تغييب المقاربة التونسية للحلول الممكنة في هذه الدولة رغم إقرار الرئيس "قيس السّعيّدْ" أن بلاده تقف على الحياد وتدعم الحل السلمي في ليبيا، لكن تجاهل المجتمع الدولي لتونس بعدم توجيه الدعوة لها في مؤتمر برلين حول ليبيا في 19 جانفي 2019 في حين حضرت الجزائر مُمثلةً برئيسها "تبون" بعد أيامٍ قليلة من انتخابه، خلّف أزمة بين تونس وألمانيا، وأعلنت تونس عن امتعاضها من السلوك الالماني.[1] لكن تغييّب تونس في المؤتمر يعبّر عن حالة التراجع الواضح لسياسية تونس الخارجية بعد دخولها في مُعترك المحاور الإقليمية و التجاذبات الدولية الساعية إلى تحقيق مصالحها لا غير.

2- التعاون العسكري والتنسيق الأمني الصيني–التونسي:

تمثل ظاهرة الإرهاب وتزايد نشاطات الحركات المُسلحة داخل وعلى تماس الحدود التونسية الليبية جزائرية، التحديَ الأمنيَ الأكبر بالنسبة للجيش التونسي، إذ تستثمر هذه الجماعات المسلَّحة في حالة انسداد الأفُق السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية المحلية، ووقعها السلبي على استقرار وتماسك النسق الاجتماعي التونسي. لذا يحاول الجيش التونسي في عقيدته الأمنية الابتعاد قدر الإمكان عن التجاذبات السياسية، ما حصل خلال الثورة الشعبية التونسية عام 2011 وتفضيل الهيئة العسكرية لمبدأ الحياد في السجال السياسي الحاصل بين الرئيس بن علي ومعارضيه، الأمر الذي عجّل بشكل كبير في سقوط نظام بن علي لغياب الغطاء العسكري، مقتصراً دوره في حماية المتظاهرين والمقرات الرسمية للدولة، وإن بدا دوره يزاد أكثر في الحياة السياسية بما يُقال في الظاهر.[2]

---

[1] محي الدين الحضري، **السياسة الخارجية التونسية في مفترق الطرق: موسم خريف الدبلوماسية التونسية**، تاريخ النشر: 2020/06/16، تاريخ الاطلاع عليه 2021/01/21، عبر الرابط الالكتروني: https://ar.leaders.com.tn/article/5687-https://n9.cl/lrkmh

[2] Safwan M.Masri, **Tunisia an Arab Anomaly** , New York: Columbia University Press, 2017, p p 49,51.

بالرغم ما قد يقدِّمه النموذجُ التونسي عن مرجعية النظام السياسي الديمقراطي مثلما هو الحال في الوضع اللبناني، يبقى التساؤل مشروعاً حول مدى فعالية النظام السياسي الديمقراطي وجدواه الأخلاقي المنبثق من القيم الغربية من دون أن يكون لتلك الخيارات "الديمقراطية" وقعاً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بل تُعتبر تونس ولبنان من الدول التي تتصدَّر قائمة مودعيْ طلبات المساعدات المالية من المؤسسات المالية الغربية، كما أن تونس الدولة الديمقراطية النموذجية ولفترةٍ تجاوزت نصف القرن لم يحكمها إلا رئيسان لشخصيتيْ بورقيبة و بن علي.

حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر الفساد بمؤسسة الجيش التونسي، وإن كانت تلك المعطيات غير الحكومية غير مؤسسة وطالما تم تسجيل عليها العديد من عليها التحفظات بسبب ارتباطها ووضعها تحت تأثير من يقدّم إليها المال، وغالبية مسؤوليها سبق لهم العمل في حكومات الغرب. كلُ هذا يُضفي الشكوك على تلك التقارير المتناسقة أغلبها مع مصالح الغرب، و مع ذلك حصل الجيش التونسي على أفضل ترتيبٍ عربي لأقل جيوش العالم فساداً، بيد أنه لم يخفِ مخاوفه من تراجع الشفافية على عمل الجيش التونسي.[1]

تدهور الوضع الأمني بشكل كبير في ليبيا، دفع بالصين إلى الانتقال إلى الجارة تونس كمنطقة جيوسياسية مغاربية لا تقل أهمية عنها، في عام 2013 و في إطار جهود التعاون الأمني مع تونس، قدّمت الصين هبةً مالية لفائدة الجيش التونسي قدرها 8 مليون دولار، الذي يشكّل وحده ضِعفَ مجموع مبالغ المُقتنيات التونسية من الأسلحة الفرنسية خلال الفترة الأخيرة، وتبتغي الصين عبر المساعدات المالية للجيش التونسي التعزيز منَ قدراته في مكافحة الإرهاب الذي تعاني منه تونس، وشاركت إحدى السفن التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني في عرضٍ عسكريٍ بهدف الرفع من مستوى التنسيق العسكري والأمني بين البلدي الذي لا يرقى إلى مستوى التطلعات.[2]

وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي للسلام SIPRI، احتلت تونس المرتبة 56 عالمياً للدول الأكثر استيراداً للسلاح، وأنفقت تونس ما يقارب 320 مليون دولار خلال الفترة بين (2015 م– 2019 م)، ففي عام 2018 تجاوزت نصف المبلغ المسجل وهو بـ 180 مليون دولار، في حين بلغت واردات الجزائر من الأسلحة بـ 6.150 مليار دولار، والمغرب بـ1.231 مليار دولار خلال نفس الفترة المذكورة.[3] ومن هذه الأسلحة المستوردة من الجيش التونسي كان مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بما قيمته 153 مليون دولار بين نفس الفترة (2015–2019)، وبذلك استطاعت "الولايات المتحدة الأمريكية" أن تصبح المُمونَ الرئيسي لكلٍ من المغرب وتونس اللذان يتشاركان في رؤيتهما الاستراتيجية القائمة مع الشراكة الأمنية مع الدول الغربية، من فرنسا وهولندا وبريطانيا، كما أن هولندا تحتل المركزَ الثاني لأهم الممونين للأسلحة إلى تونس بما قيمته 134 مليون دولار، وتركيا ثالثاً 24 مليون دولار، فرنسا رابعاً بـ 4 مليون دولار، وخامساً ألمانيا بـ 3 مليون دولار.[4]

---

(1) Statistics,**Transparency international, Tunisia Defence and Security(From July 2018 To September 2019)** access date: 22/01/2021, From Website: https://ti-defence.org/gdi/countries/tunisia/#arms-trade

(2) Karim Mezran, Daniel J.Samet ,**China Has Quietly Carved Out a Foothold in North Africa** ,date of Publication: July 26,2019, access date: January 20,2021, From Website: https://thediplomat.com/2019/07/china-has-quietly-carved-out-a-foothold-in-north-africa/

(3) **SIPRI**, **Stockholm International Peace Research Institute, Largest Importers of Arms 2015- 2019**, access date: January 28,2021,Website: https://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_toplist.php

((4)) **SIPRI, Largest Exporters of Arms to Tunisia 2015 2019**, access date: January 28,2021,Website: https://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

ضمن الترتيب السنوي لأقوى جيوش العالم عبر موقع "غلوبال فاير بوور"، احتلت تونس المرتبة 73 لأقوى جيوش العالم للعام 2022، وبذلك تكون تونس رابع قوةٍ عسكرية مغاربية خلف الجزائر والمغرب وليبيا، والعاشرة إفريقياً بعد ليبيا.[1] وعليه فإن الحديث عن أهمية الجيوش ليست بمعيار شفافيتها بقدرِ الفعالية الميدانية، ولا بتقديم الشهادات التقديرية بل بقدر الضمانات الأمنية. الملاحظُ أيضاً الحجم الكبير الذي تعتمد عليه تونس على في علاقاتها الأمنية بالدول الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، هولندا وفرنسا بالإضافة إلى تركيا لاعتبارات النهج السياسي للنظام التونسي في وقتٍ سابق من الأوقات في اطار سياسية المحاور الاقليمية على حساب قوى عسكرية عالمية أخرى فاعلة كالصين وروسيا، وهذا يعود أساساً إلى المرجعية التاريخية ومَورُوث الخيارات السياسية والأمنية التي تستقر عليها القيادة التونسية، علاوةً على فقدان تونس لاستقلالها المالي المُرتبط بدعم المؤسسات المالية الليبرالية التي تتشكّل أساساً من تمويل القوى الغربية الكبرى لأمريكا وأوروبا بشكلٍ خاص، ما يُجبرُ ديمومة ارتباطها الاستراتيجي مع الغرب. كما أن لتونس نصيبٌ من مسؤولية تعاظم منسوب التحدي الأمني، إذ أنها ساهمت بطريقةٍ أو بأخرى في تسهيل نشاط الجماعات المسلحة المتنقّلة إلى سوريا عبر ليبيا بعد دعم تونس المُعلن ما سُمي بـ"للثورة" في سوريا، لكن كان لتلك السياسات تأثير عكسي على البلاد بعودة هؤلاء المقاتلين من سوريا والعراق إلى ليبيا ما شكّل التحدي الأمني الأكبر بعد الهجمات الارهابية المتكررة المستهدِفة للقطاع السياحي عصب الاقتصاد التونسي، الوضع الذي أُجبر القيادات الأمنية التونسية البحث الحلول المثلى للقرارات الغير المحسوبة من السياسيين.

المطلب الرابع: العلاقات السياسية والأمنية العسكرية الصينية – الليبية لما قبل وبعد عهد الرئيس القذافي

يشكّل الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" الحلقةَ التاريخية الأهم في رسم معالم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين ليبيا والصين، بالمقابل كانت شخصية القذافي نفسها سبباً في تراجع تلك العلاقات وفُتورها إلى غاية الثورة الليبية لعام 2011 فيما سمي "بالربيع العربي" التي فصلت بين فترتين فارقتين في التاريخ السياسي الحديث لليبيا، التي أسّست هي الأخرى لفترتين متباينتين في العلاقات الليبية– الصينية بين ما قبل عام 2011 وما بعدَهُ.

1- العلاقات السياسية والدبلوماسية الصينية-الليبية:

كان لثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 الفضل ولو نسبياً في فتح نافذةٍ مع الصين، وخاصةً مع بدايات الانفتاح التي شهدتها الصين عام 1978، وهو التاريخ نفسه الذي تم فيه الإعلان عن ترسيمُ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. في عام 1982 كانت لمعمر القذافي أول زيارة قادته إلى الصين، منذ ذلك الحين فتحَ القذافي المجال واسعاً لعلاقات بلاده مع الصين، وبالأخص فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في قطاع المحروقات إلى غاية اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا فبراير عام 2011، ما دفع الصين عبر سفارتها في طرابلس بتركيز جهودها لأولوية حماية رعاياها من الصينيين في ليبيا، إذ حينها شهدت إحدى أكبر عمليات الإجلاء من خارج الأراضي الصينية وتجاوز عدد رعاياها الذين تم إجلاؤهم بـ 860 35 صيني، وعاشت الصين على انسحابٍ فُرِض عليها بأحد أهم الدول المورّدة للنفط إليها بالمغرب العربي[2]ما يضعها أمام حتمية مع معطيات الواقع السياسي الليبي الجديد.

---

[1] **Globalfirepower , Military Strength Ranking 2021,Op.Cit,** From Website: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

[2] Li Guofu, **China: An Emerging Power in The Mediterranean**, Washington: German Marshall Fund of United States & JSTOR , 2013, p 13.

عرفت الفترة التي سبقت سقوط النظام الليبي بقيادة معمر القذافي الكثير من الغموض والارتباك في الموقف الليبي اتجاه الصين، موازاةً للغموض الذي يكتنف شخصية القذافي نفسه، وضمن هذا السياق شهدت العلاقات الليبية– الصينية استدارتين دبلوماسيتين متناقضتين لكلا الجانبين في إطار سياسة الفعل ورد الفعل.

أ- **الاستدارة الدبلوماسية الليبية عن الصين:** ناهيك عن الاعتراف الليبي المتأخر بالصين في أوت 1978م رغم أن تأسيس الجماهرية الذي يعود إلى عام 1969، وعكس ما يراه البعض في شخصية معمر القذافي كحامل راية مناهضة الامبريالية الغربية، فالصينيون لم ينظروا إليه بموضِع الصديق للشعب الصيني، خاصةً وأن الزعيم الليبي كان يسعى إلى الجمع بين الاعترافين لـ"جمهورية الصين الشعبية" ولـ" تايوان" في الوقت نفسه، ما أدى إلى وجود عقبات كبيرة حالت أمام التأسيس السلس للعلاقات بين البلدين، خاصة وأن الاعتراف بـ"تايوان" سبق الاعتراف بالصين، وكشفت صحيفة "تايوان يونايتد ديلي" أن القذافي تلقى تدريبات من طرف تنظيم "حلقة أصدقاء في دول بعيدة" قبل وصوله الى السلطة الذي كان يقوم بتدريب ضباطٍ من دول العالم الثالث لجعلهم أداة لمواجهة الشيوعية، تنظّمها وزارة الخارجية التايوانية، بدليل أن الاعتراف الليبي بتايوان كان في عام 1971، أي بعد عامين فقط من تولي القذافي قيادة البلاد، وواصل المكتب التجاري لجمهورية الصين "تايوان" عمله بالعاصمة الليبية طرابلس رغمَ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أوت 1978 م، بالرغم من اعتراضات الصين على استمرار عمل المكتب إلى أن أعلنت السلطات التايوانية عبر مسؤولِها للشؤون الخارجية "جيانغ شياو" عن إغلاف المكتب عام 1997.

بداية عام 2003، شهدت العلاقات الليبية مع الغرب تحسناً، وخفَّضَ القذافي عندها اعتماده مع الصين، وفي عام 2006 اجتمع "تشن شوي بيان" رئيس السلطة في تايوان مع سيف الاسلام القذافي الابن الثاني للقذافي، وهي نفس السنة التي انعقد فيها المؤتمر الوزاري الثالث لمنتدى التعاون الصيني- الافريقي ببجينغ حيث خفّضت ليبيا من تمثيلها في المنتدى لرتبة نائب وزير، وهي رسالة دبلوماسية لخّصت اثناءها عن توتر العلاقات بين البلدين.[1]

ب- **الاستدارة الدبلوماسية الصينية عن ليبيا:** إصرار الصين على دعم سوريا عبر مجلس الأمن الدولي وإجهاضها لكافة مساعي الغرب للتدخل في سوريا، يعبُّر عن حقيقة الدروس الدبلوماسية التي استخلصتها من الملف الليبي، ففي 17 مارس عام 2011، دعّمت الصين التصويت على القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي القاضي بفرض عقوبات على الحكومة الليبية وفرض حظرٍ جويٍ على ليبيا، ما سمح بتمرير القرار ومباشرة حلف الشمال الاطلسي لشن ضرباته بالأراضي الليبية، والذي عجّلَ بشكل كبير في سقوط نظام القذافي. القرار الصيني أثار انتقاد المعارضين للحرب الذي لا يعكس المبدأ الأساسي لسياسة الصين الخارجية حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بقدر ما يعبّر عن الموروث السياسي السيء، وعن خفايا قرارات القذافي غير المتطابقة مع المصالح الصينية، كما أن الصين رأت في أن القضية الليبية قد تم تسويتُها مسبقاً، وأنها مجبرة على تكييف سياساتها الخارجية مع الملف الليبي عبر علاقاتها بالقوى الليبية الجديدة ضمن الحكومة الليبية المؤقتة.[2]

---

[1] شبكة الصين عربي، **حقائق تاريخية تبرهن على أن معمر القذافي لم يكن صديقاً قديماً للصين**، بيجينغ: شبكة الصين عربي، تاريخ النشر: 21 أوت 2012، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/01/22،عبر الرابط الالكتروني:
http://arabic.china.org.cn/photos/txt/2012-08/21/content_26293669.htm

[2] Yun Sun, **Syria: What China Has Learned From its Libya Experience**, USA: Us Congress, East- West Center, Asia Pacific Bulletin, N 152, February 27,2012, p p 1,2.

وترى الصين أن التوجه الجديد سوف يمنح لها إمكانيةً أكبر في وضع قدمٍ في ليبيا الجديدة، بدليل أن وزارة التجارة الصينية دخلت في مشاورات مع الحكومة الليبية فيما يخص حماية أصولها، إذ تشير الأرقام غير الرسمية إلى تكبُّد الشركات الصينية العاملة في قطاع الطاقة لخسائر فاقت 20 مليار دولار. معطياتٌ تفسّرُ الدعم الصيني لقرار مجلس الأمن رفقة روسيا للتدخل في ليبيا، مقابل وقوفهما إلى جانب السوري شرقَ المتوسط.[1] والذي أُجهض لاحقاً.

ت–**الموقف الصيني وأولوية إعادة بناء الدولة الليبية:** النموذج الليبي الذي يُمثل الاستثناء في العلاقات بين دول المغرب العربي والصين، لا من حيث نسق العلاقات بين الدولتين، بل في الوضع الليبي الأمني والسياسي غير المستقر بحد ذاته، والتغيُّرات الجذرية التي طرأت في مشهده السياسي، ضف إلى حالة "اللادولة" بين واقعين سياسيين مختلفين عمّا قبل وما بعد ثورة فبراير 2011، والانهيار الأمني شبه التام بزوال سلطة الإكراه المادي والمعنوي للدولة، مقابل فرض منطق قوة المليشيات المتصارعة. المشهد الثاني، وهو دبلوماسي، فالصراع على السلطة بليبيا أدى إلى عدم وجود سلطة رسمية موحدة، وشدة الصراع بين الفرقاء الليبيين أدى الى تقسيم البلاد بين شرقٍ وغربٍ وجنوب، بموجبه تحظى كل جهة ليبية بدعم قوى خارجية خدمةً لمصالح الأخيرة على حساب المصالح العليا للدولة الليبية واستقرارها. بالنظر لهذا الوضع الأمني غير المستقر، انتهجت الصين سياسة الحياد خلافاً لدول مجلس الأمن الدولي مُجتمعةً التي عوض الشعارات والبيانات التي تطلقها في اجتماعاتها الدورية عن في المجلس بخصوص الشأن الليبي، اختارت على الأرض أسلوب القوة والاكراه ممن يدافع عن مصالحها في ليبيا، خلافاً للصين التي دعت مراراً إلى عدم التدخل من دون استصدار تفويضٍ من الامم المتحدة، مُصرةً على الحل السلمي للخروج من الأزمة، حيث لم يسجل أية تواجدٍ أو دعم صيني مباشر لأيٍ طرفٍ ليبي على حساب الاطراف الأخرى، بل قدّمت مساعدات انسانية من أغذية وأدوية حطّت بمطار بنغازي شرق ليبيا بإشرافٍ من "جيان تشون" مُستشار بسفارة الصين بمصر الذي أكد على حيادية وانسانية الموقف الصيني، وأن الصين ستواصل بإمداداتٍ مُماثلة إلى الغرب بالعاصمة طرابلس، في اطار سياسة التوازن والحيادية مع جميع الأطراف الليبية المتصارعة.[2]

أمام هذا الوضع، ونتيجة للصراع الدامي بين الفرقاء الليبيين، وازدياد الأوضاع تعقيداً بدخول أطرافٍ دولية وأخرى إقليمية على الخط التي زادت من تعقيدات المشهد الليبي وتأزّمه، نذكر منها روسيا والامارات ومصر من جهة، وتركيا وقطر من جهة أخرى، دون تجاهل القوى الغربية التي تسعى دائما إلى فرض وجودها بشتى السبُل كالولايات المتحدة، فرنسا وايطاليا. وفي هذا المقام لا يمكننا الحديث عن مواقفٍ ليبية– صينية اتجاه الملفات السياسية الخارجية المشتركة، أو عن أي تنسيقٍ أمني وتعاونٍ عسكري بين البلدين، حيث تسعى الصين إلى ايجاد بدائل من خلال تثبيت مصالحها وتوسيع علاقاتها الاستراتيجية بدول المغرب العربي المجاورة لليبيا كي لا تفقدَ المزيد من تواجدها الجيوسياسي بالمنطقة، وهنا نقصد الجزائر وتونس كأولوية مُطلقة للمجال الليبي، ثم التأسيس لعلاقاتها مع ليبيا المرهونة بطبيعة قياداتها السياسية القادمة وفقاً لقرارات سياساتها وخياراتها الخارجية.

---

[1] **Ibid.**

[2] Jian Junbo, Alvaro Méndez, **Change and Continuity in Chinese Foreign Policy: China's Engagement in The Libyan Civil War as a Case Study** , London: LSE The London School Of Economics and Political Science, Global South Unit Working Paper Series, N 5/2015, 2015, p p 7, 8.

- المطلب الخامس: العلاقات الصينية– الموريتانية ضمن المسارين السياسي الدبلوماسي والأمني العسكري

الموقع الجيوسياسي لموريتانيا الذي لا يقل أهميةً عن باقي دول المغرب العربي، إذ ما يُميّزه هو امتداده الجغرافي إلى العمق الافريقي وتداخله بنطاق الساحل وجنوب الصحراء باتجاه الواجهة البحرية المطلة على المحيط الأطلسي، ما يُعطى سمة الجاذبية الجيوسياسية لموريتانيا، بالرغم من أن الدور الدبلوماسي الاقليمي الموريتاني لا يتوافق إلى مستوى التطلعات التي يمكن أن تلعبها موريتانيا في علاقاتها الخارجية.

1- **العلاقات السياسية والدبلوماسية الصينية–الموريتانية:**

كان للعامل الغربي والفرنسي تحديداً الأثر الكبير في ثنيّ موريتانيا عن إقامة علاقاتٍ مع جمهورية الصين الشعبية، بل اعترفت بتايوان عشية استقلالها في 28 نوفمبر من عام 1960، ولم يحصل ذلك التحوُّل في القرار الخارجي الموريتاني إلاّ مع تحسُّن علاقاتِ فرنسا بالصين، و من ثَمَّ كان بالامكان التأسيس للعلاقات الدبلوماسية بين الصين وموريتانيا حتى في 19 جويلية من عام 1965.[1] وبعد يومين فقط على ترسيم العلاقات، وصل وفدٌ صيني إلى نواقشط. في السياق الليبرالي الذي حاولت أو دُفِعَت موريتانيا إلى انتهاجه، حاولت موريتانيا الاستثمار في الخلاف الحاصل بين الصين وروسيا الشيوعيتين في بادرةٍ منها لاستقطاب الصين ضمن حدودٍ مُعينة، ومع المرور الوقت تيقنّت موريتانيا ثقل الصين السياسي والاقتصادي الذي لا يُقارن بتايوان.[2]

بالنسبة للصين وبما تتميز به موريتانيا من خصائص جيوسياسية، تُعد أيضاً من بين الدول الخمس المُشكلة لمنطقة الساحل (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد) وتُقدم موريتانيا بذلك مزيجاً من الفُرص والتحديات للصين في آنٍ واحد، فإن الخيارات التقليدية الموريتانية بربط علاقاتها بالغرب، ساهمت بشكل كبير في وضع الحواجز السياسية والدبلوماسية بين موريتانيا والصين، بخلاف علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري، ومع ذلك فإن نموذج التعاون الصيني– الموريتاني يبقى الأفضل بالمقارنة مع علاقاتها بالنيجر وتشاد، وبوركينافاسو.

وفقاً للتقرير الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA عام 1977، الذي جاء فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد ثالث أكثر الدُولِ تأثيراً وتواجداً بموريتانيا بعد كلٍ من فرنسا والصين، وأن الحياد الدبلوماسي الأمريكي للقضايا المرتبطة بمصالح موريتانيا الخارجية واقليمها كان السبب الرئيسي في التقارب الصيني– الموريتاني، لاسيما في قضية الصحراء الغربية المتاخمة للأراضي الموريتانية، لتتمكّن الصين التوفيق قدر الإمكان بين مصالحها بالجزائر والمغرب وموريتانيا فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية.[3]

التزام الرئيس السابق "محمد ولد عبدالعزيز" بالقواعد الدستورية، وأعلان انسحابه بعد نهاية عهدته الثانية، وقد خَلَفهُ وزير الدفاع السابق "محمد ولد الشيخ ولد الغزواني" الذي يسعى لإعطاء دفعٍ لعلاقات بلاده الخارجية، منها الصين التي تحظى باتفاقيات اقتصادية هامة مع موريتانيا وخاصةً في مجال الحديد الخام.[4]

---

(1) إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره**، ص 16.

(2) François Constantin, Christian Coulon, **introduction à la Mauritanie, les Relations international de la Mauritanie**, Paris: CNRS, Centre de Recherches et d'études sur les Sociétés Méditerranéennes, Centre d'étude d'Afrique du Nord, 1979, p p 323-360.

(3) David H. Shinn, Joshua Eisenman, **China and Africa, A Century of Engagement**, USA , Philadelphia : University of Pennsylvania Press, 2012, p p 242, 228, 229.

(4) Paul Melly, **Mauritania's Unfolding Landscape, Elections, Hydrocarbons and Socio-Economic Change**, London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, April 2019, p p 2,11.

- **موافق موريتانيا والصين تجاه القضايا السياسية الإقليمية والدولية :** بالرغم من طابع التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل جنوب الصحراء الطاردة لأية فواعل استثمارية مهتمة بالمنطقة، ومع ذلك يبقى الاهتمام مُستمراً بتواجد الطاقات الطبيعية والموارد الطاقوية الكبيرة التي تنتشر على طول مساحة دول الساحل، ما يدفع بالصين بأن تبقى مهتمةً بالإمكانيات الحيوية التي تتوفر عليها موريتانيا رغماً عن تلك الرهانات الأمنية.

- **العمل الصيني الموريتاني المُشترك بين مساعي التنمية الاقتصادية والرِّهان الأمني:** تَرَى دولُ الاتحاد الأوروبي وفرنسا بشكل خاص، أن منطقة الساحل جنوب الصحراء (SSA)، تخضعُ ضمن مناطق نفوذها التاريخي والأمني، لكن ذلك لن يبقَ مضموناً أمام بروز فواعل دولية جديدة في سياق التحولات الحاصلة في نسق القيادة العالمية، أبرزها الولايات المتحدة الامريكية والصين، أمام تراجع النفوذ التقليدي الأوروبي على هذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية وما تكتسيه من بُعد جيوسياسي بالغ الأهمية. لكن ما يلفتُ الأنظار هو التزايُد الكبير للنشاط الصيني باعتباره يَستند على الدفع بالتنمية الاقتصادية في المنطقة، ما قد يسهِم في تعظيم طموحات الصين لِلَعبِ دورٍ إقليمي أكثر بروزاً وفعاليةً، عوض السياسات الغربية التقليدية التي تقتصر رؤيتها ضمن أولويات المتغيّر الأمني والعسكري للقوة الصلبة دون أخذ عين الاعتبار مصالح الطرف المقابل، بل أضحت كونهاً جزءاً من المُشكلة نفسها لا من الحل، ما دفع العديد من دول القارة آخرها غامبيا في عام 2016 إلى الاعتراف بالصين الواحدة على حساب تايوان، بالنظر إلى حجم الامكانات والقدرات التي تتوفر عليها الصين أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القادة الأفارقة، وأن ترابُط شبكة المصالح الاقتصادية بين الصين وموريتانيا إلى جانب السنيغال يُجبِرُ الصين إلى الخوض أكثر في قضايا المنطقة السياسية والأمنية، خاصةً وأن الصين من الدول الخمسة المشكلة لمجلس الأمن الدولي، ما قد يُعيق الدول الغربية في تمرير مشاريعها في السياسية بالمنطقة، وتُدرك فرنسا جيداً أن إمكانياتها المحدودة لا تسمح لها بالوقوف أمام المد الاقتصادي السلمي للصين بالقارة الأفريقية، وقد يكون من بين السُبُل الغربية في ذلك هو إثارة التهديدات الأمنية التي تحدُّ من التطلعات الخارجية لدول المنطقة من جهة، ولاعتراض عمل الشركات الصينية ودفعها إعادة النظر في مشاريع استثماراتها والانسحاب.[1]

انعدام الاستقرار السياسي والتاريخ الحافل بالانقلابات في موريتانيا، كان له تبعات واضحة على الوضع الاقتصادي نتيجةً لانعدام اليقين الاستثماري الذي يثير قلق الشركات الصينية المستثمرة أو التي تنوي ذلك مستقبلاً بموريتانيا، كما أن المحيط الاقليمي يشهد العديد من التوترات، باحتدام الصراع الحدودي بين موريتانيا والسنيغال الذي أدى الى نزاع عام 1989، ضف إلى الوضع الأمني غير المستقر بمالي التي لديها حدود مشتركة مع موريتانيا غرباً، ما يضيف المتاعب الاجتماعية والاقتصادية لموريتانيا في مسعى لتأمين منطقتها الغربية، دون تجاهل سبب غياب الاستقرار الأمني نتيجةً للصراع العرقي والهوياتي والنزاعات بين القبائل الموريتانية من جهة، وتزايد نشاط الجماعات المسلحة التي تنشط على طول الحدود الموريتانية، مستغلةً حالة الرخوة الأمنية وضعف التنسيق الأمني لدول المنطقة، هذا وقد استطاع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تجنيد العديد من الشباب الموريتانيين.[2]

---

[1] Anna Katharina Stahl, **Op.Cit** p p 5-14.

[2] Sumedh Rao, **Conflict analysis of Mauritania**, UK : GSDRC, Governance Social Development Humanitarian Conflict, January 2014, p p 5, 4.

كما ذكرنا، للمتغيّر الجيوساسي أهميةً بالغة في علاقات الدول بموريتانيا، بتوسُّطه للبيئَتين العربية المغاربية، والصحراوية الافريقية، والذي يعدُ عاملاً جوهرياً في ضرورة لعب موريتانيا دوراً ريادياً في مختلف الملفات المهمة في المنطقة، ورغم الارث الاستعماري الفرنسي تحاول موريتانيا في سياستها الخارجية ايجاد نوعٍ من التنوع في علاقاتها الخارجية، إذ كان سابقاً يتعلّق بمسائل ومشاريع تدور حول الدول اليسارية التحررية كالصين والجزائر، أو قرب موريتانيا آنذاك من المشروع الاسلامي للسودان، دون إهمال حساسية التقارب الموريتاني مع الكيان الاسرائيلي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وتعلم الصين أنه رغم تنوّع البدائل المتوفّرة في علاقات موريتانيا الخارجية، تبقى الأولوية لها هي الدول الأوروبية وأولاها فرنسا التي تقف أمام أية مسعى لتقاربٍ استراتيجي صيني– موريتاني، لكن هذا لا يمنع من أن توظّف الصين كامل أوراقها، بما فيها المصالح الاقتصادية وأن تتكيف مع الخصوصية الموريتانية في سبيل الرفع من العلاقات بين البلدين، وربط بين علاقاتها بموريتانيا وبين نطاقات مصالحها الجيواقتصادية بمنطقة المغرب العربي، عبر الرابط الجغرافي باتجاه الساحل جنوب الصحراء بعد فتح المعبر البري بين الجزائر وموريتانيا.

رغم التطور المُسجَّل في العلاقات الاقتصادية بين المغرب وموريتانيا، فإن المطامع التاريخية المغربية الحدودية المستمرة دفعت بموريتانيا إلى تسجيل اعتراضها رفقة الجزائر بعد تصريحات رئيس حزب الاستقلال المغربي أبرز حزبٍ سياسي بالمغرب حامد شباط، الذي ذكر في ديسمبر من عام 2016 أن حدود بلاده امتدّت من شواطئ المتوسط إلى نهر السنغال، ما يعني التجاوز الجغرافي والالغاء السياسي الكلي لدولة موريتانيا.[1]

عموماً، وضمن هذه التجاذبات السياسية الاقليمية بإمكان الصين وخلافاً العديد من الدول التي تواجدت لعقودٍ طويلة بالمنطقة وبموريتانيا تحديداً، أن تجعل من نفسها أفضل البدائل الممكنة عبر الجمع بين المصالح الاقتصادية ومساعي تحقيق التنمية من جهة، وبين ضرورات بسطِ الاستقرارين السياسي والأمني في موريتانيا بالداخل والخارج بما تتميز به موريتانيا من قدراتٍ اقتصادية وثقل جيوسياسي مُتميّزين.

2– التعاون العسكري والتنسيق الأمني الصيني– الموريتاني:

يلاحظ عند تتبُّع سوق الواردات الموريتانية من الأسلحة بين عامي 1994 م– 2008م، أن جلّ وارداتها من الدول الغربية، علماً أن قيمة تلك الصادرات لم تتجاوز 1.5 مليون دولا، فرنسا أولاً بـ 1.4 مليون دولار، ثانياً إسبانيا بـ 200 ألف دولار، ألمانيا ثالثاً بأقل من 150 ألف دولار، وأخيراً الولايات المتحدة بـ11 ألف دولار، تتمثل في قطع الغيار وملحقات الأسلحة العسكرية، وهي مبالغٌ متواضعة لكنها تتوافق مع حجم الأولويات للدول المصدّرة للأسلحة، علاوةً عن القدرات العسكرية المتواضعة للجيش الموريتاني بالمقارنةً مع جيوش باقي دول المغرب العربي.[2] يحتل الجيش الموريتاني المرتبة 132 عالمياً لترتيب أقوى جيوش العالم من حيث القدرات والفعالية خلف إريثريا، وبذلك تكون موريتانيا في المرتبة 28 افريقياً خلف دولٍ مثل مالي والنيجر وتختم ترتيب دول المغرب العربي.[3]

---

(1) Francisco Freire, **Weapons of the Weak, and of the strong: Mauritanian Foreign Policy and the international dimensions of social activism** , London: Routledge, the Journal of North African Studies, vol 24, N 3, 2019, p p 491-493.

(2) Stéphanie Pézard, Anne Kathrin Glatz, **Arms in and around Mauritania, National and Regional Security Implications**, Switzerland: Small Arms Survey, 2010, p p 45, 46.

(3) **Globalfirepower**, **Military Strength Ranking 2022,** access date: 24/10/2022, From Website: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

هذا وقامت منظمة الجمارك العالمية بتقديم تكوينٍ لفائدة ثماني دولٍ افريقية في إطار المساعدة الأمنية لجيوش منطقة الساحل بما فيها موريتانيا، بإجراء عملية أمنية مشتركة سميّت "المشغِّل 3" وشملت العملية المشتركة التعرّف على القدرات الدفاعية والهجومية للجيوش المشاركة ومراحل تنفيذ التدخلات ضد الجماعات المسلّحة.[1]

تم الإعلان من العاصمة الموريتانية نواقشط عن إنشاء أكبر تكتلٍ أمني وعسكري بمنطقة الساحل جنوب الصحراء سُمي بمجموعة دول الساحل الخمس **G 5** بتاريخ 16 فبراير 2014، ورغم أن الاعلان كان من نواقشط إلا أن قرار تأسيس المجموعة أتى من باريس، وهذا لضمان بقاء فرنسا ومصالحها بالمنطقة على حساب تضحيات الدول المَعنية، والمعبّر لحالة العجز والفشل التام للمقاربة الأمنية الفرنسية في المنطقة. بموازاة ذلك أعلنت الولايات المتحدة إيقاف دعمها لـ" قوة برخان" الفرنسية، في ظل رغبة أمريكا الانسحاب العسكري من منطقة الساحل بخفض حضورها العسكري وتوجيه اهتماماتها نحو مناطق جيوسياسية أكثر أهمية نحو الشرق بتواجد المنافسيْن روسيا والصين، إذ أغلقت قاعدتها العسكرية الحديثة النشأة في النيجر التي كانت مُنطلقاً لإطلاق الطائرات الأمريكية المسيرة من دون طيار بتكلفةٍ تجاوزت 100 مليون دولار، ولا يعني هنا التخلي الأمريكي الكلي عن المنطقة، بل عبر نهج تقليل التكاليف، وتغيير الاستراتيجية الهجومية كاستعمال الضربات الخاطفة من طرف AFRIKOM ، وتفعيل علاقاتها مع الدول الأكثر أمناً في المجموعة، وهي موريتانيا. في الحين تبقى الصين الغائب الحاضر في الحسابات الأمريكية والفرنسية بهدف مُحاسرة أو التقليل قدر الامكان من تمددها الجديد للمنطقة.[2] ليبقى الثلاثي الفرنسي، الأمريكي، الصيني يشكلون أبرز القوى الفاعلة في المنطقة المرتبطة بمصالح موريتانيا الاستراتيجية.

كما أن الخارطة العسكرية الموريتانية من حيث وارداتها بدأت تتغيّر مع صعود الصين كأهم مورّد للأسلحة إليها، خلافاً للأرقام التي سُجلت خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وخلال فترة الخمس سنوات فقط بين عامي 2015 الى 2020 بلغ حجم الانفاق العسكري الاجمالي لموريتانيا بـ 71 مليون دولار، غالبيتها سُجلت خلال الأعوام 2016 بـ 35 مليون دولار حازت منها الصين على 34 مليون دولار، والمبلغ نفسه في العام 2019 أين حازت الصين منه على 25 مليون دولار، وبالتالي أصبحت الصين أول مُوردٍ للأسلحة إلى موريتانيا بقيمة 59 مليون دولار بين عامي 2015–2019، تليها ثانيا الإمارات المتحدة بـ 8 مليون دولار، ثالثاً تركيا بـ 3 مليون دولار، وتراجعت فرنسا إلى المرتبة الرابعة بـ 1 مليون دولار. إسنادا إلى هذه الأرقام، تتواجد موريتانيا بالمرتبة 92 عالمياً لأكبر الدول المستوردة للأسلحة، وهي في تزايد ملحوظ بعدما أن كانت في المرتبة 108 عالمياً بين عامي 2014 و 2018.[3] فالأرقام وحدها توحي أنه على الرغم من التحالف السياسي والأمني الذي يربط موريتانيا بفرنسا، إلا أن هذه الاخيرة لا تمتلك البدائل التي يمكن أن توفرها لموريتانيا مقارنةً مع حجم الامكانات العسكرية للصين.

---

(1) Fiona Magan, Matthias Nowak, **The West Africa-Sahel Connection, Mapping Cross-Border Arms Trafficking**, Switzerland : Small Arms Survey, December 2019, p 16.

(2) محمد سالم ، **ترويض الساحل الافريقي .. كيف خلقت فرنسا حرباً للسيطرة على الثروات و الحكومات** ، الدوحة: ميدان عن مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر:15 مارس 2020، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/01/28،عبر الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/3/15/%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

(3) **SIPRI, Largest Exporters of Arms to Mauritania 2015- 2019**, access date: January 31,2021,Website: https://www.sipri.org/databases/armstransfers

هذا وقد تم الإعلان عن صناعة سفينة هبوط من نوع –Landing Ship Patrol Craft-Wuchang 1750 من طرف مجموعة صناعة السفن في ووتشانغ الصينية لفائدة البحرية الموريتانية في عام 2017، بحضور قائد القوات البحرية الموريتانية الأدميرال "ولد الشيخ الولي اسلكو"، وبطلبٍ من موريتانيا في مارس 2016، وفي وقت سابق من عام 2002 حصلت موريتانيا من الصين على سفنٍ بحرية، مثل سفينة ليمام الحضرمي P-601 وفي مايو لعام 2016 كُلّفت الصين بتجهيز سفينتين دوريتين لاستعمالهما في عرض البحر لمراقبة ومنع صيد الأسماك غير المشروعة والقرصنة، بمبلغ 42 مليون دولار، أُطلق عليهما اسم Gorgol P632 و Timbedra P631 .[1] ما يفسّر سبب ارتفاع الأرقام المسجلة دفعةً واحدة في علاقات الجيش الموريتاني مع نظيره الصيني.

تحاول الصين بما تمتلكه وما تراه للحفاظ على مصالحها الاقتصادية ونطاقات استثماراتها بالقارة الإفريقية، المعروفة باختلالاتها الأمنية للمنطقة الممتدة جنوب المغرب العربي على طول منطقة الساحل جنوب الصحراء، من هنا تجد الصين نفسها مضطرةً إلى التوجه أكثر نحو التعامل في الملفات الأمنية، ووضع مقاربةٍ أمنيةٍ صينية لمواجهة تلك المخاطر المهددة لمصالح الصين الاستراتيجية بالمنطقة، ومن خلالها يمكنها الموازاة بين جوهر سياسة عدم التدخل فيما يسمى بـ"الشراكة الأمنية البناءة" في إطار مواجهة الجهات التي تسعى إلى إعاقة النفوذ الصيني بالمنطقة، والتي ترعاها الدول التي تخشى الصعود اللافت للصين، إذ تَعي جيداً استحالة مجاراة نسق نُمُوّها الاقتصادي، وأيضاً بما يوازي ضمان استمرارية تعاونها المشترك مع الدول التي تقيم معها علاقات اقتصادية واتفاقاتٌ أمنية، لذا يُلاحظُ ازدياد مشاركة الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ أصبحت أكبر مساهمٍ من الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن في مثل هذه المهام الأممية، ليصل عدد الجنود الصينيين تحت المظلة الأممية بـ 1.500 جندي صيني، ما يساعد الصين في صياغة استراتيجية عسكرية أكثر تَطلعاً نحو الخارج.[2]

- المبحث الثاني: المُحدِّد الاقتصادي في علاقات الصين بدول المغرب العربي

(التجارة– الاستثمار– ومبادرة الحزام والطريق)

قبل الحديث عن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول المغرب العربي، لابد لنا من أن نقفَ عند ثلاثِ مسلّمات اقتصادية للوضع الدولي الراهن، باعتبار أن الظاهرة السياسية ترتبط فيها العديد من المتغيّرات والمجالات، لكن أهمها تلك التي تدور حول الاقتصاد، حيث أضحت المسائل الاقتصادية تتصدر أجندات القادة السياسيين لما لها من ارتباط وثيق بالشأنين السياسي والاجتماعي، وحتى أنها تجاوزت عند بعض الدول كل الاعتبارات الأخلاقية والانسانية، وخاصة بعد مخرجات أزمتي كورونا وأوكرانيا، ودليل ذلك:

أولاً، عن الصين، إذ يتعلق الأمر بإحدى تعاطي أكبر الفواعل الاقتصادية العالمية المُمثَل في الاتحاد الأوروبي، الذي عادةً ما يعادي ظاهرياً الصين ويُعدُّ البيانات التي تنتقدُ الصين فيما يتعلق "بالشفافية والملكية الفكرية والاقتصادية"، ويعاتبها على النهج "غير الديمقراطي" الذي تنتهجه باسم الحرية وحماية الأقليات، بالرغم من أن النظام

---

[1] Defence web, **China Begins Construction of Mauritanian Landing Ship**, date of Publication: November 17,2017, access date: January 31,2021, From Website: https://www.defenceweb.co.za/sea/sea-sea/china-begins-construction-of-mauritanian-landing-ship/

[2] Anna Katharina Stahl, **Op.Cit,** p p 15, 16.

السياسي الصيني تُسّجلُ عليه العديد من التحفظات فيما يخص الممارسة الديمقراطية "المُثلى"، الأخيرة ومن المنطلق الأخلاقي وجب إعادة النظر فيها، عن مدى نطاق انتشارها داخل المجتمعات الغربية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، أعتى ديمقراطيات العالم شملتها العديد من الانتقادات، آخرها حادثة هجوم الكابيتول وما حصل بالكونغرس الأمريكي، وسياسات ترامب التضيقية على داعمي القضية الفلسطينية، ولكن الغرب نفسه الذي يضع الحواجز أمام أي تقاربٍ محتمل بين بقية دول العالم والصين تحديداً، تربطه علاقاتٌ اقتصادية ومصالح تجارية واستثمارية أعمق وأوثق بالصين، بل والأهم منذ بدايات عام 2000.

هذا وقد ارتفع معدل المبادلات التجارية العالمية رغم جائحة فيروس كوفيد-19 التي لم تكن حاجزاً أمام تعميق التعاون الاقتصادي بين الصين وكافة دول العالم، إذ بدأ يُسجّل الميزان التجاري في تعاملات الصين ودول الاتحاد الأوروبي فائضاً تجارياً إيجابياً لصالح الصين منذ عام 2000، وهو في اتساعٍ مضطرد ومتسارع، ففي الفترة بين عامي 2000 إلى 2018 ارتفع العجز التجاري للاتحاد الأوربي مع الصين من(- 49 مليار دولار) إلى (-300 مليار دولار)، أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الاوروبي مجتمعةً.[1]

نفس الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي بقيت تُسجّل فوائضَ تجارية لصالح الصين إلى غاية ديسمبر من عام 2020 بصادراتٍ أمريكية إلى الصين بلغت 124.6 مليار دولار مقابل 435.4 م. د، مسجلةً بذلك ما مجموعه (560.1 م. د) من المبادلات(-311 مليار دولار) كفارقٍ تجاري لصالح الصين.[2] في عام 2021 صدَرَ التقرير الاقتصادي السنوي للاتحاد الاوروبي، أين تربّعت الصين ترتيب أول الدول المصدِّرة للسوق الأوروبية لكنه بفارقٍ سلبي لصالح الصين بـ-181م.د، أي بـ 202.5 م. د لصادرات الاتحاد نحو الصين، مقابل383 م. د من أوروبا.[3]

المُسلَّمة الثانية، أن الصين وإلى بداية عام 2025، لا تزال القوة الاقتصادية العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تُعدُّ أكبر دولة تجارية مصدِرة في العالم نظراً لقوة انتاجها الاقتصادي، ما أهّلها لأن تكون أوَل مورِّدٍ للقارة الأوروبية مجتمعةً إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية والقارة الافريقية، كما تم ذكره أعلاه.[4]

أما المسلّمة الثالثة، فهي تقنية وتتعلق بعبارة "صُنع في الصين- Made In China" المرادفة إعلامياً وشعبياً إلى كل ما هو رديء، ولكن على النقيض من ذلك، فما الذي يجعل الصين أول مصدّر لأوروبا والولايات المتحدة؟. والإجابة بسيطة، فهي تُنتج ومن دون مبالغة كل ما يخطر وما لا يخطر ببال المُستهلك، كما أنها تَصنع لك ما تريده وفقاً لما تمتلكه من أموال، وهنا بيت القصيد فيما يتعلق بالجودة، أي أن مستوى الجودة يتعلق بالزبون أو المشتري بحد ذاته، عملاً بالقاعدة المعروفة كلّما زادت جودته ازداد سعره. [5]

---

[1] European Parliament, **EU-China Trade and Investment relations in challenging Times**, Brussels, Belgium: the INTA Committee, Policy Department for External Relations, May 2020, p p 12, 13.

[2] Census Bureau, **Top Trading Partners Of USA-December 2020**,Washington: access date: February 03,2021, From Website: https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/toppartners.html

[3] European Union- EUROSTAT, **Euro area international trade in Goods Surplus €29.2 bn**, Brussels, Belgium: Newsrelease euro indicators, February 15,2021, p 2.

[4] European Union- EUROSTAT , **China-EU-international trade in Goods statistics**, Brussels, Belgium: date of Publication: March 2020, access date: February 03,20213, From Website: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=China-EU_-_international_trade_in_goods_statistics

[5] مصطفى حسين، **عبارة "صُنع في الصين" هل تعني بالضرورة تدني الجودة؟** ، موقع تجارة و اقتصاد، تاريخ النشر: 17 جوان 2020، تاريخ الاطلاع عليه: 04 فبراير 2021، الرابط الالكتروني: https://n9.cl/tw4zk - https://e-tejara.com/

بدليل أن الكثير منَّا ممن اقتنى منتوجات ذات جودة ضناً منه أنها غربية، إلا أنه عندما يلقي نظرة على بلد المنشأ يفاجئ من جودة المنتوج صيني، وهو سبب وولوجه إلى الأسواق الأوروبية بحيث يتطابق مع شروط الجودة بها، بل وأضحى ينافس المنتوجات الغربية.[1] بالتالي تتلخص الظاهرة التسويقية الصينية في المُقتني لا المُنتِج، إذا عادةً ما نجد في الأسواق العربية المنتوجات الصينية الأقل جودةً، وهذا راجع إلى الدول المستورِدة نفسها التي بإمكانها منع دخول المنتوجات الصينية إلى أسواقها بما يتوافق وشروط الجودة عندها وتطالب بالبديل عنها، لكنها تتغاضى عن ذلك بالنظر إلى الكم الهائل للسلع الصينية الواسعة الاستهلاك التي أصبح من الصعب الاستغناء عنها، علاوةً عن أسعارها المنخفضة التي تتوافق مع القدرة الشرائية لدى مواطني دول الجنوب عموماً، كما يعبّر عن ضخامة الانتاج الذي تَمكّنَ إشباع السوق الداخلية لمليار ونصف مليار نسمة، بل وتوجه إلى باقي أسواق دول العالم.

فهذه المُسلّمات الاقتصادية الصينية الموجزة، تلخّص لنا الصورة الخفية لواقع العلاقات الدولية، والتنافس السياسي والدبلوماسي المُحتدم بالنظر لطبيعة المصالح الاستراتيجية لكل طرف، لكن الوضع الاقتصادي والتجاري بين الصين والقوى الغربية وتعقيدات الترابط المصلحي والمادي بين هذه القوى الكبرى يخفف من وطأة الصراع السياسي ويجسد الحقيقة بأن الصين تُعتبر الحليف الاستراتيجي الأهم الذي فرض نفسه كفاعلٍ غير مرغوبٍ غربياً.

الغرب الذي تجمعه علاقات اقتصادية وثيقة مع الصين الذي يجذبُها لصالحه ويَحْرِمها عن الآخرين، يسعى من خلف الشعارات السياسية للحيلولة دون أية علاقاتٍ استراتيجية بين الصين والدول الأخرى وفك الارتباط بها، بما فيها دول المغرب العربي ومع ذلك تشهدُ صعوداً ملحوظاً في علاقتها الاقتصادية مع الصين في مجالاتِ التجارة والاستثمار المباشر وغير المباشر، رغم حجم الرهانات وإصرار الصين على نسق دبلوماسيتها السلمية بأبعادها الاقتصادية، سعياً منها لتجسيد مبادرة طريق الحرير الجديدة التي أعلنها الرئيس الصيني" شي جينغ بينغ".

المطلب الأول: المُحدِد الاقتصادي في العلاقات الصينية -الجزائرية

لا تنحصر علاقات الجزائر بالصين في نطاق الموروث التاريخي ومبادرات التنسيق السياسي والدبلوماسي، بل اتسعت أكثر بعد استقلال الجزائر لتشمل القطاعات الاقتصادية المشتركة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، والذي يدفع بمسار تجسيد مبادرة طريق الحرير بجعل الجزائر أحدَ أهم أقطاب المبادرة الصينية لمجموعة من الاعتبارات، الجيوسياسية حيث وصف الرئيس الصيني " شي جينغ بينغ" الجزائر بالدولة الصديقة والشقيقة والشريكة في آنٍ واحد.

1- التجارة: شهدت المبادلات التجارية بين الجزائر والصين نمواً مُضطرداً بالموازاة مع الصعود الصيني، خصوصاً بعد إجراءات الانفتاح التي أقرّها أبُ النهضة الاقتصادية الصينية "دينغ شياو بينغ" منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وتمكّنت الصين عام 2001 في أن تصبح خامِسَ قوةٍ اقتصادية عالمية، لترتقي خلال أقلّ من عشرِ سنوات فقط إلى المرتبة الثانية عالمياً وهو إنجاز تاريخي منذ عام 2010 قل نظيره حينما تجاوزت اليابان، ووصل ناتجها المحلي عند 14.67 ترليون دولار خلف الولايات المتحدة الأمريكية بـ 21.48 تريلون دولار.[2]

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Chris Beauchamp, **Top 10 Largest economies in The World (2020)**,USA: IG US, date of Publication: May 23, 2019, access date: February 03,20213. From Website: https://www.ig.com/us/news-and-trade-ideas/top-10-largest-economies-in-the-world-190819

ففي عام 1978 لم تتجاوز صادرات الصين العالمية 10 مليار دولار وفي سبع سنوات، أي في عام 1985 بلغت 25 مليار دولار متجاوزاً الضعف المسجل سابقاً، وبعد عقدين من ذلك وصلت قيمة الصادرات الصينية إلى 4.3 ترليون دولار، وعليه لم يتطلب سوى أقلّ من سبعين عاماً لتتحول الصين من دولةٍ معزولة إلى أكبر دولة تجارية مُصدِّرةٍ للسلع عبر العالم. [1] ليس هذا فحسب، بل إنها أيضاً الدولة التجارية الأكبر على مستوى الميزان التجاري الصافي لها مُحققةً فائضاً تجارياً عالمياً تجاوز بـ 422 مليار دولار في عام 2019.[2] وبالرغم من تأثيرات جائحة كورونا استمر النمو الاقتصادي الصيني المعبّر عن حالة الفعالية الاقتصادية للصين وحجم قوتها الإنتاجية، ما من شأنه أن يكون له وقعٌ على كافة النطاقات الجغرافية للاقتصادات الاقليمية كالمغرب العربي، ولاسيما الجزائر.

في عام 2004 قام الرئيس الصيني "**هوجين تاو**" بزيارة الجزائر، وهي الزيارة التي شكّلت نقطة التحوّل في العلاقات الصينية الجزائرية، وأعطت دفعاً للمبادلات التجارية بين البلدين، حينها أصبحت الصين رابع شريك تجاري للجزائر بعد أمريكا و فرنسا و إيطاليا مستحوذةً على 31% من إجمالي الواردات الجزائرية للعام 2004، فبين عامي 2007 م–2008 م، ارتفعت المبادلات التجارية بين الصين والجزائر إلى 3.5 مليار دولار، منها 2.4 مليار دولار تُمثل واردات الجزائر من الصين بفارق (+1.1 مليار دولار) لصالح الصين.[3]

خلال تتبُع نشاط التجارة الخارجية للجزائر ومدى اختراق صادراتها للأسواق الخارجية، نلاحظ أنه في عام 2005 كانت صادرات الجزائر إلى فرنسا تصل إلى 32.5% من صادراتها الإجمالية، إذ ارتفعت قيمتها من 4 مليون دولار عام 1997 إلى 551 مليون دولار عام 2006، أي أنها كانت أقل من نصف مليار دولار، وقد تركّزت صادرات الجزائر في الطاقة التي استقطبت الصين كأحد أبرز زبائنها بحيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من الصين 1.7 مليار دولار التي تشمل المواد الغذائية وآلات ومنسوجات.[4] في عام 2009 أصبحت الجزائر السوق الأول للسيارات الصينية، أما من ناحية الاستثمار عرضت شركة FAW الصينية للسيارات دخولها في السوق الجزائرية بإنشاء وحدة للإنتاج بها، لكن المبادرة لم تُجسّد واقتصر الأمر على فتح مكتب تمثيل للشركة بالجزائر، وتستورد الجزائر 13% حاجياتها من السيارات من الصين بمختلف أنواعها و 14.7% من معدات الهندسة المدنية أين يعتمد المقاولون الجزائريون على آلات البناء بالإضافة لآلات ومعدات النقل الآتية من الصين، يُضاف إليها المنسوجات التي تمون السوق الجزائرية لكنها لا تمثّل إلا 6% من واردات الجزائر، ما يساعد الطبقات المتوسطة والهشة في توفير حاجياتهم اليومية من المنتوجات الصينية، بالنظر إلى ضعف القدرة الشرائية أمام تراجع قيمة الدينار الجزائري .[5]

---

[1] فرجينيا هاريسون، دانييل بالمبو، **كيف أصبحت الصين "معجزة اقتصادية" ؟**، موقع بي بي سي عربي، تاريخ النشر: 101 أكتوبر 2019، تاريخ الاطلاع عليه: 04 فبراير 2021، على الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/world-49891360

[2] INAA Group, **The World's Leading Export Markets in 2020**,Brussels, Belgium: INAA-international Association of Independent Accounting Firms, date of Publication: July 4, 2020, access date: February 03,20213 ,Website:https://www.inaa.org/global-trade-the-worlds-leading-export-market-in-2020/

[3] الهادي المبروك الدالي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 69.

[4] Miria Pigato, **Strengthening China's and India Trade and Investment Ties to the Middle East and North Africa** , Washington DC: The World Bank, 2009, p p 30, 124, 125.

[5] Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu , **Op.Cit,** p p 100-106.

نهاية عام 2013 وبداية عام 2014، يُعتبر التاريخ الفارق في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والصين، إذ تفوّقت الأخيرة على فرنسا القوة السياسية والاقتصادية والتقليدية للجزائر، وأصبحت بذلك المورد التجاري الأول بالنسبة للجزائر، وبلغت قيمة الواردات الصينية إلى الجزائر بأكثر من 14%، مسجلةً رقم 9 مليارات دولار كقيمة الواردات الصينية للجزائر للعام 2013، فيما كانت لا تتعدى 608 مليون دولار قبل عشرة أعوام من ذلك، أي في عام 2003، ما أهل الجزائر لأن تصبح الشريك التجاري الأول للصين في المغرب العربي.[1]

بالنظر إلى أبرز المناطق والكُتَل الجغرافية التي لها وزنٌ في الواردات الجزائرية لعام 2018، تُعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم منطقةٍ جغرافية بمجموع 21.10 مليار دولار، تليها القارة الآسيوية بـ 11.55 مليار دولار، وتستحوذ الصين منها على أغلب تلك الواردات بـ 7.850 مليار دولار من المجموع الكلي للمبادلات التجارية الجزائرية بـ 46.197 مليار دولار، وبذلك تستحوذ الصين على 16.99% من النسبة الكلية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر.[2]

خلال عام 2020، بقيت الصين محافظةً على صدارتها كأول مُمون تجاري للجزائر بنسبة 17%، بنفس النسبة المسجلة سابقاً متجاوزةً فرنسا بـ 10%، على أن يُعتبر الاتحاد الأوروبي مجتمعاً بدوله بما فيها فرنسا الشريك التجاري الأول خلال عام 2020، ونجد ضمن أهم الموردين خلف الصين وفرنسا، إيطاليا ثالثاً بـ 7%، ألمانيا رابعاً بـ 6.5% وإسبانيا خامساً بـ 6.2%، في المقابل تُعدُ الصين خامس الدول ترتيباً من حيث صادرات الجزائر الخارجية بـ 5%، لتخلف مكان بريطانيا التي حلت خامساً في عام 2018، بينما تعتبر إيطاليا الزبون الأول لصادرات الجزائر بنسبة 14.5%، تليها فرنسا بـ 13.7%، إسبانيا ثالثاً بـ 10%، مقابل 9% لتركيا التي تأتي رابعاً، لتتراجع من القائمة الولايات المتحدة التي كانت رابع موردي الجزائر قبل دولة بريطانيا خلال عام 2018.[3]

السِمة العامة لنشاط التجارة الخارجية للجزائر، تتعلق باستمرار تسجيل العجز في ميزانها التجاري بين قيمتي عائدات صادراتها ونفقات وارداتها، ففي عام 2018 تم تسجيل فارق(– 5.03 مليار دولار) أي بين فارق الصادرات البالغة 41.168 مليار دولار والواردات 46.197 مليار دولار.

أغلب الواردات الجزائرية تتمثّل في سلع المُعدات والآلات بشتى أنواعها، بما فيها وسائل النقل بـ 13.996 مليار دولار، أي(30.30%) من القيمة الإجمالية للواردات خلال عام 2018، بينما السلع الموجهة للإنتاج بلغت13.872 مليار دولار بقيمة موازية لـ(30.03%)، السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ(9.756 مليار دولار) ما يعادل(21.12%)، والسلع الغذائية بنسبة (18.56%) ما يساوي (8.573 مليار دولار)، لذا فإن أزيد من نصف واردات الجزائر تتعلق بالمعدات والآلات، إضافةً إلى المواد الأولية والوسائل المتعلقة بالإنتاج المحلي. [4]

---

(1) دالية غانم، لينا بن عبدالله، **المُتلازمة الصينية**، بيروت: مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر: 21 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/04، على الرابط الالكتروني: https://carnegie-mec.org/diwan/66211

(2) وزارة الصناعة الجزائرية، **حصيلة التجارة الخارجية للجزائر- إحصائيات 2018**، الجزائر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/04، على الرابط الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

(3) واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **التجارة الخارجية: الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر خلال 2020**، الجزائر، تاريخ النشر: 2021/01/02، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/02/04، على الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/99849-2021-01-14-14-10-39

(4) وزارة الصناعة الجزائرية، **حصيلة التجارة الخارجية للجزائر- إحصائيات 2018، مرجع سبق ذكره.**

وفقاً للتقرير السنوي لعام 2019، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، احتلت الجزائر المراتب الأولى لأكبر الدول المستوردة لمواد منتجات الحليب ومشتقاته "9 عالميا"، القمح المرتبة "7 عالمياً"، السكر"5 عالمياً"، الحديد والصلب والألومينيوم "15 عالميا"، أما من حيث القدرات التصديرية نجدها تُصدّر البروبان السائل "4 عالمياً"، الفلين"9 عالمياً"، الأسمدة الخام "12 عالمياً"، تقابلها الصين الدولة الأولى في العالم من حيث الطلب على البروبان، أما الغاز الطبيعي المسال تحتل الجزائر المرتبة"5 عالمياً" بعد قطر والنرويج والولايات المتحدة وألمانيا، بينما تسجل الصين أيضاً وارداتها كأكبر دول العالم استيراداً للغاز الطبيعي للغازات البترولية والهيدروكاربونات، كما تتواجد الجزائر في المرتبة 13عالمياً تصديراً، تقابله الصين "12 عالمياً" للدول الأكثر استيراداً لغازات البترول.[1] وتتواجد الجزائر في المرتبة 17 لأكبر الدول المنتجة والمصدّرة للبترول، أما من ناحية قدرات صادراتها من الغار فتتواجد في المرتبة العاشرة عالمياً من حيث الانتاج والسابعة في التصدير.[2]

بلغت قيمة صادرات الجزائر إلى الصين بـ 333.4 مليون دولار خلال عام 2016، أي قبل ظهور جائحة كوفيد 19 وفقاً لقاعدة بيانات Comtrade-Database للأمم المتحدة المتعلقة بالتجارة الدولية لسنة 2016، حيث تُصدِّرُ الجزائر أنواعاً من الوقود، المواد المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير بما قيمته 325.39 مليون دولار، المواد الكيماوية والعضوية بـ 5.26 مليون دولار، اللتان تمثلان وحدهما ما مجموعه 330.65 مليون دولار من الكل لـ 333.4 مليون دولار، بينما نجد مواداً أخرى مثل الجلود الخام، الفلين، الصوف والخيوط والنسيج، المشروبات والفواكه والمكسّرات والحمضيات والبطيخ، الملح والكبريت والجبس والإسمنت. أما المعدات الكهروبائية والالكترونية فلا تتعدى 28.85 ألف دولار. [3] في عام 2018 عرفت قيمة الصادرات الجزائرية إلى الصين أكبر انتعاش لها بـ 1.311 مليار دولار (المرتبة 10)، لتمثّل نسبة 3.18% من النسبة الاجمالية للصادرات، لكن هذه النسبة التي تبدو ضئيلة وشهدت تطوراً قياسياً عن السنوات التي سبقتها بـ (+89.18%) كقيمة اضافية.[4]

علاوةً عن استمرار تسجيل العجز في الميزان التجاري للجزائر بين فارق عائدات صادراتها ونفقات حاجياتها، فالأمر لا يتعلق بالصين وحدها التي تفرِض فوائض ايجابية لصالحها فيما يتعلق بمعاملات التجارية مع الجزائر فحسب، بل يعود لقوة الصين الانتاجية والتجارية التي شملت أكبر القوى الاقتصادية العالمية، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. فالجزائر لا تشكل الاستثناء بالنسبة لاقتصادات الدول المُتخلِّفة المُؤَسَسَة على الريع، إذ لا زالت تعتمد على صادراتها من عائدات النفط والغاز بنسبة تجاوزت 95%، ليبقى مصيرها مرهوناً بأسعار الطاقة العالمية وتقلباتها حيث تعتبر الجزائر المُوَرّدَ الأساسي للغاز الطبيعي لدول الجنوب للاتحاد الاوروبي لدى إيطاليا وإسبانيا .[5] وقد توسّع نطاق وعدد الشركاء بعد تنامي تحديات الأمن الطاقوي الذي فرضته الأزمة الأوكرانية.

---

(1) United Nations, **2019 international Trade Statistics Yearbook**, New York: Department of Economic and Social Affairs-Statistics Division, 2020, p p 17-188.

(2) **The World's Biggest Oil and Natural d Gas Exporter in 2020**,Global Energy Statistical Yearbook 2020, From: https://yearbook.enerdata.net/natural-gas/world-natural-gas-production-statistics.html
And indexmundi: https://www.indexmundi.com/g/r.aspx?t=10&v=138

(3) Trading Economics, **Algeria Exports to China,** Trading Economics ,Website: https://tradingeconomics.com/algeria/exports/china

(4) وزارة الصناعة الجزائرية، **حصيلة التجارة الخارجية للجزائر- إحصائيات 2018، مرجع سبق ذكره.**

(5) Oliver Cornock, Péréz Seoane, **The Report-Algeria 2018**, London: OXFORD Business Group, 2018, p 28.

هذا ومع التداعيات الخطيرة على قطاع الطاقة إنتاجاً وتسويقاً بعد ظهور جائحة كورونا نهاية عام 2019، وبالرغم من النكسات الاقتصادية والتجارب المريرة المتكررة التي مرّت بها الجزائر، لم تتمكن بعد من الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للنفط والغاز، لذا وجب عليها و بصفة مُستعجلة النهوض بقطاعها الإنتاجي المحلي بهدف التنويع في البدائل الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد الأساسية والحفاظ على رصيدها من العملة الصعبة بالخزينة، ثم الوصول إلى حالةٍ من الانتعاش الاقتصادي التجاري بعد الرفع من قدراتها التصديرية خارج المحروقات.

2- **الاستثمار:** ما يلاحظهُ كُلَ مُتَتبع، بما فيهم الباحثين غير المُختصين في الشؤون الاقتصادية الدولية، ولنشاط وحيوية الاقتصاد الصيني بشكلٍ خاص ضمن المنظومة الاقتصادية الحالية للقرن الحادي والعشرين، هو في مدى اندماج الاقتصاد الصيني مع متطلبات اقتصاد السوق والتكيُف الأمثل مع متغيّراته، مقارنةً حتى بالدول الغربية السباقة له المدافعة عن أحادية الخيار الليبرالي مع مراعاته للخصائص الاقتصادية والسياسية والثقافية للصين التي استطاعت رفع تحدي جائحة كوفيد 19 وتمكّنت من التكيّف الأمثل مع مختلف التحديات.

وَجَبَ في هذا السياق التعرُّف ولو بشكلٍ عام للفرق الكامن بين مفهوميْ "الاستثمار الأجنبي المباشر" و"الاستثمار الأجنبي غير المباشر" ضمن المفهومين الآتيين:

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment (FDI:** هو قيام شركةٍ أو منشأةٍ ما بالاستثمار في مشروعاتٍ تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بغاية ممارسة القدر الأكبر من التأثير على أداء تلك المشروعات، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون حين يحوز المستثمر الأجنبي على 10% أو أكثر من أصول الشركة، شريطة أن تمتلك خاصية التأثير والمساهمة الجزئية أم الكلية في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، (أي يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأسمال الشركة على أن ترتبط تلك الملكية بالتأثير في إدارة الشركة وتسهم في قراراتها) ومن خصائص هذا النوع من الاستثمار أن السيطرة تكون جزئية أو كلية، والأهم من ذلك أنه يعمل على نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الدولة المُستثمَر بها، بما فيها مشاركة الملكية الفكرية واتخاذ استراتيجيةٍ تنموية واضحة تكون على مدى طويل الأمد.

ب- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يقتصر هذا النوع من الاستثمار في مشاركة المستثمر الأجنبي بالأوراق المالية فقط ضمن إطار المَحافِظ المالي عن طريق شراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائدٍ مالي إضافي، من دون التحكم أو المشاركة في إدارتها أي (المال مقابل الأرباح) وبذلك يقتصر النشاط حول الأوراق المالية فقط من أسهُمِ سندات لسوق الأوراق المالية، لتكون بذلك التكلفة والفعالية الاستثمارية أقل وضمن آجال زمنية قصيرة الأجل.[1]

تُعد الصين سابع أكبر منتجٍ للنفط في العالم، بإنتاج يومي يقدر بـ 3.77 مليون برميل يومياً، وتتفوق على الجزائر أكبر منتجٍ نفطي بالمغرب العربي لعام 2020، وهذا بالنظر لحاجياتها من المواد الأولية لفائدة استهلاكها الانتاجي المحلي، لذا تستورد الصين يومياً 6.710 مليون برميل من حاجياتها النفطية من الخارج، بما يعادل 10.48 مليون برميل كاستهلاك يومي للصين من النفط.[2]

---

[1] عيسى محمد الغزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا-**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية لقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 32، 2004، ص 3.

[2] And indexmundi **,The World's Biggest Oil Exporter in 2020**, And indexmundi, From Website: https://www.indexmundi.com/g/r.aspx?t=20&v=93&l=en

لتصبح الصين بذلك أكبر مستوردٍ للنفط في العالم، فيما تتواجد كل من إيطاليا، إسبانيا وفرنسا ضمن المراتب 7، 8 و 9 عالمياً لأكبر مستوردي النفط في العالم، وأن الجزائر تعدُّ أهم تلك المصادر الطاقوية، باعتبارهم يعدون أهم الشركاء التجاريين من حيث الصادرات الجزائرية.[1]

وفقاً للتقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لعام 2020، وبالرغم من انخفاض التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأثيرات فيروس كوفيد 19 الذي ظهر في الصين، ومع ذلك تتواجد الصين في المرتبة الثانية لأكبر الدول المستثمِرة في الخارج على مستوى العالم، وأيضاً لأكبر متلقٍ للاستثمارات الخارجية في آنٍ واحد، والذي بلغ 176 مليار دولار لعام 2019، مقابل الفترة التي سبقت الجائحة للعام 2018 بـ 225 مليار دولار. تُركّزُ الصين في توجيه استثماراتها نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنظر إلى حاجاتها الطاقوية والتسويقية، وتتطلع إلى أن تكون الجزائر أبرز تلك البدائل الاستثمارية المهمة في المغرب العربي، إذ لم تتمكّن أيٌّ من دوله في أن التواجد ضمن أهم خمسِ دولٍ مستقبلة للاستثمارات الخارجية الصينية بأفريقيا (جنوب افريقيا، مصر، نيجيريا، اثيوبيا والكونغو) وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية بالقارة بـ 67 مليار دولار خلال عام 2018،وتسعى الجزائر إلى جلب الاستثمارات بتقديم الحوافز المالية في مجال النفط والغاز وغيرها من القطاعات.[2]

وفي بادرةٍ إيجابية، قررت الحكومة الجزائرية المجتمعة بتاريخ 11 سبتمبر 2019م، رفع القيود المقررة سابقاً ضمن إطار القاعدة الاستثمارية التقليدية 49/51 % المُطبّقة على جل الاستثمارات الخارجية الآتية إلى الداخل بهدف تعزيز جاذبية الاقتصادية وترقية الاستثمارات، واستُثنيت القرار القطاعات الاستراتيجية الحيوية من القرار.[3]

رغم كل العقبات الإجرائية والإدارية التي لا زالت تعرفها الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، تمكّنت من أن تستقطب على31% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA مجتمعةً، وهذا خلال الفترة ما بين (2003م– 2006م)، قبلها في عام 2002 وقّعت الجزائر اتفاقاً مع الصين من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات بتقديم إعفاءاتٍ ضريبية مؤقتة وتوفير الأراضي والوعاء العقاري لغاية الاستثمار، وخلال (2000 م و2007م) استثمرت الصين في الجزائر ضمن قطاعات الصناعة في (12 مشروعاً بتكلفة 228 مليون دولار)، الأشغال العمومية (7 مشاريع بمجموع 26 مليون دولار)، الخدمات (مشروعان بكلفة استثمارية قدِّرت 133 مليون دولار).[4] وقد تم التوقيع إلى حد الآن على أزيد من 189 اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين، تعلّقت بمشاريع استثمار في قطاعات (الاتصالات والبناء والبترول) ووصلت قيمتها إلى حوالي 1.9 مليار دولار، وقيمة أعمالها بـ 902.48 مليون دولار.[5]

---

(1) **Ibid.**

(2) UNCTAD-United Nations, **World investment Report 2020-International Production Beyond the Pandemic**, Geneva: Conference on Trade and Development, 2020, p p 12,15,101.

(3) الوزارة الأولى الجزائرية، **اجتماع الحكومة ليوم الأربعاء 11 سبتمبر 2019**، تاريخ النشر: 2019/09/11، تاريخ الاطلاع عليه: 2019/09/11 ، على الرابط الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-11-09-2019-ar.html

(4) Miria Pigato, **Op. Cit**, p p 86, 91.

(5) الهادي المبروك الدالي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 69.

وعن أهم الشركات الصينية المُستثمِرة بالجزائر، أحصَتْ سفارة الصين بالجزائر حوالي 60 شركة صينية تنشط عبر الأراضي الجزائرية، والتي تُعدُّ من كُبريات الشركات العالمية في العديد من المجالات والنشاطات الدائمة الوجود، أي أنه لا يقتصر نشاطها على انجاز الصفقات والعودة، بل تبقى تعمل في مشاريع أخرى، نذكر منها:

- في مجال الاتصالات، توجد أهم شركتين صينيتين Zhongxing Telecommunication (ZTE) Equipment والشركة العالمية للاتصالات (HUAWEI) التي تتواجد بالجزائر منذ عام 1999، وقد افتتحت مقراً للقيادة الاقليمية للشركة بمنطقة شمال غرب افريقيا، مقرها بالجزائر العاصمة منذ عام 2007، في حين أن قيمتها التجارية بالجزائر تصل إلى 100 مليون دولار، حيث أكّد رئيس المقر القيادة الاقليمية "دونغ تاو" أن اختيار الشركة للجزائر ينبع من الأهمية الجيواستراتيجية والتجارية التسويقية التي تتمتع بها الجزائر.[1]
- في قطاع التمويل والاستثمار، نجد الشركة الصينية للاستثمار والتعاون (CITIC)
- في مجال إجراءات التصدير والاستيراد، هناك الشركة الصينية الوطنية التقنية للتصدير والإستيراد China National Technical Import & Export Corporation (CNTIC).[2]
- في قطاع الهندسة والبناء، النقل والطرقات، الذي يُعد من أهم القطاعات التي تستثمر بها الشركات الصينية في الجزائر، نجد شركة China Railway Construction Limited (CRCC)، بينما أبرز شركةٍ صينية على الإطلاق هي شركة China State Construction Engineering Corporation (CSCEC Algéria) أكبرُ شركة بناء في الجزائر، تُنجز مشاريعها في 15 مجالا فرعياً للبناء، وتتواجد بـ 36 ولاية وإلى نهاية عام 2016 أنجزت الشركة 245 مشروعاً بالجزائر، أهم تلك المشاريع إنجاز جامع الجزائر بالمحمدية بالعاصمة، ثالث أكبر مساجد العالم بعد الحرمين الشريفين، وبه أطول مئذنة في العالم، وأيضاً المقر الدولي للمؤتمرات «CIC» عبداللطيف رحال، ثم تشييد المطار الدولي الجديد هواري بومدين، والمقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية ومقرات (المجلس الدستوري الجديد، مقر شركة موبليس...الخ)، بالإضافة إلى الفنادق السياحية (الشيراطون الجزائر، وهران، وعنابة، وفندق رونيسونس تلمسان)، تهيئة ملعب 5 جويلية، وإنجاز السكنات والمُدُن الجامعية والطرقات.[3]
- في قطاع الطاقة والمحروقات الذي يشكل أحد الركائزِ الاستثمارية للصين في الجزائر، هناك شركة (SIPS) International Petroleum (SINOPEC) و China National Petroleum Corporation (CNPC) التي وقّعت على العديد من المشاريع في قطاع الطاقة بالجزائر، منها الإشراف على انجاز مصفاة أدرار في إطار شراكة مع شركة سوناطراك الجزائرية من أجل تكرير وتسويق المواد الهيدروكربونية.[4]

---

(1) **Ambassade de la Chine en Algérie**, Bureau de l'Economie et du Commerce, **Huawei: Inauguration du Siège de la direction régionale Afrique du Nord-Ouest à Alger,** date de Publication: 12/10/2007, date d'accès :03/02/2020, le Site-Web: http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200710/20071005157856.shtml

(2) **Ambassade de la Chine en Algérie**, Bureau de l'Economie et du Commerce, **Coordonnées des Sociétés Chinoises Présentes en Algérie (2021),** date de Publication: 14/01/2021, le Site-Web: http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralcooperation/inbrief/202101/20210103031290.shtml

(3) **CSCEC Algérie** , **Nos Projets,** date d'accès: 08/02/2021,Website: http://www.cscec.dz/fr/services/project.html

(4) GROUPE SONATRACH**, Raffinerie Adrar RA1D**, Algérie: **SONATRACH NEWS**,N 31,Janvier 2020, p 3.

كما أن القرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية بفسخ العقد المُبرم مع الشركة الفرنسية "تيكنيب" واستبدالها بالشركة الصينية"CPECC" نهاية 2016 م بتكلفة 1.5 مليار دولار، يعدُّ الاستثمار الطاقوي الأهم في تاريخ الجزائر، حيث أن مصفاة التكرير بسيدي أرزين ببراقي بالجزائر العاصمة سيُمكّنها من توديع استيراد البنزين بشكلٍ نهائي خلال السنوات المقبلة، والذي كلّف الخزينة مبالغ ضخمة، ويمكن للمصفاة إنتاج 1.4 مليون طن سنوياً.[1]

يُعدُّ ميناء الحمدانية الواقع بشرشال غرب ولاية تيبازة، أحد أهم المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بين الجزائر والصين، إذ له أبعادٌ جيواقتصادية وجيوسياسية مهمة، ضمن إطار تشجيع التجارة الإقليمية والدولية عبر جعل الجزائر مركزاً لاستقطاب عمليات التصدير والاستيراد بحوض المتوسط، كما يدخل ضمن مساعي الجزائر لإيجاد بدائل استثمارية عن البترول، بلغت القيمية الاستثمارية الأولية للمشروع بـ 3 مليار دولار.[2] إذ أن مصادر تمويل المشروع مشتركة بين الجانب الصيني لبنك اكزيم Exim Bank وأيضاً من طرف الجزائر، فمشروع الميناء من شأنه أن يجلب العديد من المشاريع والنشاطات الفرعية المُلحقة به، حيث به ثلاثة أقسام (الميناء– المناطق اللوجيستية– شبكة النقل للطريق السيار والسكة الحديدية) وقد ألحّ رئيس الجمهورية "عبدالمجيد تبون" خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي كان مشروع الميناء المحور الأهم، على ضرورة إعادة بعث المشروع بعد أن شهد تأخراً في انجازه منذ عام 2012، مُسدياً تعليماته إلى الوزير الأول "عبدالعزيز جراد" بإعادة الاتصال بالشركة الصينية المكلّفة بعملية الانجاز، ما يُسهم في فتح مجال التجارة الخارجية الجزائرية الاقليمية والعالمية، بما فيها الدول الافريقية التي ليس لديها منافذ بحرية، وما يرافقه من فتح مناصب شغلٍ لكل المشاريع المتعلقة بالميناء.[3] في وقتٍ سابق من شهر أكتوبر لعام 2016، قدّمت الصين منشأة فنية هديةً إلى الجزائر، وهي دار الأوبرا الجزائر "بوعلام بالسايح" بأولاد فايت، وقُدِّرت قيمة الهبة الصينية بـ 40 مليون دولار تعبيراً عن عُمق العلاقات التاريخية بين البلدين.[4]

3– **الجزائر ومبادرة الصين للحزام والطريق:** تضع الصين الجزائر ضمن أبرز الدول التي تُكرّسُ من خلالها وعبرها النموذج الأمثل لنجاح مبادرة الحزام وطريق الحرير الجديدة للرئيس الصيني "شي جينغ بينغ"، وقد أكدّ سفير الصين الأسبق بالجزائر "يانغ غوانغ يو" خلال محاضرةٍ له ألقاها بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3، ضمن فعاليات اليوم الدراسي بمناسبة مرور الذكرى الستين للعلاقات الجزائرية الصينية (1958 م– 2018 م) حيث عرّج على الحدث الأهم وهو التوقيع على "اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بين الصين والجزائر عام 2014، ضمن الخطط الخماسية الذي تأتي بعد عامٍ فقط من اطلاق المبادرة عام 2013، وبذلك تصبح الجزائر أول بلدٍ عربي يوقع على اتفاقية ترقى إلى المستوى الاستراتيجي مع الصين.[5]

---

(1) الشروق أون لاين، **بعد تدشين مصفاة براقي الجزائر تودّع استيراد البنزين**، الجزائر: الشروق أون لاين، تاريخ النشر: 2019/02/21، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/02/11، على الرابط الالكتروني:https://www.echoroukonline.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%

(2) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص 245.

(3) الوزارة الأولى الجزائرية، **بيان اجتماع مجلس الوزراء: النص الكامل**، بتاريخ 2020/06/28، على الرابط الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-28-06-2020-ar.html

(4) John Calabrese ,**Sino-Algerian Relations : On a Path to Realizing Their Full Potential ?,** Washington: MEI- Middle East institute, date of Publication : October 31,2017, access date : February 10,2021, From Website : https://www.mei.edu/publications/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential

(5) يانغ غوانغ يو(سفير الصين بالجزائر)، **محاضرة ضمن فعاليات اليوم الدراسي بمناسبة مرور60 سنة للعلاقات الجزائرية-الصينية**، الجزائر: جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية ، 07 ماي 2018، https://www.youtube.com/watch?v=iNq_JR6C2NY

منذ عام 2014 يمكن القول بأن العلاقات الجزائرية الصينية بدأت تشهد ديناميكيةً جديدة وترابطاً استراتيجياً ملحوظاً للعلاقات، بعد تربّع الصين على قائمة أهم شريك تجاري للجزائر وإبرام معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة خلال نفس الفترة من العام 2014، وهذا يندرج ضمن سياق العلاقات التاريخية التقليدية بين البلدين، وفي عام 2019 أمضى الجانبين على مذكرة التفاهم والانضمام الرسمي للجزائر إلى مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير الجديدة للقرن الحادي والعشرين **BRI** (**Belt and Road initiative**) أوOBOR حزامٌ واحد طريقٌ واحد (One Belt One Road)، وبذلك تعد الجزائر أبرز الدول التي انضمت إلى المبادرة من بين 71 دولة عبر العالم، في مقدمتها دولُ افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ 40 بلداً، و 17 دولة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا منها الجزائر بما مجموعه (57 بلداً عربياً و افريقياً)، تليها منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بـ 34 بلداً.[1]

تم الإبرام على الاتفاقية بين الجزائر والصين ضمن المبادرة، وأُدرجَتْ بالجريدة الرسمية للعدد 39 المؤرخ في 16 يونيو لعام ،2019 استناداً للمرسوم الرئاسي 19-176 المؤرخ في 6 يونيو 2019م، المتضمّن التصديق على مذكرة التفاهم بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين (21) الموقّعة في بيجينغ بتاريخ 04 سبتمبر 2018م، استكمالاً لاتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة الممضي في 25 ماي سنة 2014. تبقى مذكرة التفاهم سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات، يمكن تمديدها تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يقم أي طرف بإعلان رغبته بإنهاء العمل بها. تتضمن الاتفاقية مجالات التعاون الأشمل بتوطيد العلاقات السياسية بين البلدين وتثمين الروابط الاقتصادية، وتكثيف التواصل الإنساني والتبادل الثقافي بين الجزائر والصين.[2]

المطلب الثاني: الأولوية الاقتصادية في العلاقات الصينية ـ المغربية

تشهد العلاقات المغربية الصينية تطوراً ملحوظاً، سيما إذا تحدثنا على الجانب الاقتصادي، بالرغم من الاختلال المُلاحظ في فيما يخص التوافقات السياسية وضآلة الرصيد التاريخي لها، ومع ذلك تُولي المملكة المغربية الأولوية القصوى لبعث تلك العلاقات من المنظور الاقتصادي الذي يخدم مصالح كلا الطرفين، والتي من خلالها يمكن التنبؤ بعلاقاتٍ أفضل في المرحلة المقبلة، وهذا ضمن مختلف النشاطات الاقتصادية المشتركة.

1- التجارة: لاتزال دول الاتحاد الأوروبي تحظى بعلاقاتٍ استراتيجية مع المغرب، بما فيها المبادلات التجارية التي تُرجمت ضمن اتفاق الشراكة الأوروبي–المغربي لعام 1996 وبدأ سيرانه عام 2000، ليبلغ حجم المبادلات بين الجانبين عام 2018 بـ43 مليار دولار ثم 45 م.د، في حين أن المبادلات التجارية بين المغرب والصين لم تتجاوز خلال نفس الفترة 5.3 مليار دولار، وبعد موجة "الثورات العربية" بدأت المغرب بالتوجهِ أكثر شرقاً لا إلى أقصاه، بل نحو دول الخليج، كالسعودية والامارات بهدف الحفاظ على نسق التحالفات الملكية التقليدية الممتد من الخليج العربي إلى أقصى المغرب العربي وارتباطه بمصالح القوى الغربية باتجاه أوروبا والولايات المتحدة.[3]

---

[1] **BRI-Belt and Road Initiative**, Official Website: https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم الرئاسي رقم 19-176 المتضمن الإمضاء على مذكرة التفاهم بين الجزائر و الصين بشأن مبادرة الحزام و الطريق**، العدد 2020/39 المؤرخ في 16 يونيو 2019، ص ص 5-7.

[3] Yahia H.Zoubir, **Op. Cit** , p p 10, 11.

تمّ تسجيل إجمالي المبادلات التجارية بين الصين والمغرب خلال العشر السنوات الممتدة بين عامي (2000 م– 2010 م)، حيث بلغت 17.532 مليار دولار، ليحتل المغرب آنذاك ترتيب تاسِعِ متعاملٍ تجاري بالنسبة للتجارة الخارجية للصين إلى القارة الافريقية.[1] ومهما كانت نسبة النمو المسجّلة في المبادلات التجارية بين الطرفين، إلا أنها تبقى ضعيفة، وهذا أمرٌ منطقي بالنظر للترابط التقليدي الغربي مع المغرب والأبعاد الاستراتيجية لتلك العلاقات. وإذا أخذنا بالبوادر الايجابية للنمو الطفيف في مبادلاتهما التجارية خصوصاً بعد عام 2010، ففي عام 2014 وصل حجم التجارة الخارجية المغربية الصينية، سيما تلك المتعلقة بواردات المغرب من الصين التي بلغت 3.51 مليار دولار من مجموع المبادلات الكلية، بنسبة 7.5% من مجموع المبادلات الخارجية الكلية للمغرب التي وصلت إلى 46.54 مليار دولار، وهو المبلغ الذي استحوذت على غالبيته أوروبا بـ 51.4% ما يعادل 23.93 مليار دولار، إذ أن النسبة المسجلة المذكورة أعلاه للواردات المغربية من الصين انتقلت من 3.51 مليار دولار إلى 3.81 مليار دولار عام 2016، ثم إلى 5.04 مليار دولار في عام 2018، أي من 7.5% عن الواردات الكلية إلى 9.8%، ما يوازيه نسبة 55.9% التي تمثّل نصف واردات المغرب من الخارج مصدرُها أوروبا.[2]

هذه الأرقام جعلت من الصين ثالث شريك تجاري للمملكة للعام 2017، ما يمثّل زيادة سنوية في المبادلات التجارية بمعدّل 18.2% منذ عام 2001، بقيمة واردات لم تتجاوز 4 مليار دولار، وعليه تأتي الصين بعد كل من فرنسا التي تعتبر الشريك التجاري الأول للمغرب، تتبعها إسبانيا ثانياً خلال نفس الفترة من العام 2017.[3]

فيما يتعلّق بقيمة الصادرات المغربية إلى الصين نهاية عام 2019، بلغت 283.21 مليون دولار أي بنحوٍ أقل من خمسة أضعاف عن تلك المتعلقة بالصادرات الجزائرية نحو الصين (1.311 مليار دولار لعام 2018)، تتمثّل في المنتوجات والسلع المغربية، أغلبها من مواد كيميائية من خامات الفوسفات ومشتقاته، الزنك، الرصاص، الحديد بأكثر من ضعف الصادرات (123.7 مليون دولار)، النحاس (33.5 مليون دولار) بقايا ونفايات صناعة الأغذية وأعلاف الحيوانات(20.8 مليون دولار) الملح، الكبريت، الإسمنت بـ(18.5 مليون دولار) منتوجات الأسماك (5.3 مليون دولار) الألومينيوم (5.1 مليون دولار) إضافةً إلى المعدات الكهربائية والالكترونية التي رغم قلّة قيمة صادراتها المقدّرة بـ(6.5 مليون دولار) إلا أنها بدأت تعرف تطوراً ملحوظاً بمرور السنوات إلى جانب الصناعات الغذائية بما أولته السلطات المغربية من أهمية للاستثمار في هذا المجال بما فيها السلع المصنّعة.[4]

الصادرات السلعية المغربية إلى الصين حديثة النشاط منذ بداية عام 2000، ولا تزال ضعيفة إذ لا تمثل سوى 5% من اجمالي صادرات المغرب إلى العالم الخارجي، كما أن الميزان التجاري بين المغرب والصين سجّل عجزاً في المعاملات التجارية بين البلدين بـ(–10%) لصالح الصين، وهذا أمرُ طبيعي بالنظر لحجم القوة الاقتصادية والتجارية العالمية للصين.[5]

---

(1) Philani Mthembu, **China and india's Development Cooperation in Africa, The Rise of Southern Powers**, Switzerland: palgrave macmilan, Springer, 2018, p 96.
(2) Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 14.
(3) Adel Abdel Ghafar, Anna L.Jacobs, **Op. Cit**, p 6.
(4) Trading economics, **Morocco Exports to China,** Trade ,Website: https://tradingeconomics.com/morocco/exports/china
(5) Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu, **Op. Cit,** p 101.

يتمتع المغرب بقدراتٍ اقتصادية وموارد طبيعية جد هامة، والذي تم عرضه ضمن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة للدول التي تتبوأ المراتب الخمسة عشرة الأولى في مادةٍ من المواد أو منتوجٍ من المنتوجات من ناحيتي الصادرات و الواردات للعام 2019، حيث يتواجد المغرب ضمن قائمة أكبر خمسة عشرة دولة مصدّرة لمواد الأسمدة (1 عالمياً) بـ 760 مليون دولار ما يمثّل (23.4%) من الصادرات العالمية، الفلين (04 عالمياً) خلف دول جنوب أوروبا الثلاث إسبانيا، البرتغال وإيطاليا بعائداتٍ بلغت(10.7 مليون دولار)، القشريات (10 عالمياً)، الخضراوات الطازجة والمجمّدة (10 عالمياً) بـ1.448 مليار دولار ممثلةً لـ (2.1%) من الصادرات الدولية، الأسماك (13 عالمياً) بعائداتٍ بلغت 843.6 مليون دولار، مشكّلةً ما نسبته 2.1% من التجارة العالمية.

فيما يخص واردات المغرب من المواد الكيميائية أهّلتها لاحتلال المركز(11 عالميا)، فيما يشارك المغرب الدول الخمسة عشرة الأكثر توريداً لمادة الكبريت (2 عالمياً) خلف الصين بنسبة (17.8%) من الواردات العالمية، البوتان وسائل البروبان (10 عالمياً) بنسبة استيراد (2.4%)، مادة الشاي حيث وصلت الواردات المغربية لهذا المنتوج(232 مليون دولار) خلال عام 2019، وبذلك تحتل المملكة المرتبة (10 عالمياً) لأهم مستوردي الشاي، فيما تعتبر الصين الدولة الأولى في العالم من حيث صادرات هذه المادة الشاي بـ 2.181 مليار دولار.[1]

2- **الاستثمار:** شهد المغرب منذ بدايات القرن الحادي والعشرين نمواً ملحوظاً فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية Foreign Direct Investment FDI أين ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي الآتي إلى المغرب من أقل 1% من إسهاماته في الناتج المحلي الاجمالي إلى 4%، وهذا خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2005، وبذلك يُعدُ المغرب أكبر بلد متلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمنطقتيْ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان يتواجد قبل ذلك في المركز الثالث في فترة ما بين 2001 م إلى 2003 م. ترتكز أهم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاتصالات، السياحة، الصناعة، البناء، الخدمات المصرفية، التجارة وغيرها من الخدمات.[2]

لذا فإن السلطات المغربية عمدت على تشجيع الاستثمار الأجنبي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي لعام 1990، لتحصد على ثمار تطوّره مع بدايات عام ألفين فيما سمي بـ"**إصلاح ميثاق الاستثمار المغربي**" لعام 1995 بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، صاحبه قيام المغرب بخصخصة واسعة للشركات المملوكة للدولة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، فمثلاً في عام 2001 باعت الحكومة المغربية 35% من حصتها في شركة ماروك تليكيوم لشركة فيفاندي الفرنسية، والدخول في اتفاقيات التجارة الاستثمار في 'إعلان أغادير" المُوقَّع بين المغرب وتونس ومصر والأردن، واتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما عزّز الإجراء في التخفيف من الأعباء الضريبية في محاولةٍ للتوفيق بين ثنائية التخفيف، والتوسيع في الوعاء الضريبي، مقابل جلب أكبر قدرٍ ممكن من الاستثمارات الأجنبية خدمةً للاقتصاد المغربي. [3]

---

(1) United Nations, **2019 international Trade Statistics Yearbook**, Op. Cit, p p 23-116.

(2) The World Bank, **Fostering Higher Growth and Employment in the Kingdom of Morocco**, Washington DC: The international Bank for Reconstruction and Development, 2006, p p 20,21.

(3) Kaku Attah Damoah, **inward Foreign Direct investments to Morocco: Competitiveness and Dynamics** , Barcelona: IEMed, Instituto Europeo del Mediterraneo, Yearbook 2017, Strategic Sectors, Economy & Territory, 2017, p p 255, 256. Or on Website: https://n9.cl/z0w4s.

بتبسيطِ الإجراءات الإدارية المصاحبة لعملية الاستثمار مع سياسية الإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للمستثمرين الجدد، ساعد المغرب بتسجيل 817 مشروعاً استثمارياً ما بين عامي 2003 و 2016، وجَلَبَ عوائد مالية قدرها 55.3 مليار يورو، استحوذت فرنسا على أكبر عددٍ منها بما نسبته 20.86% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمغرب بمبلغ 11.54 مليار يورو، لتُصبح أول شريك استثماري أجنبي بالمغرب ثم دول إسبانيا وإيطاليا وتركيا، تاليها المجموعة الثانية من دول الخليج العربي من الإمارات المتحدة ثم السعودية وقطر، وتُعد ألمانيا والدنمارك والبرتغال ثالثَ الأطراف المساهمة في الاستثمار الاجنبي بالمغرب، تليها الولايات المتحدة وكندا في الصف الرابع التي تشكل 7.91% من الاستثمارات الكلية، وأخيراً منطقة أقصى شرق القارة الآسيوية حيث نجد الصين والهند واليابان مجتمعةً بـ 4.9 مليار يورو بنسبة اجمالي الاستثمارات بـ (9%) أبرز مساهميها الصين.[1]

البراغماتية الصينية والعمل على ترسيخ المصالح المشتركة، تُمكّن الصين من تكييف سياساتها مع المغرب، بالرغم من شراكتها الاستراتيجية التقليدية مع الغرب وتأكيد الملك المغربي "محمد السادس" صراحةً على أولوية تحالفه مع الغرب، وتعمل الصين قدر الإمكان على اغتنام البيئة الاستثمارية المقبولة والمشجّعة للسوق المغربية حيث عرفت الفترة بين عامي 2011 إلى 2015 نمواً كبيراً لحجم الاستثمارات الصينية بالمغرب وازدادت بنسبة+ 195%، وبزيادةٍ لوحدها فاقت 93% بين عامي 2014 و 2015، أي أنه لامَسَ ضعفي استثماراتها التي كانت قبل موجة التظاهرات الشعبية العربية لعام 2011، وهذا دليل آخر عن إمكانات التكيُّف، وفي عام 2016 أكد كل من قائدي البلدين "شي" و الملك" محمد السادس" على ضرورة الرفع من مستوى التعاون الاستثماري بين الطرفين.[2]

من بين أهم المشاريع المجسّدة من طرف الصين على الأراضي المغربية نذكر، انجاز محطة "نور" للطاقة الشمسية قُرب ورزازات في عام 2014 وتم إطلاقها في عام 2016، وهي إحدى أهم مشاريع الطاقة الشمسية في العالم وأكبرها على الاطلاق بدول الجنوب، باعتبارها أكبرُ محطة للطاقة الشمسية شيّدتها الصين من طرف الشركة الصينية شاندونغ للطاقة الكهربائية الهندسية التابعة للشركة الصينية الدولية لبناء محطات الطاقة الكهربائية التي أنجزت المشروع عبر ثلاث مراحل، إذ يضم به أعلى برجٍ في العالم لتجميع الطاقة الحرارية الشمسية، ما سيسمح للمغرب بالتخلي التدريجي عن تكاليف واردتها الطاقية من إسبانيا التي تجاوزت 6 مليار دولار سنوياً، بل ويؤهلها إلى إمكانية تصدير فائض الطاقة الحرارية النظيفة وتوفير حوالي 6000 منصب عمل. هذا وقد ساهمت شركة شاندونغ في بناء مساجد ومدارس ومؤسسات للرعاية الاجتماعية والطرقٌ.[3]

وقّعت الشركات المغربية والصينية على 15 اتفاقية ذات الأولوية الاقتصادية والاستثمارية، بعد الزيارة التي قام بها ملك المغرب محمد السادس إلى العاصمة بيجينغ عام 2016، إذ تم التوقيع على اتفاقية بين المغرب والصين حيث ستقوم الشركة الصينية Haite ببناء أول مدينة ذكية بالمغرب وهي "مدينة محمد السادس– طنجة تيك".[4]

---

(1) **Ibid.** p p 258,259.

(2) Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 12.

(3) شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN ، **مفهوم جديد للعلاقات الصينية العربية: أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم- محطة "نور" للطاقة الشمسية الحرارية بالمغرب**، تاريخ النشر:2019/05/28، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/02/22، عبر الرابط الالكتروني: https://newsar.cgtn.com/n/BfIcA-BEA-HAA/BbCAcA/p.html

(4) Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 15.

المشروع الضخم الذي سيُمَكِّن المغرب من تجسيد أهم مدينةِ صناعية وتكنولوجية لأهدافٍ استثمارية واقتصادية على مساحة تمتد على 7.7 ميل مربّع وبتكلفة تبلغ 10 مليار دولار، وتضم المدينة ميناءً حديثاً، ومصانع للسيارات وتكنولوجيا الطيران مع ربطها بشبكات الطرق السريعة وقطار فائق السرعة.

هذه المشاريع شجّعت الصين للاستثمار في قطاعات إنتاجية أخرى مثّلت الامتياز الاستثماري المغربي الناجح بها، أهمها قطاع السيارات الذي من خلاله تمكَّن المغرب ليس فقط في توجيه إنتاجه إلى الداخل بل بالتصدير إلى الخارج، وإيجاد موارد مالية اضافية خارج القطاعات التقليدية منذ عام 2016، حيث بلغ معدل عدد السيارات المنتَجَة محلياً بـ 400 ألف سيارة منذ عام 2018، ورغم السيطرة الفرنسية المطلقة على هذا المجال مثل شركة "**رينو**" التي أسست مصنعاً خارج طنجة عام 2019، يسعى الجانب الصيني ومن بوابة تمكّنه في صناعة السيارات الكهربائية إلى المنافسة والاستثمار في الانتاج الصناعي للسيارات كشركة "Baidu" أو عبر التخطيط الذكي للاستثمار في سلسلة الانتاج بإنشاء مصانع تختص في صناعة لواحق السيارات، لكن الاتفاق الأولي بين الحكومة المغربية الصين لم يعرف أية تقدم منذ عام 2017 ما أثار العديد من الانتقادات.[1] لذا يُلاحظ أن أغلب هذه المشاريع الاستثمارية المغربية الصينية الطموحة عرفت مشاكل إجرائية متعددة أعاقت عمليات الانجاز، وتفسيرات البعض الآخر تذهب إلى أبعد من ذلك بأن السبب الحقيقي يعود إلى تدخل أطرافٍ خارجية غربية بهدف إعاقة أو إلغاء هذه المشاريع باعتبارها لا تتناغم مع المصالح الاستراتيجية لهذه الدول، لذا فإن الإشكال لا يكمن في المبالغ المالية الاستثمارية المرصودة للمشاريع بقدر الفعالية في انجاز تلك المشاريع بإعطاء مؤشرات تفاؤلية للعلاقات بين البلدين.

3- **المغرب ومبادرة الصين للحزام والطريق :** يعود للرحَّالة والمؤرخ المغربي المعروف "ابن بطوطة" (1304 م–1377م) الفضلَ في التأسيس التاريخي والحضاري للروابط الجغرافية بين طنجة المغربية من أقصى غرب القارة الافريقية إلى أقصى شرق القارة الآسيوية وبالصين تحديداً، إذ اتبع نفس الطُرُق التجارية لأوائل المسلمين الذين سافروا إلى الصين، فكان لتلك الرحالات التاريخية الوقع السياسي والاقتصادي على العلاقات بين المغرب العربي والصين والمغرب خاصةً.[2] حديثاً، وفي عام 2018 أكّدَ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" على أهمية العلاقة التي توليها الصين إلى الشريك المغربي، فهو ركيزةٌ من ركائز تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، وهذا بعد زيارة رئيس الوزراء "سعد الدين العثماني" إلى الصين في 05 من سبتمبر عام 2018، حيث أن لهذه المبادرة أبعاداً استراتيجية بالغة الأهمية بعد إمضاء كُلٍ من الجزائر ومصر على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام 2014، ليوقِّعَ المغرب على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية (لا الشاملة) مع الصين في عام 2016.[3] وفي نوفمبر عام 2017 أمضا وزيرا خارجية البلدين "وانغ يي" و"ناصر بوريطة" على مذكرة تفاهم حول البناء المشترك للحزام والطريق.[4]

---

(1) **Ibid.**

(2) Ben Simpfendorfer, **The New Silk Road, How a Rising Arab World is Turning Away From the West and Rediscovering China**, First Published, New York: Palgrave Macmilan, 2009, p 66.

(3) عادل عبدالغفار، آنا ل. جاكوبز، **بكين ترسّخ موقعها في المغرب العربي**، واشنطن: معهد بروكينغز، تاريخ النشر: 09/09 2019، تاريخ الاطلاع عليه : 2021/02/23، عبر الرابط الالكتروني: https://n9.cl/jh6b5 https://www.brookings.edu-

(4) محمد البودالي، **انضمام المغرب إلى مبادرة الحزام و الطريق إلى جانب عودته إلى الاتحاد الإفريقي سيعود بالنفع على أفريقيا،** المغرب: موقع كواليس اليوم، تاريخ النشر: 31 ماي 2019، تاريخ الاطلاع عليه : 2021/02/23، عبر الرابط الالكتروني: https://www.cawalisse.com/12568.html

إمضاء البَلَدَان على الاتفاقية تزامن مع العودة الرسمية للمغرب إلى الاتحاد الافريقي في جانفي 2017، القرارين اللّذان يحملان العديد من الدلالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، برغبة المغرب بإعادة بعث دوره الإقليمي والقاري بما يتوافق مع العقيدة السياسية للقيادة الملكية المغربية في إطار التعاون الدولي الثلاثي الأطراف (المغرب–إفريقيا–الصين)، خاصةً بعد إعلان المغرب عن اتفاقية منطقة التبادل الحر بالقارة الافريقية، ما أكده السفير الدائم للمغرب بالاتحاد الإفريقي الذي اعتبر أن قراريْ الملك الانضمام إلى مبادرة "الحزام والطريق" مع عودة بلاده إلى الاتحاد الافريقي من شأنه أن يفتح للمغرب آفاقاً جديدة مع جميع دول القارة الافريقية والعالم، بما فيها الصين في إطار إعادة بعث الدبلوماسية الاقتصادية، مع تكرار الحديث كلما سنحت الفُرَص لذلك حول قضية ما يسميه المغرب "الدفاع عن الوحدة الترابية" بالنسبة للبلدين وإلحاق ذلك بالشأن الصيني وقضية تايوان[1] بالرغم من أن السياق التاريخي والجيوسياسي مختلف تماماً بين القضيتين، كما أن المملكة تعلم جيداً فعالية دبلوماسية الصينية في شقيها السياسي والاقتصادي، خصوصاً مع قوة اقتصادية عالمية بحجم الصين.

المطلب الثالث: أثر المصالح الاقتصادية في العلاقات الصينية ــ التونسية

إذا كان تاريخ العلاقات الاقتصادية بين المغرب والصين يشهد نسقاً تصاعدياً وإن كان ضئيلاً بالمقارنةً مع حجم الإمكانات المتوفرة والفُرص المتاحة، فإن النموذج الاقتصادي الصيني– التونسي يُقدم لنا وضعاً أقل مما هو عليه في النموذجين، الجزائري المُتميّز والمغربي الواعد في علاقاتهما بالصين، ورغم القدرات الجيوسياسية التي تتمتع بها تونس في موازاة ضعف مُقدّراتها الطبيعية ، إلا أن هذا الوضع لا يُلغي ميزة التفاعل الايجابي للقاعدة الانتاجية والصناعية المتميّزة لتونس والميزة التفضيلية لإمكاناتها السياحية، ما يؤهلها لربط علاقاتٍ استراتيجية مع العديد من دول العالم وفي مقدّمتهم الصين.

1- **التجارة:** أدى تراجع النشاط التجاري الخارجي التونسي بشِقيْهِ الصادرات والواردات خلال عام 2020، متأثراً بالتداعيات الاقتصادية والتجارية العالمية لجائحة كورونا نهاية عام 2019 إلى تسجيل تراجعٍ ملحوظٍ في قيمة الصادرات التونسية في شهر مارس 2020 مقارنةً بالشهر ذاته للعام 2019 مسجلاً (–29.5%)، حيث بلغت 2.908.2 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019، أين تم تسجيل مبلغ 4.127 مليون دينار، وتراجع نشاط أهم القطاعات الإنتاجية التونسية المعروفة، كقطاع النسيج والملابس والجلد بـ –45.2%، وبقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ –32.2%، وقطاع الفوسفات ومشتقاته –21.6%، أما الطاقة فبلغ حجم التراجع بـ –6.7%. الوضع نفسه شهدته الواردات التونسية خلال نفس الفترة بين مارس2019 م و مارس 2020 م بانخفاضٍ بنسبة(–27.4%)، أي بقيمة 4.094 مليون دينار خلال شهر مارس من عام 2020، مقابل مبلغ 5.637 مليون دينار الذي كان في مارس من عام 2020، وشمل التراجُع في مواد التجهيز بنسبة–35.7%، المواد الأولية نصف المصنّعة بـ–25.6%، المواد الاستهلاكية بنسبة–24.4%، مواد الطاقة بنسبة –11.7%، والاستثناء كان في صادرات القطاع الفلاحي أين سُجِل تحسناً إيجابياً بـ+ 9.9%، لا سيما زيت الزيتون بـ631.9 مليون دينار.[2]

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] المعهد الوطني التونسي للإحصاء- INS ، **التجارة الخارجية بالأسعار الجارية**، تونس: إحصائيات تونس، نشرية مارس 2020، ص ص 2، 5.

رغم الخِلافات السياسية التي شهدتها العلاقات الصينية–التونسية خلال فترة حكم الحبيب بورقيبة، بالنظر للتّعارُض الواضح في الخيارات القِيْمية للتوجهات الخارجية لكلا البلدين، بين التوجُهين الليبيرالي والشيوعي إلى حد أن وصل الأمر بانتقاد بورقيبة للسياسة الخارجية الصينية فيما يخص نزاعها الحدودي مع الهند، لكن أولويات المصالح الاقتصادية والتجارية بين البلدين وبروز الصين في إطار التحوّلات الجيوسياسية التي شهدها العالم، استطاعت تونس والصين من أن تجتازا التبَايُنات الدبلوماسية من خلال تفعيل المتغيّر الاقتصادي، بدليل أن تاريخ العلاقات التجارية كان سابقاً بستِ سنواتٍ من الاعتراف الدبلوماسي بين البلدين، إذ تم الإعلان التجاري للعلاقات في عام 1958، فيما أتى التأسيس الرسمي للعلاقات الدبلوماسية بين الصين وتونس في 10 جانفي عام 1964، وفي عام 1983 تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري و التكنولوجي لتدعيم العلاقات الثنائية.[1]

ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين تونس والصين خلال الأعوام الماضية، وبلغت قيمتها بـ 1.85 مليار دولار خلال العام 2017، علماً أن مستوى المبادلات التجارية بين الصين والجزائر وصل إلى 9 مليار دولار، و بـ 5.3 م. د مع المغرب، فيما أن ترتيب أهم مُوردي التجارة الخارجية لتونس لم يختلف عما هو بالمغرب، أين بقيت فرنسا تعتلي المركزَ الأول لأهم الشركاء التجاريين لتونس، تليها إيطاليا في المرتبة الثانية، ثمَ نجد الصين في المركز الثالث. وتبقى الشكوك الاستثمارية الصينية بتونس قائمة مؤكِداً إحدى الدبلوماسيين الصينيين، أن بلاده لا تزال تنظر إلى تونس على باعتبارها مخاطرة اقتصادية، وتُشكك في تحوُلها الديمقراطي وانتقالها الاقتصادي، بدليل استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية وتردي الوضع الاجتماعي بتونس منذ ثورة 2011.[2]

هذا وقد سجّل الميزان التجاري التونسي عجزاً في مبادلاته الدولية بلغ –3.505.7 مليون دينار في عام 2020.، العجز نفسه الذي تم تسجيله على مستوى المعاملات التجارية بين تونس والصين لصالح هذه الأخيرة، الذي وصل إلى–1.299.9 مليون دينار، تليها تركيا بـ –595.2 م. د، الجزائر بـ–556.1 م. د، كما يُلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على 50.4%من اجمالي الواردات التونسية من الخارج بما قيمته 7.062 مليون دينار.[3]

بعد إجراء مقارنةٍ بين أهم المتعاملين التجاريين لتونس، نلاحظ حجم التباينات المسجلة بين الصين ودول الاتحاد الاوروبي مجتمعة خلال الأعوام (2014–2016–2018)، بينما واردات تونس من الصين لم تتجاوز 1.24 مليار دولار سنة 2014، لتصل إلى 1.30 مليار دولار سنة 2016 إلى 1.40 مليار دولار عام 2018. فهو مُنحى جد ضعيف من حيث صادرات الصين إلى تونس من ضمن المبلغ الاجمالي للواردات التونسية البالغ 38 مليار دولار، بينما انتقلت خلال نفس الفترات من 13.33 مليار دولار إلى 14.50 مليار دولار بالنسبة للواردات التونسية من دول الاتحاد الاوروبي، أي قرابة نصف الواردات بـ 44.66%، وما يفوق عشرة أضعاف تلك المسجلة للصين التي لم تتعدى 3% إلى 4% لإجمالي الواردات التونسية. في المقابل فإن الصادرات التونسية إلى الصين تراوحت بين 0.14 مليار دولار و 0.21 مليار دولار، ما يعني أنها لم تتجاوز 1 مليار دولار مُعادلةً نسبة الصادرات من 0.99% إلى 1.35% كأقصى نسبة مسجلة خلال الفترة ما بين عامي 2014 م إلى 2018 م.[4]

---

[1] Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 19.

[2] Adel Abdel Ghafar, Anna L.Jacobs, **Op. Cit**, p 6.

[3] المعهد الوطني التونسي للإحصاء- INS ، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[4] Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 20.

واحد مليار دولار، هو المبلغ الذي لم تتجاوزه قيمة صادرات تونس نحو الصين من مجموع الصادرات التونسية الخارجية التي بلغت 16.38 مليار دولار سنة 2018، وقد استقطب الاتحاد الأوروبي منها على 12.63 مليار دولار، ما يمثل قرابة 80% من مجمل تلك الصادرات التونسية، والتي تجاوزتها مرةً أخرى لأن وصلت إلى نسبة 92.4 % سنة 2016 و بـ 77.1% سنة 2018 فيما يخص الحصة الأوروبية من الصادرات التونسية.[1]

2- **الاستثمار:** متأثراً بما عاشته منطقة شمال افريقيا من اضطرابٍ سياسي واقتصادي واجتماعي لتداعيات ما سمي بثورات الربيع العربي بداية عام 2011، شهدت المنطقة بما فيها المغرب العربي انخفاضاً واضحاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصل إلى 11%، بعد تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية إلى نحو 14 مليار دولار خلال عام 2019. تونس التي كانت مُنطلقاً لموجة الربيع العربي لا تزال تواجه تلك الرهانات الاقتصادية وتجلياتها على القطاع الاستثماري التونسي، الذي سجل هو الآخر انخفاضا بنسبة 18% في عام 2019 مقارنةً بالأعوام الماضية، ووصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى تونس إلى 845 مليون دولار مُعظمها استقرّت في قطاعات الصناعة بـ 450 مليون دولار، أي بأكثر من نصف العائدات الاستثمارية، يليها قطاع الطاقة بـ 300 مليون دولار، الخدمات 95 مليون دولار، الأخير الذي عرف انخفاضاً هائلاً في استقطاب الاستثمارات الخارجية، لا سيما بقطاع السياحة الذي تأثر بالاختلالات الأمنية للثورة التونسية منذ عام 2011، وشهدت الفترة التي تلت "الثورة" وبالتحديد ما بين (2014 م و 2019 م) تذبذباً وتراجعاً واضحاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تونس حيث وصل إلى 1.064 مليار دولار عام 2014، وانخفض في الأعوام التي تلته 2015 و 2016 و 2017 بـ 1.003 مليار دولار إلى 885 مليون دولار، ثم الى 881 مليون دولار تواليا، ليرتفع مجددً و بشكلٍ ضئيل حيث وصل إلى 1.036 مليار دولار، ثم ليعود وينخفض إلى أدنى مستوياتٍ له مسجلاً رقم 845 مليار دولار لعام 2019.

بالرغم من ذلك فإن البيئة الاقتصادية التونسية تعتبر من إحدى أبرز الوجهات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنظر إلى بساطة الإجراءات الإدارية المعولة بها والمساعدة على إنشاء المؤسسات، والتسهيلات المقدمة والترويج الأمثل لاستغلال مختلف الفرص المتاحة والامكانات التي يوفرها الاقتصاد التونسي.[2]

هذا وقد استحوذتا كلٌ من تونس والمغرب على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى المغرب العربي، بالنسبة لتونس 24.7% و36.7% للمغرب، أي ما مجموعه 61.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمنطقة. أما إذا ألقينا النظر للسياق الاستثماري بين الصين ودول المغرب العربي فإن الأمر يختلف جذرياً، أين تحتكر الجزائر لوحدها على 87.3% من الحجم الكلي للاستثمارات الصينية المباشرة بالمغرب العربي، ما يمثّل 7.2% من الاستثمارات الصينية بالقارة الافريقية ككل، بينما لم يتجاوز 0.02% بتونس.

عموماً فإن رصيد تونس من حصة الاستثمار الخارجي لأهم قوة استثمارية في العالم، أي مع الصين التي لم تتجاوز بقي أقل مما هو متوقع، بالمقارنة مع باقي الدول المستثمِرة بتونس، لذا فإن نصيب الفرد التونسي من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يقل بكثير عن نظيره في الجزائر وموريتانيا وحتى ليبيا.[3]

---

(1) **Ibid.**

(2) UNCTAD-United Nations, **Op. Cit**, p p 33, 102, 238.

(3) Thierry Pairault, **Booming Sino-Maghreb Economic Relations: Incentives for a New European Partnership**, France: Hal archives ouvértes, 2013, p 97.

تتواجد الصين في المرتبة الخامسة بالنسبة للسوق الاستثماري التونسي من ناحية أكبر مخزون للاستثمار الأجنبي المباشر بتونس، خلف كل من إيطاليا أولاً، فرنسا ثانياً، الولايات المتحدة ثالثاً، وفي المرتبة الرابعة نجد ألمانيا وبعدها الصين، وهي الأرقام المسجلة خلال عام 2017[1] وبالرغم من قلّة الشركات الصينية العاملة في تونس منذ بداية عام 1984، يُلاحظ أن حجم العمالة الصينية متواجدة بشكل كبير في تركيبة الاقتصاد التونسي، التي تعمل في قطاعات الصناعة، الزراعة والبناء، وقد حظيت الصين بالإمضاء على العديد من الاتفاقيات مع تونس، وعلى سبيل المثال نذكر اتفاقية صينية تونسية لبناء مستشفى جامعي بمدينة صفاقس الساحلية عام 2014، و اتفاقيتين منها لتطوير الإنارة في المراسي عبر تركيب الألواح الشمسية على طول الموانئ التونسية، وهذا بتشجيع الاعتماد على الطاقات البديلة والنظيفة، ثم إنشاء مزارع للجمبري في الساحل المطل للبحر المتوسط.

هذا وقد تمكّنت تونس من اختراق السوق الصينية والاستثمار فيها بعد تأسيس مشروعٍ مشتركٍ تونسي– صيني يختص بالأسمدة الكيميائية والأسمدة المُركّبة، خاصةً وأن تونس تُعد رائدةً في مجال تصدير أسمدة الفوسفات بشكل رئيسي، بالإضافة إلى مجال التعاون في وسائل النقل، فقد أمضى الطرفان عام 2014 على مذكرة تفاهم بشأن النقل الجوي بالسماح لشركة الطيران التونسية بتأمين معدل21 رحلة جوية أسبوعياً بين تونس وبجينيغ ما سيُسهم في الرفع من المبادلات بين الطرفين إلى جانب تعزيز النشاطين التجاري والاستثماري والدفع بالحركية السياحية.[2]

3- **المساعدات والقروض المالية الصينية لتونس:** ما يميّز أولوية النشاط الاقتصادي التونسي هو ضمان ديمومة الاستقرار الاجتماعي المنوطِ بشكلٍ كبير بالمساعدات المالية والقروض الآتية من الخارج، سواءٌ من مختلف الهيئات المالية الدولية أم من طرف مختلف دول العالم التي تقدم مساعداتٍ في شكل قروضٍ مالية، لكن هذا لن يكون إلا ضمن أُطرٍ اقتصادية وشروطٍ سياسية واجتماعية في أغلب الأوقات، لاسيما تلك المقدمة من الدول الغربية "الحليفة"، وفيما تُركِز الدول الأوروبية والولايات المتحدة مساعداتها على الجانب الأمني والعسكري بدواعي مجابهة خطر الارهاب والهجرة والتهريب، إذ قدّمت فرنسا لتونس مساعداتٍ عسكرية سنوية بـ 10 ملايين يورو، نجد أن الصين تهتم بالجوانب الاقتصادية في مساعداتها وقروضها المالية الموجهة إلى تونس، فلا توجد مقارنة في هذا الاطار بين ما تشترطه الصين لتقديم المساعدات أمام تلك الآتية من الدول الغربية.[3]

أمام انسداد الأفق السياسي بتونس، وتدهور أوضاعها الاقتصادية، والانكماش المسجل بتجاوزه نسبة 4.3 % إضافةً إلى جائحة كوفيد19 التي زادت من تأزيم الوضع، تسعى غالبية الدول الاستثمار الأفضل في الأزمة التونسية، والمحاولات المتكررة للتدخل في شؤونها الداخلية بتقديم مساعداتٍ مالية بما يخدم مصالح تلك الدول. [4]

---

[1] Thierry Pairault ,**Guest Post- Investment in Africa: China vs "Traditional partners"-Part 1,** USA : China Africa Research initiative, Johns Hokings University, date of Publication :July 31,2020, access date: February 27,2021, From Website: http://www.chinaafricarealstory.com/2020/07/guest-post-investment-in-africa-china.html

[2] Muhammad Zulfikar Rakhmat ,**Op. Cit.**

[3] Yahia H.Zoubir, **Op. Cit**, p 23.

[4] Sarah Yerkes ,**Tunisia: Gulf's Loss Could be China's Gain,** Washington DC : Carnegie Endowment for international Peace, Date of Publication: June 09,2020, Date of review: February 27,2021, From Website: https://carnegieendowment.org/2020/06/09/tunisia-gulf-s-loss-could-be-china-s-gain-pub-82012

إذ نجد من بين هذه الدول قطر التي ساهمت في تنظيم مؤتمر "تونس 2020 للمانحين" وقدّمت تبرعات بلغت قيمة 1.25 مليار دولار، واستخلاص تعهُداتٍ مالية أخرى من السعودية والكويت إلى جانب الدول الغربية، لكن تونس تعلم يقيناً أنه لا يمكن الوثوق في العديد من الدول التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية بمنطقة المغرب العربي عبر البوابة التونسية وحالة الهشاشة السياسية والاقتصادية التي تعيشها، وقد تنسحب تلك الدول في أي وقت ما تعهداتها، بما يتوافق مع ديمومة أو نفاذ تلك المصالح، ما قد يُحدِث فجوةً كبيرة في التمويل ويدفع تونس إلى التقرب أكثر نحو الصين الصاعدة بمنطقة المغرب العربي حيث تعتبر البديل الأمثل لاستكمال مختلف الاستثمارات المتوقفة والمتعثّرة، بما تمتاز به من سلاسة شروطها التي لا تتعاطى بمنطق الابتزاز السياسي.[1]

4- تونس ومبادرة الصين للحزام والطريق : انضمّت تونس إلى المبادرة الصينية للحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين بعد توقيعها لاتفاقية التفاهم مع الصين في سبتمبر من عام 2018، بهدف تعزيز الشراكة التونسية الصينية في إطار المبادرة، وما يمكن أن يجنيه كلا الطرفان من منافع اقتصادية وجيوسياسية واسعة المجالات بما تتميز به الصين من مواصفات الكفاءة ومزايا المنفعة مقابل الموقع الاستراتيجي المتميّز لتونس.[2]

ورغم التقدم الطفيف والملموس في العلاقات الصينية– التونسية، فإنهما لحد الآن لم يعقدان على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية سواءٌ كانت شاملة أم غير ذلك ، خلافاً للجزائر التي عقدت اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين، وتوقيع الأخيرة لاتفاق الشراكة الاستراتيجية مع المغرب.[3]

المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية الصينية - الليبيــة لما قبل وبعد "ثورة" 2011

شهِدت العلاقات الليبية– الصينية مرحلتين مختلفتين، بين ليبيا ما قبل "ثورة" 2011، و ليبيا ما بعد "الثورة"، إذ كان العامل الاقتصادي مرجعاً أساسياً ودافعاً مهماً للتأسيس للعلاقاتٍ الصينية لليبية ضمن مجالاتٍ مختلفة.

1- التجارة: في عام 2015 استوردت الصين ما معدَّله 8 مليون برميل يومياً من النفط، الذي يمثّل نسبة 16.70% من الاستهلاك العالمي، مُتفوّقةً بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي في المرتبة الثانية لأكبر مستوردي النفط الخام في العالم، ثم الهند التي حلّت في المرتبة الثالثة، فضلاً أن الصين تتجاوز أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك تجاري الأول للبلدان العربية، وارتفع اعتماد الصين على الواردات النفطية إلى نحوِ 61% من استهلاكها الآتي من الخارج، لتصبح السعودية أكبر شريكٍ طاقي للصين وأيضاً ليبيا التي تُعد أحد أهم شركاء الصين فيما يخص قطاع النفط بما تمتلكه ليبيا من موارد نفطية هامة. بلغ حجم الصادرات الليبية إلى الصين خلال عام 2015، أي بعد نهاية حُكم "معمر القذافي" والذي وصل إلى مبلغ 945.04 مليون دولار، أما واردات ليبيا من الصين فبلغت 1.890 مليون دولار، بمجموع 2.835 مليار دولار لإجمالي المبادرات التجارية.[4]

---

(1) Sarah Yerkes ,**Op. Cit.**

(2) Dhia Khaled, **China- Tunisia cooperation stronger than ever,** Beijing: Global Times, date of Publication: May 11, 2020, access date: February 27,2021, From Website: https://www.globaltimes.cn/content/1188051.shtml

(3) عادل عبدالغفار، آنا جاكوبز، **بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا**، الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، سبتمبر 2019، ص 2.

(4) إدريس لكريني، باو تشنغ تشانغ، و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 143–147.

هذه الأرقام لم تكن كذلك خلال الفترة (2000م– 2010 م)، إذ قُبيل ثورة 2011 احتلت ليبيا المرتبة السابعة لأهم الشركاء التجاريين للصين بالقارة الإفريقية خلف الجزائر التي حلَّت سادساً، ووصل إجمالي المبادلات التجارية بين البلدين إلى 23.224 مليار دولار، بفارق 2.207 مليار دولار عن الجارة الجزائر[1] وهما الدولتان الرئيسيتان (ليبيا والجزائر) المنتجتان للنفط، وبذلك تعتبران الممونان الأساسيان للصين فيما يتعلق بموارد الطاقة بالمنطقة، الاستثناء هنا أن سجّلت ليبيا في ميزانها التجاري فائضاً بسيطاً على حساب معاملاتها مع الصين، بالنظر للحجم الكبير في صادرات ليبيا إلى الصين مقارنةً بالواردات التي بلغت(+2%). تستورد ليبيا من الصين الآلات ومعدات النقل والآلات الزراعية والجرارات وأيضاً المنسوجات التي تمثّل 30% من وارداتها من المنسوجات، ومنذ عام 2002 انتعشت التجارة الخارجية بين البلدين إلى غاية عام 2011 تاريخ اندلاع ما سمي بثورة الربيع في ليبيا.[2]

لكن ما يُلاحظ على مستوى نسق النشاط التجاري بين ليبيا والصين أنه بقي محافظاً على استمراريته، بالرغم من الوضع الأمني بليبيا لما بعد الثورة، إذ أنه قبل عام 2011 أي بين عامي(2008 م– 2010 م)، ارتفعت صادرات الصين إلى ليبيا من 1.6 مليار دولار إلى 2 مليار دولار، لكنها تراجعت إلى أقل من ذلك بين عامي (2010–2016)، لتُسجل رقم 1.2 مليار دولار، متأثرةً بتداعيات الوضع السياسي والأمني غير المستقر، وسجّلت واردات ليبيا من الصين رقماً لم يتجاوز حاجز 2 مليار دولار، في المقابل تجاوزت قيمة صادرات ليبيا من الطاقة إلى الصين ضعف تلك المتعلقة بالواردات الليبية من الصين حيث بلغت 2.5 مليار دولار عام 2008، لترتفع إلى 4.5 مليار دولار عام 2010، لكنها هَوَتْ إلى ما دون 1 مليار دولار بعد انهيار النظام الليبي وبقيت كذلك إلى غاية عام 2016[3] وهذا يندرج ضمن صراع القوى الغربية على موارد الطاقة المتواجدة بليبيا وسعيّ تلك القوى إلى الحيلولة دون وصول الصين من أخذ حصتها الكاملة من النفط الليبي.

بذلك انخفضت القيمة التجارية بين ليبيا والصين إلى 2.78 مليار دولار، بانخفاضٍ تجاوز النصف حين بلغت 57.7% أغلبها من واردات الصين من النفط الليبي الخام[4] وقد بلغت حصة المحروقات من اجمالي الصادرات بـ89.1% سنة 2017، لترتفع إلى 95.4% سنة 2018، أما الواردات تعلّقت بالمواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 21.7% من سنة 2018، الآلات ومعدات النقل 23.6%، ومواد مصنّعة مختلفة 11.3%.

احتلّت الصين المرتبة الثانية ضمن القائمة التي تتعلّق بأهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصادرات الليبية إلى الخارج خلال العام 2018، مستحوذةً على نسبة 16.6% والتي كانت بأقل من النصف بـ 8.4% للعام 2017، بينما تواجدت في الصدارة إيطاليا بنسبة 33.6% مُستحوذةً بذلك ضعف صادرات ليبيا إلى الصين، ثم تأتي إسبانيا ثالثاً بنسبة 10.1%، وفرنسا رابعاً بـ 9.6%، الامارات خامساً بـ 3.4%، والولايات المتحدة سادساً بـ 3.2%، أما من ناحية الواردات الليبية، تتواجد الصين في المرتبة الثالثة لأهم مورديها بما نسبته 10.6%.[5]

---

(1) Philani Mthembu, **Op. Cit**, p 96.

(2) Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu , **Op.Cit ,** p p 101-106.

(3) François Lafargue, **La présence économique de la Chine au Maghreb : ambitions et limites** ,Paris : Fondation pour la Recherche Stratégique, Octobre 2018, p p 4,5.

(4) Li Guofu, **Op.Cit** , p 13.

(5) وزارة التخطيط لدولة ليبيا، **إحصاءات التجارة الخارجية لسنة 2018**، ليبيا: مصلحة الإحصاء و التعداد، 2018، ص ص 8-12.

لتتواجد بذلك الصين خلف كلٌ من تركيا في المرتبة الأولى لأهم موردي ليبيا بـ 11.1%، والإمارات ثانياً بـ 10.7%[1] ما يعني أن الخارطة التجارية الخارجية لليبيا تغيّرت بشكلٍ كبير بعد ترتيبات الوضع الجديد لما بعد ثورة 2011 وانهيار النظام الليبي، لتحلّ محّله قوى اقليمية منافسة في المنطقة تسعى إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية والتجارية بليبيا، مثل تركيا وقطر المنافستان لروسيا والامارات ومصر على الأراضي الليبية، ودليل ذلك تواجد كل من تركيا والامارات المتحدة ضمن أهم موردي التجارة الخارجية لليبيا.

2- الاستثمار: شهدت منطقة شمال إفريقيا بعد موجة ما سمي بـ"الربيع العربي" لعام 2011، حالةً من تراجع الثقة لدى المستثمرين الأجانب بالمنطقة العربية بشكلٍ عام، وانخفضت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال افريقيا بشكلٍ رهيب خلال الفترة الممتدة بين 2010 م و 2014 م للتداعيات السلبية للثورات العربية بالمنطقة، مسجلةً نسبة (-27%) وقد انخفضت من 35.7% عام 2010 إلى 21.4% خلال عام 2014، خلافاً لدول أقصى جنوب القارة الافريقية التي سجّلت نمواً في الاستثمارات تجاوز(+209%)، وبلغ حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية بشمال افريقيا 12.2 مليار دولار في العام 2014، منها 6.63 مليار دولار لفائدة دول المغرب العربي الأربعة باستثناء موريتانيا، هذا وقد تراجعت حصة ليبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.425 مليار دولار في عام 2012 إلى 702 مليون دولار في عام 2013، وتراجع أكثر ليصل إلى حدود 50 مليون دولار خلال عام 2014 مقارنةً بالمغرب (3.582 مليار دولار)، الجزائر(1.488 مليار دولار)، تونس(1.060 مليار دولار) من نفس الفترة للعام 2014 [2] بالنظر لانعدام الشروط الأمنية اللازمة لحماية النشاط الاستثماري والمستثمرين.

قبل اندلاع ما سمي بثورة 2011، وبدايةً من عام 1982، تم التأسيس للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين ليبيا والصين بعد التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وتعمّقت أكثر مثلما حصل مع إيران بعد حادثة "لوكربي"عام 1988 وتعرُّض ليبيا إلى عقوباتِ اقتصادية من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ما دفع بمعمر القذافي إلى الميول أكثر نحو الصين رغبةً منه التخفيف من حجم الصدمة الاقتصادية على ليبيا، رغم ذلك لم يكن حجم الاستثمار الصيني بالمهم إلى غاية عام 2000، حيث بدأ يشهد نمواً ملحوظاً بعد الاعلان عن مشروعين رئيسيين، يتعلّقان بالطاقة ويجمعان بين ثلاث شركات صينية مملوكة للدولة (CNOOC-CNPC-SINOBIK) ومكتب خطوط الأنابيب التابع للمجلس الوطني الصيني الذي يتولى عمليات الاستثمار في مجال النفط والغاز منذ عام 2002، ودخول شركة الهندسة الصينية الدولية للأعمال ذاتها في أحد حقول النفط الليبية عام 2005.

استثمرت الصين في العديد من القطاعات نذكر منها، البناء ومشاريع البنى التحتية والسكك الحديدية، ومد خط السكة الرابط بين جامعة سايكا وجامعة براك، المطارات، المدارس والجمّعات السكنية، تشييد المباني الحكومية، قطاع الاتصالات، الفلاحة والري، ووفقاً لتقارير رابطة المقاولين الدوليين الصينية، ففي عام 2009 تم التوقيع على 406 اتفاقية جديدة مع ليبيا بعقودٍ مالية قيمتها 5.841 مليار دولار قبل اندلاع الثورة .[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 12.

[2] Wandile Qokweni, **What influences foreign Direct investment into Africa** , South Africa: KPMG, 2016, p p 5,47.

[3] Jian Junbo, Alvaro Méndez, **Op. Cit** , p p 3-5

.

يُقدَّرُ إجمالي الاستمارات الصينية بليبيا بـ 426.9 مليار دولار، تتضمّن مجموع 75 شركة صينية نشطة بالأراضي الليبية، منها 13 شركة حكومية مركزية مملوكة للدولة، لكن هذا الوضع لم يستمر إلى غاية شهر مارس من عام 2011 وهو تاريخ اندلاع ما سمي بالثورة بليبيا.

لذا لا يجب المبالغة في تقدير حجم الاستثمارات الصينية بليبيا، والذي كان ضئيلاً جداً مقارنةً بالشركات الغربية، الإيطالية (ENI)،الأمريكية(Chevron Texaco-occidental- Hess-Marathon-ConcoPhillips) البريطانية (B-P) وآخرون. عموماً نجد كل من إيطاليا وألمانيا وفرنسا، وهي الدول الرئيسية المستثمِرة في قطاع النفط بليبيا. وفقاً لإحصائيات وكالة الطاقة الدولية، فإن صادرات النفط الليبية نحو الصين لعام 2010 لم تتجاوز 3% في حين أنها تجاوزت النسبة 85% التي تُمثّلُ حصة صادرات النفط الليبية نحو أوروبا، وتجنُّب الصين الدخول في استثماراتٍ مباشرة والاقتصار على سياسة التعاقُدات الظرفية للمشاريع، مكّنها من تجنُّب التأثيرات السيئة على الاستثمار الصيني بالخارج لاسيما بليبيا، وهذا ما حدث بدايةً من عام 2011.[1] فالأرقام تشير إلى أن حجم الاستثمار الصيني المباشر بليبيا لم يبلغ سوى 0.25% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى منطقة المغرب العربي، خلافاً للجزائر التي استحوذت وحدها على نسبة 87.3% من تلك الاستثمارات.[2]

أمام الوضع الأمني المتأزّم بليبيا، واندلاع الحرب الأهلية بها منذ عام 2011، أصبحت الصين مجبرةً للسعي للحفاظ على حياة مواطنيها واجلائهم من الاراضي الليبية، عوض التفكير في مشاريعها واستثماراتها المهمة التي أُلغيت تلقائياً، بيد أن استراتيجيتها الاستثمارية الذكية ارتكزت حول التجارة لضمان حصة الصين من النفط الليبي، بدليل أنها ازدادت أكثر من الضعفين منذ العام 2017، مع إمكانية الحصول على فرص المشاركة في إعادة الاعمار بليبيا مستقبلاً.[3] لذا الأولوية الحالية للصين بليبيا هي التجارة عن الاستثمار، وفقا لما تمليه المستجدات الأمنية و السياسية الحاصلة بليبيا، والدفع بالمفاوضات السياسية ودعمها لإعادة بناء ركائز الدولة الليبية الجديدة.

3- **ليبيا ومبادرة الصين للحزام والطريق :** خلافاً للجزائر ومصر اللّتان وقّعتا مع الصين على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام 2014، واتفاقية أخرى للشراكة الاستراتيجية مع المغرب عام 2016، فإن ليبيا مثل تونس لم تمضِ على هذا النوع من اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الصين، بالنظر إلى عدم توفّر الشروط اللازمة لعقد مثل هذا النوع من الاتفاقات مع الجانب الصيني.[4] رغم ذلك فان الصين وعلى لسان وزير خارجيتها "وانغ يي" بعد لقائه بنظيره وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية "محمد السيالة"، وبعد التوقيع على مذكرة التفاهم حول مبادرة الحزام والطريق بين ليبيا والصين شهر جويلية من العام 2018، أكّد الوزير "وانغ" على أهمية ليبيا في تجسيد المبادرة الصينية، وأن الأولوية الدبلوماسية الآنية تقتضي مواصلة جهود التسوية لحل القضية الليبية وإعادة بناء الدولة الليبية بعد التدهور السياسي والاقتصادي لتبعات ما سمي بثورة 2011.[5]

---

(1) **Ibid.**

(2) Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu , **Op.Cit,** p 97.

(3) عادل عبدالغفار، آنا جاكوبز، **بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره** ، ص 4.

(4) **المرجع نفسه** ، ص 2.

(5) Qao Jianning, **China and another two Arab Countries sign MOUs on the Belt and Road Initiative,** Beijing :Belt and Road Portal, date Of Publication: July 12, 2018, access date : February 29,2021, From Website: https://eng.yidaiyilu.gov.cn/home/rolling/59886.htm

المطلب الخامس: الدافع الاقتصادي في العلاقات الصينية - الموريتانية

شكّل دافع تفعيل المصالح الاقتصادية المشتركة بين الصين وموريتانيا السبيل الأمثل لكسر حالة الجمود السياسي والفتور الدبلوماسي في تاريخ العلاقات بين البلدين، فالقرارات السياسية الموريتانية لصالح القضايا المرتبطة بالصين، ورغم قلّتها فلا يمكن تجاوزها بعد دعم موريتانيا خلال فترة حكم الرئيس "مختار ولد داده" لمشروع التصويت للقرار(2758)لاستعادة الصين لعضويتها في الأمم المتحدة عام 1971، والذي تزامن مع رئاسة موريتانيا للاتحاد الافريقي، فجاء الرد من الصين التي اختارت من المصالح الاقتصادية نافذةً للدفع بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين بإنجاز أولى المشاريع الاقتصادية بموريتانيا، مشروعيْ "انشاء ميناء الصداقة" كثاني أكبر مشروع تُنجزه الصين بأفريقيا في تلك الفترة بعد مشروع سكة الحديد تنزانيا، بالإضافة إلى "توسيع شبكة مياه الشرب بنواكشوط".[1]

1- التجارة: سجّلت قيمة المبادلات التجارية الموريتانية الصينية بين عامي (2008 م– 2016 م) أدنى مستوياتها، بتواجد الصين كخامس متعاملٍ تجاري دولي مع موريتانيا، بالمقارنة مع تلك التي تم رصدُها بباقي دول المغرب العربي الأربعة مع الصين وفقاً لترتيب عام 2016 (الجزائر 7.6 مليار دولار، المغرب 3 مليار دولار، تونس 1.3 مليار دولار، ليبيا 1.2 مليار دولار) بينما لم تتعدى حاجز 1 مليار دولار بالنسبة لموريتانيا (86 مليون دولار)، في عام 2016 وهي الأعلى مقارنةً لسنوات 2008 (18 مليون دولار) (28 مليون دولار) سنة 2010.[2]

حسب التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (الاسكوا)، المتعلّق بنشاط التجارة الخارجية للمنطقة العربية لعام 2017، احتلّت موريتانيا المرتبة الثالثة لأكثر البلدان العربية انفتاحاً على التجارة الخارجية بنسبة 103.2%، خلف الامارات العربية المتحدة والبحرين، ومع ذلك بقي يسجل ميزانها التجاري عجزاً ملحوظاً بين قيمتي الصادرات والواردات الموريتانية منذ عام 2007 (–86 مليون دولار) 2010 (–367 مليون دولار) 2013 (–1.478 مليار دولار) 2015 (–1.103 مليار دولار)، وقد سجلّت حصة الواردات الموريتانية ارتفاعاً من 1.3 مليار دولار في عام 2006 إلى 3.1 مليار دولار في عام 2015، مقابل الصادرات التي ارتفعت ما بين 1.4 مليار دولار عام 2006 إلى 2 مليار دولار في عام 2015، وتعلّقت نصف تلك الواردات الموريتانية في المنتجات المعدنية بنسبة 29.7%، الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بـ 27%، بالإضافة إلى مركبات النقل 11.5%، المنتجات النباتية 7% والمنسوجات 1.6%.[3]

يتلخّص مشهدُ الصادرات الخارجية لموريتانيا إلى غاية نهاية عام 2020 في التركيز على المواد الأولية من خام الحديد بـ 35.5%، تليها منتجات صيد الأسماك بـ 30.5%، ما يعني أن فقط كلا المنتجين يمثلان أكثر من نصف الصادرات الموريتانية بـ(66%)، إضافةً إلى الذهب برُبع الصادرات بـ(25.8%) والنحاس بـ(5.9%) و(2.3%) تتعلق بمنتجاتٍ مختلفة.[4]

---

[1] يربان الحسين الخراشي، **مرجع سبق ذكره**.

[2] François Lafargue, **Op. Cit** , p 4.

[3] الأمم المتحدة (الإسكوا)، **نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية**، نيويورك: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد الخامس و العشرون، 2017 ، ص ص 5،44،24،22.

[4] Office National de la Statistique, **Note Trimestrielle du Commerce extérieur de la Mauritanie 3 éme Trimestre 2020** , Mauritanie: Service des Etudes Economiques ,N 50, Novembre 2020, p 3.

تراجعت نسبة التجارة الخارجية لموريتانيا خلال الثلاثي الأول للعام 2020 بـ-0.9% متأثّرةً بالتداعيات العالمية لجائحة كورونا، حيث تراجعت الواردات الموريتانية إلى-9.3% أمام تراجع الانتاج العالمي مع نهاية عام 2020، خلافاً للصادرات التي شهدت ارتفاعاً بـ 8.6 %، ما يعني أن الميزان التجاري حقق فائضاً لصالح التجارة الخارجية الموريتانية بفارق (1.667 مليون أوقية).الوضع نفسه فيما يتعلّق بالميزان التجاري للمعاملات التجارية بين موريتانيا والصين أين حققت موريتانيا فائضاً مُعتبراً للفارق بين الصادرات الموريتانية إلى الصين (8.578 مليار أوقية) للعام2020 مقابل وارداتٍ قادمة من الصين إلى موريتانيا بقيمة (2.159 م.أ)، أي بفارق(6.419 م.أ). [1]

إذا كانت موريتانيا خامس وآخر مُستقطِب تجاري من حيث الصادرات الصينية الآتية إلى منطقة المغرب العربي بقيمةٍ لم تتجاوز 86 مليون دولار، خلف الجزائر والمغرب وليبيا وتونس، لكن في المقابل تمكّنت موريتانيا من أن تتجاوز ليبيا التي تراجعت من كونها أول مُصدِّرٍ مغاربي إلى الصين نتيجةً لوقعِ المخلّفات الأمنية والاقتصادية لثورة 2011، وبذلك تتشارك مع الجزائر كأهم ثُنائي مغاربي من حيث الإمكانات التصديرية للمنطقة المتجهة نحو الصين، لتاتي خلفها المغرب وأخيراً تونس.[2]

احتكرت دول الاتحاد الأوروبي المشهد التجاري الخارجي الموريتاني، حيث أن نصف واردت موريتانيا تأتي من منطقة أوروبا بنسبة 50.4%، في المقابل صدّرت موريتانيا ما نسبته 41.4% من صادراتها الخارجية إلى نفس المنطقة، فيما تتواجد منطقة آسيا في المرتبة الثانية خلف أوروبا، محتكرةً الصين على 66% من المبادلات التجارية الموريتانية الآسيوية، تأتي خلفها اليابان بـ 12.5%. أما من حيث الدول تُعتبر الصين أول متعامل تجاري بالنسبة للصادرات الموريتانية، تلي خلفها سويسرا بـ(4.723 مليار أوقية)، ثالثاً إسبانيا (1.898 مليار أوقية)، ورابعاً روسيا بـ(1 مليار أوقية). تتصدر الصين قائمة الدول الأكثرَ استيراداً للحديد الخام الموريتاني بـ(62.4%) من اجمالي الصادرات الموريتانية من الحديد الخام، وتُعد إسبانيا وروسيا أهم مستوردان لمنتجات الصيد الموريتانية، لكن الصين تعود لتتصدر قائمة أهم مستوردي الأسماك المُصنّعة من زيوتٍ و مُعلّبات بقرابة النصف بـ(41.9%)، لتكون بذلك أول مستوردي لأهم منتوجين ممثلين للصادرات الموريتانية، بينما تحتل الصين المرتبة الرابعة لقائمة أهم الشركاء تجاريين من حيث الواردات الموريتانية من الخارج بـ(2.159 مليار أوقية)، و تتواجد الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى بـ(3.516 م.أ)، تليها إسبانيا ثانياً(3.272 م.أ)، روسيا ثالثاً (2.178 م.أ)، خامساً بلجيكا(2.158 م.أ) وفرنسا سادساً بـ(2.036 م.أ)، استناداً إلى أرقام المكتب الموريتاني للإحصاء للعام 2020.[3]

2- **الاستثمار :** من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى 33 بلداً افريقياً الأقل نمواً في القارة، والذي وصل إلى نسبة 17% بعائداتٍ استثمارية بلغت 12 مليار دولار، حقق منها مجال الاستثمار بموريتانيا بزياداتٍ طفيفة وصلت إلى 15 % خلال عام 2019، واستطاع خلال الستة سنوات الأخيرة من استقطاب استثماراتٍ بلغت 885 مليون دولار، كما انتقلت قيمة تلك التدفقات الاستثمارية الموجهة إلى موريتانيا من 501 مليون دولار عام 2014 إلى 885 مليون دولار نهاية عام 2019.[4]

---

[1] **Ibid**, p p 2 , 6.
[2] François Lafargue , **Op. Cit**, p 5.
[3] Office National de la Statistique, **Commerce extérieur de la Mauritanie, Op. Cit**,p p 2-8.
[4] UNCTAD-United Nations, **Op. Cit**, p p 72, 238.

تاريخياً، يعود الاستثمار الصيني المباشر المُوجَّه إلى موريتانيا إلى فترة السبعينيات، بدخول الصين باستثماراتها في العديد من المشاريع الاقتصادية الموريتانية، بعد إنشاء ميناء الصداقة بجنوب غرب العاصمة نواقشط بقيمة وصلت إلى 150 مليون دولار. نفس الدولة المُنجزة للمشروع أي الصين التي قامت بتمويل المشروع بتقديم قرضٍ خالٍ من أية فائدة لمدة خمسون عاماً إلى أن تم اتمام إنجازه في 17 سبتمبر من عام 1986، وكذلك انجاز قاعة ضخمة للمؤتمرات شمال العاصمة، وسعت موريتانيا الى انشاء خط سكة حديدية يربط بين العاصمة نواقشط مع بلدة بنهر السنغال باشرافٍ صيني، وفي عام 2008 أعلنت الصين عبر المصرف الحكومي للاستيراد والتصدير عن تغطية المشروع بنسبة 70% من الخط بتكلفة قُدّرت بـ 940 مليون دولار، واستغرقت عملية انجاز الخط ثلاث سنوات، وكان السعي من انجاز الخط هو نقل الفوسفات من نهر السنغال بالقرب من منطقة كايدي.[1]

زوّدت الصين موريتانيا بمُعداتٍ وتجهيزاتٍ فلاحية، من جرارات وعتاد متنوّع، وقامت ببناء العديد من المدارس والثانويات والمنشآت و مستشفى بالعاصمة نواقشط ، إضافةً إلى الدفع بقطاع الري وتطويره بحفر آبار السقي، وتقديم قروضٍ مالية بقيمة 59 مليون دولار دون فوائد، كما استثمرت الصين في قطاع الصيد الذي تشتهر به موريتانيا بما فيها وسائل النقل وأهم وسائله الموانئ.[2]

مع ذلك، لم يتجاوز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى موريتانيا نسبة 2.6% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الصينية إلى المنطقة مع أنها تبقى الأفضل عن تلك الموجّهة إلى ليبيا 0.25%، المغرب 0.25% وتونس 0.02% على المستوى القارة الافريقية، بينما مغاربياً لم تكن موريتانيا أفضل عما تم تسجيله من نسبة 87.3% لصالح الجزائر، وتعتبر كل من شركة Sinopec و CNPC المتخصصتان في الاستثمار الطاقوي أهم طرفان متواجدان في موريتانيا بهدف الاستثمار في مجال الطاقة والتنقيب عن النفط.[3]

بين عامي 2005 م و2015 م، أي خلال عشرة سنوات فقط، بلغ عدد المشاريع الصينية المنجزة في موريتانيا بـ493 مشروع، كما لعبت الصين دوراً هاماً في تطوير قطاع المعادن الذي تتميز به موريتانيا خدمةً لمصالح البلدين من خلال استغلال خامات الحديد بدايةً من عام 2006، ودخلت الشركات الصينية التعدينية بقوةٍ لافتة فكانت موريتانيا البديل الأمثل للصين بعد حالة عدم الاستقرار الذي عاشته جمهورية الكونغو الديمقراطية، فساهمت الصين في بناء محطةٍ جديدة لخام الحديد في ميناء نواديبو[4] وقدّمت مساعداتٍ بلغت 4.5% من مجموع المساعدات الصينية الخارجية المقدّمة في إطار برنامج المساعدة العامة للتطوير APD والتي بلغت حوالي 7 مليون يورو سنوياً، وفي اطار دعم الصين لبرنامج مكافحة الفقر قدّمت إعانات مالية لموريتانيا بـ 11 مليون دولار خلال السنوات 2006 م و 2008 م بهدف مساعدة الحكومة الموريتانية لمكافحة الفقر.[5]

---

(1) Anthony G.Pazzanita, **Historical Dictionary of Mauritania**, Third Edition, USA: The Scarecrow Press , N 110, 2008, p 3.

(2) إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 16،17.

(3) Mulugeta Gebrehiwot Berhe, Liu Hongwu , **Op. Cit**, p p 97, 100.

(4) Rhys Jenkins, **How China is Reshaping The Global Economy, Development impacts in Africa and Latin America**, UK: OXFORD University Press ,2019, p p 148-151.

(5) Jean Claude Lévy, Marie Gaborit, et autres, **Chine, Afrique, Union Européenne, Diplomatie de Proximité**, Paris: Ministère des Affaires étrangères et Européennes, 20 mars 2008, p 27.

3- **موريتانيا ومبادرة الصين للحزام والطريق :** بالرغم من التطوّر الملحوظ في العلاقات الصينية الموريتانية بما تمتلكه الأخيرة من إمكانات طبيعية، وثقل جيوسياسي بإطلالتها على الواجهة الأطلسية، في مقابل المكانة الريادية للصين في المنظومة الدولية للقرن الحادي والعشرين، لم يمضِ الطرفان على أية شراكةٍ استراتيجية سواءٌ كانت شاملة أم غير شاملة، إذ أمضت الصين على هذا النوع من الاتفاقات الاستراتيجية مع 12 دولة عربية، منها اثنان من المغرب العربي، فكانت الشاملة مع الجزائر، والمغرب دون أن تترقي إلى الطابع الشمولي، إضافةً إلى دول مصر والسعودية و الإمارات وقطر والأردن والسودان والعراق وسلطنة عمان وجيبوتي.[1]

كما أن موريتانيا لم تنضم إلى غاية اللّحظة إلى مبادرة الحزام والطريق للرئيس "شي جين بينغ" بصيغتها الجديدة، وفي هذا السياق دعا الباحث الموريتاني المهتم بالشؤون الصينية "يربا الخراشي" المسؤولين علىّ إدارة شؤون البلاد إلى الإسراع في الانضمام إلى المبادرة، مشيراً إلى ضعف العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لا سيما في شقها الاستثماري، مؤكداً في الوقت نفسه على الإمكانات المتاحة والغير المستغلة في سبيل الدفع بعلاقات أفضل بين البلدين، وهذا لن يكون إلا بانضمام موريتانيا إلى مبادرة الحزام و الطريق، ليس فقط باعتبارها أداةً اقتصادية وتجارية واستثمارية، بل أيضاً للاستغلال الأحسن للموقع الاستراتيجي الذي تتميز به منطقة "نواديبو"، واقتراحها كنقطة ارتكاز جيوسياسي موريتانية لمبادرة الحزام والطريق، كما أن هذه المبادرة جد مهمة باعتبارها أولوية استراتيجية، ما سيسمح بخدمة مصالح البلدان المنضوية تحتها خاصةً بالنسبة لموريتانيا التي لابد لها من أن تُجاري نسق الصعود الصيني العالمي لا العكس.[2]

المبحث الثالث: البُعد الإنساني والتبادل العلمي في علاقات الصين مع دول المغرب العربي

عادةً ما تَتَركَّزُ اهتمامات وتحليلات مختلف الباحثين في الدراسات الدولية على المحدِدات التاريخية والسياسية بما فيها الأمنية، وعلاقتها بالمتغيّر الاقتصادي، وهذا يعُد سياقاً منطقياً بالنظر إلى لأهميتها الاستراتيجية القائمة على حسابات الدول لنطاقات الربح والخسارة، ومع ذلك لا يمكن تجاهل أولويات التنسيق في المجالات العلمية والتكنولوجية بين الدول، ثنائيةً كانت أم متعددة الأطراف، خاصةً إذا تعلق الأمر بالصين وبموروثها الحضاري والانساني، الذي يُمثّل بدوره ركيزةَ التبادل الثقافي بين الصين وباقي الحضارات، ومرجعية مهمة لرسم الخطوط الاقتصادية لطريقيْ الحرير القديم والجديد، فضلاً عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تشهده الصين خلال السنوات الأخيرة، والذي أهّلها إلى المنافسة ولحد التفوّق على حساب مختلف الدول التي يُشهد لها بتمكُّنها وسيطرتها العلمية والتكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي من الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية ، كما سنحاول إضفاء الطابع الانساني في مبحثنا هذا، باعتباره يشمل مجالات التنسيق والتعاون بين الصين ودول المغرب العربي فيما يتعلّق بالتعاون الصحي كأولوية بعد ظهور جائحة كورونا نهاية عام 2019.

---

[1] وكالة أنباء شينخوا، **مقالة خاصة: التعاون الصيني العربي يتطلع لمستقبل مشترك أرحب على أساس التطورات المثمرة السابقة** ، بيجينغ: موقع وكالة أنباء شينخوا عربي، تاريخ النشر :2020/07/06، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/03، عبر الرابط الالكتروني: http://arabic.news.cn/2020-07/06/c_139191941.htm

[2] يربا الخراشي ، **العرب و طريق الحرير(3).. موريتانيا الجسر الاقتصادي** ، الدوحة: مدونات الجزيرة ، تاريخ النشر :19 /07/ 2018، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/03، عبر الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net - https://n9.cl/zo5ig

يُشكل تبادل الخبرات العلمية مجالاً آخر للتعاون الإنساني بين بين باحثي دول المغرب العربي ونُظرائهم من الصينين، كما أن خُطط إعادة تنشيط القطاع السياحي بالنّظر إلى الامكانات الطبيعية والسياحية التي يمتلكها الجانبان أصبح من الواجب تنسيق السياسات السياحية، والذي يؤدي بموازاة ذلك إلى الرفع من مستويات التبادل الثقافي والانساني المرتكِز على رصيد الموروث التاريخي والمميّزات الحضارية لكل طرف، سواءٌ من جانب دول المغرب العربي أو الصين، أي بمعنى آخر محاولة تفعيل المعادلة القائمة على توظيف المعطيات القيْمية والإنسانية خدمةً للمصالح المادية والدفع بالتعاون الانساني بشقّيه الصحي والسياحي.

المطلب الأول: الدبلوماسية الصحية الصينية-الجزائرية ومسار التبادل العلمي والسياحي

للجزائر والصين ماضٍ عريق في توطيد العلاقات الانسانية بين الطرفين، وهذا ضمن مجالاتٍ متعددة تتلخص فيما يلي:

1- التعاون الصحي الجزائري- الصيني: لم يخلو القرار الذي اتخذه الرئيس الجزائري "**عبدالمجيد تبون**" بإرسال معداتٍ طبية جزائرية إلى الصين بعد بداية ظهور فيروس كورونا (كوفيد19) وانتشاره الكبير والواسع النطاق بالأراضي الصينية نهاية عام 2019، إذ تم حينها توجيه انتقاداتٍ حادة من بعض الأطراف الجزائرية، كون أن البلاد بحاجةٍ إليها، وقد لا تجد من يقدّم لها العون الصحي مستقبلاً إذا انتقل الفيروس إلى الجزائر وانتشر بها بشكل واسع.

بالرغم من رمزية المساعدات الصحية الجزائرية للصين، إلا أنها شهدت في المقابل موجةً من الترحيب الإعلامي والدبلوماسي من الجانب الصيني، حيث حطّت طائرةٌ للخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ 02 فبراير 2020 بمطار بيجينغ محمّلة بهبة طبية تشمل نصف مليون من قناع ثلاثي الطبقات و 20 ألف نظارة وقائية و 300 ألف قفّاز لمساندة مدينة ووهان الموبوءة، وأرفقت حينها شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN Arabic تغريدةً عبر تويتر قالت فيها:" **الجزائر جنباً إلى جنب مع صديقتها الصين**"، كما شكرت الصين عبر سفارتها بالجزائر السلطات الجزائرية على اللفتة الإنسانية الطيبة، وقالت في هذا الشأن :"هذه المساعدات تُعَد خير دليل على الصداقة التاريخية العميقة التي تجمع الشعبين".[1]

وبالمقابل أتى الرد من الصين بعد شهرٍ واحدٍ فقط على الأزمة الصحية الصعبة التي مرّت بها الجزائر جراء التداعيات الخطيرة للوباء، منذ أن بدأت الموجة الأولى من الوباء تجتاح الجزائر، على إثر ذلك ربطّت الصين جسراً جوياً صحياً بين (بكين- الجزائر) بعد وصول أول دفعةٍ كهبة من الصين إلى الجزائر (28 مارس 2020م)، في الوقت الذي أصبح حصول الدول على المعدات الطبية من كمامات وباقي المستلزمات خلال هذه الأزمة أمراً صعب المنال رغم توفُّر السيولة المالية والإرادة السياسية لذلك، وقد جدد سفير الصين بالجزائر الدعم المستمر والدائم من طرف بلاده للجزائر، تضمّنت الهبة الطبية مستلزمات الوقاية وأجهزة التنفّس الاصطناعي.[2]

---

[1] آرتي عربي RT Arabic، **الإعلام الصيني يسلط الضوء على المساعدات الطبية الجزائرية لبكين**، موسكو: **موقع** RT عربي، تاريخ النشر:2020/02/03، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/12، عبر الرابط الالكتروني:https://arabic.rt.com https://n9.cl/4swmm

[2] واج - وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تتسلّم مساعدات طبية من الصين لمواجهة وباء كورونا**، الجزائر: تاريخ النشر: 2020/03/28، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/03/28، الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/85742-2020-03-28-07-50-08

بعد أقل من أسبوع، تكفّلت القوات الجوية الجزائرية بنقل أول طلبية طبية جزائرية من الصين (05 أبريل 2020م)، ثم وصلت طلبيةٌ ثانية بتاريخ (10 أبريل 2020م) وقد تابع الجزائريون باهتمام بالغٍ هذا الحدث الهام.[1]

لم تتوقف الإمدادات الطبية الصينية للجزائر، سواءٌ كانت في شكل هبات أم طلبيات في زمنٍ قلّت فيه الإمدادات العالمية، وفي ظل تفاقم أزمة فيروس كورونا الذي انتقل من وباء إلى جائحة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية بعد أن مسّت جميع دول العالم، وفي ظل الوضع الصحي المتأزم، وبتاريخ (15 أبريل2020م) وصلت إلى الجزائر هبة ثانية إلى مطار الجزائر قادمةً من الصين، وأخرى ثالثة بعد التنسيق مع الاتحاد الافريقي بتاريخ (16 أبريل 2020م)، أي بعد يومٍ فقط من وصول الدفعة الثانية من المساعدات، وفي (17 أبريل 2020م) حلّت بالجزائر الطلبية الثالثة من المستلزمات الطبية، ثم استمرّت الإمدادات لتصل إلى الهبة الرابعة بتاريخ (22 أبريل 2020م)، وأخرى خامسة (08 ماي 2020م)، كما أن الاتحاد الوطني للمتعاملين الصينيين الصيادلة والشركات الصينية ساهمت بدورها بإرسال مساعدات إضافية إلى الجزائر كسادس هبة مقدّمة من الصين إلى الجزائر بتاريخ (13 ماي 2020م)، وفي (04 جويلية 2020م) قامت ثلاث طائرات تابعة للأسطول الجوي الجزائري من نوع إيليوشين-76 بنقل 41 طن من المستلزمات والمعدات الطبية من الصين. هذا وقد أحصت وزارة الدفاع الجزائرية وحدها منذ تفشي الجائحة من دون أخذ عين الاعتبار الحُمُلات الطبية للطيران المدني، 14 رحلة جوية من الصين بـ 378 ساعة نفّذتها القوات الجزائرية، حملت من خلالها ما مقداره 183 طن من المستلزمات والمعدات الطبية.[2] وفي التفاتةٍ إنسانية من الشركة الصينية "Zhong Ma International Contruction" المتواجدة بوهران، قامت بتقديم هبة متمثلة في ثلاث شاحنات من المواد والمعدات الطبية لفائدة المؤسسة الاستشفائية "أول نوفمبر 1954" بوهران.[3]

مع ذلك، فإن تاريخ التعاون الصحي الصيني الجزائري ليس وليد اليوم خلال زمن الجائحة، بل يعود الى فتراتٍ ماضية تأسست مع بداية العلاقات الصينية الجزائرية، بدليل أن أول فرقة طبية خرجت من الصين إلى العالم كانت وُجهتها الجزائر في 06 أبريل عام 1963، ما أكّده سفير الجزائر السابق لدى الصين السيد "مجيد بوقرة"، وبلغ عدد الأطباء الصينيين الذين عملوا بالجزائر 1700 طبيب صيني نهاية 2003 [4] بينما كان بمعدل 180 طبيب سنة 1963 بُعيد استقلال الجزائر التي عانت من التبعات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سياسات الاستعمار الفرنسي، فلم تجد إلا الدول الصديقة خلال تلك الفترة كانت أبرزهما جمهورية الصين الشعبية.[5]

---

[1] واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **وصول أول طلبية لوسائل الحماية من فيروس كورونا إلى الجزائر قادمة من الصين**، الجزائر: واج، تاريخ النشر: 2020/04/05، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/04/06، الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/85971-2020-04-05-09-46-53

[2] واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **طائرات النقل العسكرية تواصل جلب المستلزمات و المعدات الطبية من الصين**، الجزائر: واج، تاريخ النشر: 2020/07/04، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/07/08، الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/89118-2020-07-04-09-07-09

[3] واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **وهران: تبرّع بمعدات طبية للمؤسسة الاستشفائية الجامعية من شركة جزائرية-صينية** ، الجزائر: واج، تاريخ النشر: 2020/07/23، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/08/08، الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/societe/90008-2020-07-23-17-02-26

[4] مها ما جيا، ياسمين لي وانغ يا، **سفير الجزائر.. كل رؤساء الجزائر زاروا الصين، و أول فرقة طبية خرجت من الصين كانت للجزائر**، بيجينغ: موقع الصين اليوم ، تاريخ النشر: 2003/12/12، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/08/08، الرابط الالكتروني: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/20003n12/12n3n1.htm

[5] إسماعيل دبش، **العلاقات الجزائرية الصينية: نموذج أمثل للمنفعة المتبادلة، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

ووصل الدعم الطبي الصيني للجزائر منذ عام 1963 إلى أكثر من 3000 عامل في المجال الطبي في تخصصات التوليد والطب التقليدي والجراحة، وآخرها إرسال أخصائيين في مواجهة فيروس كوفيد 19.

رغم حملات التشوية الفرنسية التي طالت المساعدات الطبية الصينية للجزائر التي لم تكن لتَحظَ بها، وقيام وزير الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم" إلى تقديم احتاجٍ رسمي، استمرّ الدعم الانساني الصحي للجزائر، فكانت الجزائر مقصد أولى البعثات الطبية الصينية إلى الخارج في 13 ماي 2020 بعد الفريق الأول الذي حل بها نهاية مارس من نفس العام، وتكوّن الفريق من 20 خبيراً في مكافحة فيروس كورونا الذي غادر الجزائر في 28 مارس.[1]

أفادت مصادر من اللجنة العلمية الجزائرية لرصد ومتابعة فيروس كورونا على مستوى ورازة الصحة الجزائرية، بأن الجزائر تميل لشراء اللقاحات من روسيا أو من الصين، استناداً إلى اللقاءات التي أجراها المسؤولون الجزائريون مع سفراء البلدين بالجزائر، وأن وزير الصحة الجزائري" عبدالرحمن بن بوزيد" تلقى أوامر من الرئيس " عبدالمجيد تبون" باقتناء اللقاح المضاد لفيروس كورونا مهما بلغ ثمنه.[2] وبالفعل بعد رخصة اقتناء اللقاح الروسي Sputnik V كأول لقاح تسمح الجزائر باقتنائه في 29 جانفي من عام 2021، وفي 25 من شهر فبراير استلمت الجزائر هبة أخرى من الصين للقاح SINOPHARM بتعداد 200 ألف جرعة بالمطار العسكري ببوفاريك، وفقاً لبيانٍ أتلاه الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزير الاتصال "عمار بن حيمر".[3] لهذا تنبأ العديد من المتابعين السياسيين والإخصائيين من الأطباء أن الجزائر وللاعتبارات جيواستراتيجية، ومراعاةً أيضاً للفعالية العلمية سوف تقتني لقاحات "الشرق" بما يسمى المُعطى "الجيو–صحي"، فضلاً لذلك أن الجزائر لا تمثّل الخصوصية العلمية والامتياز الدبلوماسي، بل يُعتبر ذلك منطقياً بالنظر للحسابات الجيوسياسية الدولية والاقليمية، بدليل أن دول أوروبا بقيت مصّرة على عدم اقتناء اللقاحين الروسي والصيني رغم الحديث عن امتيازات اللقاحين، ويتعمّد الغرب تجاهل تغطيته الاعلامية الكافية للقاحين رغم الانتقادات للقاح الأوروبي "البريطاني–السويدي" AstraZneneca

2- التبادل العلمي والثقافي بين الجزائر والصين: الصين بما تمتلكه من إمكانات علمية كبيرة، وموروثٍ ثقافيٍ واسع ومتنوّع، لا يمكنها إلا أن تكون من الدول الرائدة في مجالات التعاون مع العديد من دول العالم، بما فيها الجزائر ضمن مسارين للتعاون التكنولوجي والتبادل الثقافي.

أ- **مسار التعاون التكنولوجي:** كما تطرقنا سابقاً الى العلاقات العلمية بين الصين والجزائر، فقد عرفا البَلَدان تنسيقاً وتعاوناً في مسائل التكنولوجيا النووية والدعم الصيني للجزائر في مجال الطاقة النووية السلمية، والتوجُّسات التي أقرّها الرئيس الأمريكي والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي" **جو بايدن**" في 17 أبريل من عام 1991، حينها ساهمت الصين في انشاء مفاعل السلام بعين وسارة بالجلفة في بداية الثمانينيات. [4]

---

(1) موقع منتدى التعاون الصيني العربي، **الجزائر تتهم وسائل الإعلام الفرنسية بتشويه المساعدة الصينية**، بيجينغ، تاريخ النشر: 2020/04/17، الاطلاع عليه: 2021/03/05، الرابط الالكتروني: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/rwjl/t1766751.htm

(2) بوعلام غمراسة، **الجزائر تميل للقاحات الروسية و الصينية**، لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 15347، تاريخ النشر: 2020/12/04، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06، الرابط الالكتروني:https://n9.cl/t3kxd - https://aawsat.com

(3) Ryad Kramdi, **L'Algérie reçoit 200 000 Doses de Vaccin de la Chine**, France: Journal Le Monde, date de la Publication : 26 Février 2021, date d'accés :28/02/2021 , Site Web: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/02/26/l-algerie-recoit-un-don-de-la-chine-de-200-000-doses-de-vaccin-le-variant-anglais-detecte-dans-le-pays_6071272_3212.html

(4) R. Jeffrey Smith ,**Op. Cit**.

"**دبلوماسية الأقمار الصناعية للصين**" "Chinese Satellite Diplomacy" تم عرضها في كتاب "**الصين وسلاحها الاستراتيجي وقوتها الناعمة لصالح مكاسب قوّتها الصلبة**" للباحث Nicolas Jackman عن جامعة رايت بولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية المُتضمّنِ 142 صفحة، إذ من بين دول نيجيريا، فنزويلا، باكستان، بوليفيا، لاوس، بلاروسيا، نيكاراغوا، تعتبر الجزائر أحد أهم شركاء الصين في مجال تكنولوجيا وأبحاث الفضاء. ففي 10 من ديسمبر من عام 2017 على الساعة 5.41 دقيقة بتوقيت غرينتش، حققّت الجزائر نجاحاً تكنولوجياً تاريخياً بفضل عددٍ من علمائها بوكالة الفضاء الجزائرية ASAL، وبدعمٍ و إشرافٍ صيني تم إطلاق أول قمرٍ صناعي سمي بـ"ألكوم سات"ALCOMSAT-1 بشراكةٍ مع شركة CGWIC للتصميم والبناء، تم امضاؤها في 17 سبتمبر من عام 2013، وتم إطلاق القمر الصناعي من مركز "شينتشانغ" للفضاء، ما أسهم بشكلٍ كبير في تحقيق نوعٍ من الاستقلالية التكنولوجية الاتصالية في تقنيات البث الإذاعي والهواتف وخدمة الانترنت بالجزائر وللقارة الافريقية، كما تقوم الصين بتدريب خبراء جزائريين في مجال التكنولوجيا الفضائية وإدارة واستعمال الاقمار الصناعية. ونفس السياق تحدّث عنه الكتاب الأزرق للعلوم وتكنولوجيا الفضاء لعام 2016 عن مذكرة التفاهم الصينية الجزائرية باعتبارها انجازاً مُهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين التي تُكرّسُ مبدأ الشراكة الاستراتيجية.[1]

ب- **مسار التبادل الثقافي والسياحي:** خلافاً للتبايُنات الثقافية بين الصين وباقي دول العالم والغرب تحديداً، فإن مسار التداخل الثقافي المنشود بين دول المغرب العربي، وبالأخص بين الجزائر والصين يُعتبر الأفضل والأيسر عنه من الحضارة الغربية، بسبب حواجز الحسابات السياسية والحساسية الثقافية الغربية تجاه الحضارة الصينية، حيث إن الجبهة الثقافية الصينية المحلية ظلّت عصيةً عن التدخلات الغربية بالنظر للحساسيات التاريخية بين الصين والغرب، بينما كان التداخل الثقافي أيسر بين الصين والدول العربية والصديقة وفي مقدّمتهم الجزائر.[2]

هذا وقد دعا الوزير الأول الجزائري "عبدالعزيز جراد" خلال إشرافه على إطلاق قناة المعرفة الحكومية بتاريخ 2020/05/19م، بضرورة تعلّم اللغات الأجنبية وعدم الاكتفاء باللغة الفرنسية، وأن الخيار اللغوي المستقبلي من الناحيتين العلمية والإنسانية يَكمُن في التحكّم في اللّغة الصينية إلى جانب الإنجليزية، وهي فرصةٌ لفهم الثقافة وتاريخ الحضارة الصينية، وكيف يُفكّر الإنسان الصيني؟، خاصة وأن الأمر يتعلق بدولةٍ تعدادها السكاني يتجاوز 1.4 مليار نسمة، ما يسمح للصين بل ويدفعها للعب دور أهم في المنظومة الدولية، خاصةً وأن الحضارة الصينية وثقافتها تُعد من أهم الثقافات الجاذبة لفضول المهتمين بتاريخ الحضارات الإنسانية والتواصل الإنساني، وأشار"جرّاد" إلى أن الصين باتت رائدة في جميع المجلات، منها الاقتصادية والعلمية، وقدّمت لنا دروساً سياسية وعلمية وإنسانية عند تحكّمها في وباء كورونا، كما ألحّ على ضرورة بناء وربط الجسور الثقافية والعلمية لحضارةٍ لم يكن الحاجز الجغرافي مانعاً للتأسيس للعلاقات التاريخية والسياسية المتينة بين الجزائر والصين.[3]

---

[1] Nicholas Jackman, **Chinese Satellite Diplomacy: China's Strategic Weapon for Soft and Hard Power Gains**, USA-Indiana : Wright State University ,2018, p p 88-90.

[2] ريتشارد كيرت كراوس، **الثورة الثقافية الصينية، مقدمة قصيرة جداً**،ط1، ترجمة: شيماء طه الريدي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014، ص 102.

[3] جريدة القدس العربي، **الجزائر: رئيس الوزراء يدعو إلى تعلّم الصينية و كيف يفكّر الصيني**، لندن: جريدة القدس العربي، تاريخ النشر:2020/05/19، تاريخ الاطلاع عليه: 2020/05/19، الرابط الالكتروني: https://www.alquds.co.uk- https://n9.cl/9tn5o- أو عبر (الفيديو) - https://www.youtube.com/watch?v=83DqvC68Lxk

اختارت الجزائر بأن تكون الصين ضيف شرفٍ لأهم محطة ثقافية سنوية يقوم بتنظيمها المعرض الدولي للكتاب بالجزائر، وكان ذلك في معرض سيلا 2018، الذي صادف مناسبة مرور ستين سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والصين، وفي سياق هذا الحدث الثقافي البارز بالجزائر، خُصص جناحٌ للصين أين تم عرض فيه أحدث الكتُب التي تجاوزت 10 آلاف كتاب، بما فيها العديد من المخطوطات الصينية النادرة، واستمّرت فعاليات المعرض من 29 أكتوبر إلى غاية 10 من نوفمبر من العام نفسه (2018). [1]

تُعد جمعية الصداقة الجزائرية الصينية التي تأسست سنة 1993، إحدى أهم الفواعل الثقافية والمنصَّات التي تسعى إلى مد الجسور العلمية في سياق العلاقات التقليدية والاستراتيجية التي تربط الجزائر بالصين، وبالرغم من الظروف الأمنية الخاصة التي مرّت بها الجزائر خلال تلك الفترة، يعُتبر رئيس الجمعية البروفسيور "إسماعيل دبش" المُختص في دراسات الشؤون الآسيوية والصينية أحد أبرز الشخصيات الفاعلة في بعث العلاقات الثقافية والعلمية وتعميق الصداقة بين الشعبين الجزائري والصيني.[2] هذا وقد تم إعادة انتخاب وتجديد الثقة في شخص البروفيسور "اسماعيل دبش" رئيساً لجمعية الصداقة الجزائرية–الصينية في فبراير من عام 2020 ثم بعدها في عام 2025، وخلال الدورة أكدَّ السيد "دبش" على أهمية ودور الجمعية في تعزيز وتثمين والدفع بالعلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين، كما عمل بصفته أستاذاً جامعياً الاستثمار في الصرح الجامعي ضمن محاولة بعث النشاط العلمي للبحث في باقي المضامين التاريخية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية للعلاقات الجزائرية الصينية.[3]

الملاحظ أيضاً ومقارنةً للعديد من دول العالم بما فيها الدول المجاورة للجزائر، لم يتم لحد الآن فتح معهدٍ صيني بالجزائر المختصر باسم "معاهد كونفوشيوس" التي تسعى إلى التعريف بالحضارة الصينية وثقافتها العريقة وتعليم اللغة الصينية، لذا هنالك مساعي لإنشاء معهد كونفوشيوس بالجزائر، خاصةً وأن الصين قامت بوضع هذا النوع من المراكز الثقافية في أغلب الدول التي تربطها علاقاتٌ تقليدية واستراتيجية بالصين.[4]

تُشكل السياحة هي الأخرى أحد أهم المجالات التي ترتكز عليها مبادرة الحزام والطريق الجديدة في إطار المحور الخاص بالتواصل الثقافي والإنساني بين الصين ودول المغرب العربي. تستقطب الجزائر أكثر من 50 ألف عامل صيني، وبذلك يشكّلون واحد من أكبر الجاليات الصينية بالقارة الافريقية، كما نجد ذلك الانتشار الواسع للمطاعم والمحالات السياحية الصينية بالجزائر، في الحين تستقبل عدداً ضئيلا من الصينين بغرض السياحة بالمقارنة مع عدد القادمين إليها بهدف العمل والاستثمار.[5]

---

[1] يونس بورنان، **الجزائر: بالصور.. الصين تعرض مخطوطات نادرة في معرض الجزائر الدولي للكتاب**، أبوظبي: موقع العين الإخبارية، تاريخ النشر:2018/11/07، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06، الرابط الالكتروني: https://al-ain.com/article/algeria-china-sila-2018

[2] وو فو قوي، **مرجع سبق ذكره.**

[3] واج - وكالة الأنباء الجزائرية، **جمعية الصداقة الجزائرية-الصينية: تجديد الثقة في الرئيس المغادر**، الجزائر: واج، تاريخ النشر:2020/02/29، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06، الرابط الالكتروني:-https://www.aps.dz/ar/algerie/84503 2020-02-29-16-27-55

[4] عبدالقادر ليفا، **156 طالب جزائري التحق بالجامعات الصينية و تخرّج منهم 73، المستشار الثقافي في السفارة الصينية بالجزائر تسوي شيوابزي**، الجزائر: موقع جزايرس، تاريخ النشر:2020/07/17، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06، على الرابط الالكتروني:https://www.djazairess.com/elmoustakbel/1262

[5] Adel Abdel Ghafar, Anna L.Jacobs, **Op. Cit**, p p 4,7.

قُبيل اجتياح جائحة كورونا العالم، بلغ عدد الأجانب الوافدين إلى الجزائر 2.371 مليون زائر عام 2019، وارتفع عددهم من 866 ألف شخص عام 2000 إلى 1.7 مليون عام 2008، ثم ليصل إلى أكثر من مليونين زائر بدايةً من عام 2016، بزيادة سنويةٍ بلغت متوسط 6.17%، في الحين أن الصين وبضخامة إمكاناتها الترويجية السياحية سجّلت في عام 1995 زيارة أكثر من 46 مليون سائح، لينتقل إلى 83 مليون سائح عام 2000، ثم إلى 133 مليون سائح عام 2010، ليرتفع عدد سُواحها إلى 162 مليون نهاية عام 2019. وفقاً للإحصائيات المُقدّمة من موقع Knoema المتخصص في البيانات العالمية، تُعتبر الصين ثانية دولةٍ في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث استقطاب أكبر عدد من السُياح والأجانب عبر العالم خلال عام 2019، حيث تَواجَد بها 166 مليون سائح، وتحُّلُ إسبانيا ثالثاً بـ 126 مليون سائح، فيما تواجدت الجزائر في المرتبة 88 عالمياً، ومع ذلك استطاعت أن تتجاوز دُولاً رائدة في المجال السياحي كقطر و لبنان.[1] من بين 2.371 مليون سائح مُسجّل عام 2019 بالجزائر يوجد 39 ألف صيني، الذي يُمثّل تقريباً نصف عدد القادمين من منطقة شرق آسيا المحيط الهادي (68ألف شخص) بينما يُمثل التونسيون نصف التعداد بـ1.037 سائح تونسي.

بالجهة المعاكسة لاستقبال الصين للسواح الأجانب البالغ عددهم 162 مليون، نجد أن شمال القارة الافريقية لديها 86.1 مليون سائح متجهً للصين، من بينهم 2.9 مليون سائح جزائري، وبذلك فالجزائر تتصدر قائمة دول شمال إفريقيا لعدد المتجهين إلى الصين.[2]

المَعلوم أن الجائحة ليست العارض الوحيد أمام تراجع اهتمام سواح العالم بالجزائر، فالأزمة السياحية التي تشهدها الجزائر تعود لعقودٍ مضت خاصةً بعد الأزمة الأمنية، كما يعود ذلك إلى انعدام استراتيجيةٍ سياحية جزائرية للنهوض بهذا القطاع الحساس، لما له من وقعٍ إيجابي يتعدى العائدات المادية منها إلى جوانب إنسانية، ثقافية وحضارية إلى جانب المصالح الاقتصادية التسويقية والسياسية والدبلوماسية.

وضعت الجزائر رفقة الشريك الصيني مشروعين هامين في المجالين التكنولوجي والثقافي، الأول يتعلّق بافتتاح أول مركزٍ للابتكار يعتمد على تكنولوجيا ما قبل الجيل الـ5 بالحظيرة التكنولوجية (تكنو بارك) بسيدي عبدالله في جوان عام 2020.[3] أما الثاني يسعى إلى بناء مركبٍ ترفيهي رياضي وثقافي ضخم ببلدية براقي بالعاصمة الجزائرية في أكتوبر 2019، وهو عبارة عن هبة أخرى تضاف إلى الأوبرا التي منحتها الصين هديةً للجزائر، يضم بأجنحته مركزاً ثقافياً، قاعة الرياضة، مسبح وملاعب وروضة أطفال، بزاويته بُرجٌ على ارتفاع 45 متر.[4]

---

[1] Knoema Website, **Algeria-Arrivals of non-resident tourist at national Borders,** Compare Algeria-China**,** Knoema Portal, access date : March 10,2021, , From Website: https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Tourism/Inbound-Tourism-Indicators/Arrivals?compareTo=DZ,CN

[2] UNWTO, World Tourism Organization, Statistics, **Algeria: Country-specific: Arrivals of non-resident visitors at national borders, by nationality 2015 - 2019 (05.2020),** Compare Algeria-China, access date: March 10,2021, From Website: https://www.e-unwto.org/doi/epdf/10.5555/unwtotfb0012012120152019202005

[3] واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **الصين/ الجزائر: افتتاح أول مركز ابتكار مشترك يعتمد على تكنولوجيا ما قبل الجيل ال5**، الجزائر: وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر: 2020/06/23، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/08، على الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/88683-5

[4] وزارة الثقافة و الفنون الجزائرية، **مشروع "مركب الثقافة و الترفيه" ببلدية براقي**، الجزائر، تاريخ النشر: 2019/10/01، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/08، على الرابط الالكتروني: https://n9.cl/ofuo - https://www.m-culture.gov.dz

المطلب الثاني: التعاون الصحي والتبادل العلمي والسياحي الصيني- المغربي

يبرز العامل الصحي في العلاقات المغربية الصينية، فضلاً عن تكريس علاقات التعاون في المجالات العلمية والثقافية بما يتوافق مع تطلعات البلدين، وهذا ضمن المحاور التالية:

1-التعاون الصحي المغربي-الصيني: تتصدّر أولويات الصحة العمومية أجندات كلا البلدين وخاصةً منذ تفشي فيروس كورونا، الذي دفع بالقضايا الصحية من أن تتصدر المحاور الاستراتيجية لدى الدول منذ الجائحة، ورغم تداعياتها الخطيرة إلا أنها أعطت معنى آخراً للتوجهات الخارجية الصينية عبر تفعيل دبلوماسيتها الصحية العالمية مع العديد من دول العالم ومن بينها المملكة المغربية، هذه الأخيرة التي كانت من الدول السباقة إلى اقتناء اللقاحات المضادة ضد فيروس كوفيد 19، وكان لُقاح "أسترازينيكا" البريطاني-السويدي الذي تم إنتاجه بالهند أول لقاح اقتناه المغرب في 22 جانفي 2021، بينما اختار اللقاح الصيني Sinopharm بأن يكون ثاني اللقاحات التي أجاز المغرب باستعمالها، لتصل الدفعة الأولى من اللقاح الصيني في 27 جانفي من عام 2021، طبقاً للمعلومات الصادرة عن وزارة الصحة المغربية التي اعتبرت اللُّقاحَ مُطابقاً للمعايير والمواصفات الصحية العالمية،[1]

كما تفيد المعلومات باقتناء المغرب لسبعة ملايين جرعة من مختلف اللقاحات، مليون جرعة من لقاح سينوفارم الصيني مقسَّمة على دفعتين، آخرها وصلت إلى الرباط بتاريخ 16 فبراير 2021، بينما اقتنت ما مجموعه 6 ملايين جرعة من لقاح أسترازينيكا المنتَج بالهند.[2] بذلك يكون المغرب من أوائل الدول التي اقتنت اللقاح الصيني رفقة الجزائر ومصر.

حفاظاً على الأُسس الإنسانية والتقليد الصحي الذي دأبت إليه الصين عبر تاريخ مساعداتها الصحية، يعود عمل الفرق الطبية الصينية بالمغرب إلى عام 1986، عندما تم تشغيل أول مركز طبي صيني في مدينة المحمدية الساحلية بالمغرب، والمعروف عنه هو تخصصه بالعلاج التقليدي الذي يعدُّ من تقاليد الصحية الصينية، كما يقوم الفريق الطبي الصيني بالقيام بحملاتٍ دورية إلى مدن الدار البيضاء وأغادير للتعريف بالطب التقليدي لدى مغاربة كطريقة وخز الإبر ونظرية الخط الصينية، ووفقاً للأرقام المقدّمة فقد قدّم الأطباء الصينيون خدماتٍ علاجية لأكثر من مليون مريض مغربي على مدى 33 عاماً.[3]

2- التبادل العلمي والثقافي بين المغرب والصين: بالنظر للإمكانات والتسهيلات الإجرائية الاستثمارية التي تقدّمها البيئة الاقتصادية المغربية، يمكن للمملكة أن تدفع أكثر بعجلتها التنموية، بما فيها تطوير المجال العلمي عن طريق نقل الخبرات الصينية في مدى التحكّم في الوسائل التكنولوجية، حيث أن تلك مقاصد العلمية الصينية لا تحمل في طياتها التحفظات السياسية المباشرة والشروط الاقتصادية التعجيزية كالتي يفرضها الغرب.

---

[1] وزارة الصحة المغربية، **المغرب يتوصّل بأول دفعة من اللقاح ضد كوفيد-19**، الرباط: وزارة الصحة، تاريخ النشر: 22 /01 /2021، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06، على الرابط الالكتروني:
https://www.sante.gov.ma/sites/ar/pages/actualites.aspx?IDactu=410

[2] أحمد بن الطاهر، **المغرب يتلقى الدفعة الثانية من لقاح "سينوفارم" الصيني**، أنقرة: وكالة الأناضول، تاريخ النشر : 2021/02/16، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06،على الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr -https://n9.cl/1kxf

[3] Lu Hui, **Feature: Chinese Medical team Works to Benefit Moroccan Patients,** Beijing: Xinhua News Agency, date of Publication: August 18,2019, access date: March 10,2021, From Website: http://www.xinhuanet.com/english/2019-08/18/c_138318739.htm

أ- **مسار التعاون التكنولوجي:** بالرغم من الاستحواذ الأوروبي والفرنسي تحديداً على المشهد الصناعي المغربي، وما يُقابله من طول النَفَس الاستراتيجي الصيني، اللاعب الجديد الراغب في الولوج السلس إلى الأسواق المغاربية التي غالباً ما كانت تمثّل الأرضيةَ التقليدية للقوى الغربية المُتراجعة، إذ يمكن للصين أن تستغلّ هذا التراجع في مقابل الصعود الذي تعرفه بُغية لعب دورٍ استراتيجي أكبر مع المملكة المغربية بما يخدم مصالح البلدين، وما يتيح للمغرب الاستثمار الأفضل في الإمكانات العلمية الصينية المعروفة، وخاصةً في المجال التكنولوجي خدمة للمصالح الاقتصادية المغربية، هذا وتتكفُل الصين ببناء مدينة طنجة التكنولوجية Tanger Tech City بمبلغ 10 مليار دولار، الذي يدخل ضمن سياق النهضة التكنولوجية التي يسعى المغرب إلى تحقيقها، حيث يتّخذ من نماذج تجربة الصين الرائدة في انشاء المدن الذكية سبيلاً عملياً وواقعياً إلى التطوير التكنولوجي والتأسيس للمدن التكنولوجية الذكية بالمغرب.[1]

في مجال تكنولوجيا الفضاء، اختار المغرب الشراكة الفرنسية-الإيطالية، حينما أطلق القمر الاصطناعي "محمد السادس-أ" بتاريخ 2017/11/07م، ثم قمرٌ ثاني آخر "محمد السادس-ب" بتاريخ 2018/11/20م، برعايةٍ من الشركة الفرنسية الإيطالية للصناعة الفضائية Thales Alenia Space التي يترأسها "ستيفان اسرائيل" المدير العام للشركة، وقد تم اختيار منطقة غويانا لإطلاق القمر الصناعي التي تُعدُّ من بين أقاليم ما وراء البحار الفرنسية بالساحل الشمالي الشرقي لقارة أمريكا الجنوبية.[2]

ب- **مسار التبادل الثقافي والسياحي:** المُلاحظ أن معاهد كونفوشيوس تبني استراتيجيتها التعلمية على تعليم اللغة الصينية والترويج لثقافتها انطلاقاً من الجامعات، حيث يعود إنشاء معهد كونفوشيوس الأول بالمغرب عام 2008 بشراكةٍ بين جامعة محمد الخامس بالعاصمة المغربية الرباط وجامعة الدراسات الدولية ببجينغ، بدأ عمله في عام 2009، كما أن الموقع الرسمي للمعهد بالجامعة أكّد على حاجة الصين إلى نشر لغتها منذ عام 2004 تماشياً مع الصعود الاقتصادي العالمي للصين، ومع نهاية عام 2016 أسست الصين أكثر من 500 معهد و1000 مدرسة تحت الإدارة المركزية لمعهد كونفوشيوس في 138 دولة عبر العالم، واستهدفت خلالها أكثر من مليون طالب لدراسة اللغة الصينية، هذا وقد تمكَّن 1500 طالب مغربي بفضل البرنامج من تعلّم اللغة الصينية مع تقديم منحٍ دراسية لفائدة الطلبة المغاربة لزيارة الصين.[3] يُعدّ معهد كونفوشيوس بكلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة محمد الخامس أول معهدٍ تم إنشاؤه في المنطقتين العربية والافريقية، ويعمل المعهد رفقة الجامعات الصينية بإقامة مبادلاتٍ ثقافية ودوراتٍ تكوينية لفائدة أساتذة الجامعات المغربية وخريجي معهد كونفوشيوس، واستقبالهم في الصين للتعرّف على الثقافة الصينية. [4]

---

[1] Michael Tanchum, **Morocco's Africa-to-Europe Commercial Corridor :Gatekeeper of an emerging trans-regional strategic architecture**, Austria: Austria institute for Europe Security Policy ,2020, p p 1,3.

[2] Claudia Hoyau, **VV 13 Satellite Mohammed VI-B** ,Paris: Ariane space Group, Novembre 2018, p 2.

[3] معهد كونفوشيوس بجامعة محمد الخامس بالمملكة المغربية، **التعريف بمعهد كونفوشيوس بجامعة محمد الخامس**، الرباط : الموقع الرسمي للمعهد بالجامعة، تاريخ النشر: 2013، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/03/06،على الرابط الالكتروني:
http://ci-mu5.ma.chinesecio.com/zh-hans/node/48

[4] سليمان تشو ليه، **التعاون التعليمي الصيني العربي**، بيجينغ : الموقع الرسمي لمنتدى التعاون الصيني العربي، تاريخ النشر: 04/ 2012/06، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/06 ،على الرابط الالكتروني :
https://www.fmprc.gov.cn/zalt/arahy/t937819.htm

في المقابل تُرسل الصين أساتذة صينيون إلى كلية اللغة العربية بالجامعة المغربية من أجل تعلُّم اللغة العربية وثقافتها، حيث حصل أول صيني على شهادة الدكتوراه في كلية الآداب من جامعة محمد الخامس.[1]

توسّع التعاون الثقافي الصيني المغربي أكثر بعد افتتاح ثاني معهد كونفوشيوس بالمملكة لتعلّم اللغة والثقافة الصينية بجامعة عبدالمالك السعدي بتطوان، بإشرافٍ من وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي جميلة مصلي، وسفير الصين بالرباط، والسيد Hanban المدير التنفيذي المركزي لمعاهد كونفوشيوس بتاريخ 28 مارس 2017 بعد الامضاء على اتفاقية انشاء المعهد يوم 22 سبتمبر 2016.[2]

يستضيف المغرب المركز الثقافي الصيني بالرباط، الذي يُعتبر الثاني من نوعه في العالم العربي بعد مصر والمركز الثقافي السادس والثلاثين الذي تقيمه الحكومة الصينية خارج أراضيها، هدفه ترقية العلاقات الثقافية والتبادلات الانسانية والحضارية بين الصين والمغرب، وهذا بتاريخ 18 ديسمبر من عام 2018، بالموازاة مع الذكرى السنوية الستّين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وحضر حفل الافتتاح سفير الصين بالمغرب ومستشار الملك محمد السادس "أندريه أزولاي"، وعبّر السفير الصيني" لي جين تساو" عن أمله من خلال المركز في تعزيز التعاون الثقافي بين الصين والمغرب وفي مجالات الثقافة والسياحة وغيرهما من المجالات.[3]

يسعى الدكتور "محمد خليل" الحامل لقُبعتيْ الطب ورئيس جمعية الصداقة المغربية– الصينية إلى تحمُّل جانبٍ مُهمٍ من جوانب تعزيز العلاقات بين المغرب والصين فيما يخص الروابط الثقافية والعلمية، كما يُعتبر محمد الخليل أول طالبٍ مغربي حصل على تأشيرة لدراسة الطب التقليدي الصيني في فترة السبعينيات من القرن الماضي.[4]

في وقتٍ سابق، وبتاريخ 20 جانفي من عام 2016، حصل رئيس الجمعية على شرف التكريم المُتميّز الذي حضي به من طرف الرئيس الصيني شي جين بينغ" رفقة العديد من الشخصيات العربية الفاعلة في مجال الدفع بالدبلوماسية الثقافية بين البلدين على غرار البروفيسور "اسماعيل دبش" رئيس جمعية الصداقة الجزائرية الصينية،[5] كما أن الفارق الذي يمتد إلى 19 عاماً بين تاريخ تأسيس جمعية الصداقة الجزائرية الصينية ونظيرتها المغربية التي أُنشئت في 2012/11/11 م بمبادرةٍ من عدة كفاءات وإطارات مغربية من بينهم خريجو جامعاتٍ صينية.[6]

المعروف أن المغرب بلدٌ سياحيٌ بامتياز، بالنظر إلى تقاليده العريقة في هذا المجال وحجم إمكاناته الطبيعية الاقتصادية والثقافية، والخُطط الترويجية المغربية التي تستند بالأساس على المنظور السياحي.

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) جامعة عبدالمالك السعدي بالمغرب، **افتتاح معهد كونفوشيوس لتعلّم اللّغة و الثقافة الصينية**، المغرب: الموقع الرسمي للجامعة، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/06 ،على الرابط الالكتروني :https://n9.cl/p97p - http://uae.ma

(3) شبكة الصين، **افتتاح المركز الثقافي الصيني بالرباط**، بيجينغ: شبكة الصين اليوم، تاريخ النشر: 2018/12/21، تاريخ الاطلاع عليه : 2021/03/06 ،على الرابط الالكتروني :
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/201812/t20181221_800152209.html

(4) شبكة تلفزيون الصين CGTN القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **رئيس جمعية الصداقة المغربية الصينية: أنا على يقين بأن الشعب الصيني سيخرج من المحنة أقوى و أصلب**، بيجينغ: شبكة تلفزيون الصين، تاريخ النشر: 2020/02/19 تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/06، على الرابط الالكتروني :https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-IA-EcA/DDDeEA/index.html

(5) وو فو قوي، **مرجع سبق ذكره.**

(6) عفاف الرزوقي، **المغرب يضطلع بدورٍ مهمٍ كجسر بين الصين و أوروبا من جهة و افريقيا من جهةٍ أخرى(رئيس جمعية الصداقة و التبادل المغربية- الصينية)**، الرباط: وكالة المغرب العربي للأنباء Map Express ، تاريخ النشر: 2016/05/10، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/06، على الرابط الالكتروني : https://n9.cl/zexp - http://www.mapexpress.ma

وإذا كانت الجزائر الدولة المغاربية ذات السَبْقْ الدبلوماسي والتاريخي والاقتصادي في علاقتها المتميّزة مع الصين، فإن المغرب يعتبر الدولة المغاربية والافريقية الرائدة إلى جانب مصر في استقطاب العدد الأكبر من السواح الصينين إليها، ووفقاً لصحيفة الشعب الصينية، فإن القرار المهم للملك المغربي محمد السادس بإلغاء التأشيرة على المسافرين الصينين اعتباراً من 11 ماي 2016م بعد الزيارة التي قادته إلى الصين ولقائه بنظيره الصيني شي جين بينغ، اعتبر أن تلك التسهيلات نابعةٌ من تطلعات الشراكة الاستراتيجية الموقّعة بين البلدين خلال نفس السنة، والذي سيتيح للمغرب استيعاب أكبر عددٍ ممكن من الصينين في اطار تدعيم التعاون السياحي، وبلغ عدد السائحين الصينيين القاصدين الوُجهة المغربية بـ15 ألف سائح صيني كمعدل سنوي، وأعرب وزير السياحة المغربي أمله في أن يصل عددهم في السنوات المقبلة إلى 100 ألف سائح.[1]

لم تَعُدْ السياحة والثقافة مجرد أساليبٍ للترفيه والتعليم، بل أضحت صناعةٌ قائمةٌ بحد ذاتها، ومورداً هاماً لعائدات المغرب الاقتصادية، فمنذ عام 2013 أصبح المغرب أكثر دول القارة الافريقية استقطاباً للسُياح، وفي عام 2018 زار أكثر من 12 مليون سائح المغرب، بذلك ارتقى إلى المراتب الأولى لأكثر الوُجهات السياحية طلباً عبر العالم. أعلن موقع "غلوبال تايمز" الذي تديره الحكومة الصينية، أن المغرب أصبح الوُجهة المفضّلة للصينين لعام 2017، وهذا بسبب قرار المملكة بإلغاء التأشيرة على الصينين وميزة الرضا السياحي الصيني للمغرب، ما حَفَّزَ أكبرُ شركةٍ صينية سياحية ترويجية في آسيا عبر الإنترنت "Ctrip" إلى التوقيع على اتفاق تعاونٍ سياحي استراتيجي مع مكتب السياحة الوطني في المغرب في 6 سبتمبر 2019م، بهدف تعزيز السياحة الصينية إلى المغرب، وتم التوقيع على اتفاقية أخرى في ديسمبر 2018 بين وزارتي السياحة الصينية والمغربية حول تنظيم السنة الثقافية والسياحية الصينية بالمغرب، وحدثٌ آخر مماثل بالصين للتعريف بالمغرب وثقافته بدايةً من عام 2020.[2]

يحتلُ المغرب المرتبة 33 عالمياً لأهم الدول المستقبِلة للسياح بـ 13.109 مليون سائح، وتحتل الجزائر المرتبة 88 بـ 2.3 مليون سائح، بينما نجد الصين القوة السياحية الثانية عبر العالم من حيث استقبال السواح الأجانب بـ 162.5 مليون سائح للعام 2019 [3] وأيضاً من حيث تعداد السائحين الصينين البالغ عددهم 100 مليون سائح من قوة سكانية ثابتة لـ 1.4 مليار نسمة، ويسعى المغرب إلى التوسيع من دائرة خارطة الاستقطاب السياحي العالمي لتشمل دول شرق أقصى القارة الآسيوية، بالأخص روسيا والصين التي ارتفع تعداد سياحها بعد قرار المملكة الغاء التأشيرة من 20 ألف سائح عام 2016 إلى 118 ألف سائح نهاية عام 2020.[4]

---

(1) Ma Xiaochun, Bianji, **Morocco to Offer Visa-Free for Chinese Tourists,** Beijing: People's Daily, date of Publication: May 12,2016, access date: March 10,2021, From Website: http://en.people.cn/n3/2016/0512/c205040-9056865.html

(2) Fatima Salhane, **An Outlook on Tourist Attractions in Morocco: The Booming of Chinese Arrivals** , China, Chengdu : UESTC, Center For West African Studies,02/07/2020, p p 2,4. Or at website: https://cwas.uestc.edu.cn/info/1042/1294.htm

(3) Knoema Website, **Morocco-international Tourism, Number of Arrivals,** Compare Algeria-China**,** Knoema Portal, access date: March 10,2021, , From Website: https://knoema.com/atlas/topics/Tourism/Key-Tourism-Indicators/Number-of-arrivals?baseRegion=MA

(4) George Nyongesa, **China relationship boosts tourism in Morocco,** Hong Kong: China Daily, date of Publication: October 28,2019, access date: March 14,2021, From Website: https://www.chinadailyhk.com/articles/49/25/234/1572251083234.html

بالرُّغم من تلك الأرقام المشجّعة، إلا أنها تبقى ضئيلةً بالنظر إلى المعدل السنوي لـ 100 مليون سائح صيني والذي يُقدّر مجموع انفاقه المالي السنوي وفقاً لأكاديمية السياحة الصينية بـ429 مليار دولار [1] مقابل التطلعات المغربية السياحية ببلوغ 20 مليون سائح، وفتح السوق السياحية المغربية تدريجياً بعدم الاقتصار على أسواقها السياحية التقليدية كفرنسا، إسبانيا وألمانيا، لكن المسعى تأجّل ولم يُلغى بسبب تداعيات جائحة كورونا نهاية 2019، كما أن المغرب يعمل على جلب المستثمرين الصينين إليه بالنظر إلى اتساع مساحة الصين خارج بكين [2] علاوةً عمَّا يتميز به السُياح الصينيون على أنهم قوة عددية سياحية استهلاكية، فهم أيضاً قوة اقتصادية واستثمارية مهمة أمام تزايد الطلب العالمي على التُجار والمستثمرين الصينين، ما يدفع بالمغرب إلى تقديم تسهيلات أكثر وضمانات أكبر كي يُفضّل الصيني السوق المغربية عن غيرها من الأسواق الدولية المتاحة له.

المطلب الثالث: العلاقات الصينية – التونسية لما بعد الجائحة وواقع التبادل العلمي الثنائي

من خلال ما تطرقنا إليه سابقاً، فإن العلاقات التونسية الصينية وما تشهده من ضعفٍ فيما يتعلق بالتنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي، إلا أنه لم يثنِ الصين في حضورها الفعَّال ضمن مساعيها في مساعدة الدول لمجابهة جائحة كورونا، بما فيهم الجمهورية التونسية عبر إيجادٍ سبل مغايرة لتفعيل العلاقات ضمن مجالاتٍ متعددة للتعاون.

1- **التعاون الصحي التونسي-الصيني:** كان لوقع جائحة كورونا أثراً بالغاً على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي التونسي، حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي لتونس انخفاضاً كبيراً بـ-46.4% بالنظر إلى تراجع العائدات المالية للعديد من القطاعات الاقتصادية الانتاجية، كالصناعة التي تراجعت بـ-52.7-%، والخدماتية التي سّجلت تراجعاً بـ-49%، وشمِل أيضاً قطاع السياحة الذي يُعد قطاعاً استراتيجياً يقوم عليه الاقتصاد التونسي، والزراعة بـ-16.2%، ما يعني تراجع الفعالية الاقتصادية المعهودة لتونس إلى النصف بالتزامن مع الارتفاع في أعداد المصابين بفيروس كوفيد،19 وخسارة سوق العمل التونسية لـ 430 ألف وظيفة، وتراجع التجارة الخارجية بسبب اغلاق الحدود مع الشركاء التجاريين كفرنسا وإيطاليا وألمانيا والصين آنذاك.[3] هذه الأخيرة أعلنت نهاية شهر فبراير عام 2021 عن دعمها لتونس للتقليل من حدة التداعيات المذكورة أعلاه، وتقديمها لـ 100 ألف جرعة من اللقاح الصيني ضد فيروس كورونا حسب بيانٍ لرئاسة الجمهورية التونسية، بعد لقاء الرئيس التونسي السّعيّد بالسفير الصيني السيد Zhang Jianguo الذي أكّد عزم بلاده إرسال جرعات من اللقاح كهبة بمجرد توفير الآليات في إطار مبادرة COVAX، هذا وقد عرفت تونس موجة انتقادات بعد الهبة غير العلنية التي قدّمتها الإمارات المتحدة بـ 500 لقاح لتونس، وقد أصدرت الرئاسة التونسية بلاغاً توضيحياً في هذا الخصوص. [4]

---

[1] **Ibid.**

[2] عبدالحق السحاسح، **المغرب يعزز السياحة بإلغاء التأشيرة عن الصينين**، الدوحة: شبكة الجزيرة، تقارير الجزيرة، تاريخ النشر: 2016/05/20، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/12، الرابط الالكتروني : https://n9.cl/4ake6 - https://www.aljazeera.net

[3] Zouhair El Kadhi, Dalia El Sabbagh, and others, **The Impact of Covid-19 on Tunisia's Economy, Agri-food System, and Households**, Egypt: IFPRI, International Food Policy Research Institute, May 2020, p p 1,4.

[4] الرئاسة التونسية، **رئاسة الجمهورية تُعرب عن شُكرها لجمهورية الصين الشعبية على استعدادها لتقديم مائة ألف جرعة تلقيح ضد فيروس كوفيد 19**، تونس: الموقع الرسمي للرئاسة، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/12، على الرابط الالكتروني : https://n9.cl/35axf-https://www.carthage.tn- https://n9.cl/6rtl

اختارت تونس اللقاح الروسي Sputnik v ليكون أول دفعةٍ رسمية تتلقاها تونس من عدة لقاحات عالمية ضد فيروس كورونا بتاريخ 2021/03/08م عبر الخطوط الجوية الفرنسية، وتتكوّن الدفعة من 30 ألف جرعة من اللقاح لـ 15 ألف شخص، عقبتها دفعة ثانية مُكوّنة من 500 ألف جرعة لـ 250 ألف شخص من نفس نوعية اللقاح، وتبعاً لذلك قرّرت تونس التخفيف من إجراءات الغلق وإلغاء الحجر الإجباري للوافدين إلى تونس من الخارج، واقتصار الإجراءات على تقديم التحليل السلبي للفيروس لا يتجاوز 72 ساعة.[1]

وفي إطار التنويع في مصادر اللقاحات، أعلنت وزارة الصحة التونسية بتاريخ 2021/03/04 م، عن منح الرخصة الاستثنائية لتسجيل اللقاح الصيني Coronavac الذي تنتجه شركة Sinovac بعد وصوله العاصمة التونسية في شكل هبة صينية، ليكون ثالث لقاحٍ تتلقاه تونس بعد لقاحاَ "سبوتنيك 5" الروسي و "فايزر بيونتيك" الأمريكي الألماني اللذان لم تقتنهما تونس إلا بعد حصولها على قرضٍ مالي بـ100 مليون دولار من البنك الدولي.[2]

تسارعت وتيرة التعاون الصحي بين الصين وتونس لتتسلّم الأخيرة مرةً أخرى بتاريخ 2021/03/27 شُحنةً من المساعدات الطبية من الصين في شكل هبة، ما يعكس الجانب الإنساني في دبلوماسية الصين الخارجية حسب ما جاء به بيان الرئاسة التونسية، هذا وأعلنت شركة "هواوي" الصينية أنها سلّمت السلطات التونسية مجموعة من المعدات الطبية والكمامات، 10 آلاف فاحص طبي و 100 ألف قناع واقي، وعدد من البرامج التكنولوجية ذات الطابع الصحي عبر تقديم نظام اتصالات عن بُعد بين مختلف أجهزة وزارة الصحة التونسية، بهدف الادارة المُثلى للأزمة الصحية وهي في شكل تبرعات، يأتي هذا في ظل صراعٍ دوليٍ محموم على شراء اللقاحات مهما كان نوعها ومصدرها في حين قدّمت الصين الهبات الانسانية لغالبية دول العالم، فيما اقترضت تونس لاقتناء اللقاح الغربي.[3]

2- التبادل العلمي والثقافي بين تونس والصين: الصين بما تُمثّله من قوة تكنولوجية عالمية فهي فاعل من الفواعل الدولية الرائدة في المجال العلمي، والعمل في استثمار ذلك بتوظيف علاقات التعاون العلمي والتكنولوجي.

أ- **مسار التعاون التكنولوجي:** وفقاً للتقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بعنوان "تونس: الآثار المترتبة على المُشاركة في اتفاقية تكنولوجيا المعلومات لمنظمة التجارة العالمية"، فإن الصين إلى جانب الاتحاد الأوروبي تُعد المصدر الرئيسي لواردات تونس من المنتجات التكنولوجية التي تجاوز مبلغها 500 مليون دولار عام 2010، وتفيد الدراسات في مجال التكنولوجيا الصناعية، أن التكنولوجيا أضحت تُسهِم في نمو الانتاج بنسبة 44% بالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان بـ 34% والصين بنسبة 38%، كما أن الانخفاض في تكلفة المنتجات التكنولوجية الانتاجية من شأنه آلياً أن يؤدي الى انخفاض ملموسٍ في تكلفة الانتاج.[4]

---

(1) وكالة سبوتنيك الروسية، **تونس تتلقى أول دُفعة من لقاح "سبوتنيك V " الروسي**، موسكو: الوكالة، تاريخ النشر: 2021/03/08، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/12، على الرابط الالكتروني : https://n9.cl/ohnc - https://arabic.sputniknews.com

(2) وكالة سبوتنيك الروسية، **بعد فايزر و سبوتنيك V..تونس تعتمد اللقاح الصيني "كورونافاك" للتطعيم ضد كورونا**، موسكو: الوكالة، تاريخ النشر:2021/03/05،الرابط الالكتروني:https://n9.cl/jpsy-https://arabic.sputniknews.com

(3) شبكة التلفزيون الصين CGTN القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **تونس تتسلّم مساعدات طبية من الصين لمواجهة فيروس كورونا**، بيجينغ: شبكة التلفزيون الصين، تاريخ النشر: 2020/03/29، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/30، على الرابط الالكتروني :https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-cA-HEA/DGEAIA/index.html

(4) United Nations-UNCTAD, **Tunisia implication of Participation in the information Technology Agreement of the World Trade Organization**, New York and Geneva: UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development, 2015, p p 10.

لذا تُعد الصين من بين أهم مصادر الميزة التكنولوجية الإنتاجية باعتبارها الأكثر مردوديةً والأقل ثمناً، وإن القوة التكنولوجية للصين من شانها أن تكون دعامةً مهمة للاقتصاد التونسي بامتصاص القوة العاملة المُتعلّمة، الذي يُتيح تطوير الاقتصاد الوطني عبر نقل التكنولوجيا الصينية، ووفقاً لتقريرٍ أعدّته السفارة الفرنسية في بيجينغ، فإن الفجوة والتغلغل الاستثماري الخارجي لأوروبا بدأ يتضاءل لصالح الصين، نتيجةً للقدرة العالية للشركات الصينية على التكيّف مع البيئة القانونية والاجتماعية للبلدان المضيفة، وأن تَوَجُهَ تونس نحو الشركات الصينية يرتكز بالأساس على الآلات والأجهزة الكهربائية بـ 56% من الواردات التونسية من الصين، وتشير الأرقام إلى التقدّم الكبير فيما يتعلق بالانتقال التكنولوجي الصيني نحو تونس خلال الأعوام 2000، 2005، 2010 و 2015، حيث أن التكنولوجيا ذات النوعية العالية ارتفعت بالمقارنةً بباقي أنواع المستوى التكنولوجي (موارد قاعدية، تكنولوجيا متوسطة، وعالية الجودة)، هذه الأخيرة ارتفعت من نسبة 20% في التعامل التكنولوجي الصيني التونسي إلى 45% عام 2005، ثم إلى 55% عام 2010، لتصل إلى 60% أي أن أكثر من نصف الصادرات التكنولوجية الصينية إلى تونس تُصنّف ضمن التكنولوجية ذات الجودة العالية في عام 2015، و40% تمثّل التكنولوجية ذات النوعية المتوسطة، بذلك لم يُسجَل أي تعامل للتكنولوجية الضعيفة أو للموارد القاعدية بين الصين وتونس، فهاتان النوعيتان كانتا تمثّلان 15% و 20% على التوالي خلال عام 2000، مع ذلك يُحذَّرُ من التبايُن الكبير بين النوعية العالية للصادرات التكنولوجية الصينية وحجم الاستثمارات الصينية الضعيفة بتونس مقارنةً بدول المغرب العربي الأخرى، وأن التباعد بين قيمة الصادرات الصينية وضُعف الاستقطاب الاستثماري للشركات الصينية، من شأن هذه الأخيرة أن تُضعف قدرات الأولى (صادرات التكنولوجية) مقارنةً بباقي المتعاملين الغربيين.[1]

في مجال تطوير تكنولوجيا الفضاء، وقع اختيار تونس على التجربة الفضائية الروسية، بحيث ساعدها في إطلاق أول قمرٍ صناعي في تاريخ علم الفضاء التونسي، ونالت شرف صناعته شركة " تِلنات" التونسية بتاريخ 22 مارس عام 2021، وسمي القمر الصناعي التونسي بـ"تحدي 1" الذي أُطلق عبر صارخٍ روسي من طراز Soyuz من القاعدة الفضائية الروسية على أراضي دولة كزاخستان، وتابع الرئيس التونسي "قيس السْعيْد" مباشرةً عملية اطلاق القمر الاصطناعي، لتكون بذلك تونس الدولة الافريقية السادسة التي تصنع وتُرسل قمراً اصطناعياً خاصاً بها.[2] ما يفتح الباب واسعاً أمامها لربط علاقاتٍ أوسع وأشمل مع العديد من دول العالم المتفوّقة في مجال تكنولوجيا الفضاء مثل الصين التي تُعد من الدول الرائدة في هذا المجال.

افتُتِحَ مكتب الصين للملاحة الفضائية بالتنسيق مع المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتاريخ 10 أبريل 2018 بحديقة الجزيرة للعلوم بتونس، المركز صيني–عربي للنظم العالمية لسواتِل الملاحة (BDS).[3]

---

(1) Majdi Hassen, Chokri Mamoghli, et autres, **Tunisie -Chine: Un Partenariat d'Avenir**, Tunis: IACE, Tunis Forum, Rapport de travail du 5 éme Edition, 2017, p p 11,21,24,27.

(2) The National, **Tunisia Cheers as Country's First Home-Made Satellite launched into Space ,** Abu Dhabi: The National, date of Publication: March 24,2021, access date: March 25,2021, From Website: https://www.thenationalnews.com/mena/tunisia-cheers-as-country-s-first-home-made-satellite-launched-into-space-1.1189586

(3) BeiDou Navigation Satellite System, **The First Overseas BDS Center is Officially Opened to Promote China-Arab Satellite Navigation Cooperation ,** China: Beidou, date of Publication: April 10,2018, From Website: http://en.beidou.gov.cn/WHATSNEWS/201806/t20180615_15034.html

وهو تابعٌ لإدارة الفضاء الوطنية الصينية China National Space Administration– CNSA، الذي يأتي استكمالاً لمبادرة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بالعمل على نشر نظام "بيدو" الملاحي للأقمار الاصطناعية بالدول العربية، حيث أن هذا المكتب يُمثّل الانطلاقة الأولى من نوعها للتكنولوجيا الفضائية وأول مركز لنظام "بيدو" الصيني للملاحة بالأقمار الصناعية خارج الصين، وتم اختيار تونس لتكون منطلقاً لمشروعه، وبوابةً للتعاون الفضائي الصيني– العربي، حضر الحفل أكثر من 20 وزيراً عربياً و 200 ممثلاً عن المؤسسات ومعاهد البحث العربية من الجزائر وسلطنة عمان وغيرها من الدول العربية والافريقية، وأكثر من 40 طالباً جامعياً عربياً. يأتي هذا التنسيق العلمي والتكنولوجي المشترك من تونس بعد توقيع الطرفان الصيني والعربي على مذكرة التعاون بشأن الملاحة الفضائية الصينية– العربية.[1]

أُنشئ المركز الصيني– العربي للملاحة الفضائية بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى القاهرة عام 2016، وخلالها تم الاتفاق على استحداث مركز "بيدو" واختيرت خلالها تونس لتكون موقعاً له، وقال "تشنغ تشي" مدير المكتب الصيني للملاحة الفضائية والأقمار الصناعية أن المركز من شأنه إعطاء الدفعة الكبيرة في مجال المعلومات والتعاون الفضائي الصيني– العربي.[2]

ب– مسار التبادل الثقافي والسياحي: بعد توقيع تونس على مبادرة الحزام والطريق مع الجانب الصيني في عام 2018، أُعلن في 10 من أبريل عام 2019 عن الافتتاح الرسمي لمعهد كونفوشيوس لتدريس اللغة الصينية وثقافتها بمقر المعهد العالي للُّغات بالعاصمة تونس ضمن اطار اتفاق مسبق للتعاون بين الجانبين في عام 2017، بين جامعتي قرطاج التونسية ودااليان الصينية للّغات، وقد أَعلنَ افتتاحه وزير التعليم العالي والبحث العلمي التونسي وسفير الصين بتونس السيد "وانغ ون بين"، ورئيسا الجامعتين، يسعى المعهد إلى زيادة فُرص تعريف التونسيين بتاريخ الصين وحضارتها العريقة، بما في ذلك تعزيز التعاون الثقافي واللغوي بين البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق، هذا ويُشار إلى أن المعهد يُعد الخامس من نوعه بشمال افريقيا.[3]

أضحت الصين مقصدَ العديد من الطلبة التونسيين بدافعِ التواصل الثقافي والعلمي على حساب الوجهات العلمية التقليدية لدول الاتحاد الأوروبي، أبرزها فرنسا وإيطاليا، وخارج الاتحاد مثل الهند وكوريا الجنوبية، ومع ذلك يبقى عدد الطلبة التونسيين بالجامعات الصينية ضعيفاً والذي لا يتجاوز 30 طالباً تونسياً، بالرغم من القوة العلمية المتميّزة للصين في مجالات تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والطاقات المتجددة.[4]

تُعد تونس إلى جانب المغرب أهم الوُجهات السياحية للأجانب بمنطقة المغرب العربي، بما فيهم السُياح الصينين بغرض السياحة والترفيه، أو سعياً للاستثمار والولوج إلى السوق التونسية خاصةً في السنوات الأخيرة.

---

(1) **Ibid.**

(2) شبكة تلفزيون الصين CGTN القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **"بيدو" الصيني للملاحة عبر الأقمار الصناعية يفتح أول مركزٍ له في تونس**، بيجينغ: شبكة تلفزيون الصين، تاريخ النشر: 2018/04/13، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/30، الرابط الالكتروني:https://newsar.cgtn.com/news/79386c4d31517a6333566d54/p.html

(3) صحيفة الشعب اليومية الإلكترونية، **افتتاح أول معهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية رسمياً في تونس** ، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر: 2019/04/11، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/22 ،على الرابط الالكتروني : http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2019/0411/c31660-9565657-2.html

(4) Majdi Hassen, Chokri Mamoghli, et autres, **Op. Cit**, p 39.

في هذا الإطار وضعت الحكومة التونسية القطاع السياحي ضمن أولوياتها الاقتصادية الكبرى منذ فترة استقلالها بعد عام 1956، وقد ارتكزت عليه باعتباره قاعدةً مُهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن منذ عام 2011 بعد اندلاع الثورة التونسية وتنحي الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، لم تخرج البلاد من دائرة انعدام الاستقرار السياسي والأمني وسط تراجع عائدات أهم القطاعات الاستراتيجية للدولة، وما زاد من الأزمة السياحية التونسية التزايد الملاحظ في نشاط الجماعات الارهابية الرامية إلى تشويه صورة السياحة التونسية بترهيب السياح الأجانب الراغبين لزيارتها. شهدت الفترة ما بين الاستقلال إلى غاية سنة 2011 نمواً ملحوظاً في عدد الأجانب القادمين إلى تونس، حيث وصل في عام 1981 إلى 2 مليون سائح، وزاد بضعفه أي 4 مليون عام 1995 إلى أن بلغ التعداد ذروته عام 2007 بأكثر من 7 ملايين سائح، ثم ليهوي إلى أقل من 5 مليون سائح منذ عام 2011،

ومع ذلك شأنها شأن الجزائر وما مرّت به خلال الأزمة الأمنية حين بقيت الصين وشركاتها محافظةً على نشاطها بالبلاد، نفس الظاهرة يمكن ملاحظتها في تونس بعد عام 2011، أين شهدت تونس تزايُدَ عدد الصينين الوافدين إليها بغض النظر عن المخاطر الأمنية التي لا يتجاهلها الصيني بشكل مُطلق، بل يسعى إلى التكيُّف مع مختلف التغيّرات الجيوسياسية والتحديات التي تواجهه، عكس النسق الإدراكي الاستثماري لدى المتعاملين الغربيين بشكلٍ عام، بدليل أنه بين عامي 2010 و 2011 ازداد عدد الوافدين من الصين بـ 154.4% أي من 4.612 إلى 11.872 زائر صيني، علاوةً الى أنه بعد أسبوعين من هجوم "باردو" بتونس في مارس ،2015 أوضح أحد المرشدين السياحيين أن الحدث لم يؤثر أو يُثني السياح الصينين للعودة إلى تونس مع تأكيده أن مدير الشركة السياحية الصينية الوحيد من بقي مستمراً في عمله أمام التراجع الهائل لباقي السياح الأجانب[1] لذا فإن السلوك السياحي الصيني بشقيه الترفيهي والاستثماري يبقى موثوقاً به رغم العقبات الأمنية والسياسية للدول المتواجد بها، من شأنه أن يقدّم صورة تفاؤلية عن مستقبل التعاون السياحي الصيني– التونسي والمغاربي عموماً.

استناداً إلى التقرير السنوي السياحي لعام 2019، الصادر عن الديوان الوطني التونسي للسياحة ONTT فان السوق السياحي التونسي شهد انتعاشاً بـ +13.6% عن سنة 2018، إذ بلغ العدد الإجمالي للسياح الأجانب بـ 9.429.049 مليون سائح، وبعائدات مالية وصلت إلى 1.9 مليار دولار، كما سُجلت زيادةً بنسبة+ 7.3% تخُص السياح الوافدين من الصين، لذا يسعى الديوان السياحي التونسي إلى استقطاب أكبر عدد للقادمين من الأسواق الآسيوية الواعدة وفي مقدمتهم الصينين واليابانيين.[2] ووفقاً للتقرير الصادر عام 2018 بلغ عدد السُياح الصينين نهاية العام نفسه بـ 27.943 زائر، مسجلاً أكثر من ثلاثة أضعاف عمَّا كان قبل سنتين، عام 2016 بـ8.555 زائر بنسبة اضافية بـ 37%، لكن هذه الأرقام تبقى ضئيلةً مقارنةً بالجنسيات الأجنبية الأخرى، حيث وصل عدد السُياح الجزائريين بـ 2.728.011 مليون سائح عام 2018 وهي الجنسية الأكثر توافداً إلى تونس، يليهم الليبيين بـ1.5 مليون، الروس 599 ألف سائح، والفرنسيين رابعاً بـ 781.709 سائح زائر للأراضي التونسية.[3]

---

[1] Heather Jeffrey, Sue Bleasdale, **Tunisia-Mass Tourism in Crisis ?**, **Mass Tourism in a Small World**, UK: CABI-Center, 2017, p p 1,2,6.

[2] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat-ONTT, **Le Rapport Annuel 2019**, Tunis: Office National du Tourisme Tunisien, 2019, p 9.

[3] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat-ONTT, **Le Rapport Annuel 2018**, Tunis, 2018, p 6.

أُسوةً بما أقدمت عليه السلطات المغربية في وقتٍ سابق، فقد أعلنت سفارة الجمهورية التونسية ببيجينغ رسمياً عن إلغاء تأشيرة الدخول للأراضي التونسية على السُياح الصينيين بدايةً من تاريخ 23 فبراير 2017، وهذا بهدف استقطاب أكبر عددٍ من السياح الصينيين، ويأتي القرار دعماً للقرارين السابقين المتضمنين إعفاء الوفود الصينية التي يزيد عددها عن 10 أفراد من التأشيرة ثم خفَّضتهُ لاحقاً إلى 5 أفراد، حيث بات بإمكان الصينين القدوم إلى تونس دون تأشيرة والاقامة بها لمدة 90 يوماً، إذ أن الاستراتيجية السياحية التونسية تقوم على الانفتاح للسوق الصينية التي بها أكبر عدد من السائحين في العالم [1] لكن هذه التوجهات الجديدة لتونس أعاقتها التأثيرات السلبية للأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها تونس منذ "ثورة" عام 2011، وما زاد من تأزُّمها التداعيات الصحية والاقتصادية الكبيرة لجائحة كورونا نهاية عام 2019 والمخاطر المتعددة الذي تواجه القطاع السياحي بتونس.

المطلب الرابع: التعاون الصحي والعلمي بين الصين وليبيا في سياق تحولات عام 2011

شهد الوضع الانساني بليبيا تدهوراً كبيراً بعد حالة الانهيار الأمني والسياسي للدولة لتداعيات "الثورة" لعام 2011، ضمن سياق الحراك أو "الربيع العربي" الذي مسّ المنطقة العربية، وأمام هذا الوضع كانت الصين حاضرةً بدبلوماسيتها الصحية التي تعود إلى فتراتٍ سابقة عن ثورة 2011، ما جعل من نموذج التعاون الانساني الصيني– الليبي أن يُشكّل الخصوصية المغايرة عن باقي دول المغرب العربي نتيجة للاعتبارات السالفة الذكر.

1- **التعاون الصحي الليبي– الصيني:** الانفلات الأمني وظاهرة انتشار الجماعات المسلحة التي أصبحت تؤسس لواقعها عوضاً لسيادة السلطة السياسية والقانونية الغائبة، وهي السيادة المنقسمة غرباً بالعاصمة طرابلس وأخرى شرقاً ببنغازي ما أثّر على حياة الليبيين بتسجيل آلاف القتلى، والذي يُقدّر تعدادهم بأكثر من 2.380 قتيل ومئات آلاف الجرحى وزيادة عمليات الاختطاف وانتشار الأسلحة والألغام الارضية والذخائر غير المتفجّرة، وما صاحبه من نقصٍ في الغذاء والوقود والمياه واللوازم الطبية، وتراجع الخدمات الصحية العامة لليبيين، ناهيك عن توقّف نشاط المؤسسات التعليمية.[2]

إن حالة الانهيار الصحي والتعليمي والوضع الإنساني السيء بليبيا، يقع تحت مسؤولية الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي تحديداً، الذي تكفّل بعملية التدخل العسكري بليبيا من دون إلحاقه بأية خُططٍ تنموية واقتصادية بديلة لما بعد الحرب منذ عام 2011، لكن الصين وضمن اطار برنامج المساعدات الطبية الدولية، ونظراً للحاجة الملحة للدولة الليبية لهذه المساعدات، قدّمت الصين عبر القائم بأعمال سفارتها لدى ليبيا "وانغ تشي مين" مساعداتٍ طبية بقيمة ستة ملايين دولار شهر جوان من عام 2018 أي أنه سَبِق ظهور جائحة كوفيد 19، [3]

---

[1] صحيفة الشعب اليومية الالكترونية، **بعد الغاء التأشيرة للصينيين "90 يوماً حول تونس الخضراء"**، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر: 2017/02/24، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/30 ،على الرابط الالكتروني :
http://arabic.people.com.cn/n3/2017/0224/c31659-9182104.html

[2] Rihab Elhadj, Hannah Tonkin, **Shattered Lives, Civilians Suffer From the use of Explosive Weapons in Libya**, Second Version, The Netherlands: United Nations-OCHA –Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and PAX For Peace, September 2015, p 16.

[3] صحيفة الشعب اليومية الالكترونية، **الصين تُسلّم مساعدات طبية بقيمة ستة ملايين دولار**، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر: 2018/06/12، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/30 ،على الرابط الالكتروني :
http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2018/0612/c31660-9470202.html

معتبراً الدبلوماسي الصيني أن هذه الإمدادات تدخل ضمن الالتزامات الإنسانية الصينية اتجاه ليبيا وشعبها، في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، وفي إطار دعم القطاع الصحي الليبي الذي هو بأمس الحاجة إلى مثل هكذا مبادرات إنسانية.[1]

تَواصَل الدعم الانساني والصحي الصيني لليبيا إلى ظهور جائحة كورونا نهاية عام 2019، وفي شهر جويلية من عام 2020، استلمت السلطات الليبية من الصين مساعداتٍ طبية في إطار سياسة الصين الشاملة لدعم دول العالم لمجابهة تداعيات الفيروس، إذ سلّمت الصين عبر القائم بأعمالها لدى ليبيا عبر المكلّف بتسيير أعمال سفارة ليبيا بتونس مساعداتٍ طبية هي الثانية من نوعها خلال أقل من شهر ونصف لليبيا، بعد التي تم إرسالها سابقاً في 11 جوان من نفس السنة (2020)، تضمنت المساعدات كواشف اختبار وبدلات واقية وكمامات N95 وأقنعة للجراحة ونظارات واقية وقفازات طبية.[2]

كما ساهمت الشركات الصينية الجهود الرسمية الحكومية بقيام مؤسسة "جاك ما" الصينية بإرسال شحنة من المساعدات الطبية قُبيل وصول الإمدادات الحكومية الصينية، وهذا بتاريخ 20 أبريل من عام 2020، ورغم الوضع الصحي الحرج الذي مرّت به الصين خلال هذه الفترة، إلا أن الشركة الصينية وبإشرافٍ من الاتحاد الافريقي قامت بإرسال المساعدات إلى العديد من دول الاتحاد الافريقي والتي شملت حكومة الوفاق الوطني الليبية بطرابلس.[3]

تشير آخر الاحصائيات لمسار التعاون الطبي الصيني الليبي، ورغم انعدام أية مساعدة تُذكر من الجانب الليبي إلى الصين مع بداية الجائحة، وهذا أمرٌ منطقي بالنظر للوضع السياسي والأمني والاقتصادي الذي تمر به ليبيا، إذ مع بداية أول انتشار لفيروس كوفيد 19 وإعلان ليبيا عن ظهور أول اصابة بفيروس كورونا، وفي ظرف أقل من 5 أشهر استقبلت ليبيا من الصين 5 أطباء مختصين و 834 طقم لتشخيص الفيروس و 5 آلاف بدلة طبية وقائية، و 15 ألف قناع واقي من نوع N95 و 100 ألف قناع للجراحة و 5 آلاف نظارة طبية، و 5 آلاف زوج من القفازات الطبية[4] كما أن منظمة الصحة العالمية عرضت مبادرة دولية لمساعدة ليبيا بعد تفشي وباء كورونا لجمع مبلغ 22.3 مليون دولار، تحصّلت منها على 17.4 مليون دولار، وقد قدّمت الصين وحدها 3.602 مليون دولار، ما يُمثّل نصف المساعدات التي قدّمتها كافة دول الاتحاد الأوروبي مجتمعةً بـ 6.825 مليون دولار، لتكون بذلك الصين أبرز من قدّم المساعدات المالية والإنسانية من حيث ترتيب الدول الداعمة لتحسين الوضعين الاجتماعي والصحي بليبيا على خلاف الدول المستندة حصراً على المقاربة العسكرية والأمنية في الشأن الليبي.[5]

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] شبكة تلفزيون الصين CGTN القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **الصين تُسلّم ليبيا مساعدات طبية لمكافحة مرض"كوفيد-19"**، بيجينغ: شبكة تلفزيون الصين، تاريخ النشر: 2020/17/18، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/30، الرابط الالكتروني:https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-BcA-EIA/EBHDEA/index.html

[3] صحيفة الشعب اليومية الالكترونية، **ليبيا: وصول شحنة مساعدات طبية قدمتها مؤسسة"جاك ما" الصينية لمواجهة فيروس كورونا الجديد**، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر: 2020/20/20، تاريخ الاطلاع عليه:2021/03/30 ،على الرابط الالكتروني :http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2020/0420/c31660-9681523.html

[4] W.H.O-World Health Organization, **Health response to COVID-19 in Libya**, Tunisia: konrad Adenauer Stiftung-Med Dialogue Series, N 27 , July 2020, p 6.

[5] Yahia H.Zoubir, **China's 'Health Silk Road' Diplomacy in the MENA**, Bonn–Germany: KONRAD ADENAUER STIFTUNG, July 2020, p7.

هذا وتُعتبر ليبيا من أواخر الدول عربياً وإفريقياً التي اقتنت اللقاح المضاد ضد فيروس كوفيد 19، أو تحصّلت عليه في إطار مبادرة COVAX لمنظمة الصحة العالمية لفائدة الدول الفقيرة التي لم تتمكّن من الحصول على اللقاح أياً كانت أنواعه أو مصادره، وقد شهد الوضع الصحي بليبيا تحسّناً ملحوظاً بموازاة تطوّر الأوضاع السياسية والأمنية بعد الانفراج السياسي النسبي الذي شهدته ضمن اطار مسار التفاوض بين الفرقاء الليبيين وتعيين "عبد الحميد دبيبة" رئيساً مؤقتاً للحكومة الوطنية المشتركة الليبية في فبراير 2021، لتتحصّل ليبيا بعد أقل من شهر في 04 من أبريل على أول دفعة بـ 100 ألف جرعة من لقاح كورونا قادمةً من دولةٍ فاعلة في الملف الليبي،ويتعلّق الأمر بروسيا التي كانت أول دولة تُرسل لقاح "سبوتنيك V" إلى ليبيا عبر دولة الإمارات المتحدة الحليفة لروسيا في الملف الليبي

في وقتٍ لا حق من تاريخ 09 من أبريل عام 2021، أعلن المركز الوطني الليبي لمكافحة الأمراض عن وصول أول شحنةٍ من لقاح فيروس كورونا في إطار مبادرة COVAX بـ 57.600 جرعة من لقاح أسترازينيكا AstraZenaca البريطاني–السودي [1] بالرغم من التحفظات الصحية الدولية للتأثيرات الجانبية وتخثُر الدم المسجل على اللقاح، فهل هو اختيارٌ طبي ليبي وطني مستقل أم أتى لإملاءاتٍ دولية خارجية أجبرت ليبيا على اقتناء هذا اللقاح؟.

2- التبادل العلمي والثقافي بين ليبيا والصين: إن ليبيا شأنها شأن باقي دول المغرب العربي أصبحت تشهد تطوراً ملحوظاً في نسق التعاون التكنولوجي بينها وبين أهم القوى الفاعلة في هذا المجال ونذكر الصين، بموازاة ذلك هنالك محالةٌ للعمل على التنسيق في المجال العلمي والثقافي الذي بدأ يعرف هو الآخر دفعاً ايجابياً بين ليبيا والصين، رغم تراجع الدور الخارجي لليبيا وانحساره منذ اندلاع ما سمي بـ"ثورة" فبراير عام 2011.

أ- مرحلة ما قبل " ثورة" عام 2011، يعود تاريخ التعاون الليبي- الصيني في مجال العلوم منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1978، عندما تم التوقيع آنذاك على المعاهدة الشاملة التي تتعلق بالاتفاقات الثنائية في المجال الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى اتفاقٌ للتعاون بشأن العلوم والتكنولوجيا الذي دخل حيز التنفيذ عام 1982، تبعته العديد من الاجتماعات الصينية الليبية الرفيعة المستوى لمتابعة مسار الاتفاق الشامل بما فيها اتفاق التعاون التكنولوجي. ازداد التعاون والتنسيق بين البلدين بدايةً من عام ،1992 بعد تعرّض ليبيا للحصار الغربي من الأمم المتحدة والعقوبات الأمريكية الكبيرة بعد حادثة سقوط الطائرة، فيما عُرف بقضية لوكربي عام 1988، ما دفع بليبيا عنوةً إلى التوجُّه شرقاً وتوثيق العلاقات الليبية الصينية أكثر فأكثر، بما في ذلك حاجة ليبيا إلى الاستثمار في التكنولوجيا الصينية بشكلٍ أوسع وعلى نطاقٍ أكبر ضمن استراتيجية الاستثمار التكنولوجي بديلاً أو موازياً عن النفط بعد انهيار أسعاره خلال نفس الفترة، حيث تم الاستعانة بالتكنولوجيا الصينية في مجال المعدات الميكانيكية والكهربائية، آلات البناء، معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنسوجات بهدف الرفع من رفاهية المواطن الليبي والنهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية بليبيا.[2]

---

[1] المركز الوطني الليبي لمكافحة الأمراض، **وصول شحنة من التطعيم المضاد لفيروس كورونا**، طرابلس: المركز الوطني، تاريخ النشر: 2021/04/09، تاريخ الاطلاع عليه:2021/04/09، الرابط الالكتروني: https://ncdc.org.ly/Ar

[2] Jian Junbo, Alvaro Méndez, **Op. Cit**, p 3.

تميّزت جمعية الصداقة الليبية–الصينية بنشاطها المُتميّز في الدفع بعلاقات التبادل الثقافي بين البلدين، فيما يتعلق بربط الخيوط الثقافية والحضارية بين الشعبين الليبي والصيني، ودليل ذلك أن العاصمة طرابلس شهدت أهم محطةٍ من المحطات التاريخية لمؤامرات جمعيات الصداقة الصينية العربية، حيث استضافت نسخته الثالثة عام 2010 قُبيل اندلاع الثورة، وقد استضافت السودان الدورة الأولى لأعمال المؤتمر عام 2006، ثم العاصمة السورية دمشق عام 2008 حين استضافت الدورة الثانية للمؤتمر، كما استضافت الصين أعمال المؤتمر في نسختين متتاليتين، إذ عُقد المؤتمر الرابع بمدينة ينتشوان بمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم ذات الاغلبية المسلمة، ثم المؤتمر الخامس بالعاصمة بيجينغ في نوفمبر من العام 2017[1] و قد أكّد السيد "مفتاح محمد كعيبة" أمين مؤتمر الشعب العام الليبي سابقاً ورئيس جمعية الصداقة الليبية–الصينية على عمق العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين، حيث تجاوز عدد المنضمّين إلى الجمعية بأكثر من 60 عضواً [2] ما يعبّر عن التطور الواضح الذي تشهده العلاقات الصينية الليبية إلى حين ظهور ما سمي بالربيع العربي وتداعياته على العلاقات الليبية الصينية.

لم تكن ليبيا الوُجهة السياحية الأفضل لدى الصينيين مقارنةً بتونس والمغرب والجزائر، لكنها في المقابل تمكّنت من جلب أكبر عددٍ من مستثمرين ورجال الأعمال في مجال الطاقة والنفط بشكلٍ خاص، ويشهد قطاع السياحة الليبي تراجعاً كبيراً منذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي بالموازاة مع فترة العقوبات الغربية التي فُرضت على ليبيا، أين تهاوت نسبة السُياح القادمين إلى إليها من 1.83 مليون سائح إلى أقل من 760 ألف سائح أجنبي عام 2008، وما إن استعادت ليبيا عافيتها الاقتصادية حتى عادت مرةً أخرى إلى دائرة الأزمات الأمنية بعد اندلاع ثورة فبراير عام 2011، ولم تعد بذلك إحدى الوجهات السياحة المفضّلة لدى غالبية السُياح بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، لتحتل ليبيا بذلك المراتب الأخيرة (161 عالمياً) من حيث استقطاب السُياح. [3]

ب– **مرحلة ما بعد اندلاع "ثورة" 2011**، حاولت الصين منذ هذه الفترة الحفاظ على أقصى قدرٍ ممكنٍ من مصالحها الاقتصادية بليبيا، بما يتَّسِق مع حاجة الليبيين إلى التكنولوجيا الصينية والتحديث قطاع الاتصالات، وقد استأنفت أهم شركتين صينيتين لعملاقيْ تكنولوجيا الاتصالات بالصين والعالم، هما شركتا (ZTE-Huawei)، حيث عملتا على ضمان استمرارية وسلالة التعاون التكنولوجي والتجاري بين الصين وليبيا، وإرسال فرقٍ صينية إلى ليبيا من مهندسين وتقنيين صينيين في مجال الاتصالات والبناء. [4]

لكن يبقى استمرار التواجد الصيني بليبيا مرهونٌ بمدى تحسُّن الوضع الأمني الذي يضع الصينيين بين تهديد الجماعات المسلحة النشطة بليبيا، وكذلك أمام مرمى استهداف القوى الدولية الغربية بشكلٍ خاص، الراغبة في إزاحة الصين عن الساحة السياسية والاقتصادية اللبيبة، كما أن الدرس المرير الذي استساغته الصين من ليبيا كان له

---

(1) الصين بعيون عربية، **مؤتمر الصداقة الصينية العربية في دورته الخامسة.. دور متميّز للتعاون الشعبي في بناء الحزام و الطريق**، بيجينغ: / موقع الصين بعيون عربية، تاريخ النشر: 2017/11/07، تاريخ الاطلاع عليه:2021/04/02، الرابط الالكتروني: http://www.chinainarabic.org/?p=34356

(2) صحيفة الشعب اليومية الالكترونية، **مقابلة مع رئيس جمعية الصداقة: العلاقات الليبية-الصينية تتطور تطوراً إيجابياً**، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، تاريخ النشر: 2008/08/11، تاريخ الاطلاع عليه:2021/04/02 ،على الرابط الالكتروني : http://arabic.people.com.cn/31660/6471728.html

(3) Knoema Website, **Libya- Number of Arrivals,** Knoema Portail, access date : April 04,2021, , From Website: https://knoema.com/atlas/Libya/Number-of-arrivals

(4) Jian Junbo, Alvaro Méndez, **Op. Cit**, p 7.

الوقعُ السياسي والدبلوماسي للحفاظ قدر الإمكان على مصالحها الاستراتيجية بمناطق أخرى تجاه الدول الحليفة والصديقة للصين.

-المطلب الخامس: أثر الجائحة على العلاقات الصينية - الموريتانية ومستوى التبادل العلمي والسياحي

الصعود الإيجابي الملموس في علاقات موريتانيا مع الصين، يُشجّع الجانبان بأن يدفعا به لكي يشمُل مختلف مجالات التعاون، حيث يُعتبر الشق الإنساني بسياقاته المتنوعة أحد أهم المسائل التي تجمع بين البلدان، من صحة وتعليم وسياحة، باعتباره مكمّلاً للقطاعات الاستراتيجية الأخرى السياسية منها والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية.

1- **التعاون الصحي الموريتاني– الصيني:** يعود تاريخ التعاون الصحي الموريتاني– الصيني إلى فترة بداية تأسيس الدولة الموريتانية رغم الانحياز الدبلوماسي الموريتاني لتايوان على حساب الصين، بعد الضغوط الفرنسية المفروضة عليها واعترافها بتايوان عشية اليوم نفسه من استقلال البلاد في 28 نوفمبر1960، لكن الاستدارة الدبلوماسية الموريتانية نحو جمهورية الصين الشعبية كانت في 19 جويلية عام 1965، وما تبعته من صعودٍ لافتٍ لعلاقات البلدين، إذ وبعد ثلاث سنواتٍ من ترسيم العلاقات، بدأت الصين بتقديم الدعم الإنساني والطبي لموريتانيا، وأرسلت وفداً من الأطباء الصينيين المختصين وفرقاً طبيةً إلى موريتانيا منذ عام 1968، ولم تنقطع البعثات الطبية المتوجهة إلى موريتانيا من ذلك الحين.[1]

إذ ومنذ تلك الفترة من العام 1968، تم فيها التوقيع على معاهدة للتعاون الصحي بين البلدين إلى غاية عام 2017، حازت الصين على 99 مشروعاً بموريتانيا، تم من خلالها استلام 88 مشروعاً مكتملاً، من ضمنها مراكز ومؤسسات استشفائية، كما تم إرسال 32 بعثة طبية مكوّنةٌ من مجموع 800 طبياً موزعون على ثلاثة مستشفيات مركزية (مستشفى نواكشوط، كيفة وسيلبابي) مع تقديمها لتبرعاتٍ مالية لموريتانيا تجاوزت مبلغ 5.4 مليار يوان.[2]

كانت الصين أول الداعمين لموريتانيا بعد انتشار وباء كوفيد 19 مع أنها كانت أول من واجه التداعيات الخطيرة للوباء، الذي تحوّل فيما بعد إلى جائحة عالمية مسّت كل دول العالم بما فيها موريتانيا، ففي 30 من جوان لعام 2020 حطّت طائرة صينية بمطار نواقشط مُحمّلة بمساعدات طبية لموريتانيا في اطار المساعدة الصينية لمواجهة التداعيات الصحية لفيروس كورونا.

هذا وقد اتّصل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بالرئيس "محمد الغزواني" مُعرباً له عن وقوف الصين بجانب الشعب الموريتاني خلال الأزمة الصحية التي مرّت بها البلاد، بعد رسالة الدعم التي تلقاها من الرئيس الموريتاني في وقتٍ سابق خلال الموجة الأولى للفيروس التي تعرّضت لها الصين نهاية عام2019، وقد ثمَّنَ وزير الخارجية الموريتاني اسماعيل ولد الشيخ أحمد دعوة الرئيس "شي" بعقد قمةٍ استثنائية "الصين–افريقيا" للتضامن ومواجهة الجائحة سعياً لبناء مجتمعٍ صحي متكامل، بعيداً عن الحلول الانفرادية والحسابات السياسية الضيّقة. [3]

---

(1) David H. Shinn, Joshua Eisenman, **Op. Cit** , p 242.

(2) **Ambassade de la Chine au Mauritanie**, **Mauritanie: Les Relations entre la Chine et la Mauritanie,** Site Web: http://mr.china-embassy.org/fra//whjl/t1498839.htm

(3) منتدى التعاون الصيني- العربي، **تعزيز التعاون لمكافحة الوباء و توطيد العلاقات الصينية- الموريتانية**، بيجينغ: الموقع الرسمي للمنتدى، تاريخ النشر: 2020/07/01، تاريخ الاطلاع عليه:2021/04/04 ،على الرابط الالكتروني : http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/yyzs/t1793716.htm

نهاية شهر جويلية من عام 2020، ووفقاً للأرقام المُسجلة، تَدعَّمَ القطاع الصحي الموريتاني بمجموعٍ من المساعدات الطبية مصدرها الصين بـ 20 ألف وحدة اختبار لفيروس كوفيد 19، 100 ألف قناع واقي، ألف بدلة طبية وأجهزة للتنفس الاصطناعي.[1] شهر أفريل من عام 2020، استلمت موريتانيا عبر وزارة الصحة من سفير الصين بنواقشط مركزاً لعلاج الأمراض المعدية بموازاة انتشار جائحة كورونا، يتألف المركز من طابقين، ويضم عدة أجنحة، به 30 سرير وعدة مختبرات، بالإضافة إلى معدات الأشعة، وذكرت السفارة أنه تم إجراء العديد من التجديدات والترميمات بمستشفى الصداقة الصينية الموريتانية في إطار اتفاقية بهذا الخصوص، مؤكداً وزير الصحة الموريتاني أن مساهمة الصين في دعم البنية التحتية الصحية الموريتانية وفي فترة الوباء بشكلٍ خاص، يعكس صلابة العلاقات التاريخية بين موريتانيا والصين، في وقتٍ تسعى أغلب الدُول مواجهة الجائحة بشكلٍ منفرد.[2]

2- التبادل العلمي والثقافي بين موريتانيا والصين: الحاجة المُلحَّة للنهوض بالتنمية في العديد من القطاعات الانتاجية بموريتانيا، يدفعها إلى ضرورة الارتكاز على الآلية التكنولوجية لذلك، لذا يمكن أن تكون الصين بديلاً رائداً ومصدراً للتكنولوجيا العلمية والاقتصادية التي تحتاج إليها موريتانيا.

أ- مسار التعاون التكنولوجي: الأولوية الاستراتيجية التنموية لموريتانيا تتعلق بتطوير التكنولوجيا في أهم مجالٍ إنتاجي للاقتصاد الموريتاني، ويتعلق الأمر بقطاع التعدين والحديد الخام باعتباره أحد أهم الانشطة الرئيسية، وأبرز صادراتها وعائداتها من العملة الصعبة منذ الاستقلال، علماً أن موريتانيا لا تمثّل إلاّ 1% من الانتاج العالمي من الحديد الخام مقارنةً بأستراليا، البرازيل، الصين وروسيا، لذا تحاول تعميم التكنولوجيا الاستخراجية وتطوير القدرات التكنولوجية والابتكار في الناحيتين المادية والبشرية، بتوسيع وعائها الانتاجي من المعادن وتنمية المهارات العلمية لاستغلال أصنافٍ موازية أخرى من المعادن كالنحاس والذهب والماس والفوسفات ومن المعادن الأرضية النادرة، كما بها أكبر احتياط عالمي لمادة رواسب الجبس، لذا تتواجد الصين في هذا النشاط الحيوي بالشركة الوطنية الصينية للبترول مع اتجاهاتٍ استثماريةٍ صينية أخرى نحو قطاع الصيد البحري التي تتميز به موريتانيا.[3]

أثبت اتفاق مصائد الأسماك المُبرم بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي عام 1987، ضُعفه بشكلٍ كبير في النهوض بالقدرات الانتاجية لموريتانيا بقطاع الصيد البحري، لذا تحاول السلطات الموريتانية الاستغلال الأمثل في المؤهلات التكنولوجية التي تتمتّع بها الصين من حيث الانتاج كماً ونوعاً، وهذا ما يُلاحظ خلال السنوات الأخيرة بعد دخول العديد من الشركات الصينية مجال الاستثمار في إحدى أهم القطاعات الواعدة بموريتانيا، وإن مفهوم العلاقة المتجددة مع الصين أفضل بكثير مقارنةً بالدول الأخرى، بالنظر إلى اجراءات النقل اللامشروط للتكنولوجيا الصينية لفائدة الدول الافريقية بشكلٍ خاص التي هي بأمس الحاجة إليها لتحقيق أهداف التنمية المحلية.[4]

---

(1) Yahia H.Zoubir, **China's 'Health Silk Road' Diplomacy in the MENA**, **Op. Cit** , p 7.

(2) China Internet Information Center, **China hands infectious disease treatment center to Mauritania ,** Beijing: China Center ,date of Publication: April 1,2020, access date: April 05,2021, From Website: http://www.china.org.cn/world/2020-04/01/content_75885563.htm

(3) UNCTAD-United Nations, **Mauritania-Science, Technology & Innovation Policy Review**, New York & Geneva: Un. Conference on Trade and Development, 2010, p p 87,105.

(4) Jesus Iborra Martin, **Fisheries in Mauritania and Fisheries Agreements With the EU**, Brussels-Belgium: European Parliament, Policy Department Structural and Cohesion Policies, 2010,p p 33,46,63.

تحاول الدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي تأكيد نفوذها التكنولوجي لدوافع اقتصادية وتجارية، بعد الاتفاق المبرم مع موريتانيا المتعلّق بتكنولوجيا سواتل سفن الصيد البحري، التي بواسطتها يتم تحديد هويات السُفن بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية الموريتانية، وتتنافس العديد من القوى الدولية للاستفادة من القدرات السمكية الموريتانية، وقد تمّ إبرام اتفاق بشأن مصائد الأسماك بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي عام 1987، استكمالاً للاتفاق المُبرم بين موريتانيا والبرتغال عام 1984، وتنص الاتفاقية على تجديد شروطها كل ثلاث سنوات ضمن إطار البروتوكولات التي تدعَّمَت لاحقاً باتفاقٍ آخر عام 1996 [1]بمراعاة موازين القوى الدولية الفاعلة خلال تلك الفترة.

أمضت الحكومة الموريتانية اتفاقية أخرى مع الصين في 07 من جوان 2010م، حول تطوير قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية، لما يكتسيه من أهمية استراتيجية للاقتصاد الموريتاني سعياً للتوسيع من ايرادات ميزانيتها وزيادة فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي للحد من ظاهرة الفقر المنتشرة بالبلاد، وقد تولّت ذلك الشركة الصينية Poly Hondone Pelagic Fishery التابعة لمجموعة Poly Technologies، ينص العقد على أحقية الشركة الصينية في استغلال الثروة السمكية بمقابل تزويد الصين بالإمكانيات التكنولوجية للجانب الموريتاني لمدة 25 عاماً بقيمة 100 مليون دولار، وبناء وتشغيل مصنعٍ لإنتاج الأسماك في نواديبوا، قابله اتفاقٌ أوروبي موريتاني آخر ضمن أحكام بروتوكول الشراكة الجديدة في 15 نوفمبر 2013 كردٍ أوروبي على الاتفاق الصيني الموريتاني.[2]

ب- **مسار التبادل الثقافي والسياحي:** أُعلن عن الافتتاح الرسمي لمعهد كونفوشيوس في 24 جويلية عام 2019، بجامعة نواقشوط العصرية، وتم إنشاء المعهد بشراكة بين الجامعة الموريتانية و جامعة هوبي University Hebei وبإشرافٍ من معهد كونفوشيوس المركزي، وهو أول معهد صيني بموريتانيا، يضم 4 خبراء صينيين وقرابة 200 طالب موريتاني، وقبل تأسيس المعهد تم إنشاء مدرسة صينية بجامعة نواقشوط العصرية منذ عام 2008، وقد أرسلت الحكومة الصينية منذ ذلك الحين العديد من الخبراء و المُدرسيين إلى المدرسة بهدف تعليم اللغة الصينية والتعريف بالثقافة الصينية لدى الموريتانيين، كما تم منح تأشيرات لدى الطلبة الموريتانيين لدخول الصين، حصلوا من خلالها على شهادات الماجيستير والدكتوراه من الجامعات الصينية بمختلف تخصصاتها.[3]

هذا وساهمت الصين في تشييد العديد من المرافق العمومية الثقافية من دور الشباب، المتحف الوطني وغيرها من المنشئات التي ساهمت في إثراء الحياة الثقافية بموريتانيا من جهة، وبين الشعبين الموريتاني والصيني من جانبٍ آخر، كما تم تشكيل فريق الصداقة البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين للبلدين [4] واستطاعت مجموعة من الكفاءات والمثقّفين الموريتانيين من تأسيس أول منصةٍ إعلامية بين موريتانيا والصين باسم "من الصين إلى موريتانيا" في إطار دعم الجهود الأكاديمية والاعلامية الرامية إلى الدفع بالعلاقات الموريتانية الصينية.[5]

---

[1] **Ibid.** p 38.

[2] Lamya Essemlali, **Accord de Pèche Mauritanie-Chine: Le Cri d'alarme de la société civile auprès de l'UE et du gouvernement Mauritanien**, Paris: Association Sherpa, 17 Avril 2014, p p 1,2.

[3] Université de Nouakchott- Al Asriya, **Institut Confucius**, Nouakchott: Université de Nouakchott & Hebei University, 2019, p p 1,2.

[4] جانغ جيان قوه (سفير الصين لدى موريتانيا)، **التضامن و التآزر و الفوز المشترك، التهاني بمناسبة الذكرى السنوية الـ 55 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و موريتانيا**، نواكشط: سفار الصين لدى الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، تاريخ النشر: 2020، تاريخ الاطلاع عليه:2021/04/05 ، الرابط الالكتروني: http://mr.china-embassy.org/fra/xwdt/t1798790.htm

[5] المنصة الإعلامية الموريتانية الصينية، **من نحن "من الصين إلى موريتانيا"**، الموقع الرسمي للمنصة: http://mandarim.info

سياحياً، تزخرُ موريتانيا بإمكاناتٍ سياحية طبيعية كبيرة ومتنوعة، حيث تمتاز بالتنوع السياحي للواجهة البحرية المُطلة على الأطلسي، ونوعٌ آخر مُستحدَث من السياحة وهي السياحة الصحراوية على غرار باقي دول المغرب العربي التي بها مناطق صحراوية خلابة مترامية الأطراف، لكن وبغض النظر عن تراجع نشاط السياحة العالمية بسبب جائحة كوفيد 19، ورغم الإمكانات السياحية الكبيرة لموريتانيا، لازالت تسجل أدنى الأرقام وتتذيل ترتيب أهم الدول المُستقطِبة للسُياح، رغم محاولات السلطات الموريتانية في إعطاء دفعٍ جديد للقطاع السياحي الموريتاني لجلب موارد مالية إضافية لخزينة الدولة، وكذلك لمحاربة الفقر وامتصاص القطاع السياحي للبطالة أمام تحديات التنمية وانعدام الاستقرارين السياسي والأمني مع غياب رؤية واضحة واستراتيجية خاصة للنهوض بالقطاع، وتعمل السلطات أيضاً عبر المنظمة الوطنية للسياحة NTO –The National Tourism Organization لتقديم صورةٍ مُغايرة عن السياحة الموريتانية، بما لديها من مميّزات بهدف الرفع من عدد الوافدين اليها.[1]

كما تحاول موريتانيا تحسين ترتيبها العالمي، إذ تحتل المراتب الأخيرة لـ 150 دولة الأكثر استقبالاً للوافدين الأجانب من السُياح، حيث لم يتعدى عدد الوافدين إليها بـ 30 ألف سائح، وفقاً للإحصائيات المقدمة للعام 2000 حيث تخلّفت عن دولة مثل ليبيا رغم ما تمرّ به من فترةٍ سياسية وأمنية استثنائية.[2]

ما يجب تثمينه، هي اللفتة الصينية الطيبة بعد اشراف نائب وزير السياحة الصيني ومسؤول النقل الجوي الدولي على تكريمٍ خاصٍ للسيد "محمد محمود ولد أب ولد أن" بصفته المدير العام للمكتب الوطني الموريتاني للسياحة، خلال حفلٍ نُظِم بالصين بمناسبة اختتام فعاليات المعرض الدولي للسياحة "شيآن–طريق الحرير" في نسخة عام 2016، وبالرغم من قلة عدد السُياح الصينيين المصاحب لضعف الفعالية السياحية الموريتانية، يأتي هذا التكريم الصيني الخاص بموريتانيا تحديداً في محاولةٍ لتفعيل المصالح السياحية المشتركة بين البلدين والدفع بها.[3]

الرهان الأهم بالنسبة للمسؤولين الموريتانيين يَكمُنُ في استقطاب السيُاح الأكثر انفاقاً في العالم والمقصود هنا هم السُياح الصينيون، فحسب الأكاديمية الصينية للسياحة فقد قام مواطنيها بإجراء 149 مليون رحلة أنفقوا خلالها مبلغ 130 مليار دولار، ما أسهم في انعاش القطاعات الاقتصادية والسياحية تحديداً للعديد من دول العالم، وفي مقدمتها الإمارات التي استقطبت أكبر عددٍ منهم، وبالنّظر لحالة الركود الذي يشهده النشاط السياحي الموريتاني يُمكن أن يكون البديل الصيني أهم التوجهات الاستراتيجية التي يمكن أن تُبنى عليها مستقبلاً السياسة السياحية الموريتانية، بما في ذلك دول المغرب العربي دون استثناء عن طريق الاشهار السياحي الأمثل، وتكوين مرشدين سياحيين يتحدّثون اللغة الصينية لتسهيل عملية التواصل بين شعوب المغرب العربي ونظرائهم من الصينيين.[4]

---

(1) WTO-World Trade Organization, **Mauritania integrated Framework Diagnostic trade integration Study, A Poverty Focused Trade Strategy**, Geneva-Switzerland: EIF-Enhanced integrated Framework, December 10, 2001, p p 12,13.

(2) Knoema Website, **Mauritania- Number of Arrivals** , Access date : April 06,2021, , From Website: https://knoema.com/atlas/Mauritania/topics/Tourism/Key-Tourism-Indicators/Number-of-arrivals

(3) و م أ– الوكالة الموريتانية للأنباء، **تكريم موريتانيا في المعرض الدولي للسياحة في الصين**، نواكشوط: الوكالة الموريتانية للأنباء، تاريخ النشر: 2016/08/29، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/04/06، على الرابط الالكتروني: http://www.ami.mr/Depeche-45225.html

(4) ولد البو، **لهذا يجب على الحكومة تبني توجه لاستقطاب السُياح الصينيين**، نواكشوط: المنصة الاعلامية الموريتانية الصينية، على الرابط الالكتروني: https://mandarim.info/Stories/2085.asp

- **خلاصـة الفصـل الثانـي:**

يمكننا الحديث عن علاقاتٍ مُتقدّمة، بل والتي ترقى إلى حد التميُّز أحياناً بين الصين ودول المغرب العربي بشكلٍ عام ضمن العديد من مجالات التنسيق والتعاون، إلا أن الفوارق تبدأ في البروز كلما رَكَّزنا حديثنا عن نسق التحالفات الاستراتيجية التي تتبناها كل دولةٍ من دول المغرب العربي ضمن إطار أولويات سياستها الخارجية، وبما يتوافق مع سُلَّم مُعاملاتها الخارجية في المُحطين الإقليمي والدولي، حيث تستمر وتترسّخُ الروابط التقليدية للتعاون بين القوى الغربية للدولِ ذات الإرث الاستعماري من جنوبِ القارة الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعددٍ من دول المغرب العربي، نذكر المغرب وتونس وموريتانيا، على أساس أنها تتبنى التوجه الإنفتاحي الليبيرالي، فيما تُركّز الجزائر في المضي أكثر على ترسيخ علاقاتها الاستراتيجية مع الصين لاعتباراتٍ تاريخية وأخرى ثورية، بدليل أنها الدولة الوحيدة ولحد الآن التي أمضت على اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين، بموازاة علاقاتها المتباينة مع فرنسا لدواعي جيوسياسية وتاريخية، وليبيا التي حاول رئيسها معمر القذافي التوفيق بين مُعادلتين لا توافُقيتين، ربط علاقاتٍ مع جمهورية الصين الشعبية والاعتراف بتايوان دولةً مستقلةً عنها في آنٍ واحد.

من الناحيتين السياسية والدبلوماسية، وبالنظر إلى عُمق العلاقات التي تجمع الدول الغربية بأغلب دول المغرب العربي، يبقى مستوى التقارب السياسي والدبلوماسي بين الصين وهذه الدول غير متجانس بالنظر إلى المبادئ الدبلوماسية التي يؤمن بها كل طرف، والتي ألقت بظلالها على نسق تلك التوجهات الخارجية الصينية–المغاربية فيما يتعلّقُ بالعديد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، والحلول المُثلى لتسويتها، خلافاً للجزائر التي تُسجّل توافقاً كبيراً من حيث الرؤى السياسية والمبدأ الدبلوماسي للحلول السلمية للعديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بما فيها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

يبقى المُتغيِّر الاقتصادي الذي تُبرِع الصين في توظيفه، والذي من خلاله يمكن تجاوز العقبات السياسية، وأن يُشكّل البوابة المُثلى للدفع بالعلاقات بين الجانبين عبر محاولة التقليص من مسافات التباعد الذي أفرزته وقائع الرؤى والمواقف السياسية، علاوةً عن التمكُّن الجيد للصين من تفعيل آداتها الاقتصادية بما يتوافق مع أُسس "دبلوماسيتها السلمية" ومتطلّبات النفوذ عبر أسلوب "القوة الناعمة" للتأثير، بموازاة بحث دول المغرب العربي عن بدائل تنموية انتاجية خارج الخُطط الريعية التقليدية والاستثمار الأمثل في مبادرة الصين للحزام والطريق.

تَنضَمُّ كلٌّ من جائحة كورونا والحرب الروسية–الأوكرانية إلى جملة التهديدات المُخلّة بالأمن القومي الاقليمي المغاربي، وتداعياته على استقرار النسقين الاجتماعي والاقتصادي لدول المغرب العربي، في ظل تفاقم أزمتي الطاقة والغذاء، بمقابل ذلك فإن مشهد المساعدات الطبية الصينية في زمن الجائحة أكسبها احترام العديد من دول العالم، فكانت الجائحة فرصةً استراتيجية إما لتأكيد أو لتأسيس وبناء جسور التعاون بين دول المغرب العربي والصين.

فضلاً عن ذلك، ومن الناحية الإنسانية والثقافية، فإن الأزمة الأخلاقية التي أضحى يعيشها الغرب نتيجة لتعاطيه المخزِ مما يحدث من حرب إبادةٍ بغزة باعتباره شريكاً داعماً لتلك الجريمة، وسياسات الازدواجية التي يتبناها علناً تجاه الكيان أو بالحرب الأوكرانية، يدفع دول المغرب العربي إلى البحث عن بدائل لترسيخ التعدُّد، بمقابل النموذج الغربي الماثل أمامنا مع تولي دونالد ترامب مقاليد السلطة بأمريكا واستفزازاته للقريب قبل البعيد، فيما تبقى الصين تمثّل أهم الخيارات والبدائل الإنسانية والحضارية فضلا عن الثقافية والعلمية مقارنةً مما نجده عند الغرب.

الفصل الثـــالث:

التأسيس الاستراتيجي لمُستقبـــل علاقات دُول المغرب العربـــي مع الصين

تمهيـــــد الفصـل:

يتعلق فصلُنا هذا الثالث والأخير، بمحطةٍ تحليلية بالغة الأهمية، حيث يتم من خلاله الجمع والمزج بين الفصلين السابقين، لكي نضع تصوراً شاملاً للأُسُس المستقبلية للعلاقات التي تربط بين الصين ودول المغرب العربي، والتي سيتم محاولة صياغة فرضياتٍ للتوجُهات العامة للنظام العالمي ضمن ثلاثة سيناريوهات متباينة، وخاصةً بعد تداعيات الجائحة الصحية لكورونا، وتحديات المواجهة الروسية الأطلسية ضمن سياق الحرب الروسية الأوكرانية، وما لحقها من رهانات دبلوماسية وإنسانية لحرب الإبادة ضد قطاع غزة، علاوةً عن ذلك، نتطرق للأزمات الفرعية التي أوجدتها وتأثيراتها على نسق العلاقات الدولية، لاسيما بين الصين ودول المغرب العربي، حيث تتداخل فيه مسار العلاقات بين الجانبين نتيجة لتلك التحولات والأحداث البارزة التي أضحت تسهم وبشكلٍ جلي في رسم المعالم المستقبلية للنظام العالمي الجديد، بين سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت قوتها ضمن نسق القوة الأحادية أمام تراجع القوى التقليدية الأوروبية، أم لسيناريو عودة الثنائية القطبية باستعادة روسيا لدورها العالمي ضمن إطار تفاعلات الحرب الروسية الأوكرانية، واستناداً لنتائجها بعد مطالب التفاوض الأمريكي معها، وقد يكون هنالك سياقٌ آخر الأقرب تصوراً والأكثر منطقيةً عبر التأسيس لنظامٍ عالميٍ متعدد الأقطاب تكون الصين إحدى أهم مساهميه وفواعله، بالنظر إلى ثقل الدور الصيني في المشهد العالمي منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي إلى سيناريو تولي الصين نسق الأحادية القطبية بديلاً عن الولايات المتحدة.

أمام هذه التفاعلات الدولية المُشكّلةِ لهذه السيناريوهات كُلّها، لا يمكن تجاهل أو التغاضي عن الدور الاستراتيجي العالمي للصين وامتداداته الجيوسياسية إلى دول المغرب العربي، إذ نَلحَظُ ذلك التباينٌ الواضح في علاقات هذه الدول المكوّنة للفضاء المغاربي مع الصين، والذي جاء ضمن الفصل السابق لواقع العلاقات بين الجانبين، بما تراه مُناسباً ومُوافقاً للمصالح الاستراتيجية لدول المغرب العربي من جهة والصين في الاتجاه الآخر.

مهما كان مستوى الارتباط والتفاعل المُتباين بين الصين ودول المغرب العربي، فإن للأخيرة مسؤوليات كبيرة وتحدياتٍ استراتيجية ضمن الوضع الدولي الراهن، عبر ما يمكن أن تَضَعَه من بدائلَ وتَصيغَهُ من قرارات في سياساتها الخارجية، يُخوّل لها التعامل الأمثل مع مختلف القوى العالمية الكُبرى، بما تُقدّمه من فُرص للطرف الآخر وما تقتنِصُه من مصالح في إطار سياسة التوازن للتعاون الدولي ووفقاً للنسق العام للنظام العالمي.

لذا نحاول ضمن هذه الرؤية المستقبلية المزجَ بين علاقات الصين مع دول المغرب العربي، وبين السياق التفاعلي العام والراهن للنظام العالمي الذي أضحى يشهد العديد من التحولات الجيوسياسية، ترمي من خلاله القوى الكُبرى فضلا عن الفواعل الأخرى الأقل قوةً لإعادة التموضع وترتيبِ أولوياتها بالمشهد المستقبلي للعلاقات الدولية.

المُتعارف عليه أن أية قوةٍ دولية تسعى إلى بسط نفوذها المادي والمعنوي بما يُكرّس أُسس سياستها الخارجية يخدم مصالحها العليا، إلا أن مكامن الاختلاف تكمن في النهج والأساليب التي تتبعها في بلوغ ذلك، وهو ما سيتم التطرق إليه في فصلنا هذا من خلال طرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل النظام العالمي، بين استمرار تثبيت نظام القوة الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أم بعودة روسيا إلى المشهد الدولي ضمن سياق الحرب الروسية الأطلسية وفرضية تكريس نظامٍ ثنائي القطبية، وقد تلتحق الصين بركب هاتين القوتين من خلال مساهمتها ومشاركتها في التأسيس لنظامٍ عالميٍ متعدد الأقطاب تكون من ضمن أوجهه الفاعلة.

تِلكم هي السياقات الدولية الممكنة، ومحاولة التركيز على آخر السيناريوهات وتداعياته على مستقبل العلاقات بين دول المغرب العربي والصين ببروز الأخيرة كقوةٍ وازنة ضمن سياق التعددية، وسِواء من أُقرَّ بوجود نظامٍ متعدد الأقطاب من عدمه، فالمُسلمة المؤكد أن الصين أضحت ركيزةً من الركائز الأساسية للنظام العالمي.

-المبحث الأول: المغرب العربي ضمن سيناريو نظام عالمي أحادي القطبية

يمثل الغرب من خلال فواعله الموزّعة بين جنوب القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في أقصى غرب الخارطة العالمية إحدى أبرز القوى المؤثرة والمتدخلة في شؤون المغرب العربي، حيث سنحاول التعرف على نقاط التمايُز التشارك في تعاطي القوى الغربية تجاه هذه المنطقة ذات الثقل الجوسياسي أمام حالة التراجع الواضح للقوى التقليدية الأوروبية عن المنطقة لأسبابٍ متعددة، مقابل رغبة الولايات المتحدة للعب دورٍ أكبر يتناسب مع إصرارها في اقرار نظام الأحادي القطبية المناقضِ لحالة التوزيع الجيوسياسي غير المتوازن للقوة الأمريكية حالياً.

المطلب الأول: تراجع النفوذ التقليدي الأوروبي بالمغرب العربي

إذا افترضنا من الناحية النظرية أنه هنالك تكتلٌ أوروبي في إطار الاتحاد الأوروبي، فإن واقع مصالح دول الأوروبية لا تخضع لتوجهاتٍ خارجية موحدة إزاء مختلف الملفات الاقليمية والدولية، ومنطقة المغرب العربي على وجه التحديد.

1- **السياسات الأوروبية تجاه المغرب العربي:** حسب ما جاء به الباحث "**دوروتي شميد**" المختص في الدراسات المقارنة للسياسات الخارجية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، والذي أكّد على التراجع الأوروبي الكبير عن الجغرافيا الحيوية للمغرب العربي، الذي قابله صعوداً ملحوظاً للدور الأمريكي بالمنطقة، ما يثير ويزيد من المخاوف الأوروبية لما للجهة الجنوبية المباشرة لأوروبا من تداخلٍ بين المتغيرات والمصالح السياسية، الأمنية وتداعياتها الاقتصادية المتفاعلة بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، إذ كانت تُعتبر لدى بعض دول جنوب أوروبا بمثابة " المحميةِ " لها، حيث خضعت جلُّ دول المغرب العربي خلال فترات تاريخية سابقة إلى الاحتلال الفرنسي، الإسباني والإيطالي، وفي محاولةٍ منها للإبقاء والحفاظ على مصالحها في المنطقة، عمدت إلى تأسيس فيما عُرف بالشراكة الأورو- متوسطية عام 1995 موازاةً مع مؤتمر برشلونة. [1]

[1] Dorothée Schmid, Hamid Barrada, **L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb**, Paris: Café Géopolitiques, 10 Février 2005, p 1.

استناداً للتقاليد السياسية الغربية المعهودة والتي لم تتغيّر بالرغم من التحولات الدولية، فقد تم وكالعادة تقديم المقاربة الجيوسياسية و الأمنية على حساب المصالح الاقتصادية في علاقاتها مع الضفة الأخرى للمتوسط، وإن فشل المبادرات الأوروبية لا يعود بالأساس في الخطط بل في النظرة الغربية الفوقية والسياسات التي ترمي عبرها إلى تحقيق مصالحها دون مراعاة مصالح الأطراف الأخرى من دول جنوب المتوسط و الفهم المُبسّط لدول الجِوار.

ضمن نفس المبادرات والتوجهات الأوروبية التقليدية، تم إطلاق مبادرة جديدة من طرف الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في جويلية عام 2008 بمُسمى "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي يجمع بين دول الاتحاد الأوروبي و16 دولة متوسطية مُجاورة للاتحاد استكمالاً لمسار برشلونة. لكن وبعد التقييم العام لكل هذه المبادرات فقد ثبُتَ فشلها بسبب طابع الأنانية الوطنية بين دول الفضاء الأوروبي نفسه، وسعي كلّ دولة أوروبية إلى تعظيم مصالحها على حساب الدول أخرى وبداية الانشقاقات داخل الاتحاد نفسه، هذا دون الحديث عن السياسات الأوروبية تجاه دول المغرب العربي ومقارباتها المتعددة والمتباينة تجاه مختلف القضايا المنبثقة من العلاقات الأوروبية المغاربية، أو المغاربية– المغاربية، كالتوترات الحاصلة بين الجزائر والمغرب، أو بين المغرب وموريتانيا، بالإضافة إلى الرؤى غير الموحّدة للحلول المقترحة لملف الصحراء الغربية، ثم تلى بعد ذلك موجة ما سُمي "بالربيع العربي" منذ عام 2011.[1] وعن الخلفية الحقيقية للشعارات الأوروبية حول مسار الاصلاحات السياسية وتكريس الديمقراطية بالمغرب العربي.

في ظل التحولات التي تشهدها دولُ المغرب العربي بالتزامن مع بدايات أُفول أو تراجع القوى التقليدية الأوروبية، بمقابل بروز قوى أخرى صاعدة المعبّرةِ عن نسق التغيّرات الحاصلة في النظام العالمي ككل بين القوى العالمية الفاعلة المختلفة، منها الصين التي بدأت تأخذ حيّزاً استراتيجياً مُهماً بشمال افريقيا عموماً، وأن القارة الإفريقية تُعتبر الأرضية الخصبة والبوابة المثلى التي تَعبُر منها الصين نحو المنافسة العالمية، خاصةً وأن سياساتها مغايرة عن أسلوب الفكر الاستعماري الذي بقي يأسر القادات الأوروبيين تجاه دول المغرب العربي، حيث اعتادت الاستغلال المجاني بسندٍ مغاربي محلي لمُقدّرات المنطقة لعقودٍ طويلة ولا زال هذا الفكر يسيطر على أذهان الأوروبيين خلافاً للمقاربة الصينية القائمة على مبادئ الاحترام المتبادل والمعادلة الربحية المشتركة.[2]

فيما تتشارك الرؤيتين الأوروبية والصينية حول الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها البوابة الافريقية، إلا أن الاختلاف يكمن في الآليات المطروحة والسياسات المنتهجة للولوج إلى المنطقة، هذا وقد نظَّمَا كلٌ من الدائرة المتعددة الجنسيات لحوار السياسات الإنمائية ومركز الاتحاد الأوروبي وآسيا مؤتمراً ببروكسل عام 2016 [3]

---

(1) institut Français de la Mer, **L'Union pour la Méditerranée a-t-elle un avenir ?**, France: Comité de Toulon Provence, IFM N 5-24, 6 Mars 2013, p p 1, 2.

(2) Eugenia Pecoraro, **China's Strategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterranean region**, Barcelona: IUEE, EUGOV, Working Paper N 26/2010, 2010, p 21.

(3) Fraser Cameron, **The EU and China in Africa, Prospects for Cooperation**, Brussels: Konard Adenauer Stiftung, December 2016, p 7.

وخُصص المؤتمر لطرح مقارباتٍ أوروبية– افريقية جديدة ومشتركة بشعار "آفاق التعاون" التي تحاول التعاطي الواقعي مع التغيّرات التي تعرفها القارة الإفريقية، بما فيها منطقة شمال افريقيا وبما تتمتع به من إمكانات كبيرة.[1]

أصبح الوجود الصيني بمنطقة المغرب العربي أمراً اعتياديا، ولم تُسجل تلك الحساسية بين الجانبين مقارنةً مع الصورة السيئة للحضور الأوروبي بالنظر لتركته الاستعمارية، والتي لم تتغيّر أو تبدي نواياها لتغيّير صورتها النمطية تجاه شعوب دول المغرب العربي، فيما تستثمر الصين في هذا المُعطى التاريخي الأوروبي المغاربي المُعقّد لأجل طرح سياسةٍ أكثر واقعية وعملية ترمي من خلالها لجعل نفسها أفضل بديلٍ عن الهيمنة التقليدية الأوروبية وحتى الأمريكية، وأن تكون مرجعية مهمة لأية نهضةٍ اقتصادية مرجوَّة.[2] كما أن الوجود الصيني المؤثّر في المنطقة بما يمنحُه من خياراتٍ متعددة وامتيازات واسعة المعالم، يدفع بنا إلى ضرورة طرح التساؤل وبشكلٍ معكوس، ماذا يُمكن أن تقدّمه أوروبا لدول المغرب العربي؟ وليس في التساؤلات التقليدية حول ما يمكن أن تقدّمه دولُ المغرب العربي لأوروبا؟، وقد تكون مختلف الإجابات عاجزة أمام هذين التساؤلين إلا من خلال البحث عن حلولٍ لا تلغي الحتمية الجيو تاريخية للعلاقات المغاربية الأوربية، بل بالبحث عن بدائل دولية أخرى موازية كالصين.

طُرحت العديد من المقاربات الأوروبية البديلة والواعدة، إلا أنها لم تتجاوز الأُطُر النظرية حول ضرورة إعادة تعريف السياسة الأوروبية تجاه دول الجوار ومحيطها الجيوسياسي بما فيها منطقة المغرب العربي، إذ تُركّز بدايةً على ضرورة توحيد السياسة الأوروبية ورصّ الرؤى الخارجية ضمن أطرٍ دبلوماسية مشتركة للفضاء الأوروبي.[3]

لكن سرعان ما تراجعت تلك الشعارات وخفتت الأصوات المنادية للعمل الأوروبي المشترك أمام ضغوط جائحة كورونا، ولم يعد هنالك مكان لما يسمى التعاون والشراكة العالمية، حيث أبان الفيروس المجهري عن حقيقة النوايا، وحدود التضامن العالمي الذي كانت تنادي به العديد من دول العالم، في مقدمتهم الدول الغربية من الولايات المتحدة وأوروبا، لذا أصبح من الضروري الحديث عن عالمين، عالمٌ ما قبل وما بعد جائحة كورونا، أمام حالة التراجع التي يعيشها الغرب والبروز الحتمي لمبدأ المصلحة الوطنية على حساب الجماعية، في مقابل ذلك فإن التأثير الاقتصادي والتكنولوجي الناعم للقوى الصاعدة، ونقصد هنا الصين حيث أن فعالية الدورين المحلي والعالمي اللذان أظهرتهما الصين في مواجهة الجائحة جعل أوروبا تخسر العديد من أوراقها على صعيد السياسة الخارجية.[4]

بالنظر للمُعطى الجيوسياسي المتداخل بين المنطقتين المغاربية والأوروبية، فإنه لا خيار أمام الجانب الأوروبي إلا التعامل الإيجابي والتعديل من نهجه السياسي والقَيْمي تجاه الضفة الجنوبية المقابلة، وخاصةً في ظل وجود بدائل دولية عنها تسمح لدول المغرب العربي بتوسيع مجال مصالحها الدولية مع فواعل متعددة ومع الصين تحديداً،

---

(1) **Ibid.**

(2) Eugenia Pecoraro, **Op.Cit**, p p 21, 24.

(3) Dorothée Schmid, Hamid Barrada, **Op.Cit**, p 2.

(4) Ian Bremmer,Jean Saldanha, **How Will the World be Different after Covid-19?**, Washington DC: Inetrnational Monetary Fund, Finance & Development, June 2020, p p 27,29.

التي أصبح دورها يزداد وينمو أكثر فأكثر بالقارة الافريقية، وبالتالي ضرورة وضع خياراتٍ أوروبية متجددة ومُغايرة تراعي بموجبها مصالح الفواعل المقابلة من جهة، والتغيّرات التي طرأت على واقع العلاقات الدولية من جهةٍ أخرى.

2- **مُستقبل الدور الأوروبي بالمغرب العربي:** تُشكّل اتفاقات الشراكات الأوروبية المنفردة مع كل دولةٍ من دول المغرب العربي على حدى المرجعيةً الأساسية لتقييم طبيعة العلاقات واستخلاص النتائج المرجوة من أية شراكةٍ أوروبية-مغاربية مستقبلية، فمنذ عام 2005، تاريخ إعلان اتفاق الشراكة الأوروبي-الجزائري، خلُصت نتائجه إلى تأكيد فشل الاتفاق كنتيجة حتمية لانعدام التوازن المصلحي بين الطرفين، حيث قال وزير الخارجية الجزائري آنذاك "محمد بجاوي" :"**الجزائر لا تتمنى أن يتم تبرير النتائج المتواضعة لعشرِ سنواتٍ من الشراكة مع أوروبا فقط باستياء الشُركاء، أو عدم تشجيعهم على ذلك، بل نتمنى المساعدة من أجل تقديم دفع جديدٍ لهذا الإطار لتحقيق شراكة حقيقية، متوازنة وواعدة**"، ونتيجة كل ذلك لمُراوحة مُخرجات اتفاق الشراكة مكانها، وكذلك التغيّرات التي طرأت على نسق العلاقات الدولية منذ عام 2005، إذ طالب رئيس الجمهورية الجزائري السابق "عبدالعزيز بوتفليقة" خلال اجتماع لمجلس الوزراء عام 2015، بإعادة النظر في بنود اتفاقية الشراكة لبلاده مع الاتحاد الأوروبي، كما أن صَدمَتَيْ تهاوي أسعار النفط عام 2015[1]والتعاطي اللاأخلاقي للدول الأوروبية مع تداعيات جائحة كورونا المنحاز لمصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى دفع لإعادة النظر في المُرتكزات القَيْمية للعلاقات الأوروبية-المغاربية.

أوروبا التي لم يعُد يُنظر إليها باعتبارها كتلةٌ موحّدة، التي تجمعها الجغرافيا حيناً وتفرّقها المصالح الوطنية أحياناً أخرى، فمثلاً عزمُ إسبانيا بأن تدخل تارةً على خط المواجهة مع المغرب وتنسحب تارةً أخرى، والأخير الذي لم يلتزم بالبروتوكولات الدبلوماسية وصعَّدَ من لهجته تجاه الجارة إسبانيا، وأن السلطات المغربية المُتهيّجة دبلوماسياً بوعود ترامب في ملف الصحراء الغربية، اتهمت إسبانيا بدعمها لجبهة البوليساريو على حساب "وحدة الأراضي المغربية"، ثم لتعود اسبانيا على خط التوافق المغرب [2] ومع ذلك فالتصعيد المغربي لم يتوقف عند إسبانيا، بل تَبعته أزمة دبلوماسية مغربية-ألمانية، ورغم الإعلان الأمريكي "الترامبي" الداعم للسيادة المغربية على الصحراء الغربية، فإن الصِدامات الدبلوماسية المغربية مع دولتي إسبانيا وألمانيا في وآنٍ واحد دفع بالحليف الأقرب وهي فرنسا التي وضعت الأولوية لحلفائها الأوروبيين على حساب علاقاتها مع المغرب، دافعت عن القرارات الإسبانية والألمانية تجاه المغرب في هذا الشأن، ثم نعود للمربع الأول على غرار اسبانيا والدفع الفرنسي بمشروع الحكم الذاتي المغربي.[3]

---

[1] بخدة عبدالقادر، **الشراكة الجزائرية-الأوروبية: بين طموح واعد و ثقة مفقودة**، برلين: مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد 08، 2020 أبريل 2018، ص ص 133، 138.

[2] إسماعيل عزام، **بعد قرار البرلمان الأوربي..أي تداعيات على التوتر بين المغرب و إسبانيا؟**، برلين: موقع DW، تاريخ النشر: 2021/06/11، تاريخ الاطلاع عليه: 20 أوت 2021، عبر الرابط الالكتروني:https://p.dw.com/p/3ul5G

[3] Eduard Soler Lecha, **Morocco vs Spain: Why it matters for the EU**,Brussels: EUobserver, date of Publication: Jun 7,2021, access date: August 20,2021, Website: https://euobserver.com/opinion/152037

ردُّ البرلمان الأوروبي بشكلٍ قوي بعد استغلال المغرب لقضية الصحراء لمحاولةٍ منه لممارسة الضغوط على أوروبا بعد فتحه للحدود وغض حُراس الحدود المغاربة النظر عن آلاف المهاجرين غير النظاميين، خاصةً منهم القُصّر المتجهين نحو أوروبا عبر مدينة سبتة الإسبانية، واستغلالها آداةً للابتزاز والضغط السياسي من المغرب.[1]

لذا فإن الخيارات الخارجية لدول المغرب العربي تتطابق من حيث استيعابها لحقيقة التراجع الأوروبي الملحوظ إقليمياً وعالمياً، لكن التبايُنات بين دولهِ تكمن في طبيعة انتقاء أفضل الخيارات الدولية المُمكنة بين الشرق والغرب في إطار مراعاة التوازنات العالمية الراهنة، والنموذجان الجزائري والمغربي يختصران لنا تلك الاختلافات في طبيعة خيارات التعاون الدولي نتيجةً للدور المتنامي لقوى الشرق المتمثّلة في روسيا والصين بالنسبة للجزائر، وإبقاء المغرب على نهجه التقليدي بشكل كبير لشبكة تحالفاته مع القوى الغربية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الاسرائيلي في الآونة الأخيرة في سياق التموضع الجديد للكيان بالمغرب العربي عبر البوابة الشمالية لأفريقيا.

مقابل ذلك، نلاحظ القلق الغربي والأوروبي تحديداً فيما يخص تنامي وجود الصيني بالمغرب العربي الذي لم يعُد خفياً بعد أن أصبحت المصالح الحيوية لأوروبا في الضّفة المقابلة لها محلّ التهديد، ما دفع دول جنوب القارة الأوروبية كإسبانيا وايطاليا وخاصةً فرنسا إلى محاولة توسيع نطاق مصالحها مع دول المغرب العربي، خاصةً وأن الجزائر قد أعلنت عن إطلاق مشروعٍ استراتيجي مع الصين يتعلّق بإنشاء أكبر ميناءٍ في إفريقيا والبحر المتوسط وهو "ميناء الحمدانية" بشرشال بولاية تيبازة غرب الجزائر العاصمة، وأن عملية تسيير الميناء ستوكل الى أكبر المؤسسات الصينية في العالم في مجال إدارة الموانئ "شنغهاي" والتي تُدير ميناء شنغهاي.[2]

مشروع الميناء الجزائري الواعد الذي جُمِّد في وقت سابق في محاولةٍ من أطرافٍ داخلية وعلاقاتها بأطرافٍ خارجية لإفشاله، وتدخل مساهمين جزائريين محسوبين النظام الجزائري السابق، إلى أن جاء حراك 22 فبراير 2019م، الذي مكّن بعدها من الزجّ بالعديد من الشخصيات محلّ شبهات فساد إلى السجون من بينهم "علي حداد" و"كونيكاف"، وهي الشخصيات التي فُرضت من أطراف باعتبارها شريكةً في المشروع ويتم تجميده في وقتٍ لاحق، علماً أن المشروع ذاته يتم تمويله من نفس الدولة المنجِزة له، أي الصين بقرضٍ مالي طويل الأمد تجاوز 3.5 مليار دولار [3] وقد تم الاعلان عن إعادة بعث المشروع بقرارٍ من الرئيس "عبدالمجيد تبون" خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في جوان من عام 2020، مُعتبراً إياه بأهم الخيارات الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية للجزائر.[4]

---

(1) إسماعيل عزام، **مرجع سبق ذكره.**

(2) جميلة.أ، **ميناء شرشال"يُربك" موانئ المتوسط**، الجزائر: موقع يومية المساء، تاريخ النشر: 2016/02/14، تاريخ الاطلاع عليه: 20 أوت 2021، عبر الرابط الالكتروني: https://n9.cl/qr6j – https://www.el-massa.com/dz

(3) عاطف قدادرة، **بوابة الصين على إفريقيا لا تزال مغلقة في الساحل الجزائري**، بريطانيا: موقع صحيفة اندبيندنت عربية، تاريخ النشر: 2020/06/06، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/08/20، الرابط الالكتروني: https://n9.cl/jotjt –ww.independentarabia

(4) الوزارة الأولى الجزائرية، **بيان إجتماع مجلس الوزراء**، موقع الوزارة الأولى، تاريخ النشر: 2020/06/28، عبر الرابط: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-28-06-2020-ar-2.html

القرار الجزائري بإعادة إطلاق مشروع ميناء شرشال أثار حفيظة الدول المجاورة كالمغرب وإسبانيا وفرنسا بشكلٍ خاص، التي ترى في الميناء الجزائري تهديداً فعلياً لمصالحها التجارية والاقتصادية بالمنطقة، وأن الميناء من شأنه أن يكون مركز جذبٍ اقتصادي وتجاري مُتوسطي على حساب الموانئ الأوروبية المقابلة، وهما مينائي "مرسيليا" الفرنسي و"لفانت" الإسباني، حيث تطرقت يومية "فالنسيا بلازا" إلى ميناء شرشال مُرفقاً بمقالٍ خاصٍ عن الميناء الجزائري الجديد الذي سيوفِّر 23 رصيفاً وطاقة سنوية لمعالجة 6.5 مليون حاوية و 25.7 مليون طن من البضائع، بدليل أنه وبمجرد الإعلان عن إعادة إطلاق الميناء قام مُسيّري ميناء مرسيليا ومن خلفهم المسؤولين الفرنسيين بإرسال وفدٍ إلى الجزائر من أجل ما سموهُ إعادة بعث الثقة التي لم تولي لها فرنسا أية اعتبار في وقتٍ سابق، مقدمين في ذلك العديد من الامتيازات للجزائر وزبائنها.[1] التي لم تكن لو لا الوجود الصيني بالمنطقة.

الأهم من ذلك فإن الشراكة الجزائرية– الصينية في مضمونها العام لا يقتصر تهديدها للمصالح التقنية والاقتصادية لدول جنوب أوروبا، بل يتعدى ذلك إلى حساباتٍ جيوسياسية شاملة في المنطقة المغاربية والمتوسطية، إذ أن ميناء شرشال سيشكّل قاعدةً جاهزة لتجسيد مبادرة الحزام والطريق الصينية المُرتكزة على الربط بين الفضاءات المغاربية والأوروبية والإفريقية عبر المتوسط وبوابة مهمة نحو عمق القارة الافريقية.

التدخل الأوروبي الفرنسي في المنطقة المقتصر على النظرة المنفردة للمصالح لم تكن فقط تجاه الجزائر، بل اتسعت أكثر إلى المغرب حيث أن التقارب الصيني–المغربي لم يرُق للمسؤولين الفرنسيين، خاصةً بعد إعلان المغرب إعادة بعث قطاع السكك الحديدية وتطوير قطاع النقل بإنشاء خط السكة الحديدية يربط مدينتي مراكش وأغادير السياحيتين، لكن وبالرغم أن فرنسا حظيت بإنجاز خط سكة الحديدية الفائق السرعة الرابط بين طنجة– الدار البيضاء ودخوله حيز الخدمة عام 2018، إلا أنها لم تستسغ دخول الشريك الصيني لإنجاز الخط الثاني، إذ فوّضت فرنسا لنفسها بأن تكون المُستثمر الوحيد في مجال الخطوط السِككية السريعة بالمغرب، وأن يبقى حكراً عليها إلى درجة أن سعت إلى الابتزاز السياسي بتوظيفها لملف الصحراء الغربية بغية انتزاع الصفقة.[2]

يبقى النموذج الليبي الذي يواجه تداعيات ما سمي "بالربيع العربي" في ظل حالةِ الفوضى التي تعيشها البلاد، بالنظر إلى نسق التحالفات الدولية والإقليمية المُشكلة للولاءات الليبية المعبّرة عن مصالح القوى الخارجية على حساب المصلحة الوطنية ومستقبل بناء الدولة، ما أدى إلى تعقيد الأزمة وطول مدتها رغم تعدد الحلول ومسارات التسوية بين الفرقاء الليبيين الحاملين لمشاريع القوى الخارجية داخل الأراضي الليبية.[3]

---

[1] جميلة.أ، **مرجع سبق ذكره.**

[2] ===، **التقارب الاقتصادي بين المغرب و الصين..مالذي يُزعج فرنسا؟**، المغرب:موقع صحيفة الاستقلال، تاريخ النشر: 12/18/ 2021، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/08/20، الرابط الالكتروني: https://www.alestiklal.net/ar/view/3350/dep-news-1576251899

[3] ليلى بن هدنة، **ليبيا.. و مُعضلة الولاء للخارج**، دبي: موقع صحيفة البيان، تاريخ النشر:2020/11/26، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/08/20، الرابط الالكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-11-26-1.4024176

بالتالي فإن تعاطي الأوروبيين المندفعين بعقدة الماضي الاستعماري الذي عادةً ما شكّل المرجع الأساس لدى قيادات دول المغرب العربي لفهم السلوك الأوروبي تجاه أي ملفٍ من الملفات، والذي من خلاله يمكن تقديم عددٍ من التنبؤات للمسارات الممكنة للقرارات الأوربية المستقبلية التي كثيراً ما أثارت العديد من الاستفهامات، وفي ظل التغيّرات التي طرأت على المنظومة الدولية وجب على القوى الأوروبية إعادة النظر في سياساتها في ظل تواجد العديد من البدائل الدبلوماسية الدولية المُمكنة لدى دول المغرب العربي.

- **المطلب الثاني: المغرب العربي ضمن سياق التثبيت الأمريكي لنظام الأحادية القطبية**

التراجع الملحوظ الذي أضحت تشهده القوة الأولى في العالم بالنظر لأزماتها الداخلية وانحسار قوتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية في العالم لأسبابٍ متعددة، شجّع الصين وروسيا إلى التوسيع من نطاق طموحاتهما للعب دورٍ أكبر ضمن المجالات الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا،[1] الأخيرة التي تحاول أمريكا وضعها ضمن مجالات نفوذها العالمي بالنظر لأهميتها الجيوسياسية.

- **التواجد الأمريكي بالمغرب العربي وامتداده بشبكة التحالفات الغربية:**

يستند اهتمام الأمريكيين مثل نظرائهم الأوروبيين تجاه المغرب العربي عموماً على تفعيل المتغيّرين الأمني والعسكري مقارنةً بالقصور الكبير الذي يشهده النشاط الاقتصادي بين الجانبين، إذ تحاول تركيز التوجهات الدولية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر على ما يُسمى بمحاربة الإرهاب، مستعينةً في ذلك على التجربة الجزائرية المُهمة في مجال مكافحة هذه الظاهرة وتكتيك حروب العصابات الذي واجهته في حروبها المتعددة كالعراق، قابله سعيٌ من دول المغرب العربي للتعامل مع خصوصيات المقاربة الأمنية الأمريكية، بدليل أن أغلب زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة كانت تنحصر في الشخصيات الأمنية من مكتب التحقيقات الفيديرالي FBI ووزراء الدفاع.

هذا وقد تراجعت وبشكلٍ ملحوظ سياسة الضغوط الأمريكية فيما يخص قضايا الإصلاح والديمقراطية بدول المغرب العربي والعالم عموما مراعاةً للمصالح الأمريكية فيما يخص الجوانب الاقتصادية وأخرى ذات البُعد الاستراتيجي كالعلاقات المغربية مع الكيان، كما أنها تتجنبُ التعاطي المباشر في المسائل الحساسة بين القوتان المحوريتان في المنطقة هما الجزائر والمغرب وقضية الصحراء الغربية، بينما تحاول ربط مقاربتها الأمنية للمغرب العربي ضمن المجال المتوسطي وعلاقاته بحلف الشمال الأطلسي NATO، رغم انحصار الرؤية الأمريكية على الجوانب الأمنية والعسكرية، فلم يمنع هذا من إبرام عددٍ من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول المغرب العربي.[2]

---

[1] Douglas E.Schoen, Melik Kaylan, **Return to Winter, Russia, China, and the New Cold War against America**, New York: Encounter Books, 2015,p p 39,184.

[2] أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 43، 44.

عندما أطلق الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" حملته الانتخابية بشعار "أمريكا أولاً"، لم يقصد بذلك الانعزالية الأمريكية، بل على العكس من ذلك، فهو يعني به إعادة توجيه السياسة الخارجية بما يُعظّم المصالح الأمريكية ويخدُمها ضمن مقاربةٍ براغماتية، علنية ومباشرة، حيث طالب من حلفائه من الشرق الأوسط لاسيما الدول الخليجية دفع تكاليف وأعباء الحماية الأمريكية لهم، وخصّ بالذكر المملكة العربية السعودية.[1]

كما أثار الرئيس الأمريكي السابق "**جو بايدن**" الذي خلف "ترامب" في عهدته الأولى عبر حسابه بتويتر العديد من القراءات بعد وَضعِهِ لخريطةِ العالم تتعلق بالجهود الأمريكية في محاربة تفشي فيروس كوفيد-19، الملاحظات لم تتركّز حول الجائحة بقدرِ مضمون الخريطة نفسها التي فُصلت فيها منطقة الصحراء الغربية عن الأراضي المغربية، وهذه رسالةٌ ضمنية عن المواقف الأمريكية لإدارة بايدن على الأقل، والتي قد لا تتطابق مع قرار إقدام سابقه ترامب الإعتراف بالسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية الذي وازاهُ اعترافاً مغربياً بالكيان الإسرائيلي، رغم أن "بايدن" لم يعلن صراحةً عن دعمه من معارضته للاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية.[2]

عند اجراء تقييمٍ شاملٍ لمختلف قرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في كيفية تعاطيها أو إدارتها للأزمات الدولية خلال الفترة الأخيرة، وبعد حالة عدم الاستقرار الذي يعرفه العالم العربي والتوترات الجيوسياسية الواسعة النطاق بعد ما سمي بالربيع العربي، ثم تداعيات جائحة كورونا، وصولاً للرهانات الكبيرة التي أفرزتها المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الحرب الروسية الأوكرانية، وإذا استبعدنا فرضية الانخراط الأمريكي في افتعال مثل هذه الأزمات، فإنها دائماً ما تسعى إلى توظيف السياسي لمخرجات مختلف الأزمات الدولية بما يخدم مصالحها العليا، وهذا أمرٌ منطقي ومشروع لأية دولةٍ، بل وواجب استراتيجي لضمان قوة الدولة واستمراريتها.

لكن هذه السياسات الأمريكية التي تحاول تجسيدها لا تراعي في الكثير من الأحيان الاعتبارات الانسانية والأخلاقية، وتخليها الواضح عن الكثير من الحلفاء والالتزامات والاتفاقات المبرمة مع مختلف الشركاء بمجرد حصول تغيُّرات طفيفة في المشهد الدولي لا يتوافق مع مصالحها، مع العلم أنها تُصرُّ دائماً على تنصيب نفسها كدولةٍ مثالية قائدة للعالم "المتحضّر" الحامل لشعارات الحرية والديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الانسان، والحفاظ على ركائز الشرعية الدولية وضمان تطبيقها حفاظاً على استقرار النظام العالمي. بيدَ أن الأزمات الحاصلة و إفرازها للضغوط الاقتصادية الداخلية والدولية التي أضحى يواجهها الغرب بعد الحرب الروسية الأكرانية، دفع بالولايات المتحدة إلى انتهاج نهجٍ مغايرٍ ومباشرٍ لا يضعُ أية شروطٍ انسانية وأخلاقية بما أنه يخدم المصالح الأمريكية.

---

[1] مصطفى صايج، **إدارة طرمب وأفريقيا: التصورات و الرهانات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 40،2017، ص 78.

[2] APS -Algerie Presse Service, **Biden expose une carte ou le Sahara Occicental apparait séparé du Maroc**, date de Publication: 04 Aout 2021, date d'accès: 21 Aout 2021, sur le Site-web: https://www.aps.dz/monde/125701-biden-expose-une-carte-ou-le-sahara-occidental-apparait-separe-du-maroc

كما أن سياسة "بايدن" لم تختلف عن سلفه وبديله مرةً أخرى "ترامب" من ناحية الأهداف، بل فقط في طبيعة الآليات لبلوغ نفس الغايات السياسية المُشتركة، ومع ذلك اتخذ بادين بعض طُرُقِ سلفه ولم تتباين مواقفهما إلا من ناحية اللغة الدبلوماسية قولاً لا فعلاً، بتجاهله لمصالح الحلفاء خاصةً الأوروبيين منهم، وتحاول توظيف علاقاتها مع الحلفاء بجعلهم مجرد آداه في مواجهتها الاستراتيجية مع الصين وروسيا، وهذا ما حصل في إطفاق أو تحالف "**أوكوس**" بين الولايات المتحدة، أستراليا وبريطانيا، بعد ضغوطها الممارسة على استراليا التي استطاعت من خلالها إلغاء صفقةٍ عسكرية مع فرنسا في سبتمبر 2021 تتعلق بشراء 12 غواصة فرنسية، و استبدالها بأخرى أمريكية تعمل بالوقود النووي فيما سمي بأزمة الغواصات، وقد وصفت فرنسا ذلك بأنها طَعنةٌ بالظهر. مقابل ذلك فإن الإدارة الأمريكية وصلت إلى قناعة بأن الشركاء الأوروبيين ليسوا مستعدين للانخراط في استراتيجيتها للمواجهة المباشرة مع الصين، وأن الاتفاق في حدّ ذاته يتعدى الأرباح المالية ليصبح نقطة ارتكاز لمواجهة الصين عبر تحالف أوكوس.[1]

تحدّث الرئيس الأمريكي الأسبق "ب**اراك أوباما**" عما أسماه بـ"الانطلاقة الجديدة" للعلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، لاسيما بمنطقة شمال افريقيا والمغرب العربي، علماً أنه وعلى مدار ستة أعوام لم يتم الإشارة ولا مرة واحدة إلى المغرب العربي في أي مداخلةٍ للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهذا أمرٌ يثير الانتباه وله العديد من الدلالات السياسية رغم الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وعن حقيقة الانطلاقة الجديدة التي دعا إليها أوباما، حيث أن هذا التصريح تزامن مع إعلانٍ لنائب وزير الخارجية الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية لكاتبة الشؤون الخارجية "**هيلاري كلينتون**" عن إطلاق شراكة اقتصادية بين بلاده ودول شمال إفريقيا تهدف إلى تنشيط النشاط التجاري وزيادة الانخراط الأمريكي في المشاريع الاستثمارية في المغرب العربي.[2]

عموماً يمكن تلخيص المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي ضمن ثلاثة تحديات، **أولاً**، النفوذ المتنامي للصين في المنطقة والقارة الإفريقية بشكلٍ عام، **ثانياً**، مصادر الطاقة والثروات والاستثمار، حيث تُشكّل البديل الجيواقتصادي المُهم لدعم الاقتصاد الأمريكي، **ثالثاً** التحدي الأمني وتنامي ظاهرة الإرهاب "حسبهم" ما يُحتّم على أمريكا تنسيق جهود بين دول المنطقة لمكافحته بما يضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

يُعدُّ التحدي الأول الأهم، ببروز الصين كقوة صاعدة منافسة للمصالح الحيوية الأمريكية بالمغرب العربي إلى درجة أن تحدّث الكاتب ومستشار ترامب Peter Navarroعن وضعِ الموت الاستراتيجي للولايات المتحدة الذي يوازيه صعوداً استراتيجياً للصين،ومن ثم ريادتها العالمية في كتابه "الموت من طرف الصين"Death by China [3]

---

[1] كمال خلف، **تحالف "أوكوس" الزلزال في بنية التحالفات الدولية**، لندن: موقع صحيفة رأي اليوم، تاريخ النشر :2021/09/19، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/09/20، على الرابط الالكتروني: https://n9.cl/ldxre – https://www.raialyoum.com

[2] Stuart E.Eizenstat, **La Politique étrangére américaine à l'égard du Maghreb: la nécessité d'un Noveau départ**, Barcelona: IEmed-l'institut européen pour la Méditerranée, 2010, p 17.

[3] مصطفى صايج، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

لذا فإن نسق الصعود الصيني البارز بالقارة الافريقية والمغربَ العربي، يُمثّل التحديَ الاستراتيجي الافريقي المغاربي الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة، بالمقارنة بالتحدّيين، الثاني (مصادر الطاقة والاستثمار)، حيث يُمكن للولايات المتحدة توفير بدائل إنتاجية لمصادر الطاقة ضمن نطاقاتٍ جغرافية بديلة خارجياً أو محلياً بعد أن تمكّنت من توسيع انتاجها الطاقوي المحلي بتشجيع الشركات البترولية الأمريكية المحلية والتوجه إلى استغلال النفط والغاز الصخريين. التحدي الثالث(التحدي الأمني، لما يسمى بـ"مكافحة الارهاب") فبإمكانها تعزيز قدراتها العسكرية والتعديل من خططها الأمنية بالمغرب العربي بما يتوافق مع حجم التحديات الأمنية بين تنامي نشاط الحركات الارهابية أو تراجعه، بل أن مصادر تمويلها ومجال تحرُّكات تلك الجماعات ضمن مناطق جغرافية محددة تتطابق مع المصالح الجيواستراتيجية للقوى الغربية وللولايات المتحدة يطرح أكثر من تساؤل وشكوكٍ منطقية عن من يقف خلف تلك الجماعات. بالتالي فإن التوسّع العالمي للصين يشكّل تحدياً استراتيجياً ووُجودياً للولايات المتحدة، وأن السلوك الصيني تجاه المغرب العربي هو المعيار الأهم لفهم مستقبل الانخراط الأمريكي بالمنطقة من عدمِه.

- المطلب الثالث: الصين والمغرب العربي ضمن سياق المصالح الأمريكية بالمنطقة المغاربية

عرف النظام العالمي منذ جائحة كورونا نهاية عام 2019، وما تبعه من أزماتٍ جيوسياسية وأمنية واقتصادية للحرب الروسية–الأطلسية عبر ظاهرِ الحرب الأوكرانية بداية عام 2022، إلى الاختلالات المهددة لما يسمى بـ"الأمن القومي العربي" وتداعيات مشهد الإبادة بغزة على المصداقية الدبلوماسية لدى الأنظمة العربية، أضحى الوضع الجيوسياسي العالمي كله مرهوناً في سياق التعاطي الأمريكي مع كل هذه القضايا، باعتباره فاعلاً رئيسياً في حدوثها أم متدخلاً مؤثراً في مسارها. لكن أساس كل هذا وإن كانت السياقات والنتائج مهمة، لكن القاعدة القيمية والمنطلقات الأخلاقية التي تنظر منها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى في العالم، أصبح محلّ نقاشٍ وانتقادٍ كبيرين لدى عددٍ مهم لصانعي القرار بدول العالم وشريحةٍ واسعة من شعوب المعمورة.

الحضور المتنامي للثنائية "الصينية–الأمريكية" بالمغرب العربي، يمكن استخلاص سياقاتها وتأثيراتها، بمدى مصداقية الفاعل الأمريكي للفضاء المغاربي على المستويين الرسمي والشعبي، واسقاطات منحى السياسات الغربية بشكلٍ عام على الحضور الصيني نفوذه وشكله، والذي يتم عرضه ضمن المِصداقيات الأمريكية الثلاثْ.

1- غزّة بين التهجير والتطهير، والمصداقية الأمريكية السياسية والأخلاقية بالمغرب العربي:

تطرقت الكاتبة وعضوة مجلس اللوردات البريطاني "دامبيسا مويو" Dambisa Moyo في كتابها الصادر عام 2011 بعنوان "كيف خسِرَ الغرب" How the West lost"، وضمن الفصل السادس "عالم مقلوب رأساً على عقب– A Topsy–Turvy World" إلى أن الغرب وعلى مرّ عقود اعتاد صياغة سياساته في الأساس على الإقصاء وفقاً لمقولة "نحن الغرب" بمقابل "الآخر أو هم تحديداً"، وقد وضع معالم النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية من أمن واقتصاد وتجارة عالمية على أسُس والمنظور الغربي دون مراعاة خصوصيات وتطلعات الآخرين، وحتى دولٍ أخرى لا تقل شأناً كروسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا، إلا لأن ليست غربية الهوى والسياسة.[1]

[1] Dambisa Moyo, **How The West Was Lost**, London: Penguin Books, 2011, p 203

المصداقية الغربية أثارها أبرز المفكرين الأمريكيين "جون ميرشايمر" " John J.Mearsheimer" أثناء عدوان الكيان على لبنان في حرب لبنان الثانية تموز/جويلية 2006، وأن الدعم الأمريكي المتنامي من دون أي ضوابط سياسية وأخلاقية تجاه الكيان بالنظر لحجم المأساة الإنسانية التي يتعمّد المحتل إلحاقها بأكبر عددٍ من المدنيين اللبنانيين مقارنةً بمقاتلي حزب الله، يمثّل اختباراً إنسانياً وأخلاقيا لدى الولايات المتحدة باعتبارها الداعم الأساس للكيان.

وقد اعتبر "جون ميرشماير" منذ 2007 م، من أن تنامي النفوذ واللوبي الصهيوني العابر لليهودية، أضحى يشكّل في حدّ ذاته تهديداً حقيقياً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية لحساب المصالح الصهيونية، إذ دفع اللوبي قيادات الولايات المتحدة إلى خوض حرب العراق عام 2003، والتدخل في سوريا وإيران بما في ذلك بلبنان وكل دولة معادية "لإسرائيل"، كله أسهم في تشويه صورة أمريكاً عالمياً القائمة حصراً على مقاربة رعاية المصالح الصهيونية و"إسرائيل".[1]

اقتراح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بشكلٍ رسمي في 4 من فبراير 2025 أثناء استقباله رئيس وزراء الكيان المحتّل كأول مسؤولٍ يزور الولايات المتحد بعد تعيين ترامب لولاية رئاسية ثانية ، بتهجير أكثر من مليونيْ فلسطيني إلى مصر والأردن أو أي مكانٍ آخر بالعالم وإقامة مكان قطاع غزة استثمارات عقارية وسياحية أمريكية وتحويلها إلى "ريفيرا الشرق الأوسط"، أثار موجةً من الاستغراب والاستنكار، وانتقدت العديد من دول العالم هذه الفكرة معتبرين إياها بالاقتراح الذي يضرب كافة القوانين الدولية والإنسانية عرض الحائط، لتنتقل فكرة التهجير والتطهير من الاقتراح إلى التطبيق بما يتوافق مع السياسة الصهيونية وأصبح مسؤولو دولة الاحتلال يجاهرون ويتفاخرون بفكرة ترامب لتهجير سكان غزة معتبرين إياها بالعبقرية والجريئة.

اقتراح ترامب بسياسة التهجير وإن كان يحاول من خلاله رفع سقف مطالبه التي لا يمكن تخيلها للحصول على ما أمكن، مع تلميحه بإمكانية اعتراف الولايات المتحدة بضمّ الاحتلال لأراضي الضفة الغربية للاعتراف الذي سبقه بسيادة الكيان على الجولان، يضرب المصداقية السياسية والأخلاقية للولايات المتحدة بمقتل، ويخلُّ بالعلاقات التي تجمع الولايات المتحدة بأرقب حلفائها الدوليين الاقليميين بما فيهم الحليفين المصري والأردني.[2]

تبني وتنفيذ الولايات المتحدة لسياساتٍ أحادية الجانب عن طريق القوة الراهنة دون اللجوء إلى المنظومة الدولية، والذي سيكون له مع مرور الوقت والتراكمات للقرارات على هذه الشاكلة أثر على الوضع الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة كدولة قائدة للنظام العالمي، بما في ذلك الاستناد الأمريكي على نفس المنطق الدبلوماسي تجاه قضية الصحراء الغربية في سياق التحالف الكائن بين الكيان المحتل والمغرب، والعمل على تحقيق المصالح الجيوسياسية المتبادلة بعيداً عن الأُسس الدبلوماسية والقانونية الدولية والتي ستُحدث اختلالاً سياسياً وأخلاقياً في العلاقات الدولية.

---

[1] John J.Mearsheimer, Stephen M.Walt, **The Isreal Lobby and U.S Foreign Policy**, New York: Farrar Straus and Giroux, 2007, p p 327, 336

[2] Unit for Political Studies , **Trump's Plan to 'Cleanse' Gaza : Origins and Implications**, Doha: Arab Center for Research & Policy Studies, February 12,2025, p p 1,4

الإصرار الأمريكي على دعمه للكيان بالرغم من المأساة الإنسانية الحاصلة بقطاع غزة، والعدوان وحرب الإبادة الممارسة والتي لم يشهد لها العالم مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، والتي خلّفت أكثر من 50 ألف شهيد فلسطيني لحد الآن أغلبهم من الأطفال والنساء، ناهيك عن تعمُّد الاحتلال قطع المساعدات الإنسانية بكافة أشكالها على أكثر من مليونيْ سكان في اطار سياسة العقاب الجماعي وتجوزراً لكافة المواثيق الدولية والقوانين الإنسانية.

"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" الشعار الذي تطرق له الموقع الصيني CGTN في إحدى مقالاته الصادرة عام 2021، أي قبل أحداث السابع من أكتوبر ومعركة طوفان الأقصى لعام 2023، عن الكاتب "يوان شا" "Yuan Sha"، عنوانه "العرقلة الأمريكية بشأن السلام الإسرائيلي والفلسطيني"، وخلافاً للخاطب الأمريكي المعتاد والرنان لعقود من الزمن، فإن الإدارات الأمريكية المتوالية لم تقدم أو تسعى إلى تقديم طرحٍ جدي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ أنها وبتعمُّد تفرض وجودها "كوسيط" رغم عدم توفّرها لمواصفات الوسيط وهذا بغية عدم ايجادٍ حلٍ للصراع بقدر إبقائه وإدارته بما يخدم المصالح الأمريكية، إذ تعدُّ الولايات المتحدة الدولة الوحيدة من أصل 15 دولة مكونة لمجلس الأمن التي تعارض أية مسعى للحل وتطبيق حل الدولتين كشعار لا غير من خلال تبني المقاربة الإسرائيلية للصراع من دون الأخذ بحقوق الشعب الفلسطيني وتبنيها ازدواجية المعايير،[1] وإن العالم بكفة والولايات المتحدة وداعميها الغربيين بكفة فيما يخص الدعم الدولي المطلق للاعتراف بدول فلسطين.

ولم يقف الأمر عن هذا الحد، بل وفي سابقةٍ قانونية عالمية، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (6 فبراير 2025) قراراً رئاسياً بمعاقبة أعلى هيئة قانونية والتي في الأصل التي تتولي متابعة ومعاقبة المتجاوزين للقوانين وهي المحكمة الجنائية الدولية، وجاء في القرار بأن المحكمة انخرطت بطريقة غير شرعية ولا أساس لها من الصحة في استهداف "الحليفة الوثيقة إسرائيل"، وإصدار مذكرات اعتقال تستهدف رئيس وزراءّ الإسرائيلي" "بن يامين نتنياهو" ووزير دفاعه السابق "يوآف غالانت"، وهو استهدافٌ لدولتين ديمقراطيتين مزدهرتين، لديهما جيشين يلتزمان بقوانين الحرب "التزاما صارماً". لذا فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، بما فيهم مسؤوليْ الهيئة القانونية الدولية ورئيسها كريم خان وموظفيها وأفراد أسرهم كافة.[2]

يرى "جون ميرشماير" أن التحالف القائم بين الصهيونية والقيادات الأمريكية المتعاقبة يتحمّل مسؤولية الوضع السياسي والأخلاقي الذي آلت إليه الولايات المتحدة في العقود الأخيرة، خاصةً وحسبه أن المصالح الأمريكية لم تتطابق قط مع المصالح "الإسرائيلية"، بل وأن سياسات الأخيرة تتعارض جوهرياً مع الاعتبارات القومية والقيم الأمريكية الأساسية، ويسهم اللوبي الصهيوني مع مرور الوقت بضرب المصالح القومية لكلا البلدين عن دراية أم عن دون دراية بذلك،[3] مثلما يقوم به "بن يامين نتنياهو" رئيس وزراء الاحتلال من سياسات عدوانية بُعيدَ هجمات الـ 7 من أكتوبر 2023 م.

---

[1] Yuan Sha, **The U.S obstructionism on Isreal and Palestinian Peace**, CGTN web site, May 15,2021, Link: https://news.cgtn.com/news/2021-05-15/The-U-S-obstructionism-on-Israel-and-Palestinian-peace-10hAZoZJpxS/index.html

[2] White House, **IMPOSING SANCTIONS ON THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT**, Date Publication: February 6,2025, Official Website: https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/imposing-sanctions-on-the-international-criminal-court/

[3] John J.Mearsheimer, Stephen M.Walt, **Op.Cit**, , p p 75,335

بالمقارنة مع المواقف الصادرة عن القوى الغربية وحتى لغير المعتاد من قبل العديد من الدول العربية، تجاه ما حدث بعد اندلاع معركة طوفان الأقصى وهجمات السابع من أكتوبر 2023، يُلاحظ أن الصين تعمّدت في جميع بياناتها عدم انتقاد حركة المقاومة الفلسطينية من حماس والجهاد الإسلامي تحديداً بعد قيامها لهجوم السابع من اكتوبر، والذي لقي انتقاداً من ممثل الكيان بمجلس الأمن الدولي.[1]

تعلن الصين بوضوح دعمها لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة وتقرير مصيره والحل الدائم بالنسبة لها هو حل الدولتين، وإن هذا المسار يضمن للصين تحقيق رؤيتها السياسية والدبلوماسية للقضية الفلسطينية مع تثبيت مصالح الجيواقتصادية والتجارية التي تربطها بـ"إسرائيل" ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق والمشروع الأمريكي–الهندي المنافس له بالمنطقة. الملاحظ كذلك أن الصين ومن منطلقها كقوة عالمية شكّلت الاستثناء الدبلوماسي بعدم قيام أي مسؤولٍ صيني من الرئيس شي جين بينغ إلى وزير خارجيته وانغ يي بزيارة للكيان في اطار "التضامن الإنساني" بُعيد هجمات الـ 7 من أكتوبر خلافاً لدى أغلب الدول الغربية وحتى التعاطي العربي مع القضية.

2– قضيتيْ أوكرانيا والغواصات النووية الفرنسية، والمصداقية الأمريكية الأمنية والعسكرية:

أثناء حملة دونالد ترامب الانتخابات الأمريكية تعهّدَ بوفق الحرب الروسية–الأوكرانية التي قال بأن سلفه جو بايدن كان سبباً في اندلاعها، وبمجرد وصوله إلى سدّة الرئاسة في عهدته الثانية بداية يناير 2025 دخل في مفاوضات مع الجانبين الروسي والأكراني لأجل إيقاف الحرب، بمقابل ذلك مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على الرئيس الأوركراني فلوديمير زيلينسكي بعد أن هدده ترامب ونائبه "جي دي فانس" بالبيت الأبيض واللقاء الشهير (2025/02/28) على أن الولايات المتحدة ستتخلى عن دعم أوكرانيا أمام روسيا، ولابد عليه بنهاية المطاف الإمضاء على اتفاق إمداد أوكرانيا الولايات المتحدة بالمعادن الأرضية النادرة.

وقد كانت بالأمس القريب أوكرانيا وفقاً لتصريحات القادة الأمريكيين والأوربيين، "الصديق المخلص" والبوابة الاستراتيجية لمواجهة روسيا منذ نهاية الحرب الباردة، وبين ليلة وضحاها تغيّرت القرارات ولم تعد كذلك بعد أن أنفقت وصاغت أوروبا استراتيجيتها الأمنية وفقاً للمنظور الأمريكي في إطار حلف شمال الأطلسي الناتو Nato،[2] لتثبت الولايات المتحدة أن لا حليف لها وقد كان هذا التوجه الأمني معاكسٌ للحلفاء الأوروبيين واضعةً شبكات تحالفاها التقليدية في خطر، فما بال الآخرين؟.

الاعتماد الاستراتيجي الأمني الأوروبي على الولايات المتحدة بشكلٍ كبير، وضع الأمن القومي الأوروبي على المحك، وهذا لسببين، الأول السعي لتقليص الإنفاق الدفاعي لفائدة قضايا التنمية الاقتصادية والرفع من مردودية القطاع الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،[3] السبب الثاني نتيجةً لتراكمات السبب الأول، بعدم إيلاء

[1] Sercan çaliskan, **Understanding China's Position on the Isreal-Palestine Conflict**, The Diplomat Website, December 15,2023, Link: https://thediplomat.com/2023/12/understanding-chinas-position-on-the-israel-palestine-conflict/

[2] Tom Nichols, **It Was an Ambush**, The Atlantic Website, February 28,2025, Link: https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2025/02/ukraine-us-relations-trump/681880/

[3] Jagannath Panda, **Forecasting European Security in225: Will Transatlantic Ties Europe's Indo-Pacific Limits**, Stockholm: ISDP-Institute for Security & Development Policy, Breif, January 22,2025, p 3

الأهمية للتطوير الدفاعي الذي انحصر في التنسيق مع الجانب الأمريكي دون غيره من القوى العسكرية الأخرى. حالياً يعيش الأمن الأوروبي بسبب اعتماده الحصري على الولايات المتحدة تحدياً استراتيجياً ووجودياً.

الحديث عن المصداقية الأمريكية واعتبار أن ما حدث مع ترامب والجهوريين بتخلي الولايات المتحدة لأقرب حلفائها من خللا القضية الأوكرانية، لا يقتصر بكونه سياقاً تكتيكياً بل سياسة متجذرة في الاستراتيجية الأمريكية بما يخدم مصالحها على حساب مصالح الحلفاء قبل الأعداء. وهذا ما يحصل مع سلفه الرئيس الأمريكي الديمقراطي جو بايدن فيما سمي بقضية الغواصات الفرنسية، وتعود القضية إلى عام 2021 بعد قيام أستراليا من جانبٍ واحد إلغاء صفقة مع فرنسا لشراء أستراليا غواصات بقيمة 90 مليار دولار بعد ضغطٍ من الولايات المتحدة، ليس هذا فحسب بل تم تعويض أمريكا لاقتناء غواصات أمريكية تعمل بالطاقة النووية بدلاً من فرنسا لمجموعة نافال الفرنسية ضمن أطراف الصفقة، فيما اعتُبرت خيانة أمريكية للحليف الفرنسي قبل الأسترالي وسابقة في تاريخ العلاقات الأمريكية الفرنسية. في الحين من يرى من المحللين أن الخطوة الأمريكية بهدف تعزيز نفوذ حلفائها بالمحيط الهادئ لمواجهة الصين يتجه في سياقه العكسي بدفع حلفاء أمريكا للتقرب أكثر من الصين،[1] وأن الغاء الصفقة لا تغدو كونها إخفاقاً دبلوماسياً وأمنياً غربياً بل يعكس القاعدة الهشة التي ترتكز عليها التحالفات الغربية.

انعدام الثقة بالجانب الغربي بالنظر لمعطيات الواقع وخلفيات الماضي، يجعل من الصين البديل الأبرز لخلافة العملاء العسكريين من الغرب، وهذا لخصوصية التكنولوجيا العسكرية الصينية التي تتسم يوماً بعد يوم بالجودة والنوعية فضلاً عن أسعارها مقارنةً بالتكلفة التي تتطلبها صفقات السلاح الغربية، والأهم من ذلك الفلسفة الأمنية والتجارية الصينية الأكثر سلاسةً في علاقاتها العسكرية الخارجية ونقل التكنولوجيا العسكرية مع المتعاملين مع الشريك الصيني، وإن كان ضمن حدودٍ لا تمس بمبدأ السرية والأمن القومي للدولة المنتجة بما هو متعامل به عالمياً، ما جعل من الصين وضمن زمنٍ قصير تحوّلها من أكبر مستوردٍ إلى أهم مصدرٍ للسلاح في العالم، بل ومنافساً استراتيجياً للقوى العسكرية الكبرى في مجال الصناعة العسكرية كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا.

يعكس حضور الصين المتزايد في أسواق الأسلحة العالمية بدافع الابتكار الصيني المتنامي في قطاع الصناعة العسكرية ويجعله بديلاً عسكرياً مهما لدى الدول الساعية لتعزيز منظومتها العسكرية من الأسلحة،[2] وهي المسارات التي يمكن أن توظّفها وتضعها الصين أمام الدول بحكم علاقاتها التاريخية التي لا تحمل أية خلفياتٍ عدوانية واحتلالية، إضافةً إلى الانفتاح العسكري مع كافة دول العالم من دون إرفاق ذلك بأية شروطٍ سياسية واقتصادية لنقل التكنولوجيا العسكرية الصينية خاصةً مع دخول الانتاج العسكري عصر الذكاء الاصطناعي AI ARTIFICIAL INTELLIGENCE.

تمثّل القارتين الآسيوية والافريقية أحد أهم المناطق التي تستقطب الصادرات الصينية من الأسلحة، بالنظر للتكلفة المنخفضة والخدمة الميسورة لاقتناء وتسليم الأسلحة الصينية من دون قيودٍ جيوسياسية، ما جعل من الصين

[1] Romain Fathi, **Why the Australia-France Submarine Deal collapse was predictable**, Australia: Flinders University, September 24,2021 , p 1

[2] Michael Raska, Richard A.Bitzinger, **Strategic Contours of China's Arms Transfers**, USA: SSQ-Strategic Studies Quarterly, Vol 14, N 1, Spring 2020 , p p 92, 102

المورّد الأول للأسلحة بقارة افريقيا تتصدر الجزائر الافريقية والمغاربية، وتشير الإحصائيات بين عامي 2014 إلى 2018 باستحواذ ثلاث دولٍ إلى ما يصل إلى 64% من صادرات الأسلحة الصينية وهي باكستان، بنغلادش والجزائر كأهم متعاملٍ عسكري افريقي مغاربي. [1]

ضمن سياق السعي المغاربي توسيع علاقاته الأمنية بالعالم الخارجي ومراعاة الوضع الجيوسياسي الدولي، ، فإن واقع الأمن القومي المغاربي وإن كان ضمن سياق الأمن القومي للدولة القطرية حصراً، بالنظر للواقع الجيوسياسي الراهن في ظل حالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها ليبيا وعدم الاستقرار السياسي بتونس وتنامي منسوب التهديدات الآتية من الغرب عن المغرب، قامت الجزائر بمحاولة تثبيت وتوجيه مصالحها الأمنية ضمن شراكاتٍ متعددة ومتنوعة بعد زيارة قائد القوات الأمريكية بافريقيا "الأفريكوم" AFRICOM الجنرال "مايكل لونغلي" إلى الجزائر للمرة الثالثة منذ قيادته للأفريكوم، وبُعيدَ تولي دونالد ترامب الرئاسة الأمريكية في عهدته الثانية بداية عام 2025، حيث أُعلن عن التوقيع على مذكرة "تاريخية" للتعاون الدفاعي ودخول الشراكة العسكرية الجزائرية–الأمريكية مساراً جديداً للعلاقات بين البلدين، أي بعد يومين فقط من أدائه اليمين الدستورية رئيساً للولايات المتحدة (22 يناير 2025)، وقد تكون كنوعٍ من المقايضة الأمنية والعسكرية فيما يخص قضية الصحراء الغربية التي اعترف بها ترامب في عهدته الأولى كجزءٍ لا يتجزأ من الأراضي المغربية، وفي ظل حالة التوتر الدبلوماسي مع فرنسا اللاعب التقليدي بمنطقة الساحل الافريقي.

مصطلح "التاريخي" تحمل أكثر من سياق ودلالة أمنية وجيوسياسية، إذ تعدُّ روسيا الشريك العسكري التقليدي للجزائر ولعقودٍ طويلة قبل وبعد استقلال الجزائر بنسبة تفوق 85% من مصادر الواردات الجزائرية العسكرية الآتية من روسيا، وأنها تعتبر أول عميل محتمل لاقتناء المقاتلة الشبح SU–57 E الروسية، فضلاً عن العقيدة العسكرية الجزائرية التي تأسست وفقاً للقدرات العسكرية الدفاعية التي تمتلكها الجزائر جواً، براً وبحراً، مع دخول الصين شيئاً فشيئاً ضمن الدول المصدّرة للقدرات العسكرية والبحرية بشكلٍ خاص.

تأتي الخطوة الجزائرية الأمريكية الآن ضمن مسار توثيق التعاون الأمني والعسكري بين البلدين بعد التوتر الحاصل في العلاقات الجزائرية الروسية، والتباين الرؤى حول طبيعة التواجد الروسي بمنطقة الساحل الافريقي وسط حالة تراجع النفوذ التقليدي الفرنسي بالمنطقة.

كما أن الخطوة الجزائرية من شأنها أن تؤسس لنوعٍ من استقطاب قوى عالمية كبرى على حساب علاقاتها المتوترة مع الجارة المغرب، وتسعى الجزائر من خلال تنويع شراكاتها الأمنية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: توسيع قدراتها العسكرية من أجل الرد على التهديدات الأمنية على طولا حدودها الطويلة أولاً، ثم ثانياً تعزيز نفوذها الاقليمي، بما تمتلكه الجزائر لأحد أكبر جيوش القارة الافريقية والمنطقة العربية، ولقيمتها الجيوسياسية ومقدّراتها الاقتصادية وقدراتها الطاقوية الهائلة، ومن خلال التقارب مع الجزائر يمكن للقوى العالمية على غرار الولايات المتحدة والصين من فرض نفوذها وتعزيز مكانتها بالمغرب العربي وشمال افريقيا بشكلٍ عام. [2]

---

[1] **Ibid,** p 108

[2] Georg Mader, **Algeria: Away from Russia Towards the USA**, Militar Aktuell, February 07 ,2025, Website: https://militaeraktuell.at/en/algeria-away-from-russia-towards-the-usa/

أُثير مؤخراً موضعاً أمنياً بالغ الأهمية، ويتعلق بما يمسى بـ" مفتاح القفل" أو " The Kill Switch "، والذي فحواه وضع الولايات المتحدة على آلية تقنية خفية من خلالها يمكن السيطرة جميع الانظمة العسكرية الأمريكية عبر العالم، من طائرات F-35 التي تتصارع عليها عددٌ كبير من الدول لاقتنائها مثل تركيا وحتى تقديم قربان التضحية على مائدة التطبيع مع الكيان المحتل مثلما فعلت الإمارات للحصول على هذا النوع من الطائرات العالية التكنولوجيا، وصولاً إلى أنظمة صواريخ هايمارس Himars والدفاعات الجوية لأنظمة باتريوت الأمريكية وحتى شبكات الاتصالات الحيوية مثل Link16 . وتفيد التقارير إلى أن النظام يمكّن تقييد وايقاف وتعطيل أية طائرة أو آلية أو صاروخ أو منظومة دفاع عن العمل انطلاقاً من الأراضي الأمريكية، والدليل قيام أمريكيا بتعطيل منظومة الصواريخ هايمارس المسلّمة إلى أوكرانيا بعد أيامٍ من المشاجرة المفتعلة التي حصلت بين دونالد ترامب وفلوديمير زيلينسكي بالبيت الأبيض، كرسالة مفادها الأثر الذي ستُلحقه الولايات المتحدة الأمريكية لم يعتمد على منظومة أسلحتها،[1] ويضع كافة حلفاء الولايات المتحدة تحت سيطرتها، ويهدد الأمن القومي الأوروبي والشرق أوسطي أمام خطرٍ كبير لسناريو أية حربٍ مستقبلية مع اوروبا أو لسيناريو شنّ الكيان المحتل لحربٍ واسعة على الدول العربية، إذ يُعد الكيان الوحيد بالعالم الذي لديه هامش وحرية أكبر واستقلالية استخدام المنظومات العسكرية الأمريكية، أو لاحتمال قيام دولٍ مجاورةٍ من للإقليم الجزائري من المغرب أو لدول جنوب الساحل الحليفة للكيان بتوجيه ضربة عسكرية للجزائر.

التقارير حول "مفتاح القفل" تعيد إلى السطح موضوع ذات أهمية فيما يخص الاستقلالية العسكرية والأمنية والأمن القومي للدول، إلى درجة الحديث عن سلوكيات غير أخلاقية تضع أمن الدول على المحك، ووضع سيناريو قيام الولايات المتحدة بقطع الوصول التشغيلي لأنظمتها العسكرية عبر العالم، أو لصالح هذه الدولة على تلك في إطار الاستفزاز الأمني والعسكري، وحتى التكنولوجي بعد إرغام الولايات المتحدة الشركة الهولندية ASML المصنّعة لآلات الطباعة الحجرية لأشباه الموصلات المصدَّرة إلى تايوان لشركة TSMC بوضع مفتاح قفل عن بُعد تمكن من الولايات المتحدة ايقاف تلك المعدات التكنولوجية الاستراتيجية في حالة حدوث غزوٍ صيني لتايوان.[2]

صياغة أحد الباحثين الغربيين لمقالٍ تحت عنوان "مفتاح الإيقاف: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تُغلق الجيش الأوروبي في لحظة؟" موضوعٌ يثير الاستغراب وهو جديرٌ بالاهتمام وبلفت الانتباه تجاه فاعلٍ كبير في العلاقات الدولية وهو أوروبا، أهم حليفٍ استراتيجي وتاريخي بالنسبة للولايات المتحدة، حين أضحت المنظومة الأمنية والعسكرية الأوروبية بأكملها رهن إشارة الولايات المتحدة، الوضع الذي يدفع إلى توجيه أنظارنا إلى منطقة المغرب العربي وما خصَّ الملف الأمني ذات البُعد الاستراتيجي، والتحولات الجيوسياسية المعقدة التي يشهدها العالم، والذي يحتّم على دول المغرب العربي الإدراك الجيد لتلك التحولات، ومنه الحاجة إلى اتخاذ القرارات اللازمة والملائمة عند تشكيل شبكة علاقاتها العسكرية والأمنية الخارجية وما تتميز به من طابع السرية تجاه أهم قوتين عالميتين فاعلتين، هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

---

[1] Ingo Piepers, **Kill Switch: How The U.S can shut Down Europe's Military in an instant**, Global4cast, February 22 ,2025, Website: https://global4cast.org/2025/02/kill-switch-how-the-u-s-can-shut-down-europes-military-in-an-instant/

[2] **Ibid**

3- تعريفات "ترامب" الجمركية، دروس الأزمة الروسية، والمصداقية الأمريكية التجارية والاستثمارية:

" إنه يوم التحرير بأمريكا" "It's Liberation Day in America"، العبارة التي كتبها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على صفحته الرسمية على منصة Truth Social، بتاريخ 02 أبريل من عام 2025،[1] الجملة نفسها التي أحدثت زلزالاً تجارياً واقتصادياً عالمياً بعد الإجراءات التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة بعد رفعه للرسوم الجمركية على جميع واردات العالم للولايات المتحدة دون استثناء، وكانت تلك التعريفات مرتفعة بشكلٍ صادم وواسع النطاق، ابتداءً من 10% كأدنى نسبة مرجعية والتي وصلت إلى 34% على الصين، الاتحاد الأوروبي 20%، اليابان 24%، الكيان المحتل 17%، وقد استهدف ترامب كافة الدول التي لديها فوائض تجارية لحسابها بمقابل واردتها من الولايات المتحدة.

وقد اعتبر ترامب بأن الولايات المتحدة كانت "رحيمة" لأنها فرضت نصف التعريفة المفروضة من قبل الدول الأخرى التي لم تراعي المصالح الاقتصادية الأمريكية، فيما اعتبر المحللون الاقتصاديون الأمريكيون إن الخطوة غير المنطقية من ناحية الجدوى الاقتصادية والتي تمثّل مساراً أخيراً في نعش البيئة التجارية العالمية بعد الهزّات التي عاشها الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا عام 2019 والحرب تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022، معتبرين أن الخطوة ستغيّر قواعد اللعبة ليس فقط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي بل للاقتصاد العالمي.[2]

مخاوف من ركود الاقتصاد الأمريكي والتجاري العالمي نتيجةً للحرب التجارية بين أقوى دولتين تجاريتين بالعالم، تجسّدَ في أولى أيام قرار ترامب لرفع التعريفات الجمركية مسجلاً انخفاضاً تاريخياً على مدار يومين وتسجيل سوق الأسهم الأمريكية خسائر بلغت 6.4 تريليون دولار، وهو أسوء أسبوع لنشاط سوق الأسهم الأمريكي منذ عام 2020 بعد جائحة كورونا، وقال دان أيفز Dan Ives المحلل الاقتصادي، بأنه من الصعب وصف الألم الاقتصادي الذي سيجبله قرار رفع التعريفات الجمركية، ويمكن أن يعيد صناعة التكنولوجيا الأمريكية عقداً إلى الوراء بينما تتقد الصين إلى الأمام".[3]

لكن حقيقة الوضع التجاري ليست كذلك، ففي الواقع أن متوسط التعريفات الجمركية لليابان على السلع الأمريكية تبلغ معدّل 1.9% ليس 46%، كما وضّحه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البطاقة التي حملها خلال مؤتمره الصحفي ليوم توقيعه لتلك التعريفات، كما أن النسبة الفعلية للاتحاد الأوروبي على الواردات الأمريكية إلى أوروبا بـ 2.2% بدلاً من 39%، عموماً فإن مجمل معدّل التعريفات العالمية المفروضة الواردات الأمريكية لا تتجاوز 2.2%.[4]

---

[1] Truth Social-Donald J.Trump, Date: April 02,2025, Link: https://truthsocial.com/@realDonaldTrump/posts/114268044617916583

[2] John Cassidy, **The Truth About Donald Trumps "Liberation Day"**, USA: The New Yorker, April 2,2025, Website:https://www.newyorker.com/news/the-financial-page/the-truth-about-donald-trumps-liberation-day

[3] Katie Hawkinson, **Stock market closes week in bloodbath as Trump's Tariffs cause historic two say drop and wipe out $6 Trillion** , USA: The independent, April 4,2025, https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/stock-market-today-trump-tariffs-china-b2727712.html

[4] John Cassidy, **Op.Cit**

دول المغرب العربي لم تُستثنَ كباقي دول العالم من تعريفات ترامب الجمركية، إلا أنها تفاوتت نسبتها من دولةٍ مغاربية لأخرى، ما يعطي الانطباع أنه تم وضعها لاعتباراتٍ سياسية لا اقتصادية وتجارية، حيث أن الجزائر بلغت نسبة الرسوم الجمركية الأمريكية بـ 30% وأنه وفقاً للافتراءات الأمريكية أن الجزائر تفرض رسوماً على السلع الأمريكية بـ 59% وقد تم تحديد تلك الرسوم بأقل من النصف من الجانب الأمريكي، فيما المغرب وموريتانيا اللذان يُعدان الأقرب للولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي بما فيها دول الخليج العربي، والتي حُدّدت إلى الحد الأدنى للتعريفات الجديدة وهي 10% بمقابل 10% لرسوم المغرب المفروضة على الولايات المتحدة، تونس 28%، وليبيا بنسبة31%. أي أن الجزائر وليبيا حددت لهما الولايات المتحدة الرسوم الأعلى بمنطقة المغرب العربي ثم تونس ثالثاً، بينما نجد أدنى تلك الرسوم على كل من المغرب وموريتانيا.[1]

اتباع ترامب منطق المعادلة الاقتصادية الصفرية للخسارة التي ستلحق بالجميع دون استثناء، وهو الإجراء الذي سيؤثّر على حلفاء أمريكا التاريخيين ويطعن في مصداقية الولايات المتحدة تجاه حلفائها بدل خوض طريق التنسيق والتحاور بما يخدم مصالح الجميع، وأن شعار "أمريكا أولاً" "America First" والسعي لتقليص العجز التجاري الأمريكي، وجعل من التعريفات الجمركية كورقة مساومة تجارية وضغطٍ سياسي لإرغام الدول الأخرى على قبول تخفيض قيمة الدولار لجعل الصادرات الأمريكية وسلعها أكثر تنافسية، وإعادة تمويل الدين القومي الأمريكي، كلها غاياتٍ اقتصادية منطقية، ولكن ليس استناداً لسياسة الإجبار التي سوف يكون لها تبعات استراتيجية على المدى البعيد لشبكة تحالفاتها العالمية.

فضلاً عن ذلك، فإن المعطيات تشير إلى أن تعريفات ترامب الجمركية الخيالية ليست هي الغاية بحدّ ذاتها، بل أداة لإجبار دول العالم الجلوس على طاولة التفاوض لتباحث مواضيع لا تمت بصلة لواقع العلاقات التجارية البينية مع الولايات المتحدة، إذ يسعى ترامب بعيداً عن مفهوم الإدارة الأمريكية التي كانت تنتهج سياق المشاركة في صياغة السياسات وتبني القرارات إلى إجبار الدول على شراء سندات الخزانة الأمريكية التي لم تتلق أية أموال بما خطط له ترامب بعد انهيار أسواق الأسهم الأمريكية بعد ضغوط رفع الرسوم الجمركية التي لم سبق لها مثيل في التاريخ، باعتبار أن ملاذ انهيار الأسهم هي الخزانة الأمريكية، لكن هذا لم يحدث نتيجةً لانعدام الثقة بالاقتصاد الأمريكي، وعليه يستند ترامب على منطق الإذعان بشراء الدول لسندات الخزانة الأمريكية على مديات طويلة قد تصل إلى مائة عام مع قيمة فائدة منخفضة للغاية، ما يجعلها مصدرٌ لدى الحكومة الأمريكية لجمع الأموال، وخفض فارق ديونها العامة الداخلية والخارجية حيث بلغ الدين العام الأمريكي بـ36.2 تريليون دولار لغاية بداية عام 2025، وسعيه الحثيث بخفض قيمة الدولار الأمريكي لتشجيع ما أمكن لتصدير المنتوجات الأمريكية.[2]

---

[1] White House, **Regulating imports with a Reciprocal Tariff to Rectify Trade Practices that contribute large and Persistent Annual United States Goods Trade Deficits**, Washington DC: White House, April 2,2025, Official Website: https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/04/regulating-imports-with-a-reciprocal-tariff-to-rectify-trade-practices-that-contribute-to-large-and-persistent-annual-united-states-goods-trade-deficits/ or at The Guardian Website: Trump's Tariffs: The Full List, https://www.theguardian.com/business/2025/apr/03/trumps-tariffs-the-full-list and Link : https://static-assets-1.truthsocial.com/tmtg:prime-ts-assets/media_attachments/files/114/270/398/354/111/625/original/ec42646a73027aaa.jpg

[2] John Cassidy, **Op.Cit**

"بيتر نفارو" "Peter Navarro"، الرجل الذي يقف خلف القرار التاريخي لدونالد ترامب برفع الرسوم الجمركية الأمريكية على كافة صادرات دول العالم إلى أمريكا وبنسبٍ عالية لم سبق لها مثيل. تفيد التقارير الأمريكية أنه عندما ترشّح ترامب في عهدته الأولى نصحه صهره "جاريد كوشنر" باختيار نفارو مستشاراً تجارياً له بالبيت الأبيض بعد أن اطّلع على عنوان كتابه على موقع أمازون "الموت على يد الصين" "Death by China"، ليعود مرةً أخرى إلى البيت الأبيض خلال عهدة ترامب الرئاسية الثانية، ولكن بشكلٍ آخر أقوى وأعنف بصفته المستشار التجاري الرئيسي للرئيس دونالد ترامب، وهو مثل باقي المستشارين مثلما يقوله معظم الأمريكيين والذي يكنُّ الولاء التام لترامب من دون أية نقاش يذكر وعلى حساب مصداقيتهم.[1]

"**إذا استأجرت مهرجين، فعليك أن تتوقع سيركاً**"، هذا ما يقال في الأوساط الأمريكية، وعن مصداقية ترامب التي ترتبط بمصداقية مستشاره التجاري الرئيسي "بيتر نفارو" وكافة أعضاء إدارته في عهدته الثانية،[2] وهذا لمظهرين لا أخلاقيين، أولاً أن "نفارو" المعروف بمعاداته الشديدة للصين بما يتوافق مع أهواء ترامب، قد أَوجدَ محللاً وخبيراً كبيراً ضمن كتُبه الـ 13، ومنها كتابه المعروف "الموت على يد الصين" "Death by China"، ومع مرور الوقت تبين أن هذا الخبير لا وجود له في الواقع، بل هي شخصية اخترعها نفارو لتمرير بعض الأفكار التي يتبناها ولكن ليس بالعلن، وهنا قام باختيار إسمٍ "Ron Vara" منشقٍ من إسمه في الأصل Na–var–ro، وقد زعم "نفارو" أن الخبير قال:" لماذا يُنتج المصنعون الصينيون الكثير من الخُردة، الصينيون وحدهم من يتسطعون تحويل أريكة جلدية إلى حمام حمضي، وسرير طفل إلى سلاح قاتل، وبطارية محمول إلى شظايا خارقة للقلب" ويضيف في فصلٍ آخر من الكتاب وفقاً للخبير "رون فارا" دائماً: "أصبح النسر الأمريكي أكبر من حمامة في العالم، التنين الصناعي الاستعماري الصيني عنيد والنسر الأمريكي نائمٌ على عجلة القيادة".[3]

"نفارو" الذي يتحدّث عن الغش الذي تتعرض له أمريكا، أقوى دولة في العالم ومن العالم كلّه، كان أحد أهم الشخصيات رفقة ترامب الذين وضعوا التعريفات الجمركية، والتي وفقاً لجميع الخبراء الاقتصاديين لم يجدوا لها تفسيراً اقتصادياً ولا تجارياً، وفيما قال ترامب علناً أن هذه التعريفات تم الاستناد عليها بالأساس على التعريفات الجمركية المقابلة والمجحفة في حق الولايات المتحدة، فإن فريق ترامب التجاري قام باحتساب تلك التعريفات عن طريق وضع نسبة فارق المعاملات التجارية وليس الرسوم المفروضة على أرض الواقع، على سبيل المثال، وخلال عام 2024، صدّرت الولايات المتحدة نحو الصين سلعاً بقيمة 143.5 مليار دولار، بالمقابل استوردت أمريكا من الصين نفسها سلعاً بقيمة 438.9 مليار دولار، ما يعني أن فارق العجز التجاري لصالح الأخيرة بلغ 296 مليار دولار. [4]

---

[1] Miguel Jiménez, **Trump's advisory circus: These are the mollionaires he trusts with his economic Policy** , El Pais, April 14,2025, Website: https://english.elpais.com/economy-and-business/2025-04-14/trumps-advisory-circus-these-are-the-millionaires-he-trusts-with-his-economic-policy.html

[2] Miguel Jiménez, **Trump's advisory circus: These are the mollionaires he trusts with his economic Policy** , El Pais, April 14,2025, Website: https://english.elpais.com/economy-and-business/2025-04-14/trumps-advisory-circus-these-are-the-millionaires-he-trusts-with-his-economic-policy.html

[3] Peter Navarro, **Death by China**, USA-New Jersey: Person Education, 2011 , p p 33,107

[4] Carlie Procell, **Trump's Tariff formula explained: How rates were determined for each country** , USA: USA Today, April 4,2025, Website: https://www.usatoday.com/story/graphics/2025/04/04/tariff-formula-explained-trump-calculation-countries/82878359007/

والذي يمثّل نسبة 67.3% من حجم العجز لصالح الصين، وعند ضرب فارق 438.9 بمعدّل 67.3% فنحصل على قيمة الفارق التي هي 296 مليار دولار بالتقريب.[1]

تشير الأرقام المتعلقة بالعلاقات التجارية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة إلى نهاية عام 2023، بتسجيل عجزٍ تجاري أمريكي مع ثلاثِ دولٍ مغاربية وهي الجزائر، تونس وليبيا، وإن كانت بمبالغ مالية ليست بالكبيرة والتي لم تتجاوز حاجز 15.5 مليار دولار ككتلة مالية إجمالية للمبادلات التجارية من ناحيتيْ التصدير والاستيراد من وإلى الولايات المتحدة ودول المغرب العربي خلال عام 2023، موزّعة كالتالي: المغرب (7.28 مليار.د)، (الجزائر 4.32 مليار.د)، (ليبيا 1.99 مليار.د) (تونس 1.64 مليار.د) و(موريتانيا بـ 205 مليون.د)، مقارنة بحجم مبادلاتها التجارية مثلاً مع الصين التي فاقت 590 مليار دولار، وكندا بـ 679 مليار دولار، فرنسا 59.5 مليار دولار، المملكة السعودية 31.2 مليار دولار.

أما فيما يخص العجز التجاري الأمريكي المسجّل مع دول المغرب العربي، والذي يتوجس منه ترامب نتيجة لعقود طويلة للسياسة الأمريكية التجارية، فنجد كلٌ من الجزائر(−1.96 مليار.د)، ليبيا(−1.14 مليار.د)، تونس(−220 مليون.د).[2] كما أن المغرب يعدُّ الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي بما يفوق 7.28 مليار دولار بما يمثّل فائضاً ايجابياً لدى أمريكا بفارق مبادلات بـ (+4.52 مليار.د) للولايات المتحدة بما يعادل قيمته 6.12 مليار دولار كصادرات أمريكية للمغرب، إذ يستورد المغرب من الولايات المتحدة بترول مكرَّر وغاز بـ608 مليون دولار، قوالب الفحم بـ 176 مليون دولار، الكبريت 24.7 مليون دولار، قطع غيار الطائرات 7.23 مليون دولار، وتستورد من المغرب الأسمدة المعدنية والكيميائية الناتجة عن الفوسفات، كبريتات الباريوم، الملح،[3] وتلبي الولايات المتحدة طلباتها من الجزائر فيما يتعلّق بترول مكرّر بقيمة 1.69 مليار دولار لأكثر من نصف صادرات الجزائر لأمريكا، النفط الخام 802 مليون دولار، الفواكه 7.31 مليون دولار، الأسمدة النيتروجينية والامونيا بـ 2.4 مليون دولار، فيما تستورد الجزائر، تجهيزات البث بـ20 مليون دولار، الهواتف 19.6 مليون دولار، السيارات 16.4 مليون دولار، أجهزة الكمبيوتر 16.4 مليون دولار.[4]

أعلن قادة دول مجموعة الـ7 في 15 جوان 2024، خلال اجتماع المجموعة بإيطاليا عن إقراض أوكرانيا 50 مليار دولار من عائدات الأصول المالية الروسية المجمّدة في إطار المواجهة الغربية ضمن الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022، ويبلغ مجموع الأموال المجمّدة ببنوك الدول السبع ما يقرب من 300 مليار يورو من الأصول المالية الروسية "نقداً وأوراق مالية".[5]

---

[1] **Ibid**

[2] OEC-The Observatory of Economic Complexity, **United States, Trade Balance 2023**, Link: https://oec.world/en/profile/country/usa#bespoke-title-339

[3] OEC-The Observatory of Economic Complexity, **Tariffs Simulator**, Link: https://oec.world/en/tariff-simulator?exporter=usa&importer=mar#table1

[4] OEC-The Observatory of Economic Complexity, **Tariffs Simulator**, Link: https://oec.world/en/tariff-simulator?exporter=dza&importer=usa

[5] David R.Cameron, **G7 Leaders agree to lend Ukraine $50 billion from revenues of Frozen Russian financial assets**, June 15,2024, Link: https://politicalscience.yale.edu/sites/default/files/2024-06-14-g7-leaders-agree-to-lend-ukraine-50-billion-from-revenues-of-frozen-russian-assets.pdf

وفي محاولةٍ منها للالتفاف القانوني تقوم الدول التي تفرض عقوباتٍ على روسيا منذ بداية الحرب باستغلال فوائد الأصول المالية الروسية التي بلغت حجماً مهماً بالنظر للقيمة المعتبرة لتلك الأصول. ووصل الحد إلى إقرار تحويل فوائد الأصول الروسية بـ90% منها إلى ما يسمى مرفق السلام الأوروبي للمساعدة العسكرية لأوكرانيا، على أن تذهب الـ 10% مباشرةً إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي، والذي سيوفّر حوالي 4 مليارات يورو سنوياً كمساعدة لأوكرانيا وأن تدفع روسيا عند نهاية الحرب كافة الخسائر المنجرة عنها، رغم معارضة بعض القادة الأوروبيين الاقتراح وآخرون توجسوا من العواقب المحتملة للتقاضي، ما يعني أن مؤسسة الاتحاد الأوروبي على علمٍ بأن الإجراء في الأصل لا يراعي ويتوافق مع القوانين الدولية المعمول بها.[1]

لم تشمل إجراءات الغرب بتجميد الأصول الروسية بجميع أنواعها الأصول الروسية الحكومية فقط، بل شمل ذلك الأصول الخاصة للأفراد بمجرد أن لهم الجنسية الروسية، علماً أن اللبيرالية الغربية تدّعي حرية تنقل الرأسمال والاستثمار وحمايته بالدرجة الأولى، وهو أساسٌ قانوني ودستوري لما يسمى بالدول "الحرة". ينص التعديل الخامس لدستور الولايات المتحدة على أنه:" لا يجوز الاستيلاء على الممتلكات الخاصة للاستخدام العام دون تعويض عادل"، وبروتوكول الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ECHR الذي ينص:" لكل شخص طبيعي أو اعتباري الحق في التمتع السلمي بممتلكاته، ولا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته إلا للمصلحة العامة ورهناً بالشروط التي ينص عليها القانون الدولي"، ومع ذلك كانت بريطانيا من الدول الأولى التي انتهجت سياسة تجميد الأصول الروسية الخاصة بالمواطنين الروس، حيث تم الإبلاغ عن تجميد 10مليار جنيه استرليني من الأصول المرتبطة باثنين من شركاء رومان أبراموفيتش، بالإضافة إلى 7 مليار دولار من صول الأخير ببريطانيا، وتشير التقديرات إلى وضع بريطانيا اليد على ما يقل عن 150 مليار جنيه استرليني و 300 مليون يورو بفرنسا من الأصول الخاصة للمواطنين الروس، وقد تصل إلى 30 مليار يورو بجميع دول الاتحاد الأوروبي.[2]

العقوبات الغربية الاستثنائية وغير المسبوقة وخاصةً الأوروبية بالتنسيق مع دول الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا واليابان، والتي سُميت بـ"ثورة العقوبات"، شملت 15 حزمةً من العقوبات على مدار الـ 3 سنوات (2022م–2025م)، حيث مسّت ما يقرب عن 2400 فرداً وكياناً روسياً بمقدار 24.9 مليار يورو، بالإضافة إلى فصل 10 مؤسسات مالية روسية رائدة وبنك روسيا من نظام سويفت SWIFT للتراسل المالي الدولي.[3]

كما أن العقوبات لم تقتصر على "المتهم" الرئيسي روسيا، بل توسّعت وبطريقةٍ استفزازية لتشمل عقوباتٍ على دولٍ أخرى تحت مسمى الطرف الثالثْ، يُشبه بتسهيلها التهرب من العقوبات لشركاتٍ بدول الصين وتركيا والهند والامارات وبعض دول آسيا الوسطى، وتعدّ وزارة الخزانة الأمريكية قوائم دورية عن الأفراد والكيانات والشركات المراد وضعها تحت طائلة العقوبات بما لا يتّسق مع مصالحها ورؤيتها وسياساتها.[4]

---

[1] **Ibid**

[2] Anton Moiseienko, **Frozen Russian Assets and the Reconstruction of Ukraine**, Canada-Ottawa: World Refugee & Migration Council, July 2022 , p p 12,34

[3] Anna Caprile, Cristina Cirlig, **EU sanctions against Russia 2025: State of play, perspectives and challenges**, EU-European Parliament, February 2025 , p p 1,3

[4] Claire Mills, **Sanctions against Russia (February 2022 to January 2025)**, London : Parliament UK , House of Commons Library, N 9481, January 21,2025, p p 40,58

للمفارقات، أن مجموع الأموال التي كانت تخصصها أوروبا إلى أوكرانيا بغية الدعم العسكري والدفاعي لأوكرانيا، تبيّن أن من يقدّم ذلك الدعم هو من الأحوج إليه، وهذا بعد مجيئ دونالد ترامب وإعلانه سحب الولايات المتحدة دعمها المالي والعسكري لأوكرانيا واقراره بوقف الحرب الأوكرانية، أظهر الانسحاب الأمريكي حجم ضعف القدرات العسكرية وهشاشة المنظومة الدفاعية الأوروبية لدى دول الاتحاد الأوروبي دون استثناء.

الحديث عن العقوبات الغربية الغير مسبوقة على روسيا، يقودنا إلى الحديث عن مصداقية السياسات الغربية وأخلاقياتها وتداعيات الممارسات الآنية على الثقة الاستثمارية ومستقبل استقطاب رؤوس الأموال والاستثمار الخارجي إلى أوروبا والولايات المتحدة، واحتمالية ظهور أي أزمة في المستقبل مع هذه الدول وإمكانية الاستيلاء على الأموال والأصول الحكومية والخاصة للدول محل الاستهداف. ويمكن اختصار القول أنه بعد الأزمة الأوكرانية وما لحقه من سوء معاملة اتجاه روسيا سوف لن يعفِ أية دولة من إجراءٍ مماثل، وأنه لا أُطُر قانونية ولا ضوابط أخلاقية تحكم هذه الدول.

انتهاج الدول لسياسات العصابات وقُطاع الطرق، سوف يكون له تبعات على مستقبل الاستثمار للدول الراغبة في التخطيط للاستثمار بالغرب عموماً انطلاقاً من دروس الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن الإضرار بسمعة البنوك الغربية والأمريكية كمراكز مالية لم تعد تحظَ بثقة المودعين للأموال بها وحتى التعامل معها، ولما له من آثار مالية واقتصادية على هذه البنوك المأزومة أساساً وتعقيدات قرار ترامب برفع الرسوم الجمركية، وإن تراكم صور التضييق المالي والاستثماري للغرب أدى إلى قطع الأمل في بقاء النظام المالي الأمريكي متسيّداً للمشهد المالي العالمي بشكل كبير ويمثّل لحظة انعطاف اقتصادية واستراتيجية من الغرب لصالح الشرق والصين بالأساس.[1]

بالحديث عن الصين، يمكن التطرق إليها من الزاوية والرؤية الغربية والأمريكية على وجه التحديد، إذ كتب الصحفي والمحلل السياسي الأمريكي "توماس فريدمان" Thomas Friedman، مقالاً له في صحيفة نيويورك تايمز شهر أفريل من عام 2025، بعنوان ملفتٍ للانتباه، **"لقد رأيت المستقبل للتو، لم يكن في أمريكا"**، " I Just Saw the Future. It Was Not in America "، وهو الانتباه الذي حظيت الصين بانبهار فريدمان تخطى مخياله عندما زارها، مسمياً إياها بـ "أرضِ الغد الحقيقية" بمقابل "الأرض المزيفة" التي عاشها والمصمّمة على النسق الغربي الأمريكي، منبهراً من مركز الأبحاث الجديد الضخم لشركة هواوي الصينية على مساحة تبلغ 225 ملعب كرة قدم، يضم 104 مبنى مع مروجٍ جذابة ومختبرات تضم 35 ألف عالم ومهندس وعامل، وتحدث عن صديقٍ أمريكي مقيمٍ بالصين قائلاً له:" لقد كان الناس يأتون من هنا، أي الصين إلى الولايات المتحدة، أما الآن يأتون فالكل يأتي إلى هنا". ورغم العقوبات التي تعرّضت لها شركة هواوي والصين، فقد تمكنا الطرفان (الشركة والحكومة) من التكاتف وتجاوز العقوبات والإصرار الذي أدى لتحقيق أرقامٍ وانجازات لم يسبق لها مثيل بدخول عالم الذكاء الاصطناعي، [2]

---

[1] أحمد علي، **عن مصادرة الأصول الورسية ومعاني "البلطجة" الغربية**، تاريخ النشر: 27 مارس 2024، الرابط:
https://kassioun.org/reports-and-opinions/item/79984-2024-03-27-10-32-14

[2] Thomas L.Friedman, **I Just Saw The Future. It Was Not in America**, New York: New York Times, April 2,2025, Link: https://www.nytimes.com/2025/04/02/opinion/trump-tariffs-china.html

فضلاً عن الهواتف الذكية المحمولة والسيارات الكهربائية وحتى التعدين، وفيما تمكّنت الصين من تركيب 100 ألف شاحن سريع في جميع البلاد خلال عام 2024، وعلى النقيض لم يكن لدى الولايات المتحدة حتى شهر نوفمبر 2024 سوى 214 شاحناً عاملاً في 12 ولاية أمريكية من مجمل الـ 50 ولاية أمريكية، وهو أمرٌ وواقعٌ مخيف بالنسبة لـ فريدمان، بينما تنغمس الولايات المتحدة في صراعاتٍ أيديولوجية وسياسية داخلية طاحنة وهوس الأمريكي دونالد ترامب برفع الرسوم الجمركية فرض الانغلاق الأمريكي عن العالم، تواصل الصين وبثبات تطورها وتحوّلها لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي حتى تتمكّن من الفوق على جميع مصانعنا. "يوم التحرير" الذي أعلنه ترامب في وضع العراقيل الجمركية والتجارية مع القضاء على المؤسسات العلمية الوطنية والقوى العاملة والابتكار والتضييق على الجامعات الأمريكية، تمثّل "يوم التحرير الصيني" الانفتاح وتحفيز الجامعات البحثية ومضاعفة الابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي، وهو التحرر الدائم والأكيد من تعريفات ترامب.[1]

تسعى الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب إلى حصول أكبر قدرٍ ممكنٍ من الفرص والعروض السياسية، والأهم من ذلك الاقتصادية بالدرجة الأولى ضمن الفرص التجارية والاستثمارية الممكنة بالمغرب العربي، فالموقف السياسي وفقاً لترامب هو مسخّرٌ لخدمة "المحصول" الاقتصادي، وما قد تستفيد منه امريكا ضمن شعار أمريكا أولاً، من هنا نلاحظ قيام الولايات المتحدة بتوظيف ملف الصحراء الغربية ضمن السياق نفسه، من خلال الاستثمار الاقتصادي في القضية الصحراوية التي تعدُّ من أُسُس حق الشعوب في تقرير مصيرها، فتارةً دعّمت أمريكا المقترح المغربي في بداية الأمر للممارسة الضغوط الممكنة على الجزائر، ثم تارةً أخرى اعتبرت أن حل القضية مرتبطٌ بموافقة أهلها من اللاجئين الصحراويون، ما جاء على لسان وتصريحات صهر ومستشار ترامب لشؤون افريقيا والشرق الأوسط "مسعد بولس"،[2] وهذا ما قد يمكّن من كسب مزايا اقتصادية سواءٌ من الجانب الجزائري أم المغربي.

الحضور المتنامي للثنائية "الصينية–الأمريكية" بالمغرب العربي، يمكن استخلاص سياقاتها وتأثيراتها، بمدى مصداقية الفاعلين الأمريكي والصيني العالمية، وتداعياتها على الفضاء المغاربي وعلى المستويين الرسمي والشعبي، ويمكن صياغة سؤال مفاده، تخيّل لو قمنا بتغيّرٍ بسيطٍ في الفاعل المستهدف ضمن المصداقيات الثلاثْ للولايات المتحدة الأمريكية وتغييرها بالصين، عن المصداقية السياسية والأخلاقية الأمريكية، انطلاقاً من الدعم اللامحدود للكيان المحتل وصور المأساة الإنسانية لشعبٍ يتعرض لأبشع مظاهر القهر والعنف، وحصاره وحيداً عبر جميع النطاقات الجغرافية والمؤسسات الدولية، وأنه لا أحد يمكنه أن يتجرأ على مساعدتهم وإلا سيعاقب ويصبح معادٍ للسامية، وأن تهجير وتطهير شعبٍ بأكمله الذي يعدُّ من المحرمات بالأمس، أصبح اليوم جزءٌ من المباهاة السياسية أمريكياً و"إسرائيليا"، فضلاً عن المصداقية الأمنية والعسكرية وتخلي الأمريكي عن أوروبا ضمن مسار الطريق ومهزلة الصواريخ الفرنسية، بما في ذلك المصداقية الاقتصادية المنجرة عن أسلوب التعاطي الغربي مع روسيا ثم عاد إليها مجدداً، والتعريفات الجمركية الأمريكية العالمية الشاملة دون أي سندٍ اقتصادي أم تجاري لدى أقرب الحلفاء، دون الحديث عن من أهم أبعد من ذلك.

---

[1] **Ibid**

[2] القدس العربي، **صهر ترامب: نتمنى علاقات أفضل مع الجزائر.. وإعلان الرئيس الأمريكي سيادة المغرب على الصحراء الغربية لم يكن مطلقاً بل مشروطاً**، تاريخ النشر: 19 أفريل 2025، الرابط: https://shorturl.at/nfaGv https://www.alquds.co.uk/

لذا لنفترض لو كل هذه المصداقيات والتجاوزات كانت من فعل الصين، فما كان الرد العالمي والغربي؟، تحديداً عن تلك الممارسات التي تُصاغ صورها ضمن مسار المصالح الغربية ومن مصدر هوية الفاعل حصراً، إن كان حليفاً من الغرب فلا بأس، غير ذلك فلا.

باختصار، النظام العالمي الراهن الذي تتسيَّده الولايات المتحدة، والذي بات يعيش على وقع اهتزازات هيكلية لبدايات الأفول الأمريكي وصعود قوى جديدة، لم يعد يحظ بأية أطُرٍ أخلاقية واعتباراتٍ إنسانية، وإن كان العالم النزيه الذي نرجوه لم يكن يوماً ما، ولا يعدو كنه مخيالاً سياسياً ولكن ضمن الحدود الممكنة والمتعارف عليها دولياً فقد تخطى كل الحدود، بدايةً من أزمة كورونا إلى الحرب الأوكرانية وسياق التعامل مع روسيا إحدى أهم القوى الكبرى، وصولاً إلى عدوان الكيان والإبادة الممارسة على أهل غزة، فكان طوفان الأقصى من أسباب التعرّي الغربي السياسي والأخلاقي الذي أضحت تعيشه المنظومة الغربية سياسيًا، أخلاقياً واقتصادياً، ومتطلبات الحاجة إلى البديل الدولي الموازي لحقيقة وواقع العالم الراهن.

المبحث الثاني: سيناريو لنظامٍ عالمي ثنائي القطبية وعودة روسيا إلى المشهد العالمي

شكّلت الأزمة الصحية لجائحة كورونا نهاية عام 2019، والحرب الروسية الأوكرانية بداية عام 2022 المنعرج التاريخي والجيوسياسي الأبرز للعالم في القرن الحالي، وأن تداعيات تلك الأزمات وتفاعلاتها أن أفرزت واقعاً جديداً للعلاقات الدولية بظهور روسيا كأهم قوةٍ دولية مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافةً الى الصين، أمام التراجع الواضح للدول الأوروبية بصفةٍ منفردةً أم مجتمعةً ضمن الكتلة الأوروبية، الأخيرة التي اهتزّ كيانها بعد مشروع البريكسيت BREXIT وانسحاب بريطانيا الحليف والعضو التقليدي الأهم في الاتحاد الأوروبي، يُضاف إليها مجموع الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية المصاحبة لتلك الأزمات.

"**إن عصر الأحادية القطبية قد ولى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها ما تقدمه إلى العالم سوى الهيمنة.. انهيار الاتحاد السوفياتي وقبول القادة السوفياتيين بذلك دمّر التوازن العالمي**". هي الكلمات التي جاءت على لسان الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" خلال لقائه بوسائل الاعلام في مؤتمر فالداي بموسكو Valdai Discussion Club، وبغض النظر عن مسببات التفكك وتوصيفنا الإيجابي أم السلبي للأداء السياسي للاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فإن المتتبع لخطابات بوتين بالأخص منذ شهر فبراير2022 تاريخ اعلانه الحرب ضد أوكرانيا كنتيجةٍ آلية بعد رفض الغرب تقديم ضماناتٍ أمنية بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي، يلاحَظ فيه ارتفاع حدة الرسائل السياسية التي تضمنتها تلك الخطابات المعبّرة علناً عن القرار الاستراتيجي لروسيا بضرورة كبح الممارسات الغربية، الأمر الذي يتطلب تقديم تضحياتٍ كبيرة وضرورية لذلك الهدف وصياغة بدائل دولية حسب بوتين.[1]

([1]) قناة Rtعربي، **بوتين: انهيار الاتحاد السوفياتي دمر التوازن العالمي (مؤتمر فالداي)**، تاريخ النشر: 2022/10/27، الرابط: https://arabic.rt.com/world/1402651- https://cutt.us/RoByk

المطلب الأول: التصوّر الجيوسياسي الروسي للعالم الحديث

عندما تُذكر دولة روسيا الاتحادية فإنه عادةً ما نوجّه حديثنا إلى الموروث السياسي للاتحاد السوفياتي السابق، والتركيز المجالي الجغرافي لروسيا إلى منطقتي أوراسيا التي تتوسط القارة الآسيوية وتداخُلها بأوروبا، وصولاً إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، بشرقه الأوسطي وغربه الممتد على شمال افريقيا والمغرب العربي.

لا يمكن الحديث عن روسيا الحديثة ودورها الجيوسياسي الجديد، وعن سياسة روسيا الخارجية في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" من دون العودة إلى أفكار وأطروحات الفيلسوف والمفكّر الروسي "**ألكسندر دوغين**" صاحب "النظرية السياسية الرابعة" التي صاغها وكشف عنها عام 2012 في كتابه "**The Fourth Political Theory**" حيث قدَّم لنا دوغين بدائلَ فلسفية وفكرية لتوجهات السياسة العالمية ضمن أفكارٍ ثلاثْ، هي الاشتراكية، الشيوعية، والفاشية، من خلالها صاغَ مقاربة استراتيجية مُقابلة ومُناهضة للعقيدة الليبرالية الأمريكية التي تسعى حسبه لإلغاء الآخر وفرض سيطرتها من دون مراعاة ميزة التنوُع في التركيبة القيْمية لباقي الأمم، وهنا توجّب على روسيا أن تحمل شعار "أكون أو لا أكون" الذي جاء عنواناً لمقدمة كتابه، وأن روسيا اليوم أمام فرصةٍ لسد الفراغ السياسي والأيديولوجي كبديلٍ لليبيرالية المتراجعة التي لا تُناسبها، من هنا لا يمكن لروسيا دعم الأطروحات الفاشية، إذ تحتاج إلى بلورة نسقٍ سياسي وأيديولوجي رابع بمسمى "النظرية السياسية الرابعة" وهي إجابة لأن تكون أو لا تكون.[1]

بعدها بثلاث سنوات، أي في عام 2015، أصدر "دوغين" كتاباً جديداً الذي جاء كنتيجةٍ للتحولات السريعة التي عرفها النظام العالمي بعنوان "الحرب الأخيرة في الجزيرة العالمية، الجغرافيا السياسية لروسيا المعاصرة" مُركزاً "دوغين" حديثه في كيفية فهم ركائز السياسة الخارجية الروسية ضمن فضائها الأوراسي المباشر، وعن فهم الروس أنفسهم لدولتهم روسيا كمركز العالم ومحيطها في إطار مقترحات "ماكيندر" حول المركز والمحيط، كما تحدّث دوغين عن شخصية "فلاديمير بوتين" الذي لقّبه بـ"الظاهرة البوتينية" في المحور الرابع للكتاب وعن المفهوم الجيوسياسي الروسي القائم على العنصر الدولي الفاعل لا الثانوي والمتفرّج.[2]

إعلان بوتين الحرب ضد أوكرانيا يندرج ضمن الأولويات الجيوسياسية لروسيا في فضائها الأوراسي الممتد إلى أوروبا، وإن قرار الولايات المتحدة الأمريكية إعادة نشر قواتها العسكرية ونقلها إلى أقصى الشرق أين يتواجدا أهم منافسيْن استراتيجيين لها، هما روسيا والصين، شكّل بحد ذاته لدى بوتين قناعة استراتيجية بضرورة كبح التمدد الأمريكي من خلال الأداة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي، الذي تعهّد سابقاً بعدم التمدد شرقاً وتهديد الأمن القومي الروسي، وتعي الصين جيداً أن الحرب المستقبلية للولايات المتحدة بعد روسيا أم في أصلها هي موجّهة ضد الصين.

---

[1] Alexander Dugin, **The Fourth Political Theory**, First Edition, London: ARKTOS Media Publishing, 2012 , p p 9-11.

[2] Alexander Dugin, **Last War Of The World-Island, The Geopolitics of Contemporary Russia**, London: ARKTOS Media Publishing, 2015, p 8.

بالعودة إلى أطروحات دوغين السياسية، فإنه يُميز بين نظرة رجل البِحار ونظرة رجل الأرض، عملاً بمبدأ الجغرافيا السياسية لثنائية اليابسة المتميّزة بثبوت مكانها ورسوخ توجهاتها وقيَمها، وبُعدها الحضاري والصرامة التي تتميز بها الحضارة الشرقية، ورجل البحر الذي اختصره في المشهد الغربي كنمطٍ حضاريٍ غير ثابتٍ وغير مُستقر، يميل إلى التطور التقني المادي ويشجّع الروح والمصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية.[1]

لذا وحسب "دوغين" وجب على روسيا الحديثة أن تبقى وفيةً لشخصيتها الإمبراطورية القديمة، وقوة تأثيرها خلال فترة الاتحاد السوفياتي بتوظيف ماضيها التاريخي لأجل مستقبلها الجيوسياسي بما يتوافق مع التحولات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، مُختصراً ذلك في العلاقة الوطيدة التي تربط الهوية الجيوسياسية الروسية بالأرض، فيما أسماه بحضارة الأرض المقابلة أيديولوجياً مع الفكر الغربي القائم على حضارة البحر وعودة المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة، حيث أن هذا الصراع ليس بالضرورة قائمٌ على الصدام العسكري المُباشر، بل يمكن أن يكون في شكل منافسةٍ جيوسياسية على مناطق النفود ضمن نطاقاتٍ جغرافية عديدة، الذي يُعبّر عن فهم واضحٍ لصانع القرار لمصلحته الوطنية في ذلك، آخذاً بذلك توظيف الجيد للأساليب الاقتصادية والدبلوماسية في إطار التوازن الاستراتيجي للقوى العالمية، وتُعد روسيا من ضمن هذه القوى في إطار الرؤية الجيوسياسية العالمية لروسيا.[2]

-المطلب الثاني: المغرب العربي ضمن تصورات روسيا الجيوسياسية

الحروب والمنافسة الروسية الغربية الطويلة دفعت بالرئيس بوتين للبحث أو تثبيت علاقات بلاده مع الشركاء التاريخيين، خاصة وأن العقوبات الغربية ترمي بالأساس للضغط على روسيا وفك ارتباطها الجيوسياسي مع العالم، لكن القرار الروسي بالمواجهة المباشرة في حدّ ذاته وضع لدى العديد من دول العالم والعالم العربي بشكل خاص رؤيةً متجددة للعلاقات الدولية، فمثلاً اتخذت السعودية مع شركائها في أوبك + قراراً بزيادة تصدير النفط رغم معارضة الولايات المتحدة على ذلك، أو قرار الجزائر الانضمام إلى البريكس، إذ تسعى روسيا كي تبقى وفيةً لتقاليدها التاريخية بالحفاظ على مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة الأوراسية المتاخمة للجغرافيا الروسية وامتدادها إلى العمق الأوروبي، كما أن الفضاء المتوسطي المغاربي يُعتبر من الأولويات الاستراتيجية الروسية باعتبار أن النفوذ الروسي نحو المياه الدافئة بالبحر المتوسط وبشمال افريقيا يهدف إلى نقل المعركة الجيوسياسة مع الغرب إلى خارج مجالها الحيوي المباشر المهدد لمصالحها الحيوية ووُجودها كقوةٍ عظمى، وتُركّز انتشارها وتواجدها في الجغرافيا المؤدية إلى المياه الدافئة لأجل زيادة عدد المنافذ البحرية والموانئ الاستراتيجية كبوابة إلى المنافسة الخارجية. [3]

---

[1] ألكسندر دوغين، **أُسُس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد بالتعاقد مع دار تستنتر موسكو، 2004، ص 595.

[2] Alexander Dugin, **Last War Of The World-Island,Op.Cit**, p p 7-12.

[3] Eugene Rumer, Richard Sokolsky, **Russia in the Mediterranean: Here To Stay**, Washington: Carnegie Endowment for International Peace,May 2021, p p 1-4.

كما أن الأدلة التاريخية شاهدةٌ عن ذلك، من خلال الحملات العسكرية التاريخية للإمبراطورية القيصرية ضد الإمبراطورية العثمانية للسيطرة على "بحر آزوف" المؤدي إلى البحر الأسود، ثم إلى المتوسط عبر الأراضي التركية، وزاد النفوذ الروسي خلال فترة الاتحاد السوفياتي أيام الحرب الباردة أمام تراجع القوى الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ربطت روسيا شبكة تحالفاتها بالدول "الاشتراكية" مُطلّة على البحر المتوسط، كالجزائر وليبيا ومصر وسوريا، الأخيرة التي تلقّت عبر رئيسها بشار الأسد الدعم العسكري الروسي المباشر، وفي ليبيا أيضاً خلال فترتين بعد دعمها لمعمر القذافي لعقودٍ من الزمن، وأيضاً وبفعل تداعيات ما سمي بالربيع العربي عام 2011، تحاول روسيا إعادة التكيُّف مع المُعطى السياسي والأمني الليبي الجديد باختيار دعمها للجنرال خليفة حفتر في بداية الأمر، وفي ظل حالةٍ من الفوضى التي تمر بها البلاد بفعل تدخلات العديد من القوى الدولية والإقليمية في الملف الليبي.[1]

سرعة وقُدرة التكيُف الاستراتيجي الروسي مع التحوّلات المتلاحقة في المغرب العربي، مَكَّنها وفي كل مرّة من إعادة تموقعها الذكي، بين التواجد التقليدي الأوروبي في المنطقة الذي بدأ يتراجع شيئاً فشيئاً وتنامي الدورين الأمريكي والصيني بشمال افريقيا، وقد انتهزت روسيا الفُرصَة لتأسيس شراكة مع عددٍ من دول المغرب العربي في العديد من مجالات التعاون، لكن التنسيق العسكري يشكّل الحصة الأكبر في علاقات روسيا مع دول المنطقة وبالجزائر ومصر بشكلٍ خاص، إذ تعتبر الجزائر من الزبائن الخمس الأوائل للصادرات العسكرية العالمية لروسيا بأكثر من 80% من حاجيات الجزائر العسكرية. في عام 2006 أعفت روسيا الجزائر دَيْناً فاق 4.7 مليار دولار يعود لفترة الاتحاد السوفياتي، وفي عام 2016 استحوذت الجزائر على 10% من إجمالي المبيعات العالمية الروسية من الأسلحة، خلافاً لتونس والمغرب اللتان لا تربطهما علاقات استراتيجية بروسيا، وقد وصل حجم المعاملات التجارية بين الجزائر وروسيا إلى 135 مليون دولار عام 2017 سيما من صادرات الحبوب الروسية.[2]

الغاية من التدخلات الروسية هو الحفاظ مصالحها في المغرب العربي، وهذا بالتركيز على الاستثمار في مكامن القوة الروسية في المجال العسكري بما يسمى بـ"الدبلوماسية العسكرية والأمنية"، لذا تحاول الأطراف الغربية التشكيك في المقاربة الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال افريقيا، معتبرةً أن الفرق بينها وبين روسيا يكمن فيما ترغب إليه روسيا نظرياً وما يمكن لها أن تقوم به عملياً، وترى أن نطاق القوة الروسية جدٌّ محدود لايتناسق مع حجم طموحاتها الجيوسياسية، رغم ذلك فإن عزم روسيا الاستراتيجي مكّنها في استمرارية نفوذها رغم العقبات التي واجهتها، هذا ما جاء في مقالٍ للكاتبين "أوجان رومر" و "رتشارد سوكولسكي" تحت عنوان "روسيا في المتوسط: هنا لنبقى"، في الإشارة إلى الرغبة الروسية في البقاء بالمنطقة بما يضمن ويحافظ على مصالحها.[3]

---

[1] Eugene Rumer, Richard Sokolsky, **Op.Cit**, p p 4-10.

[2] دالية غانم، فاسيلي كوزنتسوف، **لحظة موسكو في المغرب العربي**، بيروت: مركز ملكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر :2018/06/14 تاريخ الاطلاع عليه: 2021/09/20، على الرابط الالكتروني: https://carnegie-mec.org/diwan/76603

[3] Eugene Rumer, Richard Sokolsky, **Op.Cit**, p 10.

- المطلب الثالث: مآلات التنافس الروسي-الصيني بالمغرب العربي

إن التزامنَ في تولي الرئيسين الروسي "فلاديمير بوتين" ونظيره الصيني "شي جين بينغ" مقاليد السلطة في نفس المرحلة المفصلية، مكنَّا من خلالهما البلدان للتشيّدِ لمرحلةٍ جديدة، حيث أعطيا القائدان دافعاً قوياً ومتجدداً للدورين الروسي والصيني العالمي، لاسيما بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، بالنظر إلى الكاريزما السياسية اللّتان تتمتّعان بهما كلا الشخصيتان، كونهما يُمثلان الجبهة الشرقية القوية المنافسة للقوى الغربية، هذا ما جاء به كتابٌ صدر عام 2018، حمل غلافه الخارجي صورة الزعيمين بوتين وشي بعنوان « China,Russia, and Twenty-First Century Global Geopolitics» للكاتبين Paul Bolt و Sharyl Croos، إذ أن ما يجمع المصالح الروسية الصينية أكثر ما يُفرّقهما، والذي يدفع الرئيسَيْن إلى تكوين جبهةٍ لمواجهة التحديات التي تفرضها عليهما القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بدرجةٍ أكبر، وخاصةً فيما يتعلق بالتنسيق الأمني والدبلوماسي، وقد أكدا الطرفان على التزامهما بتعزيز الاستقرار الاستراتيجي خلال قمة 2016، ما عزّز من رؤيتهما المتطابقة حول رفض كل أشكال التدخل الخارجي وإثارة الثورات كالتي حدثت في الدول العربية بذريعة ترسيخ الديمقراطية، وكان بوتين أكثر تفاعلاً مع تلك الثورات التي يسميها بمسمياتها، فيما ركّز "شي جين بينغ" على المبدأ المُكرّس في سياسة الصين الخارجية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن ما سمي بالربيع هدفه إحداث الفوضى بالمنطقة العربية، ولابد للنظام العالمي الجديد أن يراعي نسق التعددية المفروض من قِبل القوى الصاعدة، أبرزها الطرفان المعنيان روسيا والصين، والعمل ضمن هيئاتٍ تنتمي إليهما القوتان كمنظمة شنغهاي، البريكس ومجلس الأمن الدولي، باعتبارهما دولتان دائمتا العضوية بمواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.[1]

- المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين الصين والمغرب العربي ضمن سيناريو نظام عالمي متعدد الأقطاب

المنافسة الإستراتيجية العالمية للقرن الحادي والعشرين بين الثلاثي الأمريكي- الروسي- الصيني، أثارها الكاتبان"Douglas E.Schoen" و"Melik Kaylan" في إصدارهما المُعنون "**عودة الشتاء، روسيا والصين والحرب الباردة الجديدة ضد الولايات المتحدة**" جاء فيه أنه ومنذ عام 2001 أي بعد هجمات 11 سبتمبر، وفيما بقيت الولايات المتحدة مُنهمكةً في "محاربة الإرهاب"، وخوض الحروب، كانت هنالك الدولتان الشرقيتان روسيا والصين تمضيان وبهدوء في إبرام اتفاقات الشراكة التي فاقت 35 اتفاقاً متعدد المجالات، لتبلغ ذروتها بدايةً من عام 2013 بعد إعلان "شي جين بيغ" عن مبادرة الحزام والطريق وزيارته لروسيا خلال نفس السنة، وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتن حينها، أن السلام حتى في ظروف الحرب الباردة يَكمُنُ بالأساس في حفظ توازن القوى العالمي.[2]

---

[1] Paul J.Bolt, Sharyl N.Cross , **China, Russia and Twenty-First Century Global Geopolitics**, UK: OXFORD University Press, 2018, p p 225,290,291.

[2] Douglas E.Schoen, Melik Kaylan, **Return to Winter, Russia, China, and the New Cold War against America**, New York: Encounter Books, 2015,p p 39,184.

نهاية شهر سبتمبر لعام 2015، تدخّلت روسيا بشكلٍ مباشر وبالقوة العسكرية بسوريا، بعد طلبٍ من القيادة السورية للرئيس بشار الأسد الذي رافقه نشاطٌ دبلوماسي روسي صيني كبير في أروقة مجلس الأمن لدعم الحكومة السورية وضمان استمرارية الدولة، و أن أي حلٍ للأزمة لابد أن يكون عبر الطُرق السلمية والتسوية السياسية لا بالقوة، وأعلنتا الدولتان دعمهما لمحادثات أستنا حول سوريا، لذا فإنه من خلال الأزمة ذاتها يمكن لروسيا والصين للعب دورٍ ريادي، إذا شجبا التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، ودورهما البارز في الملف النووي الإيراني.[1]

بعد أكثر من عقدٍ من التدمير شبه الكلي للأمة السورية وحضارتها وتنصيب شخصياتٍ موالية للغرب، يعود بنا المجتمع الدولي إلى المربع الأول من الأزمة، واعترف المسؤولين بأجندات القوى الغربية وعددٌ من الدول العربية التي دعّمت بالمال وشاركت في تحالفها ضد سوريا، وهي رسالةٌ واضحة عن حقيقة المزاعم الغربية عن الديمقراطية ودور الكيان في ذلك، بمقابل حقيقة المصالح والأجندات، لابد من استخلاص الدروس السياسية من الأزمة السورية.

فالنموذج السوري أضحى يمثّل المرجعية الأهم لمعرفة حقيقة شبكة التحالفات الدولية وعن الأولوية القصوى للمقومات السيادية للدول من خلال خيارات قراراتها الخارجية أمام الضغوط والإملاءات الغربية. أمام هذا الوضع يمكن للدول الموازية كروسيا والصين أن تكون البديل الدبلوماسي الأفضل، والمخرج الأمني، والخيار الاقتصادي الأقرب لمجابهة تلك الضغوط والتخفيف منها، بدليل أن الأسلوب الاستفزازي الأمريكي المعهود شمل أقرب حلفائه إذا تعلّق الأمر بمصالح أمريكا العليا، فضلاً عن تنامي اليمين المتطرّف في القارة الأوروبية، وبما أن المخرج العسكري لسوريا في البداية، كان روسياً في خضمّ تحدي انهيار الدولة وزوالها، تمثل الصين أفضل البدائل الاقتصادية الممكنة بعيداً عن الشروط الاقتصادية التعجيزية للغرب، وهذا ما لجأت إليه الدول التي تعرّضت للعقوبات الغربية مثل إيران.

لذا فإن التصوُّرَ المُستقبلي للعلاقات بين الصين ودول المغرب العربي، يتعلّق بعددٍ من السيناريوهات المُمكنة، بين تأكيدِ ذلك العُمق وترسيخه، أو السعي إلى تأسيس علاقاتٍ متجددة للتي تشهد نوعاً من التراجع والفتور، أو توجيه خيارات البعض الآخر ضمن مسارٍ ثالثٍ يضع فيه الأولوية الخارجية نحو القوى الغربية فيما يراه مناسباً وضماناً لمصالحه، كما أن تلك التصوُرات لا يمكن لها من أن تنفصل عن الوضع الراهن للعلاقات بين الجانبين والتي تم عرضها بالفصل الثاني. من خلال مجمل تلك الأرقام والمُعطيات إلى جانب إرفاق ذلك بواقع النظام العالمي ورهاناته المتعددة، يمكننا التعاطي الأمثل للعلاقات بين دول المغرب العربي ضمن مستويات التفاعل المتباين، الإستراتيجي، المتوسط والأدنى من ذلك مع إحدى أهم القوى الدولية الوازنة وهي الصين.

كما تجدر الإشارة إلى أننا لا نسعى في هذا المقام إلى تقديم دراسةٍ استشرافية بقدر طرح رؤية مستقبلية أولية وشاملة، حيث أن الدراسات الاستشرافية تستوجب مجموعةٌ من الشروط العلمية ومناهجَ البحثية العديدة والمتداخلة حتى يُمكن أن نصف فصلنا هذا بالاستشرافي، ومع ذلك يمكن أن تُشكِّل تلك الرؤية خلاصةٌ للفصول السابقة

[1] Marco Siddi, Marcin Kaczmarski , **Russia and China in The Middle East, Playing Their best Cards**, Heksinki: FIIA, Finnish intitute of international Affairs, November 2019, p p 1,3.

وقاعدةٌ معرفية ضمن رؤية استراتيجية شاملة للعلاقات المُحتملة بين الصين ودول المغرب العربي عبر مجموعةٍ من مجالات التعاون المُمكنة.

التحولات العالمية المتسارعة منذ جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، ساهمت في رسم المعالم الجديدة للعلاقات الدولية، والحديث عن عالمٍ متعدد الأقطاب أضحى أمراً واقعاً بحيث بوادره الأولى بدت تظهر للجميع، كما أن مسار التوجهات الخارجية لدى أهم الفاعلين الدوليين المنافسين للكتلة الغربية، الصين وروسيا إلى جانب تطلعات مختلف الدول الإقليمية كالهند وتركيا وايران، علاوة لبعض الدول العربية كالجزائر بإعلان نيتها الانضمام إلى منظمة البريكس، والمحاولات السعودية للعب أوراقها التفاوضية مع الولايات المتحدة، كل هذا يصب في سياقات البحث عن أدوارٍ جيوسياسية أكثر استقلالية، ما تسهم تلك الأولويات الوطنية والاقليمية في التأسيس للركائز الأساسية للنظام العالمي المتعدد الأقطاب يأخذ شكل التحالفات والإصطفافات أكثر من مسار تثبيت القيادة المنفردة للقوة العظمى سواءٌ للولايات المتحدة أم روسيا أم الصين، فيما تشكل علاقات الأخيرة بدول المغرب العربي أهميةً استراتيجية لكلا الجانبين بما يمتلكانه من مقومات، خاصةً وأن الصين تمثّل وحدةً أساسية من أسس التوجهات الخارجية لدول المغرب العربي كأولوية استراتيجية، والذي سنتطرق إليه ضمن مستقبل مجلات التعاون أدناه.

المطلب الأول: مستقبل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الصين ودول المغرب العربي

بالرُّغم من أَن الصين تُركّز اهتماماتها نحو تعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة بين مختلف دول العالم، إلا أنه بات من الضروري ومُرغمةً في العديد من المناسبات للتعامل مع العديد من الملفات ومجابهة الأزمات الدولية بتعقيداتها السياسية والأمنية والعسكرية، مُقابل ذلك وجب على دول المغرب العربي عبر قياداتها الاستثمار الأمثل في مكانة الصين العالمية، خاصةً وأننا بالكاد لا نجد أثراً للصين في مختلف التوترات كسببٍ لها أم عنصرٍ فيها، بما فيها القضايا السياسية والأمنية بمنطقة المغرب العربي، آخرها ما سمي بالربيع العربي ومسار التطبيع مع الكيان.

1- **العلاقات السياسية بين الصين ودول المغرب العربي:** تنطلق الصين من الرؤية القائمة على تأكيد تعدُدية الفواعل للمشهد الدولي، وإن الصعود الصيني بحد ذاته يدخل ضمن هذا السياق في مقابل حالة الاصطفاف الغربي في عمومه لأطرافه من القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولات الأخيرة التفرُّدَ في عملية صياغة واتخاذ القرار الدولي أمام عزم روسيا العودة إلى الساحة الدولية استناداً إلى عامل قُوتها العسكرية، حيث أن توجهات السياسة الخارجية لهذه الفواعل ترتكز على مجموع المبادئ التي يؤمن بها كل طرف والتي تتباين بالنظر للعقيدة السياسية لهذه الدول.[1] تحدّث البروفيسور "إسماعيل دبش" عن المَعنَيَيْنْ السياسي والإعلامي لمُصطلح النظام الدولي الجديد، حيث أننا في حالة ترتيبٍ دولي جديد بعد دعوة الرئيس الأمريكي بوش حين قال: "نحن أمام ترتيبٍ دوليٍ جديد"، وترجمة ذلك تعني Order ترتيب وليس نظام Systeme خاصةً وأن بلاده خرجت منتصرةً.[2]

---

[1] إدريسي لكريني، **الموقف تجاه النظام الدولي و عناصر تغييره، الصين و تحوّلات النظام الدولي الراهن، العلاقات العربية-الصينية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 100، 101.

[2] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص 29.

يُلخّص ويقرُّ الدبلوماسي وأحد أبرز صانعي السياسة الخارجية الأمريكية "**هنري كسنجر**" على أن الرهان الأساسي لسياسة الصين الخارجية هو بالأساس بإقامة سلامٍ دولي، أي عالم يتّسم بقدرٍ كبير من الاستقرار بما يتماشى مع مصالح الصين الاستراتيجية القائمة على مبدأ الصعود السلمي والمصلحة المتبادلة، بما في ذلك السعي إلى ترسيخ علاقاتٍ جيدة مع ما أسماه بالشريك الأمريكي، كل هذا بُغية الوُصول الآمن إلى مصادر المواد الخام وتأمين طرقها التجارية لهدف التنمية الاقتصادية. قام مستشار الدولة الصينيDai Bingguo بإعداد تقريرٍ في شهر ديسمبر عام 2010، يتعلّق بالمحاور الأساسية لسياسة الصين الخارجية للقرن الحادي والعشرين بعنوان "طريق التنمية السلمية"، مُعتبراً بأن هذا التوجه خياراً وليس شعاراً صينياً، وهو نتيجةٌ لإيمان الصين بما تمتلكه من مقوّماتٍ حضارية وإنسانية، وأن السلم والاستقرار إلى جانب التنمية الاقتصادية يشكّلان أساساً لتوجهات الصين الخارجية.[1]

نظرياً، فإن حرص الصين وتأكيدها الدائم لسياسة عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وإصرارها على الخيار الآخر المستند على الحلول السلمية في زمن الأزمات، جعلها تحظى باحترام دول العالم بما فيها الدول العربية، بحيث كانت الصين وعلى مرّ التاريخ عُرضةً للتدخلات والاحتلالين الغربي والياباني، والاستعمال المُفرط للقوة ضدها من قِبل القوى الغربية في العديد من التدخلات العسكرية التي تعرّضت لها، ليبرز الدور الصيني بمرور التاريخ كعاملٍ موازٍ ومغاير للممارسات الغربية بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لغالبية الدول العربية.[2]

عَملياً، تتطابق مُرتكزات السياسة الخارجية الصينية مع نظيراتها الجزائرية بصفة كبيرة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وهو المبدأ الأساسي الجزائري في التعاطي مع مختلف الملفات الدولية والإقليمية، فضلاً أن للجزائر لها من الأهمية ما يؤهلها لأن تكون أهم دولةٍ مغاربية تحظى بدعم الصين ونموذجاً للعلاقات السياسية المشتركة التي تربط الصين بإحدى أبرز دُولِ القارة الإفريقية ذات الثقل الجيوسياسي، هذا ويعود أيضاً إلى طبيعة النظامين السياسيين من حيث الرؤية السياسية عبر المعطيات التاريخية الثورية المتداخلة لكلا البلدين والدعم الصيني للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، حيث يَعتَبِر الصينيون أن الجزائر تُعدُ مثالاً للعلاقات البينية بين الدول ضمن إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.[3]

ثقل العلاقات الصينية الجزائرية تجعلها مختلفة ومتميّزة عن باقي دول المغرب العربي، وهذا ليس بالشيء الجديد إذ أن دول المغرب تونس وموريتانيا وحتى ليبيا تغلب عليها التوجه نحو الغرب أكثر عن الشرق، فيما يتعلّقُ بالخيارات السياسية والاقتصادية والرؤية الاستراتيجية الشاملة، دون أخذ عين الاعتبار المصالح الاقتصادية التي تفرضها الصين كقوة اقتصادية عالمية حتى على حساب أقوى دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) Henry Kissinger, **On China**, New York: The Penguin Press, 2011, p p 434,449 .

(2) عاهد مسلم سليمان المشاقبة، **العلاقات العربية الصينية..الواقع و الطموح، مرجع سبق ذكره**، ص 251.

(3) Mohammed Dehane, **la particularité Algérienne dans le phénoméne Chinafrique: Pourquoi? & pour l'intérét de qui ?**, Op.Cit, p 10.

من الناحية الاستراتيجية يُلاحظ أن منحنى نسق التفاعل الصيني ودول المغرب العربي مترابطٌ بالأساس بمنظومة القيم السياسية التي يؤمن بها كل نظام سياسي للدول المُشكّلة لهذه العلاقة، وحاضرُ ذلك التفاعل ومستقبله تُحددهُ مجموعة من المُحددات، منها ما هو تاريخي، وكذلك النهج القَيْمي للنظام السياسي وأُسُسه، فمثلاً وقّعت الصين على اتفاقيات الشراكة بصيغتها الاستراتيجية الشاملة فيما يُسمى باتفاقيات الشراكة الشاملة CSP مع دولٍ حليفة تاريخياً مع الصين والتي تتوافق بدرجةٍ كبيرة في طبيعة الخيارات السياسية والدبلوماسية معها مع الاستثناءات المسجلة في الاتفاقات المبرمة مع عددٍ من دول الخليج العربي، إذ تم إبرام تلك الاتفاقات الاستراتيجية مع الجزائر عام 2014، ثم مع إيران عام 2016، بينما أمضت الصين على اتفاقات الشراكة الاستراتيجية "غير الشاملة" SP مع المغرب عام 2016، ولم يتم إمضاء أي منها بين الصين وتونس وموريتانيا وليبيا.[1]

كما أنه دول مثل الجزائر، العراق وإيران تحظى باهتمام خاصٍ من قِبلِ الصين، الذي يرقى إلى مستوى الأهمية الاستراتيجية في علاقات الصين الخارجية بما يتطابق مع المبادئ التي ترتكز عليها هذه الدول من ناحيتيْ رؤية أنظمتها السياسية وتوجهاتها الخارجية، بالمقابل نجد دول الخليج والمملكة العربية السعودية بشكلٍ خاص، ورغم تعارضها مع الرؤى السياسية الشاملة للصين عموماً، إلا أن اعتبارات الثقل الجيوسياسي الطاقوي العالمي للمملكة ومساراتٍ أخرى للمصالح المشتركة، دفع بالصين إلى انتهاج المرونة الاستراتيجية في إطار البرغماتية الصينية لحسابات المصالح المُمكنة على حساب الاعتبارات السياسية لكنها تكون أكثر فعالية لو تطابقت.

2- **العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول المغرب العربي:** مبدئياً تحتل الصين مكانةً دبلوماسية بالغة الأهمية، حيث أنها عضوٌ دائم بمجلس الأمن الدولي، ما يتيح لها ممارسة حقها الدبلوماسي العالمي بين التأييد أو المعارضة "حق النقض" فيما يتعلق بالعديد من الملفات الدولية الموضوعة أمامها، وفي السياق للطرفين الصيني ودول المغرب العربي أهدافاً دبلوماسية عالمية مشتركة تتعلق بضرورة إصلاح المنظمة الأممية التي لا تزال تعكس حالة موازين القوى التي تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما جشّع الصين إلى الدفاع بفكرة انضمام عددٍ من دول الجنوب إلى مجلس الأمن الدولي، ما سيُعزّز دور الطرفان في محاولة التنسيق في العديد من الملفات والقضايا الدولية، سيما تلك التي لها ارتباط مباشرة بالمغرب العربي لمحاولة إبعاد أو إضعاف التأثير التقليدي للدول الغربية وتوظيف المنّظمة لمصالحها[2] مثلما حدث في الغزو الغربي المزدوج الأمريكي البريطاني على العراق سنة 2003.

لا يمكن فهم حاضر والتنبؤ بمستقبل العلاقات الصينية ودول المغرب العربي دون العودة إلى تاريخ التنسيق الدبلوماسي النابع من تفعيل المصالح المشتركة بين هذه الدول، وبالأخص خلال زمن الأزمات وكيفية التعامل معها وعن القرارات المتخذة حيالها، والنموذج الأبرز لذلك تاريخ العمل الدبلوماسي الصيني الجزائري المُشترك.

---

[1] Adel Abdel Ghafar, Anna Jacobs , **Op.Cit**, p 2.

[2] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره**، ص 21.

فبُعيدَ تسعِ سنواتٍ فقط من استقلال الجزائر، أي في عام 1971، دعمّت الأخيرة علنًا وبقوة جمهورية الصين الشعبية لاسترجاع مكانتها الأممية بدل تايوان، وقاد المبادرة الرئيس الجزائري الأسبق ووزير الخارجية آنذاك السيد عبدالعزيز بوتفليقة أثناء ترأسه للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أن منطلق العلاقات الدبلوماسية الصينية الجزائرية تكمن بالأساس في تطابق مجموع القيم والمبادئ التي تستند عليها السياسة الخارجية لكلا البلدين، في مبدأ احترام سيادة الدول واستقلاليتها، الحفاظ على وحدتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. هذه الأُسُس الدبلوماسية تُرجمت في مواقف الصين والجزائر شبه المتطابقة والمتكاملة تجاه مختلف الأزمات و العديد من القضايا الدولية.[1]

الموقف الصيني تجاه ما سمي بثورات الربيع العربي منذ عام 2011، يندرج ضمن المنظور الصيني المعهود، النابع برفض كل أشكال وأساليب التدخل الخارجي، معتبراً أن موجة الحراك هذه ليست بالصُدفة ولا تنبعُ من مطالب شعبية محلية، بل هي مرتبطةٌ بمخططٍ معدٍّ لها تحت مُسميات الإصلاح الديمقراطي ونشر الحرية، وأن هذا الوضع السياسي العربي الجديد يَدخل ضمن سياق المحاولات التقليدية للغرب لاختراق المنطقة العربية وحالة الانفلات الأمني المُراد إحداثها عربياً عبر استهداف الاستثمارات الأجنبية وأهمها الاستثمارات الصينية، وما تعرّضت له في ليبيا والسعي إلى كبح النفوذ الصيني بشمال القارة الإفريقية دليل لذلك، بالمقابل تُسخِّر الصين إمكاناتها بما فيها استخدامها لحقها في التصويت بمجلس الأمن الدولي، مثل التنسيق الدبلوماسي بين روسيا والصين فيما يخص تداعيات الربيع والوضع في سوريا، قبل، أثناء وما بعد الحرب.[2]

في ظل تلاحق الأزمات الدولية وتعدُدها وما أفرزته من تفاعلٍ جيوسياسي أضحى يعيشه المغرب العربي، يمكن تصور العمل الدبلوماسي المشترك بين الطرفين بالنظر للتطابق الكبير بين المقاربتين الصينية والجزائرية، حول رؤيتها وسُبل تسوية العديد من ملفات وقضايا المنطقة، فيما يتعلق بتداعيات ما يسمى بالربيع، والاضطرابات السياسية التي تعرفها تونس، وحالة الانسداد السياسي بليبيا وتنامي التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل، ناهيك عن المطلب الجزائري حول دعم حقوق الشعوب المستعمِرة في تقرير مصيرها ضمن آخر قضايا تصفية الاستعمار وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة بفلسطين والصحراء الغربية. [3]

ملف الصحراء الغربية الذي راهنت المملكة المغربية على تصفيته خارج أُطُر التسويات القانونية ضمن مسار خيارات المجموعة الدولية عبر الأمم المتحدة، واتخذت من رؤية دونالد ترامب ومطالبه بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي، بالمسار الوحيد الذي تتمسك به كخيار لها لتصفية ملف الصحراء لا لتسويته، بل ويحمل هذا التصور

---

[1] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص ص 244، 245.

[2] أحمد الدرزي، **بكين القادمة إلى دمشق**، بيروت: موقع قناة الميادين، تاريخ النشر: 2020/07/14، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/08/29، عبر الرابط الالكتروني: https://n9.cl/yryj1 – https://www.almayadeen.net

[3] Ismail Debeche, **Le Modéle exemplaire de coopération avec l'Algérie**, Algérie: Journal le Jeune indépendant, Mardi 29 Juin 2021, p 11.le telecharger sur le Sit-Web : https://www.jeuneindependant.net/ji-pdf/page/9/

والتطوُر مخاطر جيوسياسية وأمنية كبيرة ستكون له تداعيات سلبية على الوضع الاستراتيجي المغاربي، تُخلُّهُ وتُفقد تماسكه وتهدد الأمن القومي لدوله.

بذات السياق، سعت أطرافٌ غربية أكاديمية وإعلامية للترويج إلى احتمالية أن تكون المملكة المغربية عبر ملِكِها محمد السادس" رئيس لجنة القدس" كوسيطٍ مستقبلي محتمل بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، خاصةً وأن الملك أصرّ حسب ما ذكر بأن المملكة ورغم إعلانها تطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي في 10 ديسمبر 2020، لا تزال تدعم الشعب الفلسطيني وقضيته عبر "حل الدولتين"، وهذا ضمن محاولات جعل المغرب كطرفٍ "منفَتحٍ" للسلام وفاعل إقليمي مغاربي "موثوق به". [1] لكن هل بإمكان لفاعلٍ دوليٍ أقحم نفسه في العديد القضايا خارج إقليمه وينتهج منطق التدخل العسكري المباشر في ليبيا واليمن أن يحمِل صفة الوسيط ؟، إذ افتعلت المملكة أزماتٍ مع أغلب دول المنطقة تضاف إلى الجزائر بعد حشر الدبلوماسية المغربية غير المتَّزِنة وغير المستقِرة نفسها في مختلف القضايا الإقليمية بانتهاجها دبلوماسية التصعيد عوض التهدئة والاتزان في كل فرصةٍ سنحت لذلك.

إن تحدِّيَا الربيع والتطبيع أضافاَ ثقلاً إلى الرهانات الأمنية المتعددة من ظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة بمنطقة الساحل، علاوةً عن تنامي ظاهرة الهجرة غير القانونية وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، يوازيها تحدي المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الذي أحدثته أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأكرانية.

كل هذه الرهانات الاستراتيجية بالمغرب العربي المذكورة أعلاه، أفرزت حالة من انعدام الاستقرار وتهديد التماسك والتوازن في نسق الأنظمة السياسية لدوله، والذي يفرض صياغة توجُهٍ دبلوماسيٍ مُتكيّفٍ للحفاظ على الأمن القومي، ثم العمل على استعادة الدور الريادي الإقليمي، وإدارة الأزمات باقتدار وما سارت إليه الأوضاع بليبيا عبر الأداة الدبلوماسية بما فيها وضع خُططٍ فعالة لتحقيق التنمية، إذ يُمكن للجزائر أن يكون لها دوراً اقليمياً أكبر بالعودة إلى دورها التقليدي عبر تبني مساعي الوساطة وإن بصيغٍ ومنطلقاتٍ مختلفة عما مضى، والأمثلة متعددة في ذلك.[2]

صحياً، برزت أهمية الأداة الدبلوماسية وبرز معها عمل الدبلوماسيين بعد ظهور الأزمة الصحية لجائحة كورونا نهاية عام 2019، ومع حالة الانكفاء المحلي الواضح للدولة حفاظاَ على مصلحتها الوطنية الخاصة، دعا المفكّر الأمريكي "**جوزيف ناي**" للعمل الدولي المُشترك بدل المنطق الدبلوماسي القائم على منظور المعادلة الصفرية للمصالح القُطرية على حساب مصلحة الآخرين، من هنا يتبيَّن جلياً الدور الإنساني للصين خلال الأزمة الصحية [3]

---

[1] Yasmina Abouzzohour , **Partial Normalization: Morocco's Blancing Act**, Paris: Arab Reform Initiative, August 10, 2021, p p 1,5.

[2] محمد دردور، حسين بوقارة، **المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني**، الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، فيفري 2021، ص ص 77،82.

[3] هورهيه ديسكجار، **أزمة عالمية بدون حل عالمي، تأملات عن التجديد و الابتكار في المجال الدبلوماسي أثناء فترة الكوفيد-19، دبلوماسية مكافحة الأوبئة**، ترجمة: زكريا محمد سالمان، الإمارت: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2020، ص ص 77،82.

وتقديمها للمساعدات الطبية إلى أغلب دول العالم والصديقة منها بشكلٍ خاص، عبر تفعيل القنوات الدبلوماسية والاستثمار في العلاقات التي تربط الدول المتضررة بالشريك الصيني في إطار تفعيل الدبلوماسية الصحية.[1]

هذا وقد أعطت جائحة كوفيد 19 معنى آخرَ ودافعاً كبيراً للنشاط الدبلوماسي خلال زمن الأزمات الصحية، حيث أن التأثير الخطير للفيروس وضع دول العالم أمام تحدي تفعيل عملها الدبلوماسي وعن مدى استجابة الدول فيما يُسمى بالشركاء والاستعانة بهم خلال زمن الأزمات، وأن التحديات الراهنة ازدادت من حيث العدد والتعقيد، ووُصفت بأنها تحدياتٌ عابرة للحدود لا يمكن تجاوزها إلا من خلال التعاون والتضامن الدوليين.[2]

لذا فمن إيجابيات الجائحة أنها أعطت للدول مجالاً أوسع لربط وتفعيل العلاقات بين الدول الحليفة، أو بإعادة النظر في طبيعة بعض الخيارات الخارجية مع الأخرى، وعليه فإن مستويات التنسيق السياسي والتعاون الدبلوماسي الصيني المغاربي من شأنه أن يشكّل قاعدةً لمواجهة حالة التفكُّك السياسي والأمني لما بعد "الربيع" ومجابهة الرهانات الاستراتيجية التي تواجهها دول المغرب العربي لما بعد "التطبيغ"، كما أن فعالية المقاربتين الصحية الصينية المحلية والدولية من شأنها أن تُشكل مرجعاً عملياً ومُستقبلاً واعداً للعلاقات الخارجية بين الصين ودول المغرب العربي.

- المطلب الثاني: المستقبل الاقتصادي الصيني-المغاربي (بين الشراكة والهيمنة)

خِلافاً لما يحاول الكثيرون إظهاره وحصر نطاق تحليلهم عن سوء الوضع السياسي بالصين، فيما يخص الحريات والديمقراطية وملف حقوق الإنسان، إلا أنه يُتعمَّد إغفال الحقيقة الكبرى بأن الصين لم تعد فقط القوة اقتصادية دولية بل تسير نحو قيادة المشهد الاقتصادي العالمي باعتباره أمراً واقعاً، ولا يمكن للغرب تقبُّلَ عُملةٍ شرقية لليوان بدلاً عن الدولار الأمريكي. لكن تلك التنبؤات للاقتصاد العالمي القادم يعود بالأساس إلى عملٍ كبير وتخطيطٍ دائمٍ، ورغبة سياسية لدى القادة الصينيون المتعاقبون على حُكم الحزب الشيوعي الصيني بأن تُحقق بلادهم تلك التطلعات الاستراتيجية، حيث أضحت تُحقق أرقاماً قياسية وتُسجّلُ الصدارة في العديد من المجالات.

1- **التميُّز الاقتصادي الصيني العالمي:** بعيداً عن التنبؤات الاستراتيجية المستقبلية والرهانات الجيوسياسية التي طرحتها الصين كقوة صاعدة منافسة، سوف نخوض في لغة الأرقام وعن المعجزة الاقتصادية الصينية التي كرّستها عن طريق نهج القوة الناعمة، التي تعني القدرة على جذب أكبر عددٍ من الدول دون الحاجة إلى استعمال أدوات الإكراه في ذلك، وهذا ما تقوم به الصين التي تستثمر في أفقر دول العالم مثل ليبيريا ومالي والنيجر، وتشير الأرقام إلى استحواذ الصين لأكثر من75% من أسواق الدول الافريقية والآسيوية وبأمريكا الجنوبية.[3]

---

[1] **المرجع نفسه،** ص 82.

[2] ماجد السويدي، **هل تخلق التحديات الراهنة فُرصاً في المستقبل؟ ، دبلوماسية مكافحة الأوبئة، تأملات عن التجديد و الإبتكار في المجال الدبلوماسي أثناء فترة الكوفيد-19، مرجع سبق ذكره،** ص 19.

[3] Daniel Drache, Kingsmith, Duan Qi , **One Road, Many Dreams, China's Bold Plan to Remake the Global Economy**, London: Bloomsbury Publishing, 2019, p p 130, 132.

مثلاً بسيطاً، فحسب مجلس العلاقات الخارجية الصيني، فقد أبدى مواطني الشيلي تجاوبهم للعمل مع الصين بنسبة 60% و53% من سكان المكسيك، وفي عهد الرئيس شي جين بينغ استطاعت الصين أن توازي بين حاجاتها المحلية وتطلّعاتها الاقتصادية العالمية، ففي الخارطة الاقتصادية الدولية تُعد الصين ثاني اقتصاد في العالم، وأول مُصدرٍ بـ 12.76% من مُجمل الصادرات العالمية لسنة 2017، وثاني أكبر مستوردٍ بـ 10.26% من إجمالي الواردات، كما تحتل المرتبة الثانية لأكبر مُصدِرٍ لرأسمال بـ 12.61% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

النهضة التنموية والاجتماعية التي تشهدها الصين تشكّل نموذجاً رائداً بعد تمكُّن البلاد وبتعدادها السكاني لإحدى أكبر دول من حيث التعداد السكاني عبر العالم، من إخراج غالبية مواطنيها من حالة الفقر المُتقع إلى حياةٍ أفضل بفضل خُططها التنموية الفعّالة، ووفقاً للتقرير الصادر عن مكتب مجلس الدولة الصيني لعام 2021، بلغ عدد الصينيين الذين تخطوا خط الفقر بـ 770 مليون فرد، وهي قفزةٌ تاريخية وانسانية كبرى، أي ما يعادل انخفاضٌ لإجمالي لعدد الفقراء بما نسبته 70%، متجاوزاً بذلك الهدف المنشود من طرف الأمم المتحدة للتنمية لعام 2030.

هذه المعطيات يمكنها أن تعود بالإيجاب على نسق الاستقرارين الاجتماعي والسياسي للصين، التي تواجه العديد من التحديات الأمنية والجيوسياسية. خلال الفترة الممتدة بين عامي 1979 و 2020 المتزامنة بين بدايات الاصلاح الاقتصادي لـ دينغ شياو بينغ عام 1978 وظهور جائحة كورونا نهاية 2019، وفيما لم يتعدى متوسط نمو الناتج المحلي العالمي نسبة 2.7%، تجاوزت الصين ذلك بأكثر من ثلاثة أضعاف، أي بـ 9.2% ومساهمةً بـ 30% من مجمل معدل النمو الاقتصادي العالمي، وقد أثبت الاقتصاد الصيني قُدرته على تجاوز الأزمات على غرار الأزمة المالية لعام 2008، ثم بعدها الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 حين كانت أول دولةٍ في العالم تتمكّن من احتواء انتشار الفيروس والعودة الى تحريك عجلة الاقتصاد من جديد والوصول إلى حالةٍ من التعافي الاقتصادي، علاوةً عن الابتكارات الصينية التي تطرحها دورياً في الأسواق العالمية للدفع بالاقتصاد العالمي والحفاظ على تماسكه.[2]

تمتلك خزينة الصين أكبر احتياط نقد في العالم، والذي تجاوز ما قيمته 3.19 ترليون دولار، تليها اليابان بنصف القيمة 1.23 ترليون دولار، المملكة العربية السعودية ثالثاً بـ 0.65 ترليون دولار، وسويسرا رابعاً بـ 0.55 تريليون دولار، ووفقاً لإحصائيات عام 2015 بلغ الاحتياطي الصيني ذروته خلال عام 2014 متجاوزاً 4 تريليون دولار.[3] تلك الاحتياطات النقدية الضخمة للصين تُمكّنها من استغلالها في توفير الموارد المالية اللازمة لإعانة اقتصادات الدول الصديقة للصين مقابل امتيازاتٍ اقتصادية واستثمارية، وخاصةً في ظل الضغوط الاقتصادية التي تعرفها دول العالم بعد ظهور جائحة كورونا نهاية عام 2019 واندلاع الحرب الروسية الأطلسية بداية عام 2022.

---

(1) **Ibid.**

(2) The State Concil information Office of The People's Republic Of China, **China's Epic Journey fromPoverty to Prosperity**, Beijing: Spmtember 2021, p p 61, 62.

(3) Christopher Joseph Neely, **Chinese Foreign Exchange reserves, Policy Choises, and the U.S Economy**, Canada: JIFM, Journal of Insurance and Financial Management, Issue 3, 2017, p p 1,3.

لذلك تسعى الصين قدرَ الإمكان التوفيق بين أُسُس منظومتها القيْمية على قاعدة تأثير سياسة القوة الناعمة، ومرافقة ذلك بما تمتلكه من الأدوات المادية للقوة المالية والاقتصادية بغية تأمين مصالح الصين الاقتصادية العالمية وتعظيمها من جهة، والمساعدة في الدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الفقيرة والنامية.

2- الفُرص الاقتصادية المستقبلية المُتاحة في إطار الشراكة بين الصين ودول المغرب العربي:

بالنظر إلى الإمكانات التي تمتلكها الصين كإحدى أكبر القوى الاقتصادية العالمية والتي تم ذِكرها أعلاه، يُمكن الاستغلال الأمثل في القُدرات الصينية المتاحة عبر وضع خُططٍ استعجالية قصيرة المدى وأخرى مستقبلية بعيدة المدى، وفقاً إلى ما يلي:

أ-**الخُطط الاقتصادية بين الصين ودول المغرب العربي على المدى القصير:** تتَعلق الخُطط الراهنة ضمن سياق الحالة الاقتصادية للطابع الريعي الذي لا يزال يطغى على جلّ اقتصادات الدول المتخلِّفة، وبالنظر لوقع الأزمات الاقتصادية المتوالية التي أثّرت بشكلٍ واضح على نسق النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، هنا تبرزُ الأولوية المُستعجلة في اقتناص الفُرص لمكامنِ القوة الانتاجية التي تختلف في طبيعة مصادرها من دولةٍ مغاربية إلى أخرى وربط تلك المُقدَّرات الخامة بالإمكانات الاقتصادية الانتاجية للصين، وخاصةً التكنولوجية بهدف الاستثمار في تلك المُقوّمات، الدول القائمة على القاعدة الريعية للاقتصاد تجد نفسها مجبرةٌ أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي الصيني، خاصةً من الدروس المستخلصة لوقْعِ جائحة كوفيد 19 على انهيار أسعار المحروقات للغاز والنفط بالدرجة الأولى بعد توقّف عجلة الإنتاج بالصين، والذي واكبه منطقياً تراجع الطلب لأكبر مستوردٍ للطاقة في العالم على الطاقة. هذا الوضع أجبر أعضاء منظمة أوبيك+ على تخفيض حصص المنتجين بما يتناسب مع الطلب العالمي للمحروقات، حيث أن تعافي الاقتصاد الصيني جنَّب تكتل ما يسمى بأوبيك+ من أزمةٍ وشيكة بعد صعوبة إيجاد قاعدةِ تفاهمٍ حول ضبط حصص الأعضاء، وأكد الخبير النفطي الدكتور ممدوح سلامة أنه لا يمكن الحديث عن نجاح اتفاق أوبك وارتفاع أسعار النفط دون عودة الصين إلى نشاطها المعهود، إذ سجّلت أسواق المحروقات العالمية تُخمةً في عروض النفط بلغت+ 1.8 مليار برميل، يوازيه انخفاضٌ في الطلب يقدّر بـ30 مليون برميل يومياً، وأن أي أملٍ في تعافي سوق المحروقات مرتبطٌ بالأساس بعودة الصين إلى السوق.[1]

يُشير خُبراء الطاقة أن أسعار النفط بين انخفاضٍ وارتفاع تُحدده بدرجةٍ كبيرة القوى الإنتاجية العالمية الكبرى بما يتماشى مع حاجيتها من الطاقة، ومن أهمها الصين بما يُسميه الخُبراء بصدمات الطلب على المواد الخام، بعد دارسةٍ تتبّعت مُنحنيْ الطلب والعرض وأثره على أسعار النفط منذ عام 1994.[2]

---

[1] سبوتنيك، **خبير نفطي: إتفاق "أوبك" لن تزيد الأسعار إلا إذا عادت الصين إلى نشاطها**، موسكو : موقع سبوتنيك، تاريخ النشر: 2020/04/13، الاطلاع عليه: 2021/09/01، الرابط الالكتروني: https://n9.cl/ar/s/nt6ft. https://arabic.sputniknews.

[2] Hongzhi Tian, **The Role of China's Real Economic Activity in Oil Price Fluctuations**, Nederland: Elsevier Publishing and Procedia Siences, 2016, p p 523,526,529.

كما أن تنامي قوة الطلب الصيني على النفط من شأنه أن يُعزّز أكثر من عروض دول المغرب العربي من الطاقة، كالجزائر وليبيا بشكلٍ خاص، والذي سيُعزّز من الحصائل المالية لفائدة الخزينة العمومية التي من خلالها يمكن أن يكون لدى صانع القرار استقلاليةً أكبر وتفادي أية احتجاجات شعبية وما قد تتبعه من بانزلاقاتٍ أمنية.

ب-**الخُطط الاقتصادية المغاربية الصينية والاستثمار في الإمكانات غير المُستغلّة:** كي لا يبقى "الانتقال الطاقوي" مجرد شعارٍ خالٍ من أي سياسات، وبعد تداعيات جائحة كورونا والتراجع المُسجّل على الطلب العالمي للنفط، أضحى من الضروري على قادة دول المغرب العربي انتهاج استراتيجيةٍ تنموية بديلة خارج المنظور التقليدي الريعي، ويُمكن بل وتمثّل الصين الركيزة الدولية الأبرز لبلوغ ذلك، بالنظر إلى إمكاناتها وخِبرتها في مجال الانتقال الطاقوي للتقليل من اعتمادها على النفط الذي يُعد مخرجاً استراتيجياً بالنسبة لها، في المقابل فإن هذا التوجه يُمثّل تهديداً للدول التي لم تُعد البديل لذلك اليوم وما يشكّله من تهديدٍ للمصالح الحيوية لدول المغرب العربي.

التوجه العالمي نحو استغلال الطاقات المتجددة والنظيفة غير الناضبة يمثّل أولويةً كبرى لدول العالم، وخاصة بعد الحرب الروسية الأطلسية، لحد التهديد الاستراتيجي لمستقبل الدول التي لا زالت تحت وصاية الاقتصاد الريعي. لذلك أصبح من الضروري استغلال كافة مصادر الطاقة المتجددة، إذ ما يُميّزها أنها ناتجةٌ عن موارد طبيعية تَتَجدد ولا يمكنها أن تنفذ ما دامت الدورة الطبيعية مستمرة ودائمة، من أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، الطاقة الجوفية وطاقة المد والجزر، ورغم أن التوجه إلى مثل هذه الطاقات يعود إلى ما بعد أزمة الطاقة الأولى لعام 1973، وبالرّغم من الإمكانات الواعدة التي تتميز بها دول المغرب العربي، إلا أن استخدام الطاقات البديلة يبقى جدُ ضئيلاً، محدوداً و حتى هامشياً ودون المأمول في ظل سيطرة مصادر الطاقة التقليدية.

علاوةً عن ذلك فإن مؤشرات منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، تؤكد أن نضوب الطاقة التقليدية أصبح أمراً واقعاً بالنظر إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي المُصاحب للزيادة الملحوظة في التعداد السكاني وتطور قطاع المواصلات، فمثلاً بين عامي 2006 و 2014 وصل استهلاك الطاقة في البلدان الخمسة للمغرب العربي بنحو 52% بزيادةٍ تقدَّر بـ+ 5.76%، استحوذت الجزائر وحدها على 50% من إجمالي استهلاك الطاقة بدول المغرب العربي.[1] أمام هذا الوضع المُتناقض بين نقصِ الفعالية الإنتاجية للقطاع الطاقوي المغاربي الراهن، ومستقبل الإمكانات الطاقوية الواعدة يمكن أن تكون الصين الخيار الأهم والأمثل لأكبرِ مُنتجٍ ومُصدّرٍ لوسائل الطاقة المتجددة، وحسب معهد أكسفورد لدراسات الطاقة فإن الصين تحتل الريادة العالمية خاصةً في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتُمثّل إفريقيا وجنوب آسيا أهم المناطق الواعدة لتوسيع الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة المتجددة.[2]

---

[1] شبيرة بوعلام عمار، نبيل أبو طير، **الطاقة المتجددة وتحديات إستغلالها في بلدان المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، 2017، ص ص 90-93.

[2] Anders Hove, **Current direction for Renewable energy in China**, UK: The Oxford intitute for Energy, June 2020, p p 2,8.

بالنظر إلى التنوُّع الطبيعي الجغرافي للمغرب العربي، من جبالٍ مُشبَّعَة بالرياح ومصادر للمياه على طول الساحل المُطلّ على البحر الأبيض المتوسط شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً، إضافةً إلى توفُّرها على مصادر مهمة للمياه البحار والسدود الداخلية في ظل ظاهرة شحّ المياه، فضلاً لذلك تواجد الصحراء الكبرى التي تُعتبر أهم مصدرٍ عالمي للطاقة الشمسية، هذه الأخيرة ولوحدها تُشكّل أبرز موارد الطاقة المتجددة الواسعة النطاق بالمنطقة حيث تصل مُعدَّلات الإشعاع الشمسي المُركّزَة والكبيرة إلى 3200 كيلو واط ساعي لمدةٍ زمنية تفوق 3600 ساعة في السنة، ويُمكن للجزائر أن تكون مركز الإستثمار الطاقوي الشمسي بالمغرب العربي، فيما تزخر دول تونس والمغرب وموريتانيا بطاقة الرياح على طول مناطقها الساحلية.[1]

ضمن بوادرِ الصراع العالمي المُستقبلي على مصادر الطاقة، يُشكّل الغاز أحد أهم مشاهد هذا الصراع مثلما يُسمّيهِ الكاتب "**كمال ديب**" بـ "سيّدُ الطاقة" في كتابه "لعنة قايين، حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية و لبنان"، حيث يشير إلى حدّ خطرِ تهديد الأمن القومي للدول المالكة له، ليتحوّل من نعمة ومواردٍ هام إلى نقمة ما لم يتم توظيفه على أحسن وجه، بما فيها تسخير الحماية الدبلوماسية له في مقابل الخطط الساعية لوضع اليد على مكان تواجده وخطوط ومسارات نقلهِ، وأوضح الكاتب كيف أصبح لمادة الغاز دافعاً من دوافع الحرب الكونية على سورية بمُسمى الربيع عام 2011، حيث ترمي الخُطط إلى تجميع الخطوط القادمة من الخليج العربي على أن تمرّ عبر سورية في حين أن الحكومة السورية لبشار الأسد لا يمكنها أن توافق على ذلك. كما خُصّص في الكتاب محور خاص بشمال إفريقيا وإحصائيات بنك التنمية الإفريقي لعام 2015 ووجود سبع دولٍ إفريقية تمتلك احتياطاتٍ كبيرة من الغاز، لتشمُل كافة دول المغرب العربي، الجزائر وليبيا والمغرب و بدرجةٍ أقل تونس وموريتانيا، وهذا يندرج في إطار البحث عن خطوط إمداداتٍ جديدة لأوروبا تحديداً وأن الحرب التي شنّها حلف شمال الأطلسي عام 2011 كان من مضامينها نهب الغاز الليبي،[2] فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية الأطلسية.

اجتماعياً، إن القوة التصديرية العالمية للصين تُمكّن دول المغرب العربي من التأكيد على أولوية الشريك الصيني فيما يتعلّق بتركيز الواردات المغاربية للمنتجات الصينية، وقد لخَّص البروفيسور Bruce McKern أسباب رواج السلع الصينية في العالم في ثلاث ميزات، **الأولى**، التحوّل من التقليد "النسخ" إلى التصنيع الإبداعي، **الثانية**، من الرداءة إلى مواكبة المعايير العالمية، **وثالثاً**، من البحث عن جودة التصنيع إلى البحث عن المعرفة الجديدة، هذه الخطوات تتعلق أصلاً في المعادلة الإنتاجية القائمة على أساس تقديم أفضل جودة وبأقل الأسعار، في حين أن المنتجين الصينيين أصبحوا وبكفاءة عالية يطرحون في السوق منتجاتٍ ذات جودة عالية وبأقل الأسعار.[3]

---

(1) شبيرة بوعلام عمار، نبيل أبو طير، **مرجع سبق ذكره** ، ص 94.

(2) كمال ديب، **لعنة قايين، حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان**، بيروت: دار الفارابي،2018، ص ص 239، 271.

(3) Bruce McKern, **Made in China: Three ways Chinese business has evolved from imitation to innovation**, South Africa: theconversation, date of Publication: October 26,2016 , access date:

كما أن وقع جائحة كورونا والحرب الاوكرانية عمقاً من العجز التصديري للاقتصادات الريعية لدول المغرب العربي، لتُشكّل المنتجات الصينية مصدراً مهماً لتوفيره العديد من الحاجيات اليومية للمواطن المغاربي، ضِف إلى أسعارها المقبولة ما يؤهلها بأن تشكل الخيار الاستراتيجي التجاري لواردات دول المغرب العربي، بموازاة ضُعف وتأثُّر القدرة الشرائية التي مسّت غالبية سكان العالم وتداعياته على الاستقرارين الاجتماعي والأمني.

- المطلب الثالث: مُستقبل التعاون الأمني والعسكري بين الصين ودول المغرب العربي

لم يقتصر الصعود الصيني العالمي على تفعيل المتغيّر الاقتصادي، بل أن هذا النمو السلمي المضطرد رافقه تطوُراً كبيراً لقوتها العسكرية، لذلك لم يعد خفياً التوجُسُ الغربي والدول المجاورة لها الحليفة مع الولايات المتحدة الأمريكية أمام التنامي الهائل للقدرات العسكرية الصينية. من هنا يمكن لنا وضع تصورٍ مستقبليٍ لحدود الصعود الصيني العسكري الصلب وتداعيات ذلك على علاقاتها الأمنية العسكرية بدول المغرب العربي.

1-النمو المضطرد لقوة الصين العسكرية وتداعياته العالمية:

في حديثٍ للأمين العام لحلف الشمال الأطلسي السابق "**يانس ستولتنبيرغ**"، أشار فيه أن الحلف لم يأتِ على ذكرِ الصين في جميع القضايا المطروحة على طاولة مناقشات قادة الحلف إلى غاية عام 2019، عندما رأينا الأشواط الاقتصادية والعسكرية الكبيرة التي خطتها الصين كما قال صراحةً، وتبعات ذلك على المصالح الاستراتيجية للحلف في القرن الحادي والعشرين، وأن الصين بما تمنحه من فُرص للعالم من أجل النهوض التجاري الاستقرار الاقتصادي، فإنها تُمثّل في الوقت ذاته التحديَ العسكري والأمني الاستراتيجي المستقبلي الأكبر بالنسبة لحلف الشمال الأطلسي.[1]

تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً من حيث ميزانية الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة، حيث تجاوزت 1.36 ترليون يوان(211 مليار دولار) بميزانية عام2021، بزيادة6.8% مقارنة بعام 2020،رغم الضغوطات المالية التي فرضتها الجائحة، وإن الدلالات الاستراتيجية لذلك هو أن الصين بدأت في تحويل الكفة العسكرية لصالحها وتوجيه رسالةٍ إلى القوة العسكرية العالمية الأولى "الولايات المتحدة" بعزمها تحويل التوازن العسكري لا الإقليمي فحسب بل العالمي لصالحها، ودنوِ المواجهة العسكرية الصينية الأمريكية بمنطقة المحيط الهادئ، ما دفع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" ووزير دفاعه لويد أوستن بتوجيه قواته إلى أقصى شرق القارة الآسيوية لاحتواء الصين.[2]

September 02,2021, From Website: https://theconversation.com/made-in-china-three-ways-chinese-business-has-evolved-from-imitation-to-innovation-67236

(1) NATO, Official Website, Jens Stoltenberg (Secretary General), **Nato in a Competitive World**, Brussel:Nato, date of Publication: October 05,2021 , access date: October 06,2021, From Website: https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_187140.htm

(2) Matthew P. Funaiole, Brian Hart, **Understandidng China's 2021 Defense Budget**, Washington: CSIS Center for Strategic & international Studies, date of Publication: March 5,2021, access date: October 06,2021, From Website: https://www.csis.org/analysis/understanding-chinas-2021-defense-budget

ويجدر التنويه بأن الحصة الأكبر من ميزانية الدفاع الصينية هذه لم تُخصص لاستيراد الأسلحة، بل لفائدة مجال البحث والتطوير العسكري الذي بلغ وحده 172.6 مليار يوان، أي ما يعادل 25 مليار دولار عام 2019.[1]

2- تداعيات صعود قوة الصين العسكرية على مستقبل العلاقات مع دول المغرب العربي:

وفقاً لبيانات معهد ستكهولم الدولي للسلام SIPRI، ارتفعت الصادرات الصينية من الأسلحة بنسبة +75% خلال أربع سنواتٍ فقط ما بين عامي 2012 و2016، وأن حصّتها من مجموع الصادرات العالمية قفزت من 3.8% إلى 6.2%، أي أنها استطاعت وفي فترةٍ وجيزة من تغيّر المُعادلة من أكبر مستوردٍ للأسلحة في العالم إلى ثالثِ أكبر مصدّرٍ لها بعد القوتين العسكريتين التقليديتين للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد ورَّدَت الصين أسلحتها إلى 44 دولة استحوذت القارة الإفريقية منها على 22%، وأن التركيز على تطوير التكنولوجيا العسكرية مكَّنَها من تقليص الفجوة العسكرية بين أمريكا وروسيا ودخولها لأسواقٍ جديدة بجيلٍ جديدٍ من الأسلحة المتطورة.[2]

الجزائر أولُ شريك عسكري للصين في المغرب العربي والقارة الإفريقية ككل، وبفضل العلاقة العسكرية الصينية الجزائرية تحصّلت الأخيرة على أنواع من الأسلحة المتعددة الاستعمال، في النطاق البحري من فرقاطات C- 28A وسُفُنٍ بحرية ذات التكنولوجيا المعقّدة، وسلاح الجو من الصواريخ و صواريخ مضادة للطيران، وتبقى الجزائر تتصدّر شراكتها مع الصين خلافاً لباقي بلدان المغرب العربي، عموماً فإن قرابة 49% أي نصف الصادرات الصينية من الأسلحة لقارة إفريقيا تذهب إلى منطقة شمال إفريقيا، ما يجعلها منافساً عسكرياً مباشراً لروسيا التي وصلت مبيعاتها بإفريقيا إلى 14.6 مليار دولار منذ عام 2008، والولايات المتحدة بـ 5.6 مليار دولار. [3]

جاذبية التعاون العسكري مع الصين تتعلّق بالعديد من الميزات والفُرص التي يمنحها الشريك الصيني من حيث الأسعار التنافسية المنخفضة، مرونة التفاوض والتسهيلات الممنوحة في أغلب بنود الاتفاقات التي يتم إمضاؤها مع الصين في مجال الشراكة العسكرية، بعيداً عن الشروط المالية والاقتصادية والحسابات السياسية.[4] وفي مجال التعاون الأمني الدولي تشارك الصين حالياً بأكبر وفدٍ من حيث التعداد ضمن قوات الأمم المتحدة والمساهمة مع باقي دول العالم في إحلال الأمن والسلم الدوليين.[5]

مستقبل شبكة التحالفات العسكرية والأمنية في المغرب العربي، تُلخّصه الجولة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي "**مارك إسبر**" إلى دول المنطقة (الجزائر، تونس، المغرب) بين 30 سبتمبر إلى 4 من أكتوبر لعام 2020،

---

(1) Nan Tian, Fei Su , **A New Estimate of China's Military Expenditure**, Stockholm: SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, January 2021, p 18.

(2) Michael Raska, Richard A.Bitzinger, **Strategic Contours of China's Arms Transfers**, USA: Air University , SSQ , Strategic Studies Quarterly, Spring 2020, p 96.

(3) Anil Chopra, **China's Rise as an Arms Exporter: Implications for India**, New Delhi: CLAWS Journal, Winter, 2020, p p 85,86.

(4) Michael Raska, Richard A.Bitzinger, **Op.Cit**, p 97.

(5) Anil Chopra, **Op.Cit.** p 85.

وفي كلمةٍ ألقاها الوزير الأمريكي بتونس، عرض من خلالها المحاور المستقبلية للتعاون العسكري الأمريكي والتنسيق الأمني في المنطقة، والتي ترتكز أساساً في مواجهة المنافسيْنْ الاستراتيجيين الصين وروسيا كما قال، وامتدادهما اللذان يشكّلان تهديداً حقيقيا للمصالح الجوهرية الأمريكية في منطقة شمال افريقيا معبّراً إياه بـ" نفوذهما الاستبدادي".[1] هذا وقد جاء في الموقع الرسمي للأفريكوم أن الجانب الأمريكي وقّع على وثيقتين للتعاون العسكري مع تونس والمغرب لمدة 10 سنوات إلى غاية عام 2030 من دون تمكُّنها من إبرام اتفاقيةٍ مماثلة مع الجزائر.[2]

العجز الأمريكي في التوقيع على اتفاقيةِ عسكرية وأمنية طويلة المدى مع الجزائر يعكس طبيعة التحالفات الاستراتيجية الأمنية التي تربط بين الجزائر ودول أقصى شرق الخارطة العالمية لروسيا والصين، مقابل ثقل التواجد الغربي في علاقاته العسكرية والأمنية مع تونس والمغرب، وأن وصفُ وزير الدفاع الأمريكي لروسيا والصين بالعدوُين الاستراتيجيين لا يُلزم بالضرورة الرؤية والمواقف الجزائرية في ذلك.

المطلب الرابع: المغرب العربي والفُرص الصينية للتطوير العلمي التكنولوجي والدفع بالتبادل الثقافي

للاعتبارات الإنسانية والحضارية جانبٌ بالغ الأهمية في محاولةٍ "لأَنْسَنَة" العلاقات الدولية، وإن كنا هنا لا نتحدث عنها بالسياق الشامل والمطلق، إذ صحيحٌ أن الدول تسعى إلى تحقيق أقصى قدرٍ ممكن من المصالح الاستراتيجية، لكن عندما تتطابق أو تتقارب هذه الغايات المادية بالمُعطى الحضاري والإنساني فيمكن لهذا التوجه أن يُعبّر عن مبدأ المصلحة المشتركة الفعّالة المستقرة والدائمة بين الدول.

1- **دروس جائحة كورونا ومستقبل التعاون الصحي بين الصين والمغرب العربي:** أظهرت جائحة كورونا حجم الانعزال المصلحي القومي على حساب متطلبات التعاون والتنسيق الدوليين، في الحين خرجت الصين من أزمتها الصحية الأولى وقدمت دعمها الصحي والإنساني لدول العالم بالرغم من أنها كانت مولدَ ومنشأ الفيروس.

تستمد الصين قوة نفوذها الجيوسياسي العالمي عبر الاستثمار الذكي في كافة الوسائل المتاحة، من بينها وبما يسمى الدبلوماسية الصحية خدمةً لمصالح الصين الحيوية وتطابُقُها بمصالح الدول المقابلة، والقُدرة الصينية على التكيُف مع مختلف العقبات بتحويل الأزمات إلى فرصٍ استراتيجية لتوسيع علاقاتها، بما في ذلك إدراجها لهذا الأسلوب الدبلوماسي ضمن مبادرة الحزام والطريق وتنصيب نفسها رائدةً للدبلوماسية الصحية.[3]

---

(1) Pentagon, Departement of Defense USA, Jim Garamone, **Esper's Africa Visit Aims to Encourage Stability, Interoperability**,Washington:Pentagon, date of Publication: October 5,2020 , access date: October 06,2020, From Website: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2372663/espers-africa-visit-aims-to-encourage-stability-interoperability/

(2) AFRICOM Official Website, **US.Increases engagement with African Nations**, Stuttgart, Germany: AFRICOM ,date of Publication: October 5,2020 , access date: October 06,2020, From Website: https://www.africom.mil/article/33196/us-increases-engagements-with-african-nations

(3) Priya Gauttam, Bawa Singh, Jaspal Kaur, **Covid-19 and Chinese Global Health Diplomacy: Geopolitcal Opportunity for China's Hegemony**, New York: SAGE Journal, 2020, p p 319,320,325.

في مقابل ذلك، يُلاحظ الحاجة الماسة للدول النامية لتعزيز منظومتها الصحية خلال الأزمات، خاصةً أن الصين تتبنى سياسة تقديم المساعدات وتكثّف دعمها الصحي دون إرفاقها بالشروط السياسية، في الحين لم تقدّم أكبر دولة في العالم أية بدائل للتعاون الصحي الدولي سوى خرجات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوطين الفيروس على أنه صيني، واكتفت بالسعي لإيجاد حلولٍ لأزمته الداخلية وفرضِ حظر السفر على مواطني الاتحاد الأوروبي. خلافاً للصين التي واصلت قيادتها لقوافل المساعدات الصحية لأكثر من 100 دولة، شملت توزيع 5.4 مليون قناع واقي وأكثر من مليون جهاز اختبار، خُبراء ضمن فرق طبية، ونقاشات علمية عبر الفيديو مع أكثر من 30 دولة إفريقية. ظاهرةٌ إنسانية أعادت الحديث لأحقية الصين بقيادتها للنظام العالمي لما بعد جائحة كورونا بفضل تأثيرها المستند على الدبلوماسية الصحية كأداة لقوتها الناعمة التي مكّنتها من توسيع نفوذها الجيوسياسي بالقارة الإفريقية.[1]

أتاحت الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19 الفرصة للصين لإعادة التأكيد مرةً أخرى على علاقاتها الاستراتيجية مع الجزائر وعمقها، الممتدة إلى فتراتٍ تاريخية سابقة والتي تُرجمت بتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي انضمّت إليها الجزائر، فضلاً أن الصين تعمل على إيجاد مواطئ نفوذٍ أوسع مع باقي دول المغرب العربي، كالمغرب وتونس وموريتانيا وحتى ليبيا ضمن الإطار العام لسياق التنافس الثلاثي الصيني الروسي الأمريكي بالمنطقة.[2]

كانت الجزائر أول دولةٍ في العالم من حظيت بأول مساعدةٍ طبية صينية خارج البلاد بتوجيهٍ من رئيس وزرائها آنذاك "تشو إن لاي" في 06 أبريل عام 1963، أي بعد عامٍ فقط عن استقلال الجزائر، حيث كانت الجزائر البوابة والانطلاقة الفعلية لدبلوماسية الصين الصحية، لتتعاظم صورة الصين العالمية بعد جائحة كورونا فيما عجزت دولٌ كبرى ليس فقط في تقديم المساعدة الخارجية للدول بل في مواجهتها المحلية لحصر انتشار الفيروس، وفي هذا الإطار أطلق الاتحاد الأوروبي حزمةً بـ 540 مليار يورو لمساعدة الدول الأعضاء داخل الاتحاد.

نفسُ الشيء بالنسبة للأمريكيين، فالأمر لم يختلف عن أوروبا باختيارهم سياسة العزلة ووضع الأولوية لمصالحهم الوطنية، المُنافي للمسؤولية الأخلاقية التي تضطلع عليها دولة ريادية في العالم، والصورة السيئة التي صاغها "دونالد ترامب" لبلاده، حيث يُمكن اعتباره بنزالٍ جيوسياسي صيني- أمريكي، لتعود إليه الغلبة للصين في ظل الذكاء الاستراتيجي الذي تميّزت به بعد ظهور الجائحة والتي أتاحت للصين فرصةً إنسانية أخرى لتوسيع نطاق تأثيرها أمام غياب أو تراجع القيادة الأمريكية للعالم،[3] إحدى صور هذا التميُّز أكّدته الجزائر بتلقيها لمساعدات في شكل هباتٍ وطلبات للُقاح Sinovac الذي شكّل غالبية الكمية التي استعملتها الجزائر في تلقيح مواطنيها.[4]

---

(1) **Ibid.**

(2) Yahia H.Zoubir, **China's Health Silk Road' Diplomacy in the MENA, Op.Cit**, p p 7-9.

(3) Priya Gauttam, Bawa Singh, Jaspal Kaur, **Op.Cit**, p p 323,237,332.

(4) Moritz Rudolf, **China's Health Diplomacy During Covid-19, The Belt and Road Initiative(BRI) in Action**, Germany: SWP Comment ,German Institute for international and Security Affairs, N 9, January 2021, p p 7,8.

تُعتبر الجزائر الأولى من دول المغرب العربي التي حظيت بزيارةٍ من قبل الخبراء والأطباء الصينيين بعد تفشي وباء كورونا بالمنطقة، أما المغرب فقد استعانت بلقاح Sinopharm فيما الطلب على اللقاحات الصينية يبقى ضئيلاً بباقي دول المغرب العربي لكلٍ من تونس وموريتانيا وليبيا، وسجّلت مصر كثالث دولةٍ عربية بشمال إفريقيا اهتمامها باللقاحات الصينية أبرزها لقاح Sinopharm،يُذكر أن الصين طرحت 5 خمس لقاحات في الأسواق العالمية وهي(IMBCAMS-Anhui Zhifei Longcom Bio-CanSinoBio-Sinopharm-Sinovac). [1]

في سابقةٍ علمية وصحية بمنطقة المغرب العربي والقارة الافريقية، وبعد فترةٍ وجيزة من المفاوضات بين الجانبين الجزائري والصيني، أُعلن بتاريخ 28 سبتمبر عام 2021، بداية إنتاج لقاح ضد فيروس كورونا بمدينة قسنطينة شرق الجزائر العاصمة، في شراكةٍ بين بين الشركة الصينية سينوفاك والمُجمَّع الصيدلي الجزائري صيدال، اللّذان أنتجاَ لقاح سمي بـ "**كورونا فاك**" بقُدرة إنتاج أولية بـ 1 مليون جرعة إلى 5 مليون جرعة على المدى المتوسط، وتسعى الجزائر في إطار سياسة تنويع إنتاج اللقاحات الى إنتاج لقاح سبوتنيك مع الشريك الروسي،[2] رُغماً من أن المفاوضات بدأت مع الشريك الروسي في البداية إلا أن المرونة التي شهدتها المشاورات مع الشريك الصيني مكّنها من إنتاج اللقاح بالجزائر في فترةٍ جدٌ وجيزة، ما يمهّد إلى التأسيس لعلاقاتٍ أوثق في مجال التعاون الصحي.

في ذات السياق يسعى المغرب إلى تجسيد مشروعٍ مماثلٍ بالتوقيع على اتفاقية للتعاون الصحي مع المجموعة الصينية بهدف إنتاج لقاح سينوفارم Sinopharm لأجل إنتاج قرابة 55 مليون جرعة بتكلفةٍ قُدّرت بـ 500 مليون دولار،[3] لتكون الجزائر، مصر والإمارات أولى الدول العربية التي بدأت انتاج لقاح كورونا وكلها لقاحاتٌ صينية.

المبادرات الصينية المتعددة في مجال التعاون الصحي لا تقتصر كونها مجالاً تقنياً بحت، بل تدخل ضمن نطاقٍ أوسع ورؤيةٍ استراتيجية شاملة لمبادرة الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين، بدليل أن القطاع الصحي مُبرمجٌ منذ مارس 2015، أي قبل ظهور الجائحة بعد إدراج وثيقةٍ تتعلق بالتعاون في مجال الرعاية الصحية التي تشمل تدريب مستخدمي قطاع الصحة للبلدان المنضوية ضمن المبادرة، الإغاثة الطبية الطارئة في زمن الأزمات، تعزيز الطب التقليدي الصيني بهذه الدول ودعم العلاج المجاني في الخارج من قبل الأطباء الصينيين، وتشير الأرقام بأن الصين انتقلت من التخطيط إلى التنفيذ بإبرامها لـ 56 اتفاقية ثنائية وتكريسها لطريق الحرير الصحي.[4]

---

[1] **Ibid**.

[2] Hamid Ould Ahmed, **Algeria to Start Sinovac COVID-19 vaccine production Wendnsday**, London: Reuters Agency,date of Publication: September 28,2021, access date: September 29,2021, From Website: https://www.reuters.com/world/africa/algeria-start-sinovac-covid-19-vaccine-production-wednesday-2021-09-28/

[3]===، **المغرب يُعلن مشروعاً لتصنيع لقاح "سينوفارم"**، لندن : موقع جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 2021/07/05، تاريخ الاطلاع عليه: 2021/09/03، الرابط الالكتروني: https://n9.cl/0yoqg - https://aawsat.com/

[4] Moritz Rudolf, **Op.Cit**, p 2.

2- التعاون التكنولوجي والعلمي بين الصين ودول المغرب العربي:

أثارت قضية العُطل العالمي الذي أصاب مواقعَ وشبكات التواصل الاجتماعي "فايسبوك، واتس آب وإنستغرام" بداية شهر أكتوبر من عام 2021 العديد من التوجسات، وأعاد الحديث عن حدود الخصوصية الشخصية للأفراد، وما أحدثه من خسائر مالية للشركات التي تجاوزت ملايير الدولارات كنتيجةٍ منطقية ومتوقّعة للطابع الافتراضي الذي أضحى يعرفه الاقتصاد العالمي وارتباطه الرقمي والتكنولوجي اللامحدود، وما أكّدَ تلك المخاوف الشهادة التي ألقتها "فرانسيس هاوغن" المهندسة الحاصلة على شهادة الماجيستير من جامعة هارفرد والموظفة السابقة بشركة فيسبوك أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي، والتي أقرّت فيها بأن هَمَّ الشركة هو الحصول على الأموال باستمرار وتحقيق الأرباح بغضِ النظر لاعتبارات خصوصيات الأفراد وسلامتهم، وأنه لا مجال للحديث عن الشفافية في هذا المقام. كان العُطل الذي حدث لساعات مناسبة لضرورة إعادة النظر في العديد من السلوكيات الاجتماعية وتفشي ظاهرة الإدمان إلكتروني، ضف إلى الانتشار الواسع للمعلومات الكاذبة والمضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي بهدف الإثارة الزائفة ونشر أساليب العنف السياسي والتحريض عليه، كذلك عن مدى فعالية الخُطط الرسمية للدول فيما يتعلف بالسلامة الإلكترونية وتبعاتها على الأمن القومي ككل حيث قالت هاوغن أن الشركة تخفي عمداً معلوماتٍ حيوية على عامة الناس والدول، بما فيها حكومة الولايات المتحدة.[1]

الصين من الدول التي تعي جيداً المخاطر الأمنية المنجرة عن استعمال تكنولوجيات التواصل وأهمية ما يسمى بالأمن السبيراني، إذ لم تنتظر إلى غاية ظهور فضيحة فيسبوك وقد أُعدّت العديد من المقالات التي تحدّثت عن الصين كنموذجٍ رائدٍ في مجال الحماية الإلكترونية، ومن المعلوم أن للصين قدرٌ كبير من الخبرة والقدرة في التحكُّم في التكنولوجيا وأمن شبكتها المحلية، وفيما سجّلت أغلب دول العالم من الولايات المتحدة وأوروبا والدول الآسيوية الصاعدة تراجعاً مُخيفاً في البورصات العالمية بعد خمس ساعاتٍ فقط من الانقطاع، كان ثاني اقتصاد عالمي في منأى عن هذا النوع من التهديد باعتبار أن موقع فيسبوك محظورٌ في الصين منذ عام 2009، بسبب عدم امتثاله لقواعد الرقابة الصينية، رغم المحاولات المتكررة من الشركة الولوج إلى السوق الصيني الذي يُمثّل مليار ونصف مليار نسمة.[2] هذا وقد أماطت الفضيحة عن النفاق الغربي الذي طالما يتحدّث عن مُسلمّات الديمقراطية وحرية التعبير واحترام بالخصوصية الفردية، لتكون أمام مقاربتين غربيتين متناقضتين، إما أنك تنتهج الديكتاتورية الالكترونية عندما تعمل على حماية أمنك القومي، أو أنه وجب عليك فتح المجال أوسع كي يسهُلَ التجسس عليك.

---

[1] The Mercury News, **Editorial: Facebook has no one to blame but itself for latest scandal**, California: The Mercury News,date of Publication: October 9,2021 , access date: October 10,2021, From Website: https://www.mercurynews.com/2021/10/09/editorial-facebook-has-no-one-to-blame-but-itself/

[2] Grady McgRegor, Eamon Barrett, **Facebook whistleblower undercuts Zuckerberg's China defense against breaking up Big Tech**, California: Forture Website,date of Publication: October 7,2021 , access date:October 10,2021, From Website: https://fortune.com/2021/10/07/facebook-whistleblower-undercuts-zuckerbergs-china-defense-against-breaking-up-big-tech/

لذا أصبح من الواجب الأَخذَ بتجارب الغير في هذا المجال الحيوي، لاسيما الصين بوضعها لمعادلةٍ تُمكّنها من التوفيق بين متطلبات الانفتاح ومواكبة التطور الحاصل باستخدام التكنولوجيا، وبين أولويات حماية أمنها القومي ضمن إطار الحفاظ على الركائز القومية في العصر الرقمي، وتبعات ذلك على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأمة. فمثلاً بصفتك صيني لا يمكنك الولوجُ إلى المتجر الشهير غوغل بلاي وتحميل أي برنامجٍ لتطبيقات أندرويد تريد، خاصةً أن مجانية التحميل تجعل من تلك التطبيقات واسعة الاستعمال دون معرفة عواقب ذلك، عكس ما هو قائم في الصين التي تولي الأولوية لمحتويات الثقة والضمانات الأمنية، لكنَّها لم تتجه إلى المقاطعة الإلكترونية بل قدّمت البديل بالترويج لتطبيقاتٍ صينية تراعي الشروط المعمول بها محلياً تضمن أكبر قدرٍ من التوازي بين متغيريْ المنظومة التكنولوجية والأمنية، وذلك من خلال توفير ثلاثة بدائل، **أولاً**، المجال الإبداعي للشركات المحلية على غرار Lenovo،Xiaomi،Oppo،Huawei بإدماج أجهزة هذه الشركات بسوق التطبيقات الصيني المحلي، **ثانياً**، إدراج شركات الأنترنت الصينية مثل 360، بايدو، وتنتست، بسوق التطبيقات بإيجاد شركات صينية مختصة في برمجة التطبيقات التي تراعي الشروط وتضمن متطلبات الزبائن، ومن بين هذه التطبيقات نذكر Wechat،Alipay،Baidu، Baidu Map بديلاً لـ[1] Google Map ما يضمن استقلالية أكبر للصين في المجال التكنولوجي الرقمي و يمكن لدول المغرب العربي الاستثمار في الخبرات الصينية و الأخذ بتجربتها التكنولوجية.

ضمن مجال التنسيق الأكاديمي وتفعيل الصين للدبلوماسية العلمية عبر تفعيل التواصل بين الجامعات ومراكز البحوث الصينية ونظيراتها في باقي أنحاء العالم، تسعى الصين عبر مبادرة الحزام والطريق إلى جذب أكبر عددٍ من الباحثين والطلبة الأجانب، حيث تُركّز سياستها التعاونية التعليمية أكثر مع الدول المنضوية رسمياً ضمن المبادرة من مناطق آسيا الوسطى، أوروبا الشرقية وإفريقيا، ووصل عدد الطلبة الأجانب بالصين إلى نحوِ 5.0000 طالب أجنبي عام 2018، متجاوزةً بذلك 10 أضعاف ما سُجلّ عام 2000، من بينهم 618 25 باحث أجنبي في طور الدكتوراه، ووصل تعداد طلبة الماجيستير 944 5 طالب أجنبي في الصين.

تُفيد تقارير وزارة الشؤون الخارجية الصينية أن قطاعُ التعليم أنفق 481 مليون دولار في عام 2018 موجهة خصيصاً للطلاب الدوليين في الصين عبر تقديم المنح الدراسية، ويمثّل طلبة دول جنوب ووسط آسيا، وسط وشرق أوروبا وافريقيا على 75% من مجموع الطلبة الأجانب،[2] وعند سؤال الطلبة عن سبب اختيارهم للصين يُجمع غالبيتهم لإمكانيات الصين الكبيرة والتوقعات التي تمنحُ أولوية القيادة العِلمية العالمية المستقبلية للصين.[3]

---

(1) Haoyu Wang, Zhe Liu, and Others, **Beyond Google Play: A Large-Scale Comparative Study of Chinese Android App Markets**, USA: Boston University, IMC Conference, October 31, 2018, p p 1,2,7.

(2) Yawen Han, Wenxuan Li, and Others, **An Investigation of the Experiences of Working with Miltilingual international Students among local Students and Faculty Members in Chinese Universities**, Beijing:MDPI Sustainability, August 10,2020, p p 2,3.

(3) M.A.Jiani, **Why and how international Students choose Mainland China as a higer education study abroad destination**, Switzerland: Springer, October 03,2016, p 7.

هذه الأرقام المسجلة تعود إلى استراتيجية الصين التنموية القائمة على المعرفة والإبداع التي جعلت من البلد مقصدَ العديد من الباحثين، ضف إلى البساطة والبيئة الاجتماعية الصينية الحاضنة لكافة الأجانب دون تمييز.

علاوةً لذلك، يعتبر التبادل الطلابي إحدى أهم النشاطات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، بحيث يمثّل ملتقى للثقافات المختلفة بين الصين والمغرب العربي، وفي هذا السياق أصدرت سفارة الجزائر بالصين دليلٌ للطلبة الجزائريين الراغبين في متابعة الدراسات العليا بالجامعات الصينية في إطار برنامج المِنح المقدّمة من قبل الحكومة الصينية، لتصل قيمة المنح المقدمة خلال الموسم الجامعي(2020-2021) إلى ما يُقارب 400 أورو للطالب، ضِف إلى تكفّل الحكومة الصينية برسوم الإيواء والتأمين الصحي، وقد وُضِعت الجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون تحت الرقم التعريفي 10053.[1]

يُشار إلى أن البروفيسور "إسماعيل دبش" ومن موقعه رئيساً لجمعية الصداقة الجزائرية الصينية، كما يعدُ في الوقت نفسه أستاذاً مُشرفاً على تكوين الدكتوراه في تخصص الدراسات الآسيوية، لاسيما للدراسات المتعلقة بالصين بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، أنه يعمل من خلال القبعتين الجمعوية والأكاديمية على المزج بين المُتطلبات العلمية الأكاديمية والتطلعات الثقافية لترسيخ علاقات التعاون بين الصين والجزائر، والعمل على رفع عدد المنح المُوجهة إلى الطلبة الجزائريين الراغبين في متابعة دراستهم بالصين.

3-البُعد الإنساني وأهميته في الدفع بمستقبل العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي:

تقود **جمعيات الصداقة العربية-الصينية** مهامَ الدَّفعِ بجانبٍ قلّما يتم الحديث عنه أو إغفاله، وهي العلاقات الإنسانية بين الجانبين الصيني- العربي، بما يمتلكه الطرفان من رصيدٍ حضاري ثري ومشترك، لذا فإن هذه الجمعيات المؤَسَسَة واجبها هو تفعيل المتغيّر الثقافي بما يسايرُ صعود القوة الصينية في العالم، و أن تُولي جانباً مهماً في تعزيز روابط الصداقة عبر المحاورِ الثقافية واللغوية والسياحية، كما ويُلاحظ إقبال مواطني المنطقة العربية على تعلّم اللغة الصينية، إذ يُجمع الكل بوصفها لغة المستقبل التي أضحت تنافس اللّغات التقليدية للمستعمِر بالمنطقة.[2] فيما يتعلّق **بالتواصل الهَوِياتي** بين الشعبين الصيني والعربي المغاربي، تشير الإحصائيات الصينية إلى أن أكثر من 75% من الأجانب يتركّزون في مدينتيْ بكين العاصمة وشنغهاي، بينما يُفضّل العرب مدينة "**غوانغ جو**" بمقاطعة "**غوانغ دونغ**" جنوب شرق الصين، باعتبارها مدينةٌ استراتيجية تقع بالقرب من أهم المدن الصينية "ماكاو" و "هونغ كونغ"، ويتواجد بالمدينة نحو 50 ألف عربي بين زائرٍ ومقيم وبها شوارعٌ تحمل أسماءً عربية.[3]

---

[1] سفارة الجمهورية الجزائرية بالصين، **دليل الطالب الجزائري الراغب في متابعة دراسات عليا بالجامعات الصينية في إطار المنح المقدّمة من قبل الحكومة الصينية**، بيجينغ: الموقع الرسمي للسفارة، ص ص 3،11. تحميله عبرالرابط:
https://www.umc.edu.dz/index.php/fr/reglementation/item/2140-2020-12-29-11-17-01

[2] إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره**، ص ص 22،23.

[3] علي أبو مريحيل، **العرب يُفضّلون جنوب الصين**، الدوحة: موقع قناة الجزيرة، تاريخ النشر: 2017/04/03، تاريخ الإطلاع عليه: 2021/09/17، على الرابط الاكتروني: https://n9.cl/l2dr3 -https://www.aljazeera.net/

كما أن مدينة "غوانغ جو"Guangzhou تُعد من المناطق الأولى التي دخل إليها الإسلام خلال فترة طريق الحرير القديم لقرب اطلالتها البحرية، ومن احتياجات الجالية العربية والمغاربية، هنالك هي المدارس العربية التي لا تزال أقل مما هو مطلوب كي تستوعب كافة الطُلاب العرب، علاوةً عن ضرورة توفير أراضٍ لدفن الموتى من العرب والمسلمين في الصين نظراً إلى التكاليف الباهظة التي يُنفقها ذوُو الموتى لأجل نقل الجثامين إلى أوطانهم الأم.[1] ما يتوجّب على الممثليات الدبلوماسية لدول المغرب العربي للعب دورٍ أكبر، بالمقابل فإن الجالية العربية هنالك تُقِرُّ صراحةً بوجود تجاوبٍ إيجابي من طرف السلطات الصينية للتكفّل قدرَ الإمكان بانشغالاتهم.

الجانب الديني والروابط العقائدية المشتركة للعقيدة الإسلامية بين الصين ودول المغرب العربي، من شأنها أن تُشكّل قاعدةً إضافية للدفع بالعلاقات، حيث أن مسلمي الصين يصل عددهم 30 مليوناً مسلماً، يتواجد غالبيتهم في أقصى شمالي غرب الصين بإقليميْ شينجيانغ "سنجان" و"غانتسو"، إذ أن الإعلام الغربي يُحاول تقديم صورةٍ قاتمةٍ عن وضع حقوق المسلمين التي في الحقيقة لا يمكن غضّ الطرف عن التضيقِ المُمارس من قبَل السلطات الصينية على المسلمين لاعتباراتٍ أمنية، لكن وللموضوعية أيضاً يتم التغاضي عن الجهود والسياسات الصينية الرامية إلى محاولة إعادة بعث هذه المناطق وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها عبر مبادرة طريق الحرير البري بما فيها إقليم شيجنيانغ، وإن تصوُرَ الحلول من قبل القيادة الصينية الجديدة لم يعد يقتصر فقط على المقاربة الأمنية بل توازيها في ذلك تفعيل المقاربة الاقتصادية التنموية محاولةً لإشراك ملسميْ الصين في تنفيذ المبادرة للحزام والطريق وتفعيل بوابتها الغربية الاستراتيجية للعامل"الجيو–إسلامي" بما يخدم المصالح المشتركة للقيادة المركزية ومواطنيها من المسلمين عبر الاستثمار في الفضاء الإسلامي للدول المحاذية لها مباشرةً مع كازاخستان وباكستان وإيران.[2]

التجاذبات الدولية الحاصلة حول أفغانستان بعد وصول حركة طالبان خلال أيامٍ قليلة إلى القصر الرئاسي بكابول وتوليها مقاليد الحكم في15 أوت عام 2021. وما يهمّنا هنا هو تأكيد القيادة الصينية لسياستها الخارجية ورؤيتها الاستراتيجية الشاملة بعزمَها رفقةَ روسيا التعاون مع السلطة الجديدة في أفغانستان بغض النظر عن "الهواجس" العقائدية للغرب تجاه إقامة "الامارة الاسلامية" التي تتبناها طالبان، وأن الوضع الحالي بأفغانستان يُمثّل فرصةً استراتيجية للصين بعد الانسحاب أو "الهروب" الأمريكي منها من دون التنسيق مع الحلفاء، أي أن أهداف الانسحاب الأمريكي لمواجهة الصين شرقاً قدمّ حُلولاً استراتيجية مهمة للصين غرباً عبر تفعيل خُططها الاقتصادية وإدراج أفغانستان ضمن مبادرة الحزام الطريق في إطار الرؤية الشاملة لمصالح الصين العالمية.[3]

---

[1] **Ibid.**

[2] W.Travis Selmier,**The Belt and Road Initiative and the influence of Islamic economies**, China: University of China, Routledge,EPS Economic and Political Studies, 2018, N 3, p p 257, 271.

[3] باهر مردان، **أفغانستان في الإستراتيجية الصينية، المصالح و خيارات المستقبل**، مركز الدراسات العربية و الأوراسية CAES ، أكتوبر 2021 ، ص ص 14، 20.

المثال الأفغاني يأتي ضمن سياق التأكيد على قُدرة الصين التكيُف والاستثمار الذكي في مختلف الأزمات بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية والعقائدية، خلافاً للقوى الغربية حيث أن أحد أسباب عدم تمكُّن تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رغم امكاناتها الاقتصادية والعسكرية وحتى تحالفتها، يعود لكونها قوة سكانية بخلفيتها الاسلامية.

أما في الجهة المُعاكسة للأدوار فإن نشاط الأقلية الصينية المسلمة خارج الصين أصبح ينمو شيئاً فشيئاً، ويُعتبر الحج أحسن مثالٍ لذلك حيث الإحصائيات تشير إلى أن عدد الصينيين المُتجهين لأداء مناسك الحج بالمملكة العربية السعودية إلى غاية عام 2019 مع بداية ظهور الجائحة قد بلغ 12 ألف مسلم صيني، فيما كان العدد لا يتجاوز 132 شخص خلال 9 سنوات أي بين عاميْ 1955 و 1964، وهذا بفضل مساعي رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك "تشو إن لاي" وتواصله مع رئيس الوزراء السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز خلال مؤتمر باندونغ عام1955 لبحثَ المسائل التي تتعلق بالرعايا المسلمين الصينين.[1]

لذا فإن التحديات مشتركة للطرفين فيما يتعلّق باحتواء نشاط تهديد الجماعات المسلحة التي تنشط تحت شعار دياناتٍ معينة، وجب التنسيق حول هذه المسائل الأمنية خاصةً وأنه هنالك العديد من الجماعات المسلحة بمنطقة المغرب العربي أو التي تهدد المصالح الصينية في الخارج تحظى بدعمٍ وتمويلٍ من جهاتٍ غربية بعيداً عن الدين.[2]

وعليه أضحى من الواجب الاستثمار الأمثل في الرابطة الرمزية لمُسلمي الصين واستغلالهم كجسرٍ إنسانيٍ يربط بين الصين والعالم الإسلامي المغاربي، كما أن الشراكة الإنسانية المغاربية الصينية عبر رابطة الإسلام يُمكنهاّ أن تلعب دوراً ناعماً في التأسيس والدفع بالعلاقات، وقد يمثّل مُسلمي الصين أيضاً بوابةً مهمة تجاه شعوب المغرب العربي و الترويج الأحسن لإنجاح مبادرة الحزام و الطريق وإظهار البُعد الإنساني لهذه المبادرة.

إعلامياً، ما يُمكن تسجيله من ملاحظات هو أن للصين استراتيجية تواصلية وإعلامية واضحة المعالم تجاه الشعوب العربية أكثر بكثير مما تقدّمه وسائل الإعلام العربية كمادةٍ ترويجية للمواطن الصيني، في ظل غيابٍ شبه تامٍ لرؤيةٍ إعلامية مستقبلية ببلدان المغرب العربي ليس فقط تجاه الصين كدولة بل نحو إحدى أكبر القوى العالمية.

أطلقتِ الصين في 25 جويلية من عام 2009 أوّل قناةٍ صينية ناطقة باللغة العربية إلى جانب القنوات الناطقة بالإنجليزية، الفرنسية والإسبانية سعياً منها لتعزيز علاقاتها بدول وشعوب المنطقة العربية، وكجُزءٍ لا يتجزأ من قوتها الناعمة ودورها العالمي، وقال نائب شبكة التلفزيون الصينية المركزية CCTV زانج شانجمينغ: "إننا نأمل أن يتعرّف العالم الخارجي على الصين بشكل أفضل والعكس صحيح من خلال هذه القناة الجديدة".[3]

---

(1) أحمد إسماعيل، **ما بين مكة و المدينة...الصينيون يشهدون منافع لهم و لوطنهم**، بيجينغ: موقع الصين اليوم ، تاريخ النشر: 2019/08/30، تاريخ الإطلاع عليه: 2021/09/17، على الرابط الاكتروني:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zgmsl/201908/t20190830_800177320.html

(2) إسماعيل دبش، **الحزام و الطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره**، ص 22.

(3) مايكل بريستو، **الصين تُطلق قناةً تلفزيونية باللّغة العربية**، بيجينغ: موقع بي بي سي عربي، تاريخ النشر: 2009/07/25، تاريخ الإطلاع عليه: 2021/09/17، على الرابط الاكتروني:
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/07/090724_als_china_launches_arabic_tv_channel_tc2

الحديث عن مُستقبل التعاون الإعلامي الصيني العربي بشكلٍ عام، لخَصَّه مقالٌ أعدّه الباحث في الشؤون الصينية ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية الصينية الأستاذ "**مسعود ضاهر**" في مشاركةٍ له في الندوة الدولية بعنوان " الإعلام الصيني المُوَجَّه إلى العالم العربي" التي نظّمتها جامعة الدراسات الأجنبية ببكين، والذي تم عرضه في ثلاثِ محاور رئيسية وهي، الإعلام الصيني والعالم العربي، صورة الصين في وسائل الإعلام العربية، وأخيراً التعاون الإعلامي الصيني العربي، ليبقى المحور الأخير يُمثّل خلاصة هذا المقال، والذي عبَّرَ فيه عن حجم التطلّعات الإعلامية التي وَجَبَ وضعها لأجل الدفع بالعلاقات الاستراتيجية بين الجانبين، والتي هي بعيدةٌ عما يمكن القيام به.

ومن بين الملاحظات الهامة التي وجبَ إيضاحها وتداركها، هو ضُعف الحجم الساعي المُخصص للحديث عن دولة الصين في جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية في القنوات العربية مقارنةً بما هو مُخصص له في القنوات الغربية،وإن كان بطابعه النقدي وفقاً لمصالح هذه الدول، وهو أيضاً لدليلٌ عن إدراكها المسبق والجيد للدور الذي أضحت تلعبه الصين في المنظومة الدولية. ضِف إلى ذلك غياب التفاعل المُتبادل بين المواطن الصيني ونظيره العربي واقتصار الحديث العابر عن قضايا الجانبين بصفةٍ لا يمكن من أن يستسيغها المواطن العادي، الذي يسمع يومياً في وسائل الإعلام عن مبادرة طريق الحرير من دون أن يعلم حقيقة هذا الشعار، الذي تنشط لأجله القنوات الغربية بُغية معرفة خلفياته الاستراتيجية أو لمحاولةٍ منها لتقديم صورةٍ سيئة عن كل ما يتعلق بالصين.[1]

كما يُلاحظ من جانب الملاحظة الشخصية وجودَ تقصيرٍ كبيرٍ ومثيرٍ للانتباه في الشبكة الإلكترونية لما لها من أهمية، بعدم تحيين المعلومات والأرقام في أغلب المواقع الرسمية على الأقل، فيما يخص مواقع جُلَّ سفارات دول المغرب العربي بالصين، وكذلك العكس بالنسبة للمواقع الرسمية لسفارات جمهورية الصين، ما يتوجب ضرورة تدارك هذا الضعف الدبلوماسي الإعلامي الرقمي وعدم الاقتصار على مواضيع تتعلق بشروط الحصول على التأشيرات.

لذا أضحى للأهمية بما كان تفعيلَ عملِ القنوات الدبلوماسية الرسمية عبر الممثليات من قنصليات وسفارات الجانبين الصينية والعربية[2] بما فيها بلدان المغرب العربي من أجل إضفاء الفعالية على نشاط تلك الممثليات قصد التقرب أكثر نحو الشعوب المُضيفة، فضلاً عن الترسيخ التفاعل القاعدي بين الشعبين في إطار الدبلوماسية الشعبية.

إضافةً إلى أولوية إعادة تكييف النشاط الإعلامي بوضع استراتيجية إعلامية بديلة، مضبوطة وواضحة المعالم بما يخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين، لأنه وببساطة فإننا هنا في سياق الحديث عن إحدى أهم القوى الدولية المرشّحة بحسابات المنطق بأن تكون القوة الأولى التي ستتولى قيادة المشهد العالمي القادم.

---

[1] مسعود ضاهر، **عن الإعلام الصيني الموجه إلى العالم العربي**، بيجينغ: ندوة دولية عن الإعلام الصيني الموجه إلى العالم العربي، تاريخ النشر: 2013/12/18، تاريخ الإطلاع عليه: 2021/09/17، على الرابط الاكتروني:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-12-18-1.2022772

[2] **المرجع نفسه**.

خلاصة الفصل الثالث:

يُمكن أن نختصر القول بأنه من أراد الحديث عن راهنِ ومستقبل العلاقات الدولية وجب عليه الحديث عن الصين، وهذا بإقرارٍ من الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت ولأول مرة في تاريخ وثائقها الرسمية الصين كأهم وأول منافس استراتيجي لها، فيما اعتبرت روسيا على أنها أخطر دولةٍ "مهددة" للأمن عالمي، ما جاء به التقرير السنوي للأمن القومي الأمريكي لشهر أكتوبر من عام 2022، وأضحت تتحدث أمريكا وبصفةٍ علنية عن توجسِها الاستراتيجي من القيادة العالمية المحتملة والتي هي الأقرب إلى للصين.

في ظل التحديات الاستراتيجية التي تواجهها دول المغرب العربي انطلاقاً لما سمي بـ"الربيع" العربي، ثم التطبيعْ مع الكيان عبر البوابة المغربية كتحدياتٍ إقليمية للأمن القومي المغاربي، وصولاً إلى الرهانات ذات البُعد العالمي، بعد ظهور جائحة كورونا واندلاع المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الحرب الروسية الأوكرانية ووقعهما الكبير على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال أزمتي الطاقة والغذاء، وتداعياتها على القضايا المرتبطة بالمناخ، علاوةً عن مواقف الدول العربية لاسيما المغاربية من حرب الإبادة على غزة ووقع نتائجها على الشأن المغاربي واستقراره، هو الوضعُ كلّه الذي أوجب على دول المغرب العربي تحديد أولوياتها بوضع تصورٍ شاملٍ للحلول الاستعجالية المُمكنة ،المُرافِقة والمساعدة لمجابهة هذه التحديات المعقّدة والخطيرة.

المواجهة الروسية الأطلسية من خلال الأزمة الأوكرانية، والإصرار الروسي على العودة إلى الساحة الدولية لتعديل معادلتها بكبح السيطرة الأحادية العالمية للولايات المتحدة، وصياغة عالم ثنائي القطبية بقيادةٍ أمريكية روسية، من شأنه أن يمثّل الجسر العابرِ للمسار العالمي الجديد المتعدد الأقطاب، نتيجةً لسعي الصين إلى حماية مصالحها، بل لوجودها والاستفادة من تجربة التعاطي السياسي الغربي المُستفز لروسيا، حيث انتُهِجَتْ فيه كافة الأساليب بغية إنهاء المطامع الروسية الجيوسياسية. ففي سياق الحديث عن عالمٍ ثنائي القطبية، يأتي على ذكر السيناريو الأقرب إلى التحقيق وهو نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون فيه الصين وروسيا والولايات المتحدة أبرز فواعله الكُبرى في ظل وضعِ التراجع الأوروبي، وبوابةٌ أخرى لترسيخ نظامٍ عالمي متوازن القوى، من خلاله يمكن للصين أن تبسط قوتها وتعمل على قيادته، وفرضية الانفراد به الأقرب إلى التحقيق في سياق نهاية الدورة الحضارية والأخلاقية لدى الغرب.

الحديث عن مستقبل النظام العالمي يأتي في سياق التطرق للعلاقات بين الصين ودول المغرب العربي، من خلال مجالات التعاون السياسي والدبلوماسي، والتنسيق الأمني والعسكري، إضافةً إلى أولوية الحفاظ وتعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة والمتميزة مع الصين، كما أنه لا يخلو من تثبيت البُعد الإنساني في علاقات الجانبين عبر الدفع بالتبادل الثقافي والسياحي والتطوير العلمي. لكن كل هذه المجالات لا يمكنها أن تنفصل عن سياق التفاعلات الدولية الراهنة، بل أن وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب ووجود الصين في حدّ ذاته، من شأنه أن يضمن مجالاً واسعاً ومتعدداً لبدائل التعاون الدولي لدى المغرب العربي، ويحافظ الجانبان على مصالحهما الاستراتيجية.

خاتمـــة واستنتاجات

خاتمـــــة واستنتاجات:

تطرقنا من خلال الأطروحة إلى أهم المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية، والتي تتعلق بعِلاقات الصين مع دول المغرب العربي، حيث يبحث في التوجهات الخارجية لإحدى أهم القوى العالمية الفاعلة والمؤثّرة في تفاعلات البيئة الدولية الراهنة وعلاقاته بإحدى أبرز الفضاءات الجغرافية الإقليمية والشأن هنا يخص المغرب العربي، خاصةً وأنه يخصُّ الحيّز الاستراتيجي الذي تُعنى به دول منطقتنا وتفاعلاته التاريخية والراهنة والمستقبلية مع الصين.

يمكن القولُ على ما هو ثابتٌ بأن الصين شهدت خلال العقود الأخيرة نمواً كبيراً ومضطرداً في قوتها، شمل أغلب المجالات والنطاقات بالنظر إلى مكانتها السياسية العالمية والأهم هو تميُّزها الاقتصادي مع بوادر ظهور قوتها العسكرية وبسط قوّتها الصلبة، بما في ذلك الميزة العلمية والتكنولوجية والثقافية التي تؤهّلها لترسيخ نفوذها العالمي، كان آخرها إطلاق الصين لمحرّك الذكاء الاصطناعي المجاني Deepseek وتداعياته على المصالح التكنولوجية الأمريكية بعد احداثه لانهيار أسهم كبرى الشركات الأمريكية التكنولوجية في يومٍ واحد ودخول الصين بقوة في التأسيس لمستقبل الذكاء الاصطناعي.

بين الرؤى المستبشرة والأخرى المتحفظة تجاه الصعود العالمي للصين، فإن كلتا الرؤيتين لا يمكنهما أن تلغيان حقيقة النهضة الشاملة للصين والتي لا يمكن لنا التغاضي عنها لا بمعطيات الواقع ولا بالأرقام المسجلة عنها، ولم يعُد التساؤل قائماً لا من الناحيتين الاستراتيجية ولا الأكاديمية حول حقيقة ظهور الصين كقوة عالمية صاعدة، بل الأهم هو في كيفية التعامل مع هذه القوة والنفوذ في سياق التحولات المتسارعة والعميقة التي تشهدها العلاقات الدولية.

مبدئياً، ومن خلال محاولات إجراء المقارنة أو الاختيار بين من المتغيرات أهم في السياسة الدولية للقرن الحادي العشرين، هل الاعتبارات السياسية أم المصالح الاقتصادية؟. والجواب يبدو أكثر وضوحاً بالنظر لأولوية الأخير عن الأول، أي الاقتصاد عن السياسة، حيث بات الشغل الشاغل لدى القادة السياسيين هو الدفع بالعجلة الاقتصادية وتحقيق التنمية المحلية، نهيك عن ارتباط الشأن الاقتصادي المحلي والاستقرار الاجتماعي بمصالح الدولة بما يحدث من تغيُّرات على الصعيدين الاقليمي والدولي. كما أن جلّ السياسات الخارجية لدول العالم أضحت تبني خياراتها على المصالح الاقتصادية، وفي اعتقادي أنه لاوجود لشيء اسمه الأغراض السياسية للدول، بل تُسخِّر أدواتها السياسية والدبلوماسية بما فيها قوتها العسكرية الصُلبة خدمةً لمصالحها الاقتصادية، فمساعي تحقيق النفوذ السلمي أم الممارسة الاحتلالية المباشرة والانفاق المالي المسخّر على العمليات والتدخلات العسكرية، كلها تسعى لتحقيق المصلحة الاقتصادية واستغلال ثروات ومقدّرات الدول سواءٌ بهذا الأسلوب أو ذاك.

ومع ذلك، فهذا لا يعني على الإطلاق التخلي أو تجاهل باقي المحدّدات الأخرى، منها السياسية والعسكرية وحتى الخلفيات الأيديولوجيا للصراعات، إذ لكلٍ منها سياقه الخاص والغاية منه، ومن الأدلة الراهنة حرب الإبادة والتطهير الممارسة على قطاع أمريكياً ومن قبل الكيان المحتل، والتي لا تخلو من خلفياتها الأيديولوجية والعقائدية المرتبطة بالأيديولوجية الصهيونية كآداةٍ لتبرير الاستعمال المفرط للقوة بغية تحقيق السيطرة السياسية والنفوذ الاقتصادي.

تمَّ تقسيم استنتاجاتنا المتعلقة بموضوع الأطروحة ضمن محاور مختلفة ومحددة، نذكرها فيما يلي:

1- سياسياً:

رغم الاشارة أعلاه لأولوية الاقتصاد عن السياسة، فإنه لا يمكن الإلغاء الكلي لأي مُعطى سياسي يتداخل فيه الجانب السياسي بين الصين ودول المغرب العربي، إذ تُعدّ الأيدولوجية السياسية التي يتبناها الجانبان وطبيعة الفلسفة السياسية التي تكون نتيجةً لمخاضٍ سياسيٍ تاريخيٍ طويل، من شأنه أن يَصُوغَ المبادئ المحورية للسياسة الخارجية لهذه الدول ويؤسس لنسقٍ معين لتوجهاتها الخارجية، وأفضل مثال عن ذلك مواقف كلٌ من الصين ودول المغرب العربي المتوافقة من جانب والمتباينة من جانبٍ آخر تجاه موجة ما سمي بالربيع العربي، إذ تمسّكت الصين بمبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المغاربية التي شهدت تلك الحركية السياسية والانتفاضة الشعبية، خاصة بتونس التي شكّلت النواة الأولى لبداية موجة "الربيع العربي" بدايةً من عام 2011 والتي توسّعت إلى حدود العديد من الدول العربية شرقاً منها ليبيا التي انتهت بنهاية حكم معمر القذافي، ونفس الشيء بالنسبة لحراك الجزائر لعام 2019 حين عبّرت الصين عن توافقها بما يتوافق عليه الجزائريون وعدم المساس بسيادتها ورفض كل أشكال التدخل في شؤونها الداخلية بما فيها تونس وليبيا، خاصةً وأن للصين استثمارات هامة في كل من الجزائر وليبيا.

وفي هذا الإطار وبتتبع مسار تاريخ العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي، فإنه في البدايات نجد على أنه اتجه أكثر نحو الاعتبارات السياسية والخيارات الأيديولوجية لأولوية بناء الدولة الوطنية منذ عام 1949 بالنسبة للصين، ونهاية الخمسينيات وبداية الستينيات للقرن الماضي بالنسبة لدول المغرب العربي، وكان أيضاً حتى قبل تحقيق الاستقلال فيما يتعلّق بدعم الصين للثورة التحررية الجزائرية والرمزية السياسية والأخلاقية بأن تكون الصين أول دولةٍ غير عربية تعترف بأول حكومةٍ جزائرية مؤقتة في 22 سبتمبر عام 1958، أي بعد ثلاثة أيامٍ فقط من إعلانها. لتبقى تلك التجليات السياسية تلقي بظلالها على حاضر العلاقات بين الصين دول المغرب العربي وفي مقدّمتها الجزائر، والتي تُرجمت بتدشين اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الثنائية ثم تجديدها بالنظر للتقارب الكبير بين الرؤى السياسية المنبثقة عن الأسُس النُظُمية في كل من الصين والجزائر مدى أدى إلى التعاطي المتماثل بنسبة كبيرة حول أغلب القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

فضلاً عن ذلك، ورغم محورية المصالح الاقتصادية التي تسعى إليها دول المغرب العربي في علاقاتها الخارجية، لاسيما مع دولٍ وازنة مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية أم الاتحاد الأوروبي ككتلة تقليدية دبلوماسية مشتركة، وجبَ وضع المسائل السياسية والقضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في أجندة العلاقات لكلا الطرفان، بحيث لا يشكّل التركيز على تفعيل المصالح الاقتصادية ذريعةً للتخلي عن القضايا السياسية المرتبط بالتفاعلات البينية للعلاقة بين الدولة والمجتمع في سياقها المحلي، وارتباطات الشأن الديمقراطي المحلي بالوضع الدولي وفي علاقات دول المغرب العربي بالدول الكبرى على غرار الصين، مع ضرورة التحفُّظ على طبيعة ومصدر "المرجع الديمقراطي والانساني العالمي" الذي نتحدث عنه. فإذا أقرنا بعدم وجود أو حتى تبني الصين لموصفات "الدولة الديمقراطية" لاعتبارات سياسية وأخرى تاريخية، فإن الدول الغربية وولايات المتحدة الحاملة لشعار نشر الحرية والديمقراطية في العالم، ليست ولم تعد كذلك خاصةً عند يتعلّق الأمر بمصالحها الاستراتيجية.

2- دبلوماسيا:

تُمثل المواقف الدبلوماسية ثمرةَ التفاعلات الحاصلة بداخل الأنظمة السياسية نفسها المتبنية لتلك المواقف، إذ من خلال تتبُّع مواقف الصين الخارجية وتقاريرها الدورية الصادرة عن وزارة خارجيتها يلاحظُ المسار الواضح والتأكيد المستمر على دعم الصين لمختلف القضايا المرتبطة بمناهضة الاستعمار والتحرّر منه، وهذا نتيجةً للتجربة التاريخية للصين التي كانت عبر مرّ التاريخ عرضةً للاحتلال الخارجي لا سبباً فيه شأنها شأن دول المغرب العربي كافة، وهذا ما يخصُّ في مواقف الصين تجاه القضيتين الفلسطينية والصحراوية، حيث تدعم حقوق شعبين الفلسطيني والصحراوي في قرير مصيره، وهذا لاعتبارات تاريخية وانسانية، فضلاً عن كونه مطلباً قانونياً تكفله قرارات الأمم المتحدة خاصةً وأن الصين عضواً دائماً بمجلس الأمن الدولي.

ويمكن تتبُع مواقف الصين ودول المغرب العربي انطلاقاً من الأمم المتحدة أو ضمن اللقاءات الثنائية، إذ يُلاحظ التطابق الكبير في مواقف كل من الجزائر وليبيا وتونس تجاه العديد من الملفات الاقليمية والدولية مثل المواقف الصينية المغاربية تجاه الحرب الأوكرانية من خلال المواجهة الروسية الأطلسية غير المباشرة بداية عام 2022، أو تجاه حرب الإبادة والتطهير الذي يتعرض لها قطاع غزة من قِبَل الكيان المحتل وبدعمٍ غربي بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر من عام 2023، وقد ظهر صوت الجزائر والصين جلياً من خلال مجلس الأمن الدولي اللذان كانا متوفقان من خلال التنديد بما يتعرض لها الفلسطينيون سواء بالقطاع أم الضفة الغربية، نتيجةً للتشاور الدائم بين بعثتيْ البلدين بعد أن تم اختيار الجزائر لأن تكون عضواً غير دائم بمجلس الأمن (2024-2025).

بالمقابل نرى أن المواقف المغربية والموريتانية بصفة أقل، تبدو أكثر تحفظاً وتبائُناً مع الصين تجاه العديد من الملفات الدولية خاصةً مع انخراط المغرب في عملية التطبيع مع الكيان عبر اتفاقات ابرهام، ما يدفع بها لاتخاذ مواقف أكثر تحفظاً تجاه حقوق الشعب الفلسطيني فضلاً عن تقاربها مع أوكرانيا وحربها مع روسيا ضمن سياق التحالفات التي تم نسجها مع الغرب وفرنسا والولايات المتحدة بشكل خاص تحت شعار الواقعية السياسية وتبيني "الدبلوماسية البراغماتية". فيما تبدو المواقف الصينية الجزائرية أكثر تقارباً بالعديد من القضايا على غرار التحولات بسوريا والأوضاع بالعراق ولبنان وإيران وغيرها من القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك.

3- تاريخياً:

للتجربة التاريخية في علاقات الصين مع دول المغرب العربي دورٌ مهم في رسم حاضر تلك العلاقات ووضع معالم مستقبلها، رغماً أنه غير ليس بالعامل المحدد في تحديد مصير تلك العلاقات بل بالدافع والمرسّخ لها. كما يعتبر العامل التاريخي متداخلاً إلى حدٍ بعيد مع تجاذبات المسائل السياسية وما ينتج عنه من مواقف دبلوماسية للعلاقات التي تجمع الصين بدول المغرب العربي، والبداية الفعلية في العصر الحديث مع عدم تجاهل التبادلات التجارية والانسانية خلال فترة طريق الحرير القديم، تأسست مع انعقاد مؤتمر باندونغ لعام 1955، والذي وضع النواة الأولى للتفاعل التحرري بين ودول المغرب العربي والصين، مع وقوف الأخيرة إلى جانب حقوق هذه الدول في التحرر من الاستعمار الذي كانت تعيشه أيام انعقاد المؤتمر.

لكن المحطّات التاريخية لم تقف عند مؤتمر باندونغ، بل بدأت تشهد تلك العلاقات أكثر تبايُناً واختلالاً خاصةً مع الدول التي تبنت الخيار الاستراتيجي في علاقاتها مع الغرب وبالأخص مع فرنسا والولايات المتحدة، ونقصد هنا بالمغرب وتونس وموريتانيا، خلافاً للجزائر التي بقيت محتفظةً بتوجهاتها لقوى الدولية شرقاً مع تبني الاشتراكية لبناء أُسس الدولة الحديثة وتعميق علاقاتها مع الصين إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة، خاصةً وأن الجزائر كانت على بُعد يومٍ من احتضانها لمؤتمر "باندونغ 2" والذي كان سيعلن عن التأسيس لعالم جديد في سياق أجندات دول عدم الانحياز على أن تكون الصين أبرز قادته، غير أن الخطوة تم التراجع عنها بعد الانقلاب الذي حدث بالجزائر فيما سمي بالتصحيح الثوري في 19 جوان من عام 1965، ما صرّح به أحمد بن بلة الرئيس الجزائري السابق في احدى شهاداته.

لذا فإن قرارات سياسة الصين الخارجية ونظيرتها المغاربية تتأثر على نحوٍ مهم بالموروث الدبلوماسي لتاريخ علاقات الجانبين، فمثلاً أن حاضر الشراكة الاستراتيجية المكرسة بين الجزائر والصين وتجديدها مؤخراً يعكس ذلك الرصيد التاريخي والتراكم الدبلوماسي لمسار التعاون الوثيق بين البلدين، فضلاً عن خيار المقاومة والتَحَرُر الذي تبناه الجانبان ودافعا عنه، ليبدأ منسوب زخمِ العلاقات الدبلوماسية يقل أكثر فأكثر عند باقي دول المغرب العربي، مثلاً في العلاقات الصينية الليبية والذي عكس ما يبدو عليه ظاهرياً من خلال الشعارات العلنية، حين سعى الرئيس الليبي السابق معمر القذافي إلى جمع بما لا يُجمعُ دبلوماسياً، أي بالجمع ما بين الاعترافين الرسميين للصين وتايوان في الوقت نفسه، سعياً منه لحيازة كافة الامتيازات السياسية والاقتصادية التي تمنحها كل من الصين وما يقابلها عن القوى الغربية في آنٍ واحد.

4- اقتصادياً:

يشكّل الاقتصاد محوراً رئيساً في دراستنا باعتباره يتعلّق بمتغيرٍ بالغ الأهمية للعلاقات الصين ودول المغرب العربي، حيث أن ما يميّز الصين هو ميزتها الاقتصادية وثقلها التجاري وكثرة استثماراتها عبر تواجدها الاقتصادي والتجاري والاستثماري في أغلب دول العالم، ما يدفع بدول المغرب العربي إلى الاستفادة قدرَ الإمكان من الميزة التفضيلية الاقتصادية التي لدى الصين، خاصةً وأنها تتعلق بمجالٍ مهم للعلاقات، والذي يتّسم بالطابع السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأثيرات ذلك على الشأنين السياسي والاجتماعي.

كما أن مبدأ أولوية المصالح الاقتصادية على حساب التبايُنات السياسية تبقى تشكل جانباً مهماً لتلك العلاقات، بل ومنطقيةً إلى حدٍ كبير وهذا عملاً بخيار تفعيل المصالح الاقتصادية المشتركة التي تجمع الصين والمغرب العربي بدوله المجتمعة، وأن الامتيازات الاقتصادية والمصالح التجارية والإمكانات الاستثمارية الواعدة يمكنها أن تتجاوز الحساسيات السياسية على أن تشكل الركيزة التي يُمكنها تجاوز كافة التبايُنات في توجهات الرؤى السياسية لدول المغرب العربي من جهة، مقابل تفعيل علاقاتها مع الصين رغم نسق التحالفات التقليدية المؤسَسة مع الغرب للدول الثلاث بشكل خاص وهي المغرب، تونس وموريتانيا، وهي الدول التي تسعى التأسيس لعلاقات أفضل مع الصين بما تمنحه الجانب المغاربي من امتيازات جيوسياسية واقتصادية للصين في إطار سياستيْ الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، والتي من خلالها تُكرّس الصين لسياسة نفوذها السلمي المغاربي الافريقي والمتوسطي

في سياق الصعود العالمي الشامل للقوة الصينية. كما أن الصين بإمكانها أن تمثّل أفضل البدائل لوضعِ وضمانِ أفضل الحلول الاقتصادية لدول المغرب العربي في خضم الرهانات الاقتصادية الكبرى التي تواجهها وخاصةً بعد أزمة كورونا الصحية والحرب الأوكرانية.

يجب الإشارة أيضاً أنه على صناع القرار بدول المغرب العربي عدم الاقتصار على التجارة الخارجية واستيراد منتوجاتها من الصين على الرغم من أنها القوة التجارية الكبرى في العالم وتوفيرها لأغلب المنتوجات التي نحتاج لها، بل من خلال تفعيل المسار الآخر للعلاقات الاقتصادية، بفتح مجال الاستثمار أكثر فأكثر مع الصين وتوسيعه ليشمل قطاعاتٍ متعددة، وخاصةً ما تعلّق بالاستثمار المباشر الذي من خلاله يمكن الاستفادة من الخبرات الصينية عبر نقلها إلى الكوادر العلمية المغاربية. ولا يمكن استثناء أي سيناريو محتمل بعد دروس جائحة كورونا واجراءات الحجر والغلق الصحي الذي عطّل عملية الانتاج بالدول المصنّعة ومن ثمّ حالة الركود التي شهدتها التجارة الدولية، أو عدم امكانية الصين لتوفير وتوصيل منتوجاتها سواءٌ لاندلاع مواجهةٍ مباشرة مع الولايات المتحدة بالمحيط الهادئ، أو تعرض سفنها إلى مضايقات من قبل البحرية الأمريكية، أو فرض عقوبات تجارية عليها يحول دون امكانية توزيع فائض انتاجها المحلي إلى مناطق أبعد عن الصين منها منطقة المغرب العربي.

5- أمنياً وعسكرياً:

يمثّل الجانب الأمني والعسكري احدى أبرز مجالات التنسيق والتعاون بين الصين ودول المغرب العربي، حيث تشهد الأخيرة نمواً مضطرداً في منسوب التهديدات الأمنية ذات الطابع الاقليمي والمحلي ما تعلّق بالوضع الأمني والسياسي بليبيا، حيث ساهمت الأزمات منذ موجة ما سمي بالربيع العربي ثم أزمة جائحة كورونا إلى حربيْ أوكرانيا وغزة، بما في ذلك الوضع بمنطقة الساحل بعد تجدد وتعدد الانقلابات العسكرية بها، والعلاقات المتوترة والهادئة بين الفينة والأخرى مع دول جنوب القارة الأوروبية، كلها عواملٌ أسهمت بطريقة أو أخرى في تشكيل تحدٍ أمني كبير إلى حدِّ المساس بالأمن القومي لدول المغرب العربي. من هنا يبرز اسم الصين لسببين هما:

- العقيدة الأمنية الصينية المرتبطة بالمبدأ السياسي القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء كان سياسياً أم أمنياً وعسكرياً، وأن فلسفتها لا تقوم على خوض الحروب وافتعالها، بل تسند ولحد الآن على العقيدة الأمنية الدفاعية بما يكفل لها الحفاظ على مصالحها الحيوية، بما في ذلك تأمين ممراتها البحرية التجارية والممر الاستراتيجي لطريق الحرير.

ويمكن أن نستعين بالمسار الأمني المتعلّق بمواجهة ظاهرة الإرهاب، الذي كانت دول المغرب العربي كافةً عرضةً له، والتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنه، وعادةً ما كانت للدول الغربية تبرر تدخلاتها بحجة مواجهة والقضاء على التنظيمات الإرهابية، فيما رعت واحتضنت قادة تلك التنظيمات وساهمت مخابراتها في انشائها أغلبها ورعيتها، ومن القاعدة إلى داعش تؤكد العديد من التقارير عن دور الأمريكي والفرنسي في التأسيس لمثل هذه المنظمات خدمةً للمصالح البلدين في كل من الشرق الأوسط ومنطقة الساحل الافريقي على التوالي، فيما أن الصين لا تركة لها في مثل هكذا سياسات ويقتصر دورها في تقديم لم التقني الأمني لمواجهة هذه الظاهرة.

- التنامي الكمي والنوعي للإمكانات التكنولوجية والقدرات العسكرية للصين، ما أهّلها لأن تكون القوة العسكرية الثالثة في العالم، وأن التوجس الأمريكي لم يعد تجاه روسيا بل نحو القدرات العسكرية للصين التي تشهد

تطوراً مذهولاً، وأنه بإمكان بل ومن واجب دول المغرب العربي الاعتماد على الصين في تطوير جيوشها خاصةً وأن الصين لا ترفق علاقاتها العسكرية بقائمة الشروط السياسية التي عادةً ما تعتمدها الدول الغربية، وفي هذا السياق أعلنت الجزائر عزمها اقتناء سفن عسكرية من الصين بدلاً من روسيا وعزت ذلك لأسباب تقنية بالنظر للتمكّن الصيني في انتاج العسكري لا سيما البحري، إلا أن هذا لا يخلو من رسائل سياسية لروسيا بعد التوترات التي شهدتها منطقة الساحل نتيجةً للتدخل الروسي بدول المنطقة بعد الانقلابات العسكرية التي حدثت بها، والتي تعززت تلك الرسالة بأخرى بعد استقبال قائد أركان الجيش الجزائري لقائد القوات الأمريكية بافريقيا أفريكوم، ما يقدّم للقادة العسكريين والسياسيين من خلال الصين حلولاً أكثر وبدائل قد تكون الأهم.

6- علميا وتكنولوجياً:

ما يعرفه الجميع هو أن الصين تعدُّ قوةً تكنولوجيةً عالميةً بامتياز، بما تشهده من تطور كبير وقفزة نوعية في انتاج أحدث الوسائل التكنولوجية المتقدمة عبر العالم إلى جانب الولايات المتحدة، وقد تكون تفوقت على هذه الأخيرة بخطوات ما دفع أمريكا إلى فرض حصار تكنولوجي للإمدادات الأولية الخارجية من المعدات التكنولوجية وخاصة في مجال تصنيع الرقائق الالكترونية، حيث تعد الصين أكبر منتجٍ للمواهب في مجال الذكاء الاصطناعي وما يقرب من نصف تلك المواهب في العالم آتية من الصين، بل وإن العديد منهم للمتواجدين في الولايات المتحدة هم من أصول صينية، ما مكّن الصين من تجاوز الحصار التكنولوجي العالمي المفروض من قبل أمريكا.

من هنا نأخذ بدروس التجربة الصينية، حيث يعود بدايات اهتمام الصين بتطوير مجال الذكاء الاصطناعي فقط منذ عام 2017، والنتيجة الباهرة أضحت واقعاً أمامنا، لذا فلدى دول المغرب العربي الامكانات لتطوير هذا المجال الاستراتيجي من خلال الفرص التي تمنحها الصين، حيث أن العالم قادمٌ على تحديات كبيرة في متطلبات استغلال وتطوير الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه باعتباره يمسّ العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الصحية والأمنية والعسكرية.

ومما سبق ذكره، هنالك جملة من النتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة وتؤكد أو تنفي فرضياتها، والتي هي على النحو الآتي:

- أن جُملةَ المُحدِّدات التي يَستَنِدُ عليها صَانعُ القرار الصيني عند صياغة قرارات أو إدارة مسار السياسة الخارجية لبلاده، يعود إلى إصرار الصينيين شيئاً فشيئاً إلى تكريس قوتهم عبر جميع مواصفاتها ومشاهدها المكتملة، من النواحي السياسية والدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية، وحتى الثقافية والإنسانية، علماً أن تلك المشاهد تَختزل لنا باكورةَ الاستثمار الأمثل في الإمكانات التي تزخر بها الصين استناداً لموروثها الحضاري والإنساني، والثرواتٍ الطبيعية الهائلة التي تحوزها، بل والقُدرة على تحويل ما هو تحدٍ إلى ما هو مَكسب من خلال قوتها البشرية عملاً بمنطق الكم والكيف على حدٍ سواء، فضلاً عن ذلك هو محاولة إذابة تلك الإمكانات، وتكييفها بوضعها تحت تصرف أهدافها الاستراتيجية العالمية ضمن إطار إمكانات قوتها الاقتصادية واستغلالها لتكريس منظومةٍ سياسية وجبهةٍ داخلية متينة، توازيها في ذلك سياسةٌ خارجية مؤثّرة ومتوازنة وفقاً لنطاق المصالح الجيوسياسية التي تراها.

- ما مَضامين المزايا الاستراتيجية التي يحوزها المغرب العربي لتجعل منه قُطباً جيوسياسياً مُهماً ومركزاً من مراكز الاستقطاب العالمي؟

يحوز المغرب العربي على كمٍ هائل من الثروات الطبيعية إلى جانب الإمكانات البشرية من حيث تركيبتها التي في معظمها من الشباب، لكن ما يُميّزها على الإطلاق هي الميزة الجيوسياسية الجامعة بين النطاقات الجغرافية الثلاثة (العربية، الإفريقية، والمتوسطية)، كل هذه النطاقات الجغرافية تندمج وتتداخل في صياغة القرارات السياسية لهذه الدول، الأمر الذي يُسهم في إثراء كُتلة المُحدّدات المؤسِسة لنهجٍ مُعينٍ ومختلف بين التوجهات الخارجية لدى دول المغرب العربي وفي رؤيتها وتعاطيها مع مختلف القضايا ذات البعد الاقليمي، بما في ذلك الملفات الدولية الكبرى التي لديها تداعياتٌ مباشرة على أوضاع المغرب العربي ومصالحه الحيوية.

كما أن الأهم في ذلك، ليس في الكمّ الهائل لتلك القدُرات، بل في نطاق التوظيف السياسي والدبلوماسي الأمثل لها، ومدى قُدرة تكييفها مع المبادئ الأساسية العامة للسياسة الخارجية التي تكرسها كل دولةٍ من دوله بما يتوافق مع نسق التقليد الدبلوماسي المرتبط بالعلاقات المصلحية التقليدية لدى البعض منها تجاه الغرب، وأهمية استغلال البدائل المتاحة للفواعل الدولية الأخرى شرقاً، حيث أن الصين تتصدر قائمة تلك البدائل والتي تُتيح من خلالها لدول المغرب العربي الاستفادة من التجارب الصينية في العديد من مجالات التفاعل والتعاون.

وبما أن التساؤلات المتعلقة حول طبيعة وواقع العلاقات قد أتى على ذكرها والاجابة عليها ضمن محاور التفاعل والتعاون المذكورة أعلاه، فإن الاجابة عن السؤال الخاص بـ "هل أن التبايُنِ المسجل في ميزان القوى بين الفاعلين من شأنه التحويل الإرادي واللاإرادي للعلاقات من سياقها النفعي التبادلي إلى واقع هيمنة الطرف الأقوى على حساب الطرف الآخر؟"، بما فيها فرضيات الدراسة المتعلقة بـ مسار تأسيس الصين لنظامٍ عالمي متعدد الأقطاب وتبنيها المنطقي قيادة المشهد العالمي القادم، وعن إمكانية تأسيس دول المغرب العربي لسياسةٍ خارجيةٍ قائمة على استراتيجية التنويع في علاقاتها الدولية بين قوى الشرق (كالصين وروسيا) وأخرى تجاه الغرب، ما سيتيح لها لعب دورٍ أكثر استقلالية وفعالية ويمنحها مجالاً أوسع لنشاطها الدبلوماسي الخارجي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بما في ذلك نسق العلاقات التعاونية الدولية التي قد لا تستوجب بالضرورة توازناً في القوى بل تناسُقاً في الرؤى والمصالح، وعن منطق القوة المفروض أمريكياً الساعي إلى إفراغ النظام العالمي من أيٍ مضمونٍ أخلاقيٍ وتقليدٍ سياسي قد يُجبر دول المغرب العربي على الانصياع الدبلوماسي، بما في ذلك تحجيم علاقاتها مع الصين.

كلها فرضيات سنحاول تأكيدها أو نفيها ضمن القراءة الاستراتيجية الشاملة والمختصرة، والمُتمِمة لباقي المحاور للعلاقات السياسية والدبلوماسية التاريخية، بما فيها أولويات التعاون الاقتصادي والتنسيق العسكري والشراكة في الميدان العلمي والتكنولوجي، بحيث تقدّم لنا نظرةً تحليلية أكثر تطلعاً لمستقبل علاقاتِ الصين مع دول المغرب العربي، انطلاقاً مما قد تمنحه من فرص أم تمثّله من تحديات ضمن سياق التحولات الاستراتيجية الراهنة، وفي ظل السياسات الأمريكية الضاغطة على النظام العالمي بعد تولي دونالد ترامب سدة الرئاسة بالولايات المتحدة الأمريكية.

- **القراءة الاستراتيجية لمستقبل العلاقات:**

يشهد العالم أحداثاً دوليةً متسارعة وتحولات استراتيجية عميقة، وما زاد من تعقيد المشهد وفوضويته مجيئ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بداية عام 2025 وتوليه الرئاسة الأمريكية في عهدتها الثانية، حيث أصدر جملةً من التصريحات والقرارات التي تبدو عند الكثيرين غير منطقية ولا تولي أي اعتبار لأية أسس أخلاقية أو حتى تجاه الحلفاء، فيما أسماه البعض بـ" الإمبريالية الجديدة" أو "الإمبريالية المتوحشة" وقد كانت كذلك منذ نشأتها إلا أن ترامب أعطى لها الصفة العلنية والمباشرة في التعاطي مع القضايا التي تعترض المصالح الأمريكية، حين أصرّ على شراء أو ضمّ جزيرة غريلاند الدنماركية، بما فيها كندا ثاني أكبر دولة في العالم وجعلها الولاية الـ 51، والسيطرة على قناة بنما سواءٌ بالمفاوضات أم عن طريق القوة إلى تصريحاته الاستفزازية بتهجير سكان غزة إلى الخارج والسيطرة عليها من قبل الولايات المتحدة بهدف الاستثمار العقاري بها، وبين ليلة وضحاها لم تعد المطالب الأمريكية بأوكرانيا حول الدفاع عنها كونها الجدار الأول للديمقراطية في مواجهة الديكتاتورية، بل بأخذ نصيبها من المعادن النادرة، وفقاً ما أعلنه دونالد ترامب، وهكذا وباختصار فإن الحرب "المقدّسة" للحرية والديمقراطية لم تعد كذلك، أو عندما زارت المبعوثة الأمريكية لبنانَ وطالبت من داخل أراضيه عدم دخول حزب الله الحكومة اللبنانية الجديدة وأنه لا مكان له فيها، في تدخلٍ صارخ للشؤون الداخلية اللبنانية، وهنأت حينها الكيان المحتل بتمكّنها من مهمة القضاء على الحزب.

في السياق ذاته، كتب الباحث الفرنسي إيمانويل تود Emmanuel Todd في آخر إصدارٍ له نهاية عام 2024 لكتابه المعنون بـ"هزيمة الغرب" La Défaite de L'occident، انطلاقاً من تبعات المواجهة الروسية الغربية من خلال الحرب الأوكرانية، حيث تحدث فيها عن مصطلح الليبرالية الجديدة العدمية أو الصفرية نتيجةً للعزلة الأيديولوجية والأخلاقية التي أضحى يعيشها الغرب سواءٌ أوروبياً أم أمريكياً، وفي تعاطيه الفج مع روسيا، الوضع الذي يؤكد على هزيمته التي لم تعد ضرباً من الأماني أو بروبغندا أيام الحرب الباردة بل أضحى واقعاً يُعاشّ، حيث أن العنفوان الغربي الأمريكي نابعٌ من حالة التخبط التي يعيشها بتعنته وسياساته الاستعلائية التي سيكون لها تداعيات على مستقبل القيادة للنظام العالمي وسيشهد هزيمته بتواجد كلٌ من روسيا والصين.

هذه المعطيات وغيرها من التصريحات والقرارات الأمريكية التي قد يصل مداها إلى منطقتنا المغاربية، سوف تُضيف إلى دول المغرب العربي تحدياً أمنياً يتعلّق بمسار التطبيع وعلاقات دولة المغرب مع الكيان وتداعياته الجيوسياسية على المنطقة والجزائر بشكل خاص، بما في ذلك العبء الاستراتيجي في علاقات هذه الدول مع الصين، سواءٌ من حيث كون هذه الأخيرة وحدةً دولية وازنة في النظام العالمي الجديد والسياسات الغربية والأمريكية المعادية لها، أو من حيث مستوى وطبيعة العلاقات البينية الصينية– المغاربية، حيث أن الولايات المتحدة وبمعطيات الواقع وحكم الأرقام التي أضحت تسجلها الصين، لم يعد الاشكال القائم في بدائل مجاراة نسق نموها، بل في كيفية إعاقة هذا النمو والتطور الصيني قدر الإمكان.

إلا أن القوة الصينية الموعودة لا زالت لم تُدعَم بعد بتأثير عامل القوة العسكرية، بحيث أن الولايات المتحدة لا تزال تفرض وجودها عن طريق قوتها الصلبة عبر الاستعمال الفعلي أو التلويح الضمني للقوة في تسوية القضايا التي تتعامل معها، وإن العجز الراهن في القوة الصُلبة الصينية يحتّم عليها التريث أكثر، ومن بين الملاحظات التي نستقيها من تجارب العلاقات الصينية بالعالم الخارجي وفي كيفية تعاطيها مع مختلف القضايا، نستنتج ما يلي:

– النقص المسجّل في ثقل التأثير الجيوسياسي الصيني بالنظر لضعف عامل قوتها عسكرية الصلبة، وأولوية الاعتبارات الاقتصادية في علاقاتها الأهم مع الولايات المتحدة، أجبرها في التخلي عن أهم شركائها من الدول العربية بعد التغيرات الأمنية والسياسية التي حدثت بهاعلى غرار ليبيا وسوريا أهم شريكين عربيين بالنسبة للصين، بل تسعى في البحث عن مناطق نفوذٍ أخرى بديلة، فضلاً عن حالة العجز الدبلوماسي الدولي بما فيه الصيني في مواجهة التحدي الأمريكي المعلن ودعمه في استمرار ارتكاب الكيان المحتل لمجازره وإبادته لسكان غزة، بل واعلان تهجيرهم عن القطاع.

– لا وزن لعامليْ الموروث التاريخي والدبلوماسي مقارنةً بالحسابات الاقتصادية الصينية، وهو الحال بالنسبة لعلاقاتها مع كل من الجزائر والمغرب، وبالرغم من التاريخ الدبلوماسي الجزائر والصين، إلا أن الأخيرة وعبر مجلس الأمن وافقت على تمديد مهمة المينورسو "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" رغم معارضة الجزائر التي كانت عضواً غير دائم بالمجلس خلال تلك الفترة، وإن احتمالية ممارسة الولايات المتحدة وفرنسا لنفوذهما لتسوية القضية وبدعمٍ مالي خليجي عربي، من شأنه أن يعوض فرنسا بعض الشيء ما فقدته افريقياً وتراجع نفوذها الكبير بمنطقة الساحل الافريقي.

– الفُرص الاقتصادية الممنوحة والممكن تحقيقها أمام الصين في هذه الدولة أم تلك، من شأنها وضع المصالح الاقتصادية للصين فوق كل اعتبارٍ سياسي وتاريخي، بدليل عدم تمكّن الجزائر من الانضمام إلى منظمة البريكس بمقابل انضمام دول أخرى ومنها عربية رغم التفاوت في طبيعة الرؤى السياسية والتباين الواضح في المواقف الدبلوماسية تجاه العديد من القضايا الدولية، وأنه كان بإمكان الجزائر شغل مكانٍ لها بالمنظمة لو قابله ضغطٌ وازنٌ من قبل روسيا والصين أهم فاعلين بالمنظمة.

وبالرغم أن للصين حساباتها الجيوسياسة خاصة بها بالنظر لمجموعة من الاعتبارات، منها ما تعلق بأولوية استكمال مسار بناء قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية المحلية، وعلاقة ذلك بأوضاعها الاقليمية الأمنية المتوترة وتحديات منافستها الاستراتيجية الكبرى مع الغرب عبر أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، فضلاً عن خيار نهجها السلمي الذي من خلاله تُهيئ لبيئةٍ مستقرةٍ ضامنةٍ لسياسة التصاعد الهادئ لقوتها.

ومع ذلك، تبقى الصين من بين بل أفضل البدائل الدولية الراهنة والممكنة، عبر الاستثمار الذكي في ما أمكن من خلال ما توفّره من فُرص وإمكانات لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال الحصول عليها من دولٍ أخرى أغلبها ذات الطابع الغربي لاعتباراتٍ تاريخية وأخرى سياسية وأيديولوجية. بالمقابل يُلاحظ تلك القدرات التي تتميّز بها دول المغرب العربي من ميزة الاستقطاب الجيوسياسي للمنطقة، وامكاناتها الطبيعية والاقتصادية والاستثمارية الواعدة المنتمية للفضاءات المتوسطية والمغاربية والافريقية، حيث أننا لسنا هنا بصدد الحديث عن وحدة جغرافية مغاربية موحدة بل لكل دولة مصالحها الخاصة وضمن المجال القاري لقارة افريقيا أو ما يسميه الكثيرون بقارة المستقبل.

تأسيساً لما سبق، فقد أضحى من المسلّمُ أن الولايات المتحدة والغرب عموماً لم يعد لديهم وبصفة جازمة تلك المصداقية، بغض النظر عن معطيات القوة وسياسة فرض الأمر الواقع، علاوةً للسياسات العدائية التي تصوغها أمريكا حتى مع أقرب حلفائها، وأنه شعار أمريكا أولا America First يقابله شعار "الآخرون آخراً" "Others at The End "، حيث يسعى ترامب إلى تخفيض أسعار الطاقة بعد الانسحاب من اتفاق المناخ وفتح

المجال لزيادة الانتاج المحلي من النفط والغاز الصخريين، مع السعي إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على الدول المنتجة للنفط عبر OPEC لزيادة حصتها الانتاجية، فضلاً عن الرفع من التعريفة الجمركية على الصين بـ +25% والتي من شأنها عرقلة الانتاج الصيني لأهم مستوردٍ للطاقة في العالم. كله سيسهم في تراجع أسعار الطاقة ما يعني تراجع ايرادات الدول المصدرة للنفط والغاز، وسيقضي على ما تبقى من الميزة التفضيلية للدول العربية بما فيها دول المغرب العربي على غرار الجزائر وليبيا اللتان تعتمدان على صادراتها من الطاقة بنسبة تتجاوز 90%، نهيك عن التحولات العالمية تجاه تطبيق سياسات التحول الطاقوي، بما فيها الرفع من انتاج السيارات الكهربائية والذي من شأنه فك الارتباط شيئاً فشيئاً عن الطاقة الأحفورية التقليدية.

لذا ونظراً لأولوية القضايا الاقتصادية بالنظر لمتطلبات المرحلة الراهنة من خلال وضع مقاربة اقتصادية تُراعى فيها المسائل المتعلقة بالأمنين الطاقوي والغذائي، وجب على دول المغرب العربي ارفاق تلك الطموحات الاقتصادية بتفعيل كافة الأدوات المتاحة بما السياسية والدبلوماسية الكفيلة بنسج علاقاتها مع أهم القوى العالمية الوازنة، إذ تعد الصين من أهم تلك القوى واحدى البدائل الرائدة للتعاون في مجال تطوير القدرات الاقتصادية والتكنولوجية بشكل خاص، وفي هذا السياق نستذكر المقولة الشهيرة للرئيس السابق ومؤسس دولة سنغافورة الحديثة "**لي كوان يو**" Lee Kuan Yew وقد جاء في إحدى مذكراته:"..**و في نهاية المطاف لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بأيِ حالٍ من الأحوال وقفَ صعودِ الصين، بل ما عليها وعلينا فقط أن نعيش مع صينٍ أكبر.. لا يمكن التظاهر بأن الصين مجرد لاعبٍ كبيرٍ آخَر، بل هذا هو اللاعب الأكبر في التاريخ ".**[1]

وعليه، فإن دول المغرب العربي تسعى إلى فرضَ نوعٍ من التوازن في علاقاتها الخارجية بتوجيه بوصلتها الدبلوماسية أكثر نحو الشرق وتحديداً الصين، إذ خلافاً لما يُروّجُ له إعلامياً فهي تُعتبر الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي بدوله مجتمعةً، إضافةً إلى القارة الافريقية، وبينما يستفيد الغرب من مزايا شراكته الاقتصادية مع الصين يسعى إلى إعاقة أية تحالفٍ يُؤسس بين الصين وباقي دول العالم، بل وتعتبره من "المُحرَّمات" السياسية خاصةً وأن الصين تطرحُ المقاربة الناعمة لكي تراعي من خلالها على مصالحها كأساسٍ استراتيجي لصعودها السلمي، كما تأخذ إلى حدٍ بعيد مصالح الأطراف الأخرى المقابلة بغضّ النظر عن مستوى قوتها الإقليمي والعالمي، وهي إجابةٌ لفرضية وضعٍ مُحتمل لأية ضغوطات سياسية وأمنية أو حصارٍ أو عقوبات اقتصادية قد تطال أية دولةٍ من دول المغرب العربي، ما يتطلب تسخيراً لكافة الإمكانات التي تملكها محلياً والمُضي قُدماً نحو تفعيل التوجهات سياستها الخارجية في إطار رؤية استراتيجية مستقبلية تضمن المصالح الحيوية للدولة.

كما أن مسارَ بناءِ عالمٍ متعدد الأقطاب يمرّ بالضرورة عبر الصين باعتبارها أهمَّ الدعائم الرئيسية المكرسة لهذا المسار، ومع ذلك وبصفة عكسية، فقد يشهد نظام التعددية القطبية تباطؤاً واختلالاً في حركيته دون تواجد الفواعل الأخرى الأقل قوةً على غرار دول المغرب العربي عبر تأكيد دعمها وتطلعاتها للتأسيس لهذا النظام العالمي التعددي، وهذا من خلال الترسيخ لعلاقاتٍ استراتيجية مع الصين. لذا فإن السياسة الدولية وأزماتها عبارة عن فُرص وجبَ استغلالها أحسن استغلال، بحيث تمثّل الصين أفضل الفرص الاستراتيجية المُمكنة والمُتاحة.

([1]) Lee Kuan Yew , **Lee Kuan Yew, The Grand Master's insights on China, The United States, and the World**, Interviews by Graham Allison and Robert D.Blackwill, 2013, p 49

الصعود المضطرد لقوة الصين العالمية، بموازاة بروز بوادر بدايات أفول العصر الأمريكي ونهاية الدورة الحضارية الغربية، بالأخص منذ جائحة كورونا والحرب الأوكرانية إلى عدوان غزة ووقوف أمريكا إلى جانب مرتكبِ أبشع مجازر العصر، وأحدث مساراته قرار "دونالد ترامب" رفعَ الرسوم الجمركية على الكُلِ من دون استثناء ومن دون أيٍ منطقٍ اقتصادي وفقاً للمختصين، يُرسّخ أكثر فرضية وحقيقة الأفول، وأن تلك الصُوَرْ ما ردّها إلاَّ لإرهاصات التوجس الأمريكي، ويثّبت سياقات الصعود الصيني باعتباره الفاعل الأقرب لخلافة الزعامة الأمريكية، ومع ذلك لا يمكن الجزم بحالة الأفول النهائي الأمريكي لدوافع إجراءات الصمود المضادة لإعادة التموضع، وحتى لإمكانية استعمال القوة العسكرية المباشرة والمفرطة، ولا لوضعِ التسيُّد الصيني العالمي المُطلق لمتطلبات ترسيخ القوة بجميع أنواعها وسياقاتها الاستراتيجية، بما في ذلك السياسية والعسكرية السائرة بسرعةٍ أكبر، حيث أسّست الصين قواعد اللُّعبة الجديدة والتي باشرتها منذ عقودٍ مضت إلى ما وصلت إليه الآن من دون ضجيج وبكل هدوء، وفي هذا الصدد يقول جيم روجيرز Jim Rogers مؤسس صندوق الكم the Quantum Fund أنه مثلما كان المستقبل ملكاً للبريطانيين في القرن التاسع عشر، والأمريكيين في القرن العشرين، فإن الصينيين سيملِكُون القرنَ الحاديَ والعشرين.

المصادر والمراجـع

قائمة المصادر والمراجع المُعتمدة:

I – المراجع باللّغة العربية:

أ- القوانين والدساتير:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 19-176 المتضمن الإمضاء على مذكرة التفاهم بين الجزائر والصين بشأن مبادرة الحزام و الطريق، العدد 2020/39 المؤرخ في 16 يونيو 2019

ب- التقارير الرسمية:

1- الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي UMA، **التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب المنتوجات** ، الرابط الإلكتروني : http://maghrebarabe.org- https://n9.cl/cx572

2- موقع الوزارة الأولى الجزائرية، **بيانات اجتماعات مجلس الوزراء**، على الرابط الالكتروني:

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-11-09-2019-ar.html

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-28-06-2020-ar.html

3- الرئاسة التونسية، الموقع الرسمي للرئاسة، على الرابط الإلكتروني:

https://n9.cl/35axf-https://www.carthage.tn- https://n9.cl/6rtl

4- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الجزائر والصين توقعان على "الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل للسنوات 2022-2026**،النشر: 2022/11/08، الرابط: https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algeria-china-sign-2nd-five-year-comprehensive-strategic-cooperation-plan-2022-2026

5- وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين في الخارج، **السياسة الخارجية الموريتانية**، الموقع الرسمي:

http://www.diplomatie.gov.mr/?q=ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81

6- يانغ غوانغ يو(سفير الصين بالجزائر)، **محاضرة ضمن فعاليات اليوم الدراسي بمناسبة مرور60 سنة للعلاقات الجزائرية-الصينية**، الجزائر: جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية ، 07 ماي 2018

7- وزارة الصحة المغربية، الرابط :https://www.sante.gov.ma/sites/ar/pages/actualites.aspx?IDactu=410

8- المعهد الوطني التونسي للإحصاء-INS – **إحصائيات تونس، تقرير عن التجارة الخارجية**

ت- الكتب:

1- البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014

2- الدالي الهادي المبروك، **التنافس الصيني الأمريكي بين جدلية الصراع وحتمية السيطرة (1991-2015 م)**، الجزائر، بن عكنون : مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 01 2016

3- داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير)**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2014

4- دبش إسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع،2017

5- ديب كمال، **لعنة قايين، حروب الغاز من روسيا و قطر إلى سورية و لبنان**، بيروت: دار الفارابي ، 2018

6- الشواف عبدالمعين، **الصين المارد القادم من الشرق**، ط1، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 2016

7- الشيباني أحمد، **دراسات في العقائد، الرأسمالية-الاشتراكية-الشيوعية-الصهيونية**، بيروت: دار الكاتب العربي

8- صلاح محمد عبدالحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**،ط1، مصر: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2012

9- العنبكي طه حميد حسن، العقابي نرجس حسين زاير، **أصول البحث العملي في العلوم السياسية**، ط1، لبنان: منشورات ضفاف، 2015

10- عودة جهاد، **النظام الدولي، نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005

11- فيرإيكه أندرياس، مايرهوفر بيرند، وآخرون، **أطلس العلوم السياسية، النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية**، ط1، ترجمة: سامي أبو يحي، لبنان: المكتبة الشرقية، 2012

12- كراوس ريتشارد كيرت، **الثورة الثقافية الصينية، مقدمة قصيرة جداً**،ط1، ترجمة: شيماء طه الريدي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014

13- لكريني إدريس، تشانغ باو تشنغ، وآخرون، **العلاقات العربية – الصينية، بحوث و مناقشات**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، 2017

14- لوسن استيفاني، **العلاقات الدولية**، ط1، ترجمة: عبدالحكم أحمد الخزامي، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014

15- مكتب دراسات الوثائق للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، **أفكار حول تعميق الاصلاح للرئيس الصيني شي جين بينغ**، مراجعة: أحمد السعيد، جمهورية مصر العربية: أطلس للنشر و الانتاج الاعلامي،2017

16- يون لينغ جانغ ، **الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن** 21، ط1، ترجمة: آية محمد الغازي، مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع،2017. الكتاب عبر الموقع: https://books.google.dz-https://n9.cl/jva0c

ث- الدوريات والمجلات والأوراق البحثية:

1- آرهيت تيموثي، غانيس كريستين، وآخرون، **إعادة تطوير الصين و جيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي**"، كاليفورنيا: مؤسسة راند Rand، 2016

2- بخدة عبدالقادر، **الشراكة الجزائرية-الأوروبية: بين طموح واعد وثقة مفقودة**، برلين: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 08، أبريل 2018

3- بن صويلح آمال، **تحوُّل مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية إلى توظيف الطاقة النووية**، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ب ت

4- بوهند خالد، **دور النخبة الجزائرية في نشأة وتطور الدبلوماسية خلال حرب التحرير 1954-1958**، الجزائر: جامعة معسكر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 12، ديسمبر 2017

5- البيديري عبدالواحد، **العلاقات المغربية الصينية: أولوية الاقتصاد على السياسة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الخامس، جيولية 2020

6- دبش إسماعيل، **الحزام والطريق في آفاق العلاقات العربية الصينية**، بيجينغ: ورقة بحثية حول الدورة الخامسة لمؤتمر الصداقة الصينية العربية، بيجينغ، 6-7 نوفمبر 2017

7- دبش إسماعيل، **العلاقات الجزائرية الصينية: نموذج أمثل للمنفعة المتبادلة (أو الحزام و الطريق)**، الجزائر: ورقة بحثية عن رئيس جمعية الصداقة الجزائرية- الصينية، 2018

8- دردور محمد، بوقارة حسين، **المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات تحقيق الأمن الوطني**، الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، فيفري 2021

9- ديسكجار هورهيه، **أزمة عالمية بدون حل عالمي، تأملات عن التجديد و الابتكار في المجال الدبلوماسي أثناء فترة الكوفيد-19، دبلوماسية مكافحة الأوبئة**، ترجمة: زكريا محمد سالمان، الإمارات: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2020

10- ركاح عميروش، **الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 3، 2015

11- شبيرة بوعلام عمار، أبو طير نبيل، **الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، 2017

12- صايج مصطفى،**إدارة طرمب و أفريقيا: التصورات والرهانات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 40، 2017

13- الصديقي سعيد، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفُّظ**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015

14- صلاح علي، منصور شادي عبدالوهاب، **مشروع الحزام والطريق، كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، العدد 26، 2018

15- عبدالغفار عادل، جاكوبز آنا، **بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا**، الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، سبتمبر 2019

16- الغزالي عيسى محمد ، **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا-**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية لقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 32، 2004

17- قوادرة حسين، **الاستراتيجية الصينية في المنطقة المغاربية- الفُرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة-** الجزائر: جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، مارس 2017

18- كليش سناء، **تونس والصين.. تواصل الصداقة والتعاون**، مجلة الصين بعيون عربية، نشرة أسبوعية بعنوان: الصين والعالم العربي، العدد 92، 05 فبراير 2018

19- مارتيني جيفري، واسر بيكا، وآخرون، **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**، الولايات المتحدة، كاليفورنيا: مؤسسة راند RAND Corporation، 2016

20- مردان باهر، **أفغانستان في الاستراتيجية الصينية، المصالح وخيارات المستقبل**، مركز الدراسات العربية و الأوراسية CAES ، أكتوبر 2021

ج-الوثائقيات والبرامج التلفزيونية:

1- قناة الميادين، **وثائقي الميادين، "لماذا سوريا ؟"**،(وثائقي)، بيروت: 2020/11/22، (الدقيقة 10) عبر الرابط الإلكتروني لموقع القناة: https://www.almayadeen.net- https://n9.cl/qvpu7

ح-المواقع الإلكترونية:

1- أبو مريحيل علي، **العرب يُفضّلون جنوب الصين**، الدوحة: موقع قناة الجزيرة، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/- https://n9.cl/l2dr3

2- أحمد علي، **عن مصادرة الأصول الورسية ومعاني "البلطجة" الغربية**، تاريخ النشر: 27 مارس 2024، الرابط:
https://kassioun.org/reports-and-opinions/item/79984-2024-03-27-10-32-14

3- القدس العربي، **صهر ترامب: نتمنى علاقات أفضل مع الجزائر.. وإعلان الرئيس الأمريكي سيادة المغرب على الصحراء الغربية لم يكن مطلقاً بل مشروطاً**، تاريخ النشر: 19 أفريل 2025، الرابط: https://shorturl.at/nfaGv
https://www.alquds.co.uk/

4- آرتي عربي RT Arabic، **الإعلام الصيني يسلط الضوء على المساعدات الطبية الجزائرية لبكين**، موسكو: **موقع** RT عربي، عبر الرابط: https://arabic.rt.com https://n9.cl/4swmm

5- آرتي عربي RT Arabic ، **بوتين: انهيار الاتحاد السوفياتي دمر التوازن العالمي (مؤتمر فالداي)**، موسكو، تاريخ النشر: 2022/10/27، الرابط: https://cutt.us/RoByk -https://arabic.rt.com/world/1402651

6- إسماعيل أحمد، **ما بين مكة والمدينة...الصينيون يشهدون منافع لهم ولوطنهم**، بيجينغ: موقع الصين اليوم، على الرابط:http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zgmsl/201908/t20190830_800177320.html

7- بريستو مايكل، **الصين تُطلق قناةً تلفزيونية باللّغة العربية**، بيجينغ: موقع بي بي سي عربي، الرابط الإلكتروني: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/07/090724_als_china_launches_arabic_tv_channel_tc2

8- بن الطاهر أحمد، **المغرب يتلقى الدفعة الثانية من لقاح "سينوفارم" الصيني**، أنقرة: وكالة الأناضول، على الرابط الالكتروني:https://n9.cl/1kxf- https://www.aa.com.tr

9- بن هدنة ليلى، **ليبيا.. و مُعضلة الولاء للخارج**، دبي: موقع صحيفة البيان، الرابط الالكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-11-26-1.4024176

10- البو ولد، **لهذا يجب على الحكومة تبني توجه لاستقطاب السُياح الصينيين**، نواكشوط: المنصة الاعلامية الموريتانية الصينية، على الرابط: https://mandarim.info/Stories/2085.asp

11- البودالي محمد، **انضمام المغرب إلى مبادرة الحزام والطريق إلى جانب عودته إلى الاتحاد الإفريقي سيعود بالنفع على أفريقيا**، المغرب: موقع كواليس اليوم، عبر الرابط الالكتروني: https://www.cawalisse.com/12568.html

12- بورنان يونس، **الجزائر: بالصور.. الصين تعرض مخطوطات نادرة في معرض الجزائر الدولي للكتاب**، أبوظبي: موقع العين الإخبارية، الرابط الالكتروني: https://al-ain.com/article/algeria-china-sila-2018

13- تطبيقة **Application ArcGIS** : **خريطة توزيع السكان في المغرب العربي**، عبر الرابط : https://www.arcgis.com/apps/MapJournal/index.html?appid=b5576012f76044ba9c6757048645b3e7

14- جريدة القدس العربي، **الجزائر: رئيس الوزراء يدعو إلى تعلّم الصينية وكيف يفكّر الصيني**، لندن: جريدة القدس العربي، تاريخ النشر :2020/05/19، الرابط الالكتروني: https://www.alquds.co.uk -https://n9.cl/9tn5o- أو عبر (الفيديو) - https://www.youtube.com/watch?v=83DqvC68Lxk

15- جميلة. أ، **ميناء شرشال "يُربك" موانئ المتوسط**، الجزائر: موقع يومية المساء، عبر الرابط الالكتروني: https://www.el-massa.com/dz - https://n9.cl/qr6j

16- الحضري محي الدين، **السياسة الخارجية التونسية في مفترق الطرق: موسم خريف الدبلوماسية التونسية**، عبر الرابط الالكتروني:https://n9.cl/lrkmh- https://ar.leaders.com.tn/article/5687

17- حوار، كلمة، شي جين بينغ، **الرئيس الصيني يلقي كلمة أمام تجمع حاشد احتفالاً بالذكرى الـ70 لتأسيس جمهورية الصين الشعبية**، بكين، الصين: موقع CGTN، تاريخ النشر: 2019/10/01، الرابط الالكتروني: https://arabic.cgtn.com/ **Ancient** ics/China70YearsOn

18- حوار، كلمة، عبدالمجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية ، كلمته خلال "**الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد**"، يومي 18 و 19 اوت 2020، يُمكن الاطلاع على الخطاب: https://www.youtube.com/watch?v=R13hYQRzu9c

19- خارطة موقع إقليم كاشمير على الحدود الصينية، الهندية، الباكستانية، عبر الرابط : https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/history-of-aksai-chin-1566305339-1

20- الخراشي يربا، **العرب و طريق الحرير(3).. موريتانيا الجسر الاقتصادي** ، الدوحة: مدونات الجزيرة ، الرابط الالكتروني: https://n9.cl/zo5ig - https://www.aljazeera.net

21- الخراشي يربان الحسين، **50 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية الموريتانية الصينية وبعض المقترحات لتطويرها**، موريتانيا: منصة التبادل الاعلامي بين موريتانيا و الصين، عبر الرابط الالكتروني: https://mandarim.info/Stories/1041.asp

22- الخراشي يربان الحسين، **موريتانيا و الصين علاقات مثمرة أم متعثّرة**، موريتانيا: موقع الصدى، عبر الرابط: https://www.essada.info/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A

23- خلف كمال، **تحالف "أوكوس" الزلزال في بنية التحالفات الدولية**، لندن: موقع صحيفة رأي اليوم، تاريخ النشر:2021/09/19، على الرابط الالكتروني: https://n9.cl/ldxre - https://www.raialyoum.com

24- الدرزي أحمد ، **بكين القادمة إلى دمشق**، بيروت: موقع قناة الميادين، عبر الرابط الالكتروني: - https://n9.cl/yryj1 https://www.almayadeen.net

25- رخيلة عامر، بلقبي صالح، **مؤتمر باندونغ: أول انتصار دولي لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني وللثورة الجزائرية جمعاء**، الجزائر: منتدى الذاكرة، عبر الرابط: https://www.djazairess.com/aps/415104

26- الرزوقي عفاف، **المغرب يضطلع بدورٍ مهمٍ كجسر بين الصين وأوروبا من جهة و افريقيا من جهةٍ أخرى (رئيس جمعية الصداقة و التبادل المغربية- الصينية)**، على الرابط:https://n9.cl/zexp - http://www.mapexpress.ma

27- سالم محمد، **ترويض الساحل الإفريقي .. كيف خلقت فرنسا حرباً للسيطرة على الثروات و الحكومات**، الدوحة: ميدان عن مركز الجزيرة للدراسات، عبر الرابط : https://www.aljazeera.net - https://n9.cl/re35t5

28- السحاسح عبدالحق، **المغرب يعزز السياحة بإلغاء التأشيرة عن الصينين**، الدوحة: شبكة الجزيرة، تقارير الجزيرة، الرابط الالكتروني :https://n9.cl/4ake6 - https://www.aljazeera.net

29- شبكة التلفزيون الصين CGTN، القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **تونس تتسلّم مساعدات طبية من الصين لمواجهة فيروس كورونا**، على الرابط الالكتروني:https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-cA-HEA/DGEAIA/index.html

30- شبكة الصين عربي، **حقائق تاريخية تبرهن على أن معمر القذافي لم يكن صديقاً قديماً للصين**، عبر الرابط الالكتروني: http://arabic.china.org.cn/photos/txt/2012-08/21/content_26293669.htm

31- شبكة الصين، **افتتاح المركز الثقافي الصيني بالرباط**، على الرابط الالكتروني : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/201812/t20181221_800152209.html

32- شبكة تلفزيون الصين CGTN، **رئيس جمعية الصداقة المغربية الصينية: أنا على يقين بأن الشعب الصيني سيخرج من المحنة أقوى و أصلب**، على الرابط :https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-IA-EcA/DDDeEA/index.html

33- شبكة تلفزيون الصين الدولية، **مفهوم جديد للعلاقات الصينية العربية: أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم- محطة "نور" للطاقة الشمسية الحرارية بالمغرب**، الرابط: https://newsar.cgtn.com/n/BflcA-BEA-HAA/BbCAcA/p.html

34- شبكة تلفزيون الصين، القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **"بيدو" الصيني للملاحة عبر الأقمار الصناعية يفتح أول مركزٍ له في تونس** ، الرابط:https://newsar.cgtn.com/news/79386c4d31517a6333566d54/p.html

35- شبكة تلفزيون الصين، القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، **الصين تُسلّم ليبيا مساعدات طبية لمكافحة مرض"كوفيد-19"**، ، على الرابط:https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-BcA-EIA/EBHDEA/index.html

36- صحيفة الشعب اليومية، **افتتاح أول معهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية رسمياً في تونس**، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، الرابط :http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2019/0411/c31660-9565657-2.html

37- صحيفة الشعب اليومية، **الصين تُسلّم مساعدات طبية بقيمة ستة ملايين دولار**، بيجينغ: صحيفة الشعب اليومية، على الرابط الالكتروني :http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2018/0612/c31660-9470202.html

38- الصين بعيون عربية، **مؤتمر الصداقة الصينية العربية في دورته الخامسة.. دور متميّز للتعاون الشعبي في بناء الحزام و الطريق**، بيجينغ: موقع الصين بعيون عربية، الرابط الالكتروني:http://www.chinainarabic.org/?p=34356

39- ضاهر مسعود، **عن الإعلام الصيني الموجه إلى العالم العربي**، بيجينغ: ندوة دولية عن الإعلام الصيني الموجه إلى العالم العربي،على الرابط الإلكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-12-18-1.2022772

40- عبدالغفار عادل، جاكوبز آنا، **بكين ترسّخ موقعها في المغرب العربي**، واشنطن: معهد بروكينغز، عبر الرابط الالكتروني: https://n9.cl/jh6b5 -https://www.brookings.edu

41- عزام إسماعيل، **بعد قرار البرلمان الأوروبي.. أي تداعيات على التوتر بين المغرب و إسبانيا؟**، برلين: موقع DW ، عبر الرابط الالكتروني:https://p.dw.com/p/3ul5G

42- غانم دالية، بن عبدالله لينا، **المُتلازمة الصينية**، بيروت: مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، على الرابط الالكتروني: https://carnegie-mec.org/diwan/66211

43- غانم دالية، كوزنتسوف فاسيلي، **لحظة موسكو في المغرب العربي**، بيروت: مركز ملكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، عبر الرابط الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/diwan/76603

44- غمراسة بوعلام، **الجزائر تميل للقاحات الروسية و الصينية**، لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 15347، الرابط الالكتروني: https://n9.cl/t3kxd https://aawsat.com

45- قدادرة عاطف، **بوابة الصين على إفريقيا لا تزال مغلقة في الساحل الجزائري**، بريطانيا: موقع صحيفة انديبندنت عربية، الرابط الالكتروني: .ww.independentarabia - https://n9.cl/jotjt

46- **القرار الأممي رقم 1970 المؤرخ في 2011/02/24**، المتعلق بفرض عقوبات على ليبيا، عبر رابط موقع الأمم المتحدة و قرارات مجلس الأمن الدولي: https://news.un.org/en/story/2011/02/367672-security-council-imposes-sanctions-libyan-authorities-bid-stem-violent

47- قماس مصطفى، **المغرب يُعلن عن تفاصيل خطة لانعاش الاقتصاد بقيمة 12 مليار دولار**، موقع العربي الجديد، عبر الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/-https://n9.cl/uiwkl

48- قناة الميادين، **اختتام مناورات "حزام الأمن البحري 2022" بمشاركة إيران و روسيا و الصين**، تاريخ النشر: 2022/01/21، عبر الرابط الإلكتروني:https://n9.cl/wlrzy - https://www.almayadeen.net

49- قوي وو فو، **الصين و الجزائر أشقاء في تحدي الصعاب و مواجهة الأزمات، موقع طريق الحرير**، عبر الرابط الالكتروني:_https://n9.cl/jhb9tq- https://alharir.info/

50- ليفا عبدالقادر، **156 طالب جزائري التحق بالجامعات الصينية و تخرّج منهم 73، المستشار الثقافي في السفارة الصينية بالجزائر تسوي شيوابزي**، موقع جزايرس، على الرابط:https://www.djazairess.com/elmoustakbel/1262

51- ما جيا مها، لي وانغ يا ياسمين، **سفير الجزائر.. كل رؤساء الجزائر زاروا الصين، و أول فرقة طبية خرجت من الصين كانت للجزائر**، الرابط الالكتروني: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/20003n12/12n3n1.htm

52- مجدوبي حسين، **الصين تصنع أكبر مفاجأة سلبية للمغرب في مجلس الأمن بامتناعها عن التصويت على قرار الصحراء و الانحياز لروسيا**، عبر الرابط الالكتروني: https://www.alquds.co.uk/-https://n9.cl/a6fbo

53- مردان باهر، **النظام السياسي لجمهورية الصين الشعبية**، عبر الرابط : https://www.academia.edu/10754513/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%8

54- مصطفى حسين، **عبارة "صُنع في الصين" هل تعني بالضرورة تدني الجودة؟** ، موقع تجارة و اقتصاد، الرابط الالكتروني:https://n9.cl/tw4zk - https://e-tejara.com/

55- المنصة الإعلامية الموريتانية الصينية، **من نحن "من الصين إلى موريتانيا"**، الموقع: http://mandarim.info

56- هاريسون فرجينيا، بالمبو دانييل، **كيف أصبحت الصين "معجزة اقتصادية" ؟**، موقع بي بي سي عربي، على الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/world-49891360

57- و م أ- الوكالة الموريتانية للأنباء، **تكريم موريتانيا في المعرض الدولي للسياحة في الصين**، نواكشوط: الوكالة الموريتانية للأنباء، على الرابط الالكتروني: http://www.ami.mr/Depeche-45225.html

58- واج - وكالة الأنباء الجزائرية، **اجتماع أوبك: الاتفاق على خفض الإنتاج بمعدل 10 مليون برميل يومياً**، على الرابط الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/86107-10-200-000

59- واج - وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر تتسلّم مساعدات طبية من الصين لمواجهة وباء كورونا**، الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/85742-2020-03-28-07-50-08

60- واج - وكالة الأنباء الجزائرية، **جمعية الصداقة الجزائرية-الصينية: تجديد الثقة في الرئيس المغادر**، الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/84503-2020-02-29-16-27-55

61- واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **طائرات النقل العسكرية تواصل جلب المستلزمات و المعدات الطبية من الصين**، الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/89118-2020-07-04-09-07-09

62- واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **التجارة الخارجية: الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر خلال 2020**، على الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/99849-2021-01-14-14-10-39

63- واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **الصين/ الجزائر: افتتاح أول مركز ابتكار مشترك يعتمد على تكنولوجيا ما قبل الجيل ال5**، على الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/88683-5

64- واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **وصول أول طلبية لوسائل الحماية من فيروس كورونا إلى الجزائر قادمة من الصين،** الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/85971-2020-04-05-09-46-53

65- واج- وكالة الأنباء الجزائرية، **وهران: تبرّع بمعدات طبية للمؤسسة الاستشفائية الجامعية من شركة جزائرية- صينية،** الرابط الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/societe/90008-2020-07-23-17-02-26

66- وكالة أنباء شينخوا، **مقالة خاصة: التعاون الصيني العربي يتطلع لمستقبل مشترك أرحب على أساس التطورات المثمرة السابقة،** عبر الرابط الالكتروني: http://arabic.news.cn/2020-07/06/c_139191941.htm

67- وكالة سبوتنيك الروسية، **بعد فايزر و سبوتنيك V..تونس تعتمد اللقاح الصيني "كورونافاك" للتطعيم ضد كورونا،** موسكو، الرابط الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com-https://n9.cl/jpsy

68- وكالة سبوتنيك الروسية، **تونس تتلقى أول دُفعة من لقاح "سبوتنيك V " الروسي،** على الرابط الالكتروني: https://arabic.sputniknews.com - https://n9.cl/ohnc

69- وكالة سبوتنيك الروسية، **خبير نفطي: إتفاق "أوبك" لن تزيد الأسعار إلا إذا عادت الصين إلى نشاطها،** الرابط الالكتروني: https://arabic.sputniknews. https://n9.cl/ar/s/nt6ft

II-Foreign Languages References- المراجع باللّغات الأجنبية

A- Laws and Constitutions :

1- P.R.C- The Constitution of The People's Republic of China,-2004-Amended and Adopted on March 11,2018

2- C.P.C- The Constitution of The Communist Party of China,-Revised and adopted on October 24 ,2017

B – Chinese and international Official Reports:

- **International Official Reports**

3- AFRICOM , **US. Increases engagement with African Nations**, Stuttgart, Germany, Website: https://www.africom.mil/article/33196/us-increases-engagements-with-african-nations

4- AU-African Union, **Africa's Green Minerals Strategy,** AU-AMDC: African Minerals **Development Centre,** December 2024

5- CIA- Central Intelligence Agency ,**Middle East and North Africa, Religious Affiliation By Country**, USA: CIA , September 2015

6- Congressional Research - Bradon.S.Tracy, **An Overview of Rare Earth Elements and Related Issues for Congress,** Congressional Research Service, November 24, 2020

7- Congressional Research - Marc Humphries, **Rare Earth Elements: The Global Supply,** Congressional Research Service, December 16, 2013

8- **Congressional Research**- Michael A. Weber, "**Democracy and Human Rights in U.S. Foreign Policy- Evolution, Tools, and Considerations**", Congressional Research Service: USA, January,7, 2025

https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china

9- **IEA- international Energy Agency** , **Global Critical Minerals Outlook 2024,** May, 2024

10- **Ministry of Foreign Affairs-Japan** , **Diplomatic BlueBook 2023,** Tokyo, Chapter 2- Section 7: The Middle East and North Africa, 2023

11- **NATO**, **Mediterranean Dialogue**, December, 6, 2024, NATO Official Website: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52927.htm

12- **NATO**, Official Website, Jens Stoltenberg (Secretary General), **NATO in a Competitive World**, Brussel: Nato, From Website: https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_187140.htm

13- **NATO**, Scott David ,**Strategic Trend-China**, Rome: NATO College Foundation, 2020

14- **Office of The United States Trade Representative**, "**US-China Trade Facts**" 2025

15- **Parliament UK** - Claire Mills, **Sanctions against Russia (February 2022 to January 2025)**, London : Parliament UK , House of Commons Library, N 9481, January 21,2025

16- **Pentagon, Department of Defense, "Annual Report to Congress, Military and Security Developments involving the People's Republic of China 2019** " USA, 2019

17- **The White House** , **Memorandum of Understanding on the Principles of an India – Middle East Europe Economic Corridor ,** September 9, 2023 , Official Website: https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2023/09/09/memorandum-of-understanding-on-the-principles-of-an-india-middle-east-europe-economic-corridor/

18- **The White House**, **IMPOSING SANCTIONS ON THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT**, Date Publication: February 6,2025, Official Website: https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/02/imposing-sanctions-on-the-international-criminal-court/

19- **The White House, National Security Strategy of the United states of America,** USA, October 2022

20- **The White House**, **National Security Strategy of the United states of America**, USA, December 2017

21- **The White House**, **Regulating imports with a Reciprocal Tariff to Rectify Trade Practices that contribute large and Persistent Annual United States Goods Trade Deficits**, Washington DC: White House, April 2,2025, Official Website: https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/04/regulating-imports-with-a-reciprocal-tariff-to-rectify-trade-practices-that-contribute-to-large-and-persistent-annual-united-states-goods-trade-deficits/

or at The Guardian Website: **Trump's Tariffs**: The Full List, https://www.theguardian.com/business/2025/apr/03/trumps-tariffs-the-full-list

22- **United Nations- Security Council**, **Security Council Extends UN Mission for Referendum Western Sahara by on Year, Adopting Resolution 2756 (2024),** October, 31, 2024, Official Website: https://press.un.org/en/2024/sc15882.doc.htm

23- **US Département of Labor**, **Traced to Forced Labor: Solar Supply Chains dependent on Polysilicon from Xinjiang**, Us Departemt of Labor-DOL, 2020, From Website: https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/ILAB/images/storyboards/solar/Solar.pdf

- **Chinese Official Reports:**

24- **AIIB, Asian Infrastructure Investment Bank** ,Official Website , From Website: https://www.aiib.org/en/about-aiib/governance/members-of-bank/index.html

25- **BRI-Belt and Road Initiative**, Website: https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/

26- **BRI-The belt and Road initiative,** Official Website, National Development and Reform Commission" **Vision and Actions on Jointly, Building Silk Road Economic belt & 21ST-Century Maritime Silk Road**, Website: https://www.beltandroad.news/action-plan/

27- **Central Committee of the Communist Party of China, The 13Th Five-Year Plan for Economic and Social Development of The People's Republic of China (2016-2020)** ".

28- **China Internet Information Center**, **China hands infectious disease treatment center to Mauritania,** Beijing: China Center, date of Publication: April 1,2020, Website:http://www.china.org.cn/world/2020-04/01/content_75885563.htm

- **China's Epic Journey from Poverty to Prosperity**, Beijing: September 2021

29- **CPC_ The Communist Party of China _ Congress Official Website**: http://www.china.org.cn/china/18th_cpc_congress/2012-09/25/content_26626798.htm

30- **Ministry of Ecology and Environmen**t of The People's Republic of China, **China's Policies Actions Addressing Climate Change, 2024 Annual Report,** China, November 2024

31- **Ministry of Foreign Affairs Of China**, **The Five Principles of Peaceful Coexistence**: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zwjg_665342/zwbd_665378/t1179045.shtml

32- **Ministry of National Defense of People's Republic of China,** Official website: http://eng.mod.gov.cn/news/2019-12/17/content_4856947.htm

- **Ministry of National Defense of People's Republic of China,** Official Website: http://eng.mod.gov.cn/news/2017-07/12/content_4785261.htm

33- **Silk Road Fund** , Official Website: http://www.silkroadfund.com.cn/enweb/23773/index.html

34- **The State Council of China** ,information office the People's Republic of China, Official Website : http://english.scio.gov.cn/whitepapers/node_7247532.htm

- **The State Council of China, The White Paper**, **National Defense**, Website : http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/201907/24/content_WS5d3941ddc6d08408f502283d.html

- **The White Paper, China and The World in The New Era**, September 2019, p 1.

- International Organizations Reports:

35- **W.B-The World Bank, Statistics, 2018,** Website: https://data.worldbank.org/indicator/

- **W.B-The World Bank**, Miria Pigato, **Strengthening China's and India Trade and Investment Ties to the Middle East and North Africa** ,Washington DC,2009

- **The World Bank**, **Fostering Higher Growth and Employment in the Kingdom of Morocco**, Washington DC: The international Bank for Reconstruction and Development, 2006

36- **I.M.F- International Monetary Fund, Tunisia's IMF- Supported Program**, Website: https://www.imf.org/en/Countries/TUN

- **I.M.F-International Monetary Fund,** Ian Bremmer, Jean Saldanha, **How Will the World be Different after Covid-19?**, Washington DC, June 2020

37- **WTO-World Trade Organization**, **Mauritania integrated Framework Diagnostic trade integration Study, A Poverty Focused Trade Strategy**, Geneva, December, 2001

38- **OPEC-Organization of the Petroleum Exporting Countries,** Official website, https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

39- **W.H.O-World Health Organization**, **Health response to COVID-19 in Libya**, Tunisia: konrad Adenauer Stiftung-Med Dialogue Series, N 27 , July 2020

40- **W.I.P.O-World intellectual Property Organization, China Becomes top Filer Of international Patents** ,Website: https://www.wipo.int/pressroom/en/articles/2020/article_0005.html

41- **United Nations, Security Council Resolutions (1968-2005)**, Digital Library, Website : https://digitallibrary.un.org/search?ln=en&cc=Voting+Data&p=2004&f=&action_search=Search&rm=&ln=en&sf=&so=d&rg=50&c=Voting+Data&c=&of=hb&fti=1&fct__2=Security+Council&fti=1&fct__2=Security+Council

42- **United Nations**, **2019 international Trade Statistics Yearbook**, New York: Department of Economic and Social Affairs-Statistics Division, 2020

43- **UNCTAD-United Nations**, **World investment Report 2020-International Production Beyond the Pandemic**, Geneva: Conference on Trade and Development, 2020

- **UNCTAD-United Nations**, **Mauritania-Science, Technology & Innovation Policy Review**, New York & Geneva: UN. Conference on Trade and Development, 2010

- **UNCTAD –Tunisia implication of Participation in the information Technology Agreement of the World Trade Organization**, Geneva: UN Conference, 2015

44- UNWTO-World Tourism Organization, Statistics, **Algeria: Country-specific: Arrivals of non-resident visitors at national borders, by nationality 2015 -2019** Compare Algeria-China Website: https://www.eunwto.org/doi/epdf/10.5555/unwtotfb001201212015201920200 5

45- OCHA- United Nations, **Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and PAX For Peace**, Rihab Elhadj, Hannah Tonkin, **Shattered Lives, Civilians Suffer From the use of Explosive Weapons in Libya**, Second Version, The Netherlands, September 2015

46- The World's Biggest Oil and Natural d Gas Exporter in 2020,Global Energy Statistical Yearbook 2020, From: https://yearbook.enerdata.net/natural-gas/world-natural-gas-production-statistics.html And in indexmundi: https://www.indexmundi.com/g/r.aspx?t=10&v=138

47- Census Bureau- USA, **Top Trading Partners Of USA-December 2020** Washington, From Website: https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/toppartners.html

48- Ariane space Group, Claudia Hoyau, **VV 13 Satellite Mohammed VI-B** ,Paris: Ariane space Group, Novembre 2018

49- Ministère des Affaires étrangères et Européennes, Jean Claude Lévy, Marie Gaborit, **Chine, Afrique, Union Européenne, Diplomatie de Proximité**, Paris, 20 mars 2008

50- European Union- EUROSTAT, **Euro area international trade in Goods Surplus €29.2 bn**, Brussels, Belgium: Newsrelease euro indicators, February 15,2021

51- European Union- EUROSTAT , **China-EU-international trade in Goods statistics**, Brussels, Belgium, From Website: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=China-EU_-_international_trade_in_goods_statistics

52- European Parliament, EU-China Trade and Investment relations in challenging Times, Brussels: the INTA Committee, Policy Department for External Relations, May 2020

- **Maghreb Region Reports:**

53- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat-ONTT, **Le Rapport Annuel 2019**, Tunis: Office National du Tourisme Tunisien, 2019

54- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat-ONTT, **Le Rapport Annuel 2018**, Tunis, 2018.

55- Direction Générale des Douane- Algérie, Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie Année 2019

56- Office des Echanges-Royaume du Maroc, Rapport Annuel du Commerce Extérieur du Maroc, Année 2019

57- **Office National de la Statistique, Mauritanie**, Rapport du Commerce extérieur de la Mauritanie ,1 er Trimestre 2018

- **Office National de la Statistique, Mauritanie**, Note Trimestrielle du Commerce extérieur de la Mauritanie 3 éme Trimestre 2020, N 50, Novembre 2020

58- **Ambassade de la Chine en Algérie**, Bureau de l'Economie et du Commerce, **Coordonnées des Sociétés Chinoises Présentes en Algérie (2021)**, le Site-Web: http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralcooperation/inbrief/202101/20210103031290.shtml

- **Ambassade de la Chine en Algérie**, Bureau de l'Economie et du Commerce, **Huawei: Inauguration du Siège de la direction régionale Afrique du Nord-Ouest à Alger**, le Site-Web: http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200710/20071005157856.shtml

59- **Ambassade de la Chine au Mauritanie**, **Mauritanie: Les Relations entre la Chine et la Mauritanie,** Site Web: http://mr.china-embassy.org/fra//whjl/t1498839.htm

60- **Institut Confucius, Université de Nouakchott**- Al Asriya, **Institut Confucius**, Nouakchott: Université de Nouakchott & Hebei University, 2019

61- **GROUPE SONATRACH, Raffinerie Adrar RA1D**, Algérie: **SONATRACH NEWS**, N 31, Janvier 2020

C- Books:

1- Appadorai Angadipuram, **The Bandung Conference**, New Delhi: The Indian Council of World Affairs Publishing, October 1955

2- Brown Kerry ,**CEO. China, The Rise of Xi Jinping**, London: I.B. Tauris & Co ltd , 2016.

3- C. Economy Elizabeth, **The Third Revolution, Xi Jinping and the New Chinese State**, England: Oxford University Press, 2018

4- C.Chau Donovan, **Exploiting Africa, The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania,** Maryland, USA: Naval Institute Press, 2014

5- China Academy of Information and Communications Technology, **Comparative Study of Smart Cities in Europe and China 2014**, Berlin: Springer Publishing, 2014

6- Constantin François, Coulon Christian, **introduction à la Mauritanie, les Relations international de la Mauritanie**, Paris: CNRS, Centre de Recherches et d'études sur les Sociétés Méditerranéennes, Centre d'étude d'Afrique du Nord, 1979

7- Dambisa Moyo, **How The West Was Lost**, London: Penguin Books, 2011

8- Dillon Michael, **Deng Xiaoping ,The Man Who Made Modern China**, London: Tauris, 2015

9- Diop Ndiamé, Marotta, and Others , **Natural Resource Abundance, Growth and Diversification in the Middle East and North Africa,** Washington: The World Bank, 2012

10- Djerad Abdelaziz, **La Géopolitique: Repères et enjeux** ,Algérie: Editions Chihab, 2016

11- Drache Daniel, Kingsmith, Qi Duan, **One Road, Many Dreams, China's Bold Plan to Remake the Global Economy,** London: Bloomsbury Publishing, 2019

12- Dreyer June Teufel, **China's Political System Modernization and Tradition** , London: The Macmillan Publishing, 1993

13- Dugin Alexander, **Last War Of The World-Island, The Geopolitics of Contemporary Russia**, London: ARKTOS Media Publishing, 2015

14- Dugin Alexander, **The Fourth Political Theory**, First Edition, London: ARKTOS Media Publishing, 2012

15- Dyer Geoff, **The Contest of The Century, the New Era of Competition With China and How America can Win,** New York ,USA: Alfred A Knopf Publishing, 2014

16- E.Schoen Douglas, Kaylan Melik, **Return to Winter**, **Russia, China, and the New Cold War against America**, New York: Encounter Books, 2015

17- ERA, **China in Africa, A Strategic Overview, "The Role of China's Financial Institutions**", South Africa: Executive Research Associates, October 2009, or From Website: https://www.ide.go.jp/English/Data/Africa_file/Manualreport/cia_11.html

18- Fabre Thierry, et Autres , **La Méditerranée, Horizons et Enjeux du 21 éme Siècle**, Bruxelles: Commission Européenne, 2009

19- Fenzhi Zhang ,**Xi Jinping, How To Read Confucius and Other Chinese Classical Thinkers,** New York-USA: CN Times Book Publishing ,2015

20- Foreign languages Press Co. Ltd , **Xi Jinping The Governance of China,** Beijing: Foreign languages Press, 2014

21- Frémont Armand, **Apprendre Et Enseigner la Guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain, « Géographie et Géopolitique du Maghreb aujourd'hui»,** Paris: CRDP Académie de Versailles et l'institut du Monde Arabe, 2001

22- Gebrehiwot Berhe Mulugeta, Hongwu Liu, **China-Africa Relations, Governance, Peace and Security**, Ethiopia: Institute for Peace and Security Studies Addis Ababa University and Institute of African Studies Zhejiang Normal University, 2013

23- Guo Rongxing, **Managing Fragile Regions** , Washington: John Hopkins University, 2010

24- H. Shinn David, Eisenman Joshua, **China and Africa, A Century of Engagement**, USA, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012. https://books.openedition.org/iremam/1245?lang=fr

25- Han Yawen, Li Wenxuan, and Others, **An Investigation of the Experiences of Working with Miltilingual international Students among local Students and Faculty Members in Chinese Universities**, Beijing: MDPI Sustainability, August 10, 2020

26- Heilman Sebastian, **China's Political System, Maryland**, Washington: Rowman & Littlefield Publishing, 2017

27- Iborra Jesus Martin, **Fisheries in Mauritania and Fisheries Agreements With the EU,** Brussels: European Parliament, Policy Department Structural and Cohesion Policies, 2010

28- J.Bolt Paul, N.Cross Sharyl, **China, Russia and Twenty-First Century Global Geopolitics**, UK: OXFORD University Press, 2018

29- Jean Kachiga, **The Rise of China and International Relations Theory**, New York: Peter Lang, 2021

30- Jenkins Rhys, **How China is Reshaping The Global Economy, Development impacts in Africa and Latin America**, UK: OXFORD University Press ,2019

31- Jiang Yanqing ,**China trade, Foreign Direct Investment and Development Strategies**, UK: Chandos Publishing , 2014

32- John J.Mearsheimer, Stephen M.Walt, **The Isreal Lobby and U.S Foreign Policy**, New York: Farrar Straus and Giroux, 2007

33- Joseph S.Nye Jr, **Soft Power, The Means to Success in World Politics**, New York : BBS, 2004

34- Kachiga Jean, **The Rise of China and International Relations Theory**, New York: Peter Lang, 2021

35- Kamel Nabil Mustapha, **Breaking the Barriers to Higher Economic Growth-Better Governance and Deeper Reforms in the Middle East and North Africa**, Washington : World Bank, April 27, 2007

36- Kissinger Henry, **On China**, New York: The Penguin Press, 2011

37- Lahlimi Alami Ahmed, Jean Dufourq, et Autres, **Prospective Maroc 2030**, **Maroc 2030 dans l'espace Maghreb** , Maroc : Haut-Commissariat au Plan, S.D.

38- Lévy Jean-Calude, Gaborit Marie, et Autres**, Chine, Afrique, Union Européenne, Diplomaties de Proximité : une porte étroite pour la coopération décentralisée franco-africaine,** Paris: Ministère des Affaires étrangères et Européennes, Mission Coopération Décentralisée et Développement Durable en Chine étude de Cas , 20 Mars 2008

39- Library of Congress, **Flag of China, Federal Research Division**, Washington, USA: August 2006

40- Liu Jiayi, **Auditing Theory of Socialism with Chinese Characteristics** , New Jersey , USA: John Wiley Publishing, 2015

41- M.Masri Safwan, **Tunisia an Arab Anomaly**, New York: Columbia University Press,2017

42- MacFarquhar Roderick, **The Politics Of China**, **the Eras of Mao and Deng,** England: Cambridge University,1997

43- Magnus George, **Red Flags, Why Xi's China is in Jeoparady**, USA: Yale University, 2018

44- Medcalf Rory, **Contest For The Indo-Pacific, Why China won't Map The Future**, Australia: La Trobe University Press, 2020

45- Mordechai Chaziza, **Six Years After the Arab Spring: China's Foreing Policy in the Middle East and North Africa**, **Book The World Community and the Arab Spring** , Chapter 9, The Palgrave Macmillan: Switzerland, 2019

46- Mthembu Philani, **China and india's Development Cooperation in Africa, The Rise of Southern Powers,** Switzerland: palgrave macmilan, Springer, 2018

47- Nye Jr Joseph S, **Soft Power, The Means to Success in World Politics**, New York : BBS, 2004

48- O. Lesser Ian, Kemp Geoffrey, and Others, **Morocco's New Geopolitics, A Wider Atlantic Perspective,** Washington: The German Marshall Fund, 2012

49- P. Chapman Graham, M. Baker Kathleen, **The Changing Geography of Africa and The Middle East**, London: Routledge Publishing, 1992

50- Pazzanita Anthony G., **Historical Dictionary of Mauritania**, Third Edition, USA: The Scarecrow Press , N 110, 2008

51- Peter Navarro, **Death by China**, USA-New Jersey: Person Education, 2011

52- Peyrefitte Alain, **Quand la Chine S'éveillera...le monde tremblera**, Paris: Librairie Fayard, 1973

53- Pézard Stéphanie, Kathrin Glatz Anne, **Arms in and around Mauritania**, **National and Regional Security Implications**, Switzerland: Small Arms Survey, 2010

54- Pradt Tilman, **China's New Foreign Policy, Military Modernization, Multilateralism and the China Threat**, London: Springer Palgrave Macmillan, 2016

55- S. Ross Robert, Inge Bekkevold Jo, **China In The Era of Xi Jinping, Domestic and Foreign Policy Challenges**, Washington DC: Georgetown University Press, 2016

56- Samir Amin, **The Reawakening of the Arab World** , Monthly Review press :New York, 2016

57- Semmoud Bouziane, **Maghreb et Moyen-Orient dans la Mondialisation**, Paris: Collection U Géographie, 2010

58- Short Philip, **Mao, The Man Who Made China**, London:I.B. Tauris & Co ltd , 2017

59- Shue Vivienne, M. Thornton Patricia, **To Govern China, Evolving Practices of Power**", England: Cambridge University ,2017

60- Simelane Thokozani, Abdel Rahman Mohamed, **Energy Transition in Africa,** South Africa: Institute of South Africa, 2011

61- Simpfendorfer Ben, **The New Silk Road, How a Rising Arab World is Turning Away From the West and Rediscovering China**, First Published, New York: Palgrave Macmilan, 2009

62- Syed Jawad, Hsiang Ying Yung, **China's Belt and Road initiative in a Global Context**, Switzerland: Palgrave Macmillan Publishing ,Volume 1, 2019

63- Tseng San Shiun , **The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: The Case of ROC-RSA relations,** Johannesburg : Faculty of Humanities, University of Witwatersrand, November 2008

64- Wang Guojun, El Saddik Abdulmotaleb, and Others , **Smart City and Informatization, Guangzhou**, **China: 7Th International Conference, Isci 2019** , Springer Publishing ,2019

65- Wong John , Yongnian Zheng, **The Nanxun Legacy and China's Development in the Post-Deng Era, Singapore: East Asian Institute**, Singapore University Press,2001

66- Xu Fei, **The Belt and Road, The Global Strategy of China High-Speed Railway,** Shanghai, China: Truth & Wisdom Press and Springer Singapore , December,5 2018

67- Yew Lee Kuan , **Lee Kuan Yew, The Grand Master's insights on China The United States, and the World**, Foreword by Henrry A.Kssinger, Interviews and Selections by Graham Allison, Robert D.Blackwill, Ali Wyne, USA-Massachusetts: Belfer Center Studies in international Security The MIT Press, 2013

D- Magazines and Research Papers :

1- Abdel Ghafar Adel, Jacobs Anna L, **China in The Mediterranean: Implications of Expanding Sino-North Africa Relations**, Washington: Brookings, BDC, Brookings Doha Center, July 2020

2- Abouzzohour Yasmina **, Partial Normalization: Morocco's Blancing Act**, Paris: Arab Reform Initiative, August 10, 2021

3- Abubakar Babagana, **Sahara Desert Treasures, Geography and Associated Wonders: Yesterday, Today and Tomorrow**, Geneva: UNITAR, United Nations Institute for Training and Research, November 2016

4- Adel Abdel Ghafar, Anna Jacobs, **Beijing Calling: Assessing China's Growing Footprint in North Africa**, Doha: Brookings Doha Center, September 2019

5- Aiqun Yu, Sophie Lu**, China continues to lead the world in wind and solar ,** San Francisco :Global Energy Monitor, July 2024

6- Alice Ekman, **China's Global Security Initiative**, Luxembourg: EUISS, European Union institute for Security Studies, March 2023

7- Alisan Baltaci, Nazmul Islam, **Foreing Policy of Republic of China: Historical Development, Principles, Objectives, Challenges, Strategic Priorities, and Effects on Global Politics**, Ankara, December 28, 2023

8- Amitav Acharya, **Studying the Bandung Conference From a Global IR perspective**, Australia : Australian Journal of International Affairs, Volume 70, Issue 4, Jun 13, 2016

9- Andrii Alymenko, Harrison John Bhatti, **Geoeconomics and the impact of the rise of China,** New Sweden: Diva, 2017

10- Anna Borshchevskaya, Louis Dugit-Gros and Others, **North Africa in an Era of Great Power Competition, Challenges and Opportunities for the United States ,** Washington: The Washington Institute for East Policy, N 147, May, 2024

11- Anna Caprile, Cristina Cirlig, **EU sanctions against Russia 2025: State of play, perspectives and challenges**, EU-European Parliament, February 2025

12- Anton Moiseienko, **Frozen Russian Assets and the Reconstruction of Ukraine**, Canada-Ottawa: World Refugee & Migration Council, July 2022

13- Arif Dirlik, **The Bandung Legacy and the People's Republic of China in the perspective of global modernity**, UK: Inter-Asia Cultural Studies, Routledge Publishing, Volume 16, Issue 4, December 07,2015

14- Attah Damoah Kaku, **inward Foreign Direct investments to Morocco: Competitiveness and Dynamics** , Barcelona: IEMed, Instituto Europeo del Mediterraneo, Yearbook 2017, Strategic Sectors, Economy & Territory, 2017. Or on Website: https://n9.cl/z0w4s.

15- Bernardo Mariani, **China's Global Security Vision in a Changing World**, Scotland: Peace and Conflict Resolution Evidence Platform, 2024

16- Cao Cong, Baas Jeroen, and Others , **Returning Scientists and the Emergence of China's Science System**, UK: Oxford University, 5 December 2019

17- Chen Y , He d, **Development and beneficiation technology of rare earth ores in China,** South Africa: Journal of Southern African Institute of Mining and Metallurgy, Vol 122, March 2022

18- Chopra Anil, **China's Rise as an Arms Exporter: Implications for India**, New Delhi: CLAWS Journal, Winter 2020

19- Cornock Oliver, Seoane Péréz, **The Report-Algeria 2018**, London: North Africa, OXFORD Business Group, 2018

20- David dollar, Yiping Huang, and Yang Yao**, China 2042:Economic Challenges of a Rising Global Power,** Washington DC: Brooking institution Foreign Policy and Peking University , January 2020

21- Debeche Ismail, **Le Modèle exemplaire de coopération avec l'Algérie**, Algérie: Journal le Jeune indépendant , Mardi 29 Juin 2021, p 11.le télécharger sur le Site-Web : https://www.jeune-independant.net/ji-pdf/page/9/

22- Dehane Mohammed, **la particularité Algérienne dans le phénoméne Chinafrique: Pourquoi? & pour l'intérét de qui?** , Algérie: Université de Constantine 2,Janvier 2019

23- Delisle Jacques, **China and Sovereignty in international Law: Across time and Issue Areas**, California: UC Irvine Journal of international, transnational and comparative law, October 07,2024

24- Douglas Rediker, Elizabeth Economy, **Geo-economics with Chinese Characteristics: How China's economic might is reshaping world politics, The Geo-economic implications of China's Changing growth strategy,** Geneva: World Economic Forum, January 2016

25- ECB, European Central Bank, **China's economic growth and rebalancing and the implication for the global and euro area economies,** Frankfurt-Germany: Economic Bulletin, Issue 7,2017

26- Eizenstat Stuart E, **La Politique étrangére américaine à l'égard du Maghreb: la nécessité d'un Noveau départ**, Barcelona: IEmed-l'institut européen pour la Méditerranée, 2010

27- El Kadhi Zouhair, El Sabbagh Dalia, and others, **The Impact of Covid-19 on Tunisia's Economy, Agri-food System, and Households**, Egypt: IFPRI, International Food Policy Research Institute, May 2020

28- Eleonora Ardemagni, Nurary Atmaca, and Others, **Expanding NATO's Partnerships in the Southern Region, Why and How?**, Rome: NATO Foundation Defense College, 2021

29- Essemlali Lamya, **Accord de Pèche Mauritanie-Chine**, Paris: Association Sherpa, 17 Avril 2014

30- Finan Khadija Mohsen , **L'Union pour la Méditerranée: une ambition française de reconsidérer le Sud**, Bruxelles: Revue Ifri ,Europe Vision N 3 , Décembre 2008

31- Fraser Cameron, **The EU and China in Africa, Prospects for Cooperation**, Brussels: Konard Adenauer Stiftung, December 2016

32- Gauttam Priya, Singh Bawa, Kaur Jaspal, **Covid-19 and Chinese Global Health Diplomacy: Geopolitical Opportunity for China's Hegemony**, New York: SAGE Journal, 2020

33- George Bennett, **A Strategic Source of Rare Earth Minirals for a Growing Market , Rainbow Rare Earths Limited Annual Report 2023,** UK, 2023

34- Gisela Grieger, **China's economic recovery and dual circulation model,** Brussels: European Parliament, EPRS, European Parliament Research Service, December, 2020

35- Guo Sujian, **Chinese Politics and Government, Power, Ideology and Organization**, London: The Macmillan Publishing, July 2012

36- Guofu Li, **China: An Emerging Power in The Mediterranean**, Washington: German Marshall Fund of United States & JSTOR, 2013

37- Hassen Majdi, Mamoghli Chokri, et autres, **Tunisie -Chine: Un Partenariat d'Avenir**, Tunis: IACE, Tunis Forum, Rapport de travail du 5 éme Edition, 2017

38- Heather Jeffrey, Sue Bleasdale, **Tunisia-Mass Tourism in Crisis?**, **Mass Tourism in a Small World**, UK: CABI-Center, 2017

39- Hove Anders, **Current direction for Renewable energy in China**, UK: The Oxford Institute for Energy, June 2020

40- Hugon Philippe, **Géopolitique de l'Afrique,** Site-Web : http://www.pascalboniface.com/2016/04/22/geopolitique-de-lafrique-3-questions-a-philippe-hugon/ **Igneous Occurrences in Morocco,** France: Hal Open Science, November 20, 2021

41- Imam Zarkachi**, Geopolitical and Global Power Shift: The Economic, Military, and Political Rise of China in the 21st Century,** Indonesia: University of Negeri Surabaya, IJCIS-international Journal of Chinese Interdisciplinary Studies, Vol 01, Num 1, 2023, January 2020

42- institut Français de la Mer, **L'Union pour la Méditerranée a-t-elle un avenir ?**, France: Comité de Toulon Provence, IFM N 5-24, 6 Mars 2013

43- IRENA-International Renewable Energy Agency, **North Africa Policies and Finance for Renewable Energy Deployment,** Abu Dhabi: IRENA, 2023

44- IRENA-International Renewable Energy Agency, **Planning and Prospects for Renewable Power North Africa,** Abu Dhabi: IRENA, 2023

45- Jackman Nicholas, **Chinese Satellite Diplomacy: China's Strategic Weapon for Soft and Hard Power Gains**, USA-Indiana: Wright State University, 2018

46- Jagannath Panda, **Forecasting European Security in225: Will Transatlantic Ties Europe's Indo-Pacific Limits**, Stockholm: ISDP-Institute for Security & Development Policy, Breif, January 22,2025

47- Jakub Jurasz, Mohammed Guezgouz, and Others, **Complementarity of wind and solar power in North Africa: Potential for alleviating energy droughts and impacts of the North Atlantic Oscillation,** France: Hal Open Science, May 21,2024

48- Jiani M.A, **Why and how international Students choose Mainland China as a higer education study abroad destination**, Switzerland: Springer, October 03,2016

49- John Taylor, **Summary Of Trump Administration Executive Orders on Critical Minerals ,** USA: King & Spading**,** February 11,2025

50- Junbo Jian, Méndez Alvaro, **Change and Continuity in Chinese Foreign Policy: China's Engagement in The Libyan Civil War as a Case Study** , London: LSE The London School Of Economics and Political Science, Global South Unit Working Paper Series, N 5/2015, 2015

51- Kerry Brown, Shefali Shah, **US-China Relations under Trump 2.0 Reset or restart ?,** London: King's College London, February 2025

52- Kevin Tu, **Overview of China's Energy Transition 2022, Chapter on Oil,** Berlin: Agora Energiewende, 2023

53- Lafargue François, **La présence économique de la Chine au Maghreb : ambitions et limites**, Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, Octobre 2018

54- Lauri Myllyvirta, Qi Qin, and Others**, China's Climate Transition: Outlook 2023,** Helsinki :CREA-Center for Reasearch on Energy and Clean Air, 27 November 2023

55- Lingfei Weng, **Unlocking the Potential of Critical Minerals Extraction for African's Structural Transformation,** London: CSST- Centre for Sustainable Structural Transformation, January 2025

56- Magan Fiona, Nowak Matthias, **The West Africa-Sahel Connection, Mapping Cross-Border Arms Trafficking,** Switzerland: Small Arms Survey, December 2019

57- Manyika James, Bremmer ian, **How will the World be Different after Covid-19? Six Prominent thinkers reflect on how the pandemic has changed the World,** Washington: IMF-International Monetary Found, June 2020

58- Melly Paul, **Mauritania's Unfolding Landscape, Elections, Hydrocarbons and Socio-Economic Change,** London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, April 2019

59- Michael Beckley, **Economic Development and Military Effectivenness,** Poland: Routledge, The Journal of Strategic Studies, Vol 33, N 1, February 2010

60- Michael Raska, Richard A.Bitzinger, **Strategic Contours of China's Arms Transfers**, USA: SSQ-Strategic Studies Quarterly, Vol 14, N 1, Spring 2020

61- Mikko Huotari, Jan Gaspers, and Others, **China's Emergence as a Global Security Actor**, N 4, Berlin-Germany: MERICS, Mercator Institute for China Studies, July 2017

62- Monika Magdalena Krukwska, **China's security relations with Africa in the 21 st Century,** Poland: Journal of Security Defence Quarterly, August,3, 2024

63- Mouline Mohammed Tawfik, **Les Relations Maroc-Chine: Bilan et Perspectives de Développement**, Rabat: IRES, Institut Royal des Etudes Stratégiques, Journée d'étude, 24 Décembre 2010

64- Musette Mohamed Saib , **Le Groupe 5+5 : Un espace de Dialogue durable au niveau de la Méditerranée Occidentale ?**, Alegria: CREAD ,Center for Research in Applied Economics for Development, April 27 ,2016

65- Neely Christopher Joseph, **Chinese Foreign Exchange reserves, Policy Choises, and the U.S Economy**, Canada: JIFM, Journal of Insurance and Financial Management, Issue 3, 2017 or https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/0308518X241269361

66- Pairault Thierry, **Booming Sino-Maghreb Economic Relations: Incentives for a New European Partnership**, France: Hal archives ouvértes, 2013

67- Pairault Thierry, **China's Economic presence in Algeria**, France: Hal Archives-Ouvértes, N 1, January 2015

68- Pairault Thierry, **La Chine au Maghreb: de l'esprit de Bandung à l'esprit du capitalisme**, France: Hal archives ouvertes, 2017

69- Pecoraro Eugenia, **China's Strategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterranean region**, Barcelona: IUEE, EUGOV, Working Paper, N 26/2010, 2010

70- Philip Andrews, Anders Hove, **China's rare earths dominance and policy responses,** UK: OIES, The Oxford institute for Energy Studies, June 2023

71- Prithvi Gupta, **The Dragon in the Maghreb: Assng the BRI in North Africa,** New Delhi: ORF-Observer Research Foundation, Issue N 448, September 2024

72- Qokweni Wandile, **What influences foreign Direct investment into Africa**, South Africa: KPMG, 2016

73- Racle Gabriel, **L'éveil de la Chine**, Toronto, Canada: l-express.ca, date de publication: 20/02/2006, Site Web : https://l-express.ca/leveil-de-la-chine/

74- Radouan El Bamiki, Otmane Raji, and Others, **Phosphate Rocks: A Review of Sedimentary,** 2025

75- Raska Michael, A.Bitzinger Richard, **Strategic Contours of China's Arms Transfers,** USA: Air University, SSQ , Strategic Studies Quarterly, Spring 2020

76- Robert C.Goodin , **Helium, Mineral Commodity Summaries,** USGS-US Geological Survey, January 2025

77- Romain Fathi, **Why the Australia-France Submarine Deal collapse was predictable**, Australia: Flinders University, September 24,2021

78- Ruben Gonzalez Vicente, Han Cheng, **China, Geoeconomics and the "new" state capitalism,** New York: Sage Journals, Vol 57, February 2025

79- Rudolf Moritz, **China's Health Diplomacy During Covid-19, The Belt and Road Initiative(BRI) in Action**, Germany: SWP Comment ,German Institute for international and Security Affairs, N 9, January 2021

80- Rumer Eugene, Sokolsky Richard, **Russia in the Mediterranean: Here To Stay**, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, May 2021

81- Safdar Aneeqa ,**US-China War: One Year After**, Pakistan: Institute Of Strategic Studies Islamabad , August 29,2019

82- SAFER WORLD, **China's Growing role in African peace and security,** UK: SAFER WORLD, January 2011

83- Salhane Fatima, **An Outlook on Tourist Attractions in Morocco: The Booming of Chinese Arrivals** , China, Chengdu : UESTC, Center For West African Studies,02/07/2020. Or at website: https://cwas.uestc.edu.cn/info/1042/1294.htm

84- Saran Shyam, **Xi Jinping's Global Security Initiative**, New Delhi: Center for Policy Research, May 17,2022.Or at: https://cprindia.org/opinions/xi-jinpings-global-security-initiative-2/

85- Saurav Shukla, **China's Rare Earth Power: Unveiling the Nexus of Technology, Environment, and Global Influence**, September 8,2024

86- Schmid Dorothée, Barrada Hamid, **L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb**, Paris: Café Géopolitiques, 10 Février 2005

87- Scott D.Mc Donald, Michael C.Burgoyne, **China's Global Influence: Perspectives and Recommendations ,** Honolulu-Hawaii: Daniel K. Inouye Asia-Pacific Center for Security Studies, September 2019

88- Selmier W. Travis,**The Belt and Road Initiative and the influence of Islamic economies**, China: University of China, Routledge, EPS Economic and Political Studies, N 3. September 2018

89- Siddi Marco, Kaczmarski Marcin , **Russia and China in The Middle East, Playing Their best Cards**, Helsinki: FIIA, Finnish intitute of international Affairs, November 2019

90- Speech, Zhou Enlai , Main Speech by Premier Zhou Enlai, Head of the Delegation of the People's Republic of China, Distributed at the Plenary Session of the Asian-African Conference, Washington DC: Wilson Center, Digital Archive, April 19,1955

91- Stahl Anna Katharina, **China's Relations with Sub-Saharan Africa**, Rome, Italy: IAI , Instituto Affari Internazionali , September 22, 2016

92- Statistics: SIPRI, D.Wezeman Peter, Aude Fleurant, and Others, **Report of Trends in international Arms Transfers 2019,** Stockholm, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, Publication in March 2020

- **SIPRI**, Nan Tian, Alexandar Kuimova, and Others, **Report of Trends in World Military Expenditure 2019**, Stockholm, Publication in April 2020
- **SIPRI**,Tian Nan, Su Fei, **A New Estimate of China's Military Expenditure**, Stockholm: SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, January 2021

93- Statistics: United Nation Report, **Changing Population age structures and sustainable development, A Concise Report**, New York: United Nation, 2017

94- Steve Hess**, From the Arab Spring to the Chinese Winter: the institutional sources of authoritarian vulnerability and resilience in Egypt, Tunisia, and China**, SAGE, IPSR, International Political Science Review, Canada, 2013

95- Sun Yun, **Syria: What China Has Learned From its Libya Experience**, USA: Us Congress, East- West Center, Asia Pacific Bulletin, N 152, February 27,2012

96- Taib Mowafa, **2017-2018 Minerals Yearbook, Algeria-Advance Release,** USGS, August 2021

97- Tanchum Michael, **Morocco's Africa-to-Europe Commercial Corridor: Gatekeeper of an emerging trans-regional strategic architecture**, Austria: Austria institute for Europe Security Policy, 2020

98- Taylor Shippen, **China's Use of Economic Hard Power in the 21 Century,** USA: BYU Asian Studies Journal, Vol 4, 2014

99- Thelma Arko, **Africa Beyond Oil and Gas,** Paris: INRA-Institute for Natural Resources in Africa, August, 2020

100- Tian Hongzhi, **The Role of China's Real Economic Activity in Oil Price Fluctuations,** Nederland: Elsevier Publishing and Procedia Siences, 2016

101- Tracy Hughes, **Technology Metals Report, Trump Invokes Emergency Powers, China Export Controls, and Copper Shipments Surge ,** March 21, 2025

102- Unit for Political Studies , **Trump's Plan to 'Cleanse' Gaza : Origins and Implications**, Doha: Arab Center for Research & Policy Studies, February 12,2025

103- USGS-US Geological Survey, **Developments in Africa industrial Minerals for Renewable Energy,** October, 2024

104- Uyama Tomohiko, **Comparing Modern Empires Imperial Rule and Decolonization in the Changing World Order** , Japan: Hokkaido University, Slavic Eurasia Studies, N 33,2018

105- Wang Haoyu, Liu Zhe, **Beyond Google Play: A Large-Scale Comparative Study of Chinese Android App Markets**, USA: Boston University, IMC Conference, October 31, 2018 Website: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/mepo.12393

106- Xiaoxue Weng, Zhanfeng Dong and Others, **China's path to a green economy,** London: IIED international institute for Environment and Development, February 2015

107- Xinzhen Lan, **Setting the Course, the 19 th CPC National Congress**, Beijing: China Insight Magazine, November 7, 2017

108- Yang Aimei, Klyueva Anna, Others, **Beyond a Dyadic approach to Public Diplomacy: Understanding relationships in Multipolar World**, USA : Elsevier Review, 2012

109- Yellinek Roie, **The Isreal-China-U.S. Triangle and the Haifa Port Project**, Washington D.C: Middle East Institute, November 27,2018. Or at Website: https://www.mei.edu/publications/israel-china-us-triangle-and-haifa-port-project

110- Yi Wen, **The Making of an Economic Superpower Unlocking China's Secret of Rapid Industrialization ,** USA: World Sceintific Publishing, 2016

111- Younes Ammar, **How Successful Has Socialism With Chinese Characteristics Been in China ?** , Tashkent , Uzbakistan : Westminster International University.

112- Yves Montenay, **Quelques éclairages sur la Géohistoire Du Maghreb**, France: Synergies Monde Méditerranéen, N 2, Juin 2011. Site-web: https://gerflint.fr/Base/MondeMed2/mondemed2.html

113- Zhang Chuchu, **Potential to leap Forward ? interrogating the Relations between China and Tunisia** , London: Routledge, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies , N 4, November 17,2020

114- Zoubir Yahia H, **China's 'Health Silk Road' Diplomacy in the MENA**, Bonn-Germany: KONRAD ADENAUER STIFTUNG, July 2020

115- Zoubir Yahia H, **Expanding Sino-Maghreb Relations, Morocco and Tunisia**, London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, February 2020

E-Websites :

1- **APS -Algérie Presse Service**, **Biden exposé une carte ou le Sahara Occicental apparait séparé du Maroc**, le Site-web: https://www.aps.dz/monde/125701-biden-expose-une-carte-ou-le-sahara-occidental-apparait-separe-du-maroc

2- Armstrong Hannah, **Morocco just Joined the African Union. Here's Why That Matters**, Washington Post, From Website: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/02/20/morocco-just-joined-the-african-union-heres-why-that-matters/

3- Barry Ellen, Kolata Gina ,**China's Lavish Funds Lured US. Scientists . What Did it Get In Return?** ,From Website: https://www.nytimes.com/2020/02/06/us/chinas-lavish-funds-lured-us-scientists-what-did-it-get-in-return.html

4- Beauchamp Chris, **Top 10 Largest economies in The World (2020)**,USA: IGUS, Website: https://www.ig.com/us/news-and-trade-ideas/top-10-largest-economies-in-the-world-190819

5- BeiDou Navigation Satellite System, **The First Overseas BDS Center is Officially Opened to Promote China-Arab Satellite Navigation Cooperation ,** China: Beidou, From Website: http://en.beidou.gov.cn/WHATSNEWS/201806/t20180615_15034.html

6- Boukhars Anouar, **Morocco and The African Union: Back into the Fold** , Website: https://carnegieendowment.org/2017/02/25/morocco-and-african-union-back-into-fold-pub-68130

7- Bozorgmher Najmeh, **China and Iran plan oil barter**, London : Financial Times , From Website : https://www.ft.com/content/2082e954-b604-11e0-8bed-00144feabdc0

8- Britannica.com, **Maghreb region, North Africa**, Encyclopedia Britannica, From Website: https://www.britannica.com/place/Maghreb

9- Calabrese John ,**Sino-Algerian Relations : On a Path to Realizing Their Full Potential ?,** Washington: MEI- Middle East institute, From Website : https://www.mei.edu/publications/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential

10- Camille Lons, **How the Isreal-Hamas War is testing China's ambitions in the Middle East**, ECFR.EU, European Council on Foreign Relations, November,3, 2023, Website: https://ecfr.eu/article/how-the-israel-hamas-war-is-testing-chinas-diplomatic-ambitions-in-the-middle-east/

11- Carlie Procell, **Trump's Tariff formula explained: How rates were determined for each country** , USA: USA Today, April 4,2025, Website: https://www.usatoday.com/story/graphics/2025/04/04/tariff-formula-explained-trump-calculation-countries/82878359007/

12- CGTN, **Today in History: China-Morocco 60 Years of Cooperation**, From Website: https://africa.cgtn.com/2018/11/01/today-in-history-china-morocco-60-years-of-cooperation/

13- **CSCEC Algérie** , **Nos Projets**,Website: http://www.cscec.dz/fr/services/project.html

14- Daily Online, **Breif introduction to Relations between China and Libya,** People's Daily Online, on Website: http://en.people.cn/200204/09/04.html

15- David R.Cameron, **G7 Leaders agree to lend Ukraine $50 billion from revenues of Frozen Russian financial assets**, June 15,2024, Link: https://politicalscience.yale.edu/sites/default/files/2024-06-14-g7-leaders-agree-to-lend-ukraine-50-billion-from-revenues-of-frozen-russian-assets.pdf

16- Defence web, **China Begins Construction of Mauritanian Landing Ship**, Website:https://www.defenceweb.co.za/sea/sea-sea/china-begins-construction-of-mauritanian-landing-ship/

17- Defense web, **Algeria Display new Chinese artillery**, From Website: https://www.defenceweb.co.za/land/land-land/algeria-displays-new-chinese-artillery/?catid=74&Itemid=30

18- Desjardins Jeff ,**The World's Largest Exporters in 2018**, From Website: https://www.visualcapitalist.com/mapped-worlds-largest-exporters-in-2018/

19- FAO-Food and Agriculture Organization of the United Nations, **FAO STAT By Commodities**, Official Website: http://www.fao.org/faostat/en/#rankings/countries_by_commodity

20- Ferhat Abbas à Pékin avec le Premier Ministre Tschu En Lai -10 octobre 1960, Site-Web: https://www.alamyimages.fr/- https://n9.cl/9e9g3

21- Fifield Anna , **Here are some of the new weapons China will unveil at Tuesday's Military Parade,** Washington Post, From Website: https://www.washingtonpost.com/world/2019/09/29/here-are-some-new-weapons-china-will-unveil-tuesdays-military-parade/

22- Fonda Kyle Haddad, **Zhou Enlai's African "SAFARI" (1963-1964)** , Washington : Black Past, From Website: https://www.lopinion.fr/video/actu/abdelmadjid-tebboune-president-algerien-on-a-vu-consequences-225751

23- Funaiole Matthew P, Hart Brian, **Understandidng China's 2021 Defense Budget**, Washington: CSIS Center for Strategic & international Studies, From Website: https://www.csis.org/analysis/understanding-chinas-2021-defense-budget

24- Georg Mader, **Algeria: Away from Russia Towards the USA**, Militar Aktuell, February 07 ,2025, Website: https://militaeraktuell.at/en/algeria-away-from-russia-towards-the-usa/

25- **Global fire power** ,**Military Countries Comparisons 2022**, From Website: https://www.globalfirepower.com/countries-comparison.asp

- **Global fire power**, **2022 China Statistics** ,**China Military**, From Website: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=china

26- Herreman Philippe, **M. Chou Enlai est attend à Alger, Lointaine alliée de l'Algérie**, France : Journal Le Monde, le Site-Web: https://www.lemonde.fr/archives/article/1963/12/21/m-chou-en-lai-est-attendu-a-alger-pour-une-visite-d-une-semaine-la-chine-lointaine-alliee-de-l-algerie_3093643_1819218.html

27- Huddleston R.Joseph, Ghoorhoo Harshana, **Biden Can Backtrack on Trump's Move in Western Sahara**, From Website: https://foreignpolicy.com/2021/01/09/biden-can-backtrack-on-trumps-move-in-western-sahara/

28- Hui Lu, **Feature: Chinese Medical team Works to Benefit Moroccan Patients,** Xinhua News Agency, From Website: http://www.xinhuanet.com/english/2019-08/18/c_138318739.htm

29- INAA Group, **The World's Leading Export Markets in 2020**,Brussels: INAA-international Association of Independent Accounting Firms, Website: https://www.inaa.org/global-trade-the-worlds-leading-export-market-in-2020/

30- Ingo Piepers, **Kill Switch: How The U.S can shut Down Europe's Military in an instant**, Global4cast, February 22 ,2025, Website: https://global4cast.org/2025/02/kill-switch-how-the-u-s-can-shut-down-europes-military-in-an-instant/

31- Jeffrey Reeves, **China's Expanding Influence in the Middle East and North Africa,** Canada, The Institute for Peace and Diplomacy ,February 24,2025, Link: https://peacediplomacy.org/2025/02/24/chinas-expanding-influence-in-the-middle-east-and-north-africa/

32- Jianning Qao, **China and another two Arab Countries sign MOUs on the Belt and Road Initiative,** Beijing: Belt and Road Portal, From Website: https://eng.yidaiyilu.gov.cn/home/rolling/59886.htm

33- John Cabrese, **The War in Gaza as a Major Test of China's Middle East Peace diplomacy**, MEI, Middle East Institute, October,19,2023 ,Website: https://www.mei.edu/publications/war-gaza-major-test-chinas-middle-east-peace-diplomacy

34- John Cassidy, **The Truth About Donald Trumps "Liberation Day"**, USA: The New Yorker, April 2,2025, Website:https://www.newyorker.com/news/the-financial-page/the-truth-about-donald-trumps-liberation-day

35- Katie Hawkinson, **Stock market closes week in bloodbath as Trump's Tariffs cause historic two say drop and wipe out $6 Trillion** , USA: The independent, April 4,2025, https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/stock-market-today-trump-tariffs-china-b2727712.html

36- Khaled Dhia, **China- Tunisia cooperation stronger than ever,** Beijing: Global Times, From Website: https://www.globaltimes.cn/content/1188051.shtml

37- **Knoema Website**, **Algeria-Arrivals of non-resident tourist at national Borders**, Compare Algeria-China, Website: https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Tourism/Inbound-Tourism Indicators/Arrivals?compareTo=DZ,CN

- **Knoema Website**, **Morocco-international Tourism, Number of Arrivals, Compare Algeria-China,** Website: https://knoema.com/atlas/topics/Tourism/Key-Tourism-Indicators/Number-of-arrivals?baseRegion=MA

38- McgRegor Grady, Barrett Eamon, **Facebook whistleblower undercuts Zuckerberg's China defense against breaking up Big Tech**, Website: https://fortune.com/2021/10/07/facebook-whistleblower-undercuts-zuckerbergs-china-defense-against-breaking-up-big-tech/

39- McKern Bruce, **Made in China: Three ways Chinese business has evolved from imitation to innovation**, South Africa, From Website: https://theconversation.com/made-in-china-three-ways-chinese-business-has-evolved-from-imitation-to-innovation-67236

40- Meyer Jean Michel , **Bataille pour la première place mondiale**, Paris: Jeune Afrique , Website : https://www.jeuneafrique.com/129657/archives-thematique/bataille-pour-la-premi-re-place-mondiale/

41- Mezran Karim, J.Samet Daniel, **China Has Quietly Carved Out a Foothold in North Africa**, From Website: https://thediplomat.com/2019/07/china-has-quietly-carved-out-a-foothold-in-north-africa/

42- Michelle Lewis, **The world's largest solar farm just came online in China**, Electrek, Jun 4,2024, From Website: https://electrek.co/2024/06/04/worlds-largest-solar-farm-china/

43- Miguel Jiménez, **Trump's advisory circus: These are the mollionaires he trusts with his economic Policy** , El Pais, April 14,2025, Website: https://english.elpais.com/economy-and-business/2025-04-14/trumps-advisory-circus-these-are-the-millionaires-he-trusts-with-his-economic-policy.html

44- **Naval Force News Algeria**, Navy recognition, **Third Last Chinese-Built C28A Corvette Delivered to the Algerian Navy**, Website: https://www.navyrecognition.com/ https://n9.cl/1dt0k4

45- **NTI, Nuclear Threat Initiative**, **Algerian Nuclear**, From Website: https://www.nti.org/learn/countries/algeria/

46- Nyongesa George, **China relationship boosts tourism in Morocco,** Hong Kong: China Daily, From Website: https://www.chinadailyhk.com/articles/49/25/234/1572251083234.html

47- **OEC, The Observatory of Economic Complexity** ,**Where does China Export to ? (1995-2017)** ,Website: https://oec.world/en/visualize/line/hs92/export/chn/show/all/1995.2017/

- OEC-The Observatory of Economic Complexity, **Tariffs Simulator**, Link: https://oec.world/en/tariff-simulator?exporter=usa&importer=mar#table1
- OEC-The Observatory of Economic Complexity, **Tariffs Simulator**, Link: https://oec.world/en/tariff-simulator?exporter=dza&importer=usa
- OEC-The Observatory of Economic Complexity, **United States, Trade Balance 2023**, Link: https://oec.world/en/profile/country/usa#bespoke-title-339

48- Ould Ahmed Hamid, **Algeria to Start Sinovac COVID-19 vaccine production Wendnsday**, London: Reuters Agency,From Website: https://www.reuters.com/world/africa/algeria-start-sinovac-covid-19-vaccine-production-wednesday-2021-09-28/

49- Pairault Thierry ,**Guest Post- Investment in Africa: China vs "Traditional partners"- Part 1,** USA: China Africa Research initiative, Johns Hokings University,From Website: http://www.chinaafricarealstory.com/2020/07/guest-post-investment-in-africa-china.html

50- **Pentagon**, Departement of Defense, Jim Garamone, **Esper's Africa Visit Aims to Encourage Stability, Interoperability** , From Website: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2372663/espers-africa-visit-aims-to-encourage-stability-interoperability/

51- **Population data.net**, **Population of Africa**, date of Publication: july 05, 2020,From Website: https://en.populationdata.net/continents/africa/

52- Rakhmat Muhammad Zulfikar, **China and Tunisia: A Quiet Partnership** , From Website: https://thediplomat.com/2014/06/china-and-tunisia-a-quiet-partnership/

53- Raul ,**The World's Largest Importers in 2018**,From Website: https://howmuch.net/articles/the-worlds-biggest-importers-2018

54- Remigiusz Buczek, **Algeria Chooses Chinese Ships, refuses to Cooperate with Russia**, Info DLA Polaka,January,19,2025,Website: https://infodlapolaka.pl/en/algeria-chooses-chinese-ships-refuses-cooperation-with-russia/

55- Ryad Kramdi, **L'Algérie reçoit 200 000 Doses de Vaccin de la Chine**, France: Journal Le Monde, Site Web: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/02/26/l-algerie-recoit-un-don-de-la-chine-de-200-000-doses-de-vaccin-le-variant-anglais-detecte-dans-le-pays_6071272_3212.html

56- Sercan çaliskan, **Understanding China's Position on the Isreal-Palestine Conflict**, The Diplomat Website, December 15,2023, Link: https://thediplomat.com/2023/12/understanding-chinas-position-on-the-israel-palestine-conflict/

- **SIPRI, Largest Exporters of Arms to Tunisia 2015-2019**, access date: January 28,2021,Website: https://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php
- **SIPRI, Largest Importers of Arms 2015- 2019**, access date: January 28,2021,Website: https://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_toplist.php

57- Smith R. Jeffrey ,**China Aid Algerian Reactor May Violate Pledges**, From Website: https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1991/04/20/china-aid-on-algerian-reactor-may-violate-pledges/4999ec01-b2aa-46cc-bc56-b8e36f2c00cb/

58- Soler Lecha Eduard, **Morocco vs Spain: Why it matters for the EU**,Brussels: EUobserver, Website: https://euobserver.com/opinion/152037

59- Staff Aljazeera, **Mapping Africa's Natural Resources**, Updated Feb 15, 2022, From Website : https://www.aljazeera.com/indepth/interactive/2016/10/mapping-africa-natural-resources-161020075811145.html

60- **Statistics Geography**, **North Africa: Geography and Population**, From Website: https://geography.name/north-africa-geography-and-population/

- **Statistics: Global fire power ,Military Strength Ranking 2022**, From Website: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

61- **Statistics: indexmundi, The World's Biggest Oil Exporter in 2020**, From Website: https://www.indexmundi.com/g/r.aspx?t=20&v=93&l=en

62- **Statistics: SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, Largest Exporters of Arms to Mauritania 2015-2019**, access date: January 31,2021,Website: https://www.sipri.org/databases/armstransfers

63- **Statistics: Trading Economics**, **Algeria Exports to China,** Trading Economics, Website: https://tradingeconomics.com/algeria/exports/china

64- **Statistics: Transparency international Defence and Security, Tunisia Defence and Security (From July 2018 To September 2019)** access date: 22/01/2021, From Website: https://ti-defence.org/gdi/countries/tunisia/#arms-trade

65- **Statistics: World Bank data**, **Population of the World** , date of Publication: April 22,2023, access date: April 23,2023 ,From Website : https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?most_recent_value_desc=true

66- **Statistics: Worldometers, Largest Countries in the World (by area)**,From Website : https://www.worldometers.info/geography/largest-countries-in-the-world/

67- **Statistics: Worldometers.info (live), China Population (live)**, access date: April 05,2020 ,From Website: https://www.worldometers.info/world-population/china-population/

68- Steven Jackson , **China in The Maghreb: Threading the Needle of Algeria and Morocco ,** Washington DC: Wilson Center, February, 5, 2024, Website: https://www.wilsoncenter.org/article/china-maghreb-threading-needle-algeria-and-morocco

69- The Mercury news, **Editorial: Facebook has no one to blame but itself for latest scandal**, California: The Mercury News, From Website: https://www.mercurynews.com/2021/10/09/editorial-facebook-has-no-one-to-blame-but-itself/

70- The National, **Tunisia Cheers as Country's First Home-Made Satellite launched into Space,** Abu Dhabi: The National, From Website: https://www.thenationalnews.com/mena/tunisia-cheers-as-country-s-first-home-made-satellite-launched-into-space-1.1189586

71- The Renewable Energy Institute, **China Surpasses 2030 Renewable Energy Goals Years Ahead of Schedule**, REI, 2024, From Website: https://www.renewableinstitute.org/china-surpasses-2030-renewable-energy-goals-years-ahead-of-schedule/

72- Thomas L.Friedman, **I Just Saw The Future. It Was Not in America**, New York: New York Times, April 2,2025, Link: https://www.nytimes.com/2025/04/02/opinion/trump-tariffs-china.html

73- Tom Nichols, **It Was an Ambush**, The Atlantic Website, February 28,2025, Link: https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2025/02/ukraine-us-relations-trump/681880/

74- **Trading economics**, **Morocco Exports to China, Trade** , Website: https://tradingeconomics.com/morocco/exports/china

75- Truth Social-Donald J.Trump, Date: April 02,2025, Link: https://truthsocial.com/@realDonaldTrump/posts/114268044617916583

Website: https://www.blackpast.org/global-african-history/zhou-enlais-african-safari-1963-1964/

76- Xiaochun Ma, Bianji, **Morocco to Offer Visa-Free for Chinese Tourists,** Beijing: People's Daily, From Website: http://en.people.cn/n3/2016/0512/c205040-9056865.html

77- Yerkes Sarah, **Tunisia: Gulf's Loss Could be China's Gain,** Washington DC: Carnegie Endowment for international Peace, From Website: https://carnegieendowment.org/2020/06/09/tunisia-gulf-s-loss-could-be-china-s-gain-pub-82012

78- Yuan Sha, **The U.S obstructionism on Isreal and Palestinian Peace**, CGTN web site, May 15,2021, Link: https://news.cgtn.com/news/2021-05-15/The-U-S-obstructionism-on-Israel-and-Palestinian-peace-10hAZoZJpxS/index.html